



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

**حاشيةُ ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) على حاشيةِ
اللقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرحِ التصريفِ العزّي
للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ)**

دراسةُ في المنهجِ ونقدُ في التحقيقِ

رسالةٌ قُدمت إلى مجلسِ كليةِ التربيةِ للعلومِ الإنسانيةِ في جامعةِ بابل وهي
جزءٌ من متطلباتِ نيلِ شهادةِ ماجستير في اللغةِ العربيةِ

من قِبَلِ الطَّالِب:

بهاء عمار حميد

بإشراف:

أ. د. محمد نوري محمد الموسوي

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة النمل : ١٩

إقرار المشرف

أشهدُ أنّ إعدادَ هذه الرسالة الموسومة بـ (حاشية ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ) على حاشية اللّقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح التصريف العزّي للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ) دراسةً في المنهج ونقدٌ في التحقيق) جرى تحت إشرافي في كلّية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل - قسم اللغة العربية، وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية، وأنّ الرسالة قد استوفتْ خُطتها استيفاءً تامّاً يؤهلّها للمناقشة.

المشرف: أ . د . محمد نوري محمد الموسوي

التاريخ: / / ٢٠٢٣

بناءً على هذه التوصية المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ . م . د حمزة خضير أفندي

(رئيس قسم اللغة العربية)

التاريخ: / / ٢٠٢٣

إقرار لجنة المناقشة

نحن - رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها - نشهدُ أننا اطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (حاشيةُ ابن قاسم العبَّادي (ت ٩٩٤هـ) على حاشية اللقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح التصريف العزّي للتفتازاني (ت ٧٩٣هـ) دراسة في المنهج ونقد في التحقيق)، وقد ناقشنا الطالب (بهاء عمار حميد شخير) في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية / لغة، بتقدير (جيد جدًا عالٍ).

الإمضاء	الإمضاء
أ. د. حامد ناصر عبود	أ. د. صباح عطوي عبود
جامعة البصرة	جامعة بابل
عضوًا	رئيسًا
التاريخ: / / ٢٠٢٣م	التاريخ: / / ٢٠٢٣م

الإمضاء	الإمضاء
أ. د. محمد نوري الموسوي	أ. د. شعلان عبد علي سلطان
جامعة بابل	جامعة بابل
عضوًا ومشرفًا	عضوًا
التاريخ: / / ٢٠٢٣م	التاريخ: / / ٢٠٢٣م

صادق مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل على قرار لجنة المناقشة.

الإمضاء

أ. د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود

العميد وكالة

التاريخ: / / ٢٠٢٣م

الإهداء

إلى كل قطرة دم شريفة امتزجت مع ذرات ترابنا الطاهر ، أسكنهم الله فسيح جناته.

إلى النّهر الذي ما زلت أستقي منه مكارم الأخلاق

(والدي، برًا ووفاءً)

إلى النّسمة التي لا غنى لي عن استنشاق شذا عطفها

(والدتي ، تحننًا واسترضاء)

إلى ربيع أيامي الدائم الذي لا ينقضي، ورقة عيني في الحياة

(زوجتي)

إلى شموع حياتي المضيئة

(حوراء ، أمير الحق ، علي)

إلى الذين شجعوني وساندوني وكانوا لي خير عون

(إخوتي)

إليهم جميعًا أهدي جهدي المتواضع

الباحث

شكر وعرفان...

الحمد لله رب العالمين، الذي أمدني بالنعم التي لا تحصى وبعد ..
فمما يلزم عليّ هو التصريح بما أجده في نفسي من عرفان لأهل الفضل والكرم معي ،
وفاءً لحسن صنيعهم ، واعترافاً بوافر فضلهم ، وأحسب أنّ كلمات الشكر قاصرة عن
الإيفاء بذلك المعروف. الذي أسدوه لي في أثناء بناء فصول بحثي هذا.
وأخص بالذكر أستاذي المشرف (أ . د. محمد نوري الموسوي) على رعايته الأبوية منذ
الدراسة التحضيرية وهو الذي لم يبخل عليّ بجهدٍ أو معلومةٍ تنفعني في البحث بصورةٍ
خاصة، والتّحقيق بصورةٍ عامة .
وأشكرُ كل من مدّ لي يدّ العون والمساعدة بقليل أو كثير، وأقول لهم جميعاً لقد كان
قليلكم كثيراً عندي، وكثيركم فضلاً عليّ لا يُنسى، وبارك الله تعالى في جهدكم، وجزاكم
عني خير الجزاء، ووفقكم لما يحبه ويرضاه
وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتيدي في قسم اللغة العربية، وأسألُ الله التّوفيق
والكرامة لهذه الأمة التي اصطفّاها الله ﷺ لحمل رسالاته والقيام بدعوته .

الباحث

قائمة المحتويات

المحتويات

الصفحة	الموضوعات
٤-١	المُقدِّمة
٢١٠-٥	القِسْمُ الأوَّلُ : قسم الدراسة
٣٨ - ٥	الفصلُ الأوَّلُ: المائتُ والشارحُ والمُحسِّي
٩ - ٥	المبحثُ الأوَّلُ: ترجمة (الزنجاني - التفتازاني - اللقّاني)
٦ - ٥	أوّلاً: الزنجاني (ت ٦٥٥ هـ): اسمه ونسبته
٧ - ٦	ثانياً: التفتازاني (ت ٧٩١ هـ): اسمه ونسبته
٩ - ٨	ثالثاً: ناصرُ الدّين اللقّاني (ت ٩٥٨ هـ) اسمه ونسبته :
٣٣ - ٦	المبحثُ الثّاني : ترجمةُ ابن قاسم العبّادي
١٣ - ١٠	أوّلاً: نسبه ونسبته
١٣	ثانياً: مولده ونشأته
١٧ - ١٤	ثالثاً: شيوخه
٢٣ - ١٧	رابعاً: تلاميذه
٢٥ - ٢٣	خامساً: مكانته العلمية
٢٥	سادساً: مذهبه الفقهي
٢٧ - ٢٦	سابعاً: صفاته وأخلاقه
٣٥ - ٢٧	ثامناً: مؤلفاته
٣٧ - ٣٦	وفاته

٨٠ - ٣٨	الفصلُ الثَّاني : منهجُ ابن قاسم العبَّادي في حاشيته
٤٨ - ٣٨	المبحثُ الأوَّل: موضوعاته ومصادره وشواهد
٣٩ - ٣٨	أوَّلًا: موضوعاتُ الحاشية
٤٦ - ٣٩	ثانيًا: مصادرُ الحاشية
٤٨ - ٤٦	ثالثًا: شواهدُ
٨٠ - ٤٩	المبحثُ الثَّاني: منهجه المتَّبَع في حاشيته على حاشية اللقَّاني
٦٥ - ٤٩	أوَّلًا: أسلوبُ ابن قاسم العبَّادي في حاشيته
٨٠ - ٦٦	ثانيًا: سماته العامَّة في الحاشية
٦٨ - ٦٦	أ- الاهتمامُ بالجوانبِ الصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة
٧٠ - ٦٨	ب- الاهتمامُ بأمورِ التَّحْقِيقِ والتَّوْثِيقِ
٧٢ - ٧٠	ت- الاهتمامُ بالضَّبْطِ على اختلافِ أنواعه
٦٤ - ٦٣	ث- الاهتمامُ بمقابلةِ النُّسخِ
٧٣ - ٧٢	ج- التَّمثِيلُ لكلامه
٧٣	ح- العنايةُ بذكرِ المعنى اللغوي
٧٤	خ- العنايةُ بذكرِ بعضِ قضايا الخلافِ الصَّرْفِي أو النَّحْوِي
٨٠ - ٧٤	د- الموسوعيةُ بذكرِ مسائل ومصطلحات العلوم الأخر
١٠٢ - ٨١	الفصلُ الثَّالث: موقفُ ابن قاسم العبَّادي من العلماء
٩٢ - ٨١	المبحثُ الأوَّل : موقفه من اللقاني
٩٤ - ٨١	موقفه من اللقَّاني نفسه
١٠٢ - ٩٣	المبحثُ الثَّاني: موقفه من العلماء المتقدمين عليه

٩٤- ٩٣	١- موقفه من ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)
٩٤	٢- موقفه من ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)
٩٧-٩٥	٣- موقفه من ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)
٩٧	٤- موقفه من بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦هـ)
٩٨	٥- موقفه من الرضي (ت ٦٨٦هـ)
٩٩	٦- موقفه من ابن عصفور (ت ٦٩٩هـ)
١٠١-٩٩	٧- موقفه من الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)
١٠٢	٨- موقفه من شهاب الدين بن شمس الدين الهندي (ت ٨٤٨هـ)
١٠٢	٩- موقفه من أحمد البرلسي الشهير بعميرة (ت ٩٥٧هـ)
١٨٩-١٠٣	الفصل الرابع: حاشية العبّادي على حاشية اللقّاني، دراسة في نقد التحقيق
١٠٥-١٠٣	توطئة
١٠٨- ١٠٦	المبحث الأول: نقد الدراسة
-١٠٩	المبحث الثاني: نقد التحقيق
١٢٩- ١١٢	أولاً: التصرف بالنص المحقق الطريقة الأولى: بالزيادة على النص
١٦١- ١٣٠	الطريقة الثانية: بالحذف من النص
١٦٦- ١٦٦	ثانياً: تخريج النصوص
١٧٨- ١٦٦	ثالثاً: المقابلة بين النسخ
١٨٣- ١٧٨	رابعاً: القراءة غير الصحيحة لكثير من الكلمات في الحاشية
١٨٥- ١٨٤	خامساً: الخطأ في ترقيم نهايات الصفحات في النسخة الأصل

١٨٦	سادساً: الترجمة للعلماء الواردين في المخطوطة
١٨٨ - ١٨٦	سابعاً: إهمال الفهارس الفنية
١٨٩ - ١٨٨	الخلاصة
٢٠٤ - ١٩٠	الفصل الخامس : وصفُ النُّسخِ ومنهجُ التَّحقيقِ
١٩٠	أولاً: عنوانُ الحاشيةِ
١٩١ - ١٩٠	ثانياً: توثيقُ نسبتها إلى ابن قاسم العبَّادي
١٩١	ثالثاً : زمنُ تأليفِ الحاشيةِ
١٩٤ - ١٩١	رابعاً: وصفُ نسخِ المخطوطِ
١٩٥	خامساً: عادات النَّاسخ في المخطوطِ
١٩٥	سادساً: الرموزُ التي استعملها النَّاسخُ في المخطوطِ
١٩٩ - ١٩٦	سابعاً: منهجُ التَّحقيقِ
٢٠٥-٢٠٠	ثامناً: نماذج مصورة من المخطوطِ
٢٠٨ - ٢٠٦	الخاتمةُ
٢١٢ - ١	النَّصُّ المحقَّقُ
١٩-١	شرح خطبة اللقاني في حاشيته
٦٠ - ١٩	تعريف التصريف
٧٠ - ٦٠	تقسيم الفعل
٨٦ - ٧٠	المَعْنَى بالسَّالِمِ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ
١٠٨ - ٨٦	الثَّلَاثِيُّ الْمُجَرَّدُ
١١٢ - ١٠٩	الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ
١٣٤ - ١١٢	أَوْزَانُ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ
١٤٢ - ١٣٤	أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ
١٤٦ - ١٤٣	الفِعْلُ الْمُتَعَدِّي

١٥٢ - ١٤٧	الفِعْلُ غَيْرُ الْمُتَعَدِّي
١٥٨ - ١٥٢	تَعْدِيَةُ اللَّازِمِ
١٥٩	تَصْرِيفُ الْأَفْعَالِ
١٦٤ - ١٥٩	تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمَاضِي
١٧٠ - ١٦٥	أَقْسَامُ الْفِعْلِ الْمَاضِي
١٧٤ - ١٧١	الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ
١٧٥ - ١٧٤	دُخُولُ الْجَازِمِ وَ النَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
١٧٧ - ١٧٥	فِعْلُ الْأَمْرِ
١٨٥ - ١٧٨	نُونُ التَّكْثِيرِ الْخَفِيفَةِ وَالتَّقْيِيلَةِ
١٨٨ - ١٨٥	الْمُضَاعَفُ
١٩٤ - ١٨٨	الْإِبْدَالُ
١٩٦ - ١٩٤	الْإِدْغَامُ
٢٠٤ - ١٩٦	الْمُعْتَلُ
٢٠٥ - ٢٠٤	فِعْلُ الْأَمْرِ مِنَ الْأَجُوفِ وَدُخُولُ نُونِي التَّكْثِيرِ عَلَيْهِ
٢٠٦ - ٢٠٥	مَزِيدُ الثَّلَاثِي الْأَجُوفِ
٢٠٧ - ٢٠٦	اسْمُ الْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ
٢٠٩ - ٢٠٧	الْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ النَّاقِصِ
٢١٠ - ٢٠٩	اسْمُ الْأَلَةِ
٢١١ - ٢١٠	بِنَاءُ الْمَرَّةِ
٢١٢ - ٢١١	اسْمُ الْهَيَاةِ
٢٢٧ - ٢١٢	الفهارسُ الفنيَّةُ
٢٥٤ - ٢٢٨	قائمةُ المصَادِرِ والمَرَاجِعِ

الْقَدَمَةُ

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الغايات، والصلاة والسلام على
البشير النذير، والسراج المنير، أفصح من نطق، وأبلغ من تكلم وعلى آله الطيبين الطاهرين،
وعلى صحبه الغر الميامين المنتجبين، و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد :

فإن النهوض بتحقيق المخطوطات العربية الإسلامية القديمة هو أحد أهم وجوه النهوض
بمجد هذه الأمة، وهو صورة لتجديد ذكرى رجالها الذين أحرزوا في علوم العربية المختلفة تفوقاً
تشهد لهم به كتبهم التي ظلت حتى اليوم مصدر تدريس علوم العربية، فلا شك في أن التراث
العربي زاخر بثنى مجالات المعرفة، ومن بين ما حواه هذا التراث المخطوطات العربية، وإن
الكشف عن مكنونها والتعمق في أغوارها يتطلب جهداً كبيراً من الباحث، فتراث الأمة
المخطوط جزء أصيل من كيانها ووجودها، وهو يحتاج لمن يقوم بإحيائه ونفض غبار الزمن
عنه، وبعثه من جديد إلى الحياة ليأخذ مكانه في عالم النشر، وما هذا العمل إلا وفاء لعلمائنا،
ولأنفسنا وأبنائنا.

وجدير بنا أن نقف أمام هذا التراث الضخم الذي آل إلينا من أسلافنا صانعي الثقافة
الإسلامية العربية وقفة الإكبار والإجلال، ثم نسمو برؤوسنا في اعتزاز وشعور صادق بالفخر
والكبرياء، ولا نغالي إذا قلنا على كل باحثٍ محب لتراثه السعي في تحقيق ما أنتجه علماءنا
الأفذاذ، وكشف النقاب عن مؤلفاتهم ومضمونها التي بقيت حبيسة أماكنها في رفوف
المكتبات، فمنذ أن خضت في دراسة هذا الفن العربي الأصيل النشأة، تولدت لدي رغبة كبيرة
في الخوض في غماره، و أردت أن أسهم و أشارك في إحياء تراثنا الدائر، مع إيقاني بما
يحتاجه هذا الفن من طول صبرٍ وأناةٍ وتمكنٍ من أدواته، وقواعده وأصوله التي تعين المحقق
في عمله وتوجهه، وتضعه على جادة الصواب، وبعد اجتياز السنة التحضيرية لم تخدم شعلة

الحب للتراثِ عندي، فعزمت على المشاركة بتحقيق نص صرفي بوصفه جزءاً من متطلبات نيل شهادة الماجستير، وبفضل الله ومنه وتوفيقه اهتديت إلى هذه المخطوطة بنسخها الثلاث، إذ قدّمها لي هديةً أستاذي الدكتور محمد نوري الموسوي، فصارت هذه المخطوطة رسالتي، التي بعنوان (حاشية ابن قاسم العبّادي (ت ٩٩٤هـ) على حاشية اللّقاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح التصريف العزي للتفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، دراسة وتحقيق) ، وقد آثرت أن تدور رسالتي لنيل شهادة الماجستير من جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم اللغة العربية حول هذا العالم، فاخترت إحدى حواشيه.

وكان سبب اختياري لهذه الحاشية بعينها، إلى جانب حبي لتحقيق التراث بصورة عامّة، أن الشّيخ ابن قاسم العبّادي كان رجلاً موسوعيّ المعرفة متنوع الثّقافة، كثير التّصنيف والتّأليف في مختلف الفنون: كالنّحو والصّرف والبلاغة والفقه والأصول، وعلم الكلام، وعلم الوضع ، فعالمٌ جليلٌ بهذا الشأن الكبير جديرٌ بإحياء تراثه وتحقيق آثاره ومصنفاته، ولاسيما أنه لم يأخذ نصيبه وحقه من الشهرة ، فلم يُعرف إلا بين الخاصّة، ولم تتل مصنفاته حظّها من الذّيوع ، بل ظل أكثرها حبيساً داخل أماكن حفظها في المكتبات ، فأردت المشاركة في إمطة اللّثام عن الجانب الصرفي من شخصيته العلمية، فعمدت إلى تحقيق هذا المخطوط .

وكذلك هي مخطوطة جديرة بالتحقيق والدراسة، إذ يتناول مؤلفها بالدّرس والتّحليل جوانب صرفية مهمة قام عليها الدّرس الصّرفي العربي، وهي تدور حول كتاب مهم هو التصريف العزّي .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون مقسماً على قسمين تسبقهما مقدمة، وتقفوهما فهارس فنية:

أما المقدمة فتتضمن: أسباب اختيار الموضوع ، وخطة البحث ، والصعوبات التي واجهتني .

وأما القسم الأول: فهو قسم الدراسة :

فقد تَضَمَّنَ فصولاً أربعة .

الفصل الأول: الماتن والشارح والمحشي : ويحتوي على مبحثين هما :

المبحث الأول : ترجمة (الزنجاني - التفتازاني - اللقاني)

المبحث الثاني: ابن قاسم العبّادي (ت ٩٩٤ هـ) حياته و آثاره .

و أما الفصل الثاني : فهو حاشية ابن قاسم العبّادي على حاشية اللقاني: دراسة وتحليل.

و أما الفصل الثالث :فهو عرضٌ لشخصية ابن قاسم في حاشيته ، وموقفه من العلماء .

و أما الفصل الرابع فجاء للحديث عن النسخِ المُعتمدة ومنهجِ التَّحقيقِ.

وأما الفصل الخامس: والذي أضفته لاحقاً، فهو دراسةٌ في نقدِ التَّحقيقِ، لحاشيةِ العبّادي

على حاشية اللقاني للباحثِ الكريم في جامعة تكريت.

وأما القسم الثاني في الرسالة فخصصته للنصِّ المُحقَّق.

أما ما يخصّ المصادر التي استعنت بها في دراستي لحاشية ابن قاسم العبّادي: فهي متنوعة وكثيرة وتوزعت بين مصادر الصرف والنحو القديمة في الغالب والحديثة نادراً، وكتبُ التَّراجم، ومصادر اللغة، و المصادر الأخر المتنوعة من أصولِ الفقه والبلاغة والتفسير وغيرها .

وكان في مقدمة هذه المصادر التي رجعت إليها في هذا البحث : شرح المفصل لابن

يعيش وشروح الشافعية لابن الحاجب، و الممتع الكبير لابن عصفور، وشرح الشافعية الكافية

لابن مالك ، وشرح الجاربردي على الشافعية في الصِّرفِ، والمطوّل للتفتازاني، وغيرها .

.....
 أمّا أبرز الصُّعوبات التي واجهتني في مرحلة البحث والتَّحقيق فتمثلت بقلّة المصادر التي ترجمت لابن قاسم العبادي، وإن وجدت هذه المصادر فإنها لم تترجم له ترجمة كافية وافية تفي بالغرض، وكذلك صعوبة العثور على بعض المصادر التي نقل عنها العبادي وكان قسم منها لا يزال مخطوطاً، أو لم أوفق في العثور على الكتاب المحقق لهذا المخطوط.

وفي الختام: أشكرُ الله تبارك وتعالى أن وفقني لإتمام عملي هذا، وكذلك يسرّني ويشرّفني أن أتقدّم بالشكر الجزيل وبالغ الامتنان والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور (محمد نوري الموسوي) الذي لم يدخر جهداً في مساعدتي وتوجيهي وتقديم النصح لي في اختيار الموضوع، وطوال مدّة الدراسة، وكانت خبرته الطويلة مُعينة في قراءة ما استغلّق من نسخ المخطوط ، فكان لآرائه السّديدة، وتوجيهاته القيّمة، وتقويمه المستمر لهذا البحث، أن خرجت الرّسالة بهذه الصّورة، فكان لي خير السّنَد والمعين بعد الله جلّ في علاه في تجاوز الكثير من الصُّعوبات التي واجهتني، فما كان من التَّحقيق من الجودة، فهو من الله ثم منه، وما كان فيه من النّقص والنّقص فهو مني، فجزاه الله عني خير الجزاء ووفقه وأسأل الله أن يمد في عمره ويزيده من علمه وفضله .

الباحث



القِسْمُ الْأَوَّلُ

الدِّرَاسَةُ



الفصل الأول

الماتن والشارح والمحشي

المبحث الأول :

ترجمة (الزنجاني – التفتازاني - اللقاني)

قبل الدخول في ترجمة صاحب الكتاب (العبادي) لابأس بالحديث عن ترجمة (الزنجاني – التفتازاني – اللقاني)، ومن الجدير بالذكر أن يُبين أن كلمة (المُحشي) نقصدُ بها كلاً من ناصر الدين اللقاني، وابن قاسم العبادي؛ لأن كليهما وضع حاشيته على هذا الكتاب، ونلاحظ ذلك في غير مرة في حاشيته عندما يتكلم على حاشية شيخه اللقاني، نحو، وقوله: ((إن نسخة المُحشي ملفقة من النسختين))^(١)، وقوله في موضع آخر: ((لعل هذه النسخة مُحرفة وقعت للمُحشي))^(٢).

أولاً: الزنجاني (ت ٦٥٥ هـ): اسمه ونسبه:

لم يحظَ الزنجاني بالعناية الكبيرة من أصحاب كتب التراجم على الرغم من شهرته ومنزلته، ولعلَّ السبب في ذلك أنه لم تكن هناك دراسة وافية في بيان جهوده، وسأكتفي بعرض موجزٍ عن حياته.

فهو العالمُ الأديبُ عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني الشافعي المعروف بالعزّي،^(٣) وزَنجَانُ بفتح أوله وسكون ثانيه ثم جيم، وآخره نون نسبةً إلى البلدة المشهورة التي انتسب إليها بلد كبير مشهور من نواحي الجبال بين أذربيجان

(١) النصُّ المُحقَّقُ : ١٧٣.

(٢) النصُّ المُحقَّقُ : ١٩٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة : ٢ / ١٢٢.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

وبينها، وهي قريبة من أبهر وقزوين^(١)، وقد استوطن تبريز، وأقام بالموصل، وسكن في أخريات حياته في بغداد،^(٢) وله مؤلفات عدة منها : (التصريف العزّي) في الصّرف، و (معيّار الأنظار في علوم الأشعار)، و (شرح الهادي في النّحو والتصريف)، و (كافية في الحساب)، تُوفّي سنة خمس وخمسين وستمائة^(٣)، ولم أقف على أسماء شيوخه وتلاميذه في كتب التراجم.

ثانياً: التّفْتَازاني (ت ٧٩٢ هـ) :

وهو الإمامُ العَلّامةُ مسعود بن عمر بن عبد الله التّفْتَازاني (سعد الدّين)^(٤)، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق وغيرها، شافعيّ، قال ابن حجر وُلِدَ سنة اثنتي عشرة وسبعمائة، وأخذَ عن كثيرٍ من العلماء، وتقدّم في الفنون، واشتهر ذكره وطال صيته وانتفع النَّاس بتصانيفه^(٥)، ومن مؤلفاته (إرشاد الهادي) في النّحو، و (التلويح في كشف حقائق التّقْييح) في الأصول، و (شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)، و (المطوّل) في البلاغة^(٦)، بدأ التّصنيف وهو في سنٍ مبكرةٍ، والذي يدلُّ على هذا أنّه قد فرغ من شرح التّصريف العزّي وهو ابن ست عشرة سنة، وقد قال في مقدمة كتاب (شرح التّصريف العزّي): فإنّه أوّل ما أفرغته في قالب التّرتيب والتّصريف، مُختَصِراً في هذا المُختَصِر ما قرأته في علم التّصريف، فهذه إشارة منه إلى أنّه أوّل إنتاجه من مؤلفاته الغزيرة^(٧).

(١) ينظر: معجم البلدان: ١٥٢/٣.

(٢) ينظر: الأعلام للزركلي : ١٦١ / ٧.

(٣) ينظر: هدية العارفين : ١٢ / ١.

(٤) معجم المؤلفين : ٢٢٨ / ١٢.

(٥) ينظر بغية الوعاة : ٢٨٥ / ٢.

(٦) الأعلام للزركلي : ٢١٩ / ٧.

(٧) ينظر : شرح التصريف العزّي للتفتازاني : ١٥، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٥٤٧ / ٨.

- شيوخه :

أخذ السَّعدُ النَّفَّازاني العِلْمَ عن علماء أجراء عدة نذكر منهم :

عَضُدُ الدِّينِ الإيجي (ت ٧٥٦هـ)^(١)، ومحمد بن محمد الرَّازي (ت ٧٦٦هـ)^(٢)، وضياء بن سعد بن محمد القزويني القرمي العفيفي (ت ٧٨٠هـ)^(٣).

- تلاميذه :

بالنَّظرِ لعلَّوْ شأنِ النَّفَّازاني ورتبته، وغازةِ علمه، وتقدّمه في كثيرٍ من الفنون، توجّه الكثيرُ من طلابِ العلمِ إلى مجلسه، فصارَ مجلسُهُ قِبْلَةً يقصدها الطُّلابُ والدَّارسون من كلِّ حذبٍ وصوب، وكَثُرَ الآخذون منه والمتخرِّجون به، وأذكرُ منهم :

حيدرة الشَّيرازي ثم الرُّومي تُوفِّيَ بعد سنة (٨٢٠هـ)^(٤)، ومحمد بن عطاء الله الرَّازي (ت ٨٢٩هـ)^(٥)، وعلي بن محمد بن محمد علاء الدِّين البخاري (ت ٨٤١هـ)^(٦).

(١) ينظر: بغية الوعاة : ٧٥/٢.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٢٢٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٢.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/ ٥٤٩.

(٥) معجم المؤلفين : ١٠/ ٢٩٣.

(٦) بغية الوعاة : ٢/ ٢٠٠.

ثالثاً: ناصر الدين اللقاني (ت ٩٥٨هـ) اسمه ، شيوخه، تلاميذه:

هو أبوعبد الله محمد بن حسن الشهير بناصر الدين اللقاني، المصري المالكي، الإمام العلامة المحقق النظار الفهامة، أصولي، صرفي، وفقيه مالكي، ومن مؤلفاته (حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي) في الأصول، و(حاشية على شرح التصريف للزنجاني) في الفروع، و(حاشية على شرح السعد للعقائد)^(١)، وغيرها من المؤلفات، تُوفي سنة ثمان وخمسين وتسعمئة^(٢).

شيوخه :

أخذ الشيخ ناصر الدين اللقاني عن عددٍ من العلماء الذين تنوّعت ثقافتهم: ونستدلّ من هذا الشيء على تنوع ثقافته وعلومه ومعارفه، حتى شمل العلوم الشرعية كالفقه والأصول والعلوم اللغوية من نحو، وصرف، وغيرها، ونذكر من شيوخه:

١- أبو المواهب التونسي (ت ٨٨٢هـ)^(٣).

٢- والنور السنهاوري (ت ٨٨٩هـ)^(٤).

٣- زروق الفاسي (ت ٨٩٩هـ)^(٥).

(١) ينظر: معجم المؤلفين : ١١ / ١٧٦.

(٢) ينظر : هدية العارفين : ٢ / ٢٤٤، و شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ١ / ٣٩٢ .

(٣) ينظر : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : ١١ / ١٤٣.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٥ / ٢٤٩.

(٥) ينظر : معجم المؤلفين : ١ / ١٥٥.

تلاميذه :

تتلمذ على يد ناصر الدين اللقاني عدد من طلاب العلم الفضلاء؛ وذلك للمنزلة العلمية الرفيعة التي كان يحظى بها، ومن أشهر الذين تتلمذوا على يده :

- ١- زين الدين الأجهوري (ت ٩٦٠ هـ) ^(١).
- ٢- محمد بن عبد الرحمن العلقمي (ت ٩٦١ هـ) ^(٢).
- ٣- محمد بن أحمد النهرواني (ت ٩٩١ هـ) ^(٣).

^(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٤٧٦.

^(٢) ينظر: المصدر نفسه : ١٠ / ٤٩١.

^(٣) ينظر : الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ٤٠.

المبحث الثاني :

ترجمة ابن قاسم العبادي

أولاً: نسبته ونسبته:

اتَّفقت معظم كتب التراجم^(١) التي اطلَّعت عليها على أنَّ اسمه: أحمد بن قاسم العبادي، القاهري الشافعي أحد الشافعيين بمصر، كان بارعاً في العربية والبلاغة والتفسير والكلام^(٢)، أخذ العلم عن الشيخ ناصر الدين اللقاني، ومحقق عصره بمصر شهاب الدين البرلسي المعروف بعميرة، والعلامة قطب الدين عيسى الصفوي، وبرع، وساد، وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الركبان، وتشنفت من فرائد فوائده الأذان^(٣)، ووُصِف بالبكاء والخشية والتهجد عند سماعه القرآن الكريم^(٤).

و اتَّفقت كتب التراجم كذلك على أنَّه يلقب بشهاب الدين^(٥)، وذكر بعضهم لقباً آخر له، وهو الصَّبَّاح^(٦)، وكنَّاه بعضهم بأبي العباس^(٧).

(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠ / ٦٣٧، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: ٤ / ١٣٦، و معجم المطبوعات العربية و المعربة: ١ / ٢٠٨، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٣٠٤، وهدية العارفين: ١ / ١٤٩، والأعلام للزركلي: ١ / ١٩٨، ومعجم المؤلفين: ٢ / ٤٨، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة: ١ / ٢٥٦.

(٢) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٣ / ١١١.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٤) ينظر: معجم المؤلفين: ٢ / ٤٨.

(٥) الأعلام للزركلي: ١ / ١٩٨.

(٦) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ١٠ / ٣٢، والأعلام للزركلي: ١ / ١٩٨، و الموسوعة الميسرة: ١ / ٢٥٦.

(٧) معجم المطبوعات: ١ / ٢٠٧.

أما نسبته فهي: العبّادي ثم المصري القاهري الأزهري الشافعي^(١).

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أمرين يتعلّقان بنسبته (العبّادي):

الأول: تحقيق القول في ضبط هذا اللفظ.

الثاني: ذكر بعض متأخري النحويين الذين شاركوه في هذه النسبة .

أما في ما يخص تحقيق القول في ضبط لفظ (العبّادي)، فالذي دفعني إلى البحث في هذا الجانب أن بعض كتب التراجم لم تضبط لفظ (العبّادي) بالتشديد، واكتفوا بلفظ (العبادي) فقط^(٢)، في حين نجدُ قسمًا آخر منها ضبط اللفظ بالتشديد (العبّادي)^(٣).

وبالمطالعة في بعض كتب الأنساب يتّضح أن للفظ أربع صور :

الأولى: (العبّادي) بفتح العين المهملة، وتشديد الباء الموحدة المفتوحة، وبعد الألف دال مهملة، وهذه النسبة إنّما هي إلى جدّ المنتسب إليه واشتهر بهذه النسبة جماعة كثيرة ، منهم القاضي أبو عاصم محمد بن أحمد بن محمد بن عباد العبّادي الهروي^(٤) وهي الأصح .

الثانية: (العبّادي): بضم العين المهملة وفتح الباء المُخفّفة الموحّدة وفي آخرها الدال، هذه النسبة إلى عبّاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي، والمشهور

(١) نسب إلى مصر في : الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٦٣٦، وإيضاح المكنون : ١ / ٤٢٣ ، وهدية العارفين : ٢ / ١٤٩ ، والأعلام للزركلي : ١ / ١٩٨ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة : ١ / ٢٠٧ ، و الموسوعة الميسرة : ١ / ٢٥٦ .

(٢) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١ ، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : ٢ / ٢٠٠٦ ، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : ٤ / ١٣٦ ، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة : ١ / ٢٠٧ ، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : ٢٣٦ ، و معجم المؤلفين : ٢ / ٤٨ ، والموسوعة الميسرة : ١ / ٢٥٦ .

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٦٣٦ ، وهدية العارفين : ١ / ١٤٩ ، والأعلام : ١ / ١٨٩ .

(٤) ينظر : اللباب في تهذيب الأنساب : ٢ / ٣٠٩ .

بهذه النسبة إليه عبد الله بن محمد العبّادي^(١).

الثالثة: (العبّادي) بضم العين المهملة، وفتح الباء المشددة، والدال المهملة في آخرها،

وهذه النسبة إلى عبّاد بن ربيعة، والمنتسب إليه: عبد الله بن محمد العبّادي^(٢).

الرابعة: (العبّادي) بكسر العين المهملة، وفتح الباء الموحدة المخففة، وهذه النسبة إلى

عبّاد، وهو بطن من تجيب، نزلوا (مصر) وإلى عبّاد (الحيرة)، وهم بطون عدة من قبائل شتى نزلوا (الحيرة) وكانوا نصارى، والمنتسب إليه الشاعر المشهور عباد بن زيد العبّادي^(٣).

ومن الواضح أنّ كتب التّراجم لم تنسبه إلى (عبّاد) بن ضبيعة، ولا إلى (عبّاد) بن ربيعة، ولا إلى (عبّاد) الذي هو قبيلة من تجيب، فلم يتبق لنا إلا أن يكون (العبّادي) بفتح العين المهملة وتشديد الباء الموحدة المفتوحة، والذي جعلنا نذهب إلى ترجيح هذا اللفظ أنّه ضُبِطَ بهذه الصورة في بعض كتب التّراجم^(٤)، وعلى هذا فهو منتسب إلى بعض أجداده كما ذكر.

وعند البحث في كتب التّراجم عمّن ذكروا بهذه النسبة عثرتُ على أعلام عدة أذكر أربعة منهم كلّ منهم نُسِبَ إلى (منية أبي عبّاد)، وهي قرية من القرى التي تقع في مصرَ بمحافظة الغربية^(٥)، وسأذكرهم بحسب تاريخ وفاتهم، وهم:

١- أحمد بن علي بن حسن الشّهاب العبّادي ثم القاهري الأزهري الشّافعي، وُلِدَ سنة سبع وثمانمائة تقريباً بمنية عبّاد، وتُوفّي سنة ثمانين وثمانمائة^(٦).

(١) الأنساب للسمعاني: ١٧٥ / ٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٧ / ٩.

(٣) ينظر: اللباب في تهذيب الانساب: ٣١١ / ٢، والأنساب للسمعاني: ١٧٨ / ٩.

(٤) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠ / ٦٣٦، وهدية العارفين: ١ / ١٤٩، والأعلام للزركلي: ١ / ١٨٩.

(٥) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١ / ٢٦٢، و تاج العروس من جواهر القاموس: ٨ / ٣٤٧.

(٦) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٦ / ٨١ - ٨٣.

٢- عمر بن حسين بن البدر العبّادي ثم القاهري الأزهري الشافعي، وُلِدَ سنة أربع وثمانمائة بمِنية عبّاد من الغربية، وتُوفِّيَ سنة خمس وثمانين وثمانمائة^(١).

٣- محمد بن عبد الله بن موسى الأفنيشي العبّادي ثم القاهري الأزهري الشافعي، وُلِدَ بـ (أفنيش) من نواحي مِنية عبّاد بالغربية، وتُوفِّيَ سنة خمس وتسعين وثمانمائة^(٢).

٤- أحمد بن أبي بكر بن محمد الشّهاب العبّادي - نسبة إلى مِنية عبّاد، ثم القاهري الحنفي، تُوفِّيَ سنة إحدى وثمانمئة بالقاهرة^(٣).

والذي يُرجّح أنّه نُسِبَ إلى أحد جدوده الذين نزلوا (مِنية أبي عبّاد) في القاهرة بمصر، أنّ معظم المترجمين قالوا في ترجمته: (هو شهاب الدّين أحمد بن قاسم العبّادي ثم القاهري) أي: العبّادي الأصل، ثم القاهري المؤلّد والنّشأة.

ثانيًا: مولده ونشأته .

نكادُ نجزمُ أنّ أغلب كتب التّراجم - بحسب ما اطّلت عليه - أغفلت الحديث عن ذِكرِ زمان ولادته، وتفاصيل نشأته، ولم أعثرُ عند بحثي بين كتب التّراجم إلّا على إشارة ذكرها صاحب كتاب (تراجم الأعيان) - محددًا مكان ولادته - إذ قال : في ترجمة للعبّادي في بعض كلامه من نصّ طويل: ((نشأ بمصر، وبها وُلِدَ، وطلب العلم بها، وتصدّر للإقراء والتّأليف والتّحرير والتصنيف، وعمرَ عمرًا طويلاً))^(٤).

(١) ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ١٧ / ٢.

(٢) المصدر نفسه: ١١٢ / ٨.

(٣) المصدر نفسه: ١١٢ / ٨.

(٤) تراجم الأعيان من أبناء الزمان: ٦٢ / ١.

ثالثاً: شيوخه:

أخذَ العبَّادِيُّ العِلْمَ عن شيوخِ عصره الفضلاء الذين كانوا أئمةً في شتى العلوم، إذ نصَّ ابن قاسم العبَّادي على ثلاثة من شيوخه الذين أخذَ العِلْمَ عنهم، إذ قال: ((وحيث عبَّرت بشيخنا العلامة فمرادي به علامة عصره بلا نزاع، وواحد وقته من غير دفاع، شيخنا ناصر المِلة والدين اللَّقَّاني، أو بشيخنا الشَّهاب، فمرادي به مُحَقِّق عصره وفهامة وقته شيخنا شهاب المِلة والدين أحمد البرلسي المشهور بالشيخ عميرة، أو بشيخنا الشَّريف، فهو واحدُ زمانه، وعلامة أوانه سلطان المُحقِّقين، وسيّد المُدقِّقين، مولانا قطبُ المِلة والدين عيسى الصَّفوي الإيجي نزيلُ الحرم الشَّريف المَكِّي))^(١)، وزادَ صاحبُ كتاب (تراجمُ الأعيان) شيخاً آخر للعبَّادي، وكان العبَّادي يحضر حلقات الدرس له، وهو شهاب الدين أحمد بن حمزة الرَّملي الشَّافعي^(٢)، وعليه فإنَّ شيوخه أربعة: (ناصرُ الدين اللَّقَّاني ، وشهابُ الدين البرلسي، والشَّريفُ عيسى الصَّفوي ، وشهابُ الدين الرَّملي)، وسأذكرُ تراجمَهُم مرتبةً حسب تاريخ وفاتهم :

١ - السيّد عيسى الصَّفوي (ت ٩٥٣هـ):

هو السيّد قطبُ الدين أبو الخير عيسى بن محمد بن عبيد الله بن محمد الشَّريف العلامة المُحقِّق المُدقِّق الحَسَنِي الحُسَيْنِي الإيجي الشَّافعي الصُّوفي، المعروف بالصَّفوي، نسبة إلى جدِّه لأمِّه السيّد صفِّي الدين والد الشيخ معين الدين الإيجي الشَّافعي صاحب (التفسير)^(٣)، وُلِدَ سنة تسعمئة، واشتغل في النُّحو والصَّرْف على أبيه، وتفقه به، وأخذَ عنه

(١) الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع : ٦ / ١ .

(٢) ينظر : تراجم الأعيان من أبناء الزمان : ٦٣ / ١ .

(٣) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٤٢٨ / ١٠ .

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

(الرّسالة) الصُّغرى والكبرى للسيد الشّريف في المنطق، ثم لازم الشّرخ أبا الفضل الكازواني، صاحب (الشّرح على إرشاد القاضي شهاب الدّين الهندي)، و(الحاشية على تفسير البيضاوي)، ودرّس بدمشق (شرح الكافية للرضي)، وكان يعمّد على كلام الشّرخ جمال الدّين ابن مالك، وفي الوقت نفسه كان لا يعتمد على كلام ابن هشام، ثم رجع إلى حلب فقدّمها الشّرخ محمد الإيجي للقائه، وعادا جميعاً إلى دمشق، وأخذ عنه بحلب ابن الحنبلي ولبس منه الخرقة، وتلقّن الذّكر، ثم دخل مصر واستوطنها^(١).

وللشيخ مؤلفات منها (شرح مختصر على الكافية)، و(شرح الغرّة للسيد الشّريف الجرجاني في المنطق)، و(شرح الفوائد الغياثية في المعاني والبيان)، و(مختصر النّهاية) لابن الأثير، و(تفسير من سورة عم إلى آخر القرآن)^(٢)، و(شرح الشّفا) للقاضي عياض في السيرة^(٣)، و(رسالة في الحمدلة)، و(شرح الحديث الأوّل من الجامع الصّحيح للبخاري)، ووافته المنية سنة ثلاث وخمسين وتسعمئة للهجرة^(٤).

٢- الشّرخ أحمد البرلّسي (ت ٩٥٧ هـ):

وهو الشّرخ الإمام العلامة المحقّق شهاب الدّين أحمد البرلّسي، المصري الشّافعي، الملقب بعميرة^(٥)، أخذ العلم عن الشّرخ عبد الحق السّنباطي، والبرهان بن أبي شريف، والنّور المحلي، وكان عالماً زاهداً، ورعاً، حسن الأخلاق، يدرّس ويفتي، وانتهت إليه الرّئاسة في تحقيق المذهب الشّافعي^(٦)، وله مؤلفات عدة منها (حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي)،

(١) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٤٢٨.

(٢) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢.

(٣) معجم المؤلفين : ٨ / ٣٢ ، الأعلام للزركلي : ٥ / ١٠٨.

(٤) ديوان الإسلام : ٣ / ٢٦١ - ٢٦٢.

(٥) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٢ / ١٢٠.

(٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٤٥٤.

الفصل الأول الماتن والشارح والمَحشي

و(حاشية على كنز الراغبين شرح منهاج الطالبين لجلال الدين المحلي)^(١)، تُوفي سنة سبع وخمسين وتسعمئة^(٢).

٣- الشيخ أحمد الرملي (ت ٩٥٧هـ) :

هو الشيخ العلامة، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشافعي، أبو العباس، وهو أحد الأجلّاء من تلاميذ شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، وكان مقدّمًا عنده حتى أذن له أن يُصلح في مؤلفاته في حياته، وبعد مماته، ولم يأذن لأحدٍ سواه في ذلك^(٣)، وكان من رفقاء البدر العزّي (ت ٩٨٤هـ)، وأخذ عنه النور الزيّادي (ت ١٠٢٤هـ)، والنور الحلي (ت ١٠٤٤هـ)، وانتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعية بمصر حتى صار علماء الشافعية كلهم تلامذته إلا النادر^(٤)، ومن مؤلفاته: (شرح سنن أبي داود)، و(شرح منظومة البيضاوي في النكاح)، و(رسالة في شروط الإمامة)، و(شرح شروط الوضوء)، و(فتح الجواد بشرح منظومة ابن العماد)، و(الفتاوي)^(٥)، تُوفي بالقاهرة سنة سبع وخمسين وتسعمئة^(٦).

٤- ناصر الدين اللّقاني ت (٩٥٨ هـ) :

هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي الشهير بناصر الدين^(٧) اللّقاني^(٨)، المحقّق الفاضل المالكي المصري، فقيه أصولي صرفي، وفقيه مالكي؛ إذ اتّبع مذهب الإمام

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١٣٨٦ / ٢.

(٢) ينظر: ديوان الإسلام: ٢٩٢ / ٣.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٢٠ / ٢، و معجم المؤلفين: ١٤٧ / ١.

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٩٥١ / ٢.

(٥) ينظر: شرح الذهب في أخبار من ذهب: ٥٢٦ / ١٠، والأعلام للزركلي: ١٢٠ / ١.

(٦) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ١٢٠ / ٢، وديوان الإسلام: ٣٣٥ / ٢.

(٧) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٣٩١ / ١.

(٨) نسبة إلى (لقانة) بفتح اللام والقاف المشددة قرية من قرى مصر في البحيرة، ينظر: ذيل لبّ اللّباب في تحرير الأنساب الأنساب: ٢١٣.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

مالك بن أنس، أخذ عن الشيخ أحمد زروق (ت ٨٩٩ هـ) لازمه وانتفع بعلمه وعمله وداوم على خدمته، وأبي المواهب التونسي (ت ٨٨٢ هـ) وانتفع به، والنور السنهاوري (ت ٨٨٩ هـ)، أخذ عنه المختصر وغيره^(١)، ولد سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة، درس في الأزهر، وشارك أخاه في الأخذ عن كبار الفقهاء والعلماء، وانتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بعد موت أخيه، واستقى من سائر الأقاليم في العلوم العقلية والنقلية^(٢)، ودرس بالأزهر، فأخذ عنه العلماء في مختلف المذاهب، منهم عبد الرحمن الأجهوري المالكي، ومحمد بن أحمد الحنفي، ومحمد بن عبد الرحمن العلقمي الشافعي، وزين الدين العاملي الإمامي، ويحيى القرافي، وخروب التونسي، والعباس بن المحب، وأحمد بن عمر التنبكي، وصنف: حاشية على شرح جمع الجوامع للمحلي في أصول الفقه، وشرح العقائد للتفتازاني^(٣)، وحاشية على التصريف الزنجاني^(٤)، و شرح خطبة مختصر الشيخ خليل في الفروع، وتوفي سنة ثمان وخمسين وتسعمئة^(٥).

رابعاً: تلاميذه :

عند البحث في كتب التراجم توصلت إلى كثرة من تلاميذ ابن قاسم العبّادي الذين نهلوا من معين علمه، والذين آثرت أن أترجم لهم ترجمة مختصرة؛ لأنهم علماء أجلاء، ولهم تراث كبير، ومعرفتهم فيها فائدة للقارئ، وفي ما يأتي تفصيل القول في ترجمة جلّ تلاميذه المنصوص عليهم والذين توصل إليهم، وحسب تاريخ وفاتهم:

(١) ينظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : ١ / ٣٩٢.

(٢) ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء : ١٠ / ١٢٨، و نيل الابتهاج بتطريز الديباج : ٥٩٠ .

(٣) موسوعة طبقات الفقهاء : ١٠ / ١٢٩.

(٤) معجم المؤلفين : ١١ / ١٦٧.

(٥) ينظر : هدية العارفين : ٢ / ٢٤٤، ومعجم المؤلفين : ١١ / ١٦٧.

١ - محمد بن داود المقدسي (ت ١٠٠٦هـ):

هو الشيخُ العلامةُ، محمد بن محمد بن محمد بن داود المقدسي الشافعي، نزيلُ دمشق، وُلِدَ سنة اثنتين وأربعين وتسعمئة، أخذ عن الشَّهابِ أحمد بن قاسم العبَّادي، وكانت له مشاركة جيدة في الفقه والحديث، و مسامرة تامة في المعاني والبيان ومعظم علوم العربية، واستحضر جيد للشواهد والأمثال، ودراية بالحديث، تُوفِّيَ سنة ستَّ بعد الألف عن أربع وستين سنة^(١).

٢ - شحادة بن إبراهيم (ت ١٠١٠هـ):

هو شحادة بن إبراهيم الحلبي الشافعي، نزيلُ القاهرة، تلقَّى عن شيوخ عصره كخاتمة المُحقِّقين: الشَّهاب أحمد بن قاسم العبَّادي، خاتمةُ الفقهاء: الشَّهاب الرَّملي (ت ٩٥٧هـ)، وخاتمةُ المحدثين: النُّجم محمد الغيطي (ت ٩٤٨هـ)، وغيرهم، وأخذَ عنه أكابرُ العلماء، كالشيخ إبراهيم المأموني (ت ١٠٧٩هـ)، والشَّهاب القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، ولم يشتهر له تأليف سوى رسالة لطيفة قرظ بها على رسالة في نسب بني طالو، لتلميذه أبي المعالي، وتُوفِّيَ بالقاهرة سنة عشرة و ألف وقد جاوز الثمانين^(٢).

٣ - منصور الطبلاوي (ت ١٠١٤هـ) :

هو منصور سبطُ الإسلام ناصرُ الدِّين الطَّبلاوي^(٣)، الفقيهُ المصريُّ الشافعي، وُلِدَ ونشأً بالقاهرة، وأخذَ عن المحققِ الشَّهاب أحمد بن قاسم العبَّادي، من مؤلفاته: (طالعُ السَّعد في شرحِ تصريحِ العزِّي للتفتازاني)، و (العقود الجوهريَّة في حل ألفاظ الأزهريَّة)، و (نظمُ

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٤ / ١٤٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه : ٢ / ٢٢١.

(٣) نسبة لبلدة المنوفية من أقاليم مصر، ينظر: خلاصة الأثر : ٤ / ٤٢٨.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

الاستعارات وشرحها^(١)، و (نظم عقيدة النسفي)، وغيرها، وجرّد حاشية شيخه ابن قاسم على النُحفة لابن حجر، وثُفّي بمصر سنة أربع عشرة بعد الألف^(٢).

٤ - أبو بكر الشَّوناني (ت ١٠١٩ هـ) :

هو أبو بكر بن اسماعيل بن شهاب الدّين عمر بن علي بن وفاء الشَّوناني^(٣)، وُلِدَ سنة تسع وخمسين وتسعمئة^(٤)، بقرية (شنوان) بإقليم المنوفية بمصر، وتخرّج بالقاهرة على يد ابن قاسم العبّادي^(٥)، ولَهُ مُصَنَّفَاتٌ كثيرةٌ منها: (المناهل الصّافية على المناهج الكافية لذكرى الأنصاري)، و (هداية الألباب إلى شرح قواعد الإعراب)، و (حاشية على شرح الشذور لابن هشام)، و (حاشية منهاج الهدى إلى مجيب النّدا للفاكهي)، وثُفّي سنة تسع عشرة بعد الألف، وبلغ من العمر نحو السّتين^(٦).

٥ - عبد الله الدُّوشري (ت ١٠٢٥ هـ) :

هو عبد الله بن عبد الرّحمن بن علي بن محمد الدُّوشري ، خليفة الحكم بمصر، أحد فضلاء الزّمان الذين بلغوا الغاية في التّحقيق والإجادة، وُلِدَ بالقاهرة، وتلقّى عن الشّهاب أحمد بن قاسم العبّادي^(٧)، وتصدّر بجامع الأزهر، وأقرأ العربيّة وغيرها من العلوم^(٨)، وصنّف :

(١) ينظر : خلاصة الأثر : ٤ / ٤٢٨ .

(٢) ينظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٤ / ٤٢٨ ، وهدية العرفين : ٢ / ٤٧٥ .

(٣) ينظر : معجم المؤلفين : ٣ / ٥٩ ، والأعلام للزركلي : ٢ / ٦٢ .

(٤) ينظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ١ / ٧٩ .

(٥) ينظر : شجرة النور الزكية : ٢٨٩ .

(٦) ينظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ١ / ٧٩ ، ومعجم المؤلفين : ٣ / ٥٩ .

(٧) ينظر : خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٣ / ٥٣ .

(٨) المصدر نفسه : ٣ / ٥٣ .

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد، وله رسائل و تعليقات، وتوفي بالقاهرة سنة خمس وعشرين وألف^(١).

٦- عبد الله الطبلابي (ت ١٠٢٧هـ) :

هو السيّد عبد الله بن محمد بن عبد الله المغربي الأصل، ثم المصري القاهري الشافعي، مقرئ نحوي، لغوي عروضي، بياني، ولد بقرية (أبو الريش) بالقرب من دمنهور الوحش بالبحيرة، واشتهر بالطبلابي؛ وذلك لنزوله بمصر عند الشيخ ناصر الدين الطبلابي الشافعي أخذ عن أحمد بن قاسم العبادي، وبرع في القراءات، وانفرد بعلم اللغة في زمنه على جميع أقرانه، وكتب نسخاً متعددة من القاموس، اعتمد عليها لتحريره في تحريرها، واختصر لسان العرب، وسمّاه: (رشف الضرب من لسان العرب) ولم يكمله، وكان بارعاً في علم العروض، وله (حاشية على حاشية الدماميني) (ت ٨٤٥هـ) على المغني لابن هشام (ت ٧٦١هـ)^(٢)، و (هداية الحيران في بعض أحكام تتعلق بالقرآن)، وغيرها، وتوفي في مصر سنة سبع وعشرين وألف، وقد ناهز السبعين من عمره^(٣).

٧- عبد الملك العصامي (ت ١٠٣٧هـ) :

هو الشيخ عبد الملك بن جمال الدين ابن العلامة المحقق إبراهيم عصام الدين الاسفرائيني الشافعي المكي الشهير بالعصامي، خاتمة المحققين^(٤)، ولد بمكة سنة ثمان وسبعين وتسعمئة، وأخذ عن خاتمة المحققين الشهاب أحمد بن قاسم العبادي^(٥)، وله مؤلفات

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣/ ٥٣، ونشأة النحو: ٣٠٥، والأعلام للزركلي: ٩٧/ ٤.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣/ ٦٦ - ٦٧.

(٣) ينظر: معجم المؤلفين: ٦/ ١٢٧.

(٤) سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ٤/ ٤٢٨.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣/ ٨٧.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

عدة منها: (شفاء الصدور بشرح الشذور لابن هشام)، و(حاشية على شرح القطر)، و(شرح الإرشاد في النحو)، ووافاه الأجل بالمدينة المنورة سنة سبع وثلاثين وألف^(١).

٨- عمر بن عبد الرحيم (ت ١٠٣٧هـ) :

هو السيّد عمر بن عبد الرحيم البصري الحسني الشافعي، نزيل مكة المشرفة، الإمام المُحقّق، كان فقيهاً عارفاً مُربيّاً كبيرَ القدر، وُلِدَ سنة خمس وسبعين وتسعمئة^(٢)، وتلقّى العلمَ عن الشّهاب أحمد بن قاسم العبّادي، وبرّع في الفنون، وأخذَ عنه خَلقٌ كثيرٌ، وله مؤلفاتٌ وحواشٍ متقنة، وفتاوى مفيدة، وله كتابات حسنة على هامشِ التّحفة وعلى شرح الألفية للسيوطي (ت ٩١١هـ)، وأخذَ علمَ التّصوفِ والحقائقِ عن أكابرِ العارفين، وكان مُتعبداً بمذهبِ الشّافعي في الفتوى والتّدرّيس، وتوفّي سنة سبع وثلاثين وألف^(٣).

٩- برهان الدّين اللّقاني (ت ١٠٤١هـ) :

هو الإمام برهان الدّين إبراهيم بن حسن بن علي بن عبد القدوس اللّقاني المالكي، أحد المشار إليهم بسعة الاطّلاع في علم الحديث والدراية، والتّبخر في علم الكلام، وكان إليه المرجع في الفتاوى والمشكلات في وقته بالقاهرة^(٤)، تلقّى العلمَ عن العلامة أحمد بن قاسم العبّادي^(٥)، وألّف المؤلفات النّافعة ورغبَ النَّاسُ في استكتابها وقراءتها، منها: (منظومة جوهرة

(١) ينظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ٤ / ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤ / ٤٢٧ .

(٣) ينظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ٤ / ٤٢٧، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣ /

٢١٠ - ٢١١ .

(٤) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ١ / ٦ .

(٥) ينظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ٤ / ٤٥٩ .

التَّوْحِيدِ في علم العقائد)، وألّف عليها ثلاثة شروح، و(حاشية على مختصر خليل)، و(منار أصول الفتوى و قواعد الإفتاء بالأقوى) هذه من مؤلفاته التي كملت، وله مؤلفات لم تكتمل ، منها: (خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف العزّي للسعد التفتازاني(ت ٧٩٣هـ))، و(تعليق الفوائد على شرح العقائد للتفتازاني)، وتوفى وهو عائدٌ من الحج سنة إحدى وأربعين وألف^(١).

١٠ - شهاب الدين الغنيمي (ت ١٠٤٤هـ) :

هو الشيخُ أحمد بن محمد بن علي الملقَّب شهابُ الدين بن شمس الدين المعروف بالغنيمي الأنصاري الخزرجي الحنفي المصري الإمام العلامة الحجة، خاتمة المحققين المشار إليهم بلطائف التحرير والنظر الصائب، ويُعدُّ من أجلِّ شيوخ عصره^(٢)، تلقَّى العلمَ عن العلامة فريد عصره ووحيد دهره أحمد بن قاسم العبَّادي، أخذ عنه العربية بقراءته ألفية ابن مالك(ت ٦٧٢هـ) مرتين، وأصول الفقه بقراءة جمع الجوامع، والشيخ محمد الخفاجي، والشيخ أبي بكر الشَّوناني^(٣)، وله شروح وحواشٍ في الأصول والعربية ، ورسائل في الأدب، والمنطق، والتوحيد، منها: (حاشية على شرح العصام في المنطق)، و(ابتهاج الصُّدور في بيان كيفية الإضافة والمضاف إليه)^(٤)، و(إرشادُ الطُّلابِ إلى لفظِ لباب الإعراب)، وغير ذلك ، وتُوفِّي سنة أربع وأربعين وألف، عن عمر ناهز الثمانين سنة تقريباً^(٥).

(١) ينظر: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي: ١/ ٧ - ٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣١١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣١٢ - ٣١٣.

(٤) ينظر: الأعلام للزركلي: ١/ ٢٣٧ - ٢٣٨.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ١/ ٣١٤ - ٣١٥ ، وهدية العارفين: ١/ ١٥٨.

١١ - محمد بن أحمد الشهير بسيبويه (ت ١٠٥٣هـ):

هو محمد بن أحمد بن سلامة الأحمدى الشافعى البصير الشهير بسيبويه، قرأ في بدايته على: العلامة الشهاب أحمد بن قاسم العبّادي، حتى صار عالماً نحريّاً ، مُحَقِّقاً عارفاً بجميع العلوم النَّقْلِيَّةِ والعَقْلِيَّةِ مُتَقِناً لها، ولكنه اشتهر بالعربية لغلبتها عليه وكثرة إقرائه لها وكان مَرْجِعاً لحلِّ المُشكِلاتِ العلمية، وتُوفِّي سنة ثلاث وخمسين وألف^(١).

خامساً: مكانته العلميّة:

كان الشَّيخ أحمد بن قاسم العبّادي من أهلِ مصرَ الفضلاء، ومن علماء الأزهري الأجلّاء المُشاركين في مختلف العلوم، وبرّع فيها تدريساً وتصنيفاً، وتَفَوَّقَ على أقرانه من العلماء والشُّيوخ، وبلغ مكانةً علميةً رفيعةً، ومنزلةً عاليةً، يؤيِّد ذلك عدّة أدلة:

أحدها: شهادة المترجمين والعلماء المتأخرين له بذلك :

شَهِدَ أغلب المؤرخين القُدامى والمحدثين لابن قاسم العبّادي ببرايعته وتَفَوُّقه على أقرانه في كثيرٍ من العلوم، وفي طليعة مَنْ شَهِدَ لَهُ بهذا، صاحب (تراجم الأعيان) البوريني (ت ١٠٢٤هـ) إذ وصفه بأنه ((عالم العصر بالاتفاق، الجامع بين العِلْمِ والدِّينِ، المعدودُ من أهلِ الوصولِ بيقين، الأسدُ الأمجد...، وقال عنه أيضاً: قاسه أهلُ زمانه بالسَّعْدِ النَّفْتازاني، والشَّرِيفِ الجرجاني، وكان زمانه بسعد شرفه متّصفا بغاية التَّشْرِيفِ ... رجلٌ كان أكثر أوقاته مقضية في تحصيل الثَّواب، وإمّا بالبحثِ عن العلم، أو بطلبِ الرِّضوان من الملكِ الوهاب،

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣/ ٣٧٥ - ٣٧٦.

الفصل الأول الماتن والشارح والمَحْشِي

... وختَمَ كلامه الطَّوِيلَ عنه بقوله: وبالجملَةِ كان بهاء زمانه، ووحيد أمثاله وأقرانه، لم يَخْلَفْ له مثيلاً، ولم يترك له عديلاً^(١).

وتحدث عنه الغزّي (ت ١٠٦١ هـ): ((كان بارعاً في العربية والبلاغة والتفسير والكلام، وله المصنّفات الشهيرة))^(٢).

ويقول ابن العماد (ت ١٠٨٩ هـ) عنه: ((إنَّ ابن قاسم العبّادي برع وسادَ وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الرُكبان، وتَشَقَّقَتْ من فرائد فوائده الآذان))^(٣).

وتحدث عنه إلیان سرکيس (ت ١٣٥١ هـ): ((انتفع النَّاسُ به انتفاعاً عامّاً، وألّف المؤلفات المفيدة الدّالة على غزارة علمه وتفوّق فهمه))^(٤).

وتحدّث عنه جعفر السّبحاني: ((كان فقيهاً أصوليّاً، ماهراً في العربية))^(٥).

وأذكرُ أيضاً ما وصفه به بعض تلاميذه، وشهدوا له به بأنّه خاتمةُ المُحقّقين وشيخ الإسلام، وهو أحد العلماء الذين جدّدوا في التّحقيق والتّصنيف، فقد قال تلميذه الشّيخ منصور الطّبلاوي في صدر كتاب جرّده من خط شيخه ابن قاسم العبّادي: ((هذه حواشٍ رقيقة، ونكاتٌ دقيقة، وتحريراتٌ شريفة، وتنبيهاتٌ مهمّة، وفروعٌ مُسلمة، لم يسبقْ لِغالبِها رَسْمٌ في الدّفاتر، ولم تَسْمَحْ بها قَبْلَ ذَلِكَ الخَوَاطِرُ، جَمَعْتَهَا مِنْ خَطِّ مُحَرِّرها وَرَسْمِ مُحَبِّرها مَوْلَانَا وَشَيْخِنَا خَاتِمَةِ مَنْ حَقَّقَ وَجَهَبَذَ مَنْ دَقَّقَ إِمَامُ التّحْقِيقِ والتّحْرِيرِ، المجمع على أنّه عالم العصر الأخير، فخر

(١) تراجم الأعيان من أبناء الزمان : ١ / ٦٢ - ٦٤.

(٢) الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١.

(٣) شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ١٠ / ٦٣٧.

(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة : ١ / ٢٠٨.

(٥) موسوعة طبقات الفقهاء : ١٠ / ٤٢.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

الأئمة، شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبّادي الأزهرى، أحله الله دار الإكرام، وجعلنا معه من الفائزين في موطن السّلام^(١).

الثاني : إنّ كلّ الذين أخذ عنهم العبّادي كانوا من أهل العلم والتّحقيق والتّدقيق، وأرباب علم ومعرفة، فشيخه اللّقاني انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي، وشيخه الرّملي انتهت إليه رئاسة العلوم الشرعية بمصر، وشيخه البرلسي انتهت إليه رئاسة المذهب الشّافعي، ومن كان كل هؤلاء شيوخه ومنابع ثقافته وعلمه، ومما لا شك فيه أنّ لا يكون من السّالّكين على دريهم ومن المتأثرين بعلمهم وعملهم .

الثالث والأخير: لابدّ من الإشارة إلى أنّ تلاميذه الذين نهلوا العلم منه أيضاً كانوا من المشهود لهم بأنهم أئمة العلوم العقلية والنقلية، وسادة المحقّقين والمدقّقين، وشيوخ أهل الفروع والأصول، ومن كان هذا شأن تلاميذه، فكيف يكون شأن شيخهم ؟ وهو مصدر علمهم وثقافتهم الذي نهلوا منه.

سادساً: مذهبه الفقهي:

ذكرت معظم كتب التراجم أنه كان فقيهاً شافعي المذهب ، وأنه كان أحد فقهاء الشّافعية بمصر^(٢).

(١) حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج : ١ / ٣ - ٤ .

(٢) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١ ، و شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠ / ٦٣٦ ، وهديّة

العارفين: ١ / ١٤٩ ، و الأعلام للزركلي: ١ / ١٩٨ ، موسوعة طبقات الفقهاء : ٤ / ٤٢ .

سابعًا: صفاته وأخلاقه:

أشار الإمام البوريني عند الحديث عن صفاته وأخلاقه إلى أنه لم يكن له أي هم سوى العلم والطاعة وطلب الثواب، وكان متصفًا بغاية التَّشْرِيفِ، وأشار أيضًا إلى أخلاقه وتواضعه مع شيوخه وملازمته لهم وحضور مجالسهم وكان في غاية العلم ونهايةً في أوصافٍ تبتهجُّ بها الدول، ما قدّم أحدٌ من مصرَ إلى الشَّامِ إلا وصفه بأنه مغرد الأيام، وابتهاج الأنام، وعلم العلماء الأعلام ، فقال: ((كان- مع أنه في المكان الأعلى من التَّحْقِيقِ، وفي المحلِّ الأسنى من مراتبِ التَّدْقِيقِ - يحضر إلى مجلسِ الأستاذ البكري في التَّصَوُّفِ ، من غير تحجّبٍ، ولا توقّفٍ، ويرى فوت ذلك سببًا للتأسفِ، وداعيًا إلى عظيم التَّلَهُّفِ، وكان أيضًا يحضرُ في حلقةِ الشَّمْسِ الرَّملي فقيهُ الزَّمان، وشافعيُّ الدَّوران، وكان جلوسه خلفه للتعظيم، ويلتفت إليه عند الخطاب والتَّكَلُّمِ))^(١).

ومن صورِ أخلاقه احترامه لشيوخه وعلمائه وتادّبه معهم أنه كان يحترم شيوخه احترامًا كبيرًا ويُجِلُّهم ويُعَظِّمُهم ؛ بسبب أنه اكتسب ثقافته ومكانته العلمية منهم، فمن باب رد الجميل لهم وجب عليه أن يُجِلُّهم ويُعَظِّمَ قَدْرهم وهذا نوع من الوفاء لهم، ومن وجه احترامه لهم أنه لا يقلل من شأنهم أو من شأن علمهم إذا ما أخطأوا سهواً، ويلتمس لهم العذر لهذا الخطأ، ومن العبارات التي وردت في هذه المخطوطة في هذا الجانب: ((النسخة الواقعة للشيخ سقيمة وتوجب تكلفًا))^(٢)، وقوله: ((إنَّ نسخة المُحشي ملفقة من النسختين))^(٣)، وقوله في موضعٍ آخر: ((لعلَّ هذه النسخة محرفة وقعت للمُحشي))^(٤)، ويُعد هذا الأسلوب من أعلى درجات الخلق والاحترام، التي يتحلّى بها الشيخ ابن قاسم العبّادي تجاه شيوخه وأساتذته، الذين نهّل من

(١) تراجم الأعيان من أبناء الزمان: ٦٢ / ١ - ٦٣.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٠٠.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٧٣.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٩٤.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

معين علمهم ووافر عطائهم، فنجده يلتبس العذر لهم إذا ما وجدهم قد جانبوا الصواب حسب رأيه هو.

ثامناً: مؤلفاته:

إن من شأن العلماء المخلصين الحريصين على نفع الأمة الإسلامية وصلاح واستقامة أمرها من الناحية العلمية، أن يدونوا معارفهم وعلومهم في مدونات، ولا يتركوها حبيسة قلوبهم وعقولهم، حتى لا تضيع وتتدثر بوفاتهم، بل لتبقى وتخلد ذكراهم، ويستمر أثرهم، وتكون أساساً يستلهم منه اللاحقون لهم.

خلف ابن قاسم العبادي وراءه الكثير من المؤلفات منها الشروح والحواشي والتعليقات والرسائل التي تدل على غزارة علمه وتفوق فهمه، ولم تكن مؤلفاته في فن واحد، بل جاءت مصنفة في فنون مختلفة، وعلوم متعددة تبعاً لتنوع ثقافته وغزارتها، وتعدد مشاريعه العلمية، فكانت منها: مؤلفات في النحو، والصرف، والبلاغة، وفي أصول الفقه، وفي الفقه، وفي علم الكلام، وفي علم الوضع، وهناك سمة غالبية على العبادي، أنه يكتب حواشي على هامش نسخة، من ثم تلاميذه يجردونها، وسأذكر تفصيل مؤلفاته مرتبة حسب كل فن.

• مؤلفاته في العلوم الشرعية

أ - أصول الفقه :

١ - الشرح الكبير على الورقات للجوريني :

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية برقم خاص: (١٥٩٠)، ورقم عام:

(٤٢٢٤٩)، وله نسخة أخرى بدار الكتب المصرية برقم: (٢٦٤) أصول طلعت، ولها

نسختان في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض - المملكة

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

العربية السَّعوديّة، رقم الحفظ (٠٠٤٦١)، و (٠٠٤٦٢)^(١)، وهو كتابٌ محققٌ حقَّقهُ الأستاذ محمد حسن محد إسماعيل، وطبعته مؤسسة قرطبة للطباعة والنَّشر والتَّوزيع عام ٢٠٠٣م ١٤٢٤هـ.

٢- الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَلَى شَرْحِ الْمَحَلِيِّ عَلَى الْوَرَقَاتِ لِلْجَوِينِيِّ:

وهو رسالة ماجستير أعدت في أصول الفقه دراسة وتحقيق وتعليق : الدكتور فادري هاني شحير، مؤسسة الضحى ، ط/١ ١٤٤٣هـ.

٣- الْآيَاتُ الْبَيِّنَاتُ عَلَى انْدِفَاعِ أَوْ إِفْسَادِ مَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ مِمَّا أورد على جمع الجوامع وشرحه للمُحَقِّقِ الْمَحَلِيِّ من الاعتراضات:

صُنِّفَتْ هذه الحاشية على شرح الإمام جلال الدِّينِ المحلي (ت ٨٦٤هـ) لكتاب جمع الجوامع: لتاج الدِّينِ السبكي الشَّافعي (ت ٧٧١هـ)^(٢)، وله نسخ كثيرة منها تسع وعشرون نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية^(٣)، وأربع نسخ خطية بدار الكتب المصرية، وخامسة مطبوعة، وبهامشها شرح المحلي في أربعة أجزاء يجمعها مجلدان، ورقمها: (٥٢، ١٩٢٢)، وله نسخ موجودة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض - المملكة العربية السَّعوديّة، رقم الحفظ: (٠٠٤٧٥) (٠٠٤٧٧)^(٤)، وطبعها دار الكتب العلمية ببلنات سنة (١٩٩٦م) بتحقيق زكريا عميرات.

(١) ينظر: خزانة التراث فهرس مخطوطات : ١/ ٩٥٠ - ٦٠٣ .

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٥٩٦ .

(٣) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية (أصول الفقه) : ٢/ ٧ .

(٤) ينظر: خزانة التراث فهرس مخطوطات : ١/ ٢٠ ، ٤/ ٣٦٥ .

ب - الفقه :

١ - حاشية على العباب للشيخ أحمد المعروف بابن المزجي السيفي :

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها نسختان: أولهما برقم خاص: (٢٨٠)، ورقم عام: (٢٠٧٠)، والأخرى برقم خاص: (٢٨٤٦) إمبابي، ورقم عام: (٤٨٣٢٥)^(١)، وأيضًا في المكتبة الآصفية في الهند حيدر آباد رقم الحفظ : ٩٤ / ١٩٥٦ - ٢ - ٩٥^(٢)، ولم أقف على تحقيق له .

٢ - حاشية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر :

وهي مخطوطة لها ثماني عشرة نسخة منها، ولها ثلاث عشرة نسخة بالمكتبة الأزهرية، بعضها كامل والآخر به نقص^(٣)، وأيضًا لها نسختان في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية رقم الحفظ (٠٠٨٠١)، (٠٠٨٠٢)^(٤)، ولها خمس نسخ بدار الكتب المصرية، وقد طبعتها دار الكتب العلمية هي وحاشية الشرواني على تحفة المحتاج في شرح المنهاج سنة (١٩٩٦) في ثلاثة عشر مجلدًا.

٣ - حاشية ثانية على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر:

وهي غير سابقتها، وهي موجودة أيضًا بالمكتبة الأزهرية، ولها ثلاث نسخ : إحداهما مخطوط برقم خاص: (٢٨٦١) إمبابي، ورقم عام: (٤٨٣٤٠)، والأخرى

(١) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ٢ / ٤٨٧ .

(٢) خزانة التراث فهرس المخطوطات : ٥٠ / ٩٤٠ .

(٣) ينظر: فهرس الأزهرية : ٢ / ٤٨٤ .

(٤) ينظر: فهرس الأزهرية : ٢ / ٤٨٤، ٤٨٥، وخزانة التراث فهرس مخطوطات : ١ / ٤١٣ .

الفصل الأول الماتن والشارح والمَحْشِي

مطبوعتان إحداهما: بهامش تحفة المحتاج، والأخرى: بهامش حواشي الشرواني^(١)، ولها نسخ موجودة كذلك بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالمملكة العربية السعودية رقم الحفظ: (٠٠٨٠٠)، (٠٠٨٠٢)^(٢)، وحققها الدكتور أنس الشامي في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، دار الحديث - القاهرة، ط/١، ٢٠١٦م - ١٤٣٧هـ.

٤- حاشية على فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب للشيخ زكريا الأنصاري^(٣) :

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها ثمان نسخ^(٤)، ولم أقف على تحقيق

لها.

٥- حاشية على الغرر البهية لشرح البهجة الوردية لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري :

وهي مخطوطة لها خمس نسخ، منها أربع نسخ موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها نسخة واحدة بدار الكتب برقم : (١٤٣) فقه شافعي^(٥)، وطبعت بهامش الغرر البهية شرح منظومة البهجة الوردية للشيخ زكريا الأنصاري، وطبعنها دار الكتب العلمية سنة (١٩٩٧م)^(٦).

٦- فتح الغفار بكشف مغبأة غاية الاختصار لأبي شجاع في فروع الشافعية^(٧) :

وهو كتاب محقق حقه وائل محمد بكر زهران الشنشوري، راجعه وحشى عليه

محمد سالم بحيري، دار الذخائر، المكتبة العمرية .

(١) ينظر: فهرس الأزهرية: ٤٨٦ / ٢.

(٢) خزانة التراث فهرس مخطوطات : ٤٢٦ / ١ ، ٨٢١ / ٣ .

(٣) منهج الطلاب : لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري ، جردها من خطها الشيخ شهاب الدين البرلسي وأجل تلاميذه سيد المحققين شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي ، ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية : ٤٨٦ / ٢ .

(٤) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ٤٨٦ / ٢ - ٤٨٧ .

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة : ٢٠٨ / ١ .

(٦) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية (فقه شافعي) : ٤٨٦ / ٢ .

(٧) نسب إليه كذلك في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : ١٣٦ / ٤ ، ومعجم المؤلفين : ٤٨ / ٢ .

٧-كتاب في المناسك:

وهي مخطوطة بثلاث نسخ، منها نسخة موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل (مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر) في الإحساء، في المملكة العربية السعودية رقم المخطوطة: (١٠٤) ^(١)، ونسختان موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها نسختان: أولهما برقم خاص (٢٥٦٨ جوهري)، ورقم عام: (٤١٨٧٨)، والأخرى: برقم خاص: (٢٥٦٩ جوهري)، ورقم عام: (٤١٨٧٩) ^(٢)، ولم أقف على تحقيق لها.

٨-القول المختار في شرح غاية الاختصار:

وهي مخطوطة موجودة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في الرياض - المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (١١٤٣٧) ^(٣)، وتسمى أيضاً فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن قاسم بن محمد الغزي المعروف بابن الغرابي، وهو كتاب مُحقق بعناية بسّام عبد الوهاب البياتي، دار ابن حزم .

٩ - الكفاية في شرح الغاية:

وهي مخطوطة موجودة بنسختين في المكتبة الظاهرية في سوريا - دمشق، برقم الحفظ: (٦٢٧٩)، و (٤٩٩١) ^(٤)، ولم أقف على تحقيق لها.

^(١) ينظر: خزانة التراث فهرس المخطوطات : ٣٨٥.

^(٢) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ٤٨٧ / ٢.

^(٣) خزانة التراث فهرس مخطوطات : ٣٠ / ٢٤٢.

^(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٩٩ / ٤٩٩١.

ت - عِلْمُ الْكَلَامِ:

١ - رسالة في حقيقة الإيمان والإسلام:

وهي مخطوطةٌ بدارِ الكتبِ المصريَّة، القاهرة- مصر، رقم الحفظ (١٨٣ / ١)
(علم الكلام)^(١)، ولم أقف على تحقيقٍ لها.

٢ - تعليقاتُ العبادي على شرح السَّعدِ على العقائد:

وهي مخطوطةٌ موجودةٌ بالمكتبةِ الأزهريةِ ، مصر - القاهرة ، رقم الحفظ: (٥٩ مجاميع)
١٣٤٣^(٢)، ولم أقف على تحقيقٍ لها.

• مؤلفاته في العلوم العربيَّة:

أ - البلاغة :

١ - حاشيةٌ على المطوَّل لسعدِ الدين التفتازاني :

وهي مخطوطةٌ موجودةٌ بالمكتبةِ الأزهريةِ، ولها نسخةٌ ضمن مجموع برقمٍ خاص:
(١٤٧)، ورقم عام: (٤٣٥٨)^(٣)، ولها نسخة في دارِ الكتبِ الوطنيَّة في تونس، رقم الحفظ:
(٥٢٤٤)، ونسخة في المكتبةِ الأزهريةِ في القاهرة - مصر، رقم الحفظ: (١٤٧) ٣٤٥٨،
ونسخة في مكتبة برنستون في الولاياتِ المتحدةِ الأمريكيَّة، رقم الحفظ: ٢٤٣٣^(٤)، ولم
أقف على تحقيقه.

(١) ينظر : المصدر نفسه : ٥٠ / ٩٤١.

(٢) ينظر: خزانة التراث فهرس المخطوطات : ١٠٥ / ٤١٤.

(٣) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ٤ / ٣٥٦.

(٤) ينظر: خزانة التراث فهرس مخطوطات: ٩٩ / ٢٢٧.

٢- حاشية على حاشية الحفيد على مختصر جدّه سعد الدين التفتازاني :

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها نسخة برقم خاص: (٧٣) مجاميع، ورقم عام: (١٧٥٤) ^(١)، ولها نسخة أخرى في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض - المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (١٣٩٦) فك، ولم أقف على تحقيق لها .

٣- الحواشي والنكات والفوائد والمحركات ، حاشية على المختصر شرح السعد التفتازاني لتلخيص المفتاح للجلال القزويني :

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها اثنتا عشرة نسخة، ودار الكتب المصرية، ولها خمس نسخ، ولها نسخة مخطوطة في مكتبة (رفاعة الطهطاوي) برقم: (٣٦) بلاغة ^(٢)، ولها ثلاث نسخ بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في الرياض - المملكة العربية السعودية، رقم الحفظ: (٠١٧٤٨)، ورقم (١٣٦٦٠)، ورقم (١٣٦٦٠) ^(٣)، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في جامعة أم القرى في البلاغة العربية تحقيق ودراسة إبراهيم بن علي بن بركات الجعيد .

ب- الصّرف:

لم يكن ابن قاسم العبّادي من المكثرين بالتأليف في الجانب الصّرفي، على الرغم من غزارة مؤلفاته في العلوم الأخرى، ولم أتمكن من العثور إلا على حاشية واحدة صنّفها

(١) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ٤ / ٣٥٦ .

(٢) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية: ٤ / ٣٨٩ - ٣٩٠ .

(٣) خزانة التراث فهرس مخطوطات (بلاغة) : ٤ / ٢٥٥ ، ٩٩ / ٩٧٩ - ٩٩٢ .

على حاشية اللقاني على شرح السعد التفتازاني على التصريف العزّي للزنجاني، وهي موضوع التحقيق والدراسة.

ت : النحو:

١ - حاشية على شرح الألفية لبدر الدين بن النّازم (ت ٦٨٦هـ):

وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب المصرية، ولها نسختان: الأولى برقم: (٢٠ نحو)، والثانية برقم: (١٢٨٨) نحو^(١)، ولم أقف على تحقيق لها.

٢ - حاشية على حاشية عصام الدين الاسفرائيني على شرح الكافية للجامي، المسمى (الفوائد الضيائية):

وهي مخطوطة موجودة بدار الكتب المصرية، ولها نسخة وحيدة بالمكتبة التيمورية، ضمن مجموع برقم: (٥٨٦) نحو^(٢)، ولم أقف على تحقيق لها.

٣ - حاشية على شرح الأشموني على خلاصة الألفية:

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية بنسختين: الأولى برقم خاص: (٣٤٤) ورقم عام: (٢٢٦٢)، والأخرى برقم خاص: (٣٢٠٠) جوهرى، ورقم عام: (٤٢٠٠٣)^(٣)، ونسخ موجودة بالمكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة، في تونس، برقم الحفظ: (٦١١٠)، وموجودة في المكتبة الأزهرية في القاهرة - مصر، برقم الحفظ: (٣٣٤) (٢٢٦٣)، (٣٢٠٠) جوهرى (٤٢٠٠)، وموجودة أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية - مكتبة برنستون، برقم الحفظ: (٣٤٦٨)^(٤)، ومن الذين صرّحوا بنسبة هذه الحاشية لابن قاسم العبّادي صاحب

(١) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة : ٨٣.

(٢) ينظر: هدية العارفين : ١ / ١٤٩.

(٣) ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية : ٤ / ١٤١.

(٤) ينظر خزانة التراث فهرس المخطوطات: ١٠١ / ٩٢.

(معجم المؤلفين)^(١) وهناك دراسة وتحقيق عليها عام ٢٠٠٩م بمصر جامعة الأزهر
اطروحة دكتوراه لخالد عبد الحميد.

٤ - حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ):

وهي مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية، ولها نسختان: الأولى: برقم خاص
(١٥٧٧) ورقم عام: (١٧٦١٨)، والأخرى برقم خاص: (٣٦٠٥) إمبابي، ورقم عام:
(٤٨٤٩٨) ^(٢)، ولها نسخة ثالثة بدار الكتب المصرية بالقاهرة - مصر ، برقم الحفظ :
١٣١ / ٢ (١٥٤٦) نحو ^(٣)، ولم أقف على تحقيق لها.

٥ - حاشية على النكت للسيوطي (ت ٩١١هـ):

ولها نسخ عدة محفوظة في أماكن مختلفة، منها موجود بالمكتبة المركزية في
الرياض - المملكة العربية السعودية رقم الحفظ: (٢٢٨٦) عن الظاهرية ١٥٩ / ٦٠٥٢ ،
ونسخة بالمكتبة الآصفية في حيدر آباد - الهند -، رقم الحفظ: (١٧٢٦ / ٢) (١٦، ١٨) ^(٤)،
ولم أقف على تحقيق لها.

٦ - رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة ، وسمّاها : سؤال وجواب يتعلق باسم الفاعل :

وهي مخطوطة موجودة بمركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة
المكرمة، برقم: (٨٧٦)، ومصدرها المكتبة الوطنية بتونس، برقم: (٦٣٤٩ / ١٨٢٦٨) ^(٥)،

(١) ينظر: معجم المؤلفين : ٤٨ / ٢.

(٢) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية : ١٤١ / ٤.

(٣) ينظر: خزانة التراث فهرس المخطوطات: ٣٧ / ٤٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٨٥٣ / ٧٤.

(٥) خزانة التراث فهرس المخطوطات : ٦٣ / ٧٠٨.

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحسني

وهو كتابٌ محققٌ حقَّقه الدكتور محمد حسن عواد، وطبعته دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ط / ١ سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

تاسعاً: وفاته:

اتَّفقت معظم كتبُ التَّراجم التي وقعت بين يدي واطلعت عليها على أنَّ ابن قاسم العبَّادي قد تُوفِّيَ بالمدينة المنورة، وهو عائدٌ من أداء فريضة الحجِّ، ودُفِنَ بها، سوى الزُّركلي الذي قال: مات بمكة مجاوراً، ومع الاتفاق بين كتبِ التَّراجم على مكان وفاته إلا أنَّهم اختلفوا في تاريخ وفاته، فقالوا في تاريخ وفاته ثلاثة أقوال هي:

الأوَّل: قولُ الغزي^(١)، والبغدادى^(٢)، وابن العماد^(٣)، وكذلك أغلب المحدثين^(٤) الذين ذهبوا إلى أنَّ وفاته كانت سنة أربع وتسعين وتسعمئة للهجرة.

الثَّاني: قول حاجي خليفة^(٥)، والبغدادى^(٦)، وفهرس المكتبة الأزهرية^(٧)، وكذا الموسوعة الميسرة^(٨)، إلى أنَّه تُوفِّيَ سنة أربع وتسعين وتسعمئة، أو اثنتين وتسعين وتسعمئة للهجرة، للهجرة، من دون تعيين أو ترجيح أحدهما على الآخر.

الثَّالث: وهو القولُ الذي انفرد به (الزُّركلي)، بأنَّ وفاته كانت سنة اثنتين وتسعين وتسعمئة للهجرة^(٩).

(١) الكواكب السائرة : ٣ / ١٢٤ .

(٢) هدية العارفين : ٢ / ١٤٩ .

(٣) شذرات الذهب : ٨ / ٤٣٥ .

(٤) موسوعة طبقات الفقهاء : ١٠ / ٣٣ ، ومعجم المطبوعات : ١ / ٢٠٠٨ ، معجم المؤلفين : ٢ / ٤٩ .

(٥) كشف الظنون : ١ / ٤٧٦ ، ٥٩٦ ، ١١٣٩ ، ٢ ، ١٣٧٤ ، ٢ / ٢٠٠٦ .

(٦) إيضاح المكنون : ١ / ٤٢٣ ، ٢ / ١٣٦ .

(٧) فهرس المكتبة الأزهرية : ٢ / ٤٨٥ ، ٤ / ٦٩ ، ١٤١ ، ٣٥٦ ، ٢٨٩ ، ٧ / ٢ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦٦ .

(٨) الموسوعة الميسرة : ٢٥٦ .

(٩) الأعلام للزركلي : ١ / ١٩٨ .

الفصل الأول الماتن والشارح والمُحشي

والذي يُرجَّح عند الباحث هو تحديد وفاته في سنة أربع وتسعين وتسعمئة، والذي يؤيد هذا التَّرجيح أمور عدة منها:

الأول: إنَّه قولَ جَلِّ جمهور المترجمين المحدثين والقدماء.

الثاني: أنَّ صاحبَ هذا القولِ هو نجمُ الدِّين الغزي صاحب (الكواكب السَّائرة) (ت ١٠٦١ هـ)، وهو أقدم المترجمين لابن قاسم العبَّادي، وأقربهم إليه من النَّاحية الزَّمانية، فكلامه مُقَدَّم على غيره.

الثالث: أنَّ الذي جعلني أرجحُ هذا القول دون سواه، أنَّ الغزي قد اعتمد في رأيه على دليلٍ قوي لا يمكن تجهاله، إذ قال: ((كما قرأته بخط تلميذه ابن داود رحمه الله))^(١)، ولا سيما أنَّ أن المصادر أجمعت على تلمذته له^(٢).

(١) الكواكب السَّائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر : ٤ / ١٥٤، والكواكب السَّائرة بأعيان المئة العاشرة : ٣ / ١١١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ١٠ / ٦٣٧.

الفصل الثاني

منهج ابن قاسم

العبادي في حاشيته

المبحث الأول

(موضوعاته ومصادره وشواهده)

أولاً: موضوعات الحاشية:

لما كانت هذه الحاشية قائمة على حاشية اللقاني، وحاشية اللقاني قائمة على شرح التفتازاني للتصريف العزّي، فمن الطبيعي أن يكون موضوعها الأساس الصّرف، وفي الوقت نفسه تضم موضوعات عدة من علومٍ أخرى، تسيرُ على التّرتيب نفسه لحاشية اللقاني في ترتيب الموضوعات التي تبدأ بـ :

مقدمة المؤلف - تعريف الاستعارة وأنواعها، ومنها التّرشّحية، والاستعارة التّحقيقية، والاستعارة بالكناية، والاستعارة التّخيلية، وكذلك تحدث عن التّشبيه وأنواعه، ثم تحدث عن جملة الشّروط والجزاء، وأجزاء الجزاء، و وقوع اللازم موقع الملزوم، ثم انتقل إلى الجملة الاسمية وعلامات المبتدأ، وبعدها انتقل إلى تعريف المجاز وأقسامه ومنه المجاز المرسل، ثم انتقل إلى فائدة العلم والغاية والفائدة من طلبه والسّعي إليه - ثم البسمة المُصرّح بها في حاشية اللقاني وما الغاية منها، وبعدها انتقل إلى الموضوعات الصّرفية التي هي أساس المخطوطة وابتدأها ببيان التّصريف وتعريفه لغةً واصطلاحاً، وبيان الفرق بينه وبين الصّرف، ومفهوم معنى التّصريف، وما يدل عليه من التّعظيم والتّكثير والمبالغة، ثم المصدر وأقسامه ومسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأصل هل هو المصدر أو الفعل، ثم الفعل وتقسيمه إلى ثلاثي ورباعي، وتقسيمهم إلى مُجرّد ومزید، وفصل القول في المزيد وأنواعه، والأصلي - المجرّد - ، ثم الكلمة وأقسامها، ثم تحدّث عن الجانب الصّوتي وعن بعض مخارج الحروف وجوانب قوّتها وخفّتها وعن الحركات وقوّتها وخفّتها، ثم الفعل المضارع وأبوابه،

والزيادة و الإلحاق، ثم المطاوعة، الاشتقاق، الفعل اللّازم والمتعدي، وحروف الجر، وتغيير معنى الفعل بها، الماضي وغيره، أوتصرّف بعضها إلى بعض، الفعل المضارع وزيادة همزة الوصل فيه، المبنى للفاعل وأقسامه، جزم الفعل، التقاء الساكنين وحذف أحد الساكنين لخفته، دخول نون التوكيد على الفعل المضارع، الإعلال بالإبدال، الإعلال بالقلب، تعريف المعتل، الإدغام، واسم الآلة، وبناء المرة) وهذه نهاية موضوعات الحاشية التي حققتها .

ثانياً: مصادر الحاشية:

تتوّع منهج ابن قاسم العبادي في الأخذ من المصادر في حاشيته ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

أ- ذكّر المؤلف دون ذكر المصدر، نحو: ((ومنه قولُ سيبيويه: إِنَّهُ على نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، والجوابُ محذوفٌ))^(١).

ب- ذكّر المصدر بلا مؤلّف، نحو: ((وذكر في (شرح الهادي) أَنَّهُ يقال: لَصَّ بحركات اللّام، والكسرُ أفصحُ، وَلَصَّتْ بفتح اللّام والجمعُ: لصوت، كبيت وبيوت... إلى آخره... انتهى))^(٢).

ت- ذكّر المصدر والمؤلف، نحو: ((قوله: (كَذَا قِيلَ) في (حاشية المتوسط) للسيد الجرجاني، ما يوافق هذا القيل، فإنَّ (المتوسط) قال: في قول ابن الحاجب: الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى... إلى آخره))^(٣).

(١) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٣، والكتاب: ١/ ٢٠٣.

(٢) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٨٩، والكافي في شرح الهادي: ٣١، (مخطوط).

(٣) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٦٢، وحاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١، (مخطوط).

الفصل الثاني منهج ابن قاسم العبادي في حاشيته

لكن العبادي كان أميناً في نقل النصوص عن العلماء المعاصرين له أو الذين سبقوه، وهذا ما ظهر لنا واضحاً جلياً من تتبعنا لنقولاته وتخرجها من مصادرها، وأحياناً تصل هذه الأمانة العلمية التي تعطي الطابع العام لمنهجه في النقل إلى حدّ النقل الحرفي من المصادر.

ويمكننا تقسيم المصادر، التي اعتمدها ابن قاسم العبادي في حاشيته المُحقّقة على قسمين:

القسم الأول: مصادر أصيلة أكثر من الاعتماد عليها والنقل عنها، وهي المصادر الصّرفيّة والنحويّة.

والقسم الثاني: المصادر المساعدة التي استعان بها في بعض الأحيان، وهي مصادر متنوعة من العلوم الأخر، وتفصيل ذلك كما يأتي :

أ - المَصَادِرُ الصَّرْفِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ :

اعتمد ابن قاسم العبادي في حاشيته - كغيره من أصحاب الحواشي - على معظم كتب الصّرفيين والنحويين المتقدمين عليه، فأكثر النقل عنها، وشرّحها والاستدلال بنصوصها، والاعتماد على آراء أصحابها في تعليقه على كلام اللّقاني في حاشيته على التّصريف العزّي، وأيضاً على كلام النّقّازاني، سواء أكان شارحاً لكلامهم، أو بالاستدلال لهم، أو بالاستدراك عليهم، أو بإظهار موقفه منهم: إمّا بالتأييد لهم، أو الاعتراض عليهم، أو غير ذلك.

أما نحو القرن الثاني:

فقد نقلَ عن سيّويه (ت ١٨٠ هـ) عن مؤلفه: (الكتاب)^(١).

وأما القرن الرابع الهجري :

فقد نقلَ عن ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) عن مؤلفه: (الخصائص)^(٢).

أما القرن السابع الهجري :

فقد نقلَ عن أعلامهم وفي مقدمتهم السّكاكي (ت ٦٢٦ هـ) عن مؤلفه: (مفتاح العلوم)^(٣)، وابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) عن مؤلفه: (شرح المُفَصَّل)^(٤)، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) عن مؤلفه: (الكافية في علم النّحو)^(٥)، والزّنجاني (ت ٦٥٦ هـ) عن مؤلفه: (الكافي في شرح الهادي)^(٦)، ونقل عن ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) عن جلّ مؤلفاته ومنها: (لاميّة الأفعال)^(٧)، و(إيجاز التّعريف في علم التّصريف)^(٨)، و(شرح التّسهيل)^(٩)، و(شرح الكافية الشّافية)^(١٠)، وبدر الدّين ابن مالك (ابن النّاظم) (ت ٦٨٦ هـ) عن مؤلفه: (بغية الطّالب في الردّ على تصريف ابن

(١) النّصّ المُحقّق : ٦٣، ١٠٤، ٢١٠.

(٢) النّصّ المُحقّق : ١١٦.

(٣) النّصّ المُحقّق : ١٨، ١٩.

(٤) النّصّ المُحقّق : ١١٨، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٩.

(٥) النّصّ المُحقّق : ٦٨، ٧٤، ١٠٤، ٢٠٠.

(٦) النّصّ المُحقّق : ١٨٩.

(٧) النّصّ المُحقّق : ٩١، ١٠٣.

(٨) النّصّ المُحقّق : ٩١.

(٩) النّصّ المُحقّق : ١٠٢، ١١٦، ١٤١.

(١٠) النّصّ المُحقّق : ١٠٢، ١٠٤، ١٧٦.

الحاجب^(١)، وعن مؤلفه: (شرح بدر الدين على لامية الأفعال)^(٢)، ورضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) فقد أكثر النقل عنه من (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)^(٣).

ومن الجدير بالذكر أن ابن قاسم العبادي نقل عن الكافية ولم ينقل في بعض المواضع في الحاشية عن الشافية كونه كتاباً صرفياً بسبب أن المواضع التي اتجه لها من الكافية هي مواضع نحوية، و ابن عصفور (ت ٦٩٩هـ) عن مؤلفه: (المتع الكبير في التصريف)^(٤).

أما القرن الثامن الهجري :

فقد نقل عن أعلامهم، وفي مقدمتهم جلال الدين القزويني (ت ٧٣٩هـ) عن مؤلفه: (التلخيص في علوم البلاغة)^(٥)، و أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) عن مؤلفه: (ارتشاف الضرب من لسان العرب)^(٦)، و فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) وهو أكثر من نقل عنه في هذه الحاشية عن مؤلفه: (شرح الجاربردي على الشافية في الصرف)^(٧)، وابن قاسم المرادي المرادي المشهور ب ابن ام قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) عن مؤلفه: (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك)^(٨)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ) عن مؤلفه: (شرح شذور الذهب)^(٩)، وقطب

(١) النص المحقق : ١٠٢.

(٢) النص المحقق : ١٠٣.

(٣) النص المحقق : ١٤٩، ١٥١، ٢٠١.

(٤) النص المحقق : ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨.

(٥) النص المحقق : ١٨.

(٦) النص المحقق : ١٤١.

(٧) النص المحقق : ٤٠، ٤١، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٨.

١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١، ٢٠٨.

(٨) النص المحقق : ١٠٨، ١٠٩، ١٦٧.

(٩) النص المحقق : ١٧.

الدِّينِ الرَّازِي (ت ٧٦٦هـ) عن مؤلفه: (شرح المطالع)^(١)، ومنهم محب الدِّينِ الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٨٨هـ) عن مؤلفه: (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)^(٢)، ومنهم السَّعْد التَّقْتَازاني (ت ٧٩٣هـ) نقل عن مؤلفاته: (المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم)^(٣)، و(شرح مختصر المعاني)^(٤).

أما القرنُ العاشرُ الهجري :

فقد نقل عن علمائهم وفي مقدمتهم حسن بن معين الميبذي (ت ٩١٠هـ) عن مؤلفه: (حاشية شرح هداية الحكمة)^(٥)، وعيسى الصَّفوي (ت ٩١٠هـ) عن مؤلفه: (شرح الفوائد الغيائية الغيائية في المعاني والبيان)^(٦)، و(حاشية السيّد عيسى الصَّفوي على شرح الكافية لملا علي الجامي)^(٧)، ومنهم الجلال السيوطي (ت ٩١١هـ) عن مؤلفه: (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)^(٨)، و جلال الدِّين الدَّواني (ت ٩١٨هـ) عن مؤلفه: (حاشية التَّهْذِيبِ)^(٩)، ومحمد بن قاسم الغزي (ت ٩١٨هـ) عن مؤلفه: (حاشية الغزي على الشرح العزي)^(١٠)، والعصام الأسفرائيني (ت ٩٤٥هـ) عن مؤلفه: (الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم)^(١١)، وأحمد البرلسي

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٤، ٦٥، ١٦٢.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٦، ١٣٧، ١٦٥، ١٦٩.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١٧٠.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠، ٤٠.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٨.

(٦) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٨، ١٠، ٦٢.

(٧) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٦، ٦٨، ٢٠١.

(٨) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤١، ١٥٠.

(٩) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤٥.

(١٠) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٧٠.

(١١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٦.

المشهور بعميرة (ت ٩٥٧ هـ) ^(١) و لم أهتمّ لاسم مؤلفه الذي نقل عنه، ولعله نقل عنه شفاهاً إذ هو أستاذُهُ .

مصادره من العلوم الأخر:

اتّسم ابن قاسم العبّادي في حاشيته بموسوعيّة الشّرح، والتّطرّق إلى كلّ ما يخدم النّص من قريبٍ أو من بعيدٍ من علومٍ ومعارفٍ متنوّعةٍ، ولذلك نجد ابن قاسم لم يكتفِ في حاشيته بالاعتماد على المصادر النّحويّة والصّرفيّة فقط، وإنّما تنوّع في الاعتماد على باقي المصادر من العلوم الأخر، ومن المعاجم وكتب التّفسير والوضع، والفقه وأصوله، والمنطق، وغيرها.

أمّا المعاجم اللّغويّة :

فقد نقل عن الصّاح- (صاح اللّغة وتاج العربيّة للجوهري) (ت ٣٩٨ هـ) ^(٢)، والقاموس المحيط للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) ^(٣) .

أمّا أصول الفقه :

فقد نقل عن عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (ت ٤٨١ هـ) عن مؤلفه: (حاشية الهروي على حاشية الجرجاني على مختصر المنتهى الأصولي) ^(٤)، ومؤلفه: (حاشية الهروي على المطول والمختصر) ^(١).

(١) النّصُ المُحقّقُ : ١١٤ ، ١١٩ .

(٢) النّصُ المُحقّقُ : ٦١ ، ١٠٤ ، ١١١ ، ١٣٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٣) النّصُ المُحقّقُ : ٢٦ ، ١١٨ .

(٤) النّصُ المُحقّقُ : ٩ .

و نقل عن الإمام عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ) عن مؤلفه: (شرح العضد على شرح مختصر المنتهى الأصولي)^(١)، وعن التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) عن مؤلفه: (شرح التلويح على التوضيح لمتن التتقيح)^(٢).

أما التفسير:

فقد نقل عن الطيبي عن مؤلفه: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب حاشية الطيبي على الكشاف)^(٤)، وعن البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) عن مؤلفه: (تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل)^(٥).

أما المنطق:

فقد نقل عن علمائهم وفي مقدمتهم الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) عن مؤلفه: (حاشية المتوسط)^(٦)، و (حاشية القطب على شرح الشمسية)^(٧)، وحسام الدين الأيدني المعروف بحاجي باشا (ت ٨٢٠هـ) عن مؤلفه: (حاشية على شرح مطالع الأنوار)، و (حاشية حاجي باشا لوامع الأسرار في مطالع الأنوار)^(٨)، وبدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧هـ) عن مؤلفه: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)^(٩)، و نظام الدين السيرامي (ت ٨٣٣هـ) عن مؤلفه:

(١) النصّ المحقّق : ١٥٦.

(٢) النصّ المحقّق : ٩٤، ١١٨.

(٣) النصّ المحقّق : ٢١، ٢٧، ٣٥، ٦١.

(٤) النصّ المحقّق : ١١٦.

(٥) النصّ المحقّق : ١٢٢.

(٦) النصّ المحقّق : ٦٢، ٧٥، ١٦٢.

(٧) النصّ المحقّق : ٢٠.

(٨) النصّ المحقّق : ٣٤، ٤٥، ٤٦.

(٩) النصّ المحقّق : ١٠٨، ١٤١.

(حاشية السيرامي على المطول)^(١)، و شهاب الدين بن شمس الدين الهندي (ت ٨٤٨هـ) عن مؤلفه: (الهندي في شرح الكافية)^(٢).

فقد نقل عن السيد الشريف الجرجاني عن مؤلفه: (حاشية الشريف الجرجاني على شرح قطب الدين الرازي على الشمسية)^(٣).

ثالثاً : شواهد:

عُرفَ الشَّاهدُ بأنَّه: ((إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة))^(٤).

فالاستشهادُ يتمثلُ - في الحقيقة - في إيراد قولٍ منقولٍ عن عربيٍّ فصيحٍ سليمٍ اللسانِ انطبقت عليه شروطُ الاحتجاجِ الزَّمانيةِ والمكانيةِ، والتي حدَّدها العلماءُ من أجلِ الاستدلالِ بهذا القولِ على قضيةٍ ما من قضايا اللغة العربية.

نلاحظ أنَّ الشَّيخَ ابنَ قاسمِ العبادي قد اعتمدَ الشَّاهدَ بوصفه وسيلةً يقوِّي ويدعم بها آراءه وتعليقاته وتحليلاته اللغوية والصرفية، ومن الجدير بالذكر أنَّ ابنَ قاسمِ العبادي كان قليل الشواهد في هذه الحاشية، إذا ما قارنَّا هذه الحاشية بكتب النحو والصرف أو كتب الشُّروح الأخر.

فمجموعُ الشَّواهدِ التي استشهد بها الشَّيخُ كانت بالمجملِ أحدَ عشرَ شاهداً قرآنياً، وشاهدان شعريَّان، ولعلَّ السبب في ذلك أنَّ حاشيته جاءت عبارة عن تعليقات على بعضِ كلامِ اللقاني الذي يرى أنَّه يحتاج إلى توضيح .

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٥.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٠ ، ٤٢.

(٤) تاريخ النحو : ١٧.

أذكرُ منها:

* ((قوله تعالى: ﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ ^(١)) كَأَنَّ معنى هذا الكلام: إِنَّ تَعْلُقَ كُلِّ

من: ﴿ لِلنَّاسِ ﴾ و ﴿ حِسَابُهُمْ ﴾ بالاقتراب يدلُّ على تعلق الاقتراب بهم ، وإضافته إليهم ، فأحدهما يُفيد الرِّبْطَ ، والآخرُ يزيد في الرِّبْطِ. فليَتَأَمَّلْ)) ^(٢).

* ((قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(٣) ، إِلَّا أَنَّ الاستثناء الثاني هنا من مذكور، أعني أهل الكتاب ، لكنَّهُ باعتبار الحكم السِّلْبِيِّ فهذا وجهُ الشَّبه)) ^(٤) .

• ((قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ﴾ ^(٥) ، و ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(٦)) انتهى، وفيه إشارة إلى إلى ما ذكره المُحَشِّي من أَنَّ المرادَ التَّساوي وفي مُطلق الكثرة ، إذ جعل المحترز عنه القليل دون المغلوب ، وكذا في قوله : (قيل ذلك) إذا تساوى الاستعمالان ، وغلب كل منهما انتهى، فتأمل)) ^(٧).

(١) سورة الأنبياء: من الآية : ١ .

(٢) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥ .

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٥٠ .

(٤) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٣ .

(٥) سورة البقرة : من الآية : ١٩٥ .

(٦) سورة النمل : من الآية : ٧٢ .

(٧) ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤٩ .

أَمَّا الشَّوَاهِدُ الشَّعْرِيَّةُ، فاستشهد بشاهدين شعريين فقط وهما:

- ((وفي حواشيه: سمى ذلك ابنُ عصفور: الإيهامَ قال : وهو: أن يريد أنه في حالٍ ليس فيها ، وأنشد: إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ ... ثُمَّ كَسَرْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوْرٍ))^(١) .
- ((فَإِنْ كَانَ تَعْدِيَهُ بِنَفْسِهِ قَلِيلًا، نَحْوُ: (أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ)، أو مختصًا بنوعٍ من الفاعل^(٢)، كاختصاص (دخلتُ) بالتَّعْدِي إلى الأُمْكِنَةِ لا في غيرها، فبقي ك (دخلتُ في الأمر) فهو لازمٌ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَإِنْ كَانَ تَعْدِيَهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ قَلِيلًا، فهو متعدٍّ، والحروفُ زيادةٌ كما في (يقرآن بالسُّورِ)^(٣)))^(٤).

ويمكننا أن نرجع سبب قلة الشواهد في هذه الحاشية إلى أمرين :

الأول: إنَّ الحاشيةَ ليس شرحًا أو كتابًا مستقلًا ليذكر له شواهد كثيرة، وإنما هو يشرح أو يوضح عبارةً في حاشية.

الثاني: إنَّ ابن قاسم العبادي انتقائي في هذه الحاشية، ولم يكن شرحه تفصيليًا من بداية الكتاب إلى نهايته، وإنما ينتقي العبارات الغامضة التي تحتاج إلى توضيح وبيان، لذلك نجده لا يكثر من الشواهد لبيان عبارته.

^(١) ينظر: الكتاب: ٦٩/٤-٧٠، واللسان والتاج و الممتع الكبير في التصريف: ١٢٥، أي: أظهرت ذلك، وقوله ما بي من خزر يدل على ما قلناه من الإيهام ، وهذا البيت من أرجوزة تنسب إلى أربطة بن سهية ، وطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٥٨)، وينظر : اللُّصُ الْمُحَقِّقُ : ١٢٤.

^(٢) في (ت) القائل .

^(٣) هذا جزءٌ من عجز بيت يُنسب إلى الراعي النميري وتماهه: هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَاتُ أَحْمَرَةٍ ... سُوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ . والشاهد فيه: أنَّ الباء زيادةٌ في المفعول به، ينظر: ديوانه: ١٢٢.

^(٤) اللُّصُ الْمُحَقِّقُ : ١٤٩.

المبحث الثاني

منهجه المتبع في حاشيته على حاشية اللقاني

أولاً: أسلوب ابن قاسم العبّادي في حاشيته:

لما كانت هذه الحاشية قائمة على حاشية ناصر الدين اللقاني على التصريف العزّي، فمن الطبيعي أن تكون عبارات اللقاني، الشغل الشاغل للعبّادي، فكان يبدأ بعبارات اللقاني أولاً، ثم يشرحها، ويُعلّق عليها، ويبين المراد منها، ويكون شرحه تارةً مُختصراً، وتارةً يكثر الشرح، وتارةً أخرى يكون مُعتدلاً بين الاثنين، فقد كان العبّادي يوردُ الفقرة من المتن والشرح، ثم يقوم بتحليلها وشرحها شرحاً مُفصّلاً، مع حرصه الكبير على بيان ما تحويه هذه الفقرات - سواء كانت صرفيّة أو نحويّة أو غيرها من الفنون - من خلاف محاولاً نسبة كل رأي لصاحبه نسبةً صحيحةً على ما ظهر لي في أثناء تحقيقي للنص، ثم يقوم بمناقشة ما يبدو له من خلاف، مناقشةً علميّةً موضوعيّةً، محاولاً بيان رأيه موافقاً للّقاني أو مخالفاً له، وهو منهاج قويّ ومفيدٌ قلّ من يتعرّض له، وفيما يأتي نماذج على تنوع أسلوبه في حاشيته:

١ - الإيجاز في التعليق:

في بعض الأحيان نجد ابن قاسم العبّادي يقدّم إيجازاً مفيداً لما ورد في كلام اللقاني، فنجدُه تارةً يلخّص موضوعاً طويلاً جداً، وتارةً أخرى يستخرج للقارئ الخلاصة المهمة من القضية، التي تكون مثاراً للنقاش أو الشرح عند اللقاني، وفيما يأتي أمثلة على ذلك:

- ((قوله: (أخذ من الوتر) لعل وجه الأخذ: أن مع التراخي يظهر انفراد كل، فتظهر الوترية))^(١).
- ((قوله: (الطريق المُلحوبُ) ، أي المسلوك))^(١).

(١) النصُّ المُحقَّق: ٥ .

- ((قوله: (أي: طريقٌ يَتَوَجَّهُ إليها) حاصلُ المراد بالطريق: العبارةُ المخصوصة))^(٢).
- ((قوله: (وَكُونُ نَقْلِ حُرُوفِهِ...إِلَى آخِرِهِ) النَّقْلُ هنا على المسامحة))^(٣).
- ((قوله: (عَلَى الْمُكَرَّرِ) أي: على ما هو بمعناه))^(٤).
- ((قوله: (الْخُلْفِيَّةُ) ، بضمّتين نسبةً إلى الخُلُق بضمّتين))^(٥).
- ((قوله: (تجاهل زيدٌ): أَنَّهُ أَظْهَرَ الْجَهْلَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي الْحَقِيقَةِ))^(٦).

٢ - الإطناب والاستفاضة في التعليق:

لم يكتفِ العبادي بمجرد توضيح الألفاظ الغريبة بمرادفاتها، ولا بالتوضيح اليسير والتعليق اليسير على المسألة، بل نجده في كثير من الأحيان يحاول خلق نص جديد في حاشيته الغرض منه البحث والتحليل والنقاش، وسأكتفي بذكر مثالين اثنين هنا وهما:

- الأول: ((قوله: (لأنَّ الزَّمانَ المَاضِي قبلَ الزَّمانِ المُستَقْبَلِ والحَالِ) أقولُ: ها هنا إشكالٌ ظاهرٌ؛ لأنَّه إنْ فُرِضَ الكلامُ في الزَّمانِ الواحدِ؛ لم يَصَحَّ الحكمُ بأنَّ ذاتَ الماضي متقدِّمةٌ في التَّحقيقِ على ذاتِ الحالِ والمستقبلِ، فإنَّ الذاتَ على هذا التَّقديرِ واحدةٌ، ولا يمكنُ تعدُّ وجودها، وإنَّما تُوجَدُ مرَّةً على الحال، ثم تتعدَّم كما كانت منعدِّمةً قبلَ الحالِ فليست ذاتُ الماضي متقدِّمةً في الوجود، ولا ذاتُ المُستقبلِ متأخِّرةً فيه؛ لأنَّ الذاتَ واحدةٌ، وفي حالِ تحقُّقها لا يكون ماضٍ ولا مستقبلٌ؛ لأنَّ كلاً منهما عبارةٌ عنها وهي لا تَتَحَقَّقُ إلَّا في

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١ .

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٢ .

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٢ .

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٧٨ .

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٧ .

(٦) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٢٤ .

الحال، وفي حال انعدامها لا يكون الحال وإن فُرِضَ الكلام في أزمنة متعددة لم يصح الحكم بأن اتّصاف الزّمان بالاستقبال، ثم الحال سابق بل تتقارن الأوصاف الثلاثة، فإنّ اتّصاف الزّمان الذي أنت فيه بالحال، واتّصاف الزّمان الذي قد انقضى بالماضي، واتّصاف الزّمان الآتي بالمستقبل، متفاوتة في حال واحد، وإن فُرِضَ الكلام في الزّمان بالنّظر إلى الحكم بالاتّصاف المذكور، وفي المتعدّد بالنّظر إلى تحقّق الذات، فهو تكلف لا حاجة إليه، إذ يكفي ملاحظة التعدّد^(١).

- **الثاني:** ((قوله: (والاستثناء مفرغ...إلى آخره) لما كان ظاهر قول المصنّف: (ويحذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين) أي: إذا اتّضح أنّه تفرّيع في الإيجاب بين الشّارح أنّه تفرّيع في النّفي، فمعنى قوله: (فلا منافاة فيما مرّ) أنّ الفعل المؤكّد بالنون مبنيّ على الظّاهر أنّه أراد بـ (ما مرّ) قول الشّارح في شرح قول المصنّف (ويحذف ضد الفعل معهما النون في الأمثلة الخمسة...إلى آخره) ما نصّه: (والفعل مع نون التّوكيد يصير مبنيًا). انتهى. ومقصوده من هذا الكلام دفع التّنافي بين ما مرّ من أنّ الفعل مع نون التّوكيد مبنيّ، وبينّ قوله هنا: (وأدخلت لا النّاهية ، فحذفت النّون)، فإنّه يقتضي أنّه معرب؛ لأنّ حذف النّون بالجازم لا يكون إلّا إعرابًا، فالجمع بينهما يحمل ما مرّ على ما إذا دخل عامل الإعراب على الفعل مؤكّدًا، وما هنا على ما إذا دخل العامل قبل التّوكيد كما يشير إليه قوله هنا ودخلت (لا) النّاهية فحذفت النّونات، فلما ألحق نون التّوكيد...إلى آخره، وقد يُنظر في ذلك من وجوه :

الوجه الأوّل: أنّ هذا التّفصيل الذي تحصّل من هذا الجمع دفع التّنافي مع حمل كلام الشّارح على العموم وشموله لما هنا، إلّا أن يخصّ كلامه السّابق بما إذا لم يكن هناك جازم كما في ﴿لَسَبُوتٌ﴾، وما هنا فيما إذا كان هناك جازم نحو: (لا تخشون)، لكن

(١) النّص المحقّق : ١٥٩، ١٦٠.

يحتاج حينئذٍ لبيان أنّ ذلك التّخصيص مطابقٌ للقول الذي مشى عليه ابنُ الحاجب والرّضي .

الوجه الثاني: أنّ كلامه قد يقتضي أنّه حيث بُني كان عاملُ الإعراب داخلًا عليه بعد التّأكيد كما يُفهم من قوله: (إنّما دخلَ على الفعلِ مؤكّدًا)، والظاهر: أنّه ممنوعٌ، وأنّ نحو: (هل تضرب يا زيد)، و﴿لَسْبَوْتُ﴾، لم يدخل عليه عاملُ الرّفْع، وهو: التّجرّد بعد التّأكيد، بل وُجِدَ معًا إلّا أنّ يُقال قوله: (إنّما دخلَ على الفعلِ مؤكّدًا) صادقٌ بوجودهما معًا، والمقصود: أنّه لم يدخل قبل التّأكيد.

الوجه الثالث: إنّ مقتضاه: أنّ لنا قولًا يفصلُ بين نحو: (لا تخشون)، و﴿لَسْبَوْتُ﴾، وأنّ الأوّل مُعَرَّبٌ، والثّاني مبنيٌّ، ومقتضى ما كتبه في هامش (التّوضيح) عن الرّضي وغيره عدم وجود هذا القول. فليتأمّل وليراجع .

قول الشّارح: (وقيل ﴿لَسْبَوْتُ﴾) قد يقال قوله: (وقيل: لتبلون) يقتضي أنّه قيل ذلك قبل وجود نون التّوكيد، فيكون عاملُ الإعراب - أي: التّجرّد - سابقًا ، فهلا إعراب لِمَا فَصَّلَهُ قبل؟ إلّا أنّ يخصّ ذلك بالعامل اللفظي ((^(١)).

٣ - الاعتدال في التعليق:

ظهرَ في كثيرٍ من مواضع الحاشية اعتدال ابن قاسم العبّادي في تعليقاته ، وذلك في بعض المواضع التي يرى أنّها لا تحتاج إلى إيجازٍ أو إطّنا، ومن أمثلته على ذلك:

- ((قوله: (كَلَامُ) واسمُ الفاعِلِ والمفعول...إلى آخره) اعلم أنّ مذهبَ جمهور البصريّين: أنّ مجموع الأفعال والصفّات مشتقّة من المصدر وبلا وساطة، وزعم بعض البصريّين: أنّ الفعل أصلٌ للوصف، وزعم الكوفيون: أنّ الفعل أصلٌ لهما، والشارح قد التزم ما في السّؤال، وتخلّص بأنّ المراد: أنّها من المصدر ولو بواسطة ، فإنّ فرّع الشّارح

(^(١))النّصُ المُحقّق: ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣.

السؤال بناءً على المذهب الأول؛ أشكل التمثيل بالمذكورات، أو على المذهب الثاني؛ أشكل التمثيل بالأمر أو على المذهب الثاني أشكل التمثيل بالمذكورات، اللهم إلا أن تكون الأمثلة على التوزيع^(١).

- ((قوله: (إذ معنى لفظ الفعل وهو أحد...إلى آخره) فلم أن المراد معنى كل حدث: كل فعل، فيلزم من دخول معناه - أي: حدثه - في معنى كل فعل - أي حدثه - جزئية معناه لمعنى كل فعل ، ومن لازم ذلك: أنه خبر أعم في كل فعل ، ومن لازم ذلك الأعمية، ولو أريد أن حدثه داخل في جملة معنى كل فعل لصدق بمساواة حدثه لحدث غيره، فلا يلزم الأعمية، فليتم^(٢))).

ومن الجدير بالذكر أن ابن قاسم العبّادي لم يلتزم بمنهج واحد وثابت في شرح قول اللّقاني في حاشيته، والتعليق عليه، بل سلك أكثر من أسلوب، منها: الأسلوب التعليمي، وأسلوب السرد في الشرح، وأسلوب السبر والتقسيم، وهذا ما سنبينه في ما يلي:

أ - الأسلوب التعليمي (الفنقلة أو المناظرة المتخيلة) :

اتّبع ابن قاسم العبّادي في بعض الأحيان في تعليقه على كلام اللّقاني الأسلوب التعليمي المتمثل في ذكر السؤال والتعقيب عليه بالجواب عن هذا السؤال، ويعد هذا الأسلوب من أفضل الأساليب في العرض؛ لأنّ طرح السؤال على المتلقي في بادئ الأمر يثير انتباهه، ويشغل تركيزه وفكره، فيظل في شوق لمعرفة الجواب، فإذا حصل على الجواب ثبت في عقله وترسخ في ذهنه.

ومن الأمثلة الواردة في الحاشية على هذا الأسلوب:

- ((فإن قيل المجرد فيهما ساوى هذا الاحتمال الثاني وإلا؛ فهو بعيد جدًا، فليتم^(١))).

(١) النصّ المحقّق: ٥٣، ٥٤.

(٢) النصّ المحقّق: ٨١.

قوله: (الأظهر: أن الضمير فيهما...إلى آخره) أقول: وهنا بحث؛ لأن مجرد موافقة المجرد المزيد فيما ذكر لا يقتضي أصالة المجرد وإلا؛ كان أحد المجردين أصلاً للآخر لحصول الموافقة المذكورة فيه ، وكذا مجرد موافقة المزيد للمجرد فيما ذكر، فكلا الاحتمالين مشكل، ولابد من ملاحظة مقدمة أخرى، وهو: الزيادة في المزيد؛ لأن المزيد فرع المزيد عليه، ولعله ترك هذه المقدمة لظهورها. فليتمل))^(١).

- ((فإن قيل: اللفظ مطلق على هذا التقدير، فلا يتناول الزوائد أيضاً، فدخل نحو: (أكرم) لا يتوقف على هذا التقييد، قلت: المطلق محتمل لكل الأصول، والزوائد متناول لكل منهما على البدل، وكما يكفي في تحققه سلامة الأصول يكفي فيه سلامة الزوائد، وسلامتها، فبدون التقييد لم يعلم دخول نحو: (أكرم)، إذ لم يعلم أن المراد الأصول فقط))^(٢).
- ((قوله: (وإلا) أي: وإن لم يكونا للتعدية، فإن قلت يشكل عليه التمثيل بـ (بشر) و (يبشر) فإنهما متعديان، وكذا قال: ومنه ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾^(٣)، فإنه في هذه الآية قد تعدى قطعاً، قلت: لم يرد بكونهما لم يكونا للتعدية أنهما لا تعدية معهما، بل أراد: أنهما لم يجعل المجرد منهما متعدياً بواسطة انضمامهما إليه أعم من أن يكون معهما تعدية أو لا، ولا شك أن (بشر) المخفف متعد كما في الآية، فالتضعيف المنضم إليه لتعديته ؛ لوجوده فيه بدونه))^(٤).

- ((قوله: (صاحبها هو...إلى آخره) فإن قيل: ما المانع كونه حالاً من الهاء في (عينه) ولامه) ؟، قلت: المانع: أن العامل فيه حينئذ (كان) هو صلة ما، أو صفتها، و المعمول

(١) النص المحقق : ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) النص المحقق : ٧٥ .

(٣) سورة الشورى : من الآية : ٢٣ .

(٤) النص المحقق : ١٥٤ .

لا يتقدّم حيث لا يتقدّم العامل، والعامل لا يتقدّم هنا؛ لأنّ الصّلة لا تتقدّم على الموصول^(١).

ب- أسلوب السرد في الشرح:

اتّبع ابن قاسم العبادي أسلوباً آخر في شرحه لكلام اللّقاني وهو أسلوب السرد، وذلك بجمع أطراف المسألة والتعليق عليها وبيان أحكامها، وذكر تعلقاتها وبيان كل ما يتعلق بها، وهو أسلوب شيق وتركيب بليغ يحقق الهدف المنشود والغاية المرجوة .

ومن أمثلة ذلك:

• ((قوله: (يُرِدُّ عَلَيْهِ...إلى آخره) يمكن أن يُجاب بوجهين:

الأوّل: أنّ هذا القصر إضافي، يعني: بالنسبة إلى الأصل المحوّل ، فكأنّه قال : لمعان مقصودة لا تحصل تلك المعاني من ذلك الأصل.

والثاني: أنّ لا نُسَلِّم أنّ المفاد ب (ضارب) يحصل بغيره، ك (زيد صدر منه ضرب) .

أمّا أولاً ؛ فلأنّ المراد: أنّ ما يفيدُه المثال الواحد لا يفيدُه مثال واحدٌ غيره، ونحو: (زيد صدر منه ضرب) ما ليس مثلاً واحداً بل أمثلة متعددة .

وأماً ثانياً؛ فلأنّ ما يفيدُه (ضارب) من الثبوت والدوام أيضاً لا يفيدُه غيره مما ذكر، وقس على (ضارب) غيره في نحو ما ذكر، فليُتَأَمَّلْ^(٢).

• ((قوله: (مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ) لا يُقال: يصحُّ على هذا أن يكون مضافاً لفاعلِهِ ، أي:

على وزن (فعل) أي: مماثلته له ؛لأنّا نقول :

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨٧.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٧.

أَمَّا أَوَّلًا؛ فَلأنَّه خِلَافُ المقصود؛ لأنَّ المقصود من اعتباره ب (فعل) بيان أنَّه مماثلُ (فعل) لا بالعكس، أي: باعتبارِ (فعل) به .

وأما ثانيًا؛ فالمفهوم من قولنا: الشَّيْءُ الفُلَانِيُّ على كذا: أن يكون كذا وصفًا له ، ومماثلةُ (فعل) له ليس وصفًا له إِلَّا بتكُلُّفٍ كبيرٍ، فليُتَأَمَّلْ))^(١).

• ((قولُ الشَّارِحِ: (وَدَلِيلُ الإِلْحَاقِ: اتِّحَادُ الْمَصْدَرَيْنِ) قال الجاربردي : وإنَّما حكموا بأنَّ (شملل) ملحقٌ بـ(دحرج) دون (أخرج) وإخوته؛ لأنَّ شرطَ الإلحاق: توافقُ المصدرين، وقد قالوا: (شَمَّلَل شَمَلَّةً) كما قالوا: (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً)، ولم يجيء مصدرُ (أَخْرَجَ) وإخوته على ذلك، فإن قلت قد قالوا: (أَخْرَجَ أَخْرَاجًا) كما قالوا: (دَحْرَجَ دِحْرَاجًا) قلت: أجيب عندها بوجهين:

الأوَّل: إنَّ الاعتبارَ إنَّما هو بالفعللة لِأطرادها وعمومها في جميعِ صُورِ (فَعَلَّلَ)، وأما الفِعلالُ، فلا اعتدادَ به، وإنَّما هو دخيلٌ فيه غيرُ مطَّردٍ؛ لعدمِ مجيئه في بعضِ الصُّورِ فإنَّهم لا يقولون: قَحْطَابًا وعَرَبَادًا، يُقال: (قَحْطَبَةُ) أي: صرعه، و(رجلٌ مُعَرِّدٌ) أي: يؤدي نديمه في سكره، والعَرِيدَةُ سُوءُ الخُلُقِ.

والثَّاني: إنَّ الشرطَ توافقُ المصادرِ أجمع انتهى))^(٢).

٤ - توضيحُ وجهِ الغموضِ في العباراتِ:

كان ابن قاسم العبادي في الغالبِ يمثِّلُ لعبارةِ الحاشيةِ بأمثلةٍ توضيحيةٍ، وقد يمثِّلُ لها للتوضيحِ بآياتٍ قرآنيةٍ، أو ببيتٍ شعريٍّ وهو قليلٌ أو يكاد يكون نادرًا.

فمن أمثلته على ذلك ما يأتي:

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٨٤.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١١، ١١٢.

• ((قوله: (أَخَذَ مِنَ الْوَثْرِ) لَعَلَّ وَجَهَ الْأَخْذِ أَنْ مَعَ التَّرَاخِي يظهر انفراد كل، فتظهر الوترية، فليُتَأَمَّلْ))^(١).

• ((قوله: (فَهُوَ مَجَازٌ مُرْسَلٌ)، لَعَلَّ مَقْصُودُهُ: أَنَّ (شُرَيْفَةً) بمعنى المرتفعة، والمراد ارتفاع رتبته، فالظاهر: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي التَّجَوُّزَ، وَأَنَّ الشَّرِيفَ بمعنى: رَفِيعُ الرُّتْبَةِ حَقِيقَةً إِنْ شُرَيْفَةٌ ههنا يستعمل في معنى: شديدة الاحتياج إليها، أمَّا إطلاق الشَّرِيفَ بمعنى: المرتفع، فليُتَأَمَّلْ))^(٢).

• ((قوله: (لَأَنَّهُ الَّذِي حَوَّلَ الْأَصْلَ...إِلَى آخِرِهِ) أَقُولُ: يَعْنِي لِأَنَّهُ الَّذِي وُجِدَ مِنْهُ التَّحْوِيلُ أَوَّلًا، وَتَحْوِيلُ غَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى طَرِيقِ تَحْوِيلِهِ، وَمَشْرُوطٌ بِمُوَافَقَةِ تَحْوِيلِهِ، فَكَأَنَّهُ إِعَادَةٌ لِتَحْوِيلِهِ، وَحِكَايَةٌ لَهُ، وَلِظَهْوَرِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَقْدَّمَاتِ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَا فَاَنْدَفَعَ قَوْلُ شَيْخِنَا: هَذَا الدَّلِيلُ عَيْنُ الدَّعْوَى، فَالْحَاصِلُ أَنَّا إِنْ نَظَرْنَا إِلَى ظَاهِرِ إِسْنَادِ التَّصْرِيفِ فِي الْعُرْفِ إِلَى غَيْرِهِ ؛ حَكَمْنَا بِالْعُمُومِ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ نَظَرْنَا إِلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ إِنَّمَا هُوَ لَكُونِهِ عَلَى طَرِيقِ تَحْوِيلِ الْوَاضِعِ وَمَشْرُوطٌ بِهِ، وَكَالْحِكَايَةِ لَهُ حَكَمْنَا بِالتَّخْصِيسِ فليُتَأَمَّلْ))^(٣).

أما توضيح وجه الغموض فيها بآية قرآنية فمن أمثلته :

((قوله: (لَأَنَّكَ تَقُولُ جَاءَنِي الرِّجَالُ أَوْ الزَّيْدُونَ خَاصَّةً) إِنْ كَانَ وَجَهُ الْإِسْتِدْلَالِ : إِفْرَادَهُ مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ مَعَ أَنَّ الْحَالَ تَطَابِقُ صَاحِبِهَا، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَلِهَذَا مَثَلُوا لَوْقُوعِ الْحَالِ مَصْدَرًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾^(٤) و﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٢، ١٣.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٨.

(٤) سورة البقرة : من الآية : ٢٦٠.

وَطَمَعًا^(١)، و وجهه: أَنَّ المصدرَ لَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَع، وتكفي المطابقة معنًى،
فليُتَأَمَّلْ^(٢).

• ((وأما في الآية الثانية؛ فإنَّ نائبَ الفاعلِ أيضًا شيءٌ واحدٌ، وهو المشارُ إليه بقوله
تعالى: ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٣)، فالمُبْلَغُ لَا تعدَّدَ فيه، والمُبْلَغُ إليه المخاطبون،
فالإبلاغُ الذي متعلِّقه الشَّيءُ المخصوصُ من المُبْلَغِ والمُبْلَغُ إليه كيف يُتَصَوَّرُ تعدُّده ؟
فضلاً عن كثرته، فليُتَأَمَّلْ^(٤).

أما توضيح وجه الغموض فيها ببيت من الشعر، فورد في مثال واحد في الحاشية يتبين
فيما يأتي:

• ((وفي حواشيه: سمى ذلك ابنُ عصفور: الإبهامَ قال : وهو: أن يريدَ أَنَّهُ في حالٍ
ليس فيها، وأنشد:
إِذَا تَخَارَزْتُ وَمَا بِي مِنْ خَرَزٍ ... ثُمَّ كَسَرْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ^(٥).

ويتبيّن لنا ممّا تقدّم أنّ ابن قاسم العبّادي سارَ على منهجٍ ثابتٍ في حاشيته ببيان ما
يبدو له من آراءٍ وتأويلاتٍ وشواهدٍ شعريةٍ، ويسهمُ في إزالة الغموض عنها.

(١) سورة الأعراف: من الآية : ٥٦.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٢.

(٣) سورة النساء: من الآية : ١٤٠

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٥.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٢٤.

وأيضاً لا ينفك ابن قاسم العبّادي من تفسير عبارات الحاشية المُبهِمة أو الغامضة، ويوضّح معانيها، والأوجه التي تحملها وما انطوت عليه من خفايا، فقد كان هذا شغله الشّاغل في كلّ الحاشية، ومن أمثلته على ذلك :

- ((قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ هُنَا بِمُطْلَقِ الْفِعْلِ: مَا هِيَ الْفِعْلُ بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي) أي: لا بشرط شيء وأقول : قد أوردَ الهنديُّ في قول ابن الحاجب: وهي - أي: الكلمة - اسمٌ ، وفعلٌ، وحرفٌ، كلاماً من جملة قوله: الحكم على الكلمة بالصدق على الأقسام الثلاثة))^(١).
- ((قوله: (وَالثَّلَاثُ: الثَّلَاثِي السَّالِمُ الْمَزِيدُ فِيهِ) فَإِنْ قُلْتَ: بهذا التَّقْسِيمِ انتهى تغيير كلِّ وصفٍ بتقسيميه ما عدا الأوّل من الأوصافِ، وهو الثَّلَاثِي ، فكان الظَّاهِرُ أَنْ يكون ما بعد هذا القسم هو ما غيّر فيه أوّل الأوصاف ، فيكون هو الرباعيّ المُجَرَّدُ السَّالِمُ ، فلمْ كَانَ ما بعده هو الثَّلَاثِيّ المزيد ... إلى آخره .

قلتُ : لأنّ في الثَّلَاثِي تقسيمين : تقسيماً للمجرّد ، وتقسيماً للمزيد، فلما فرغ من تغيير الأوصاف باعتبار تقسيم المجرّد شرّع في تغييرها باعتبار تقسيم المزيد فإذا فرغ من ذلك ؛ انتقل إلى تغيير الثَّلَاثِيّ مطلقاً، والشُّروع في الرباعيّ بقسميه))^(٢).

- ((قوله: (إِنْ مَعْنَى لَفْظِ الْفِعْلِ وَهُوَ أَحَدٌ...إِلَى آخِرِهِ) فعلم أنّ المراد معنى كلّ حدثٍ: كلّ فعلٍ، فيلزم من دخول معناه- أي: حدثه - في معنى كلّ فعلٍ- أي حدثه- جزئية معناه لمعنى كلّ فعلٍ، ومن لازم ذلك: أنّه خبرٌ أعمّ في كلّ فعلٍ، ومن لازم ذلك الأعميّة، ولو أريد أنّ حدثه داخلٌ في جملة معنى كلّ فعلٍ لصدق بمساواة حدثه لحدث غيره، فلا يلزم الأعميّة، فليتأمل))^(٣)

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٧.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٧٠.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٨١.

٥- تعليلها :

جاء في الكليات: ((التَّعْلِيلُ هُوَ أَنْ يُرِيدَ الْمُتَكَلِّمُ ذِكْرَ حَكْمٍ وَاقِعٍ أَوْ مَتَوَقَّعٍ فَيَقْدِمُ قَبْلَ ذِكْرِهِ عِلَّةً وَفُوعَهُ، لَكُونَ رُتْبَةُ الْعِلَّةِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْمَعْلُولِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١) فَسَبَقَ الْكِتَابُ مِنَ اللَّهِ عِلَّةَ النِّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ))^(٢).

وهذا من مظاهر اعتناء ابن قاسم العبادي بعبارات الحاشية، وذلك بتعليله لبعض الأمور المتعلقة بها، كالتعليل للتنبيه على بعض الأشياء، أو تعليله لاشتراطه بعض الشروط، ومن أمثلته على تعليل عبارات الحاشية ما يأتي :

- ((قوله: (أَوْ يُبَالِغُ فِي كَشْفِهِ) هذا الثاني أبلغ معنى؛ لأنَّ طلب الانكشاف لا يلزم منه حصول الانكشاف))^(٣).
- ((في قوله: (الْمَصْدَرُ الْمُجَرَّدُ)؛ لأنَّ ذلك صريحٌ في كون المجرَّد صفةً للمصدر، لا الفعل، ثم أنظر على هذا الاحتمال إذا كان للفعل مصدران: مُجَرَّدٌ وَمَزِيدٌ؛ فأَيُّهُمَا الْأَصْلُ لغير المصدر؟ وأَيُّهُمَا أَصْلٌ لِمُصَاحِبِهِ؟))^(٤).
- ((قوله: (فِي الْفِعْلِ الْمَوْضُوعِ فِي الْمَقْدَمَةِ)؛ لَأَنَّهُ إِمَّا ثَلَاثِيٌّ، أَوْ رِبَاعِيٌّ، فَلْيَزِمُ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: (إِمَّا ثَلَاثِيٌّ أَوْ رِبَاعِيٌّ) تَقْسِيمُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ وَإِلَى غَيْرِهِ، قَوْلُهُ: (بِالْتَّبَايْنِ فِي الصَّدَقِ) أَي: صَدَقَ الثَّلَاثِيَّ وَالرَّبَاعِيَّ))^(٥).

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٨.

(٢) الكليات للكفوي : ٢٩٤.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥٢.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٦.

- ((وقوله: (ولو ثبت أن الألف من حروف الحلق)؛ لأنها ليست هي اللام، بل منقلبة هنا ، فكونها من حروف الحلق لا يفيد دفع الشذوذ))^(١).

٦- الجواب عن العبارات بما يدفع ما ظاهره الإشكال :

وقد يجيب ابن قاسم العبادي بتعليقه عن عبارة اللقاني بما يدفع توهم تناقضها، أو إشكالها، أو مجانبتها الصواب، ومن أمثلته على ذلك :

- ((قوله: (وَمَا عَدَاهُمَا) يدخل: (حبر) و(يحاك)، وقضية كونهما ترشيحًا: أن المراد بهما: حقيقتُهُما مع أنه لا يصح، وإلا لزم كون الحمد حبرًا، أي أثوابًا، إلا أن يُجاب: بأن التّرشيح قد يكون مستعارًا عن ملائم المشبه به لملائم المشبه كما أوضحته في (الآيات البينات)، فليُتأمل))^(٢).

- ((قوله: (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ...إِلَى آخِرِهِ) أقول: فيه بحث لأن تمثيله لعدم الجواز بقوله نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِعَمْرٍو) قرينة على أنه أراد، فإن اجتماع الحروف لا يفيد الكثرة، وأن المراد بها: ما فوق الواحد، لاسيما وفي بعض النسخ: (إلا إذا كانا - أي: الحرفان، يعني: فأكثر - بمعنى واحد)، فليُتأمل))^(٣).

- ((قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُتَبَادِرُ لِلْأَوْهَامِ مِنَ الْقِيَامِ...إِلَى آخِرِهِ) قد يقال: القيام لم يقع في هذه العبارة حتى يتبادر للأوهام منه ذلك، إلا أن يُجاب: بأنه معتبر في معنى الحالة الذي وقع التعبير به في هذه العبارة وهذا كافٍ في التبادر المذكور، فليُتأمل))^(٤).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٠.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٦.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢١١.

٧- مخالفة عبارات اللقائي وتوجيهها توجيهًا آخر :

لكثرة تأمل ابن قاسم العبّادي في عبارات الحاشية، وإشغال ذهنه فيها، هذا كله جعله يستنبط من مضمون هذه العبارات بعض الإشارات والأمور التي لم يُصرّح بها في الحاشية، والتي لا يمكن إدراكها من النظرة العابرة، ومن أمثلته على ذلك :

• ((قوله: (في الجملة) يحتمل أنه إشارة إلى أنه ليس حاصلًا لكل باعتبار جميع أجزائه))^(١).

• ((قوله: (زيادة بيان) الأولى أنه إشارة إلى ضبط النحو في قوله: (نحو: نعم وشهد)، بأنه كل فعل بكسر العين، عينه حرف حلق، فليُتأمل))^(٢).

• ((وقوله: (وفيما سيأتي من قوله... إلى آخره) كأنه إشارة إلى ما في (تمسكن) من أنه اختلف: هل ميمه أصلية أم زائدة؟ والفصيح: تسكن، فوزنه: (تفعل) والميم زائدة، وإلى بيان ما تحقق به الإلحاق الذي ذكره الجاربردي بقوله: وينبغي أن يعلم بقوله بأن تحقق الإلحاق في (تجلبب)... إلى آخره، فليُتأمل))^(٣).

٨- تفصيل ما أجمل منها:

لم يكتفِ العبّادي بمجرد توضيح الألفاظ الغامضة أو المبهمة بتفسير يسير، بل كان- في الغالب- يتعمق في الشرح والتحليل حتى يكاد يخلق نصًا جديدًا، وجاءت في بعض الأحيان عبارات الحاشية مُجملة، أو مُختصرة؛ فيسارع ابن قاسم لتفصيل هذا الإجمال، ومن أمثلته على ذلك:

(١) النصُّ المُحقَّق : ٣٣.

(٢) النصُّ المُحقَّق : ٨٨.

(٣) النصُّ المُحقَّق : ١٤٠.

- ((قوله: (مَنْفُوضٌ) جوابُهُ: أَنَّهُ قَصَدَ التَّعْرِيفَ بِالْأَعْمِّ، وَقَدْ أَجَازَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وَإِنَّمَا ارْتَكَبَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ تَمْيِيزُ التَّصْرِيفِ بِمَعْنَى الْعِلْمِ عَنِ التَّصْرِيفِ بِمَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِمَجَرَّدِ مَا ذَكَرَهُ، فَتَأَمَّلْ))^(١).
- ((قوله: (فَلَا مُنَافَاةَ فِي كَوْنِهَا...إِلَى آخِرِهِ) كَانَ مَقْصُودَهُ: أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ جَرِّهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ))^(٢).
- ((قوله: (خِلَافَ الْعَجَمِ) إِنْ أُرِيدَ بِالْعَجَمِ: عَجَمُ النَّسَبِ فَقَطْ؛ تَوَقَّفَ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِهِ عَلَى أَنْ يُرَادَ بِسَكَّانِ الْبَوَادِي: مَنْ يَشْمَلُ عَجَمُ النَّسَبِ، وَإِنْ أُرِيدَ عَجَمُ اللِّسَانِ، أَوْ أَعَمٌّ مِنْ عَجَمِ النَّسَبِ وَاللِّسَانِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ))^(٣).
- ((قوله: (أَي: الْعِلْمُ بِالْقَوَاعِدِ)، أَرَادَ بِهِ: التَّصَدِيقَ بِهَا لَا مَجَرَّدَ تَصَوُّرِهَا، فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْ إِسْنَادِ الْعِلْمِ إِلَى الْقَوَاعِدِ: هُوَ التَّصَدِيقُ))^(٤).

٩ - الموضوعية في ردوده على عبارات اللّقاني:

- وقف ابن قاسم العبّادي كعادته من عبارات اللّقاني موقف الحياد والموضوعية في الحكم عليها، فتارةً نجده يصرّح بصحتها ويمدحها فيما أجاد فيه اللّقاني - حسب وجهة نظر ابن قاسم - ، وتارةً أخرى يلمح بتفضيل عبارة غيره عليه إذا ما وجد أنّ عبارة اللّقاني قد جانبَت الصّواب والجودة في بعض المواضع، فمن أمثلته على ذلك ما يأتي :
- ((قوله: (وَالصَّوَابُ: أَمْ هُوَ وَغَيْرُهُ...إِلَى آخِرِهِ) فِيهِ نَظَرٌ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ لَا فُسَادَ فِيهِ، بَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً وَحَاصِلُهُ: أَنَّ السَّائِلَ اعْتَقَدَ تَرُدُّ الْمَحْوَلِ بَيْنَ الْوَاضِعِ وَغَيْرِهِ، وَأَنَّهُ لَمْ

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٢.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٥.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٠.

يَعْلَمُهَا، وَلَمْ يَعْلَمْ عَيْنُهُ، فَسَأَلَ عَنْهَا، فَأَجَابَ الشَّارِحُ بِأَنَّهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ يَعْمُهَا، وَلَا يَنْحَصِرُ فِي أَحَدِهِمَا كَمَا ظَنَّهُ السَّائِلُ))^(١)

• ((قوله: (لو عَلَّلَ بِالسَّلَامَةِ...إِلَى آخِرِهِ) إِنَّمَا عَلَّلَ الشَّارِحُ بِهِ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ بِالْحَقِيقَةِ فِي التَّسْمِيَةِ قَوْلَ الشَّارِحِ: (يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْتَى))^(٢).

• ((قوله: (خُرُوجٌ عَنْ مَعْنَى الْكَلَامِ) كَأَنَّ وَجْهَهُ: أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ الْمَعْدِيَّةِ ، فَالْكَلَامُ مَفْرُوضٌ فِي الْبَاءِ الْمَعْدِيَّةِ ، فَكَيْفَ يَفْسِّرُ بَعْضُ الْمَوَاضِعِ بِمَا تَكُونُ الْبَاءُ فِيهِ مَعْدِيَّةً ؟ قَوْلَ الشَّارِحِ (بِمَعْنَى: مَعَ) انْظُرْ هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُرِيدَ: أَنَّهَا بِمَعْنَى (مَعَ) زِيَادَةً عَلَى مَعْنَى التَّعْدِيَةِ؟ فَهِيَ لِلتَّعْدِيَةِ وَالْمَصَاحِبَةِ ، حَتَّى يَكُونَ مَعْنَى: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ): جَعَلْتُهُ ذَاهِبًا، وَصَاحِبْتُهُ فِي الذَّهَابِ، وَعَلَى هَذَا فَلَا إِشْكَالَ فَرَاغَهُ))^(٣).

ومن أمثلة تفضيل عبارة غيره على عبارته :

• ((قوله: (فَبَيَّنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ) فِي (حَاشِيَةِ الْمَطَوَّلِ) لِلغَزَّيِّ خِلَافُهُ فَإِنَّهُ قَالَ: الْأَعْجَمِيُّ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْأَعْجَمِ ، وَهُوَ: الَّذِي لَا يُفْصِحُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعَرَبِيِّ: خِلَافُهُ ، وَفِي شَرْحِ (الْكَشَافِ) لِلْقُطْبِ: إِنَّ الْعَرَبَ: سُكَّانُ الْمُدُنِ وَالْقُرَى ، وَالْأَعْرَابَ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ" ، وَالْمُوَافِقُ لِكِتَابِ اللُّغَةِ: هُوَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الصَّنْفُ الْمَقَابِلُ لِلْعَجَمِ ، وَالْأَعْرَابُ مِنْهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ خَاصَّةً ، وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهِ: أَعْرَابِيٌّ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ أَنْتَهَى))^(٤).

• ((قوله: (مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ)، لَا يَنْتَعِينُ ذَلِكَ؛ فَقَدْ قَالَ السَّيِّدُ فِي (حَوَاشِي شَرْحِ الشَّمْسِيَّةِ): (الْمَعْنَى): إِمَّا (مَفْعَلٌ) كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، مِنْ: (عَنَى يَعْنِي، إِذَا قَصَدَ) أَي: الْقَصْدُ، وَإِمَّا مَخْفَفٌ (مَعْنَى) بِالتَّشْدِيدِ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ أَيِ الْمَقْصُودِ أَنْتَهَى))^(٥).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٧.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٧٦.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٤.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٥.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٤.

- ((قوله: (مِنْ أَنْ الْمُتَعَدِّي هُوَ الَّذِي يُجَاوِزُ مَعْنَاهُ الْفَاعِلُ...إِلَى آخِرِهِ) قَضِيَّتُهُ كَوْنُ المراد بالتَّعَدِّي: أَنْ يَكُونَ مِنْهُ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ، لَكِنْ صَرَّحَ الرِّضِيُّ بِخِلَافِهِ، فَإِنَّهُ أوردَ على تعريفِ ابنِ الحاجبِ للمتَّعَدِّي: أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ نَحْوَ: (قَرَبَ) وَ (بَعَدَ) وَ (أَخْرَجَ)، ثُمَّ قَالَ: وَلَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ كَوْنُهُ مُتَعَدِّياً لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ قَالَ: لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الْإِصْطِلَاحِ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ مُتَعَدِّ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُونَ فِي الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ: هُوَ لَا زِمَ مُتَعَدِّ بِحَرْفِ الْجَرِّ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: بَابُ (فَعَلَ يَفْعَلُ) لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمًا مَعَ أَنَّ (قَرَبَ) وَ (بَعَدَ) مِنْهُ انْتَهَى))^(١).
- ((قوله: (وَأَمَّا فِي اللُّغَةِ فَهُمَا مَصْدَرَانِ لِفَعَلٍ يَفْعَلُ) ، يَحْتَاجُ إِلَى مَرَاجَعَةٍ؛ لِأَنَّ الْهِنْدِيَّ قَالَ فِي قَوْلِ ابْنِ الْحَاجِبِ: وَ (فَعَلَ) مَا نَصُّهُ: سَمِّيَ فَعَلًا؛ لِتَضَمُّنِهِ الْفِعْلَ اللَّغَوِيَّ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ انْتَهَى))^(٢).

١٠ - اعتراضاتُه على العبارات:

استدركَ ابن قاسم العبادي على عباراتِ الحاشيةِ بشكلٍ عامٍ، وعباراتِ اللقاني بشكلٍ خاصٍ، فقد اعترضَ عليه فيما رآه قد جانبَ فيه الصَّوابُ، وخالفَ فيه المعروفَ من مذهبِ الجمهورِ، ولكنَّه في الغالبِ لم يصرحْ بأساليبِ الاعتراضِ الصَّريحةِ، واستعمل عباراتِ الرِّفْضِ المؤدِّبةِ تأدُّبًا مِنْهُ مَعَ عِلْمَائِهِ الَّذِينَ سَبَقُوهُ وَبشكْلِ عامٍ وَمَعَ اللَّقَانِيِّ بشكلٍ خاصٍ، وَكَذَلِكَ اتَّخَذَ أَسْلُوبَ الْكِنَايَةِ عَنِ الْإِعْتِرَاضِ، وَالتَّلْمِيحِ بِالرِّفْضِ، وَهَذَا مَا سَنُبَيِّنُهُ بِالتَّفْصِيلِ فِي إِعْتِرَاضِ ابْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ عَلَى عِبَارَاتِ الْحَاشِيَةِ الَّتِي يَتِمَثَّلُ فِيهَا يَأْتِي:

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٠، ١٥١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٠.

ثانياً: سماته العامة في الحاشية :

في أثناء دراستي وتحقيقي للحاشية تبين لي أن هناك بعض الأمور التي اعتاد عليها ابن قاسم العبادي في حاشيته، وداوم عليها، حتى أصبحت سمات مميزة وبارزة في حاشيته، وفي الوقت نفسه تمثل الخطوط العامة للمنهج الذي ارتضاه لنفسه، ويمكننا تفصيل تلك السمات على النحو الآتي :

أ: الاهتمام بالجوانب الصرفية والنحوية:

اهتم العبادي في حاشيته ببيان الكثير من الجوانب الصرفية والنحوية، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- ((قوله: (وَتَنْتَيْنِ) عبارة (غاية التعريف): وتبدل التاء من الياء في قولهم: (انتنان) و (تنتان)، والأصل: (انتنان) و (تنتيان)؛ لأنَّهما من: (ثنيت الشيء أثنيه ثنياً) فقلبت الياء فيهما تاءً كما قلبت في: (أخت) و (بنت)))^(١).
- ((قوله: (مِنَ الْمُجَرَّدِ)، تصريح بأنَّ العناية مصدر مجرد، وفيه تأمل، فليَتَأَمَّلْ فقد يُقال: فيه زيادة الألف واللام، فكيف يكون مجرداً ؟ ثم لا ضرورة إلى كون الشارح أراد الاشتقاق، بل يجوز أن يُريد: أن مجرد أن فيه معنى العناية، فليَتَأَمَّلْ))^(٢).
- ((قوله: (نحو: تَقْضِي)، أصله: (تقضض) أبدلت الضاد الثانية ياءً، ثم قُلِبَت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها))^(٣).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨٩.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٤.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٩٠.

• ((قوله: (أُبدِلَتِ الأَخِيرَةُ) أي: فصار: (مغزوي)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى ، فصار: (مغزيّ) بكسر الزاي))^(١).

• ((قوله: (وَمَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِمَعْنِيَيْنِ) أي: حيث قال: (والحق: أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي المتعديّ الذي نبحثُ عنه ونجعله مقابلاً لللّازم من تغيير الحرف معناه)، ثم قال: (نعم يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: فِي كُلِّ جَارٍ وَمَجْرُورٍ: إِنَّ الفعلَ متعَدٍّ إِلَيْهِ)، وقوله: (وَإِنَّ التَّعْدِيَةَ تُطْلَقُ عَلَى مجاوزة عمل الفعلِ إِلَى الجارِ والظرفِ) أي: حيثُ قال: كما قال: (يتعدى إِلَى الظرفِ وغيره))^(٢).

واهتم كذلك بالتفريق بين العبارات المتقاربة ، والتمييز بين كل منها ، ومن أمثلة ذلك :

• ((قوله: (المُزَالُ عُجْمَتُهُ بالنَّقْطِ) ظاهره: أَنَّ جميعَ الحروفِ أَزِيلَ عُجْمَتُهَا بالنَّقْطِ، ولا مانع.

أَمَّا مَا نَقَطَ فظَاهِرٌ.

وَأَمَّا مَا لَمْ يَنْقَطْ، فمقابِلُهُ للمنقُوطِ سببٌ فِي إِزَالَةِ عُجْمَتِهِ، فَلِلنَّقْطِ دَخْلٌ فِي إِزَالَةِ الْعَجْمَةِ عَمَّا لَمْ يَنْقَطْ))^(٣)

• ((قوله: (مِنْ أَنَّ الْمُتَعَدِّيَّ هُوَ الَّذِي يُجَاوِزُ مَعْنَاهُ الْفَاعِلُ...إِلَى آخِرِهِ) قضيتُهُ كَوْنُ المراد بالتَّعْدِيّ: أَنْ يَكُونَ مِنْهُ الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ، لَكِنْ صَرَّحَ الرُّضِّيُّ بِخِلَافِهِ ، فَإِنَّهُ أوردَ عَلَى تَعْرِيفِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلْمُتَعَدِّي: أَنَّهُ يَتَنَاولُ نَحْوَ: (قَرَبَ) وَ(بَعَدَ) وَ(أَخْرَجَ) ثُمَّ قَالَ: وَلَهُ أَنْ يَلْتَزِمَ كَوْنُهُ مُتَعَدِّيًا، لَكِنْ بِحَرْفِ الْجَرِّ، ثُمَّ قَالَ: لَكِنْ ذَلِكَ خِلَافُ الْإِصْطِلَاحِ، فَإِنَّ قَوْلَهُمْ مُتَعَدٍّ عَلَى الْإِطْلَاقِ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى الْمُتَعَدِّي بِنَفْسِهِ، وَيَقُولُونَ فِي الْمُتَعَدِّي بِحَرْفِ الْجَرِّ: هُوَ

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٠٧.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٨.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٥.

لازم متعدّ بحرف الجرّ، ألا ترى أنّهم يقولون: باب(فعل يفعل) لا يكون إلّا لازماً مع أنّ (قرب) و(بعد) منه انتهى^(١).

ب -الاهتمام بأمور التحقيق والتوثيق :

برزت عند ابن قاسم العبادي عناية بأمور تعدّ من مظاهر التحقيق والتوثيق السائدة و المعروفة، ومن هذه الأمور :

١-الدقّة في نقل النصوص، وتوثيقها بذكر مصادرها.

٢- الاهتمام بالضبط على اختلاف أنواعه.

٣- الاهتمام بمقابلة النسخ.

وسنأتي للحديث عن هذه المظاهر بالتفصيل في ما يأتي:

١ - الدقّة في نقل النصوص وتوثيقها بذكر مصادرها :

ويشتمل أيضاً على أمور عدة منها:

أ - تحديد بداية النص ونهايته: ومن أمثله ما يأتي :

اتخذ ابن قاسم العبادي هذا الأمر منهجاً ثابتاً في حاشيته، ومن أمثله على ذلك ما

يأتي:

- ((وقال في(حاشية العصد): من حقّ كلّ طالبٍ لعلم: أن يعرف فائدته المترتبة عليه، المقصودة منه، أي: يعتدّ ذلك أمّا جزماً أو ظناً؛ إذ لو لم يُصدّق بفائدة استحالة إقدامه

(١) النصّ المحقّق : ١٥٠، ١٥١.

عليه، وإن اعتقد ما لا يعتد به بما ترتب عليه؛ عُدَّ كدَّه عبثًا عُرْفًا، وإن اعتقد باطلاً، فزُيماً زال أثناء سعيه، وكان عبثًا بلا فائدة في نظره انتهى))^(١).

• ((قال أستاذنا السيّد عيسى الصّفوي (رحمه الله): وهو في اللُّغة بمعنى: المقصود من (عنى) أي: قَصَدَ، من غير اعتبار قصده من اللَّفْظِ بالفعل أو القوَّة قال: وما ذَكَرَهُ الخيالي معنى آخر يحتاج إلى نقلٍ ، وهو: المقصودُ من الشيء انتهى))^(٢).

• ((قال الرّضيُّ في قول (الكافية) الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ: واحترز بقوله: لفظ عن نحو الخطِّ، والعقد، والنَّصب، والإشارة فإنَّها ربما دلَّت بالوضع على مفردٍ ، وليست بكلماتٍ انتهى))^(٣).

ب- التّصريحُ بمن سَبَقَهُ إلى بعض الأقوال من باب الأمانة العلميّة :

كان العباديُّ أميناً جداً في نقل النُّصوص عن غيره، والتّصريح تارةً باسم العالم الذي نقل عنه، وتارةً أخرى يصرحُ باسم المؤلّف دون ذكر اسم صاحبه، ومن أمثلته على ذلك:

• ((قوله: (فالفعلُ هو الإيجادُ...إلى آخره) والايجادُ والأثرُ متغايران، وهنا متّحداً خارجاً كما بيّنه المولى سعد الدّين في (حواشي العَضُد)))^(٤).

• ((قوله: (لأنّا لم نعنِ بالموازنةِ صورةَ حركاتٍ وسكناتٍ...إلى آخره) هذا الكلام مأخوذٌ من (شرح المُفصّل) وتعميمُهُ مخرجٌ لنحو: (أخرج) وأخويه عن الموازنة؛ لأنّها فيها ليست إلّا بحسبِ الحركاتِ والسكناتِ، كما لا يخفى، وصرّح به الموصليُّ ومن ثمّ سوى الشّريف

(١) النّصُّ المُحقَّقُ : ٢١، وشرح العَضُد على مختصر المنتهى الأصولي : ٤٨ / ١.

(٢) النّصُّ المُحقَّقُ : ٣٦، وحاشية السيّد عيسى الصّفوي على شرح الكافية : ٦.

(٣) النّصُّ المُحقَّقُ : ٧٤، وشرح الرّضي على الكافية : ٣/١.

(٤) النّصُّ المُحقَّقُ : ١١٨، شرح العَضُد على مختصر المنتهى الاصولي ١ / ٦٢١.

وغيره عن الشارحين التسوية بينهما وبين (استخرج) فجعلوا الكلّ من الموازن غير الملحق^(١))).

- ((قوله: (وَقَدْ عَدَّ بَعْضُهُمْ مِنْ أُنْيَتِهِ) من عبارة السيوطي في (جمع الجوامع) و (افعلّل) قال في شرحه: بتشديد اللّام الأولى: (أخرمس)، و (أجرمز) قال أبو حيّان: ويظهر لي أنّه من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل انتهى))^(٢).

ت - الاهتمام بالضبط على اختلاف أنواعه :

اهتمّ ابن قاسم العبادي بالضبط في حاشيته، وتنوع ضبطه بين الضبط بالحركات، والضبط بالوزن :

١ - الضبط بالحركات، ومن أمثلته على ذلك :

- ((قوله: (نَحْوُ: نِعَمَ وَشِهْدَ)، بأنّه كلُّ فعلٍ بكسر العين، عيّنه حرفُ حلقٍ، فليُتَأَمَّلْ))^(٣).

- ((قوله: من القَعَسِ هو بفتح القاف والعين. انتهى))^(٤).

- ((قوله: (وَلَصَّتِ) هو بفتح اللّام (وهو أي: لَصَّ)))^(٥).

٢ - الضبط بالوزن ، ومن أمثلته على ذلك :

- ((لأنّه يُقال: (مُصْطَفَيْكَ) بياءٍ واحدةٍ في الجمع ، ومصْطَفَيْكَ بياعين في المثني))^(٦).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٨، وشرح المفصل: ٤٧ / ٦ - ٤٨.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤١، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للجلال السيوطي ٢٠ / ٦.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٨٨.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٨.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨٩.

(٦) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨٤.

- ((وذكر في (شرح الهادي): أنه يقال: لَصَّ بحركات اللّام، والكسرُ أفصحُ ، ولَصَّت بفتح اللام والجمعُ: لصوت، كبيت وبيوت...إلى آخره. انتهى))^(١).

ث - الاهتمام بمُقابِلَةِ النسخ :

بات من الواضح والثّابت لدينا أنّ العبّادي كان دقيقاً في جمع ما تيسّر له من النسخ؛ لتوثيق النصّ وضبطه، إذ لم يكن يأنس بنسخة واحدة من الكتاب الذي يريد أن يضع عليه حاشية أو شرحاً، بل كان يجمع نسخاً عدةً ويقابل بينها بدقة عالية؛ ليتتبع ما يجده من اختلافات بين النسخ، فيقوم بإخضاعها للبحث والنّظر، ويفرّق بين صحيحها وسقيمها، فيرتضي ما كان محتمل الوجه ويرفض ما سواه، واهتم ابن قاسم العبّادي كذلك بمقابِلَةِ نسخ اللّقاني، وذكر بعض الاختلافات بين ألفاظها، وكان يعمل على توجيهها تارةً، ويختار الأصح من بينها تارةً أخرى، وأمثلة ذلك:

- ((قوله: (صوابه: وقيل) كأن وجهه مناسبة: (لو فتح) السّابق، وحينئذٍ يُجاب: بأنّ في بعض النسخ: (لو يفتح) فقوله: (ويقال) تتمة هذه النسخة ، كما أن الظّاهر: أن النسخة (لو فتح) تتمتها: (وقيل)، فالظّاهر: أن نسخة المُحشّي ملفّقة من النسختين))^(٢).
- ((قول الشّارح: (فإن قلت: فلم لم يجز: في الدرء... إلى آخره)، كأن نسخة الشّيخ من الشّرح هكذا: فإن قلت: فلم لم يجز (في الدرء)، وقالوا: (أدارنا)؟ انتهى.

فيتعيّن فاعليه لفظ (في الدرء...إلى آخره) ولا يجوز كونُ الفاعل ضمير التّقاء السّاكنين، كما لا يخفى، وفي نسخة قوله: (ادارنا) والمعنى الظّاهر: (في الدرء))^(٣).

(١) النّصّ المُحقّق: ١٨٩، الكافي في شرح الهادي، للزنجاني : ٩٣/٥.

(٢) النّصّ المُحقّق : ١٧٣.

(٣) النّصّ المُحقّق : ١٧٨، ١٧٩.

- ((قوله: (وهذه) هذه النسخة الواقعة للشيخ سقيمة توجب تكلفاً، والذي رأيناه في نسخٍ صحيحة (وهذا) أي: التَّرك))^(١).

ج: التَّمثِيلُ لِكَلَامِهِ:

اعتاد ابن قاسم العبادي أن يوضِّح كلامه في حاشيته، وذلك عن طريق ضرب الأمثلة التي تُبيِّن مقصوده، وتُثَبِّت وجهة نظره، ومن أمثلة ذلك :

- ((قوله: (في نحو أَعَدُّ وَنَعِدُّ وَنَحْوُهَا) ك (تَعِدَان) و (تَعِدُون) مما كان من مادة (وَعَّ دَ) دون غيرها، ولا شكَّ أنَّ جميعَ ما كانَ من هذه المادَّةِ ما عدا يعد بالياء - فهو فرعُ (يعد) بالياء، فليُتَدَبَّرْ))^(٢).

- ((قوله: (في غَيْرِ واوِيِّ الْعَيْنِ)، نَحْوُ: (قَالَ يَقُولُ)، و (غَزَا يَغْزُو)، فيمتنع الكسرُ هنا))^(٣).

- ((قوله: (وَالْمُضَاعَفُ)، خرج المضاعفُ وهو ضربان :

أحدهما : التزم عين مضارعه ك (مَرَّ يَمُرُّ) ، و (حَلَّ يَحِلُّ عن منزله)، أي: جَلَا يَجْلِي ، و (هَبَّتِ الرِّيحُ تَهْبُ)، و (سَحَّ المطرُ يَسِجُ).

والآخر: جاء بالوجهين ك (صَدَّ يَصِدُّ)، و (خَرَّ يَخِرُّ)))^(٤).

وفي بعض الأحيان كان يمثل لكلامه ببعض الآيات القرآنية المباركة، ولكنه لم يكن من المكثرين في هذا الجانب، ومن أمثلة ذلك :

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٠٠.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥١.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩٠.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩١.

- ((قوله: (على صِفَتِهِ) هي الكون من حروف (سألتمونيها)، قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾
إِلَّا أَنَّ الاستثناء الثاني هنا من مذكور، أعني أهل الكتاب، لكنَّهُ باعتبار الحكم السَلْبِيِّ
فهذا وجه الشَّبه))^(١).
- ((قوله: (لأنَّكَ تقولُ جاعني الرجال أو الزَّيْدونَ خاصَّةً) إنَّ كانَ وجهُ الاستدلال: افراده
مع غير المفرد مع أنَّ الحالَ تطابقُ صاحبها، فيُردُّ عليه: أنَّ ذلكَ في غير المصدرِ،
ولهذا مثَّلوا لوقوع الحال مصدرًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ و﴿وَأَدْعُوهُ
خَوْفًا وَطَمَعًا﴾، ووجهه: أنَّ المصدرَ لا يُثنَّى ولا يُجمع، وتكفي المطابقة معنًى،
فليُتَأَمَّلْ))^(٢).

ح: العناية بذكر المعنى اللغوي:

- اهتمَّ ابن قاسم العبادي بشرح وبيان معاني بعض المفردات اللغوية التي تناولها في
حاشيته، وأنَّ يقدم للقارئ ولو بالتوضيح اليسير، والتعليق والموجز للكلمات التي يرى فيها
غموضًا أو لبسًا على القارئ وفي ما يأتي أمثلة ذلك:
- ((قوله: (الطَّرِيقُ المَلْحُوبُ)، أي المسلوكُ))^(٣).
 - ((والنَّهْجُ - بالسكون - الطَّرِيقُ الواضحُ كالمَنْهَجِ والمنهاج))^(٤).
 - ((يُقال: (قَحْطَبَةٌ) أي: صَرَعه، و(رجلٌ مُعَرِّدٌ) أي: يؤذي نديمه في سُكْرِهِ، والعَرِيدَةُ
سوء الخُلُقِ))^(٥).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٣.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٢.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٦.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٢.

خ: العناية بذكر بعض قضايا الخلاف الصّرفي أو النّحوي:

ومن الأمور التي حظيت بقسم من عناية ابن قاسم العبّادي في حاشيته عرضُ المذاهب والآراء في بعض القضايا الصّرفية، ومن أمثلته على ذلك:

• ((قوله: (كَلَامُ) واسمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ...إلى آخره) اعلم أنّ مذهب جمهور البصريين: أنّ مجموع الأفعال والصفات مشتقة من المصدر وبلا واسطة، وزعم بعض البصريين: أنّ الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون: أنّ الفعل أصل لهما، والشارح قد التزم ما في السؤال، وتخلّص بأنّ المراد: أنّها من المصدر ولو بواسطة، فإنّ فرع الشارح السؤال بناءً على المذهب الأوّل؛ أشكل التمثيل بالمذكورات، أو على المذهب الثاني؛ أشكل التمثيل بالأمر أو على المذهب الثاني؛ أشكل التمثيل بالمذكورات، اللهم إلا أن تكون الأمثلة على التوزيع))^(١).

• ((قوله: (إمّا على أنّه جواب...إلى آخره) أي: ففيه الخلاف الذي منه قول الكوفيين: إنّهُ على تقدير الفاء ومنه قول سيبويه: إنّهُ على نيّة التّقديم، والجواب محذوف))^(٢).

د: الموسوعية بذكر مسائل العلوم الأخر ومصطلحاتها:

تعرّض العبّادي في أثناء شرحه لذكر بعض المسائل من العلوم الأخر، واستخدام بعض المصطلحات خارج الإطار الصّرفي والنّحوي: كالبلاغة، وفقه اللغة، وعلم الوضع، وأصول الفقه، والمنطق، وغيرها، وكان غرضه من هذا الزيادة والمبالغة في البيان والتّوضيح، موضحاً بذلك عن شخصيته الثّقافية الموسوعيّة، وتنوع وتعدد مصادره المعرفية، ويمكن عرضها على النّحو الآتي:

(١) النّصُ المُحقّق : ٥٣.

(٢) النّصُ المُحقّق : ٦٢، ٦٣.

١ - البلاغة:

تعرّض ابن قاسم العبّادي في الجوانب البلاغية إلى مسائل: المجاز، والاستعارة، والتشبيه.

أما مسائل المجاز، فمن أمثلتها :

- ((قوله: (عَلَى مَذْهَبٍ...إِلَى آخِرِهِ) غير متعيّن لجواز ارتكابه على الآخر مجازاً))^(١).
- ((قوله: (مَا وَضَعَ اللَّفْظُ بِإِزَائِهِ) إن أراد: وضعاً شخصياً؛ خرج كثير من الحقائق، كالمثني والمُصغّر والمنسوب، أو أعمّ منه، ومن النوعي دخل المجاز؛ لأنّه موضوع وضعاً نوعي، فتأمل))^(٢).
- ((قوله: (فَلَمْ يَتَكَسَّرْ) للمنافاة، وإنّما المراد به: معناه المجازي، أي: باشرت الأمور المؤدية إلى التّكسير، وحينئذٍ فلقال أن يقول: إنّ الحصول من تعلق معنى الفعل الحقيقي لازم لا غالب))^(٣).

أما مسائل الاستعارة فمن أمثلتها :

((قوله: وأجاب بأنّ التّرشيح قد يكون استعارةً لاسم ملائم المشبّه به لملائم المشبّه كما قرّره، فيجوز أن يُراد بالحبر والحوك هنا ما يلائم المشبّه الذي هو البيان على طريق الاستعارة من ملائم المشبّه به الذي هو الإنسان، وهو الثّياب النَّسُج))^(٤).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٣.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٦، ٣٧.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٢١.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢.

- ((قوله: (مُشْكِلٌ) أقول: لم يظهر إشكاله على التقدير الأول؛ لأنَّ تشبيه البيان على الوجه المشروح لا يقتضي كونَ الحبر مستعملةً في غير اللَّفظ، بل يجوز مع ذلك كونُها مستعملةً في اللَّفظ على وجه الاستعارة التَّحْقِيقِيَّةِ أو التَّشْبِيهِ البليغ))^(١).
- ((قوله: (وَتَشْبِيهُهُ الشَّرْحَ بِالشَّيْءِ المائع...إلى آخره) إذا بدل لم يظهر وجهُ اختصاصه بمذهب السَّكَّاكِيِّ، وهنا كذلك فإنَّه شبَّه في نفسه الشَّرْحَ أي مادته كما بيناه بالنشر السابق في قوله : التحويل إلى صورٍ مختلفة وتقييدُ له إلى جهاتٍ متفاوتةٍ، وهذا التَّشْبِيهِ الاستعارة بالكناية عند صاحبِ (التلخيص): التَّشْبِيهُ المضمَّرُ في النَّفْسِ مع عدم النَّصِّ صريح بشيٍ من أركانِ التَّشْبِيهِ سوى المشبَّه))^(٢).

أما مسائل التَّشْبِيهِ فمن أمثلتها:

- ((وما ذكره من أنَّ فاعل النَّظَرِ العارض لتلك العِلَلِ لأُمُورٍ ضروريَّةٍ، فهو قولٌ على سبيلِ التَّشْبِيهِ؛ لأنَّ النَّظَرَ من الاعراضِ النَّفْسَانِيَّةِ، والمادَّةُ والصورةُ إنّما تكونانِ للأجسام انتهى))^(٣).
- ((وأوردَ بعضهم: أنَّ مادةَ الشَّيْءِ يجب أن تكون داخلةً فيه، والنَّسْبَةُ ليست كذلك، وأجاب: بأنَّها مادَّةٌ على سبيلِ التَّجَوُّزِ والتَّشْبِيهِ))^(٤).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨، و التَّلْخِص في علوم البلاغة : ٣٢٤.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٣.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٤.

- ((ثم وجه قوله: على سبيل التشبيه والمجاز باختصاص المادّة والصُّوريّة بالموجودات الجسمانيّة ، وبأنّ الأمور الحاصلة لها شبهة بالماديّة من حيث إنّ الفكر يحصلُ بها بالقوّة والهيئَةُ الاجتماعيّة لها شبهة بالصُّورة من حيث إنّ الفكر يحصلُ بها بالفعل انتهى))^(١).
- ((قوله: (وَهُوَ تَشْبِيهُ وَجْهِ الْمَعَانِي) يحتملُ أنّ المراد بالوجه المضاف إلى المعاني: النّوعُ ، أي : نوعُ المعاني ، أو الصُّورةُ ، أي: صورة المعاني أو نحو ذلك ، فنوعُ المعاني أو صورتُها هو المشبّه ، وعبرَ عنه بالوجه على طريقِ التّورية ، فقد اقتصرَ من هذا التّشبيه على التّصريح باسم المشبّه كما هو قاعدة الاستعارة بالكناية))^(٢).

٢_ فقه اللغة: ومن أمثله على ذلك :

- ((قوله: (لأنّ مَبْدَأَ الرَّجَاءِ هُوَ الشَّيْخُ؛ لأنّ من اطَّلَعَ) فيه بحثٌ؛ لأنّ الشَّيْخَ وإن كان مبدأَ الرَّجَاءِ بمعنى: أنّ أوّل أجزاء الرَّجاء قام به، إلّا أنّ هذا لا يمنعُ كونَ المُطَّلِعِ في الكتاب لمعرفة بحسناته التي لا يليقُ بها إلّا أن تُغفَرَ لأجلها سيئاته منشأً لرجاء الشّارح؛ لأنّه يعتقِدُ فيه عدمَ مؤاخذته بالسيّئات ، فالشّارح إذا لاحظَه اعتقد فيه ما ذُكر، فهو أمرٌ منشأً منه رجاءان، فكان مبدأً له، ومبدأً الغاية لا يجب أن تقوم به أجزاء الفعل، بل يكفي فيه أن يكون من عنده أجزاء الفعل، كما في: (سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة) فإنّ البصرة لم يَقمُ بها شيءٌ من أجزاء السّير، بل غاية الأمر: أنّ بداية السّير وقعت عندها))^(٣).
- ((نعم ذكر في (التّوضيح) في بحث الحُسن والقُبْح عند بيان المقدّمات الأربع: أنّ (الفعل) بكسر الفاء يُطلق على المصدر، وعلى الحاصل به، ولا يقتضي سوى التزام ما

(١) النّصُ المُحقَّقُ : ٤٥.

(٢) النّصُ المُحقَّقُ : ١٥.

(٣) النّصُ المُحقَّقُ : ١٦، ١٧.

في (التوضيح)، أو الحمل على التسامح ، كأنه أراد بالتضمنين الاستلزام، ويقول: (وهو المصدر): حاصل المصدر على حذف مضاف...إلى آخره. انتهى))^(١).

٣_ علم الوضع : ومن أمثلته :

((قوله: (وَيَرِدُ عَلَى الْحَدِّ بَعْدَ الْجَمْعِ)، جوابُ هذا: إنها موضوعةٌ بالوضع النوعي كما بسطه الشارحُ في (شرح التلويح)، والوضعُ شاملٌ للنوعي، بل منه كثيرٌ من المفردات ليست إلا موضوعةً بالوضع النوعي، كما بسطه الشارحُ هناك أيضًا))^(٢).

• ((قال في الجواب: وعن الثاني بأن الظاهر: أن المراد من الوضع ههنا ما يتناول الوضع النوعي أيضًا، وقد قُمنّا في تقسيم اللفظ إلى المفرد والمشتك ، والحقيقة والمجاز أيضًا وضعاً نوعياً، فلا إشكال انتهى))^(٣).

• ((قوله: (مُخَالِفٌ لِلْمَنْقُولِ)، في دعوى المخالفة نظر؛ لأن قضية سياق ما ينسبه لذلك معناه الوضعي: أنه جعل تلك الآثار بمعنى الأفعال الخاصة وذلك لا يلزم أن تكون تلك الآثار معناها الوضعي الذي هو المراد في المنقول عن أهل العربية . فتأمل))^(٤).

٤_ علم أصول الفقه : ومن أمثلته :

((قوله: (فالوجه أن يُجَابَ بِأَنَّ الشَّرْطَ...إلى آخره) أقول: أفهم كلام العضد: أن الشرط اللغوي كغيره من الشروط باعتبار أصله، وإن غلب استعماله في السببية، وقد يُستعمل في مشبه السببية، فراجعه وتأمل، ودلّ كلام المحلّي أيضًا على أنه كغيره من الشروط، كما

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢٦، ٢٧، و شرح التلويح على التوضيح للفتناراني: ١ / ١٧٧.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٥.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٨٢، ٨٣.

بيّنه المُحسّي في حاشيته، وحينئذٍ فالشّارح حمله على هذا المعنى في مقام التّوجيه الذي يُكتفى فيه بمثل ذلك ((^(١)).

٥- علم المنطق: ومن أمثلته :

- ((قوله: (قُلْتُ المَمْنُوعُ: التّعريفُ بالأعمّ...إلى آخره) وأيضاً مذهبُ الاقدمين جواز التّعريف بالأعمّ، فلعلّ التّعبير بأولى نظراً لذلك))(^(٢)).
- ((قوله: (مِنْ جُمْلَةِ المَرَكَّبَاتِ الاختياريّة...إلى آخره) كما قال السيّد في(حاشية شرح الشّمسية): كلُّ مركّبٍ صادرٍ عن الفاعل المختار لأبْدَ له من علّةٍ ماديّةٍ وعلّةٍ صوريّةٍ وهما داخلتان فيه، ومن علّةٍ فاعليّةٍ وعلّةٍ غائيّةٍ، وهما خارجتان عنه، وقد يُعرّفُ الشّيء بالقياس إلى علّةٍ واحدةٍ، أو علّتين، أو ثلاثٍ عللٍ، وإذا عُرِفَ بالعلل الأربعة؛ كان ذلك أكملَ من باقي الاقسام، وليس المرادُ من التّعريفِ بالعلل: أن تكون هي بنفسها مُعرّفةً؛ لأنّها مباينةٌ للمعلول، بل المرادُ: أنّه يؤخذ للمعلول بالقياس إلى العلل محمولاتٍ عليه فيُعرّف بها، وما ذكره من أنّ فاعل النّظر العارض لتلك العلل لأُمورٍ ضروريّةٍ فهو قولٌ على سبيل التّشبيه؛ لأنّ النّظرَ من الأعراض النّفسانيّة، والمادّة والصورة إنّما تكونان للأجسام انتهى))(^(٣)).

ويتبين لنا من كل ما سبق أنّ ابن قاسم العبّادي تتوع منهجه في الأخذ من المصادر، إذ لم يكتفِ العبّادي بمصادر الصّرف والنّحو، بل اعتمد على مصادر مختلفة من علوم متنوعة وهذا يبين مدى اهتمامه بكل ما يخدم النص ، وتتوع أسلوبه بين الإطناب والإيجاز والاعتدال، مستخدماً أسلوباً تعليمياً مائعاً، متمثلاً في ذكر السّؤال

(١) النّصّ المُحقّق: ٩٣، ٩٤، و شرح الورقات في أصول الفقه ١٣٧.

(٢) النّصّ المُحقّق: ٤٢.

(٣) النّصّ المُحقّق: ٤٢، ٤٣.

الفصل الثاني منهج ابن قاسم العبّادي في حاشيته

والتعقيبُ عليه بالجواب، أو أسلوب السرد في الشرح المتمثل بجمع أطراف المسألة والتعليق عليها وبيان أحكامها، وتبين لنا أنّ ونلاحظ أيضاً بروز أهم سمات منهج العبّادي في حاشيته التي تمثلت بالاهتمام بالجوانب الصرفية والنحوية وبأمر التحقيق والتوثيق، واهتمامه الكبير بالضبط على اختلاف أنواعه، وكذلك اهتمامه بمقابلة النسخ وتتبع ما يوجد فيها من اختلافات، مستخدم في كل ذلك أسلوباً شيقاً وماتعاً يحقق الهدف المنشود.

الفصل الثالث

موقف ابن قاسم

العبادي من العلماء

المبحث الأول موقفه من اللّقاني

نحنُ نعلمُ أنّ الحاشيةَ مجموعةً من التّعليقاتِ التي تُكْتَبُ على هامشِ الصّفحةِ يمكنُ أن تكونَ نادرةً، يضعها من قرأ الكتاب، وقد تبادر له في أثناء القراءة توضيحٌ علميٌّ يسري على نفس سياقِ المتنِ المشروحِ الغاية منها؛ توضيح الألفاظِ المُبهِمةِ التي جاء ذكرها في المتنِ، ونجدها تذخر بالطرائفِ والنّكاتِ والتّوضيحاتِ المفيدةِ المتفرقة على أجزاء هذا المتنِ أو الشّرح، ومن الطّبيعي أن يكونَ اللّقاني محور حديث ابن قاسم العبّادي وتعليقاته؛ لأنّ حاشيته قائمةٌ على حاشية اللّقاني، فلم تخلُ عبارةً من عباراتِ الحاشية من إبداء ابن قاسم لموقفه من اللّقاني ، فهو إمّا مدافعٌ عن قوله مؤيدٌ له بالدليل، أو مستدركٌ عليه ما ترك ذكره، وأغفل الحديث عنه، وإمّا معترضٌ عليه رادٌّ على كلامه بالحجة والبرهان، وسنتناولُ كل هذه الأمور بالتّفصيل الآتي:

- موقفه من اللّقاني نفسه :

بعد ما بيّنا فيما تقدم من بيان موقف ابن قاسم من عباراتِ اللّقاني، ننقلُ الآن إلى بيان موقف ابن قاسم من اللّقاني نفسه، وذلك يتمثل فيما يأتي :

أولاً : الاعتراض عليه : ويقع هذا في صور متعددة :

أ- الاعتراض على تمثيله : ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

((قوله: (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ...إِلَى آخِرِهِ) أقول: فيه بحثٌ لأنّ تمثيله لعدم

الجواز بقوله نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِعَمْرٍو) قرينةٌ على أنّه أرادهُ، فإنّ اجتماعَ الحروف لا

الفصل الثالث موقف ابن قاسم العبّادي من العلماء

يفيد الكثرة، وأنَّ المرادَ بها: ما فوق الواحد، لاسيما وفي بعض النسخ: (إلا إذا كانا- أي: الحرفان، يعني: فأكثر - بمعنى واحدٍ)، فليُتأمل ((^(١)).

• ((قوله: (فَأَجْزَأُوهُ الْمَادِيَّةُ)، أَظُنُّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَأَنَّ هَذَا أَجْزَاءُ مَفْهُومِ التَّعْرِيفِ لَا نَفْسُهُ...إِلَى آخِرِهِ)) (^(٢)).

• ((قوله: (سَهَوُ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ مَا يَقْتَضِي أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَيْضاً فَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (إِلَّا فِي) فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمَضَارِعِ الْمَجْزُومِ...إِلَى آخِرِهِ)) (^(٣)). ((قوله: (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ...إِلَى آخِرِهِ) أَقُولُ: فِيهِ بَحْثٌ لَأَنَّ تَمَثُّلَهُ لِعَدَمِ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِعَمْرٍو) قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهُ، فَإِنَّ اجْتِمَاعَ الْحُرُوفِ لَا يَفِيدُ الْكَثْرَةَ، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا: مَا فَوْقَ الْوَاحِدِ، لَاسِيماً وَفِي بَعْضِ النُّسخ: (إِلَّا إِذَا كَانَ- أَي: الْحَرْفَانِ، يَعْنِي: فَأَكْثَرُ - بِمَعْنَى وَاحِدٍ)، فَلْيُتَأَمَّلْ)) (^(٤)).

• ((قوله: (إِلَى اقْتِرَانِ مَعْنَاهَا بِالزَّمَانِ الْحَالِ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِاقْتِرَانِ الْحَالِ الْفَعْلِيِّ بِالزَّمَانِ: دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ لَا دَلَالَهَ لَهَا عَلَى الزَّمَانِ مُطْلَقاً)) (^(٥)).

بِالاعتراض على اشتراطه: ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

((قول الشارح: (لأنَّ الزَّمانَ الْمَاضِي قَبْلَ الزَّمانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْحَالِ) أَقُولُ: ههنا إشكالٌ ظاهراً؛ لِأَنَّهُ إِنْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي الزَّمانِ الْوَاحِدِ؛ لَمْ يَصَحَّ الْحُكْمُ بِأَنَّ ذَاتَ الْمَاضِي مُتَقَدِّمَةٌ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى ذَاتِ الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّ الذَّاتَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلَا يُمْكِنُ تَعَدُّدُ

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٦.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٤٦.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥٤.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٥٦.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٦٤.

وجودها، وإنما تُوجَد متقدمة على الحال، ثم تنعدم كما كانت منعدمة قبل الحال، فليست ذات الماضي متقدمة في الوجود، ولا ذات المستقبل متأخرة فيه؛ لأنَّ الذات واحدة، وفي حال تحققها لا يكون ماضٍ ولا مستقبل؛ لأنَّ كلاً منهما عبارة عنها، وهي لا تتحقق إلا في الحال، وفي حال انعدامها لا يكون الحال، وإنَّ فرض الكلام في أزمنة متعددة؛ لم يصحَّ الحكم بأنَّ اتَّصافَ الزَّمان بالاستقبال، ثم الحال سابق بل تتقارن الأوصاف الثلاثة، فإنَّ اتَّصافَ الزَّمان الذي أنت فيه بالحال، واتَّصافَ الزَّمان الذي قد انقضى بالماضي، واتَّصافَ الزَّمان الآتي بالمستقبل، متفاوتة في حال واحد، وإنَّ فرض الكلام في الزَّمان بالنظر إلى الحكم بالاتِّصاف المذكور، وفي المتعدّد بالنظر إلى تحقق الذات، فهو تكلف لا حاجة إليه، إذ يكفي ملاحظة التعدّد ((^(١)).

- ((قوله: (أخف من الضمة والكسرة... إلى آخره) لا يُقال: صيغة التفضيل تقتضي مشاركة الضمة والكسرة في أصل الخفة، وهو ممنوع في الضمة؛ إذ لا خفة فيها؛ لأنها أثقل الحركات الثلاث؛ لأننا نقول:

أما أولاً؛ فكونها أثقل الحركات لا ينفي أن لها خفة بالنسبة للحروف كالواو.

وأما ثانياً؛ فقد يجيء (أفعل) لأصل الفعل، فجاز أن يستعمل هنا في معنييه بأن التفضيل بالنسبة للكثرة، وأصل الفعل بالنسبة للضمة عند من أجاز استعمال المشترك في معنييه، فتأمل)) ((^(٢).

- ((قوله: (اسم جنس مضاف... إلى آخره) يردُّ عليه: أن الإضافة إلى معرفة لا يجب أن تكون للعموم، بل قد تكون للجنس والعهد الذهني باصطلاح المعاني فقد نص السيّد على أن الإضافة تنقسم أقساماً، والحينئذ يجوز أن تكون نصاً مع اضافته لمعرفته للجنس

(١) النصُّ المُحقَّق : ١٥٩، ١٦٠.

(٢) النصُّ المُحقَّق : ٨٥، ٨٦.

أو للعهد الذهني باصطلاح المعاني، فلا يقتضي الكلامُ ثبوتَ هذا الحكم لكلِّ فردٍ من أفرادِهِ، فليُتَأَمَّلْ))^(١).

ت_ الاعتراضُ على بعضِ قيوده: ومن أمثلتهِ على ذلك ما يأتي:

- ((قوله: (وَالْكَسْرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عَارِضٌ...إِلَى آخِرِهِ) أقول: لك أن تقول: عروضه لا يَصِحُّ الانطباقُ عليه إلا بتقييدِ الفتح بالأصالة، وهذا التقييدُ غير موجودٍ في التعريف اللهم إِلَّا أن يدعى أَنَّهُ مُتَبَادِرٌ، فليُتَأَمَّلْ))^(٢).
- ((قولُ الشَّارحِ: (عِنْدَ تَسَاوِيِ الاستعمَالَيْنِ) لم يصرح الشَّارحُ ولا المُحَشِّي بمحترز هذا القيد، وصرَّح به الرضويُّ حيث قالَ : بعد نحو ما ذكره الشَّارحُ ما لفظه: فَإِنْ كَانَ تَعْدِيهِ بنفسه قليلاً، نحو: (أقسمت بالله) أو مختصاً بنوعٍ من الفاعلِ، كاختصاص (دخلتُ) بالتَّعْدِي إلى الأُمْكِنَةِ لا في غيرها، فبقي ك (دخلتُ في الأمرِ) فهو لازمٌ حُذِفَ منه حرفُ الجرِّ، وإنْ كَانَ تَعْدِيهِ بحرفِ الجرِّ قليلاً، فهو متعدٍّ، والحروفُ زائدةٌ كما في (يقرآن بالسُّورِ)
- قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٣)، و﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٤) انتهى))^(٥).
- ((قوله: (وَيُشْكَلُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ...إِلَى آخِرِهِ) أقول: يندفع هذا الإشكالُ بتقييدِ المعنى بأصلِ المعنى ، وهو الحدثُ ، فإنَّه أصلُ معنى المصدر، وما عداه - كالطلب هنا - زيادةٌ على الأصل كما فُيِّدَت الحروفُ بالأصول يخرج غيرها، فليُتَأَمَّلْ))^(٦).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩٦.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٧٢.

(٣) سورة البقرة : من الآية : ١٩٥.

(٤) سورة النمل: من الآية : ٧٢.

(٥) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤٩، و شرح الرضوي على كافية ابن الحاجب: ٤ / ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥٣.

ث_ الاعتراض على مؤاخذته على كلام التفتازاني، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

- ((وَهُوَ الْمُقُولُ...إِلَى آخِرِهِ) فيه حَمْلُ كلام المُصَنِّف على مصطلح الميزان، وليس بمتعين، بل يجوز حمله على الأعمّ الشامل للنوع والجنس))^(١).
- ((قوله: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ الْإِلْحَاقَ...إِلَى آخِرِهِ) قد يُنْظَرُ في هذا التَّوجِيهِ: بأنَّه إِنَّمَا يَتِمُّ لو كان المُصَنِّفُ ذَكَرَ بعد ذلك إِنَّها من الملحقات؛ لأنَّ حاصلَ هذا التَّوجِيهِ: أَنَّ ذَكَرَها هنا للحكم بأنَّها ملحقةٌ بمزيدِ الرُّباعي، فإذا لم يقع من هذا الحكم، فلا معنى للتوطئة، فليُتَأَمَّلْ))^(٢).
- ((قوله: (إِلَى اقْتِرَانِ مَعْنَاهَا بِالزَّمَانِ الْحَالِ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المرادَ باقترانِ الحالِ الفعليِّ بِالزَّمَانِ: دلالتُه عليه، والظاهرُ: أَنَّ هذه الأفعالَ لا دلالةَ لها على الزَّمَانِ مُطلقاً))^(٣).

ج_ الاعتراض على استدلالاته، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

- ((قوله: (لأنَّ مَبْدَأَ الرَّجَاءِ هُوَ الشَّيْخُ؛ لأنَّ من اطلَّعَ) فيه بحثٌ؛ لأنَّ الشَّارِحَ وإنَّ كانَ مَبْدَأَ الرَّجَاءِ بمعنى: أَنَّ أَوَّلَ أَجْزَاءِ الرَّجَاءِ قامَ به، إلَّا أنَّ هذا لا يمنعُ كَوْنَ المُطَّلِعِ في الكتابِ لمعرفته بحسناته التي لا يليقُ بها إلَّا أنْ تُغْفَرَ لأجلها سيئاته منشأً لرجاء الشَّارِحِ؛ لأنَّه يعتقِدُ فيه عدمَ مؤاخذته بالسيِّئات، فالشَّارِحُ إذا لاحتَ اعتقِدُ فيه ما ذُكِرَ، فهو أمرٌ نشأَ منه رجاءان، فكان مَبْدَأً له، ومبدأ الغاية لا يجب أن تقوم به أجزاء الفعل، بل يكفي فيه أن يكون من عنده أجزاء الفعل، كما في: (سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة) فإنَّ البصرةَ

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٥.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٦٤.

الفصل الثالث موقف ابن قاسم العبّادي من العلماء

لم يَقُمْ بها شيءٌ من أجزاء السَّير، بل غاية الأمر: أنَّ بداية السَّير وقعت عندها، وقد صرَّح ابن هشام وغيره بأنَّ نحو: (أستغفر الله ذنباً) على معنى (من) الابتدائية ((^(١)).

• ((قوله: (لِعدمِ صحَّةِ حملِهِ على التَّصريفِ)، فيه بحثٌ لجوازِ حملِ التَّصريفِ على المعنى الحاصل بالمصدر، ولا إشكال في صحَّةِ حمل التَّحويلِ عليه من (حول) القاصر، فليُتَأَمَّلْ))(^(٢).

- أساليبُهُ في الاعتراضِ على اللَّقائي:

استعمل ابن قاسم العبّادي في اعتراضه على اللَّقائي طرقاً وأساليبَ عدة، من أهمها:

أ : اعتماده أسلوب الاستفهام التَّعجبي : ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

• ((قوله: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الاستِسلامِ...إلى آخره) يُجابُ أيضاً: بأنَّ غايةَ الفعلِ تتأخَّرُ عنه، ولا بُدَّ فلا يصحُّ دعوى أنَّ غايتهُ تتحقَّقُ قبله؛ لأنَّه عكس الواجبِ في غايةِ الفعلِ.

وأما ما أجاب به، ففيه بحثٌ؛ لأنَّ الغايةَ التي تكون بمعنى (إلى) إنّما تكون غايةً لما يكون تدريجياً لا دفعياً، فكيف تُتصوَّرُ المقارنة؟ مع أنَّ الواقعَ أنَّ لا مُقارنةَ هنا؛ لأنَّ الأمثلةَ ذاتُ أجزاءٍ تحصلُ على التَّدرِجِ، ومن لازم ذلك: تجزئةُ التَّحويلِ المتعلق بها، وأنَّ تحقُّقها إنّما يكون بآخرِ أجزائه، فهي مع آخرِ أجزاءِ التَّحويلِ، أو عقبه، فأينَ المقارنةُ له، فليُتَأَمَّلْ))(^(٣).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٦ ، ١٧ .

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٢ .

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٣٢ ، ٣٣ .

• ((قوله: (وَقِيلَ هُوَ بَيَاءٌ مُلْحَقٌ بِأَحْرَنْجَمَ) انظر هل يُشْكِلُ عليه ما تقدّم: أنّه لا يجوز الإدغام في الملحق؟ إلا أن يُقال: ما تقدّم باعتبار الغالب، وهذا خارج عنه، أو تكون المسألة خلافية))^(١).

• ((قول الشّارح: (وَقِيلَ ﴿لَتُبْلَوْنَ﴾) قد يقال قوله: (وقيل: لتبلون) يقتضي أنّه قيل ذلك قبل وجود نون التّوكيد، فيكون عامل الإعراب- أي: التّجريد- سابقاً، فهلاً إعراب لما فصله قبل؟ إلا أن يخصّ ذلك بالعامل اللفظي))^(٢).

ب : اعتماده أسلوب السّبر والتّقسيم: ومن أمثله على ذلك ما يأتي:

• ((قوله: (فَادْرَاجُهُ فِي السُّؤَالِ سَهْوًا) انظر الحكم بالسّهو، مع أنّه ليس في كلام الشّارح ما يفيد أنّه مبنيّ على مذهب البصريين، وليت شعري حيث اعترض بذلك فهلاً اعترض باسم الفاعل والمفعول، فإنّهما أيضاً مشتقان من المصدر بلا واسطة، تأمل))^(٣).

• ((قوله: (سَهْوٌ) فيه نظر ظاهر؛ لأنّه ليس في كلام الشّارح ما يقتضي أنّ الكلام على مذهب البصريين، وأيضاً فما قاله الشّارح هو المفهوم من قول المصنّف: (إلا في) فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم...إلى آخره))^(٤).

• ((قوله: (وَهِيَ هُنَا...إلى آخره) فيه نظر؛ لأنّ حاصل الاعتراض: إنّ (أبى يأبى) ثبت له حكم هذه القاعدة، وليس أفراد موضوعها، فإذا حُمِلَ القياس على هذه القاعدة صار حاصل الجواب: إنّ (أبى يأبى) مخالف لهذه القاعدة؛ لأنّ ثبت له حكمها مع أنّه

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٤٢.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٨٣.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥٤.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٥٤.

ليس من أفرادها، ولا يخفى فسادهُ، فلعلَّ الوجهَ: أن يُحمَلَ القياسُ على غير ذلك، فليَتَأَمَّلْ كَأَن يُقَالَ: وهي أَنَّهُ لا يجيء على (يفعل) عند انتفاء الشرط المذكور))^(١).

ت : اعتماده أسلوب النقد الصريح: ومن أمثلته على ذلك :

- ((قوله: (فالاعتراض على الشارح بقول الجوهرى...إلى آخره) حاصلُ الاعتراض: أن دعوى الشارح التساوي يُنافيه قول الجوهرى: إنَّهما باللام أفصح، وكذا كلامُ غيره))^(٢).
- ((قوله: (ادارِنا) والمعنى الظاهرُ: في الدرع، وقالوا قوله: (فتأمل فإنه دقيق) أقول: قد تأملنا، فبان لنا أن مراد الشارح لدقته قد خفى على الشيخ؛ وذلك لأنَّ مراد الشارح بالجواز في الموضعين: الجواز الوقوعي الذي حاصله الوقوع، والجواز لا الإمكان، وكثيراً ما يطلقونه بمعنى الجواز الوقوعي))^(٣).

ثانياً: دفاعه عن عبارات اللقاني:

قد يظن القارئ بعد ما قدّمناه من صورِ اعتراض ابن قاسم العبّادي على اللقاني أنّه كان دائم المخالفة له والاعتراض عليه، والرّد على كلامه ونقض ما ذهب إليه، واتخاذ موقف الحياد والموضوعية— كما بيناه آنفاً —، ولكننا نجد في مواضع أخر يقف موقف الدفاع عن عبارات اللقاني، ويتمثل موقفه في الدّفاع عن عبارات اللقاني في محورين، هما: الدّفاع عن موقفه ببيان علته، والدّفاع عنه من اتهامه ببعض الأمور، وهذا ما سنبيّنه بالتفصيل:

(١) النصُّ المُحقَّق : ٩٧.

(٢) النصُّ المُحقَّق : ١٥٠.

(٣) النصُّ المُحقَّق : ١٧٩.

أ- الدفاع عن موقفه ببيان علته :

في كثيرٍ من المواطنِ في شرحه اعتنى العبّادي ببيانِ علّةِ اتخاذِه هذا الموقف، كأن يكون بيانِ علّةِ سكوته عن بعضِ الأمورِ وعدمِ ذكرها، أو علّةِ تقييده، أو علّةِ تقديره، وغير ذلك، ومن أمثلته على ذلك:

- ((قوله: (لا باعتبارِ وصفِ التّقديم)، يحتملُ أن المراد: أن التّأخيرَ من الهيئَةِ المجردة من غير حاجةٍ لاعتبارِ التّقديمِ اللازم له، فتأمل))^(١).
- ((قوله: (وهو فاسدٌ)؛ لأنّ الأصلَ الواحدَ غيرَ منحصِرٍ في الضربِ، وإنّما الضربُ فردٌ من أفرادِه، فلا يصحُ حصرُهُ فيه، ويمكنُ أن يُجاب: بأنّه حصرٌ اضافيٌّ بالنسبةِ لمشاركتهِ في مادّتهِ الآتية كـ (ضرب) و (يضرب) وغيرهما، فكأنّه قال: الأصلُ الواحدُ بالنسبةِ للأمثلةِ التي سأذكرها هو الضربُ، ولعمري إنّهُ جوابٌ صحيحٌ دقيقٌ، وإن استبعدَ قبل التأمّل، فليتأمّل))^(٢).
- ((قوله: (وهو المشارُ إليه بقولهِ لأنّا نقول... إلى آخره) أقول: يمكنُ أنّه أشار إلى منع الأوّل أيضًا بقوله: (سَلَمْنَا أنّها- أي: لامه- من حروفِ الحلقِ) ويحتملُ أنّه أراد: أنّها- أي: الألف- إشارةً إلى منع أن الألفَ من حروفِ الحلقِ، كما هو أحدُ القولين فيها))^(٣).
- ((قوله: (منقوضٌ) جوابُهُ: أنّه قصَدَ التّعريفَ بالأعمّ، وقد أجازهُ المتقدّمون، وإنّما ارتكبه هنا؛ لأنّ غرضه تمييزُ التّصريفِ بمعنى العلم عن التّصريفِ بمعنى الفعل، وهو حاصلٌ بمجرد ما ذكره، فتأمّل))^(٤).

(١) النّصُ المُحقّقُ : ٣٣.

(٢) النّصُ المُحقّقُ : ٣٨، ٣٩.

(٣) النّصُ المُحقّقُ : ١٠٠.

(٤) النّصُ المُحقّقُ : ٤١.

ب - الدِّفاعُ عنه بدفعِ اتِّهامِهِ ببعضِ الأمورِ:

ويتمثل ذلك في دفاعه عنه في أمورٍ عدة في أكثر من موضع، منها توهم التكرار في كلامه، أو توهم إغفاله بعض الأمور، أو توهم مخالفته للمحشي، أو غيرها من الأمور، وفي ما يأتي تفصيل ذلك :

أمّا دفاعه عنه من توهم التكرار في كلامه، فمن أمثلته على ذلك:

- ((قوله: (قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ...إِلَى آخِرِهِ) أقول: يُجاب عن ذلك: بأنَّ همزة الوصلِ المذكورة ليست للمتكلّم فافترقا، وهذا الجوابُ قد يؤخذُ مما أجابَ بِهِ الشَّارِحُ عن قوله: (ولقائل أن يقول...إِلَى آخِرِهِ) فليُتَأَمَّلْ، قوله: (الْمَبْدُوءِ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ) نَحْوُ: (انطلق) و (استخرج) و (انكسر)، وقد يُجاب عن هذا الإيراد: بوجود الفرق بكسر همزة الماضي وفتح همزة المضارع، فإنَّها في الابتداء مكسورةٌ من نحو: (انطلق) ماضياً، ومفتوحةٌ من نحو: (انطلق) مضارعاً، فليُتَأَمَّلْ))^(١).

- ((قوله: (باعتبار حقيقة الفعل) الواقع تقييداً لقوله: (الواحدة من مرّات الفعل)؛ لأنَّ ذلك يُشعرُ بأنَّ الدَّالَّ على الخصوصية دالٌّ على المرّة، ويُجاب: بأنَّ غايةَ ما أفادهُ هذا الكلامُ أنَّ الواحدة من المرّات لم تُعتبر فيها خصوصيّة، وهذا لا يقتضي أنَّ الدَّالَّ على الخصوصية دالّاً على المرّة، بل قد يكون في الواقع مرّةً وقد لا يكون، فليُتَأَمَّلْ))^(٢).

- ((قوله: (وَتَعْبِيرُهُ فِي سُكُونِ اللَّامِ...إِلَى آخِرِهِ) بقي شيء آخر، وهو: أنَّ قول الشَّارِح: (لالتقاء الساكنين في نحو: دحرجت ودحرجنا) قد يُقال: لا حاجة لتقييده فيه بنحو: (دحرجت) و(دحرجنا)؛ لأنَّ النقاء الساكنين يحصل باعتبار المعنى لسكونها، ويجاب: بأنَّ العينَ محتملةٌ للحركة، ولم يثبت سكونها بعد، بل إنّما يثبت سكونها بعد اعتبار تحريك

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٧١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٢١٠، ٢١١.

اللام الأولى حتى تتأثّر ملاحظة لزوم أربع حركات في كلمة واحدة، فهذا لم يعتبر سكوتها في اعتبار التقاء الساكنين، فليُتأمل ((^(١)).

ثالثاً: الاستدراك عليه :

استدرك ابن قاسم العبّادي على ناصر الدين اللّقاني في بعض الأمور التي رآه قد قصّر في ذكرها، أو لم يعطها حقّها من التّوضيح، و ذلك فيما ما يأتي:

الاستدراك عليه في عدم ذكره بعض الأمور، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

• ((قوله: (مُشْكِلٌ) فيه بحثان:

الأوّل: إنّ الوجه: أنّ المراد بالحبر السّطور، وبالحياكة: الكتابة على الوجهين جميعاً، و يصحّ حملُ (الحمد) على حذف المضاف، أي نقوش حمد الله أو رقومه ((^(٢).

• ((قوله: (وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ مَعْنَى يَقْتَضِيهِ وُجُودُ مَعْنَى آخِر) أي: يستلزم وجود معنى آخر، ومن أمثلته على ذلك:

الأوّل: أنّ حاصلَ هذا الاستدلال بوجود اللازم على وجود الملزوم، وأنّ وجود اللازم مُستلزم لوجود الملزوم ؛ لأنّ المعنى الأوّل المذكور بقوله: (وجود معنى آخر) ملزومٌ بدليل قوله: (يقتضيه أي يستلزم ... إلى آخره).

والمعنى الثّاني: المذكور بقوله: (وجود معنى آخر) ملزومٌ بدليل إسناد الاقتضاء إليه حيث كان فاعلُ (يقتضيه)، وقد ادّعى أنّ وجود الأوّل يستلزم وجود الثّاني، وهو باطلٌ لما اشتهر أنّ وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم كالضوء اللازم للشمس، مع أنّ وجوده لا يستلزم وجودها ؛ لوجوده مع القمر والنّار ونحوهما،

(١) النّصُ المُحقّقُ : ١١٠.

(٢) النّصُ المُحقّقُ : ٤.

الفصل الثالث موقف ابن قاسم العبّادي من العلماء

والثاني: إنّ أراد باللائم هنا الطلب، وبالملزوم: التأكيد كما هو فحوى عبارته، فلو سلّمنا أنّ وجود اللازم مستلزم وجود الملزوم، إلّا أنّ مقصود الشارح إثبات الملازمة، لا الاستدلال على وجود الملزوم الذي هو التأكيد بوجود اللازم الذي هو الطلب، وإنّ أراد عكس ذلك كان حاصله الاستدلال بوجود الطلب على وجود التأكيد وهو عكس المقصود، فليتأمل^(١).

- ((قوله: (لِكَوْنِ حَرْفِ الْحَلْقِ قَوِيًّا...إِلَى آخِرِهِ) أقول: وجهُ هذا التعليل: أنّ قوله: (وكسرها) عطفٌ على مدخول (مع)، فالتقدير: ومع كسرها، وحاصله: ويجوز كسر الفاء مع كسر العين، فالمعلّل هذا المجموع - أعني: الكسر مع الكسر - وحاصل التعليل: أنّ حرفَ الحلق مكسورٌ أصالةً، وهو قويٌّ فاستتبع كسرَ الفاء فصارا مكسورين، فاجتماعُ كسرهما علّته الاستتباع؛ لأنّه تحقّق الاجتماع، ولقوة حرفِ الحلق لم يعكس بأن تستتبع الفاء فتح العين))^(٢).

(١) النصّ المحقّق: ١٧٦، ١٧٧.

(٢) النصّ المحقّق: ٨٧.

المبحث الثاني

موقفه من العلماء المتقدمين عليه

وَرَدَ في الحاشية الكثير من أسماء أعلام الصّرفيين المُتقدمين عليه، منهم من لم يتعرض لذكره إلاّ للتوضيح، ومنهم من تأثّر بأرائهم، واعتمد على أقوالهم، وأكثر من نقل نصوصهم، معتتباً بتحليلها، ومناقشتها، وبيان موقفه منها بالتأييد أو الاستدراك، أو غير ذلك، وسأكتفي ببيان موقفه من العلماء الذين تأثّر بهم، وقصدت بالموقف من العلماء أي النّقل عنهم أو الرّد عليهم أو الاستدلال بأقوالهم أو الاعتراض عليها، مرتباً إياهم حسب تاريخ وفاتهم :

١ - موقفه من ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ):

أمّا ابن يعيش، فهو من الذين أكثر العبّادي من النقل عنهم، ووقف موقفاً محايداً منه في أغلب المواضع، فلم يؤيده على الدّوام، ولم يعترض عليه في كل حال، و من أمثلة استدلالته بكلامه ما يأتي:

- ((والضمير في: (به) للمعنى بتقدير مضاف، أي بمحلّه أي بما قام به ذلك المعنى، كما أفاده الشّارح بقوله أي: بهذا الذي قام به (تباعداً)، أي: أصله، وهو التّباعداً، وفي (شرح المفصل) بعد التّمثيل للمطاول بالتكسر ما لفظه فقولك: (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلّق فعل متعدّد - وهو الكسر - به، أي: بهذا الذي قام به أثر الكسر، وهو الانكسار انتهى))^(١).

(١) النّصُ المحقّق: ١٢٠، وشرح المفصل: ١٥٦ / ٧.

- ((كذا في (شرح المفصل)، والمراد بالفعل الأول: الصّناعي، وبالثاني المصدر ، و الضّمير المنفصل للأول ، والمجرور بعد الثاني ، والضّمير في معناه للطلب، وفي التفسير حينئذٍ تسامح، والتقدير: ومعناه إرادةً تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة انتهى))^(١).

٢- موقفه من ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) :

أمّا ابن الحاجب فهو من الذين أكثر من الاستدلال بكلامه في حاشيته، فمن أمثلته على ذلك ما يأتي :

- ((قوله: (على المكرر) أي: على ما هو بمعناه، فإنّ قوله: (الزائد للتّضعيف)، يشمل المكرر للإلحاق وغيره، فهو بمعنى قول ابن الحاجب: المكرر للإلحاق ولغيره))^(٢).

((قوله: (على الظرفيّة) لك أن تقول: القبلية هنا ذاتية كقبلية أمس لليوم، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان كما قالوا ذلك في قول ابن الحاجب: الماضي: ما دلّ على زمان قبل زمانك ، فلا حاجة لما ذكره))^(٣).

- ((قوله: (والأولى...إلى آخره) لعلّ وجه الأولوية: أنّ في عبارة ابن الحاجب التّصريح بالمشاركة بين الاثنين فصاعدًا))^(٤).

(١) النصّ المحقّق: ١٣٢، و شرح المفصل: ١٠٦/٣.

(٢) النصّ المحقّق: ٧٨، و شرح شافية ابن الحاجب: ١٩/١.

(٣) النصّ المحقّق: ١٦١، و الكافية في علم النحو: ٤٤.

(٤) النصّ المحقّق: ١٢٢، و شرح الجاريري على الشافية في الصرف: ٥٧.

٣- موقفه من ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

أمّا موقفه من ابن مالك فتمثّل في قسمين :

القسم الأوّل: الاستشهاد والاستدلال بأقواله وهو القسم الأكبر، والقسم الثّاني: وهو الأقلّ تمثّل في عدم موافقته لابن مالك .

فأمّا الاستدلال بقول ابن مالك، فمن أمثله على ذلك :

• ((قوله:(والمُضَاعَفُ)، خرج المضاعفُ وهو ضربان :

أحدهما : التزم عين مضارعه كـ(مَرَّ يَمُرُّ)، و(حَلَّ يَحِلُّ عن منزله)، أي: جَلَا يَجْلِي

و(هَبَّتْ الرِّيحُ تَهْبُتُ)، و(سَحَّ المطرُ يَسْحُ).

والآخر: جاء بالوجهين كـ (صَدَّ يَصِدُّ)، و(خَرَّ يَخِرُّ)، وضبط أفعال الضّربين في المطوّلات و(لاميّة ابن مالك))^(١).

• ((قوله:(لَا فِي الْمُقَيَّدِ بغيرِ الأربعةِ المذكورةِ)، أقول: لا شبهة في أنّ المُقَيَّدَ المذكور يتنوّع إلى الوجهين، فإن كان النّظر من جهةٍ أنّه لا يتنوّع؛ فممنوعٌ أو من جهةٍ أنّه ذو نوعين لا أنواع فهو مردودٌ بأنّ المعارضَ لم يدّع أنّه ذو أنواع، بل كلامه صادقٌ بالنوعين، أو من جهةِ التّعبيرِ بالأصل؛ لأنّه يقتضي الخروجَ عن جوازِ الوجهين إلى غيره لتعَيّن أحد الوجهين، فهو مردودٌ بأنّ قولَ المعارضِ: هو الأصل، يجوز أن يكون بمعنى: القاعدة المستمرّة، فلا يقتضي الخروجَ المذكور على أنّه مع التقييد المذكور قد يخرج عن الوجهين؛ لأنّ ابنَ مالكٍ نصَّ على امتناعِ الكسرِ فيما إذا اشتهر الكسرُ كما في (ضرب يضرب)، و(حبس يحبس)، فتأمّل))^(٢).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩١، ولاميّة الأفعال لابن مالك : ١.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٩١.

- ((قوله: (لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ من أوّلِ الكلمةِ...إلى آخره) قالَ بَعْضُهُمْ في حواشي الجاربردي: قوله: (لأنَّ الإلحاقَ لا يكونُ من أوّلِ الكلمةِ) ليس على عمومهِ، ففي ((التَّسهيل)) : ولا تكون الهمزةُ للإلحاقِ أوَّلًا إِلَّا مع مساعدٍ كنون (أَلنَدِدِ) ، و واو (إِدرونِ) ، بمعنى: أنَّها لا تكون أوَّلًا للإلحاقِ إِلَّا إذا كان معها حرفٌ آخر للإلحاقِ ، و (أَلنَدِدِ) مُلَحَق بـ (سفرجل) ؛لأنَّه من النَّدَدِ ، فالهمزة والنُّون فيه زائدتان للإلحاقِ ، وإظهار التَّضعيف يدلُّ على ذلك ، و(ادرون) بمعنى: الدَّرن ، فالهمزة والواو فيه زائدتان للإلحاقِ بـ(جَزَدَحَلِ)))^(١).

أما عدم موافقته لابن مالك . فمن أمثلته على ذلك ما يأتي :

((وقول الشَّارحِ مع أنَّه يجوز فيها الوجهان، قد يُتوهَّم منه اختصاصُ جوازهما بالمذكورات وما هو كذلك، والتَّقْصِيلُ أَنَّ القِيَّاسَ في مضارع (فَعَلَ) بالكسرِ: أن يكون على(يَفْعَلُ) بالفتحِ ولا تتحصَرُ صِيغُهُ، وقد خرج عن ذلك أفعالٌ جاء مضارعها بالكسر وحده، وهي ثمانية، وأفعالٌ جاء مضارعها بالفتح والكسر وهي تسعة، والأولى: (ومق) وعدد الثمانية التي عدّها شيخنا المُحَشِّي ، ثم قال: والثَّانية(حسب)، وعدد التسعة التي عدّها شيخنا ثم قال: قال ذلك ابنُ مالك وغيره، ولم يذكر في القسم الأوَّل، و(عم يعم)، لذكره: (عَم صَبَاحًا) فيما لا ينصرف، وليس كما ذكره، بل هو منصرفٌ وفي (بغية الطالب) لولده: إن كان (فعل) فإؤه ياء لم يجيء في عينِ مضارعه إلا الفتح نحو: (يَيْسَ يَيْسَسُ)، و(يَقْطُ يَقْطَطُ) بالفتح لا غير في عينِ مضارعه على الأصل، نحو:

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٦، ١٣٧، وشرح الجاربردي على الشافية في الصِّرف: ٤٣ ، و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:

(وَجَلَّ يَوْجَلْ)، ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو: (ولي يلي)، ومنه ما جاء بالوجهين، نحو: (وَعَرَ يَغَر، ولم يوغر) أنتهى ((^(١)).

٤ - موقفه من بدر الدين ابن مالك (ت ٦٨٦ هـ) :

أمّا موقفه من ابن النّاطم فقد استدلل بآرائه ولم يعترض عليه أو يصحح قوله، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي :

• ((قال ذلك ابنُ مالك وغيره، ولم يذكر في القسم الأوّل، و(عم يعم) لذكره: (عَم صَبَاحًا) فيما لا ينصرف، وليس كما ذكره، بل هو منصرفٌ وفي (بغية الطالب) لولده: إنَّ كَانَ (فعل) فاؤه ياء لم يجيء في عين مضارعه إلا الفتح نحو: (يَسَّسَ يَيْسَس)، و (يَقْطَ يَيْقُط) بالفتح لا غير في عين مضارعه على الأصل، نحو: (وَجَلَّ يَوْجَلْ)، ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو: (ولي يلي) ، ومنه ما جاء بالوجهين، نحو: (وَعَرَ يَغَر، ولم يوغر) أنتهى ((^(٢)).

• ((قوله: (وَهُمَا ثَمَانِيَةٌ وَمِئَةٌ...إِلَى آخِرِهِ) انظر: ((لامية الأفعال)) وشرحها، ففيهما بعضُ شرحٍ وضبطٍ لهذه الافعال ((^(٣)).

• ((قوله: (وَوَرِي...إِلَى آخِرِهِ) قال الإمامُ الشَّيخ بدر الدين بن مالك في (شرح اللامية) لأبيه: وقيد هذا الفعل بإسناده...إلى آخره احترازاً من (وَرِي الزَّندُ يَرِي) فإنَّ كسر عين مضارعه ليس على الشُّذوذ، بل على تداخل اللُّغَتَيْنِ، والاستغناء بمُضَارِعٍ من قال: (وَرَى الزند) - بالفتح - عَنْ مُضَارِعٍ مَنْ قَالَ: (وَرِي) - بالكسر -، فذلك لم يُورَدْ مَعَ مَا شَذَّ الْكَسْرُ فِي عَيْنِ مُضَارِعِهِ ، بخلاف (وَرِي)...إلى آخره، فأنَّه لم يُسْمَعْ في ماضِيهِ إِلَّا كَسْرُ الْعَيْنِ، انتهى))^(٤).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، وشرح الكافية الشَّافِيَّة لابن مالك: ٢ / ٢٢١٤.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٢، ١٠٣، وبغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناطم : ١٣٥.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٣، وشرح بدر الدين على لامية الأفعال: ٣١.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٠٣، ١٠٤، وشرح بدر الدين على لامية الأفعال: ٣٠.

٥- موقفه من الرّضي (ت ٦٨٦هـ) :

أمّا الرّضي فهو أيضاً ممّن أكثر ابن قاسم العبّادي من النّقل عنه في حاشيته، ووقف من أقوال الرّضي موقف المُحايد تارة، واستدل بكلامه تارة أخرى، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي:

- ((قال الرّضي في قول (الكافية) الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ: واحترز بقوله لفظ) عن نحو الخطّ، والعقد، والنّصب، والإشارة، فإنّها ربما دلّت بالوضع على مفردٍ، وليست بكلماتٍ، ويجوز الاحتراز بالجنس أيضاً إذا كان أخصّ من الفصل من وجهٍ، وهو هنا كذلك؛ لأنّ الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظاً، وقد لا يكون انتهى))^(١).
- ((وقال السيّد في (حاشية المتوسط): بعد ذكر (المتوسط) مضمون ما قاله الرضي ما نصّه: فإن قلت: الجنس لا يكون للاحتراز، قلتُ: إذا كان كحيوان ناطق أعمّ مطلقاً وهنا من وجهٍ انتهى))^(٢).
- ((قوله: إنّ هذا التّفصيل الذي تحصّل من هذا الجمع دفعُ التّنافي مع حملِ كلام الشّارح على العموم وشموله لما هنا، إلّا أن يخصّ كلامه السّابق بما إذا لم يكن هناك جازمٌ كما في ﴿لَتَبْلُوتَ﴾^(٣)، وما هنا فيما إذا كان هناك جازمٌ نحو: (لا تخشون)، لكن يحتاج حينئذٍ لبيان أنّ ذلك التّخصيص مطابقٌ للقول الذي مشى عليه ابنُ الحاجب والرّضي))^(٤).

(١) النّصُ المُحقّق : ٧٤، والكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١١.

(٢) النّصُ المُحقّق : ٧٤، و حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١ مخطوط ، و شرح الكافية في النحو : ٣.

(٣) سورة آل عمران : من الآية : ١٨٦.

(٤) النّصُ المُحقّق : ١٨٢.

٦- موقفه من ابن عَصْفُور (ت ٦٩٩هـ):

أمّا موقفه من ابن عصفور فكان على صورتين :

الأولى: الاعتراض عليه، ومن أمثلته على ذلك :

- ((قوله: (يُمْكِنُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا) أقول: لعلّ هذا الجمع ضعيفٌ، فإنّه إذا أراد ابنُ عصفورٍ نفي الشُّذُوزِ استعمالاً، فلا حاجةَ إلى ما قاله؛ لأنّه لو جعلها مطاوعى: (هَوَى) و(عَوَى) كان كذلك، فليُتَأَمَّلْ))^(١).

الثانية: موافقته له والاستدلال بكلامه، ومن أمثلته على ذلك ما يأتي :

((فمعنى: (تجاهل زيد): أنّه أظهرَ الجهلَ من نفسه ، وليس عليه في الحقيقة انتهى ، وفي حواشيه: سمّى ذلك ابنُ عصفور: الإبهامَ قال : وهو: أن يريد أنّه في حالٍ ليس فيها، وأنشد:

إذا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَرَزٍ ... ثم كَسَرْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ))^(٢).

٧- موقفه من الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) :

أمّا الجاربردي فهو أكثرُ مَنْ نقلَ ابن قاسم العبّادي عنه في حاشيته، وموقفه منه تمثّل في أمرين: الأوّل الاستدراك عليه، والثّاني: الاستدلال بكلامه، ويبيّضُ ذلك بما يأتي:

فأمّا الاستدراك على كلامه، فمن أمثلته على ذلك ما يأتي:

- ((قول الشّارح: (ودليلُ الإلحاق: اتّحادُ المصدّرين) قال الجاربردي: وإنّما حكموا بأنّ (شمل) ملحَقٌ بـ (دحرج) دون (أخرج) وإخوته؛ لأنّ شرطَ الإلحاق: توافقُ المصدّرين، وقد قالوا: (شَمَلٌ شَمَلَةٌ) كما قالوا: (دَحْرَجٌ دَحْرَجَةٌ)، ولم يجيء مصدرُ (أَخْرَجَ) وإخوته على

(١) النّصُّ المُحقَّقُ : ١٢٧.

(٢) النّصُّ المُحقَّقُ : ١٢٤، و الممتع الكبير في التصريف : ١٢٥ .

الفصل الثالث موقف ابن قاسم العبّادي من العلماء

ذلك، فإن قلت قد قالوا: (أَخْرَجَ أَخْرَاجًا) كما قالوا: (دَخَرَجَ دِخْرَاجًا) قلت: أجب عند بوجهين:

الأوّل: أن الاعتبار إنّما هو بالفعلة لاطرادها وعمومها في جميع صور (فَعَلَلْ)، وأمّا الفِعْلَالُ؛ فلا اعتداد به، وإنّما هو دخيلٌ فيه، غيرُ مطرّدٍ، لعدم مجيئه في بعض الصور فإنّهم لا يقولون: قَحْطَابًا وعِزْبَادًا، يُقال: (قَحْطَبُهُ) أي: صرعه، و(رجلٌ مُعَرِّدٌ) أي: يؤذي نديمه في سُكْرِهِ، والعَرْدَةُ سوء الخُلُقِ^(١).

• ((في بعض النسخ من حواشي الجاربرديّ : قوله: (ومعناه: نسبةُ الفعلِ إلى فاعله... إلى آخره) كذا في (شرح المفصل)، والمرادُ بالفعلِ الأوّل: الصّناعيّ، وبالثّاني المصدر، و الضّميرُ المنفصلُ للأوّل، والمجرورُ بعد الثّاني، والضّمير في معناه للطلب، وفي التفسير حينئذٍ تسامحٌ، والتّقديرُ: ومعناه إرادةُ تحصيلِ الفعلِ بالنّسبة المذكورة. انتهى.

ولا يخفى أن المناسب: أن يُراد بالفعلِ الثّاني: الحدثُ الذي هو معنى المصدر؛ لأنّه الذي يُطلب، وحينئذٍ يُشكّلُ، قوله: (المُشتَق هو مِنْهُ)؛ لأنّ الاشتقاقَ في اللفظِ إلّا أن يُراد: المُشتَق من لفظه، فهو على حذفِ المضاف، فليَتَأَمَّلْ))^(٢).

• ((قوله: (وَكِسَاءٍ وَرِدَاءٍ) قال الجاربرديّ: وأصلهما (كِسَاؤٌ) و(رِدَائِي) انتهى.

وحينئذٍ فكان المتناسبُ لترتيب الياء على الواو في العدّ تقديم (رداء) على (كساء) في التّمثيل))^(٣).

(١) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١١، ١١٢، شرحُ الجاربرديّ على الشّافعية في الصّرف: ٤٤.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١٣٢.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٨٨.

أما الاستدلال بكلامه: فمن أمثلته ما يأتي :

- ((قوله: (هي الألفاظ باعتبار حروفها وسكناتها وحركاتها...إلى آخره) في بعض حواشي الجاربردي ما نصّه: الضمير في: (حروفها وحركاتها وسكناتها)، و(لها) للألفاظ باعتبار، وفي: الموضوعه للحروف والحركات والسكنات، وكذا في قوله: (باعتبار كونها)، واحترز بهذا الاعتبار من الإعراب الحرفي ونحوه انتهى))^(١).
- ((قول الشّارح: (وسافر وسفر) قال الجاربردي: وبمعنى (فعل) لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير، كقولك: (سافرت) بمعنى: نسبة السفر إلى المسافر، وليس ثمّ فعل ثلاثي من لفظ (سافرت) بمعناه، فيمّثل به، كما في: (شغلته) أو (أشغلته) هكذا ذكر المصنّف في (شرح المفصل)، لكن نقل الجوهرى: (سفرت أسفر سُفُورًا) إذا خرجت للسفر فأنا مسافرٌ، وقومٌ سفرٌ مثلٌ صاحبٍ وصحبٍ انتهى))^(٢).
- ((قوله: (وفيه تجوّر في إسناد المطاوعة لتفعل...إلى آخره) أسند الجاربردي أيضًا المطاوعة للفعل حيث قال: ويجيء أي: (تفاعل) للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعًا حيث قال ويجيء - أي: (تفاعل) - للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعًا: كونه دالًا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعدّ به، كقولك: (باعدته فتباعد)، فقولك (تباعد) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدّ وهو (باعدته به) وهو الذي قام به (تباعد) انتهى))^(٣).

(١) النصّ المحقّق : ٤٠.

(٢) النصّ المحقّق : ١١٨، و شرح الجاربردي على الشافية في الصرف : ٥٧ - ٥٨.

(٣) النصّ المحقّق : ١١٩.

٨- موقفه من شهاب الدين بن شمس الدين الهندي (ت ٨٤٨هـ) :

أمّا موقفه من الهندي فكثيراً ما كان يستدل بكلامه، ومن أمثله على ذلك ما يأتي:

- ((قوله: (وَأَمَّا فِي اللُّغَةِ فَهُمَا مَصْدَرَانِ لِفَعْلٍ يَفْعَلُ) ، يحتاج إلى مراجعة؛ لأنّ الهنديّ قال في قول ابن الحاجب: و(فَعَلَ) ما نصّه: سَمِيَ فعلاً؛ لتضمّنه الفعل اللغويّ، وهو المصدر انتهى))^(١).

- ((قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُرَادُ هُنَا بِمُطْلَقِ الْفِعْلِ: مَاهِيَّةُ الْفِعْلِ بِالْإِعْتِبَارِ الثَّانِي) أي: لا بشرط شيء وأقول: قد أوردَ الهنديّ في قول ابن الحاجب: وهي- أي: الكلمة- اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، كلاماً من جملة قوله: الحكمُ على الكلمة بالصدق على الأقسام الثلاثة))^(٢).

٩- موقفه من أحمد البرلسي، الشَّهير بعميرة (ت ٩٥٧هـ):

أمّا موقفه من البرلسي فكان يستدل بكلامه، ومن أمثله على ذلك ما يأتي:

- ((قوله: (فِيهِ نَظَرٌ إِذْ يَخْرُجُ مِنْهُ بِهَذَا الْأَمْرِ الثَّلَاثِي...إِلَى آخِرِهِ) رأيتُ بخطّ شيخنا النور البرلسي من تقرير شيخنا المحشّي عند تقسيم كل من الثلاثي والرّباعي إلى مجردٍ ومزیدٍ ما نصّه، فيضرب مجردٌ؛ لأنّ الاعتبارَ في معرفة المجرد والمزید بالماضي الواحد الغائب المذكور ويقال المُجَرَّد ما لم توجد الزيادة في جميع تصرّفاته، والمزیدُ فيه ما جاء في جميعها ومآله إلى الأوّل. انتهى))^(٣).
- ((قوله: (يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ: يَتَكَسَّرُ...إِلَى آخِرِهِ) ويمكن دفع الانتقاض بما تقدّم عن شيخنا النور البرلسي، وتجعل الإضافة في ماضيه بياناً، فليتأمل))^(٤)

(١) المصدر المحقق : ٦٠.

(٢) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ٦٧.

(٣) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٤.

(٤) النَّصُّ الْمُحَقَّقُ : ١١٩.

الفصل الرابع

حاشية العبادي على حاشية اللقاني
دراسة في نقد التحقيق

توطئة:

كُنَّا يَعْلَمُ أَنَّ تَحْقِيقَ الْمَخْطُوطَاتِ فَنٌّ، وَلَا بَدْ لِهَذَا الْفَنِّ مِنْ مَنْهَجٍ صَحِيحٍ وَرَصِينٍ وَأَكَادِيمِيٍّ يُعْتَمَدُ مِنْ ذَوِي الْإِخْتِصَاصِ؛ لِأَنَّ تَحْقِيقَ الْمَخْطُوطَاتِ يَعْنِي إِظْهَارَ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ مَطْبُوعَةً، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُضْبُوتَةً بِالشَّكْلِ وَخَالِيَةً مِنَ التَّصْحِيفِ وَالتَّحْرِيفِ؛ لِتَيْسُرِ صُورِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا، وَذَلِكَ عَلَى الصُّورَةِ الَّتِي أَرَادَ لَهَا مُؤَلِّفُهَا أَوْ أَقْرَبُ مَا تَكُونُ إِلَى ذَلِكَ، وَهَذَا الشَّيْءُ لَا يُذْرَكُ إِلَّا بَعْدَ عَنَاءٍ طَوِيلٍ وَصَبْرٍ كَبِيرٍ عَلَى الْبَحْثِ وَالتَّدْقِيقِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ (التَّحْقِيقِ) فِي عَرَفِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ: ((إِبْثَاتُ الْمَسْأَلَةِ بِالْدَّلِيلِ))^(١)، وَعَرَّفَ عَبْدُ السَّلَامِ مُحَمَّدُ هَارُونَ (ت ٩٨٨م) مُصْطَلَحَ تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَاتِ قَائِلًا: ((هُوَ بَذْلُ عَنَاءٍ خَاصَةٍ بِالْمَخْطُوطَاتِ حَتَّى يُمْكِنَ التَّثَبُّتُ مِنْ اسْتِيفَائِهَا لِشُرَائِطٍ مُعَيَّنَةٍ))^(٢).

وَمِنْ هَذَا كُلِّهِ نَتَوَصَّلُ إِلَى أَنَّهُ لَا بَدْ لِلْمُحَقِّقِ أَنْ يَتَحَلَّى بِصِفَاتٍ خَاصَةٍ وَلَا يَخْرُجَ عَنْهَا، فَمَنْ مَلَكَ هَذِهِ الصِّفَاتِ مَلَكَ أَسْبَابَ التَّحْقِيقِ، وَمَنْ فَقَدَهَا أَوْ فَقَدَ بَعْضَهَا قَصُرَتْ عَنْده هَذِهِ الْمَلَكَةُ وَعَسُرَتْ عَلَيْهِ رُمُوزُ الْمَخْطُوطَاتِ وَسُبُلُ نَشْرِهَا، وَمِنْ أَهَمِّ هَذِهِ الصِّفَاتِ:

- ١- الْأَمَانَةُ الْعِلْمِيَّةُ فِي أَدَاءِ النَّصِّ صَحِيحًا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ، فَالْمُحَقِّقُ بِمُثَابَةِ رَاوِيَةِ لِلْكِتَابِ يَرْوِيهِ بِطَرِيقَةِ التَّلْقِي عَنِ الْمُؤَلِّفِ؛ لِأَنَّ هَذَا النَّصَّ مُحْتَرَمٌ وَلَا يَجُوزُ لِأَيِّ كَانَ التَّلَاعِبُ أَوْ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِزِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ بِتَقْدِيمِ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ عَلَى بَعْضٍ، أَوْ بِتَرْوِيقِ كَلِمَاتِ الْمُؤَلِّفِ وَعِبَارَاتِهِ بِاخْتِيَارِ عِبَارَاتٍ يَرَاهَا الْبَاحِثُ أَوْ الْمُحَقِّقُ أَكْثَرَ انْتِرَافًا وَصِحَّةً^(٣).
- ٢- الصَّبْرُ وَالْأَنَاءُ وَسَعَةُ الصَّدْرِ: فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يَكُونُ تَحْقِيقُ كِتَابٍ أَشَقَّ عَلَى الْأَنْفُسِ مِنْ تَصْنِيفِ كِتَابٍ جَدِيدٍ، فَالصَّبْرُ وَالتَّأَنِّي وَسَعَةُ الصَّدْرِ أُمُورٌ أُسَاسِيَّةٌ يَجِبُ أَنْ يَتَحَلَّى بِهَا الْمُحَقِّقُ^(١).

(١) كَشَافُ إِصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ: ٢٨٨/١.

(٢) تَحْقِيقُ النُّصُوصِ وَنَشْرِهَا: ٤٢.

(٣) يَنْظُرُ: تَحْقِيقُ الْمَخْطُوطَاتِ بَيْنَ النَّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ: ٢٢.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

٣- المؤهلات العلمية: وذلك بالتمكّن من العلم والفن الذي يخوض غماره، والخبرة بالعمل الذي يمارسه وحسن الفهم لما يقرأه من المخطوطات، كل هذه المؤهلات تجعل من النصّ المُحقّق نصّاً قيماً وخالياً من الأخطاء، كما في كتب التحقيق التجاري التي تفتقد في تحقيقها لهذه المواصفات القيمة^(٢).

وأياً كان الأمر فإن دارس المخطوطات يجب أن يكون مُتسلّحاً بالثقافة الواسعة باللغة العربية وعلومها المختلفة، وبأنواع خطوطها المختلفة عبر العصور المختلفة؛ لأنّ فنّ تحقيق النصوص مسلّكٌ وعِرٌّ، ومركّبٌ بعيد المنال لا يستطيع أن يعاينه إلّا من آنس في نفسه سلامة الذوق، وصفاء النّفس والدّهن، وغزارة الاطّلاع، و وفرة المحصول^(٣).

ومن الجدير بالذكر أنّ فكرة هذا الفصل الذي أقمته على نقد التحقيق جاءت عندما اكتشفنا بعد اكمال رسالتي وتسليمها للقسم أنّ حاشية العبادي محققة في جامعة تكريت كلية التربية للعلوم الإنسانية، فقمنا بعدها بتتبع الأمر، وحصلنا على نسخة منها وهي بعنوان: (حاشية العبادي (ت ٩٩٢هـ) على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني)، للباحث الذي وصفته في هذا الفصل بـ(الباحث الكريم) (سهيل داود أحمد)، بإشراف: (أ.د. خولة محمود فيصل)، و(أ.د. محمد عزيز علي) سنة ٢٠١٨م .

وهنا لابدّ لي من الإشارة إلى أمرٍ غايةٍ في الأهمية وهو: علّم الله إنّي لم أطلّع على وجود هذه الرسالة، ولم أحصل على نسخة منها، مع كثرة بحثي وتتبعي وسؤالي لمشرفي و لأساتذة من ذوي الخبرة والاختصاص، وزاد اطمئناني بعدم دراستها بعد حصولي على الاستشهادات الخمسة التي جلبتها من خمس جامعاتٍ مختلفة، إذ لم أعثر على دراسةٍ لها، وأودّ الإشارة إلى أنّ كلّ الذي كتبتّه في رسالتي هذه من الدراسة، والنصّ المُحقّق هو حصيلة جهدي الخاص من دون الاطّلاع على أيّ دراسةٍ أخرى تخصّ تحقيق هذه

(١) ينظر: تحقيق المخطوطات بين النظرية والتطبيق: ٢١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣.

(٣) ينظر: تحقيق التراث منهجه وتطويره: ١٤٨.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

المخطوطة ، وبعد حصولي على دراسة (الباحث الكريم) وإطلاعي عليها تعمّدتُ أن لا أزيد حرفاً على ما كتبته في رسالتي؛ لأنّ دراستي بحسب ما رأيت كانت أكثر إماماً بجوانب الموضوع ودقّة في ضبط النّص، مع اعترافي أنّ له سبقاً عليّ في زمن الدّراسة.

وهذا الموقف يُدكّرني بما نظمه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في بداية ألفيته التي ذكر فيها

ابن معطٍ (ت ٦٢٨هـ) الذي سبقه في نظم ألفية في قواعد اللغة العربية، فقال ابن مالك:

وترتضي رضا بغير سخط	فائقة ألفية ابن معطٍ
وهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً	مستوجبٌ ثنائٍ الجميلاً
والله يقضي بهباتٍ وافرة	لي وله في درجات الآخرة ^(١)

فباب العلم مفتوح ولا يقف عند حدٍّ أو شخصٍ، فمن الممكن للموضوع الواحد أن يُدرس من أشخاصٍ عدة ، فيدلو كلّ منهم بدلوه فيه. وفي ذلك تلاقحٌ في الأفكار وسعةٌ في الفهم، ومن الممكن للاحق أن يتوصّل إلى شيءٍ لم يتوصّل إليه السابق.

وكانت دراستي في هذا الفصل مبنيةً على التحليل العلميّ النقديّ لجهد الباحث الكريم في هذه المخطوطة، وإجراء مقارنةٍ بين جهده ذاك وجهدي هذا، وهو عملٌ مستساغٌ للباحثين، وبطريقة النقد والتحليل وإبداء الرأي الملتزم بالمنهج العلميّ والمستند إلى الأدلّة والقرائن؛ ليوصفَ النقدُ بالعلميِّ البناء، وارتأيت أن أقسم هذا الفصل إلى مبحثين: الأوّل: خصصته بنقد الدراسة التي كتبها الباحث، والثّاني: خاصٌّ بنقد النّص المحقق، والهوامش التي وضعها الباحث.

(١) ألفية ابن مالك: ٩.

المبحث الأول:

نقد الدراسة

يتناول هذا المبحث بالدراسة والفحص الدقيق قسم الدراسة لرسالة الباحث الكريم: (حاشية العبادي (ت ٩٩٢ هـ) على حاشية اللقاني على شرح التصريف للتفتازاني)، إذ إنَّ فحص عمله في هذا الجانب المهم من الرسالة الذي حققه للنشر والاستعمال العلمي يكشف عن مجموعة من الأمور التي تشخص هنات هذه الدراسة، وسنتكلم على هذه الأمور بالتفصيل في ما يأتي: إذ تتكون دراسة (الباحث الكريم) بالمجمل من (ست وخمسين صفحة)، معظمها في حياة الزنجاني والتفتازاني واللقاني والعبادي^(١)، وعن تلاميذهم وشيوخهم ومؤلفاتهم.

فبدأ دراسته بتمهيد في (سبع عشرة صفحة) تكلم فيها عن الزنجاني والتفتازاني واللقاني، عن حياتهم ومؤلفاتهم وشيوخهم وتلاميذهم ووفاتهم.

ثم تلا التمهيد فصلان، الفصل الأول: تكوّن من (أربع عشرة صفحة) تكلم فيه عن العبادي (حياته وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية وصفاته ووفاته)، ولكنَّ الباحث الكريم لم يكن مُلمًّا بجوانب مهمة من حياة العبادي، إذ لم يتكلم بشيء جديد عن حياة العبادي أو مكان ولادته أو تاريخ وفاته، فالباحث الكريم لم يتكلم في حياة العبادي في المبحث الأول من الفصل الأول عن مكان ولادته، في حين تحدثت في رسالتي عن مكان ولادته مستشهدًا بنص من كتاب (تراجم الأعيان) ذكر فيه مكان ولادته وحدده بمصر^(٢)، والمبحث الثاني تكلم عن مؤلفات العبادي في العلوم المختلفة^(٣)، والمطلب الثاني جاء عن مذهبه العلمي ومكانته

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٧-١.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٩، حاشية العبادي (تحقيقي (قسم الدراسة): ٩.

(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٧-٢٩.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

العلمية^(١)، وعن تلامذته، وذكر الباحث ستة تلاميذ فقط، في حين ذكرت في رسالتي أحد عشر تلميذًا له^(٢).

أمّا الفصل الثاني فيتكون من (أربع وعشرين صفحة) تحدّث فيه عن حاشية العبّادي ومفهوم الحاشية والشرح والفرق بينهما^(٣).

أمّا ما تبقى من قسم الدراسة، فتحدّث فيه الباحث عن منهج العبّادي في الحاشية، وطريقة ضبطه للنصّ، والسّمات المنهجية العامة له^(٤)، وأمّا عن حديثه عن مصادره، فهو لم يذكر المصادر التي نقل العبّادي عنها في رسالته، ولكنّه أكتفى بالإشارة إلى أمانته العلمية في النقل وطريقة نقله من هذه المصادر^(٥)، وهذا ما قمت بشرحه بالتفصيل في رسالتي مُقسّمًا العلماء الذين نقل عنهم العبّادي حسب المدة التي عاشوا فيها، وكذلك قمت بتفصيل كل مؤلّف نقل منه لهؤلاء العلماء^(٦).

وفي نهاية دراسته تكلم الباحث الكريم عن اسم المخطوطة، وتوثيقها، ووصف نسخها، ومنهج الباحث المتبع في التحقيق^(٧)، هذا كل ما تطرّق له في قسم الدراسة والذي كان معظمه معظمه يدور في حياة العلماء ومؤلفاتهم كما أسلفنا وخلت الدراسة من مبحثٍ علميٍّ يخصّ الحاشية، في حين تتكون رسالتي من أكثر من مئتي صفحة تكلمتُ فيها عن كلّ ما يخصّ هذه الحاشية بصورةٍ علميةٍ دقيقةٍ، والتي أثبتنا فيها التّاريخ الصّحيح لوفاء العبّادي وهو سنة (٩٩٤هـ)^(٨)، وهذا ما لم يتطرق له الباحث الكريم في قسم الدراسة، بل على العكس من

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٣٠ - ٣١.

(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق) (قسم الدراسة): ١٣ - ١٩.

(٣) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٣٢ - ٣٥.

(٤) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٣٥ - ٤٦.

(٥) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٤٨ - ٤٩.

(٦) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق) (قسم الدراسة): ٣٥ - ٤٢.

(٧) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٤٩ - ٥٦.

(٨) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق) (قسم الدراسة): ٣٢ - ٣٣.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

ذلك نرى الباحث قد وقع بالتناقض في هذا الأمر، فأشار في الصفحة (٢٨) من قسم الدراسة أنه يُرجَّح تاريخ وفاته سنة (٩٩٤هـ) لأن أكثر المصادر قالت بذلك^(١)، في حين نراه في العنوان قد أثبت تاريخ وفاته سنة (٩٩٢هـ).

وقمت بإثبات النسبة الصحيحة لابن قاسم العبادي في رسالتي، وهي: (العبادي)، وليست (العبادي) أو (العبادي) أو (العبادي) عن طريق الأدلة العلمية ومن كتب الأنساب^(٢)، وهذا أيضا لم يتطرق له الباحث في رسالته.

وتحدّثت عن موقف ابن قاسم العبادي من اللقاني في حاشيته بشكل خاص، وموقفه من العلماء المتقدمين عليه بشكل عام بفصل كامل يتكوّن من إحدى وثلاثين صفحة، بيّنت فيه موقفه من عبارات اللقاني و كل العلماء المتقدمين عليه الذين نقل عنهم في حاشيته سواء أكان مؤيدا للعالم الذي ينقل عنه، أو معارضا له، أو ناقلا لنصه فقط، وأثبت في الوقت نفسه ردوده على العلماء، وشرحه لعباراتهم وتفسيرها ببيان المراد منها، وتعليقها بالجواب عنها بما يدفع ما ظاهره الإشكال والتّوهّم^(٣)، و تحدّث كذلك عن زمن تأليف هذه الحاشية، وعادات النّساخ، والرّموز التي استعملوها في هذه الحاشية^(٤)، وهذا كله لم يتطرق له الباحث الكريم في رسالته، وعند حديثي عن توثيق نسبة هذه الحاشية إلى العبادي قمت بالرجوع إلى مخطوطات اللقاني وأحصيت عدد المرات التي أحال بها نساخ هذه المخطوطات إلى ابن قاسم العبادي وبالأرقام والصفحات، واستدللت بهذا الشيء على صحّة نسبة هذه الحاشية للعبادي، في حين لم يتطرق الباحث الكريم إلى هذه الأمور العلميّة في حاشيته^(٥).

وعليه يمكن القول إنّ دراستي أوسع وأشمل وأكثر علميّة ودقّة لما فيها من ترجيحات.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٨.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيقي) (قسم الدراسة): ٧ - ٩.

(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيقي) (قسم الدراسة): ٦٩ - ١٠٠.

(٤) ينظر: حاشية العبادي (تحقيقي) (قسم الدراسة): ١٠٦ - ١٠٧.

(٥) ينظر: حاشية العبادي (تحقيقي) (قسم الدراسة): ١٠١.

المبحث الثاني

نقد النص المحقق

إنَّ تحقيقَ النصِّ معناه: قراءته على الوجه الذي أرادَهُ عليه مؤلفه، أو على وجهٍ يَقْرُب من أصله الذي كتبه به هذا المؤلف، وليس معنى قولنا: (يقرب من أصله) أننا نُخَمِّنُ أيَّةَ قراءة معينة، بل علينا أن نبذلَ جهدًا كبيرًا في محاولة العثور على دليلٍ يؤيدُ القراءة التي اخترناها، وليس كما وُقِّرَ في أذهانِ الناس خطأ، أنَّ المراد بتحقيقِ النصِّ إعداده للنشر حسب القواعد المُتبَّعة فحسب^(١).

وتُعَد قراءة النصِّ، ومعالجته، والتعليق عليه هي صلب مفهوم تحقيق النصوص التراثية، إذ يقوم تحقيق المخطوطات ونشرها في العصر الحاضر، على أسسٍ علمية متعارف عليها، وليس كما ابتدعه بعض الناشرين من بدعٍ جديدة لم نعرفها من قبل في تحقيق النصوص ونشرها، هي تلك الإضافات الكثيرة إلى صلب النص من كتبٍ أخر^(٢).

وذكرتُ في التَّوطئة أهم الصِّفَات التي يجب أن يتحلَّى بها من يَتَصَدَّى لفن تحقيق المخطوطات، واخترت هذه الصِّفَات دون غيرها؛ لأنِّي على يقين تام أنَّه يجب على كلِّ محققٍ أن يتحلَّى بها، وسأعرِّج على هذه الملاحظات بالتفصيل الدقيق موثِّقًا كلَّ ذلك بصور المخطوطات (النسخ الثلاث المعتمدة من عند الباحث الكريم، و عندي) التي تثبتُ صحَّة هذا الكلام، وفي ما يأتي دراسة نقدية لرسالة الماجستير (حاشية العبادي على حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي) المحققة في جامعة تكريت.

(١) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٥.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٦.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التّحقيق

فبعد الدراسة الفاحصة والمتأنية للنص المحقق في رسالة (الباحث الكريم) وبمقارنته مع ما جاء في نسخ المخطوطة الثلاث التي اعتمدها في تحقيقه، وكذلك بالمقارنة المستمرة مع تحقيقي لهذه الحاشية، عثرتُ على الكثير من الأخطاء التي وقع بها الباحث الكريم عند تحقيقه لهذه المخطوطة، ومن أهم الأخطاء التي وقع بها الباحث في رسالته والتي تستحق الإشارة لها هي:

١- إنّ الباحث في أغلب الأحيان كان متسرعاً في قراءة المخطوطات ونسخها ومراجعة النص المنسوخ مع ما جاء في النسخ الأخر؛ وذلك لكثرة الإضافة، والسّقط الذي أوقعه الباحث الكريم في هذه الحاشية والذي تتوع بين كلمة، أو عبارة صغيرة، أو عبارة كبيرة مكوّنة من أسطر عدة، ولا أبالغ لو قلت لربما كان هذا السّقط متعمداً من الباحث؛ لأنه لم يستطع التّوصّل إلى المصادر التي نقل عنها العبّادي نصوصه، والتي يجبُ على الباحث تخريجها من مصادرها الأم، ولتلافي هذه المشكلة يلجأ الباحث في كلّ مرة إلى حذف اسم المؤلّف أو المؤلّف أو النص كله إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وبهذا يكون الباحث قد خرّق أولى الصّفات التي كان يجب عليه التّحلي بها، وهي الأمانة العلميّة، وذلك بتجاوزه وتصرفه بالمتن الذي يُعد نصّاً مُحترماً وموثّقاً لصاحبه لا يُسمَح لأيّ شخصٍ التّلاعب به، وكذلك عدم تحليله بالصّبر والأناة في البحث، والتّدقيق المستمر لكلّ عبارات الحاشية.

٢- الرّسالة في المجلد تحتاج إلى مراجعة علامات التّرقيم وتوظيفها بشكلٍ صحيح.

٣- كثيرٌ من فروق النسخ والتي أثقل الباحث الهامش بها، كان يكفي الإشارة إليها في الوصف المادي للمخطوطات.

٤- في كثيرٍ من الأحيان نجدُ الباحث يخطئ في قراءة الكثير من الكلمات، ولا أنكر أنّ أغلب هذه الكلمات صعبةٌ وتحتاج إلى استشارة ذوي الخبرة والاختصاص للتوصل للقراءة الصّحيحة لها.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

٥- من الأخطاء الكبيرة التي وقع بها الباحث هو إضافته لنصوص كاملة من خارج النسخ الثلاث للحاشية وإقامها في المتن ومع ذلك لم يشر إلى هذه الإضافات في الهامش، أو في منهج التحقيق.

٦- أدخل الباحث في أكثر من موضع كلام العبادي ضمن نصوص العلماء الذين نقل عنهم، نحو: إدراج كلام العبادي من ضمن كلام اللقاني أو غيره من العلماء.

٧- أخطأ الباحث في ترقيم نهايات الصفحات للنسخة الأصل التي اعتمدها؛ وذلك لكي يتناسب هذا الترقيم مع النصوص التي حذفها.

٨- تصرف الباحث في أكثر من موضع بالنصوص القرآنية التي وردت في الحاشية، والتي استشهد بها العبادي في حاشيته إما بالإضافة أو بالحذف منها.

٩- خرج الباحث كثيراً من النصوص من كتب آخر غير كتبها الأصلية، أو ينسب أقوال العلماء إلى غيرهم في أكثر من موضع في الحاشية.

١٠- لم يخرج أقوال الزنجاني أو التفازاني في الحاشية كلها.

١١- عندما ينقل الباحث النصوص المقتبسة التي ينقلها العبادي من مصادره لم يضعها الباحث بين قوسي التنصيص، حتى يعرف القارئ أن هذا النص ليس للباحث أو لم يتصرف به، وسار على هذا النحو في معظم الحاشية ويكاد أن يكون في الحاشية كلها.

- ملاحظة: تقسيم الباحث للنسخ التي اعتمدها في تحقيقه لحاشية العبادي، هو: (أ) للنسخة التي اعتمدها أصلاً، و(ب) للنسخة الثانية، و(ج) للنسخة الثالثة. في حين اعتمدت التقسيم نفسه، لكن بتغيير الرموز التي ترمز للمخطوطات؛ لأنني أطلقت على النسخة التي اعتمدتها أصلاً لي (الأصل)، وعلى النسخة الثانية (ب)، وعلى النسخة الثالثة (ت)، والذي يثبت كلامنا هذا صور بدايات ونهايات النسخ المعتمدة في التحقيق عندي وعند (الباحث الكريم).

- ومن الجدير بالذكر أنني سأقوم بالإشارة لهذه الأخطاء في مواضع ورودها في النص المحقق لرسالة (الباحث الكريم) وأثبت كلامي بالأدلة العلمية وبصور من النسخ الثلاث للمخطوطة إن اقتضى الأمر وكذلك بالمقارنة مع تحقيقي لهذه الحاشية .

وأهم ما يمكن أن يتجلى من موضوعات في نقد تحقيق الباحث الكريم للنص ما يأتي:

أولاً: التصرف بالنص المحقق:

كما أشرنا في التوطئة، إلى أن النص المحقق نص مُحترم لا يمكن التلاعب أو التصرف، إلا بشرط واحد، وهو أن يكون ذلك أمراً ضرورياً لا مفر منه ، ولا بد من وضع الزيادة بين قوسين معقوفين، والتنبيه على مكان استجلابها في الهامش، مما قد يؤدي هذا التصرف إلى الجناية على الكتاب وتشويهه، لكن الباحث الكريم تصرف به في كثير من المواضع ، وكان هذا التصرف بإحدى طريقتين هما:

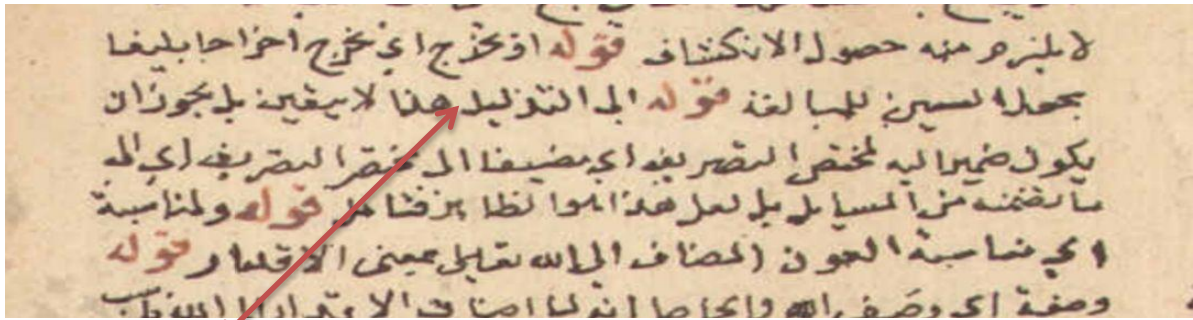
الطريقة الأولى: بالزيادة على النص:

من قراءتي لدراسته وجدت تسعة عشر تصرفاً بالزيادة على النص المحقق، وهذه الزيادة تُقدَّر بأربعين سطراً تقريباً، وهو عددٌ كبيرٌ، وفي ما يأتي الزيادات التي أقحمها الباحث في النص المحقق:

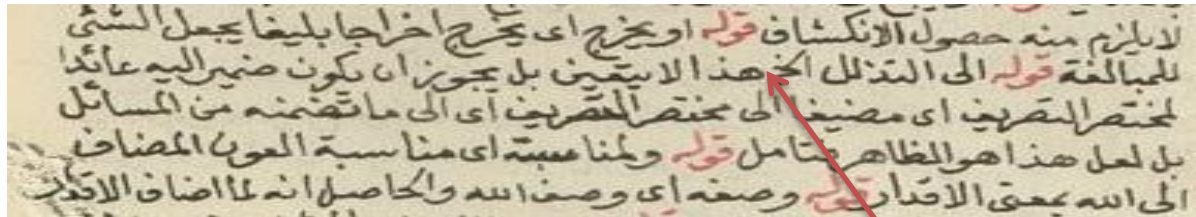
- ١- أقحمَ الباحثُ عبارة (ممّا عثرَ عليه فكري الفاتر، أي حركة النفس في المعقولات أما في المحسوسات فتخيل، ولما كان الفكر حركةً، والحركة الحسية يلزمها الحرارة، وصفه بقوله (الفاتر) أي: الضعيف الحرارة، أي: القليل النفوذ) في المتن^(١)، والتي تقع بعد عبارة: (قوله: (إلى التذليل...إلى آخره)، وقبل عبارة: (هذا لا يتعين، بل يجوز أن يكونَ ضميراً)، وهذا لا يجوز في تحقيق المخطوطات؛ لأن للنص قدسيته التي تمنع التصرف به من قبل المحقق وفيما يأتي صور النسخ الثلاث التي تثبت اقحام هذا النص في المتن.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٨٣، حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٦.

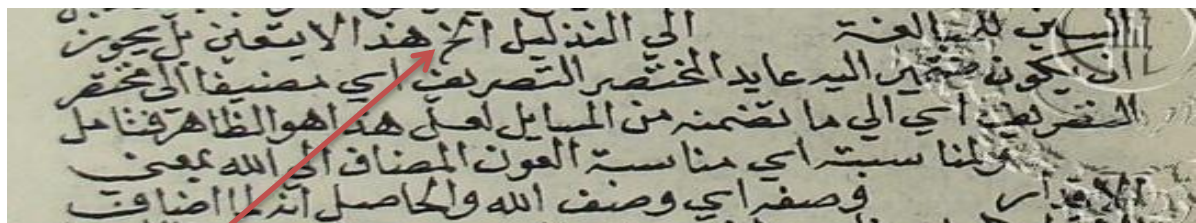
الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق



[] النسخة الأصل [و/٤]

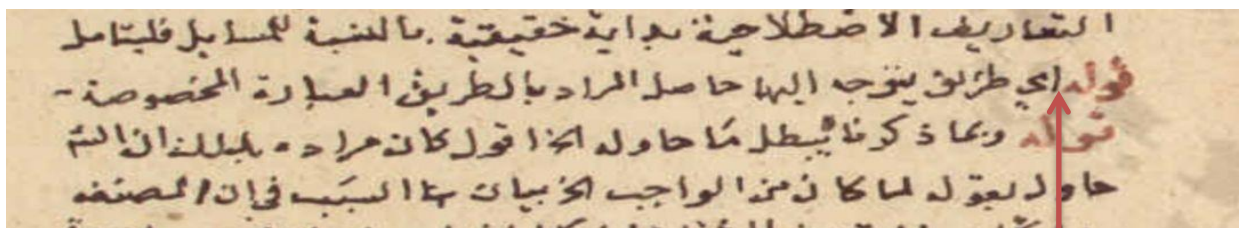


[] النسخة (ب) [و/٤]



[] النسخة (ت) [٤/ظ].

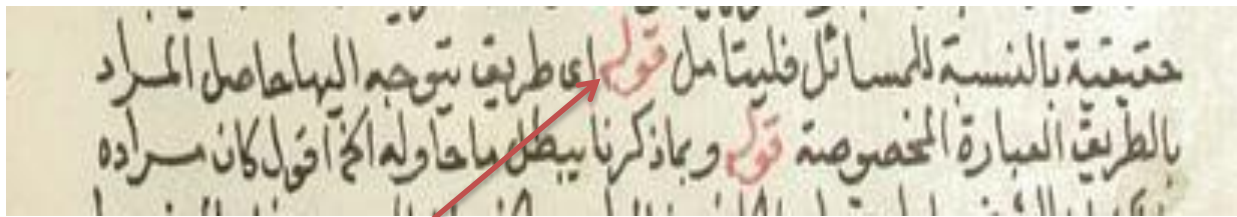
- ٢- أضاف الباحث كلمة (على) التي تقع ضمن عبارة: (أي: على طريق يتوجه إليها) إلى المتن وهي غير موجودة في النسخ الثلاث ، وكذلك أشار في الهامش إلى أن كلمة (طريق) جاءت معرفة بـ (ال) التعريف في النسخة (ج) على الرغم من أنها لم تُعرّف بـ (ال) في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة كلامنا.



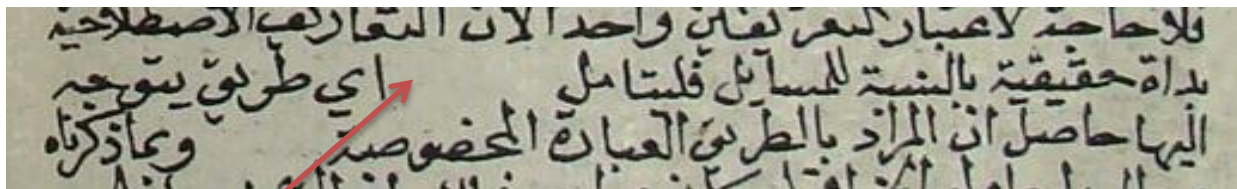
(الأصل) [٥/ظ]

[]

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٨٩، حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٢.



(ب) [و/٥] []

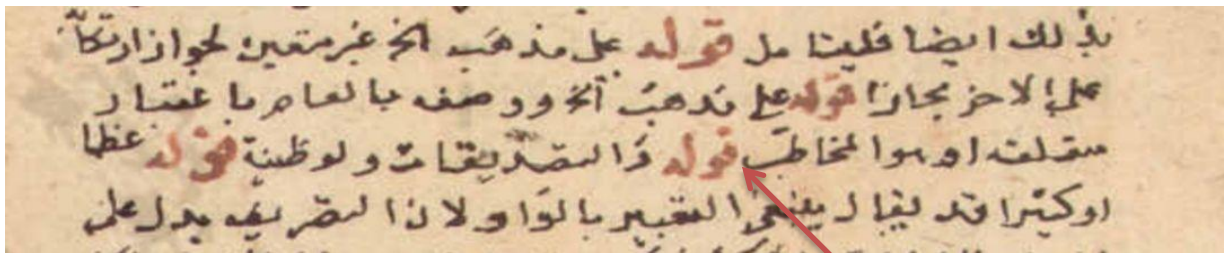


(ت) [و/٦] []

٣- أقمّ الباحث زيادةً في المتن وهي غير موجودة في النسخ الثلاث، وهذه الزيادة عبارة: (قوله: (أعلم) أي: من العلم الذي هو إدراك الكليات أو المركبات أي: النسب التي لا تكون إلا بين منسوبٍ ومنسوبٍ إليه، ضد المعرفة التي هي إدراك الجزئيات والبسائط ، أما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات والتصديقات ، وبمعنى صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصديقات اليقينية ، وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت بالتصديق اليقيني) وهذه العبارة جاءت بعد عبارة: (ووصفهُ بالعام باعتبار متعلّقه، وهو: المخاطبُ به)، وقبل عبارة: (قوله: (والتصديقاتِ)، ولو ظنيّةً، قوله^(١))، و كما نلاحظ هنا أنّه زاد خمسة أسطر غير موجودة في المخطوطة، ولا أدري من أين جاء بها؟ وكيف زادها؟ وكيف لم يدقق ذلك بعد المقابلة !!!، وفيما يأتي الصُّور التي تثبتُ صحّة كلامنا.

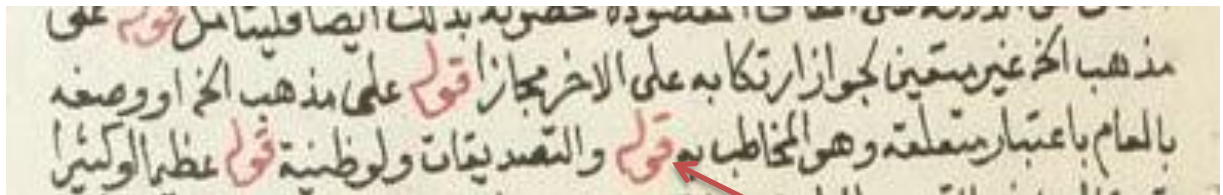
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٩٠ - ٩١، حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٤.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



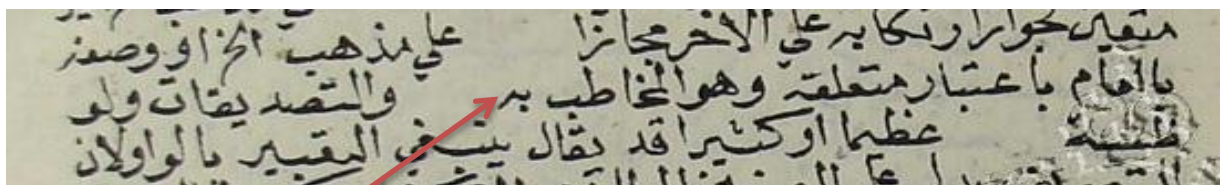
(الأصل) [و/٥]

[]



(ب) [٥/ظ]

[]



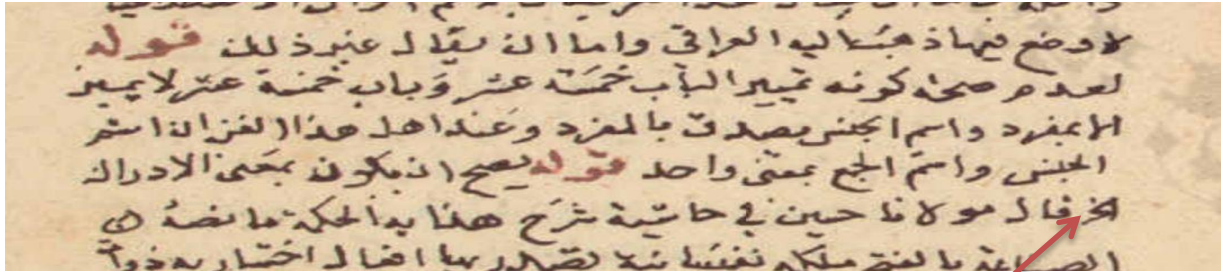
[]

(ت) [٦/ظ]

٤- أقحم الباحث عبارة: (وقوله (الصناعة) وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل أقول: من التمرن أي التكرار أو التردد على العمل أي: تتبع الجزئيات واحداً فواحداً أو المراد أن الصناعة العلم الكلي أو الكلي المعلوم علماً حاصلاً من علم الجزئيات واحداً بعد واحد، وتوضيحها: إن الناظر يعلم علماً جزئياً أن (طياً) مثلاً أصله (طوي) وأن (سيّداً) أصله (سيود)، وهكذا فيحصل من تتبع ذلك علم كلي بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعها مع الياء ، والسابق منهما ساكن ، فالعلم المذكور أو معلومه من (ما صدقات) مسمى الصناعة) في المتن، وهذه العبارة جاءت بعد عبارة: (يصح أن يكون بمعنى الادراك إلى آخره)، وقبل عبارة: (قال مولانا حسين في حاشية شرح هداية الحكمة)، علماً أن العبارة التي أقحمها الباحث الكريم في المتن

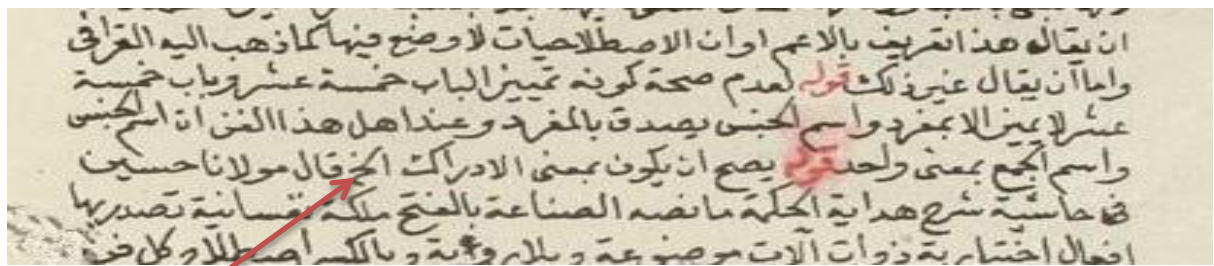
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

غير موجودة في النسخ الثلاث^(١)، وهو كلام طويل يصل إلى ثمانية أسطر، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة كلامنا.



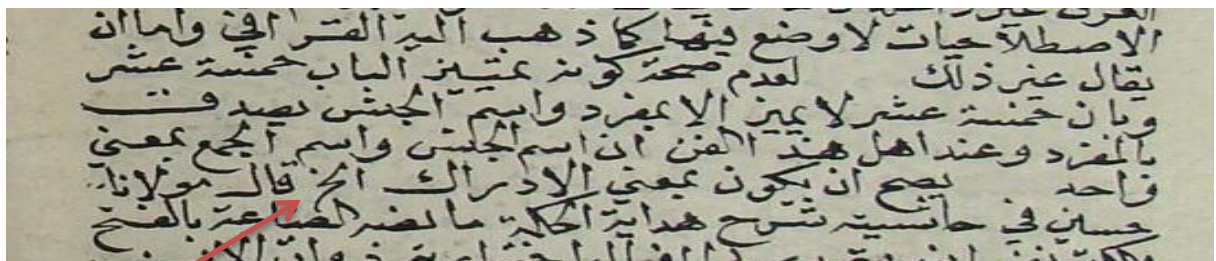
الأصل [٦/ظ]

[]



[]

(ب) [٦/و]



[]

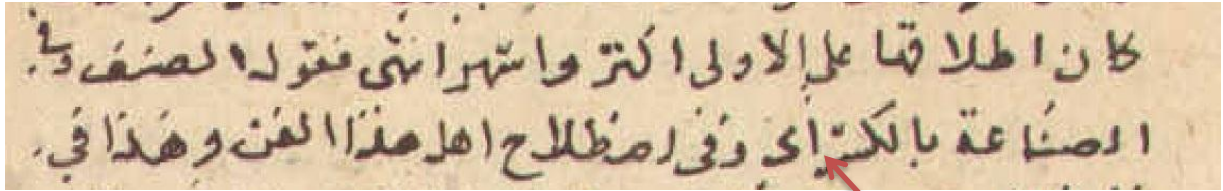
(ت) [٧/و]

٥- أقحم الباحث كلمة (الصاد) في عبارة: (وفي الصناعة بكسر الصاد)، والواقعة بعد عبارة: (فقول المصنف)، وقبل عبارة: (أي: وفي اصطلاح أهل هذا الفن) من خارج النسخ الثلاث إلى

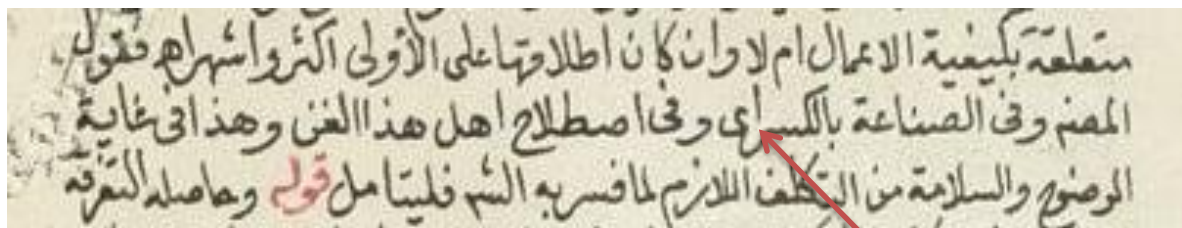
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٥، حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٩.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

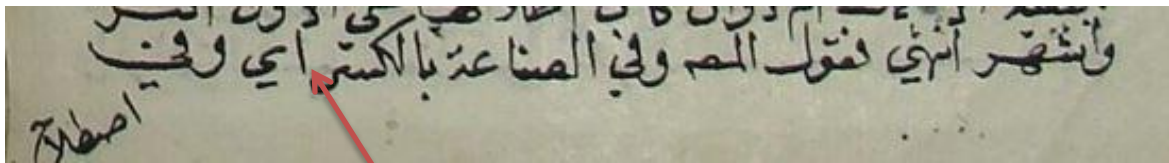
المتن، وأسقط (ال) التعريف من كلمة (بالكسر) ولم يشر إلى هذه الزيادة في الهامش^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة كلامنا.



[] (الأصل) (٧/و)



[] (ب) (٦/و)



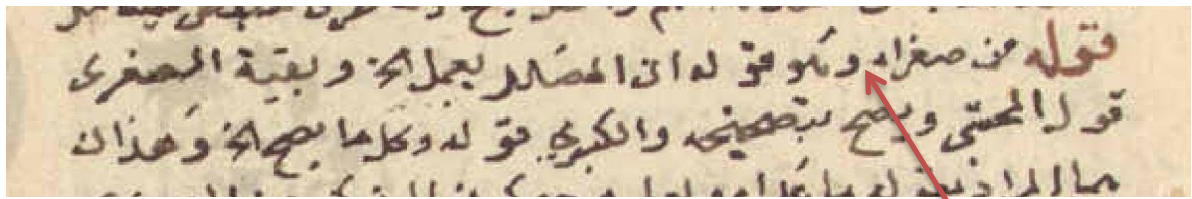
[] (ت) (٧/و)

٦- أقحم الباحث عبارة: (من صغراه) الثانية في عبارة: (قوله: من صغراه: أي: من صغراه وهو)، والواقعة بعد عبارة: (يصح كونه ظرفاً للبعض فليتامل)، وقبل عبارة: (قوله: إنَّ المصدر يعمل إلى آخره) في المتن على الرغم من عدم وجودها في النسخ الثلاث^(٢). وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٥، حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٩.

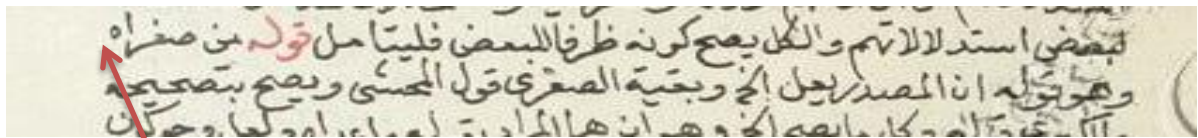
(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١١١، حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٥٠.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق



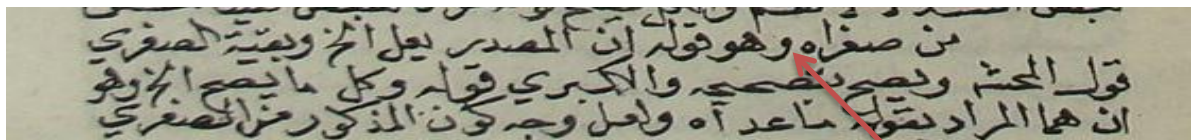
(الأصل) [١٢/و]

[]



[]

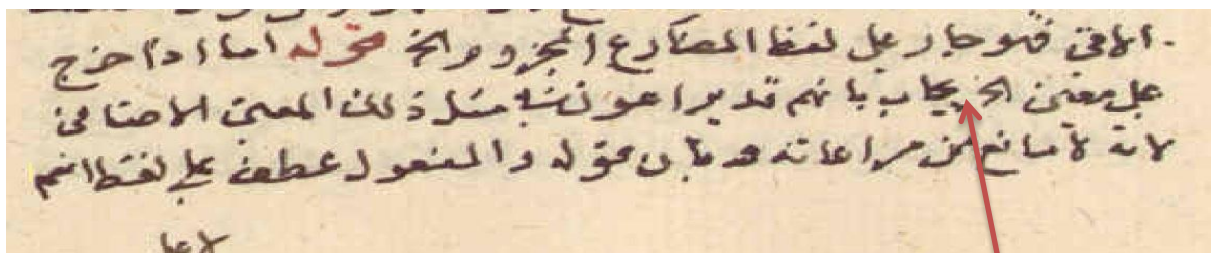
(ب) [٩/ظ]



(ت) [١١/ظ]

[]

٧- أقحم الباحث عبارة: (قال في الصّاح: والرّجعي: الرجوع، وكذا المرّجع ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ﴾، وهذا شاذ؛ لأنّ المصادر من (فعل - يَفْعِلُ) أنما يكون بالفتح) وهي غير موجودة في الأصل^(١)، وهذه العبارة تقع ضمن السقط الحاصل في النسخ (ب) و(ت) كما أشرنا له في موضعه من الرسالة^(٢)، وفيما يأتي الصّورة التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [١٣/و]

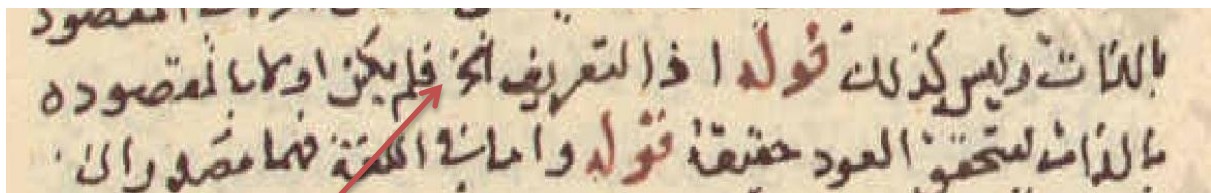
[]

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١١٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٥٥.

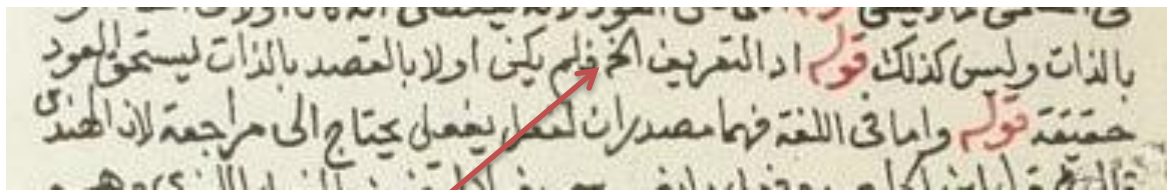
(٢) ينظر: حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٥٧.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

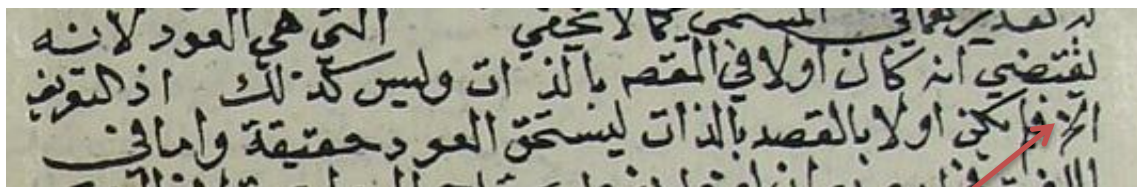
٨- أقحم الباحثُ في المتنِ عبارة: (وبيان إمّا مصدرٌ من (بان) أي: ظهر، وإضافته للتقسيم إضافةٌ إلى الفاعلِ، وإمّا اسمُ مصدرٍ من (بيّن) أي: أظهر، وإضافته له إضافةٌ إلى المفعول)، وهذه العبارة تأتي بعد عبارة اللّقاني: (إذ التعريف إلى آخره)، وقبل عبارة: (فلم يكن أوّلاً بالقصدِ بالذات) ^(١)، وفيما يأتي صور النسخ الثلاث التي تثبت صحة ذلك.



[] (الأصل) [١٤/ظ]



[] (ب) [١٠/ظ]



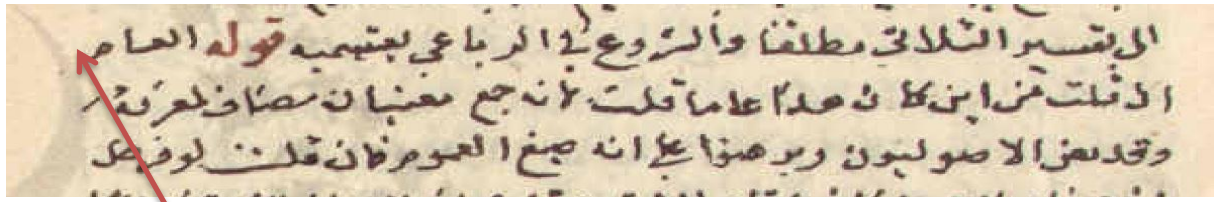
[] (ت) [١٣/و]

٩- أقحم الباحثُ النصّ الآتي: (أي تسمية ذكرِ نعتِ العام بالتقييد موافق للغة دون عُرْفِ الأصوليين وغيرهم، فأَنه يُسمى عندهم بالتخصيصِ، والتّقييد للمُطلق) في المتنِ، والواقع بعد عبارة: (قوله: العام)، وقبل عبارة: (قلت: نعم؛ لأنّ المطلق)، وهو غير موجودة في النسخ الثلاث، ^(٢) وفيما يأتي الصُّور التي تثبت صحّة ذلك.

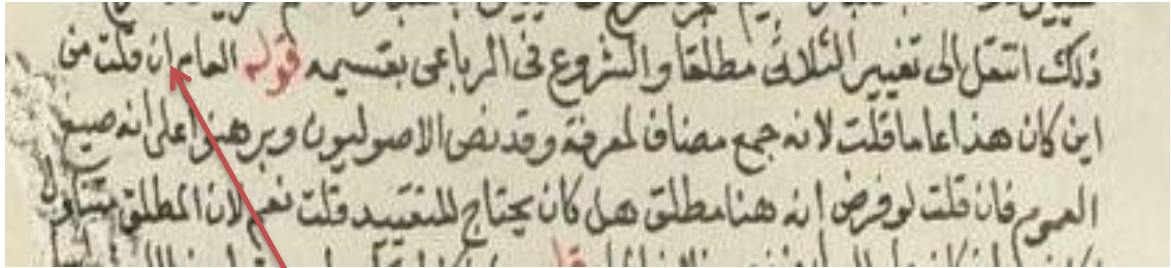
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١١٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٦٠.

(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٢٦، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٧١.

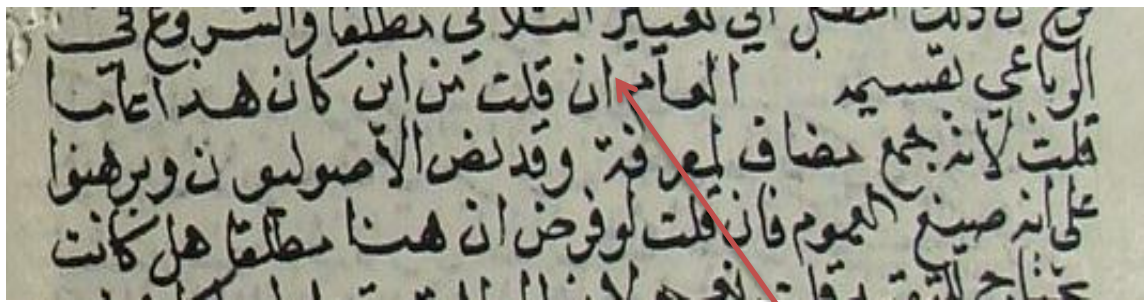
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



[] (الأصل) [١٧/و]



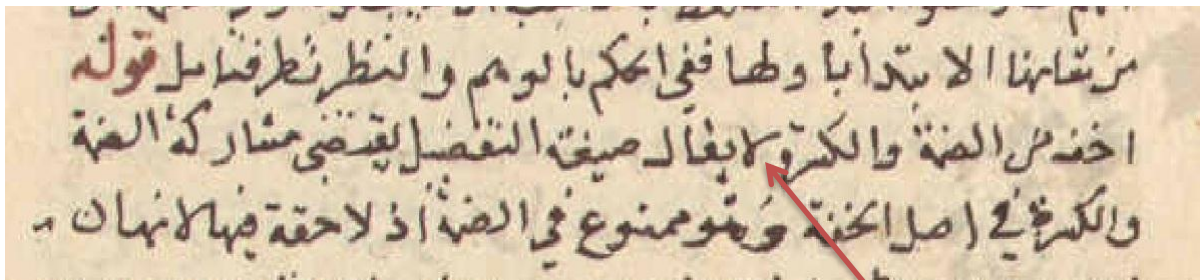
[] (ب) [١٢/و]



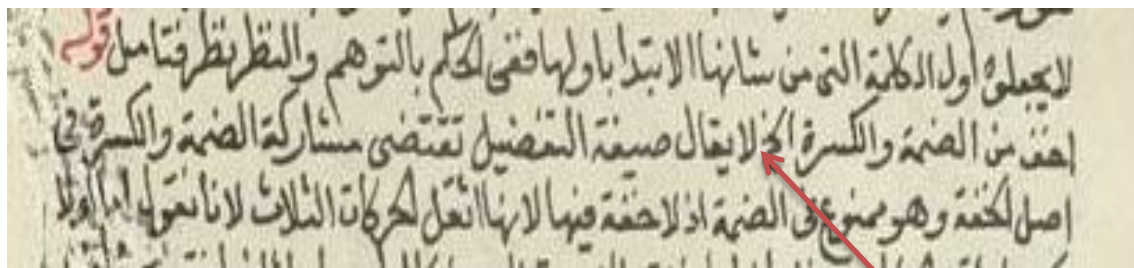
[] (ت) [١٥/و]

١٠- أقحم الباحث عبارة: (أي: كون الفتحة أخف من الضمة والكسرة؛ لأن في الضمة إعمال عضلتي الفم، وفي الكسرة إعمال السفلى، ولا إعمال لشيء منهما في الفتحة) في المتن، بعد عبارة (أخف من الضمة والكسرة إلى آخره) وقبل عبارة (لا يقال صيغة التفضي) وهذه الإضافة غير موجودة في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

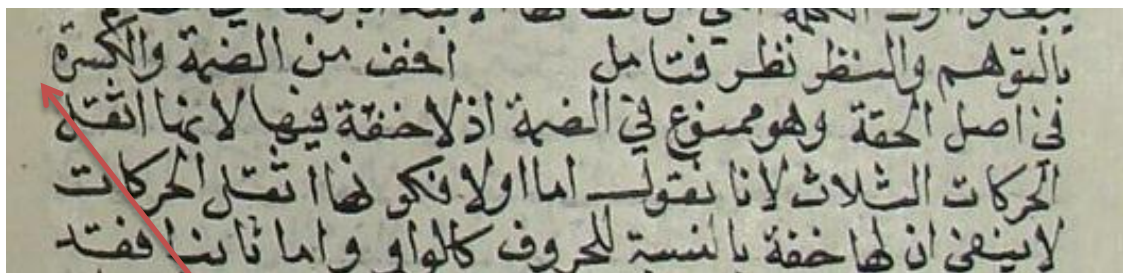
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٨٥.



[] (الأصل) [٢٠/ظ]



[] (ب) [١٤/و]

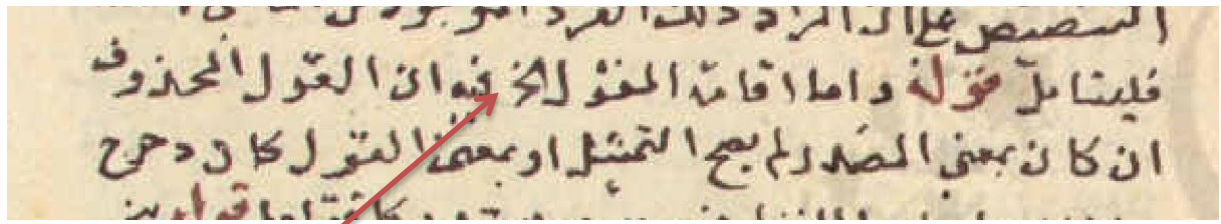


[] (ت) [١٨/و]

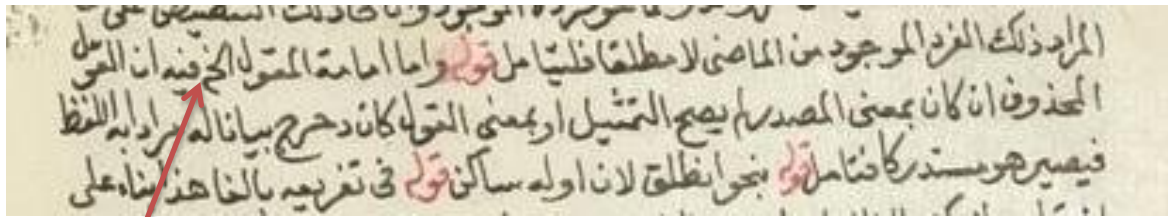
١١ - أقحم الباحث النصّ الآتي: (أي: درجة ودحرجاً لا دخل لها في المثال، فذكرهما لإفادة أن (فعل) مصدره على فعله، و (فعلا)، والأوّل قياسي والثاني سماعي) في المتن، بعد عبارة: (وأما إقامة المقول إلى آخره) وقبل عبارة: (فيه أن القول المحذوف...) في المتن، وهو غير موجود في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحة ذلك.

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٣، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠٩.

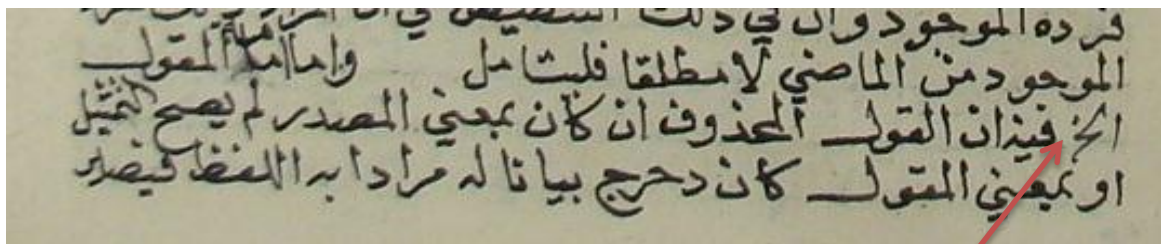
الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق



[] (الأصل) [٢٥/ظ]



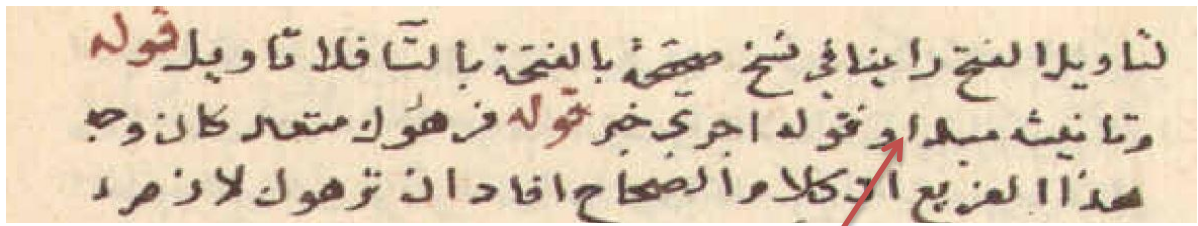
[] (ب) [١٧/و]



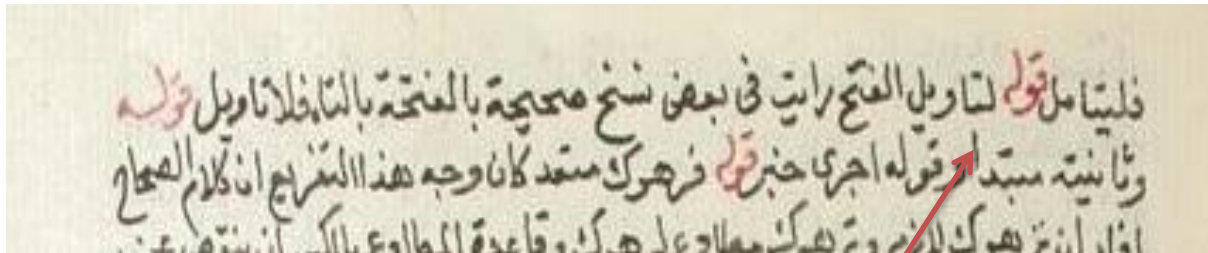
[] (ت) [٢٢/ظ]

١٢- أقحم الباحث النصّ الآتي: (أي ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة هذه العلة إنّما تحققت بعد سكون العين؛ إذ لو حُرّكت لانتفتت، والمطلوب إنّما هو العلة الحاملة للواضع على السكون، إلّا أن يقال : إنّها علة وهي معلولة خارجًا علة ذهنا، كما مر) في المتن وهو غير موجود في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحّة ذلك.

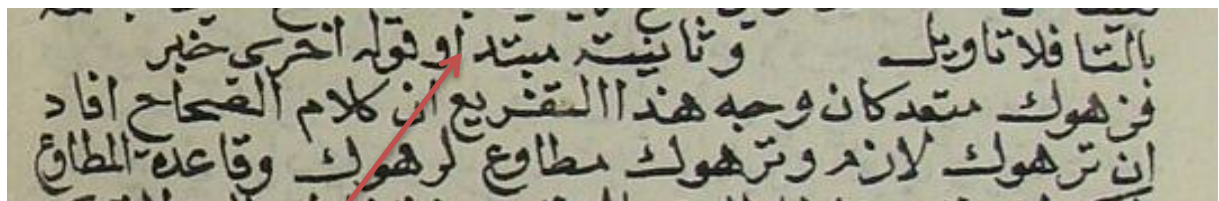
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١١.



[] (الأصل) [٢٦/و]



[] (ب) [١٧/ظ]

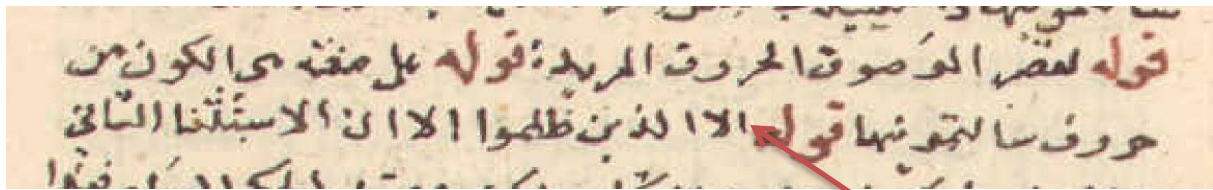


[] (ت) [٢٣/و]

١٣- أقحم الباحث عبارة: (قوله تعالى) في المتن وأضاف بعدها الآية المباركة: ﴿وَلَا تُجِدُوا
أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِيهِمْ أَحْسَنُ﴾ إلى الآية التي استشهد بها العبادي في المتن وهي:
﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ وهذه الإضافة غير موجودة في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي
الصور التي تثبت صحة ذلك.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٦، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٣.

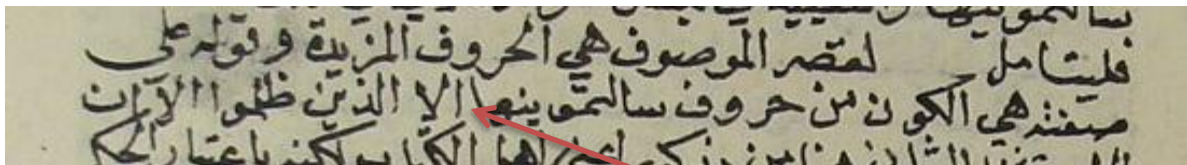
الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التّحقيق



[] (الأصل) [٢٦/ظ]

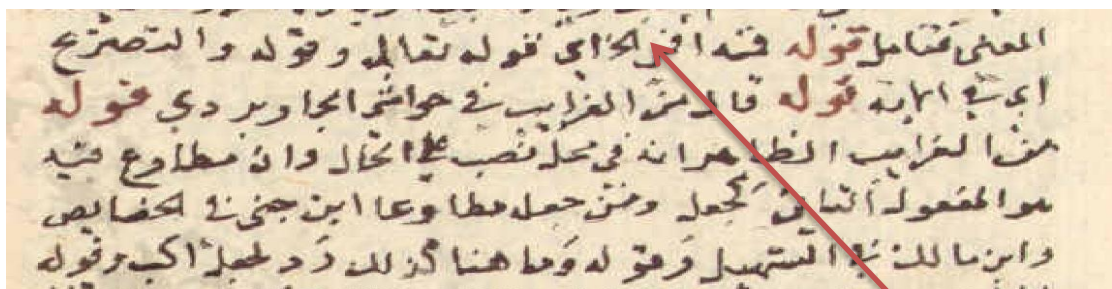


[] (ب) [١٧/ظ]



[] (ت) [٢٣/ظ]

١٤- أضافَ الباحثُ كلمة: (يمشي) إلى كلمة ﴿أَقْمِنِ﴾^(١) في الآية التي استشهد بها العبّادي في المتن، على الرّغم من عدم وجودها في النّسخ الثلاث^(٢)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحّة ذلك.

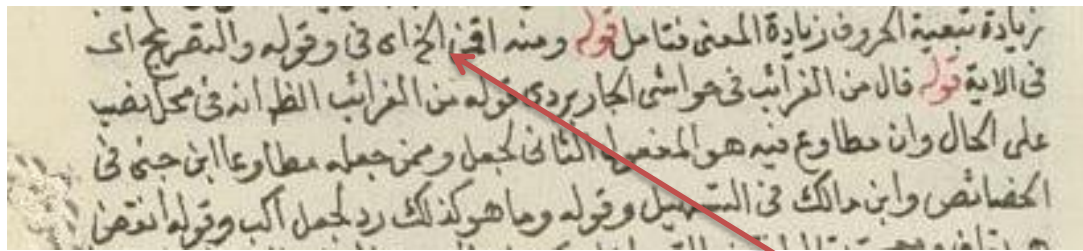


[] (الأصل) [٢٧/و]

(١) سورة آل عمران من الآية: ١٦٢.

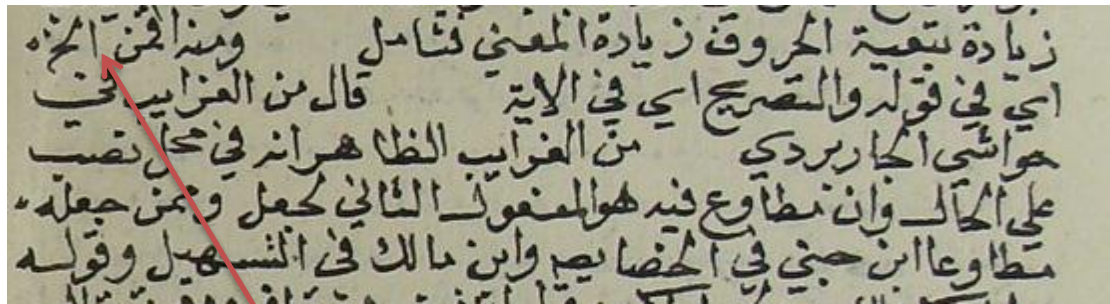
(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٦.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق



(ب) [١٨/و]

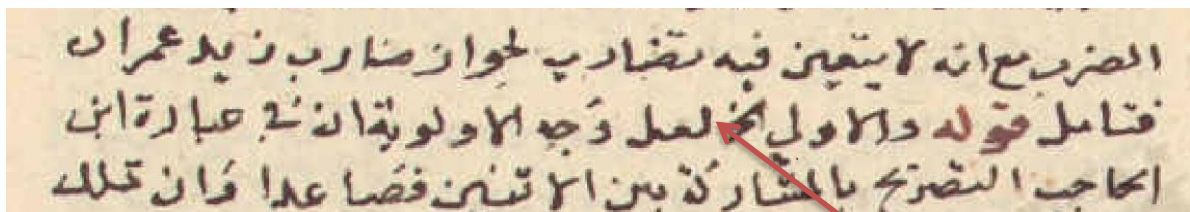
[]



[]

(ت) [٢٥/و]

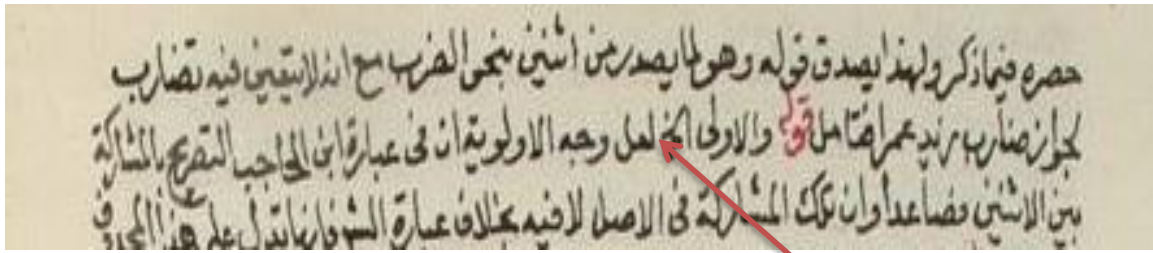
١٥- أقحم الباحث النصّ الآتي في المتن، وهو غير موجود في النسخ الثلاث، والنص هو: (قال الجاربردي: وإنما قال صريحاً؛ احترازاً عن فاعل، ولأجل أنه يتشارك فيه أمران: صريحاً نقص مفعولاً عن فاعل، وحاصله إن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل) ويقع هذا النص بعد عبارة (والأولى إلى آخره)، وقبل عبارة: (لعل وجه الأولوية) ^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



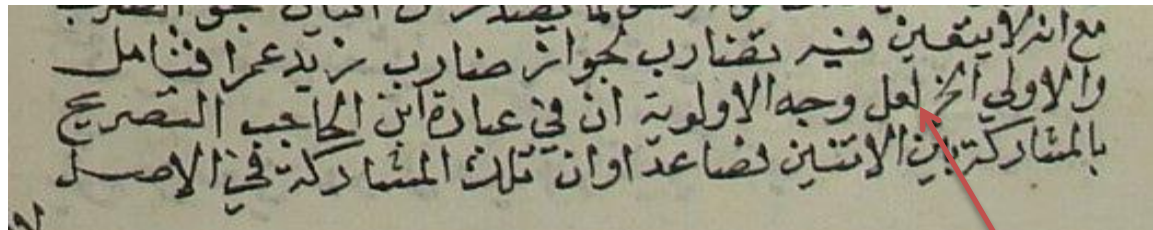
(الأصل) [٢٨/ظ]

[]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٦٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٢٢.

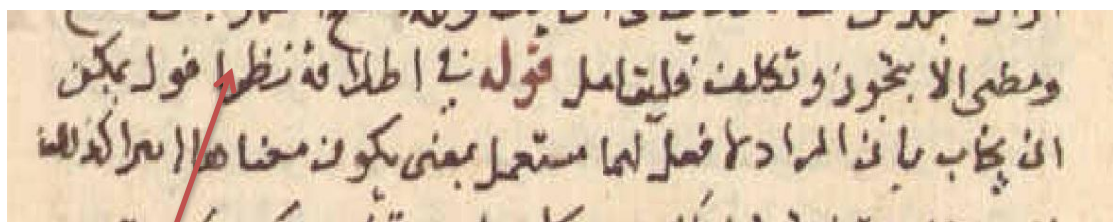


[] (ب) [١٩/و]



[] (ت) [٢٥/و]

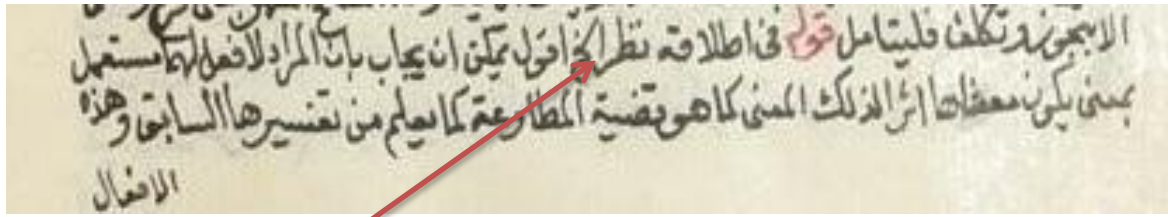
١٦- أقحم الباحث النص الآتي: (أي ومجيئه لمطوعة (أفعل) نحو اسفقت الباب أي رددته فانسفق وازعجته الضمير للشيء المحدث عنه لا للباب المتقدم ذكره من الشواذ إن قلت: هذا مخالف لما تقدم عن ابن عصفور من أن (منهو) و(منغو) من (أهويته)، و(أغويته) لا شذوذ فيهما قلت) والذي يقع بعد عبارة: (في إطلاقه نظر إلى آخره)، وقبل عبارة: (أقول: يمكن أن يجاب)، كما أسقط كلمة (أقول) التي تقع بعد النص المقحم في المتن^(١)، وجاء الباحث بهذا النص من كتاب الممتع الكبير في التصريف كما أشار هو في الهامش، ولكنه لم يشر في الهامش إلى أنه سيضيف هذا النص في المتن، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



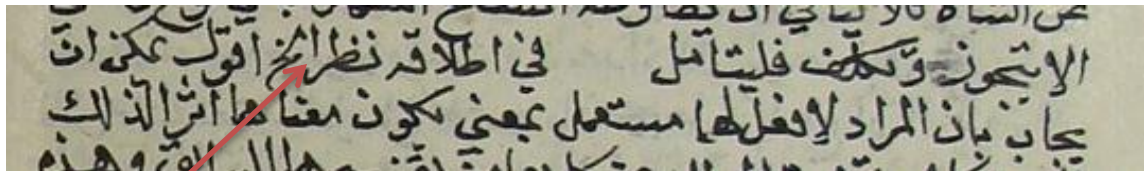
[] (الأصل) [٢٩/و]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٦٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٢٦.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

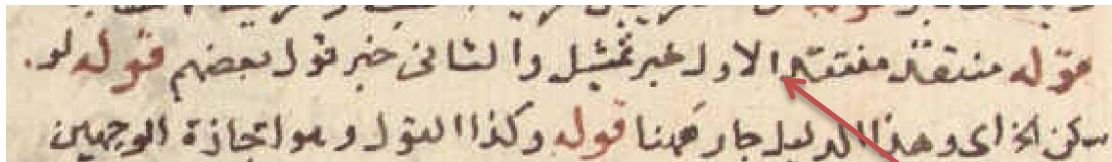


[] (ب) [١٩/و]

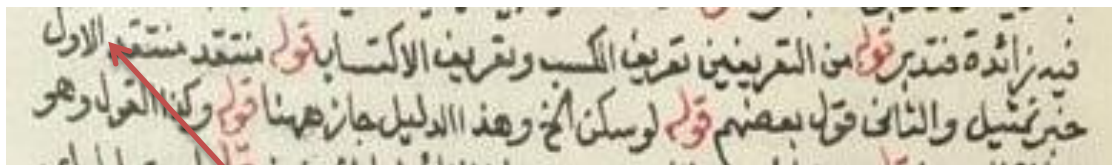


[] (ت) [٢٦/و]

١٧- أقحم الباحث النصّ الآتي في المتن: (وقد ذكر بعضهم لافتعل معاني أخر ترجع عند التأمل إلى ما ذكره الشارح)، ويقع هذا النص بعد عبارة: (قوله: منتقد منتقد) وقبل عبارة: (قوله: لو سَكَنَ إلى آخره) وهذا النص غير موجود في النسخ الثلاث،^(١) وفيما يأتي الصُّور التي تثبت صحّة ذلك.

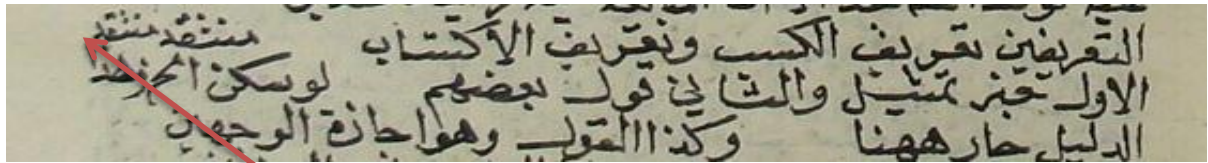


[] (الأصل) [٣٠/و]



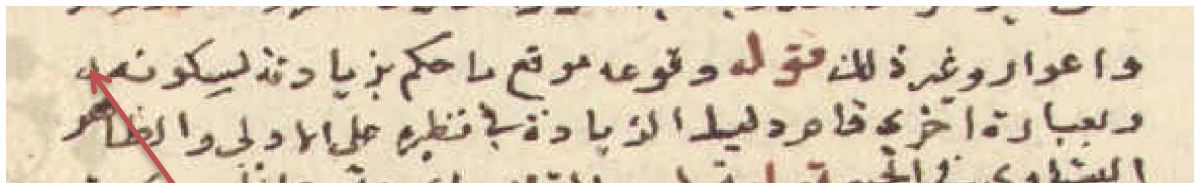
[] (ب) [١٩/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٧٠، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣١.

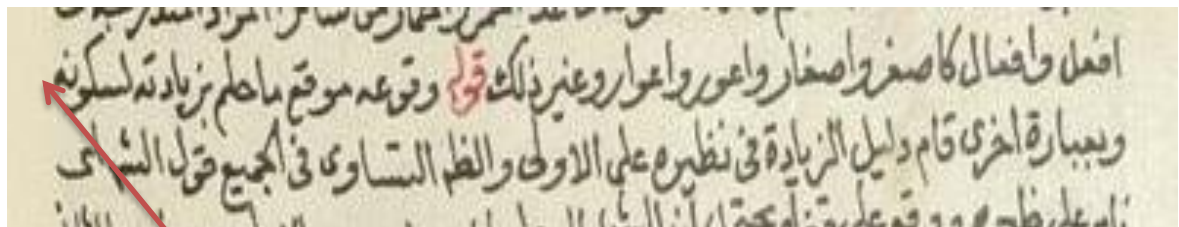


[] (ت) [٢٦/ظ]

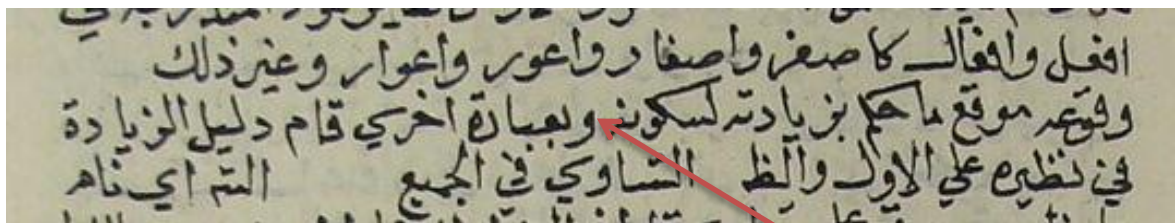
١٨- أقحم الباحث النصّ الآتي: (ورجع) أي بصدّره إلى الخلف، فهو تأكيد لما قبله، وهو كقول الجاربردي: نحو (اقعنسس) أي: تأخر ورجع إلى الخلف ويحتمل أن يكون (رجع) معناه: قدم بطنه ورجع مخففة الجيم لأنّه يتعدّى بنفسه) في المتن بعد عبارة: (ووقعه موقع ما حكم بزيادته لسكونه)، وقبل عبارة: (وبعبارة أخرى قام دليل الزيادة في نظيره) وهذا النصّ غير موجود في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت ذلك.



[] (الأصل) [٣١/و]



[] (ب) [٢٠/و]

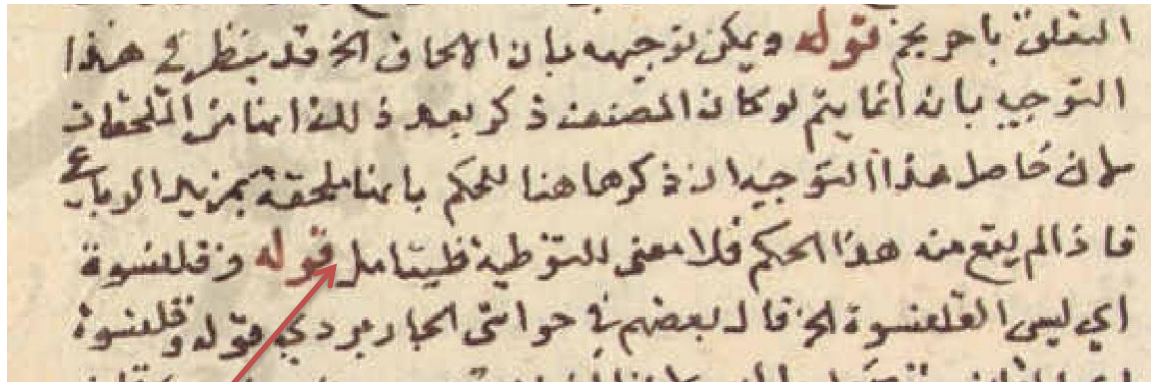


[] (ت) [٢٧/ظ]

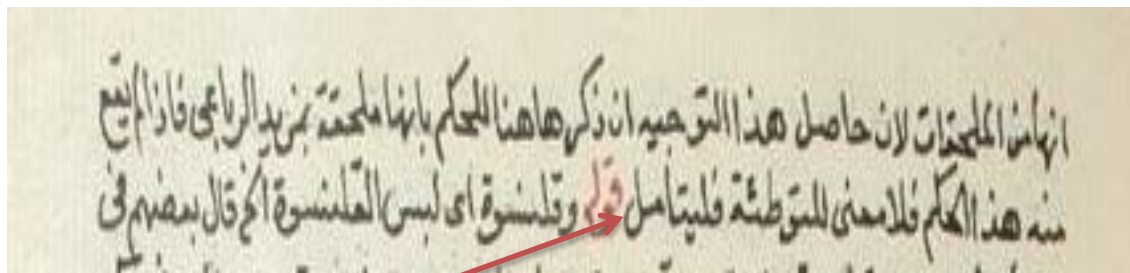
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٣، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٤.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

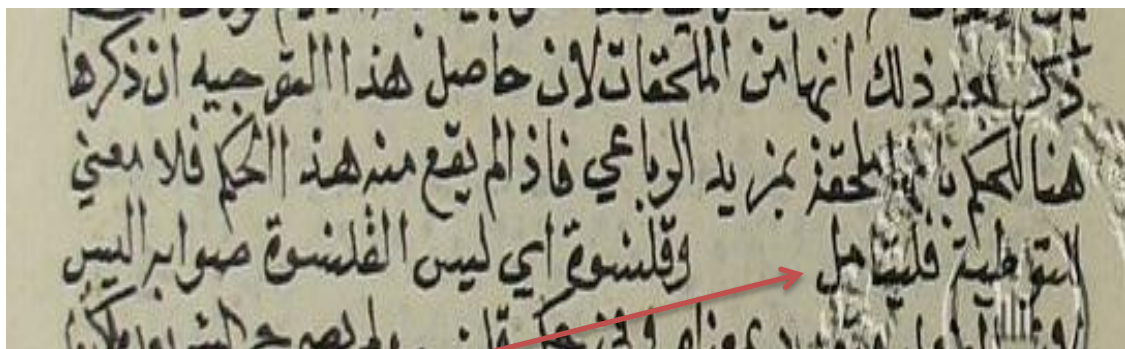
١٩- أقم الباحث النص الآتي: (وهنا انتهى به القول في مزيد الثلاثي، وهو خمسة وعشرون باباً، وخلاصة القول فيه ما قال الجاربردي) في المتن، ويقع هذا النص بعد عبارة: (فلا معنى للتوطئة ، فليتأمل)، وقبل عبارة: (وقلنس أي لبس الفلنسة إلى آخره)، وهذا النص غير موجود في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.



[] (الأصل) [٣١/و]



[] (ب) [٢٠/ظ]



[] (ت) [٢٧/ظ]

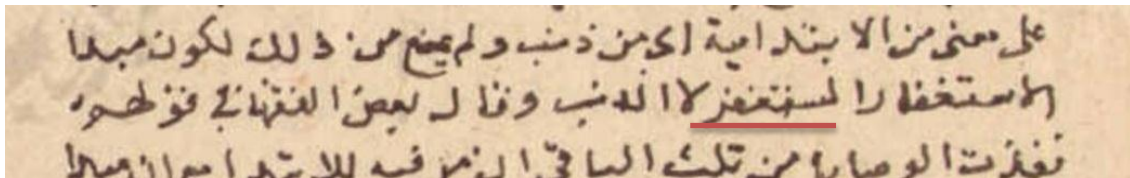
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٥.

الطريقة الثانية: بالحذف من النص المحقق:

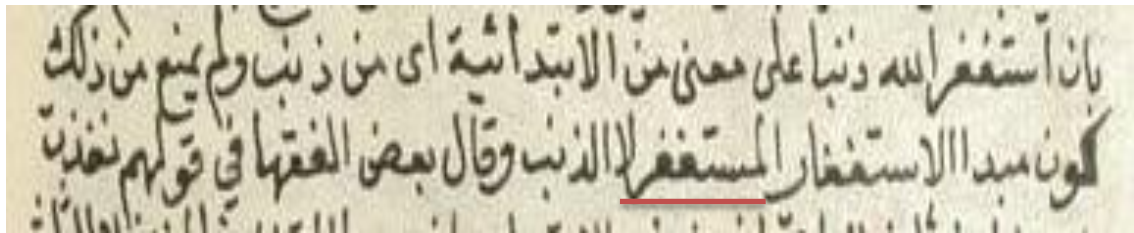
من قراءتي لرسالته وجدت له ستة وثلاثين تصرفاً بالحذف من النص المحقق، وهذا الحذف يُقدَّر بأربعين سطرًا تقريبًا، وهو عددٌ كبيرٌ، وفي ما يأتي النصوص التي تصرف بها الباحث بالحذف من النص المحقق:

١- أسقطَ الباحثُ كلمة (المستغفر) من المتن رغم وجودها في النسخ الثلاث ولم يشر لها

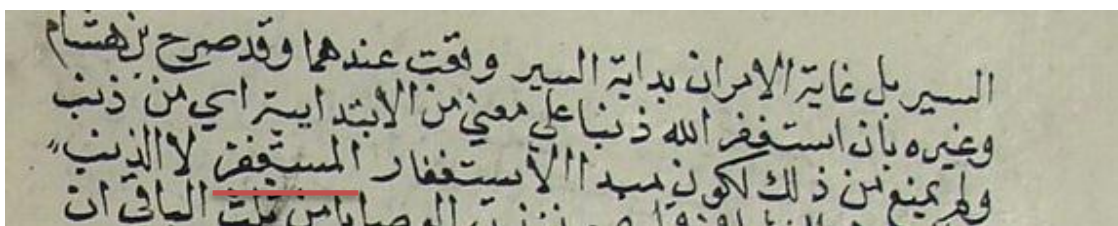
في الهامش^(١)، وفيما يأتي الصُّور التي تثبت ذلك.



(الأصل) [٤/و]



(ب) [٤/و]



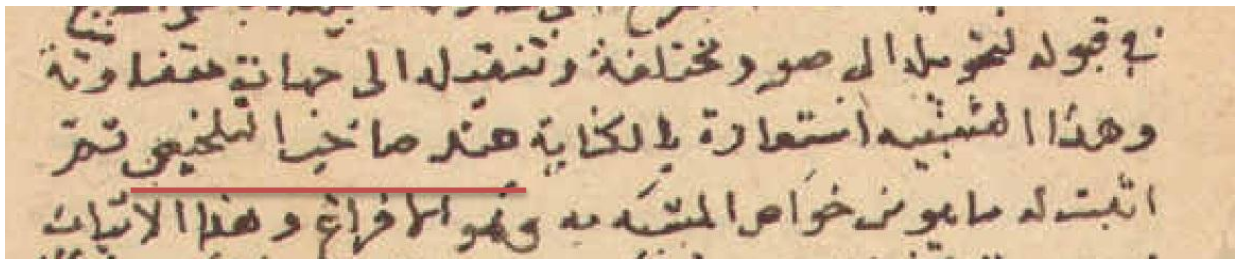
(ت) [٥/و]

٢- أسقطَ الباحثُ عبارة (عند صاحب التلخيص)، والواقعة بعد عبارة: (وهذا التشبيه

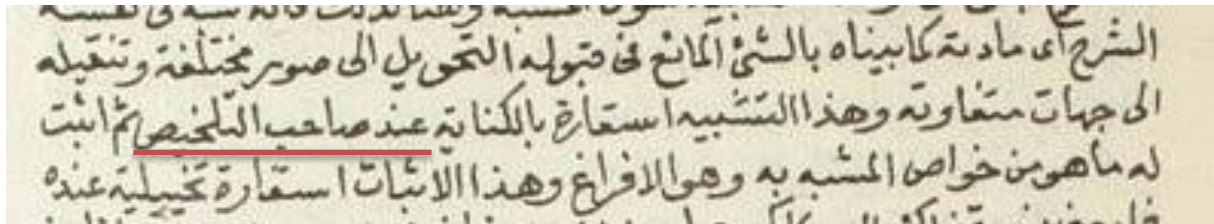
الاستعارة بالكناية)، وقبل عبارة: (ثم أثبت له ما هو من خواص المشبه به) على الرغم

من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصُّور التي تثبت ذلك.

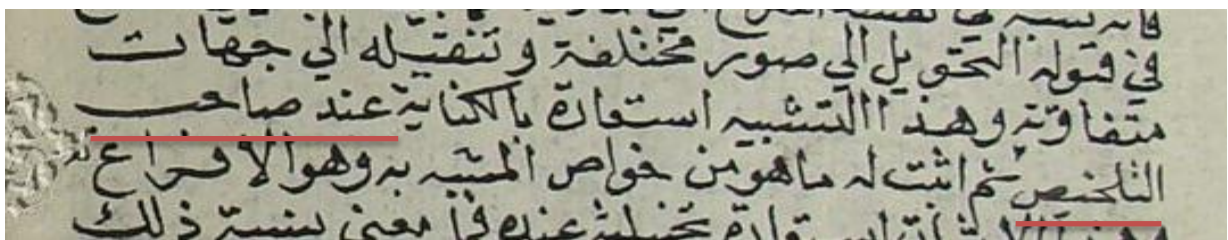
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٨٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٧.



(الأصل) [٤/ظ]

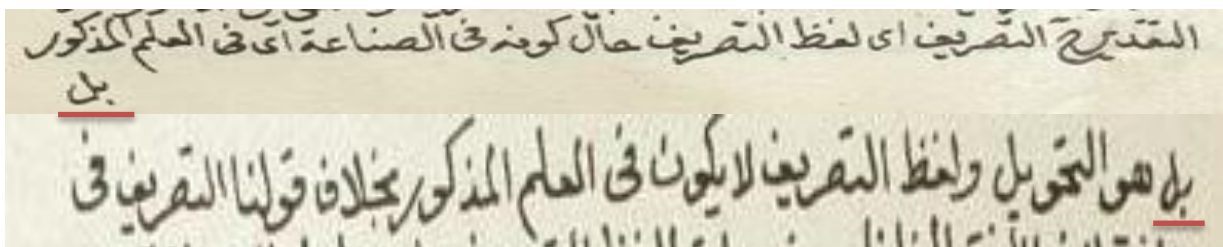


(ب) [٤/ظ]



(ت) [٥/و]

٣- أسقط الباحث كلمة (بل) رغم وجودها في النسخة (ب)، ولم يشر الباحث إلى هذا السقط في الهامش^(٢)، وفي ما يأتي صورة (ب) التي تثبت صحة ذلك.



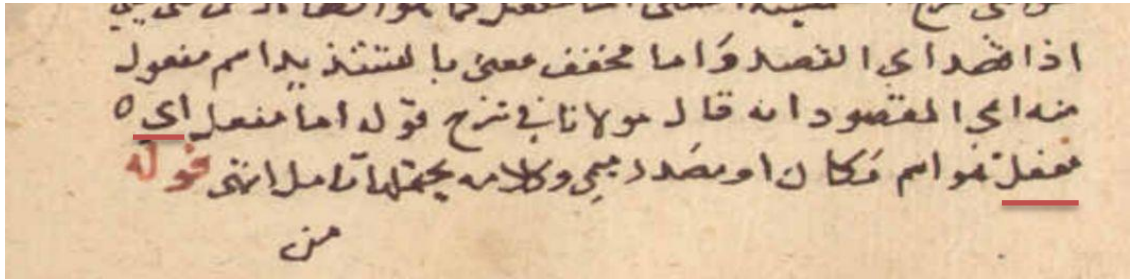
(ب) [٦/و - ٦/ظ]

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٨٥، و حاشية العبّادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ١٨.

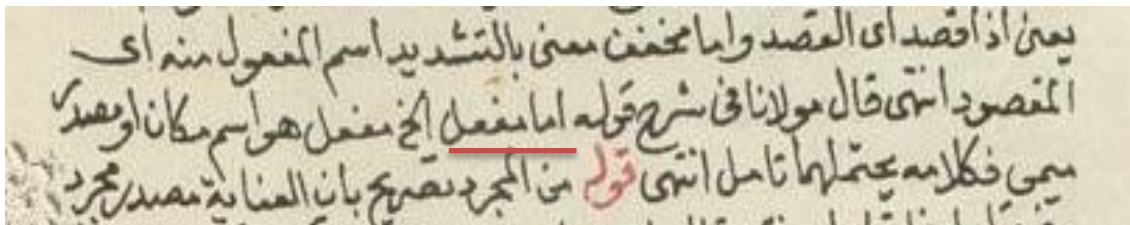
(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٩٦، و حاشية العبّادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٣٠.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

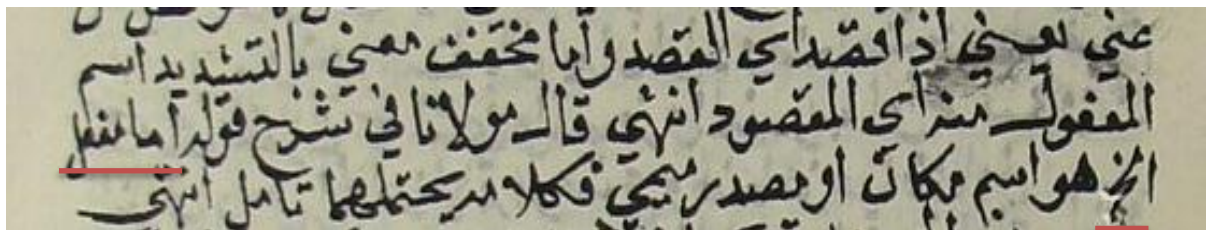
٤- أسقط الباحث (أي مفعل)، والتي تقع بعد عبارة: (أما مفعل) وقبل عبارة: (إلى آخره)، على الرغم من وجودها في النسخة (الأصل) لكنها سقطت من (ب)، و(ت) ولم يشر لهذا بالهامش^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.



(الأصل) [٨/و]



(ب) [٧/و]



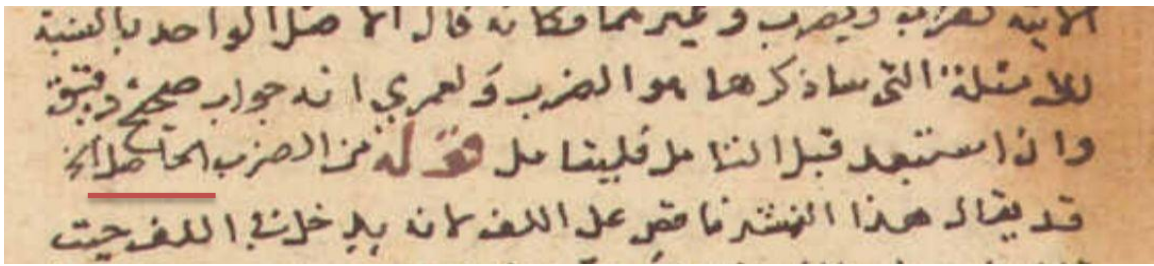
(ت) [٨/ظ]

٥- أسقط الباحث كلمة (الحاصل) على الرغم من ورودها في النسخ الثلاث، كما وجاءت بعدها كلمة (الحادث) في النسخة (ت)، والباحث أشار إلى أنها في (ب)^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.

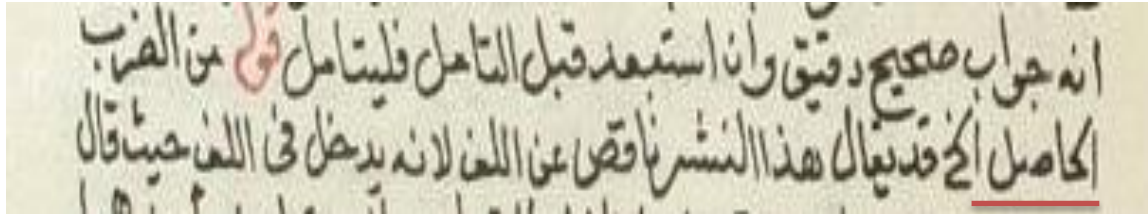
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٩، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣٤.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٠٢، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣٩.

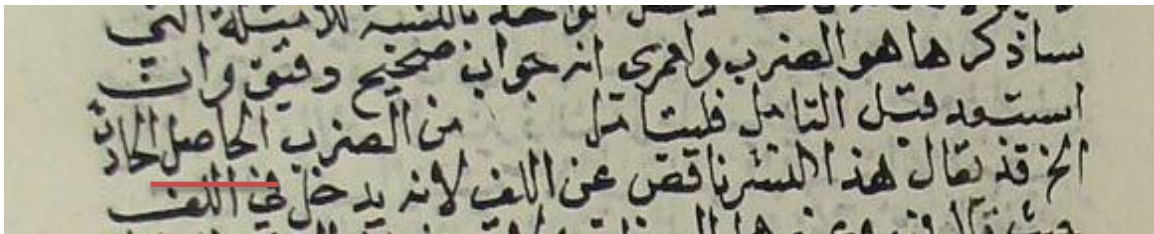
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



(الأصل) [٩/ظ]



(ب) [٧/ظ]



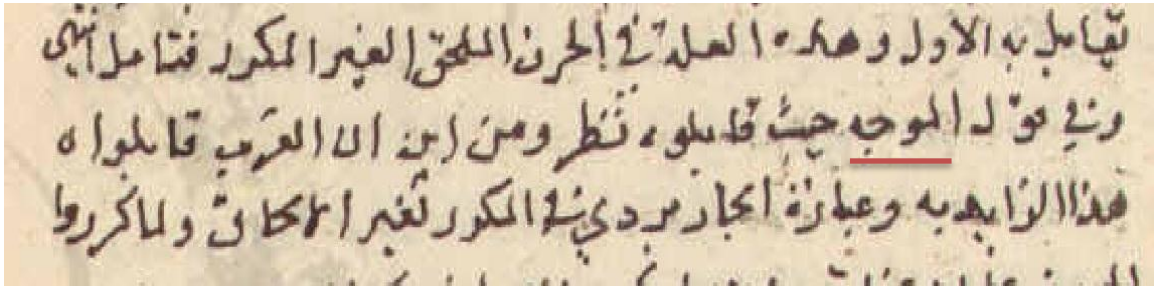
(ت) [٩/ظ]

٦- أسقط الباحث عبارة: (فلا مسامحة في قوله: (أن تدل)، وأشار السيّد في بعض الحواشي إلى أن ما بعد (أن) لم يصِرْ مصدرًا حقيقةً، بل صار مشابهًا له في بعض الأمور، فجازَ حمله على غير المصدرِ انتهى، ما قاله أستاذنا، وما نقله عن إشارة السيّد في بعض الحواشي يمكن جريانه هاهنا، وكذا ما نقله عن بعض المحققين) من المتن^(١)، على الرغم من ورودها في النسخ الثلاث، وهو سقط كبير يصل إلى أربعة أسطر، وفيما يأتي الصور التي ثبت صحة ذلك.

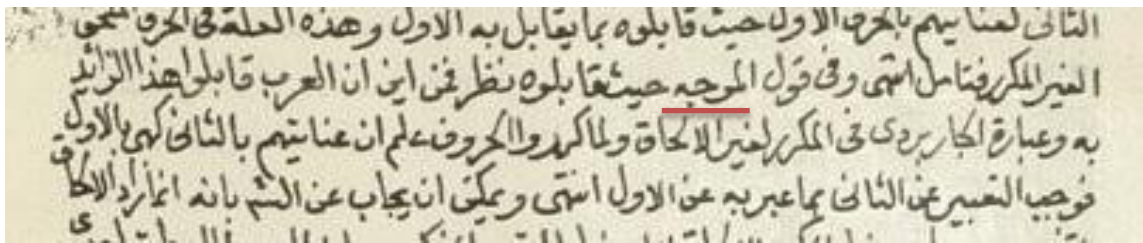
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢٥، و حاشية العبادي (تحقيق قسم التحقيق): ٦٨-٦٩.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

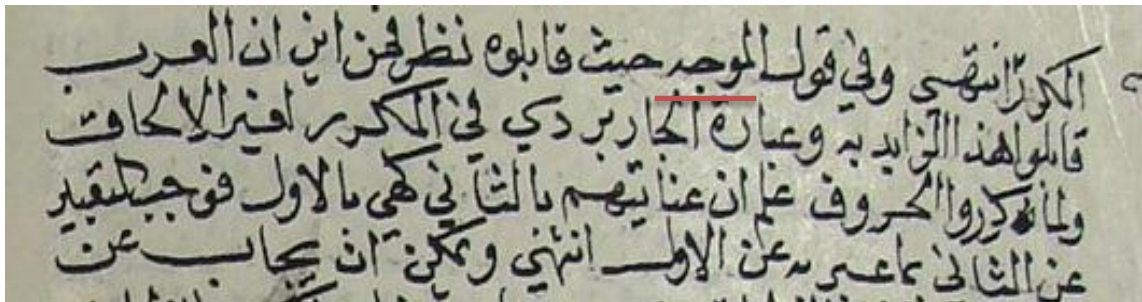
٧- أسقط الباحث كلمة (الموجه) من المتن رغم وجودها في النسخ الثلاث، وأخطأ في قراءة كلمة (قول) إذ أثبتتها (قوله) رغم ورودها في النسخ الثلاث (قول)^(١)، وفيما يأتي الصُّور من النسخ الثلاث التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [١٩/و]



(ب) [١٣/و]



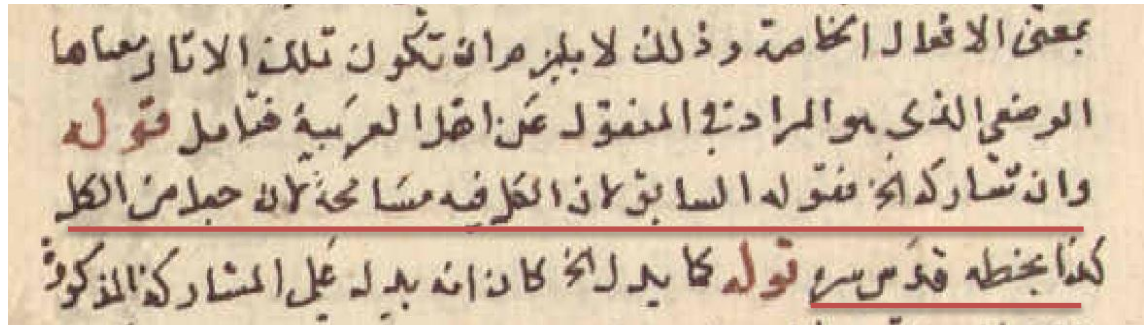
(ت) [١٧/و]

٨- أسقط الباحث عبارة: (قوله: وإن شَارَكْتَهُ... إلى آخره) أي: فقوله السابق؛ (لأنَّ الكلَّ) فيه مسامحة؛ لأنَّه جعلَ من الكلِّ، كذا بخطه (فُدِسَ سِرُّهُ) التي تقع بعد عبارة (في المنقول عن

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٢، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٧٩.

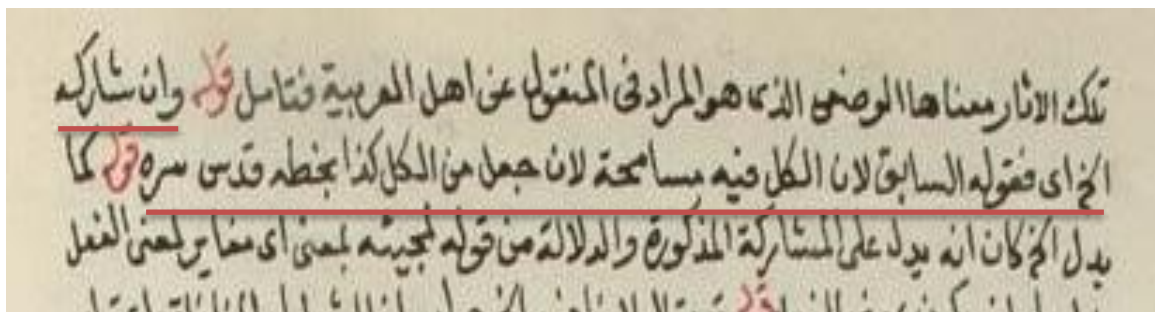
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

أهل العربية فتأمل)، وقبل قوله: (قوله: كما يدل إلى آخره) على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



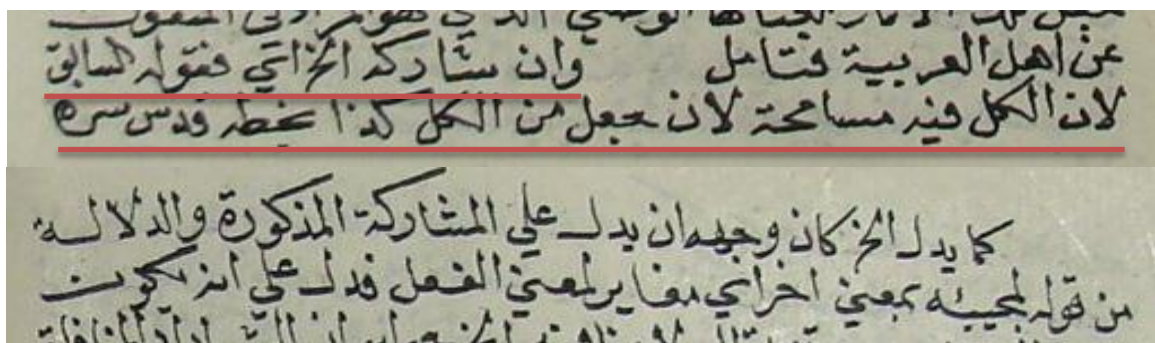
بمعنى الأفعال الخاصة وذلك لا يلزم مراده تكون تلك الأفعال معانها
الوضعي الذي هو المراد في المنقول عن أهل العربية فتأمل **قوله**
وان شاركه الخ فتوله السابق لأن الكل فيه مسامحة لأن جعل من الكل
كذا بخطه قدس سره **قوله** كما يدل الخ كان أنه يدل على المشاركة المذكورة

(الأصل) [٢٠/و]



تلك الأفعال معانها الوضعي الذي هو المراد في المنقول عن أهل العربية فتأمل **قوله** وان شاركه
الخ أي فتوله السابق لأن الكل فيه مسامحة لأن جعل من الكل كذا بخطه قدس سره **قوله** كما
يدل الخ كان أنه يدل على المشاركة المذكورة والدلالة من قوله لمجيئه بمعنى أي معانير بمعنى الفعل

(ب) [١٤/و]



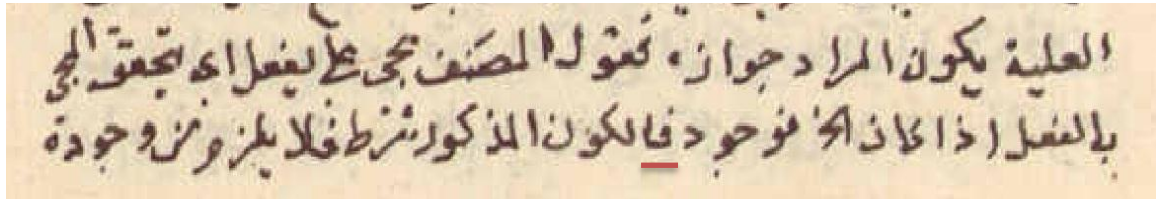
عن أهل العربية فتأمل وان شاركه الخ أي فتوله السابق
لأن الكل فيه مسامحة لأن جعل من الكل كذا بخطه قدس سره
كما يدل الخ كان وجهه أن يدل على المشاركة المذكورة والدلالة
من قوله لمجيئه بمعنى أخراي معانير بمعنى الفعل فدل على أنه يكون

(ت) [١٧/ظ - ١٨/و]

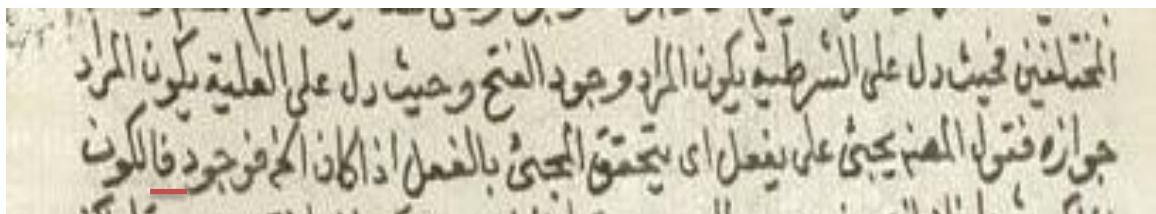
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٨٣.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

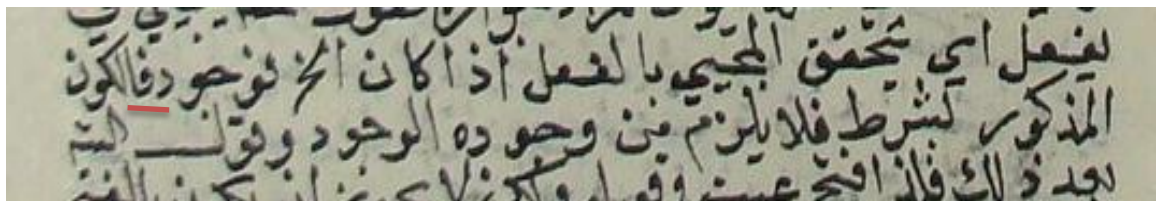
٩- أسقط الباحث كلمة: (فاء) الموجودة في عبارة: (فوجود فاء لكون المذكور شرط) من المتن، والواقعة بعد عبارة: (بالفعل إذا كان...إلى آخره، فوجود)، وقبل عبارة: (لكون المذكور شرط) رغم وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٢٢/و]



(ب) [١٥/و]



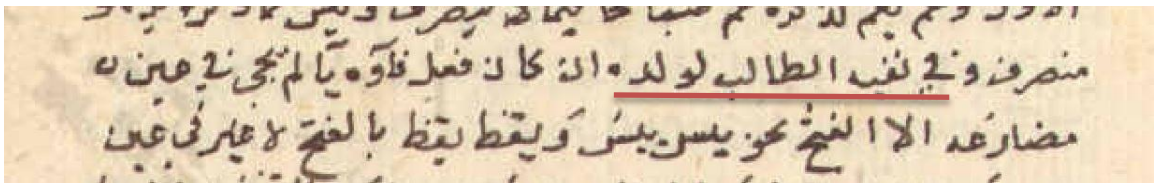
(ت) [١٩/ظ]

١٠- أسقط الباحث العبارة الأصلية الموجودة في النسخ الثلاث وهي: (وفي بغية الطالب لولده) الواقعة بعد عبارة: (وليس كما ذكره بل هو منصرف)، وأبدلها بعبارة: (وفي المفصل) وهي غير موجودة في النسخ الثلاث، ولعل الذي دفع الباحث إلى هذا الشيء أنه لم يحصل على كتاب بغية الطالب لبدر الدين ابن النّاطم^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

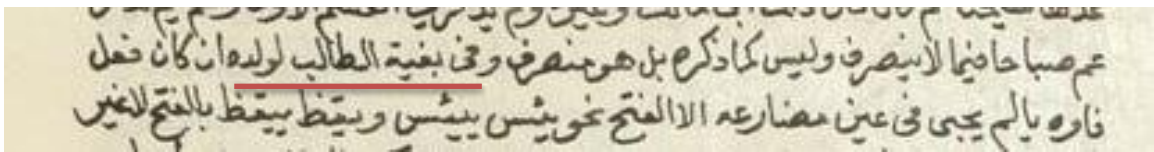
^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٤٣، و حاشية العبادي (قسم التحقيق): ٩٥.

^(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٤٨، و حاشية العبادي (قسم التحقيق): ١٠٢.

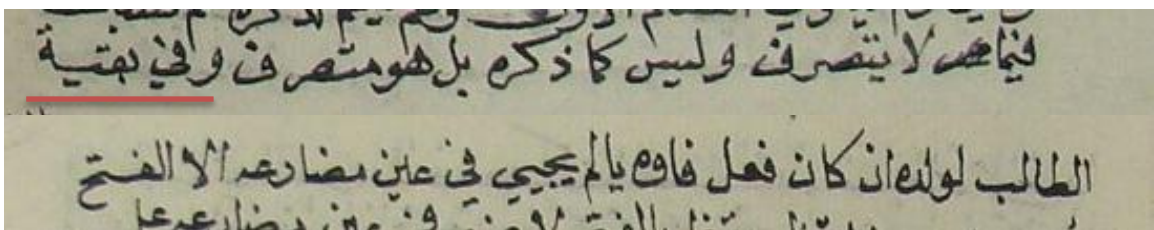
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



(الأصل) [٢٤/و]

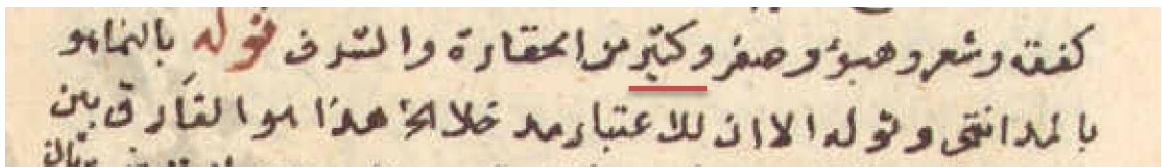


(ب) [١٦/و]



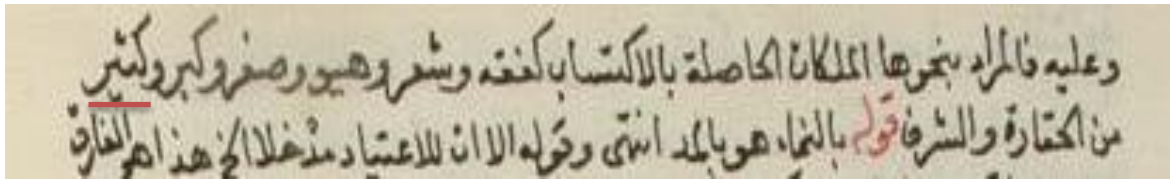
(ت) [٢١/و - ٢١/ظ]

١١ - أسقط الباحث كلمة: (كثير) الموجودة في النسختين (ب)، (ت) من المتن، والواقعة بعد عبارة: (وهيئاً وصغراً وكبراً)، وقبل عبارة: (من الحقارة والشرف) ولم يشر في الهامش إلى ذلك^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

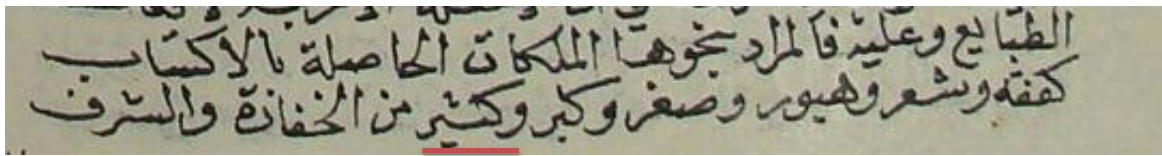


(الأصل) [٢٤/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠٧.

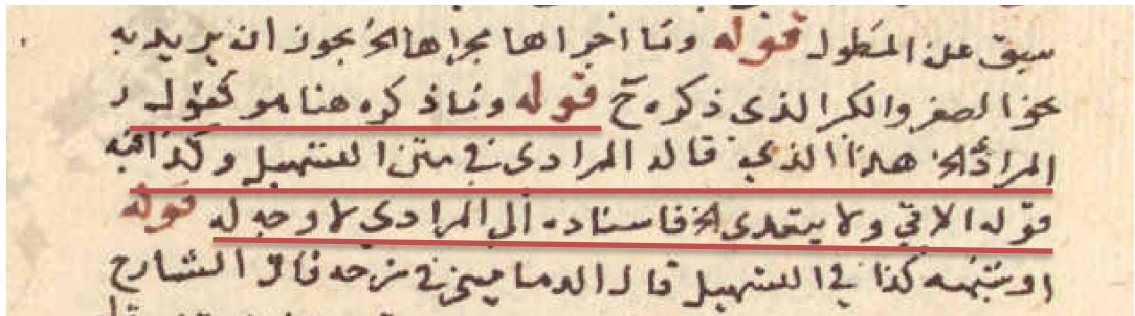


(ب) [١٧/و]



(ت) [٢٢/و]

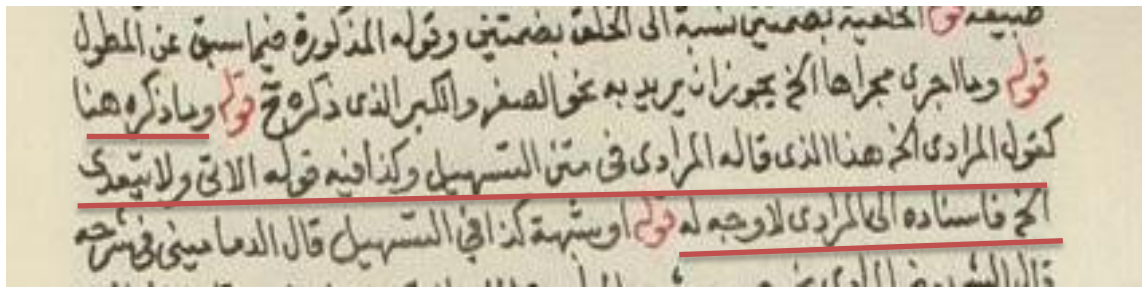
١٢- أسقط الباحث عبارة: (قوله: (وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا كَقَوْلِ الْمُرَادِيِّ...إِلَى آخِرِهِ) هذا الذي قاله المرادي، (وكذا فيه قوله الآتي: ولا يتعدى...إِلَى آخِرِهِ)، فإسناده إلى المرادي لا وجه له)، من المتن رغم وجودها في النسخ الثلاث ولعله أسقط هذه العبارة لعدم عثوره على نص المرادي الموجود في كتابه (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٣ / ١٥١٧) ^(١)، وفي ما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



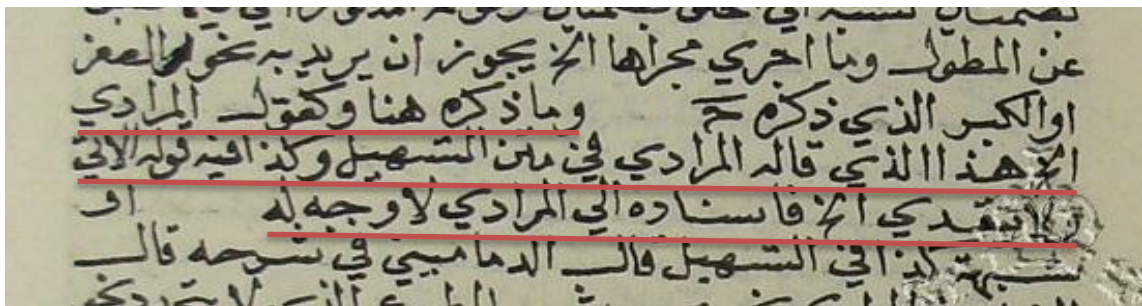
(الأصل) [٢٥/و]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٢، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠٨.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

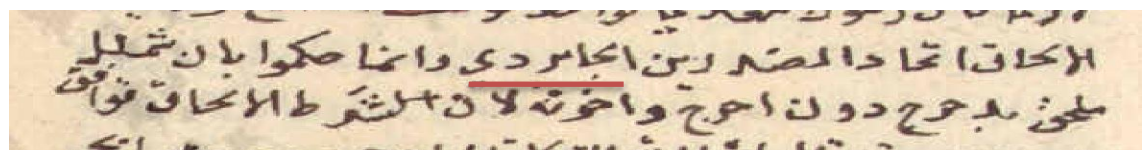


(ب) [١٧/و]

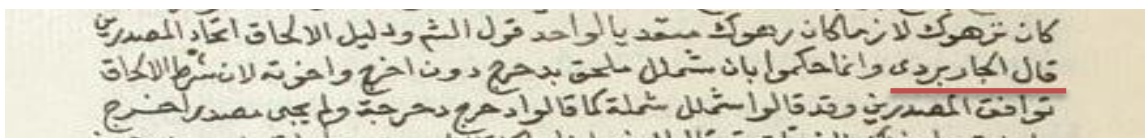


(ت) [٢٢/ظ]

١٣- أسقط الباحثُ عبارة: (قال الجاربردي) من المتنِ عمدًا، الواقعةُ بعد عبارة: (ودليل اللاحق اتّحاد المصدرين)، وقبل عبارة: (وإنّما حكموا بأنّ شمل)، على الرّغم من وجودها في النّسخِ الثّلاث، لكن كلمة (قال) سقطت من (الأصل فقط)، كما ولم يُخرّج قوله في الهامش^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبّت صحّة ذلك.

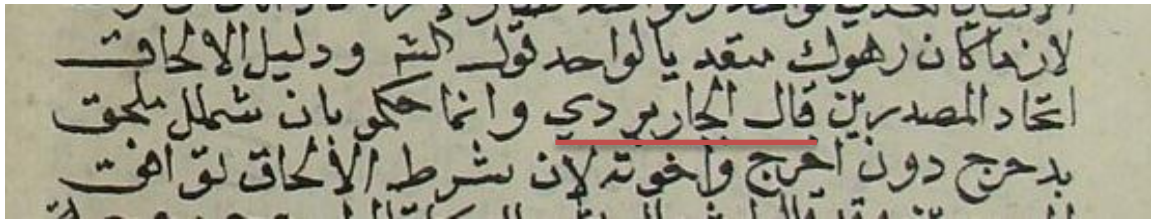


(الأصل) [٢٦/و]



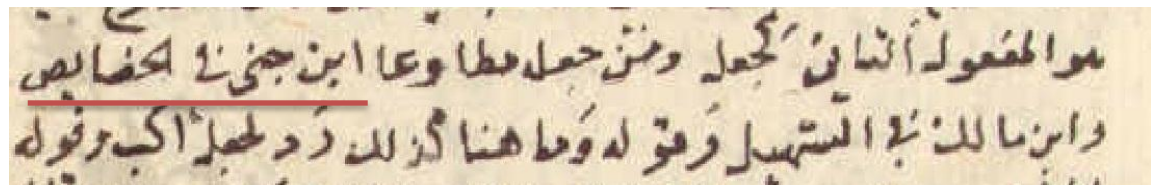
(ب) [١٧/ظ]

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١١.

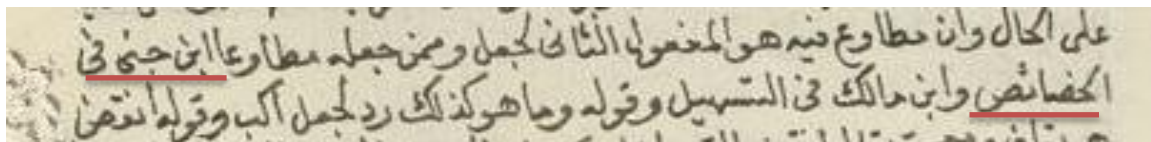


(ت) [٢٣/و]

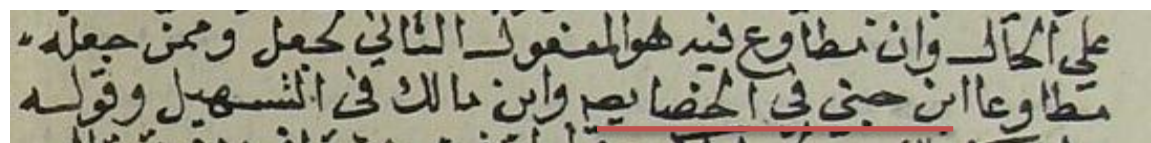
١٤ - أسقط الباحثُ عبارة: (ابن جني في الخصائص) من المتن، والواقعة بعد عبارة (وممن جعله مطاوعاً)، وقبل عبارة (ابن مالك في التسهيل) على الرغم من وجودها في جميع النسخ^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٢٧/و]



(ب) [١٨/و]

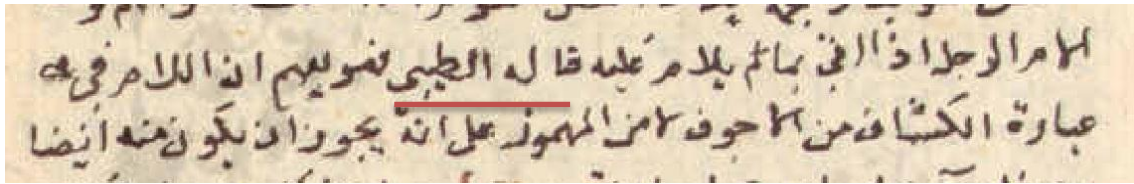


(ت) [٢٥/و]

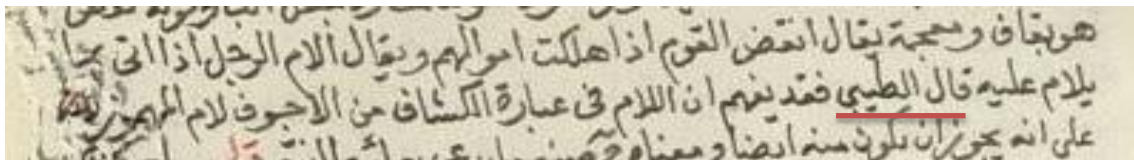
١٥ - أسقط الباحثُ عبارة: (قال الطيبي) من المتن، والتي تقع بعد عبارة: (أتى بما يلام عليه)، وقبل عبارة: (فقد يفهم أن الأم)، على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٨، و حاشية العبادي (تحقيق قسم التحقيق): ١١٦.

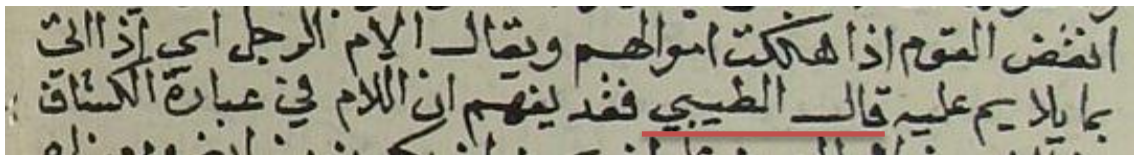
الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التّحقيق



(الأصل) [٢٧/و]

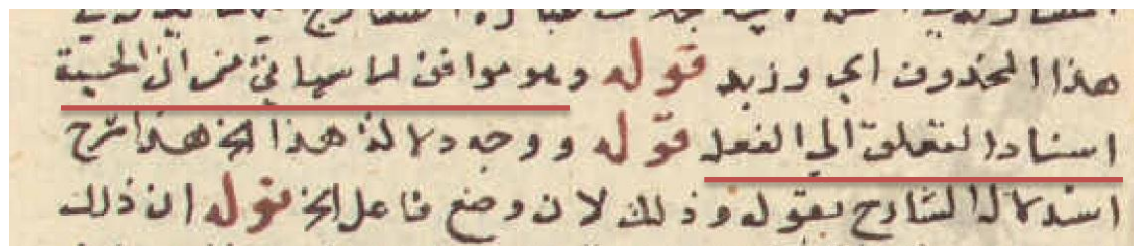


(ب) [١٨/و]



(ت) [٢٤/و]

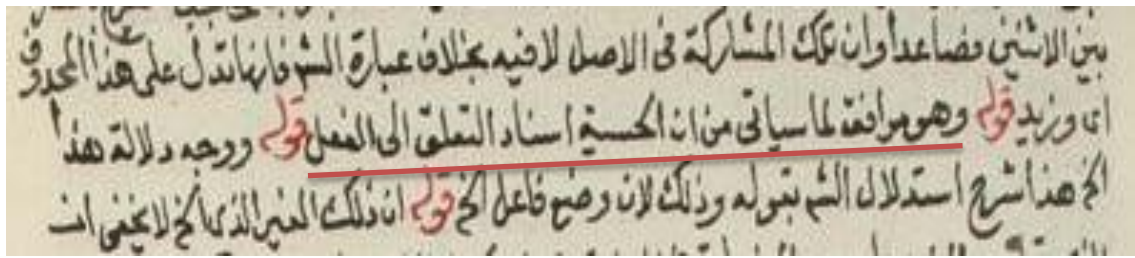
١٦- أسقط الباحثُ عبارة: (وهو موافق أنّ الحقيقة لما سيأتي من أنّ الحقيقة إسنادٌ التعلّق إلى الفعل) والواقعة بعد عبارة: (تدل على هذا المحذوف أي وزيد) وقبل عبارة: (قوله: ووجه دلالة هذا إلخ)، على الرّغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحّة ذلك.



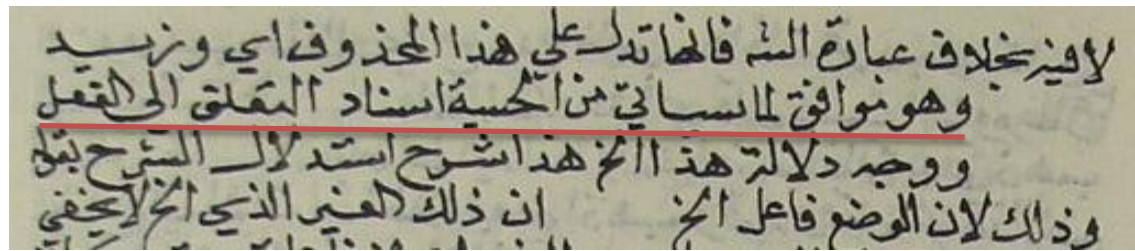
(الأصل) [٢٨/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٩، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٦.

^(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٦٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٢٣.

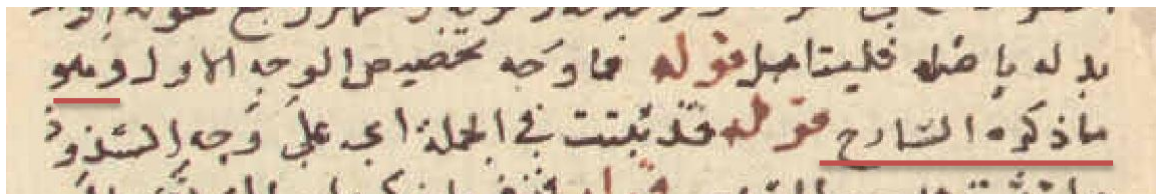


(ب) [١٩/و]

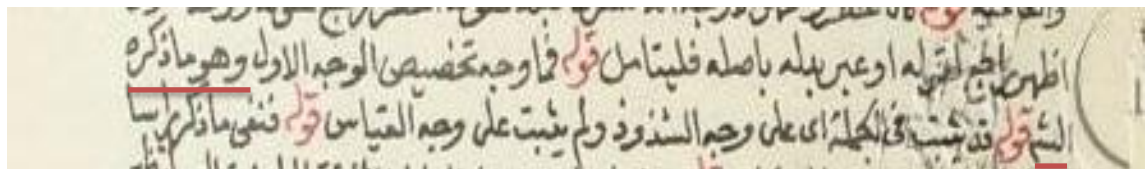


(ت) [٢٥/ظ]

١٧- أسقط الباحثُ عبارة: (وهو ما ذكره الشَّارح)، على الرَّغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

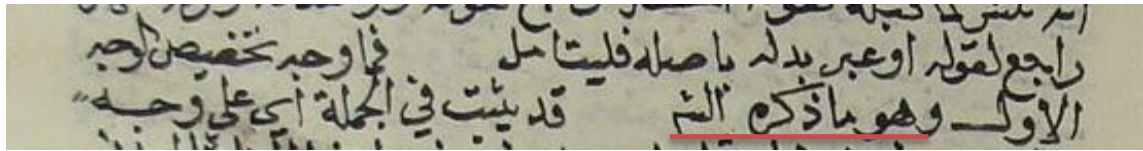


(الأصل) [٢٩/ظ]



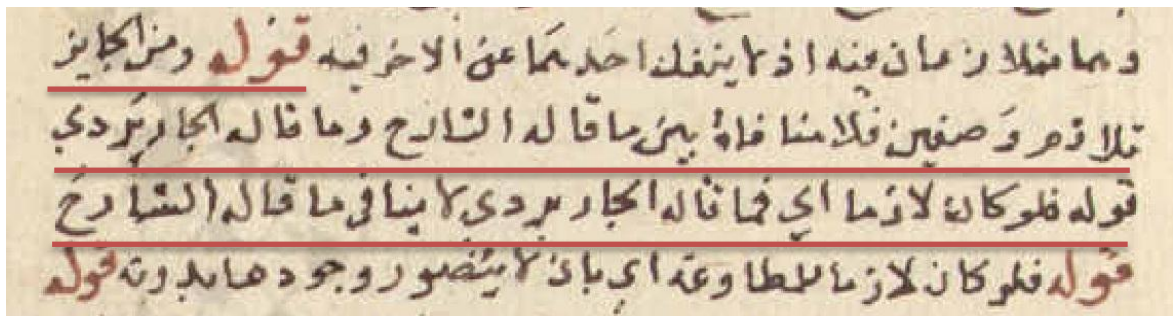
(ب) [١٩/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٦٩، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٢٩.

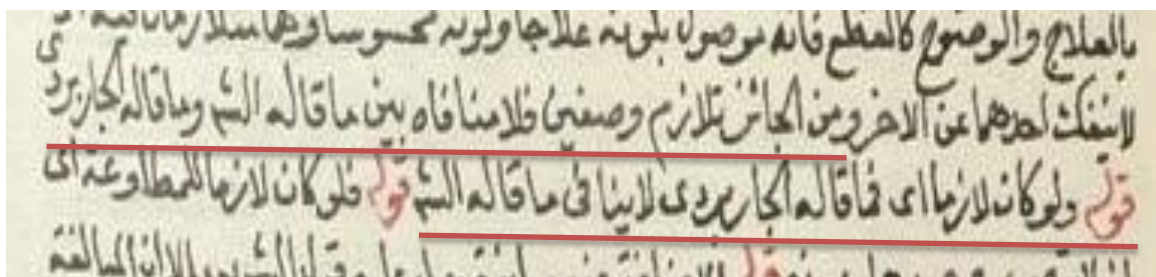


(ت) [٢٦/ظ]

١٨- أسقط الباحث النصّ الآتي: (قوله: ومن الجائز تَلَاْزُمْ وَصَفَيْن، فلا منافاة بين ما قاله الشّارح وما قاله الجاربردي، قوله: (فَلَوْ كَانَ لازِمًا) أي: فما قاله الجاربردي لا ينافي ما قاله الشّارح) من المتن، والواقعة بعد عبارة: (لا ينفك أحدهما عن الآخر فيه)، وقبل عبارة: (فلو كان لازِمًا للمطوعة) على الرّغم من وجوده في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحّة ذلك.

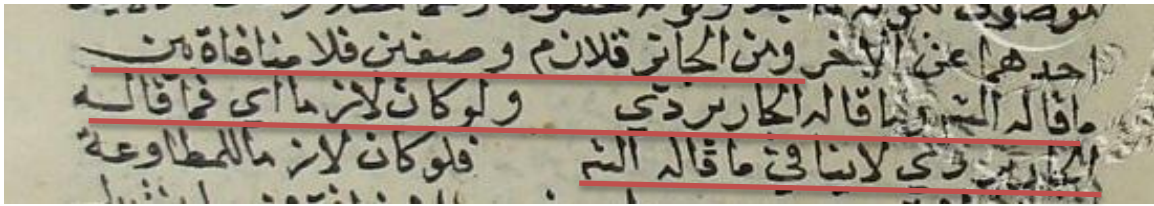


(الأصل) [٣٠/و]



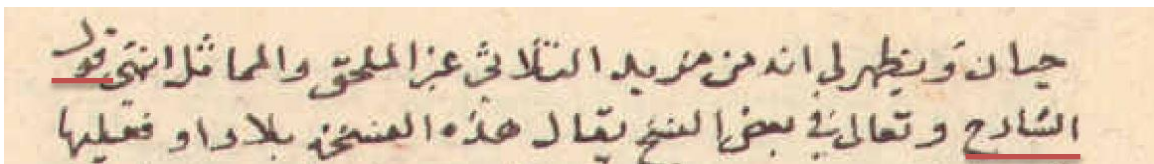
(ب) [١٩/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٠، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٠.

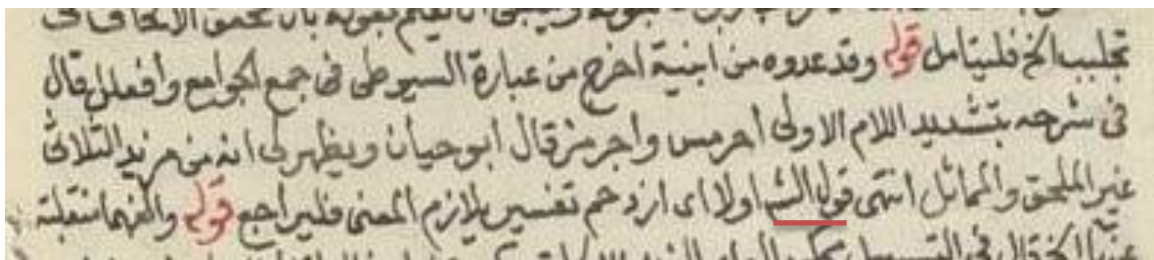


(ت) [٢٦/ظ]

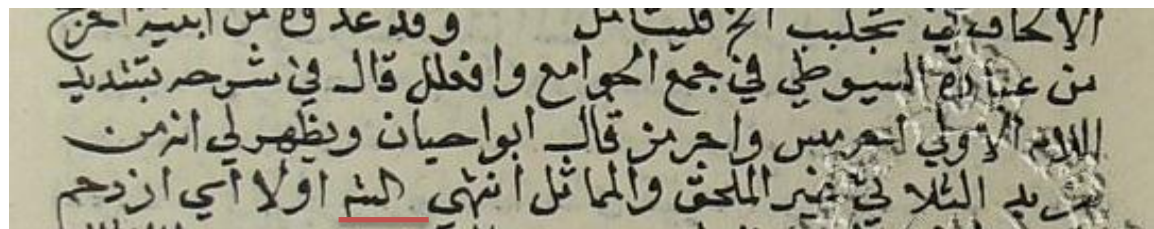
١٩- أسقط الباحثُ عبارة: (قولُ الشّارح) وهذه العبارة موجودة بعد عبارة: (وغير الملحق المماثل انتهى) وقبل عبارة: (في بعض النسخ يقال) ^(١)، على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث، وفيما يأتي الصُّور التي تثبت صحّة ذلك.



(الأصل) [٣٢/ظ]



(ب) [٢١/و]

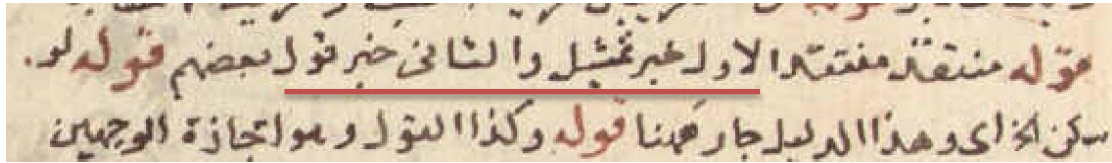


(ت) [٢٨/ظ]

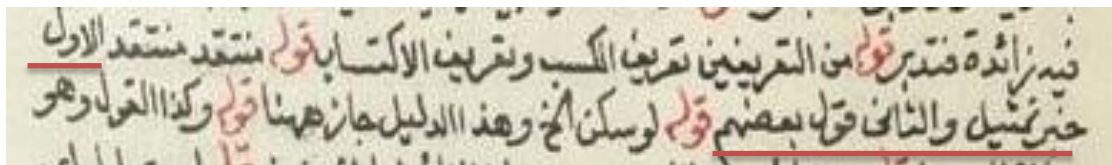
^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤١.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

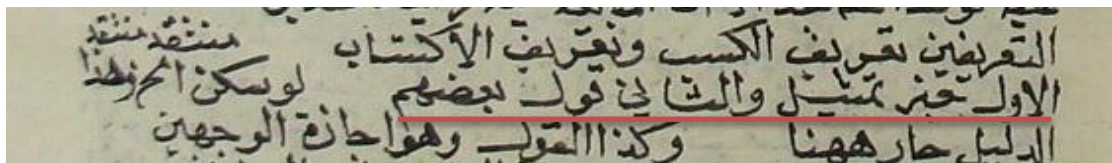
٢٠_ أسقط الباحثُ عبارة: (الأوّل خبر (تمثيل) والثاني خبر (قول بعضهم))، والواقعة بعد عبارة: (منتقد منتقد)، وقبل عبارة: (قوله: لو سكن إلى آخره) على الرّغم من وجودها في النّسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحّة ذلك.



(الأصل) [٣٠/و]



(ب) [١٩/ظ]



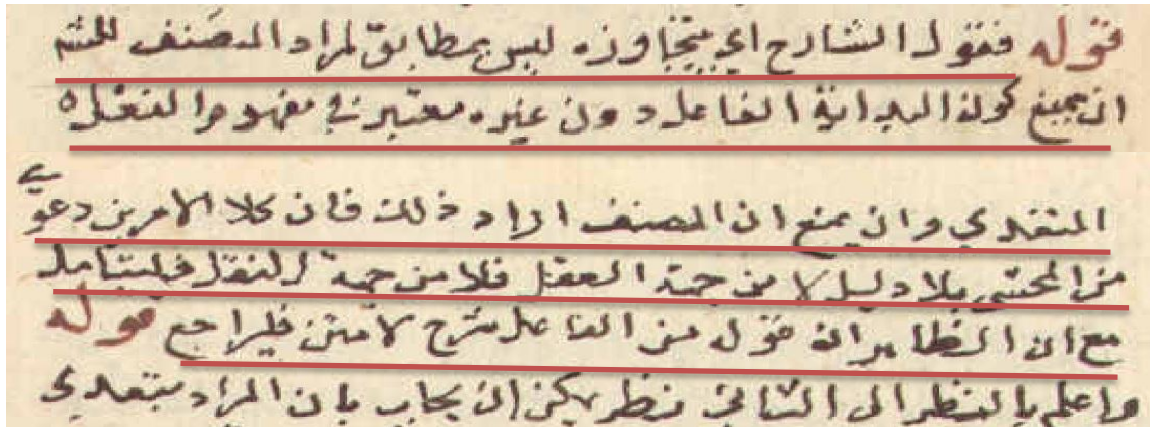
(ت) [٢٦/ظ]

٢١- أسقط الباحثُ النّصّ الآتي: (قوله: فقوّل الشّارح: أي يتجاوزهُ لَيْسَ بِمُطَابِقٍ لِمُرَادِ الْمُصَنَّفِ لِلشَّارِحِ أَنْ يَمْنَعَ كَوْنَ الْبَدَايَةِ الْفَاعِلِ دُونَ غَيْرِهِ مَعْتَبَرٌ فِي مَفْهُومِ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي، وَأَنْ يَمْنَعَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَرَادَ ذَلِكَ، فَإِنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ دَعَايَا مِنَ الْمُحَشِّي بِلَا دَلِيلٍ، لَا مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، فَلْيَتَأَمَّلْ، مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ قَوْلَهُ: (مَنْ الْفَاعِلِ) شَرْحٌ لَا مَتْنٌ، فَلْيَرِاجِعْ)، والواقعة بعد عبارة: (من غير اعتبار أنّ الفاعل مبتدأ)، وقبل عبارة: (قوله: وأعلّم

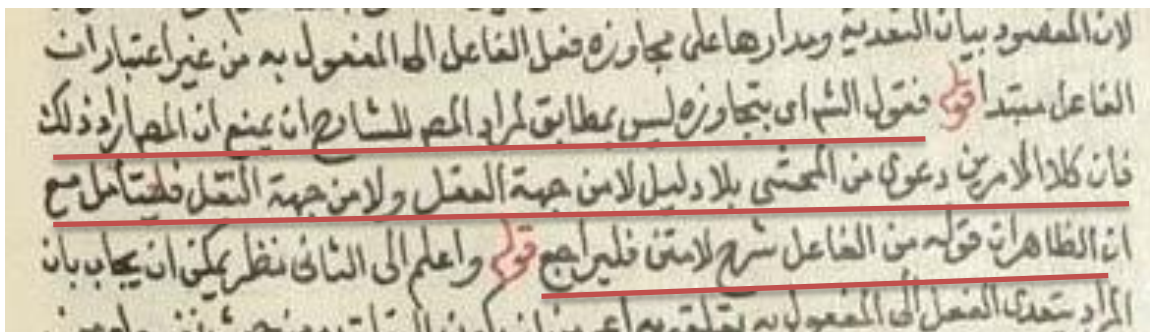
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٧٩، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣١.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

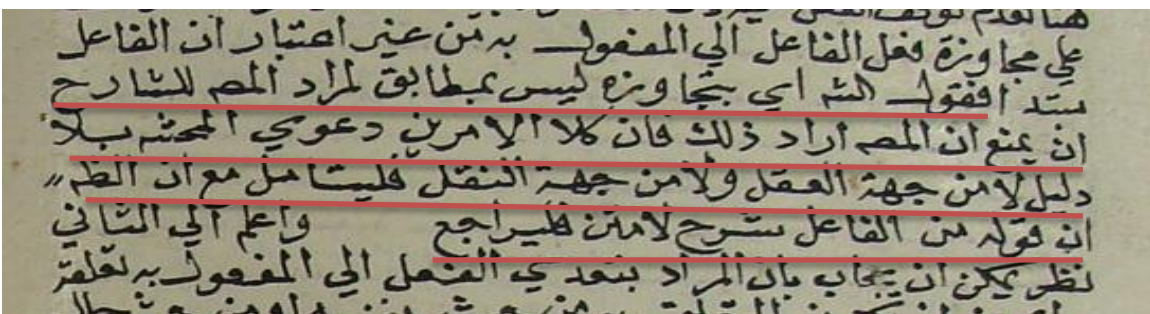
بالنظر إلى الثاني نظرًا على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث، وهو نص طويل يصل إلى خمسة أسطر^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٣٢/ظ - ٣٣/و]



(ب) [٢١/و]

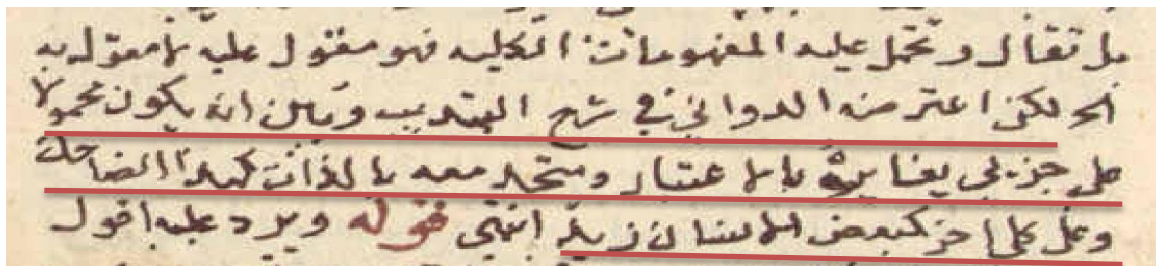


(ت) [٢٨/ظ - ٢٩/و]

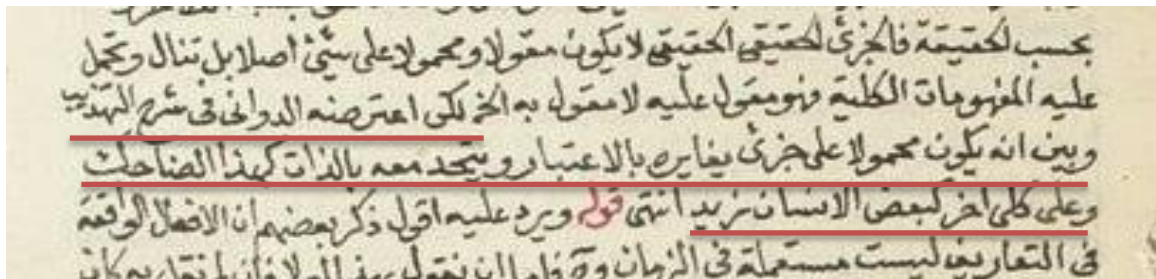
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٠، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٣.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

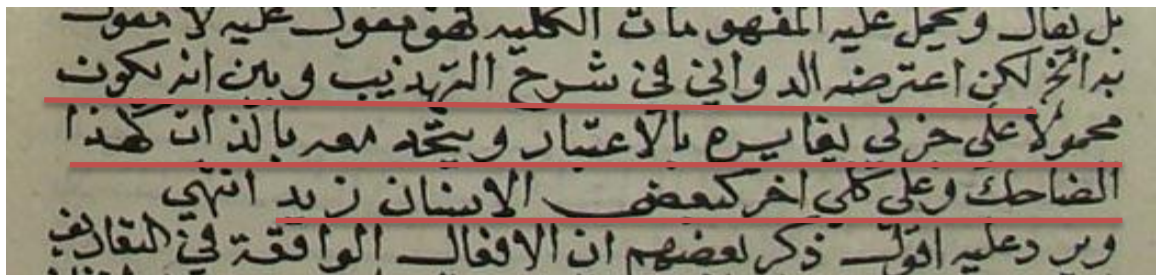
٢٢- أسقط الباحث النص الآتي: (لكن اعترضه الدواني في (شرح التهذيب)، وبين أنه يكون محمولاً على جزئي يغايره بالاعتبار، ويتحد معه بالذات ك (هذا الضاحك) وعلى كلي آخر، ك (بعض الإنسان زيد))، والواقع بعد عبارة: (فهو مقول عليه لا مقول به إلى آخره انتهى)، وقبل عبارة: (قوله: ويرد عليه)، على الرغم من وجوده في النسخ الثلاث، ولعل إسقاطه لهذا النص لأنه لم يعثر على قول الدواني في كتابه شرح التهذيب^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٣٣/و]



(ب) [٢١/ظ]

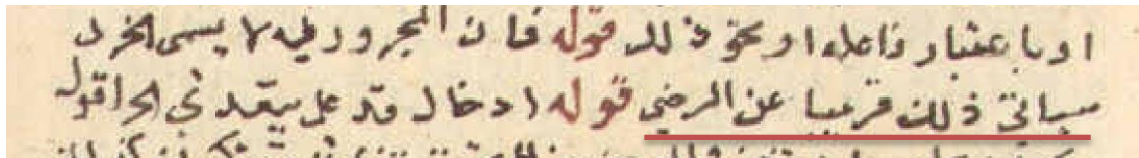


(ت) [٢٩/و]

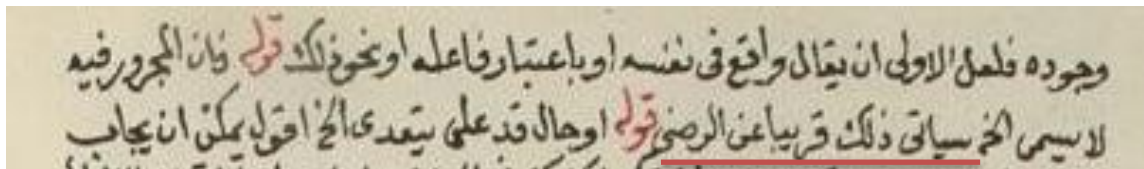
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٥.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

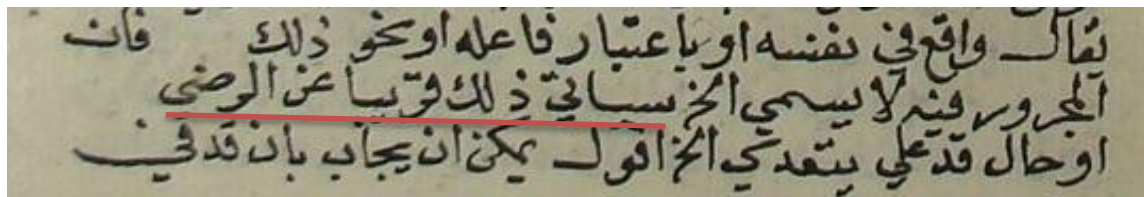
٢٣- أسقط الباحثُ عبارة: (سيأتي ذلك قريباً عن الرضي)، والواقعة بعد عبارة: (بأن المجرور فيه لا يسمى إلى آخره) ، وقبل عبارة: (قوله : إدخال قد على يتعدى إلى آخره) من المتن على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٣٤/و]



(ب) [٢٢/و]



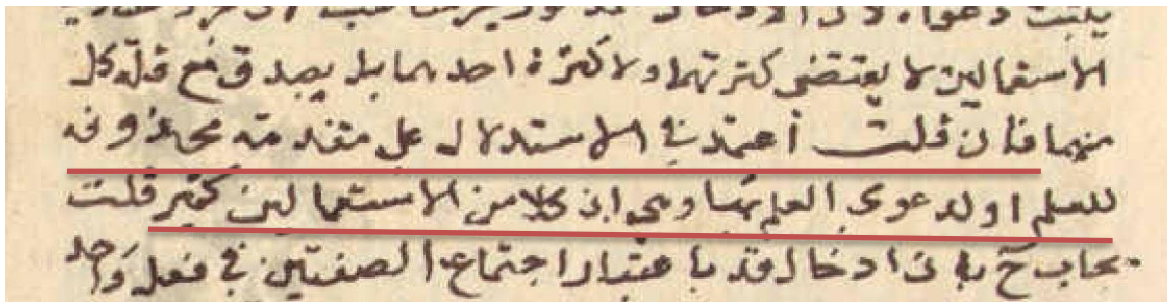
(ت) [٢٩/ظ]

٢٤- أسقط الباحثُ النصَّ الآتي (فإن قلت: اعتمد في الاستدلال على مقدِّمة محذوفة للعلم- أو لدعوى العلم- بها، وهي إنَّ كُلاً من الاستعمالين كثيرٌ)، والواقع بعد عبارة: (يصدق مع قلة كل منهما) وقبل عبارة: (قلت يجب حينئذٍ من المتن رغم وجوده في النسخ الثلاث^(٢))، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

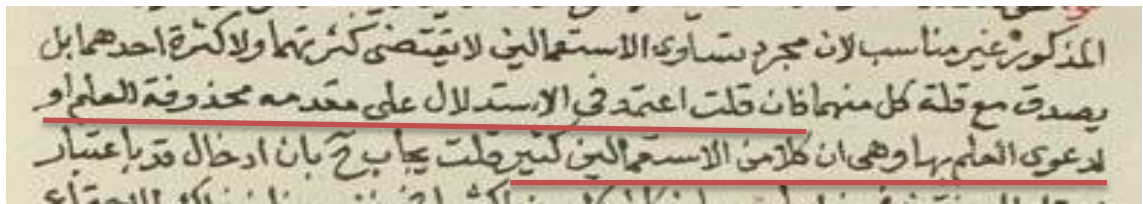
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٣، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٧.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٨.

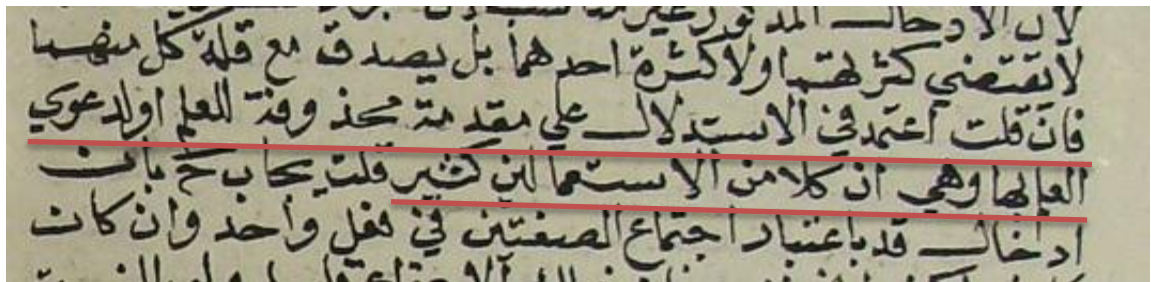
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



(الأصل) [٣٤/و]

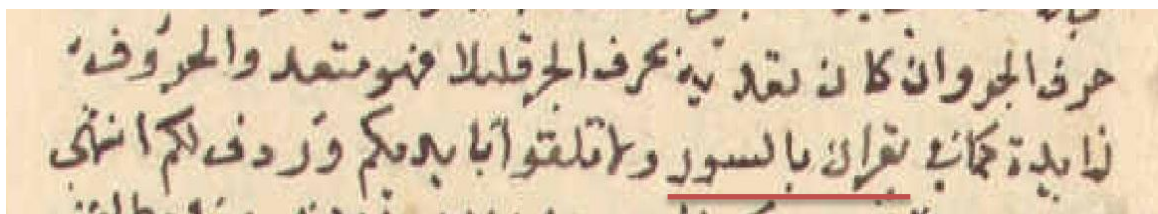


(ب) [٢٢/و]



(ت) [٣٠/و]

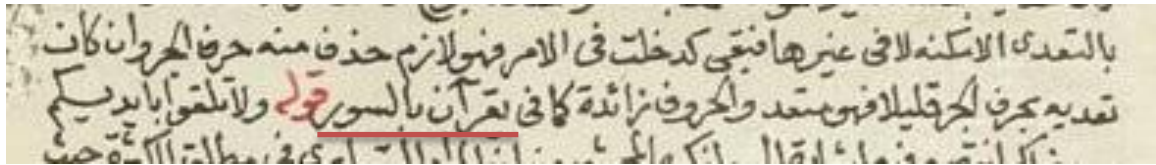
٢٥- أسقط الباحث عبارة: (يقرآن بالسور) من المتن على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث، وهذه العبارة هي شاهد شعري استشهد به العبادي، لكن الباحث لم يلتفت إليه، ولم يذكره في شواهد العبادي^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



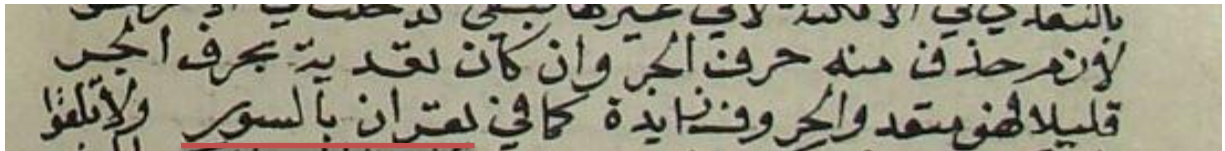
(الأصل) [٣٤/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٤، و حاشية العبادي (تحقيق قسم التحقيق): ١٤٩.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

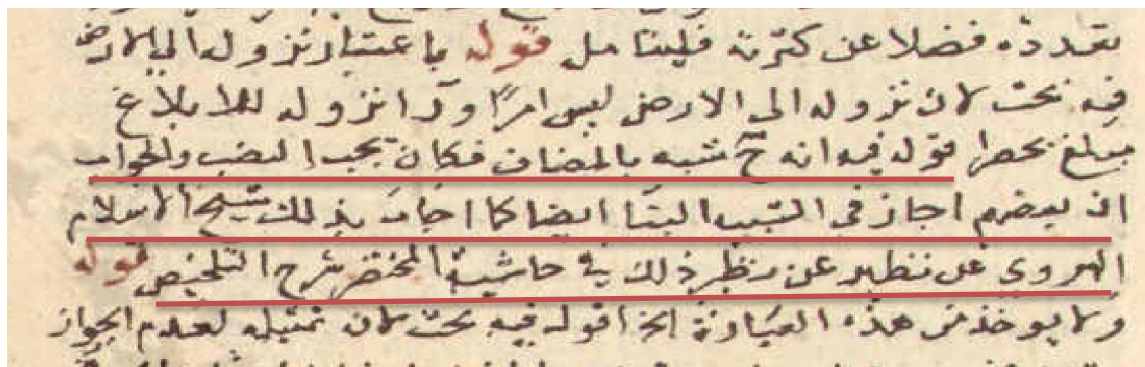


(ب) [٢٢/و]



(ت) [٣٠/و]

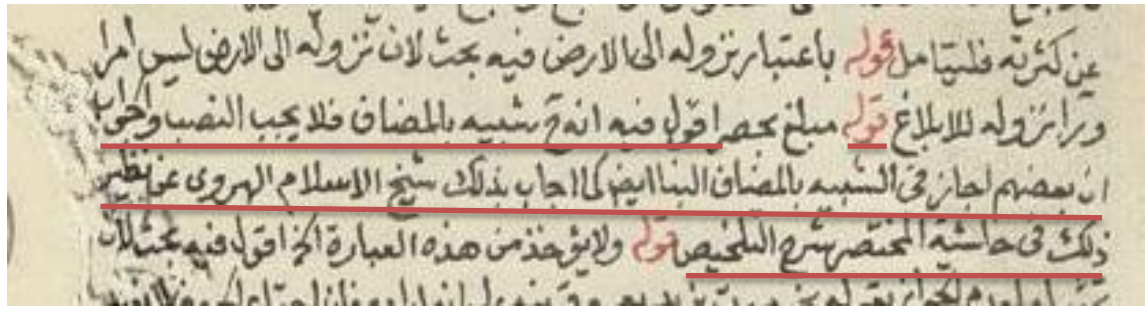
٢٦- أسقط الباحثُ كلمة: (قوله) الواقعة في النسخة (ب) بعد عبارة: (ليس أمراً وراء نزوله للإبلاغ) وقبل عبارة: (مبلغ بحصر)، كما وأسقط النص الآتي: (أقول فيه أنه حينئذٍ شبيهة بالمضاف، فلا يجب النصب. والجواب: أن بعضهم أجاز في الشبيه بالمضاف البناء أيضاً، كما أجاب بذلك شيخ الإسلام الهروي عن نظير ذلك في (حاشية المختصر شرح التلخيص)، والواقعة بعد عبارة: (قوله: ولا يؤخذ من هذه العبارة إلى آخره)، على الرغم من وجود هذا النص والعبارة التي أسقطها الباحث في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



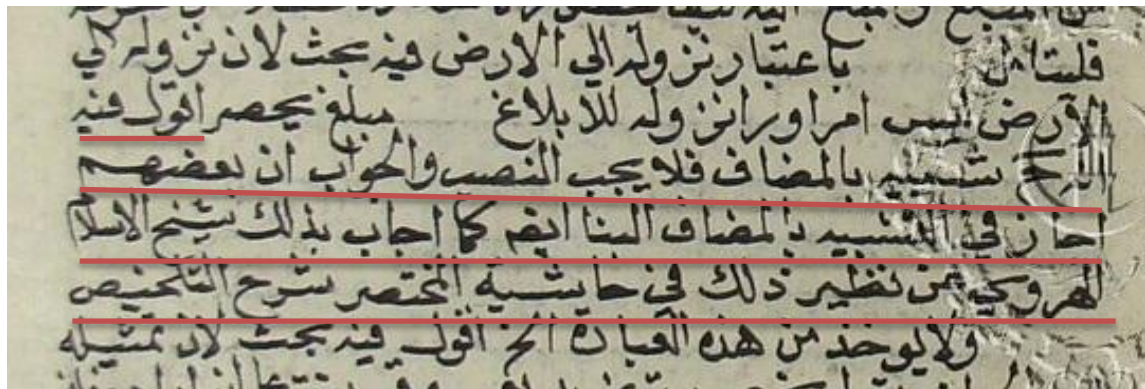
(الأصل) [٣٦/و]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٨٩، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٥٦.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

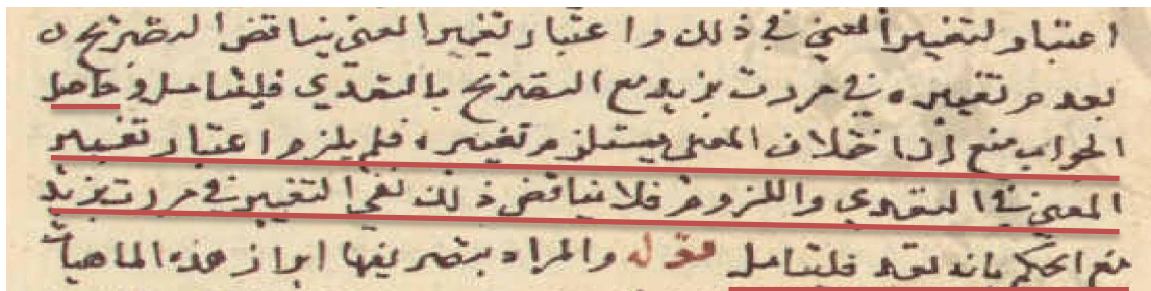


(ب) [٢٣/و]



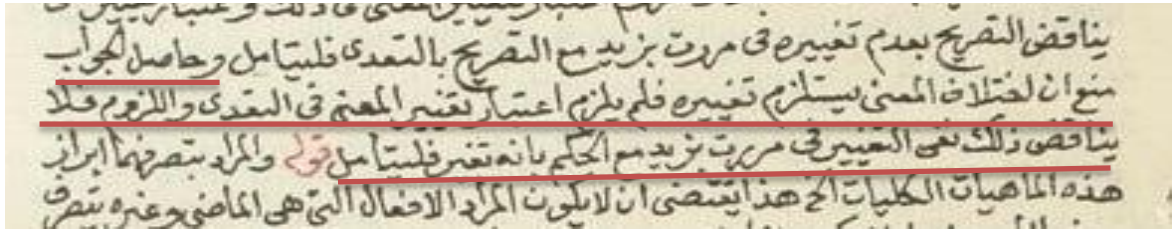
(ت) [٣١/ظ]

٢٧- أسقط الباحث النص الآتي: (وحاصل الجواب: منع أن اختلاف المعنى يستلزم تغييره، فلم يلزم اعتبار تغيير المعنى في التعدي واللزوم، فلا يناقض ذلك نفي التغيير في: (مررت بزيد) مع الحكم بأنه تغيير، فليأمل)، الواقعة بعد عبارة: (مع التصريح بالتعدي، فليأمل)، وقبل عبارة: (قوله: والمراد بتصريفها إبراز هذه الماهيات الكليات إلى آخره) من المتن على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

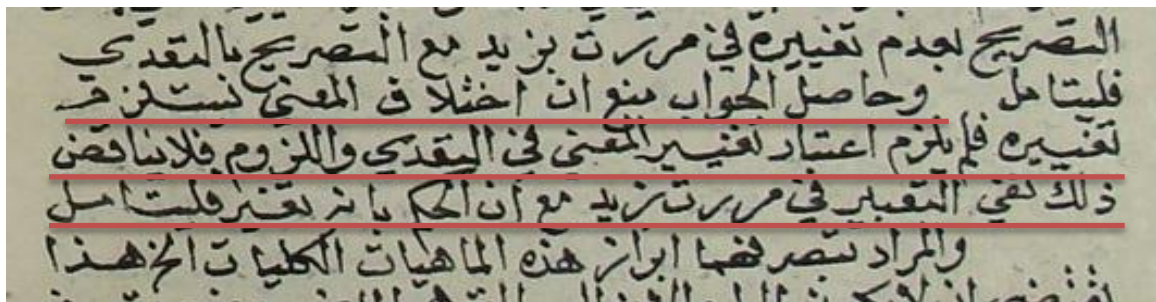


(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٩١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٥٨.

(الأصل) [٣٦/ظ]

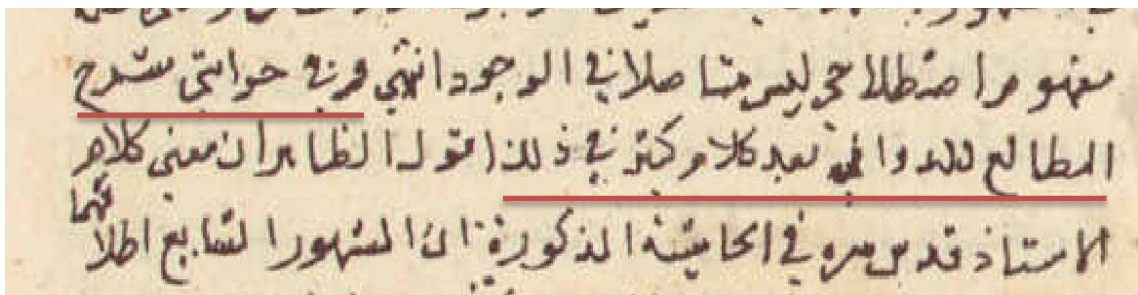


(ب) [٢٣/ظ]



(ت) [٣٢/و]

٢٨- أسقط الباحث عبارة: (وفي (حواشي شرح المطالع) بعد كلام كثير في ذلك)، والواقعة بعد عبارة: (ليس متأصلاً في الوجود انتهى)، وقبل عبارة: (أقول: الظاهر أنّ معنى كلام الأستاذ) من المتن على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٣٧/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٩٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٦٢.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

أخ جعلها كالجنس والعقل بناء على أنها في المشهور يستعملان في الحقائق الموجودة كالاسماء
ومعنى الكلمة مفهوم اصطلاحى ليس متاصلا في الوجود انتهى وفي حواشى شرح المطالع
للدواني بعد كلام كثير في ذلك أقول الظاهر أن معنى كلام الأستاذ قدس سره في الحاشية

(ب) [٢٤/و]

منهجوم اصطلاحى ليس متاصلا في الوجود انتهى وفي حواشى
شرح المطالع للدواني بعد كلام كثير في ذلك أقول الظاهر
أن معنى كلام الأستاذ قدس سره في الحاشية المذكورة أن المشهور

(ت) [٣٣/و]

٢٩- أسقط الباحث عبارة: (هذا وقد قرّر النّحاة جواباً غير هذا فراجعه من المُرادى، أو
غيره)، والواقعة بعد عبارة: (عدم مصاحبة لفظ جازم أو ناصب، فليُتأمل)، وقبل عبارة:
(قوله: (وأن بخلافه في الاسم) من المتن على الرّغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما
يأتي الصور التي تثبت صحّة ذلك.

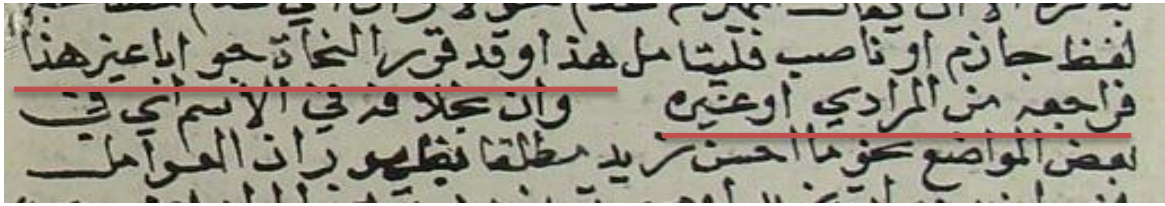
بتميز المراد بذكره الا ان يقال المميز عدم محولا وان اي عدم مصاحبة
لفظ جازم او ناصب فليتنامل هذا وقد قرر النحاة جوابا غير هذا فراجع
من المرادى او غيره قوله وان بخلافه في الاسم اي في بعض المواضع

(الأصل) [٣٨/ظ]

اذ ليس المرفع عامل بتميز المراد بذكره الا ان يقال المميز عدم محولا وان اي عدم مصاحبة
لفظ جازم او ناصب فليتنامل هذا وقد قرر النحاة جوابا غير هذا فراجع من المرادى او
غيره قوله وان بخلافه في الاسم اي في بعض المواضع بخلافه في الاسم اي في بعض المواضع

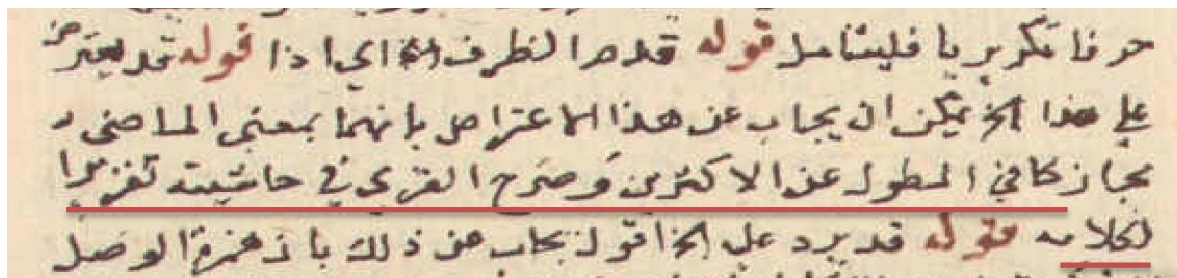
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٩٧، و حاشية العبّادي (تحقيق قسم التحقيق): ١٦٧.

(ب) [٢٤/ظ]

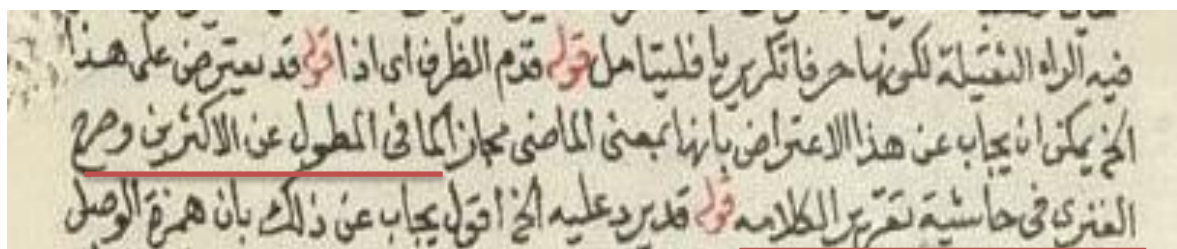


(ت) [٣٤/و]

٣٠- أسقط الباحث عبارة: (كما في (المطوّل) عن الأكثرين، وصرّح الغزيّ في حاشيته تقريراً لكلامه) والواقعة بعد عبارة: (بمعنى الماضي مجازاً) وقبل عبارة: (قوله: قد يرد عليه إلى آخره) من المتن على الرّغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصّور التي تثبت صحّة ذلك.

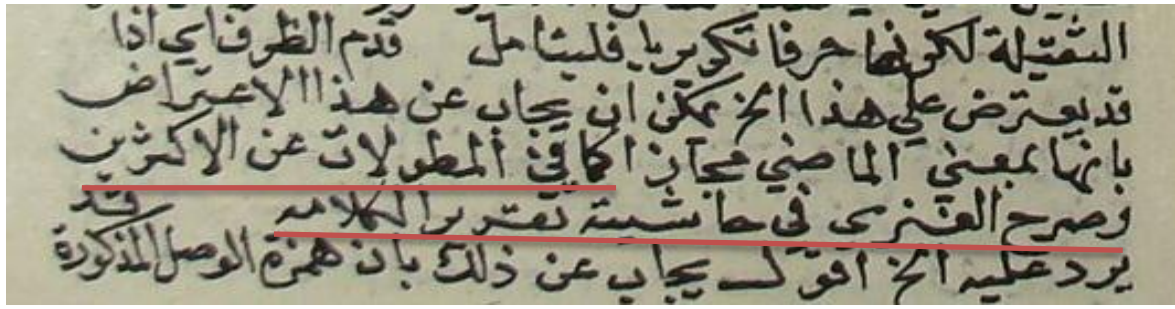


(الأصل) [٣٩/ظ]



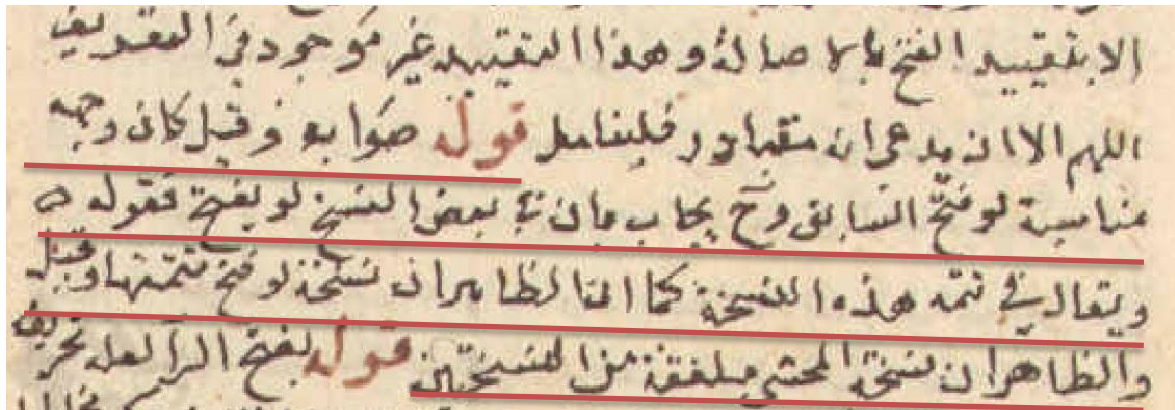
(ب) [٢٥/و]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٢٠٠، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٧٠.



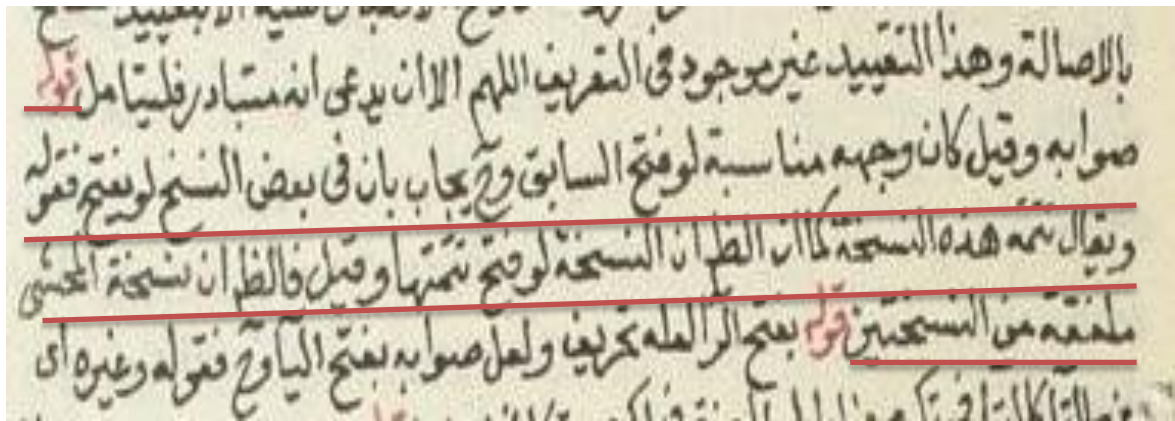
(ت) [٣٤/ظ]

٣١- أسقط الباحث النص الآتي: (قوله: (صوابه: وقيل) كأن وجهه مناسبة: (لو فتح) السابق، وحينئذٍ يُجاب: بأن في بعض النسخ: (لو يفتح) فقوله: (ويقال) تنمة هذه النسخة، كما أن الظاهر: أن النسخة (لو فتح) تنتمها: (وقيل)، فالظاهر: أن نسخة المحشي ملفقة من النسختين) والواقع بعد عبارة: (اللهم إلا أن يدعى أنه مُتبادر، فليُتأمل)، وقبل عبارة: (قوله: (بفتح الراء) لعله تحريف) من المتن على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

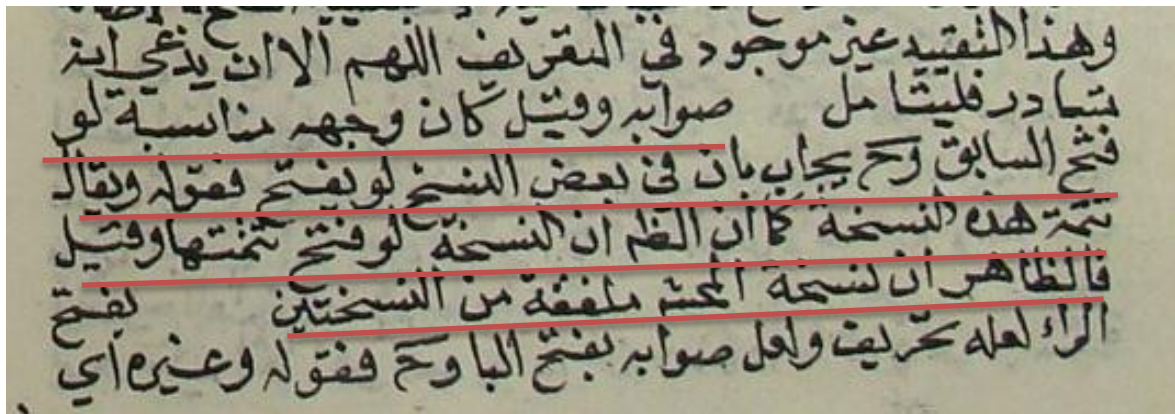


(الأصل) [٤٠/و]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٠٢، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٧٣.



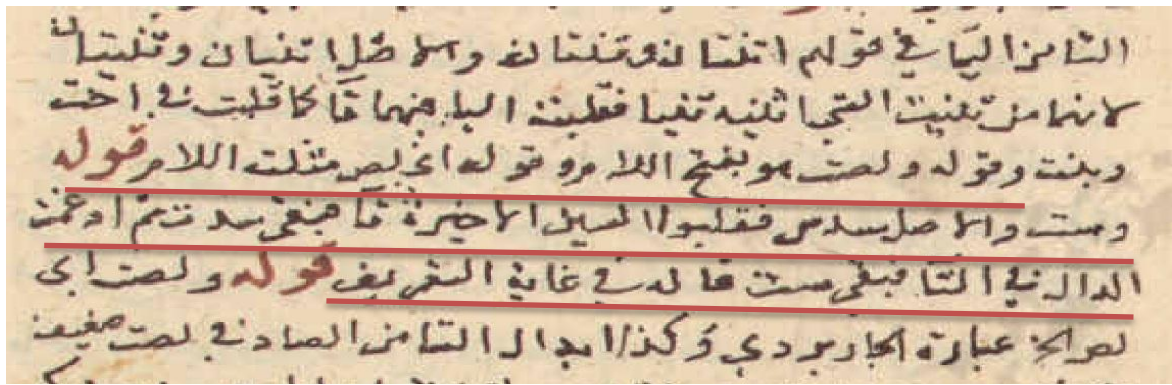
(ب) [٢٥/ظ]



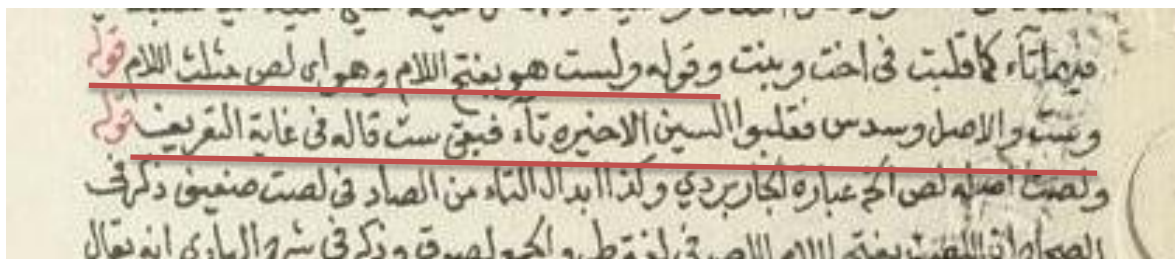
(ت) [٣٥/و]

٣٢- أسقط الباحث النصّ الآتي: (وقوله: (ولصت) هو بفتح اللّام (وهو أي: لص) مثلث اللّام، قوله: (وسيت) والأصل: (سدس)، فقلّبا السين الأخيرة تاءً، فبقي (سدت)، ثم ادغمت الدال في التاء، فبقي ست قاله في (غاية التّعريف) (والواقعة بعد عبارة: (كما قلبت في أخت وبنت)، وقبل عبارة: (قوله: ولصت أصله لص إلى آخره) من المتن رغم ورودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تقبت صحّة ذلك.

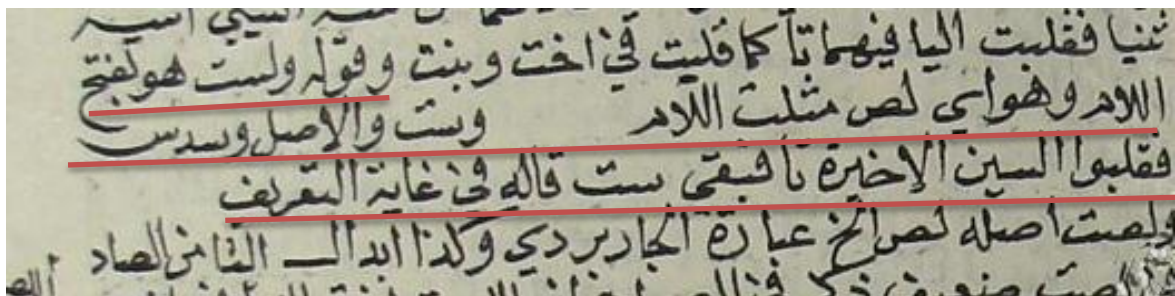
(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٢١٤، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٨٩.



(الأصل) [٤٣/ظ]



(ب) [٢٧/ظ]

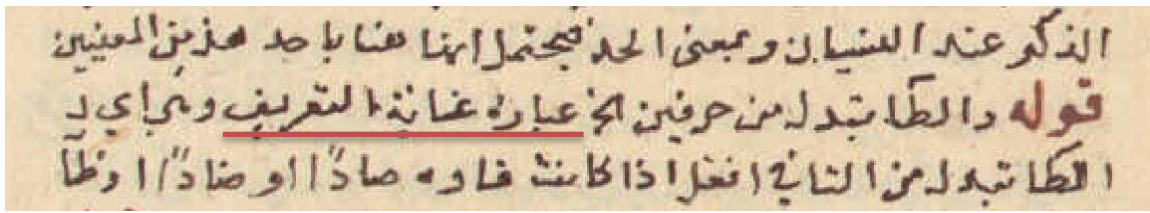


(ت) [٣٨/ظ]

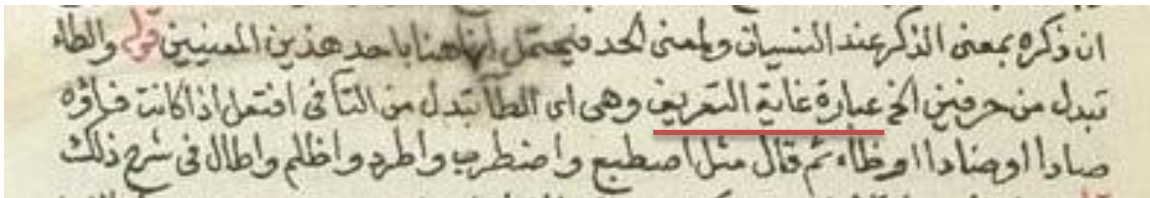
٣٣- أسقط الباحث عبارة: (عبارة غاية التعريف)، الواقعة بعد عبارة: (والطاء تبدل من حرفين إلى آخره)، وقبل عبارة: (وهي أي الطاء تبدل من التاء)، من المتن على الرغم من ورودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٥، و حاشية العبادي (تحقيق قسم التحقيق): ١٩١.

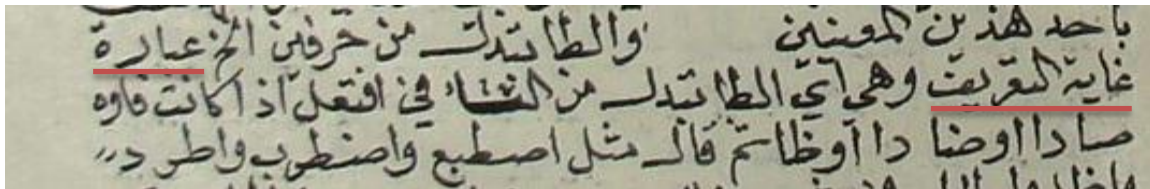
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



(الأصل) [٤٣/ظ]

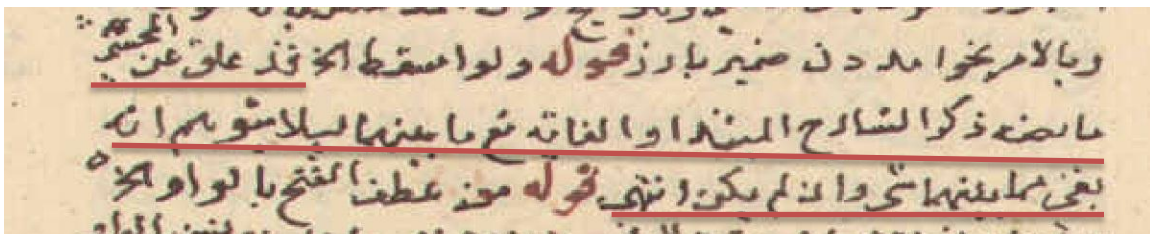


(ب) [١٩/ب]



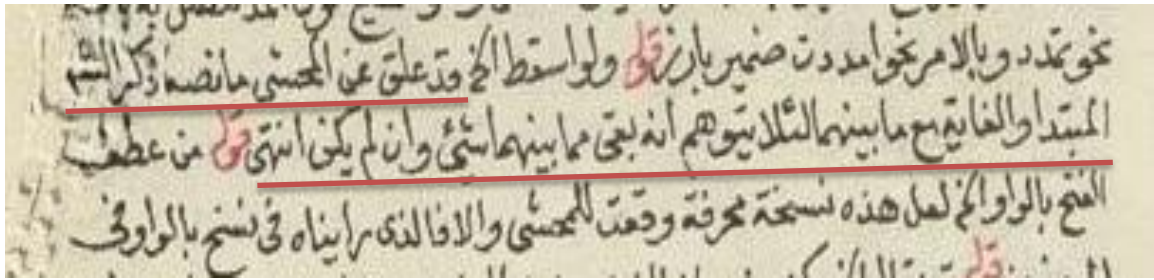
(ت) [٣٨/ظ]

٣٤- أسقط الباحث النص الآتي: (قد علق عن المحشي ما نصّه: ذكر الشارح المبدأ والغاية مع ما بينهما؛ لئلا يتوهّم أنّه بقي مما بينهما شيء وإن لم يكن انتهى)، والواقع بعد عبارة: (قوله: (ولو أسقط... إلى آخره))، وقبل عبارة: (قوله: (من عطف الفتح بالواو... إلى آخره)) من المتن على الرغم من وروده في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

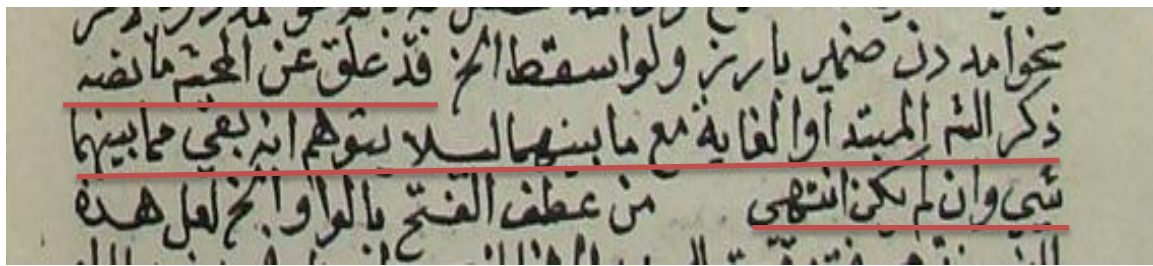


(الأصل) [٤٤/ظ]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٩٤.

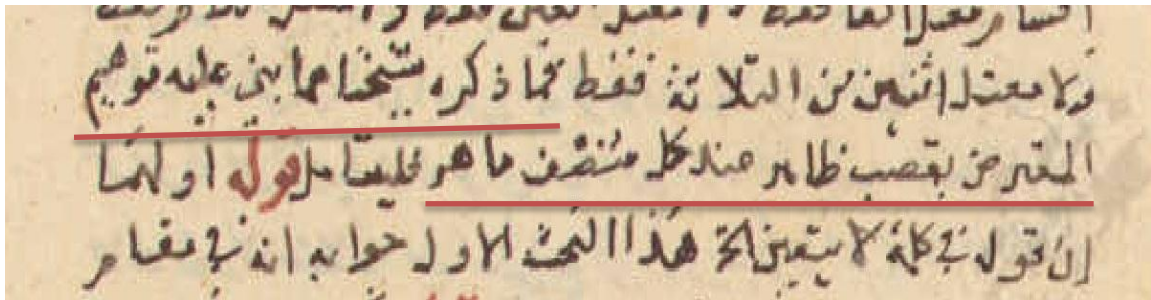


(ب) ب ٢٨/و]



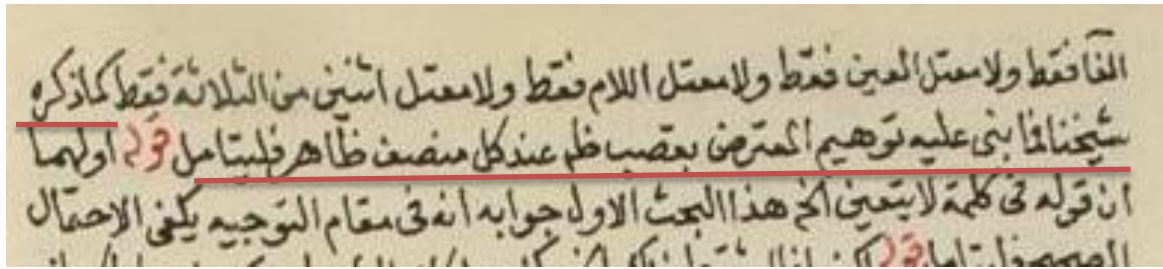
(ت) [٣٩/و]

٣٥- أسقط الباحث عبارة: (كما ذكره شيخنا فما بُني عليه توهيمُ المعترض بقصدٍ ظاهرٍ عند كل منصفٍ ماهرٍ) الواقعة بعد عبارة: (ولا معتلّ اثنين من الثلاثة فقط)، وقبل عبارة: (فليُتأملُ قوله: أولهما: أن قوله في كلمةٍ)، من المتن على الرغم من ورودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

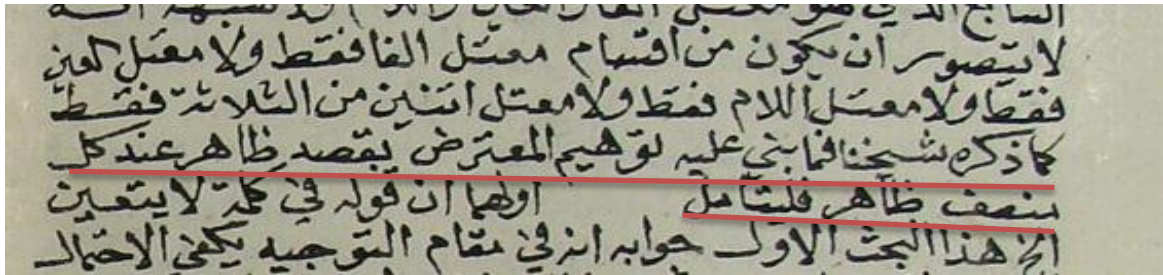


(الأصل) [٤٧/ظ]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٢٩، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٠٨.

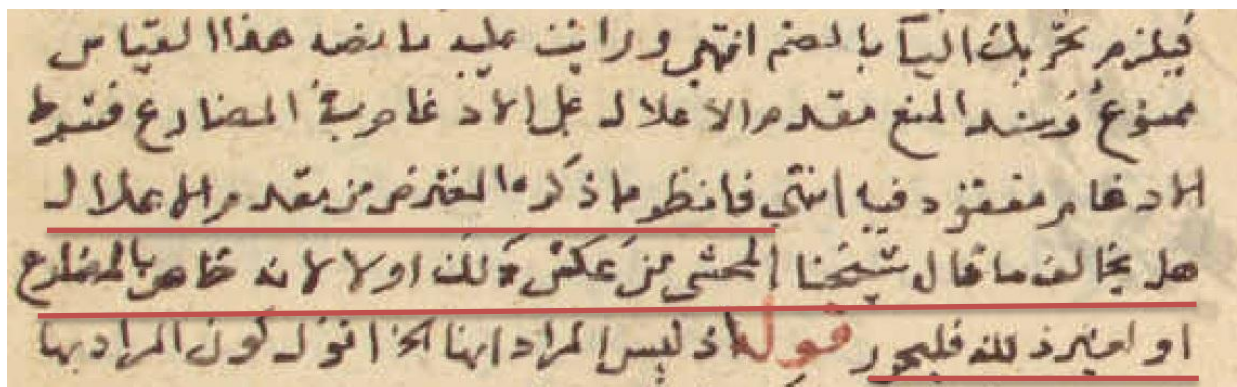


(ب) [٣٠/و]



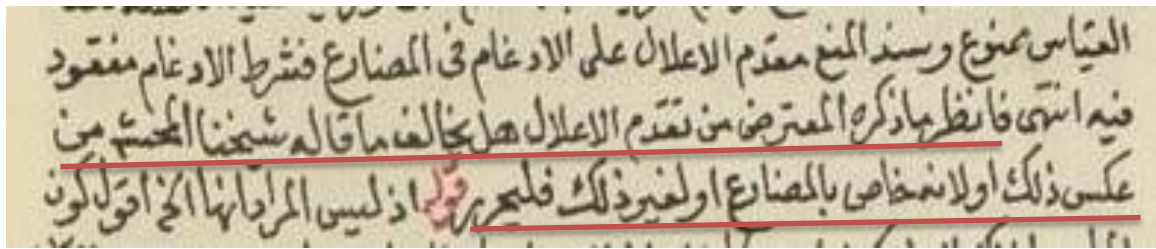
(ت) [٤١/و]

٣٦- أسقط الباحث عبارة: (فأنظر ما ذكره المعترض من تقدم الإعلال: هل يخالف ما قاله شيخنا المحشي من عكس ذلك، أو لا؛ لأنه خاص بالمضارع، أو لغير ذلك؟ فليحرر)، والتي تقع بعد عبارة: (فشرط الإدغام مفقود فيه انتهى)، وقبل عبارة: (قوله: إذ ليس المراد أنها... إلى آخره)، من المتن، على الرغم من وجودها في النسخ الثلاث^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

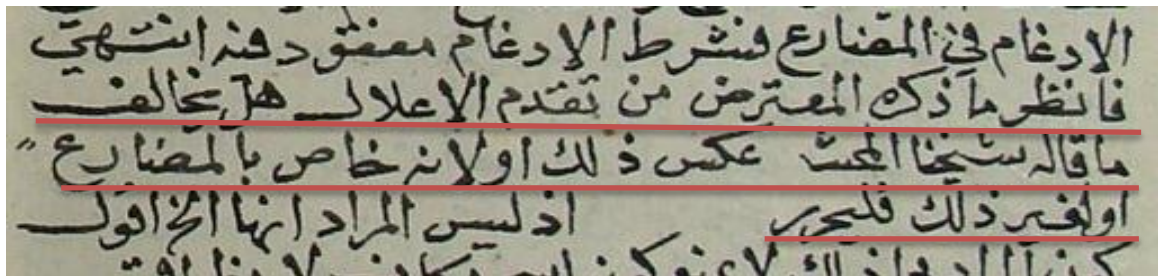


(الأصل) [٤٧/ظ]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٣٠، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٠٩.



(ب) [٣٠/و]



(ت) [٤١/و]

ثانياً: تخريج النصوص:

إنَّ تخريج النصوص هو البحث لها عما يؤيدها، ويشهد بصحتها في بطون الكتب، وهو أمرٌ ضروري جداً؛ فقد يبدو النص واضحاً مفهوماً، وعندئذ يتكاسل المحقق في أمرٍ مراجعته وتخرجه من المصادر المختلفة؛ للتأكد من صحة مضمونه، فعدم تخريج نص من النصوص يُعدُّ خلافاً في منهج التحقيق، ويعتري هذا القول شك كبير لعدم وجود ما يؤيد صحته من بطون الكتب، ويمكنني أن أرجع سبب عدم تخريج الباحث لهذه الأقوال بسبب تكاسله عن البحث عن مصادر هذه الأقوال، لأنَّ كثيراً منها ما يزال مخطوطاً، وفي ما يأتي المواضع التي لم يخرج الباحث الكريم فيها أقوال العلماء في رسالته، في حين قمت بتوثيقها وبذلت جهداً كبيراً حتى توصَّلتُ للمعلومة؛ لأنَّ قراءة المخطوط صعبة، فلا يوجد محتويات ولا أبواب ولا فصول ولا فهرس، وتخريج المعلومة يتطلبُ قراءة المخطوط كاملاً، ومن قراءتي لرسالة الباحث الكريم رصدت له أربعة وعشرين موضعاً غير موثق، وفي ما يأتي النصوص التي لم يوثقها الباحث.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

- ١- في الصفحة: (٧٣) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث قولَ العبادي من كتابه (الآيات البينات) في عبارة: (كما أوضحت في الآيات البينات)، فليتأمل^(١).
- ٢- في الصفحة: (٧٨) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث قولَ الهروي من حاشيته في قوله: (قال شيخ الإسلام الهروي في حاشيته: إن أريد بذلك جعل اللازم في موضع الملزوم على ما هو الظاهر...) من كتابه (حاشية الهروي على حاشية الجرجاني على مختصر المنتهى الأصول)^(٢).
- ٣- في الصفحة: (٧٨) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث قولَ عيسى الصفوي من كتابه (شرح الفوائد الغياثية في علمي المعاني والبيان)؛ لأن هذا الكتاب ما يزال مخطوطاً لم يحقق وإنَّ البحث عن عبارة عيسى الصفوي في هذا المخطوط يتطلب جهداً كبيراً للبحث بين نسخها المختلفة لذلك لم يتطرق له^(٣).
- ٤- في الصفحة: (٧٨) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث أقوالَ المصنّف - التفتازاني - (وهما هنا الفقير ومسعود بدليل أنه لم يحك من كلام الشارح إلا ذلك) من كتابه (شرح مختصر المعاني للتفتازاني)^(٤).
- في الصفحة: (٨٤) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث قولَ ابن هشام: (استغفر الله ذنباً، على معنى الابتدائية) من كتابه (شرح شذور الذهب)^(٥).
- ٥- في الصفحة: (٩٢) من النص المحقق، لم يُخَرِّج الباحث عبارة: ((إنَّ العرب سَكَّانُ المُدن والقرى، والأعراب سَكَّانُ البادية، والموافقُ لكتبِ اللغة: هو أنَّ هؤلاء الصَّنْفُ المقابلُ للعجم، والأعرابُ منهم سَكَّانُ البادية خاصةً، والنسبة إليه: أعرابيٌّ؛ لأنَّه لا واحدَ له))^(١).

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٧٣، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٧٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٩.

(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٧٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠.

(٤) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٧٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠.

(٥) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٨٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٧.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

٦- في الصفحة: (١٠٠) من النصّ المحقق، لم يُخرَج الباحث قول القطب في عبارة (وقد أطل مولانا في الشرح المذكور هاهنا بفوائد تتعين مراجعتها والوقوف عليها) من كتاب (شرح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، قطب الدين الرازي)^(٢).

٧- في الصفحة: (١٠٠) من النصّ المحقق، خرَج الباحث قول السيّد عيسى الصفوي (رحمه الله): (وهو في اللغة بمعنى المقصود ... وهو المقصود من الشيء) من كتاب مجموعة شروح الشمسية، وهي لا تشتمل على أي شرح لعيسى الصفوي، بينما قوله موجود في كتاب عيسى الصفوي (حاشية السيّد عيسى الصفوي على شرح الكافية)^(٣).

٨- في الصفحة: (١٠٣) من النصّ المحقق، خرَج الباحث قول الجاربردي في عبارة: (في بعض حواشي الجاربردي ما نصه: الضمير في حروفها ... بهذا الاعتبار عن الإعراب الحرفي ونحوه) من كتاب الشافية في علم التصريف لابن الحاجب؟!، بينما القول للجاربردي كما نص العبّادي على ذلك وهذا القول موجود في كتاب الجاربردي (شرح الجاربردي على الشافية في الصرف)^(٤).

٩- في الصفحة: (١١٩) من النصّ المحقق، خرَج الباحث قول الهندي: (سمي فعلاً؛ لتضمنه الفعل اللغوي، وهو المصدر)، و(فيه بحث) في كتابه (الهندي في شرح الكافية)، من كتاب شرح الكافية الشافية لابن مالك؟!^(٥).

١٠- في الصفحة: (١٢٠) من النصّ المحقق، خرَج الباحث قول الشيخ (عيسى الصفوي) (رحمه الله) (إنّ الفعل يدلّ بالوضع على الحدث والزمان ... مفهومه فقط - أعني: النسبة) من كتاب (شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب، وعند رجوعي الى الكتاب المذكور

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ٩٢، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٥، وحاشية القطب على الكشاف لقطب الدين الرازي: ١ / ١٠ (مخطوط).

(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٠٠، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣٥.

(٣) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٠٠، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣٦.

(٤) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٠٣، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٤٠.

(٥) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١١٩، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٦٠.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

والى الصفحة التي أشار إليها الباحث لم أجد القول، وكلام العبادي جاء صريحاً حيث قال: (وقال شيخنا الشريف عيسى الصفوي) فمن البديهي أن يكون القول لعيسى الصفوي وليس لابن الحاجب ، علماً أنّ هذا القول موجود في كتاب عيسى الصفوي (شرح الفوائد الغياثية في علمي المعاني والبيان)^(١).

١١- في الصفحة: (١٢٥) من النصّ المحقق، لم يخرج الباحث قول الشيخ عيسى الصفوي (رحمه الله): (أما أن تدلّ ما نصّه: فإن قلت... وقس عليه الباقي) الموجود في كتابه (حاشية السيد عيسى الصفوي على شرح الكافية)^(٢).

١٢- في الصفحة: (١٢٨) من النصّ المحقق، لم يخرج الباحث قول السيد الشريف الجرجاني من كتابه (حاشية المتوسط)، وكذلك في السطر نفسه خرّج قول الرّضي الموجود في كتابه (شرح الكافية في النحو)، من كتاب المستصفي، رغم ذكر العبادي أنّ هذا النصّ للرّضي^(٣).

١٣- في الصفحة: (١٤٣) من النصّ المحقق، لم يخرج الباحث قول المحلي في عبارة: (ودلّ كلام المحلي أيضاً على أنه كغيره من الشروط)، علماً أنّه موجود في كتابه (شرح الورقات في أصول الفقه)^(٤).

١٤- في الصفحة: (١٥١) من النصّ المحقق، خرّج الباحث كلام ابن جماعة الموجود في (حاشيته على شرح الجاربردي) من كتاب الكليات للكفوي^(٥).

١٥- في الصفحة: (١٥٩) من النصّ المحقق، خرّج الباحث قول الطيّبي الموجود في كتابه: (فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب) (حاشية الطيّبي على الكشف) من كتاب مجموعة الشافية؟! وهو كتاب غير محقق^(١).

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢٠، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٦٢.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٦٨.

(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٧٣.

(٤) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٤٣، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٩٤.

(٥) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠٦.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

١٦- في الصفحة: (١٦٨) من النصّ المحقق، خرّج الباحث قول ابن يعيش الموجود في كتابه: (شرح المِفْصَل) من كتاب مجموعة الشافعية، ظناً منه أنّ النص يعود للجاربردي^(٢).

١٧- في الصفحة: (١٧٣) من النصّ المحقق، لم يخرّج الباحث قول الجاربردي: (ومعناه: نسبة الفعل إلى فاعله... إلى آخره) الموجود في كتابه: (شرح الجاربردي على الشافعية في الصّرف)^(٣).

١٨- في الصفحة: (١٧٦) من النصّ المحقق، يقول العبّادي قال ناظر الجيش، والباحث يُخرّج قول ناظر الجيش الموجود في كتابه: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١ / ٤٩٩١، من كتاب مجموعة الشافعية، علماً أنّ مجموعة الشافعية تشمل متن الشافعية وعليها خمسة شروح ، ولا وجود لأي شرح لناظر الجيش في هذه المجموعة^(٤).

١٩- في الصفحة: (١٧٧) من النصّ المحقق، لم يخرّج الباحث قول ابن يعيش في عبارة: (هذا الكلام مأخوذ من شرح المِفْصَل)، من كتاب شرح المِفْصَل^(٥).

٢٠- في الصفحة: (١٧٧) من النصّ المحقق، خرّج الباحث قول النّظام في عبارة: (قال النّظام) الموجود في كتابه (شرح النّظام للحسن النيسابوري)، من كتاب شرح شافعية ابن الحاجب للرضي^(٦).

٢١- في الصفحة: (١٧٧) من النصّ المحقق، لم يُخرّج الباحث قول الجاربردي: (وليست الألف في تفاعل للإلحاق إلى آخره)، وهذا القول موجود في كتابه: (شرح الجاربردي على الشافعية في الصّرف)^(٧).

(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٥٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٦.

(٢) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٦٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٢٨.

(٣) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٣، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٤.

(٤) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٦، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٦.

(٥) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٧، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٩.

(٦) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٧، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٠.

(٧) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٧، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٠.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

٢٢- في الصفحة: (١٨٤) من النص المحقق، خرّج الباحث قول الرّضي: (فإن كان تعدّيه بنفسه قليلاً، و﴿رَدَفَ لَكُم﴾^(١))، الموجود في كتابه: (شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب)، من كتاب نتاج الفكر في النحو للسهيلى^(٢)!.

٢٣- في الصفحة: (١٩١) من النص المحقق، خرّج الباحث هنا قول الشّارح- يعني التّفّازاني- والموجود كتابه: (شرح تصريف العزي)، من كتاب حاشية اللقاني، لأنّ الباحث في أغلب مواضع الحاشية لم يميز بين المصنّف والشارح والمُحسّي وهذا أمر غير مقبول^(٣).

٢٤- في الصفحة: (٢٠٨) من النص المحقق، كلمة: (لتبلون)، هي جزء من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران، والباحث لم يلاحظ هذا الشيء ولم يخرجها من القرآن الكريم^(٤).

ثالثاً: المقابلة بين النسخ:

إنّ المقابلة المستمرة بين النسخ المختلفة من الكتاب، تؤدي إلى اختيار الصّيغة الصحيحة، أو التي تبدوا أنها هي الصّواب، وإثباتها في صلب النصّ عند نشره، وإثبات الفروق بين النسخ في الهامش، لكن ينبغي أن لا ننخدع عندما يعترضنا عند المقابلة نص أو كلمة غامضة مُستغلقة في إحدى النسخ، ومكانه في نسخة أخرى نص واضح سهل، فينبغي أن لا ننخدع بذلك ونختار النص السهل الواضح، فكثيراً ما يكون النصّ الغامض هو الصّواب^(٥)، وفي هذه الرسالة نجد أن الباحث في كثير من المواضع لم يشر إلى الفروقات بين النسخ أثناء المقابلة بينها، وهنا رصدت له تسعة عشر موضعاً أخطأ بها الباحث بسبب عدم المقابلة المستمرة بين النسخ من قبل الباحث.

(١) سورة النمل: من الآية: ٧٢.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤٩.

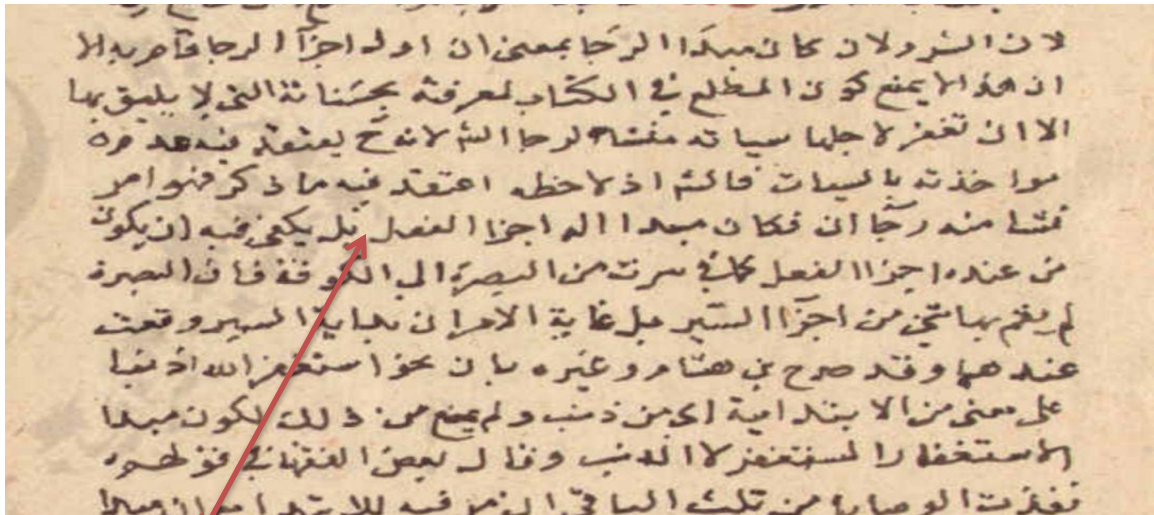
(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٩١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٥٩.

(٤) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٠٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٨٢.

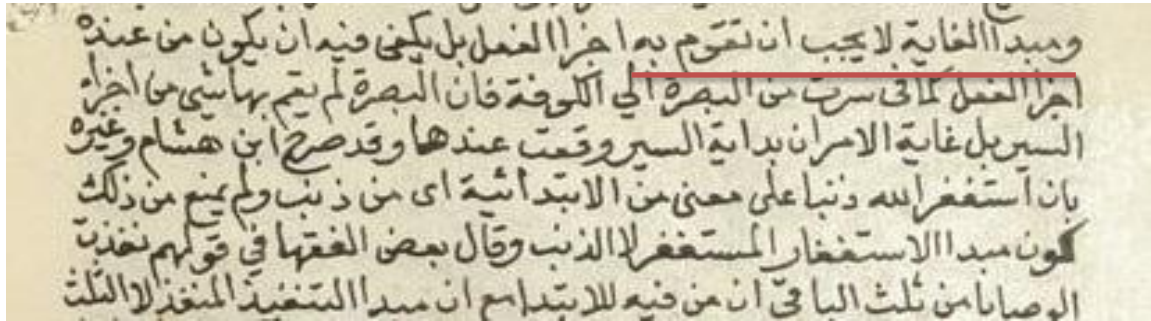
(٥) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ١٢٠ وما بعدها.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

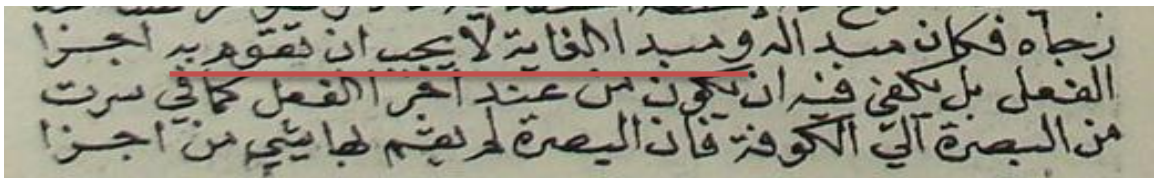
- ١- أشار إلى أن عبارة (ومبدأ الغاية لا يجب أن تقوم به)، والواقعة بعد عبارة: (نشأ منه رجاءان، فكان مبدأ له)، وقبل عبارة: (أجزاء الفعل، بل يكفي فيه) سقطت من (ج)، في حين هذه العبارة في الحقيقة سقطت من الأصل وهي زيادة في (ب)، و(ت) ^(١)، وفيما يأتي دليل صحة قلبي بالصور.



[] (الأصل) [٤/و]



(ب) [٤/و]

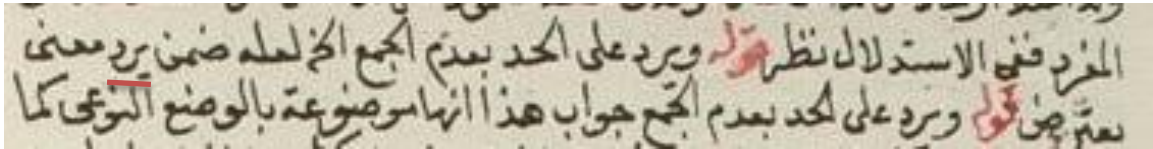


(ت) [٤/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٨٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٧.

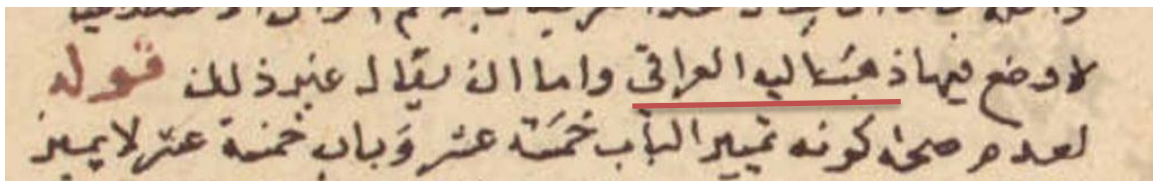
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

٢- وردت كلمة (يرد) في عبارة: (لعله ضمن يرد معنى يعترض) زيادة في النسخة (ب) ولم يضيفها الباحث الكريم في المتن ولم يشر لها في الهامش^(١)، وفيما يأتي صورة النسخة (ب).

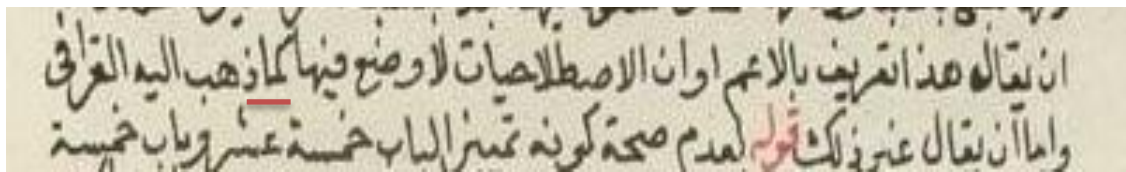


(ب) [٦/و]

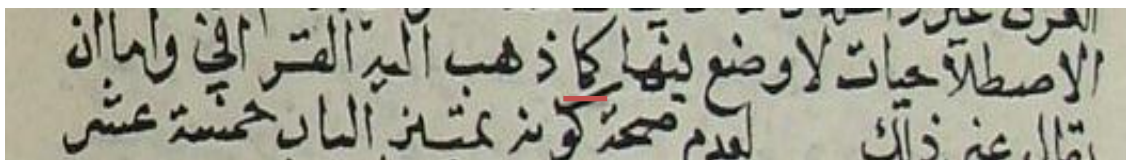
٣- وردت كلمة (كما) زيادة في (ب) و(ت)، ولم يضيف الباحث هذه الكلمة في المتن ، ولم يشر لها في الهامش^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.



الأصل [٦/ظ]



(ب) [٦/و]



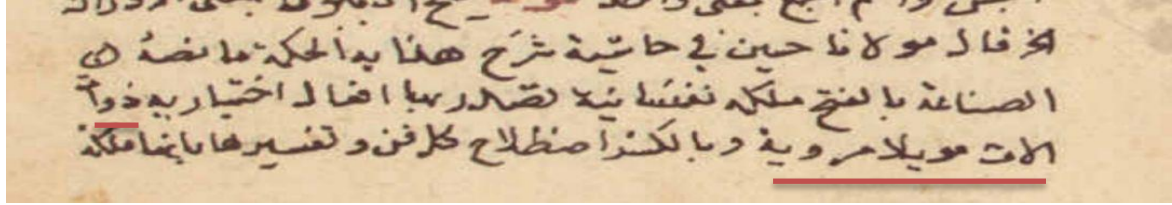
(ت) [٧/و]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٣، و حاشية العبادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٢٦.

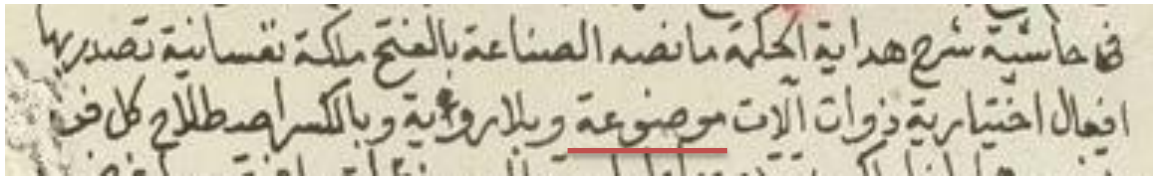
(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٣، و حاشية العبادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٢٦.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

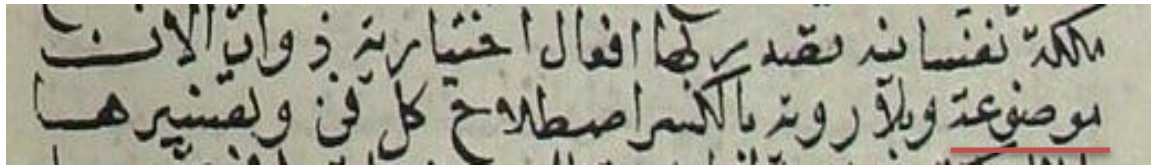
٤- وردت كلمة: (موضوعة) في عبارة: (ذوات آلات موضوعة) زيادة في النسختين (ب)، و(ت)، ولم يضعها الباحث في المتن، ولم يشر لها في الهامش^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.



(الأصل) [٦/ظ - ٧/و]



(ب) [٦/و]



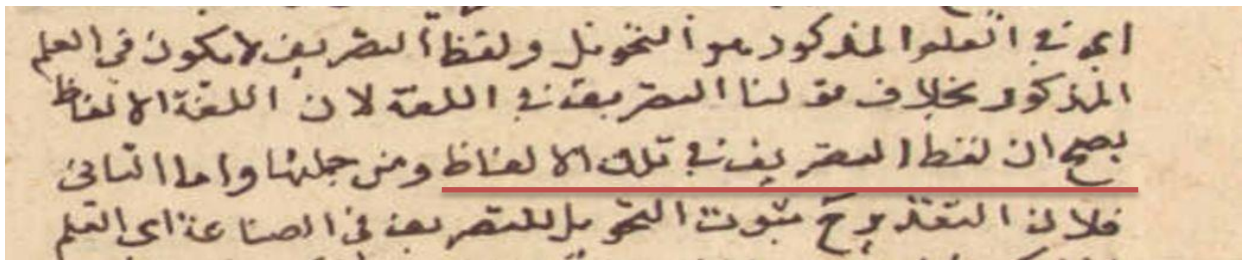
ت [٧/و]

٥- أشار الباحث إلى أن عبارة (يصح أن لفظ التصريف في تلك الألفاظ)، سقطت من (الأصل) و(ب)، والحقيقة أنها سقطت من (ب)، و(ت)^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.

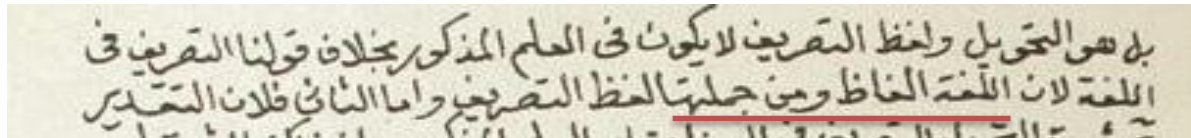
^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢٨-٢٩.

^(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٩٦، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٣٠.

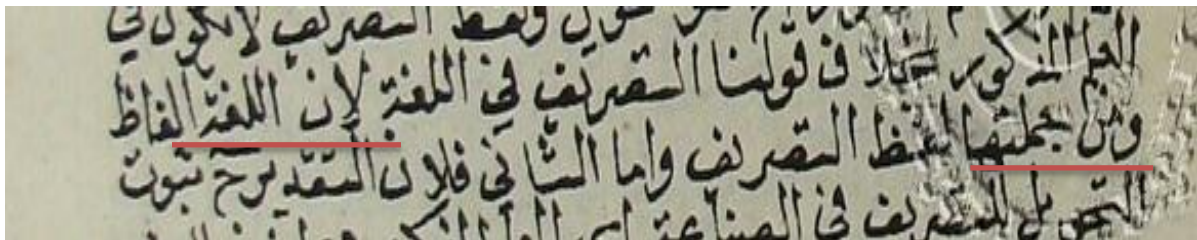
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



(الأصل) [٧/و]

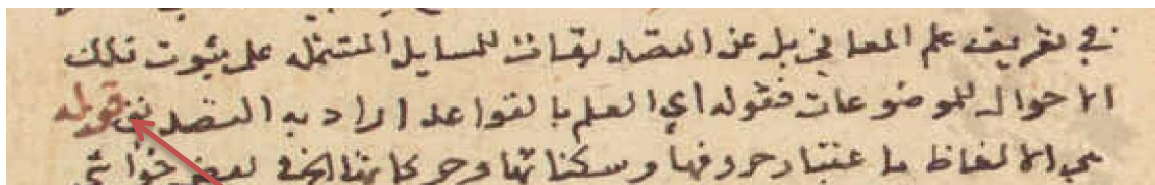


(ب) [٦/ظ]



(ت) [٧/ظ]

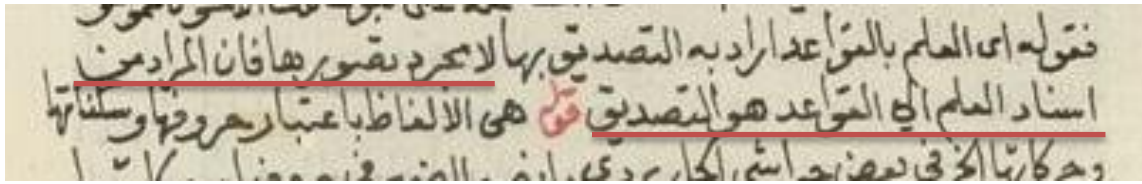
٦ - إن عبارة (بها لا مجرد تصورهما فإن المراد من إسناد العلم إلى القواعد هو التصديق)، لم تسقط من (ج) أو (ت) كما أشار إليه الباحث في رسالته وكان مخطئاً في ذلك ، وإنما سقطت من النسخة (الأصل) وهي زيادة في (ب)، و (ت) ^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



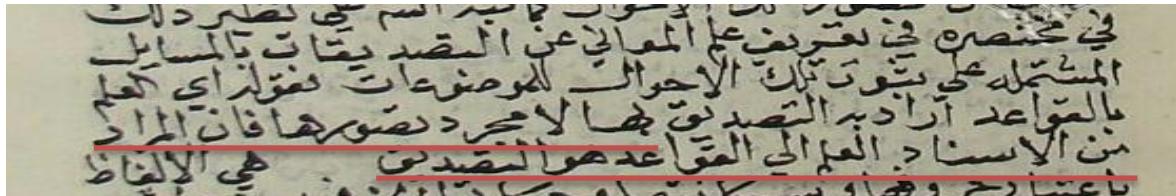
(الأصل) [٩/ظ] []

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٠٣، و حاشية العبادي تحقيق (قسم التحقيق): ٤٠.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

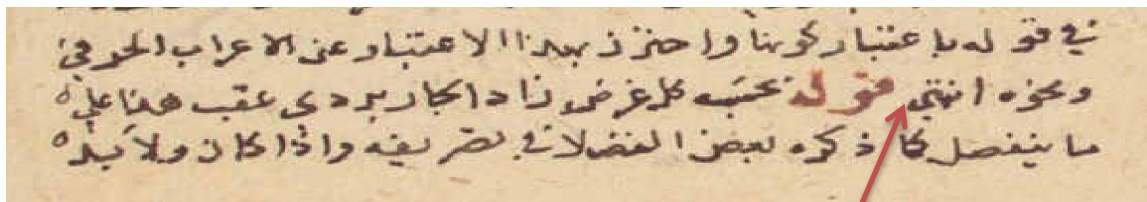


(ب) [٨/و]

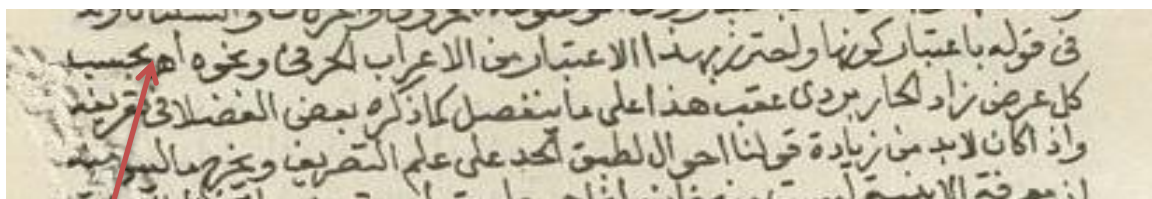


(ت) [٩/ظ]

٧- إنَّ عبارة: (وبأحوال الأبنية هي العوارض التي تحلقها)، والواقعة بعد عبارة: (من الإعراب الحرفي ونحوه انتهى) ليست زائدة في (ب) و (ج) كما أشار الباحث في الهامش، ولكن هي زيادة في النسخة (ت-ج) فقط^(١). وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

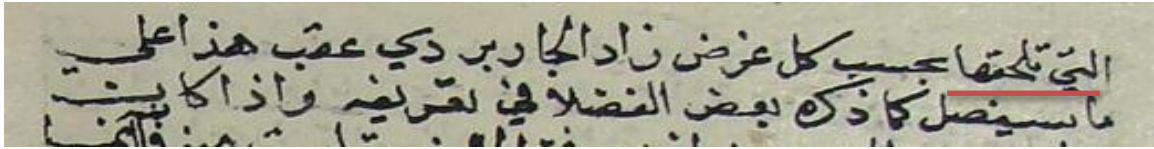
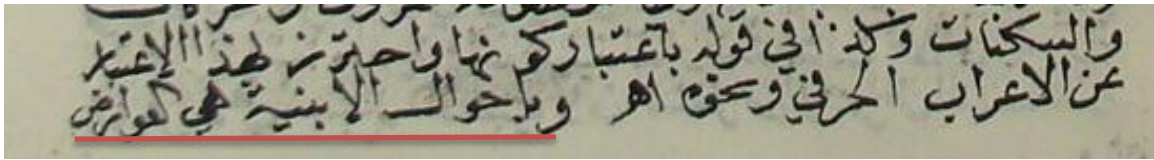


[] (الأصل) [٩/ظ]



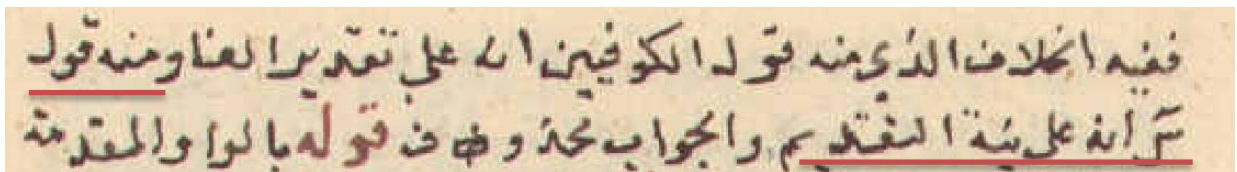
(ب) [٨/و] []

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٠٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٤٠.

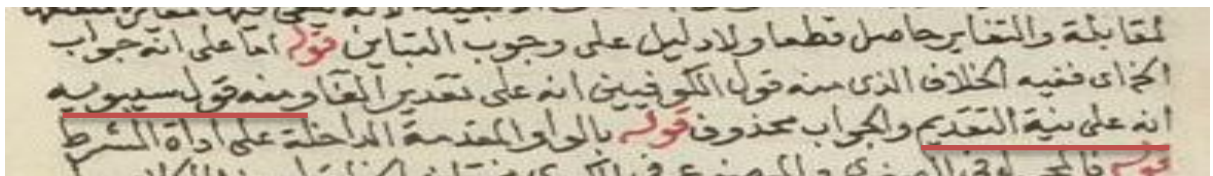


(ت) [٩/و - ١٠/ظ]

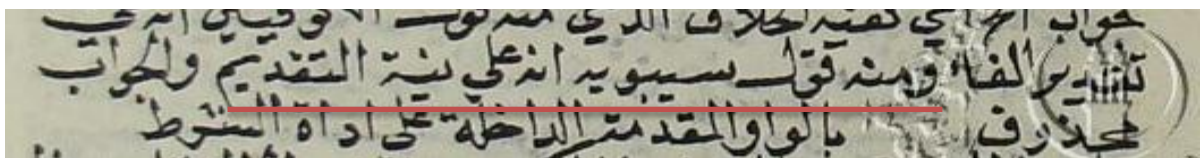
٨- ذكر الباحث في الهامش رقم (٨) أن كلمة (سيبويه) في العبارة: (ومنه قول سيبويه إنه على نيّة التقديم) أنها زيادة في (ب) و (ج) وفي (أ) س، وهذه الكلمة ليست زائدة في النسختين كما أشار، وإنما موجودة برسم آخر لاختلاف نسّاخ هذه المخطوطة، ففي النسخة (الأصل) رمز النَّاسُخُ لسيبويه بالرمز (س)^(١).



(الأصل) [١٥/ظ]



(ب) [١١/و]



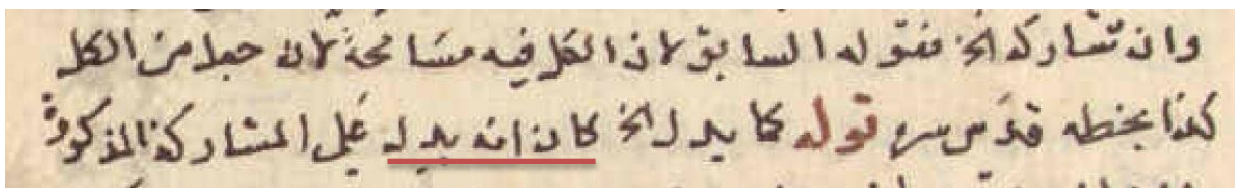
(ت) [١٣/ظ]

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٦٣.

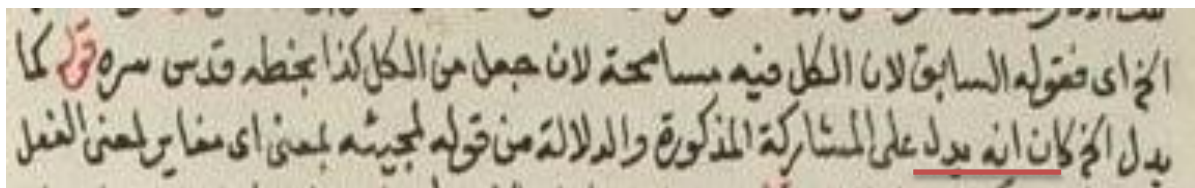
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

٩- جاءت كلمة الهندي في عبارة: (قد أورد الهندي في قول ابن الحاجب) في (الأصل) للهندي، وفي (ب) و(ج) الهندي ولم يشر الباحث إلى هذا في الهامش، كما ولم يخرج قول الهندي في العبارة نفسها الموجودة في كتابه (الهندي في شرح الكافية: ٥) ^(١).

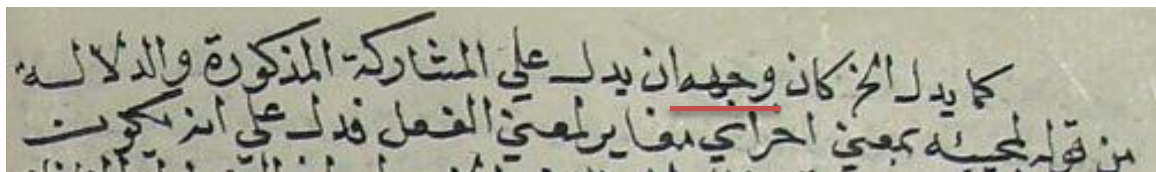
١- وردت كلمة: (وجهه)، في عبارة: (كأن وجهه أنه يدل على المشاركة) زيادة في النسخة (ت)، وسقطت من (الأصل)، و(ب) ولم يشر الباحث إلى هذه الزيادة في الهامش ^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٢٠/و]



(ب) [١٤/و]



(ت) [١٨/و]

١١- أشار الباحث من الصفحة (١٣٧) في الهامش رقم (١٣) إلى أن كلمة (والعين) جاءت في (ج) المعنى، والحقيقة إنها جاءت في (ب) و(ج) بهذه الصورة ^(٣).

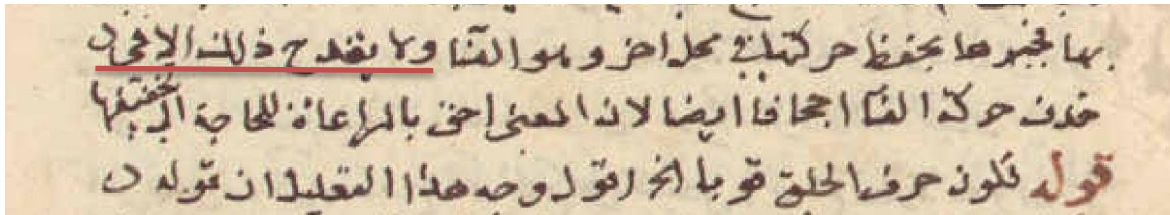
^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٢٤، و حاشية العبادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٦٧.

^(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٥، و حاشية العبادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٨٣.

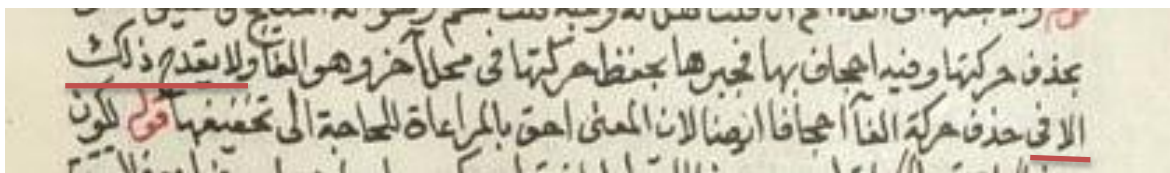
^(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٧، و حاشية العبادي (تحقيق) (قسم التحقيق): ٨٥.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

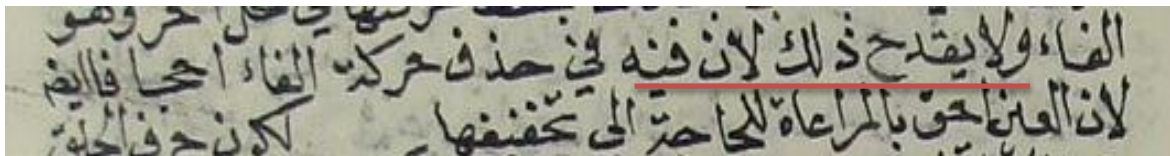
١٢- جاءت العبارة الآتية في (الأصل)، و(ب) (لا يقدح ذلك إلا في)، وفي (ت) أو ج كما يرمز لها الباحث) (لا يقدح ذلك فيه في)، ولم يشر الباحث إلى هذه الفروق بين النسخ في الهامش، علاوة على ذلك ما كتبه في المتن مأخوذ من النسخة (ت) ولم ينقله كما هو، بل أسقط كلمة (فيه) منه^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثب صحة ذلك.



(الأصل) [٢٠/ظ]



(ب) [١٤/و]



(ت) [١٨/ظ]

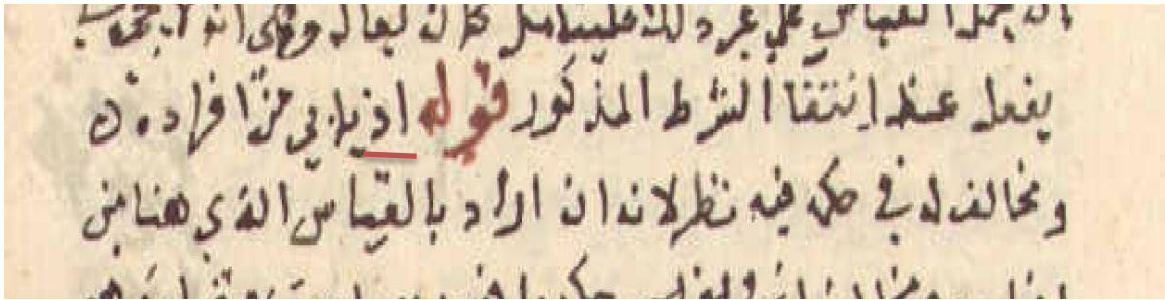
١٣- أشار الباحث في الهامش رقم (١١) في الصفحة (١٣٨) إلى أن كلمة (الاجتماع) سقطت من (ج) وهذا غير صحيح ؛ لأن هذه الكلمة سقطت من (الأصل)، وزيادة من (ب)، و(ت)^(٢).

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٨٧.

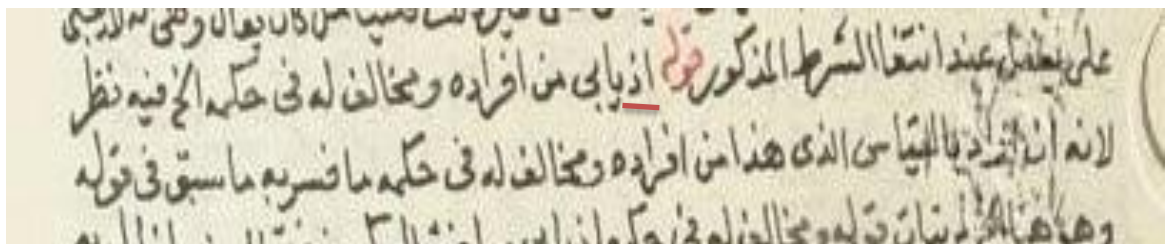
(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٣٨، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٨٧.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

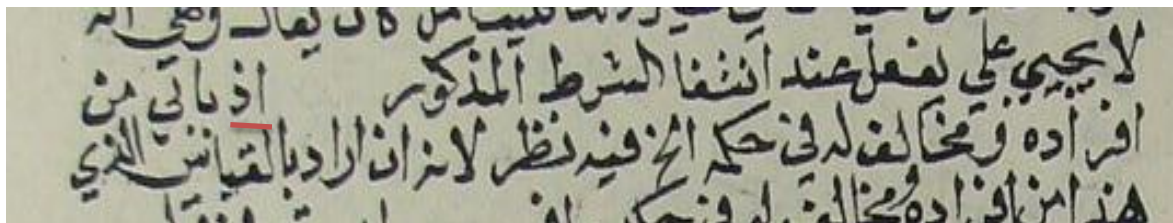
١٤_ وردت في جميع النسخ (إذ) وليس كما أشار الباحث في الهامش رقم (٧) في الصفحة (١٤٥) أنها (إذا) في (ب)، و(ج)، وكذلك أخطأ الباحث في قراءة كلمة (يأبى) كما جاءت في جميع النسخ^(١)، إذ أثبتتها في المتن (يأتي)، وفيما يأتي الصور التي تثبت ذلك.



(الأصل) [٢٣/و]



(ب) [١٥/ظ]



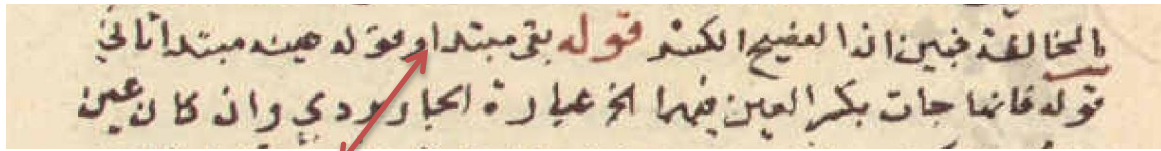
(ت) [٢٠/ظ]

١٥_ عبارة: (خبره: عينه مكسورة) زيادة في (ب)، و(ت) ولم يشر الباحث إلى هذه الزيادة في الهامش^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

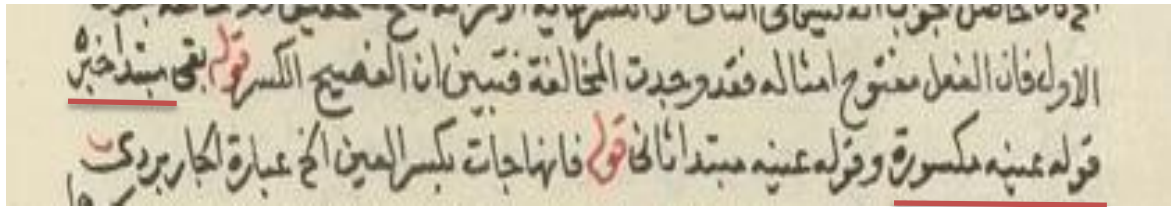
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٤٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٩٧.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٤٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٠١.

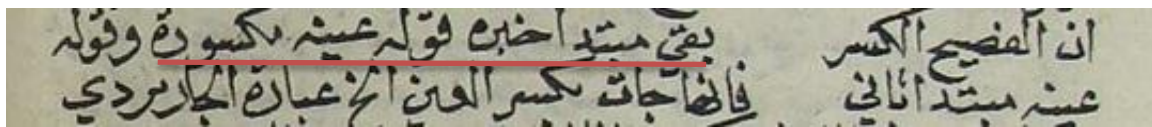
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق



[] (الأصل) [٢٣/ظ]



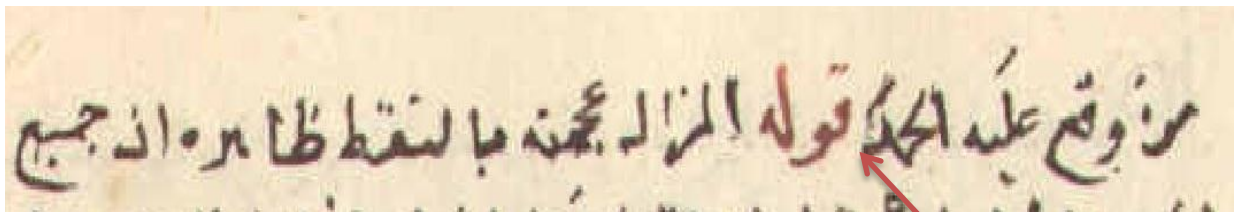
(ب) [١٦/و]



(ت) [٢١/و]

١٦- وردت كلمة: (تفريعه) في النسخة (ت) (تعريفه)، ولم يشر الباحث إلى هذا الاختلاف في الهامش^(١).

١٧ - كلمة: (انتهى) في عبارة: (من وقع عليه الحمد) سقطت من الأصل، أو زيادة في (ب)، و(ت) ، ولم يشر الباحث إلى ذلك في الهامش^(٢).

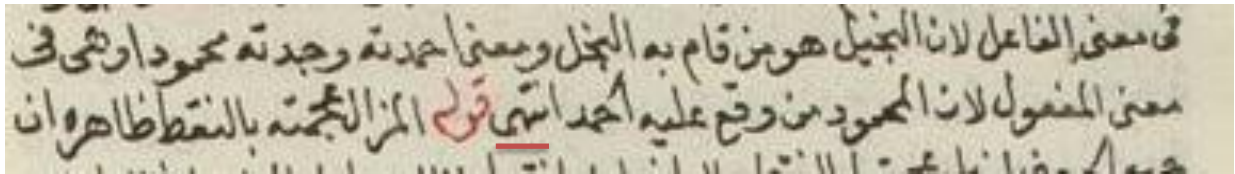


[] (الأصل) [٢٧/و]

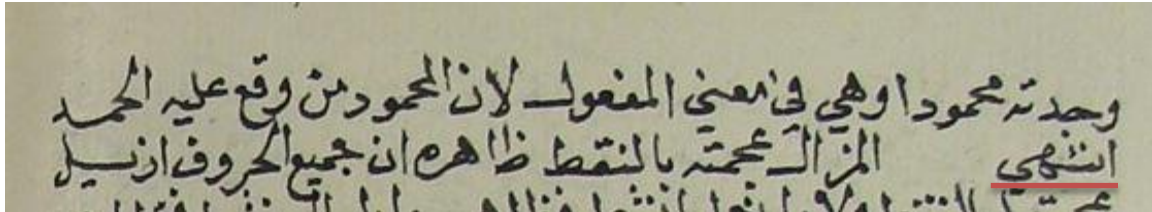
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٤، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٠.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٥.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

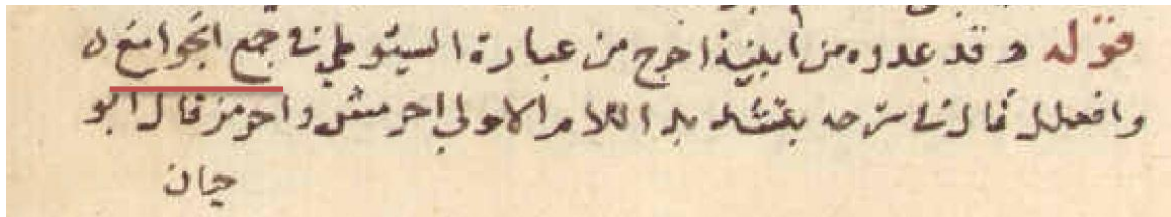


(ب) [١٨/و]

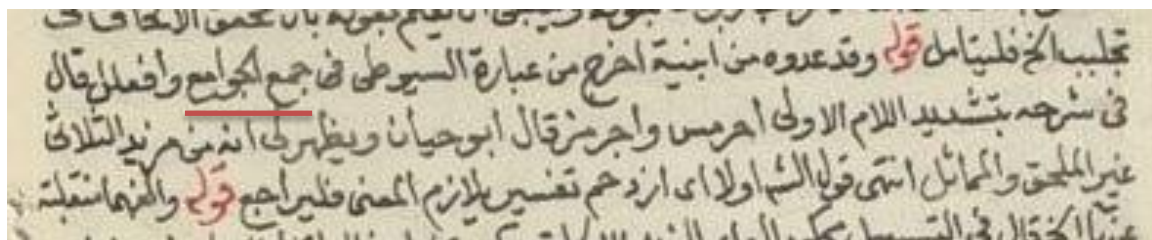


(ت) [٢٤/و]

١٨- أورد الباحث عبارة: (همع الهوامع)، ولكنها في النسخ جميعاً (جمع الجوامع)^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

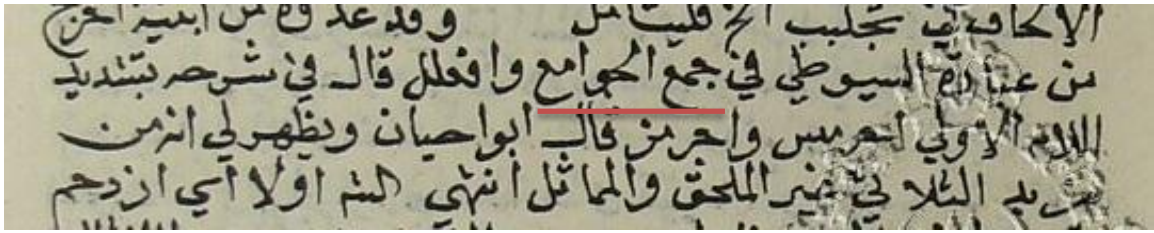


(الأصل) [٣٢/و]



(ب) [٢١/و]

^(١) ينظر: حاشية العبّادي (تحقيق سهيل): ١٧٨، و حاشية العبّادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٤١.



(ت) [٢٨/ظ]

١٩- أثبت الباحثُ كلمة: (أبان) التي وردت في النسختين (ب) و(ت)، ولم يثبت الكلمة التي وردت في الأصل وهي (أباب) رغم صحتها حسب ما جاء في كتاب الجاربردي: (شرح الجاربردي على الشافية في الصرف)، من أن الهمزة أبدلت من العين جواز غير مطرد، كما لم يشر في الهامش إلى هذا الاختلاف في النسخ^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.

رابعاً: القراءة غير الصحيحة لكثير من الكلمات في الحاشية:

يتعين على المحقق أن يترسّ بخطوط المخطوطات التي يستخدمها؛ لكي لا يقرأها بالطريقة التي تعود عليها في إملاء عصره هو، أو يقرأ الخط المغربي بطريقة المشاركة، فيخلط القاف بالفاء مثلاً، فلا بد إذن من المران على قراءة خطوط القدماء، والوقوف على طريقة النساخ في كتابتهم للحروف الهجائية، حتى لا يخلط المحقق بين الراء والدال، أو اللام والكاف مثلاً^(٢)، وكثرة الأخطاء التي وقع فيها الباحث في قراءته لكثير من الكلمات ناتج عن عدم معرفته وتمرسه بخطوط القدماء وطريقة النساخ بالكتابة، وقد يكون الخطأ ناشئاً عن التصحيف والتحريف سواء بتغيير نقط الحروف المتماثلة في الشكل، كالباء والتاء والثاء والنون والياء، والجيم والحاء والخاء، والطاء والظاء وغيرها، أو تغيير شكل الحروف المتشابهة في الرّسم كالدال والراء، والدال واللام، والنون والزاي، وغيرها، ولم يلتفت الباحث إليه فيثبته فالمتن

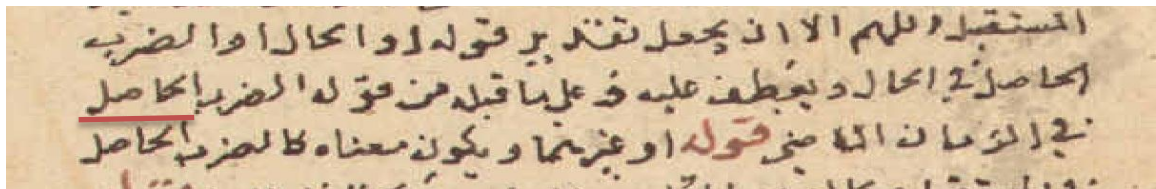
^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٣، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٨٨.

^(٢) ينظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٧٨.

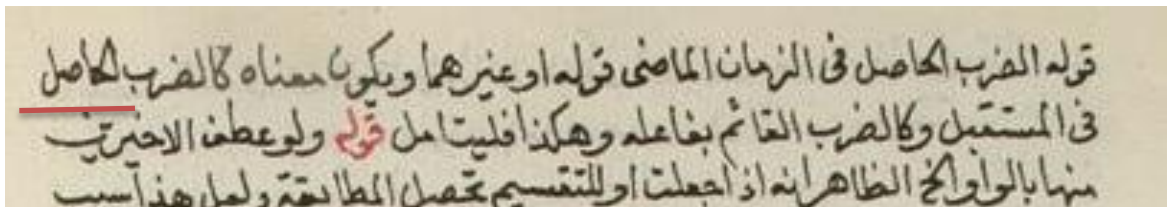
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

مثل ما جاء، أو بسبب عدم عنايته بضبط ما يشكل من الكلمات؛ لأنه لابد من ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط، بشرط ألا يتعارض ذلك مع قصد المؤلف، وهنا الباحث الكريم أخطأ في قراءة ثمانية مواضع، وفي ما يأتي المواضع التي أخطأ الباحث الكريم في قراءتها.

- ١- أخطأ الباحث في قراءة كلمة (الحاصل) من عبارة: (الضرب الحاصل في الزمان الماضي) إذ جاءت في النسخ الثلاث بهذه الصورة، وما أثبتته الباحث في المتن هو (الحادث) ولكن هذه المرة بعبارة أخرى^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة قولنا.



(الأصل) [٩/ظ]



(ب) [٨/و]

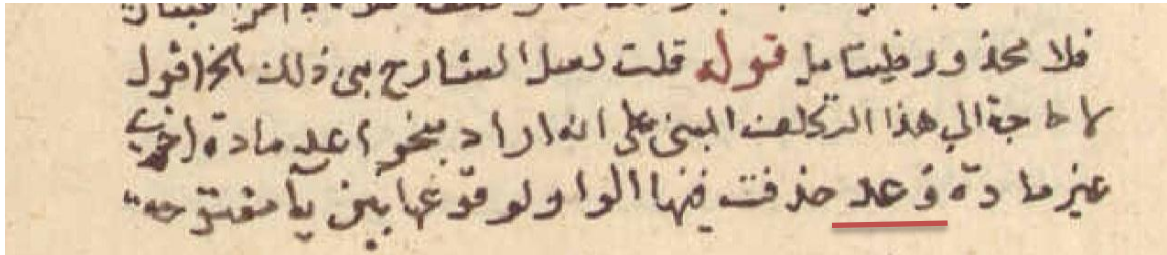


(ت) [٩/ظ]

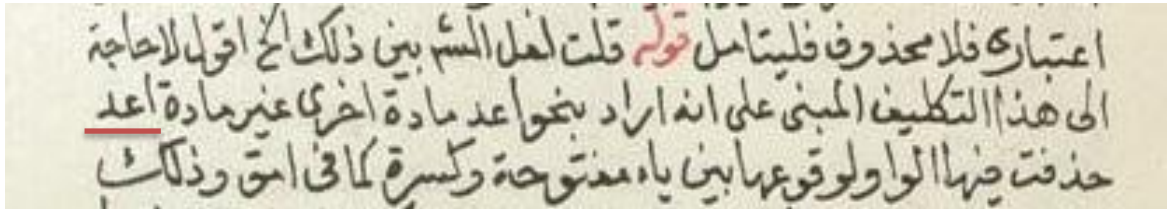
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٠٣، و حاشية العبادي (تحقيق قسم التحقيق): ٣٩.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

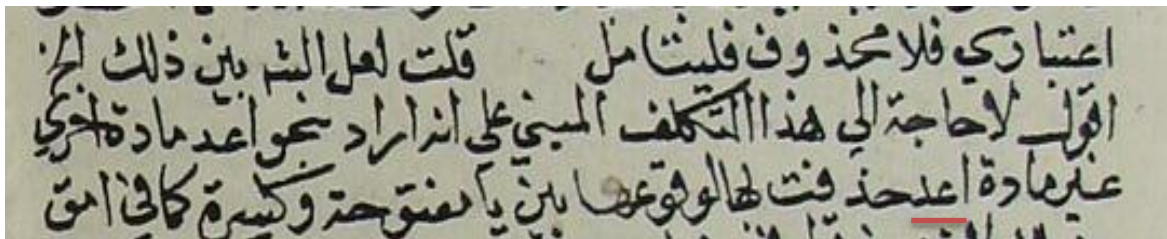
٢- أخطأ الباحث في قراءة كلمة (وعد) من عبارة: (غير مادة بعد حذف فيها) التي أثبتتها في المتن (بعد)؛ لأنها جاءت في (الأصل) (وعد)، وفي (ب)، و (ت) (أعد)^(١)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [١٢/و]



(ب) [٩/ظ]



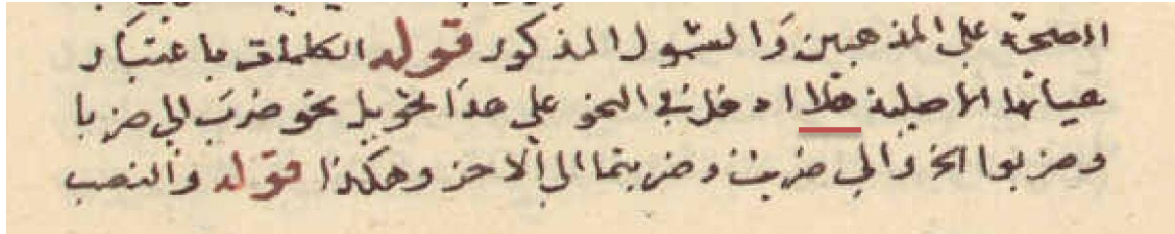
(ت) [١٢/و]

٣- أخطأ الباحث في قراءة كلمة (هلا) من عبارة: (باعتبار هيئاتها الأصلية هلا أدخل في النحو) كما وردت في (الأصل)، إذ أثبتتها في المتن (فعلاً)، كما وأخطأ في قراءة كلمة (ضرباً) كما وردت في (الأصل) إذ أثبتتها (ضرباً)، وسياق الجملة يدل على أنها ضرباً وليس

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١١١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٥١.

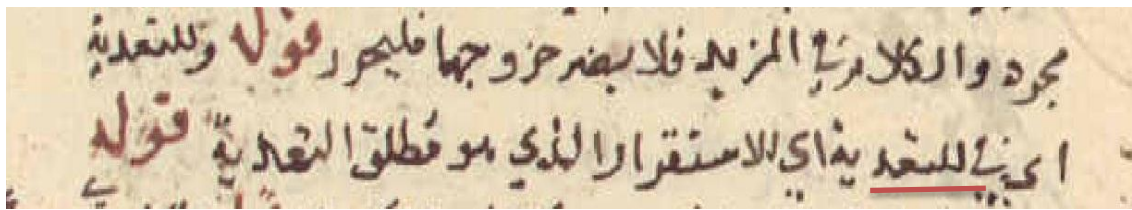
الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

ضرباً^(١)، وفي ما يأتي صورة النسخة (الأصل) التي تثبت ذلك؛ لأن هذه الصفحة تقع ضمن السقط الذي أشرنا إليه في النقطة السابقة.

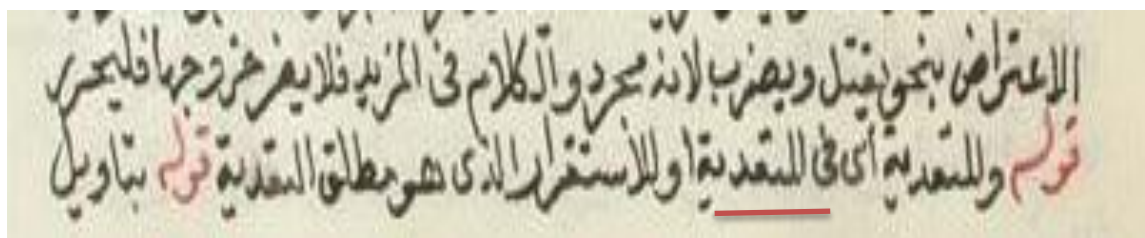


(الأصل) [١٣/ظ]

٤ - أخطأ الباحث في قراءة عبارة: (في للتعدية) من عبارة: (وللتعدية أي: في للتعدية) إذ أثبتنا في المتن (هي للتعدية) على الرغم من وردها في جميع النسخ (في للتعدية)^(٢)، وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



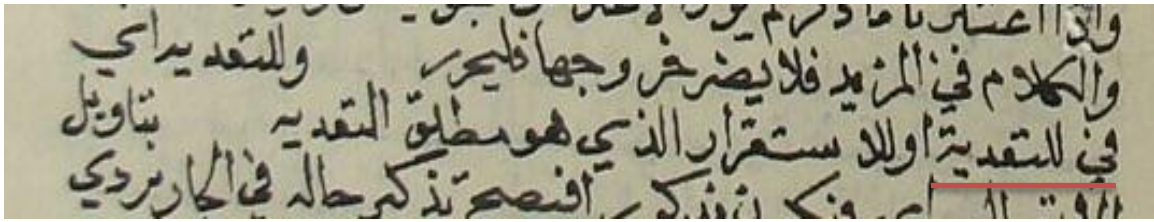
(الأصل) [٢٦/ظ]



(ب) [١٧/ظ]

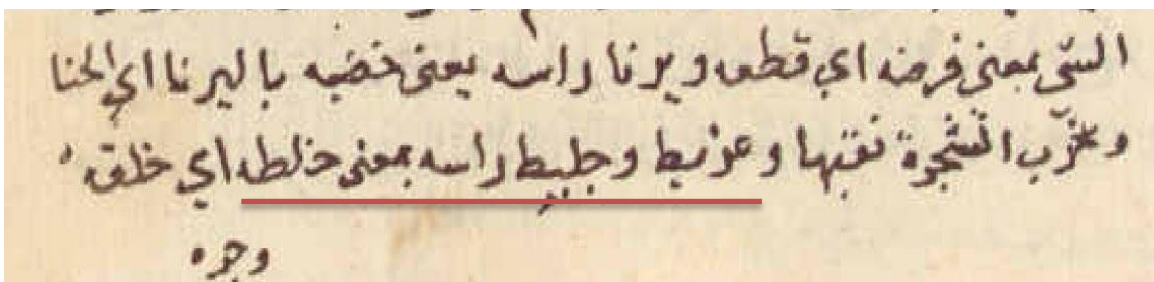
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١١٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٥٦.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٥٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١١٤.

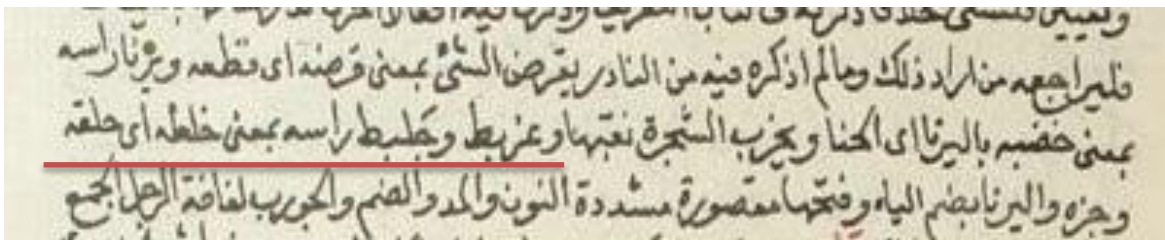


(ت) [٢٣/ظ]

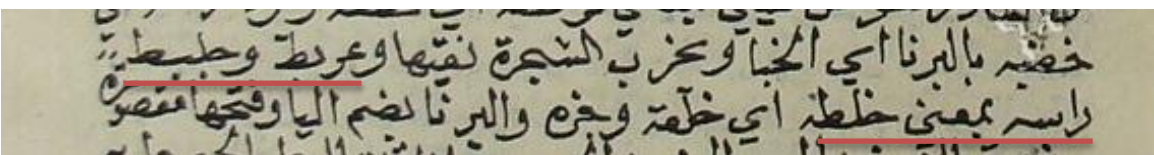
٥- أخطأ الباحث في قراءة عبارة: (جلط رأسه بمعنى جلطه)،^(١) وفيما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٣١/و]



(ب) [٢٠/ظ]

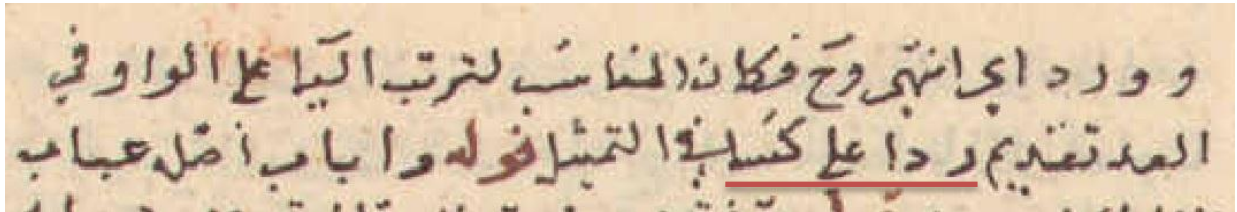


(ت) [٢٧/ظ]

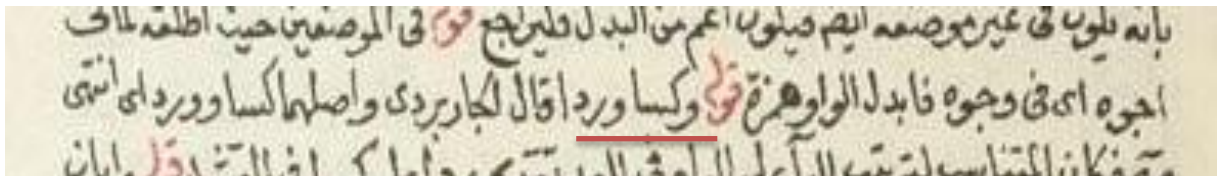
^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٧٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٥.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

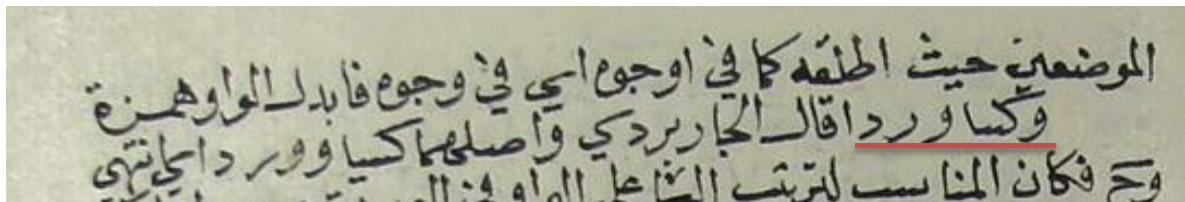
٦- أخطأ الباحث في قراءة الكلمتين: (رداء و كساء) إذ أثبتتهما (ردًا وكسا) وهذا غير صحيح؛ لأنَّ العبادي حذف الهمز من جميع الحاشية، ولا أعلم كيف لم ينتبه الباحث إلى هذا الشيء رغم وروده كثيرًا في النسخ الثلاث^(١) وفي ما يأتي الصور التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٤٤/ظ]



(ب) [٢٧/ظ]



(ت) [٣٨/ظ]

٧- أخطأ الباحث في قراءة كلمة: (تزدق) من عبارة: (وقوله: (تَزْدُقُ)، أي: تصدق) إذ أثبتتها في المتن (تردف) وهذا غير صحيح، والسياق التي وردت في الكلمة تثبت ذلك^(٢).

٨- أخطأ الباحث في قراءة كلمة: (أسماء) في عبارة: (بل هي أسماء إلى آخره)، إذ أثبتها (اسمًا) وسياق العبارة يثبت أنها (أسماء) وليست (اسمًا) كما أثبتها الباحث^(٣).

^(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٣، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٨٨.

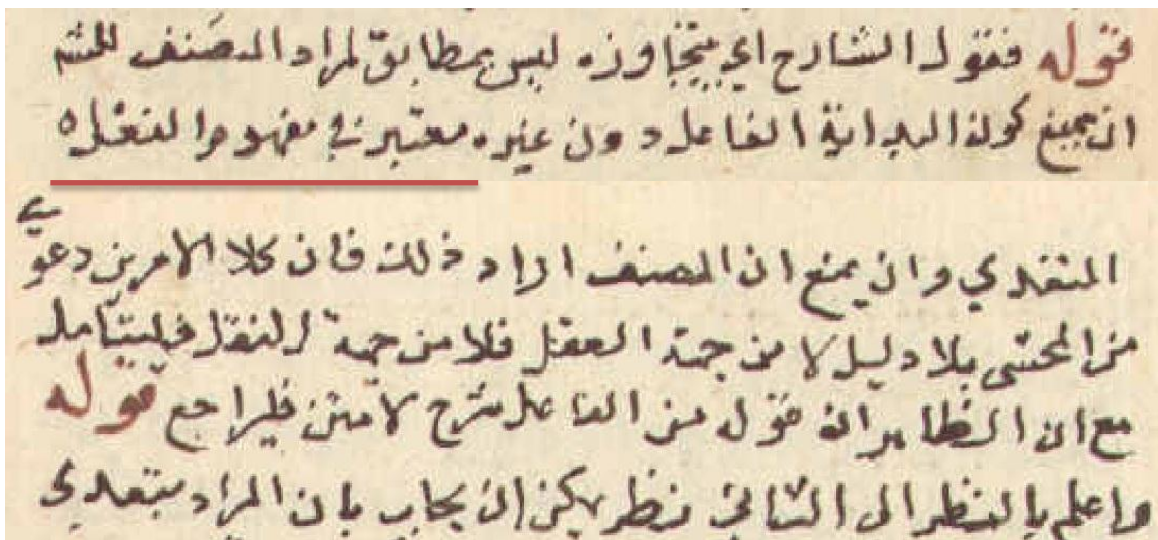
^(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٥، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٩٢.

^(٣) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢٣١، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٢١٠.

خامساً: الخطأ في ترقيم نهاية الصفحات في النسخة الأصل:

أجبر الباحث الكريم في غير مرة على الخطأ في ترقيم نهايات صفحات المخطوطة في المتن وذلك ليتناسب الترقيم الجديد مع ما قام به من التصرف في المتن تارة في الزيادة عليه، وتارة أخرى في الحذف منه، وأخطأ هنا الباحث الكريم في ثلاثة مواضع، وفي ما يأتي المواضع التي أخطأ في ترقيمها.

١- في الصفحة (١٨٠) من النص المحقق للباحث الكريم أخطأ الباحث في ترقيم نهاية الصفحة لأن أسقط سطرين من نهاية هذه الصفحة وسطرين من الصفحة التي تليها، إذ أشار إلى أن الصفحة تنتهي بعبارة: (اعتبار أن الفاعل مبتدأ) والصواب أن هذه الصفحة تنتهي بعبارة: (معتبر في مفهوم الفعل)،^(١) وصورة النسخة (الأصل) تثبت صحة ذلك.

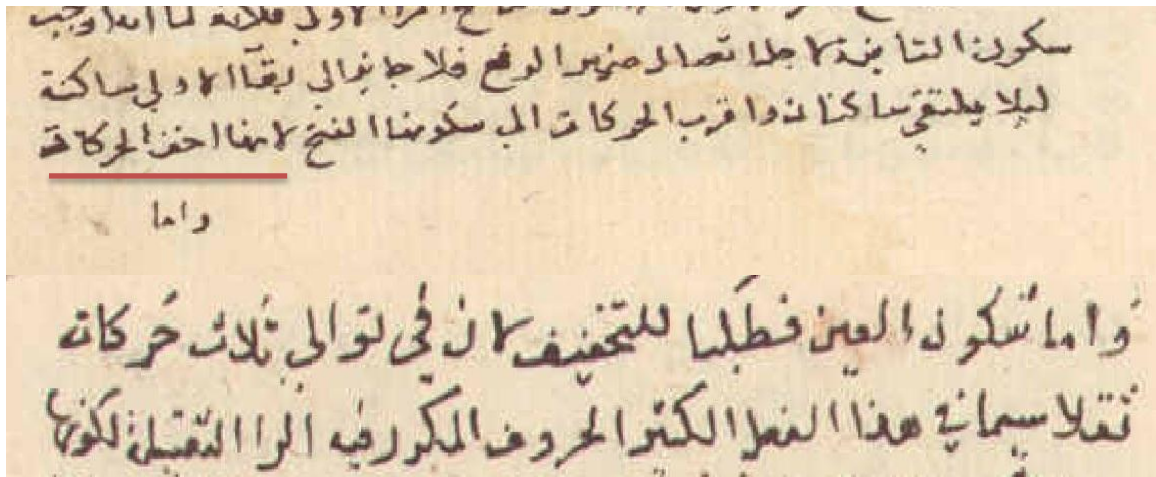


(الأصل) [٣٢/ظ - ٣٣/و]

٢- أخطأ الباحث في ترقيم نهاية الصفحة في النسخة الأصل التي اعتمدها، إذ أشار إلى أن الصفحة تنتهي بعد عبارة: (أو المراد بتصريف نصر تصرفات بأن)، وهذا غير صحيح، لأن الصفحة تنتهي بعبارة: (لأنها أخف الحركات)^(٢)، وفيما يأتي الصورة التي تثبت صحة ذلك.

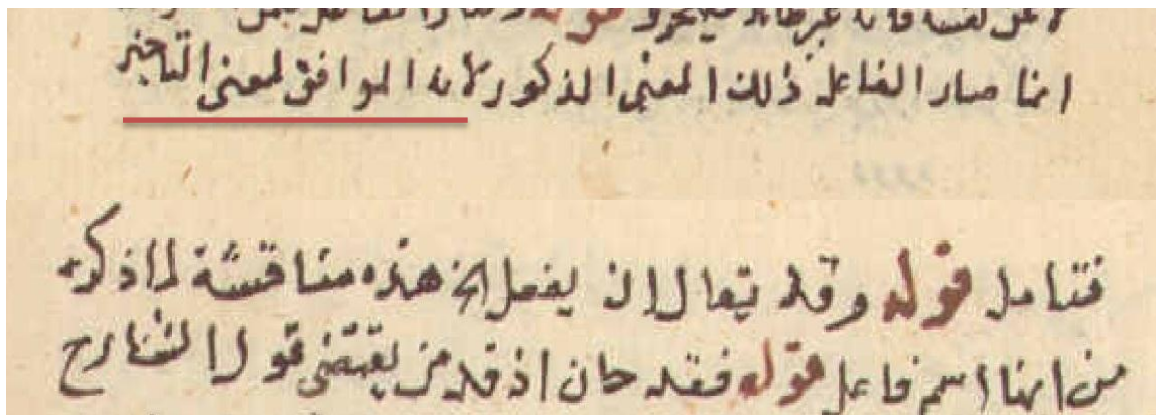
(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٨٠، و حاشية العبادي (قسم التحقيق): ١٤٣.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٩٩، وحاشية العبادي (قسم التحقيق): ١٧٠.



(الأصل) [٣٩/و - ٣٩/ظ]

٣- أخطأ الباحث في ترقيم نهاية الصفحة في النسخة الأصل التي اعتمدها، إذ أشار إلى أن الصفحة تنتهي بعد عبارة: (قوله: وقد يقال إن مفعل إلى آخره هذه مناقشة)، وهذا غير صحيح، لأن الصفحة تنتهي بعبارة: (لأنه الموافق لمعنى التأخير)^(١)، وفيما يأتي الصورة التي تثبت صحة ذلك.



(الأصل) [٤٢/ظ - ٤٣/و]

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ٢١٠، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٨٥.

سادساً: الترجمة للعلماء الواردين في المخطوطة:

من الأخطاء التي وقع بها الباحث الكريم في رسالته، أنه لم يُخَرِّج لبعض الأعلام الذين ذكرهم العبادي في المتن، ولعلّه لم يَقم بالترجمة لهم لعجلته وعدم تركيزه في عمله، وفي ما يأتي أسماء العلماء الذين لم يترجم لهم الباحث الكريم.

١- لم يُترجم الباحث للعالم (الحاج باشاه)، ولم يُخَرِّج قوله من كتابه (حاشية حاجي باشاه لوامع الأسرار في شرح مطالع الانوار) ^(١).

٢- لم يترجم الباحث للموصلي في عبارة: (وصرح به الموصلي)، كما ولم يخرِّج قوله من كتابه ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح) ^(٢).

سابعاً: إهمال الفهارس النفيّة:

تُعد الفهارس الفنية من أهم مكملات التحقيق والنشر؛ إذ إنّ فهارس الكتاب هي مفاتيحه الحقيقية، فهي الكاشفة لما يحتويه من مادة علمية بعناصرها المختلفة، وأشار شيخ المحققين عبد السلام محمد هارون إلى أنّ لها المقام الأول بين المكملات؛ إذ بدونها تكون دراسة الكتب ولاسيما القديمة منها عسيرة كلّ العسر، فالفهارس تفتّش ما في باطنها من خفايا يصعب التّهدّي والوصول إليها، كما أنّها تعدّ معياراً تُوزن به صحّة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه ^(٣).

ومن ثم كان الاهتمام بفهرسة المخطوط أمراً غير ذي ترف؛ لأنّ فهارس الكتاب هي مفاتيحه الحقيقية، لكي يصل الباحث عن طريقها إلى بغيته بأقصى سرعة ممكنة، وبأيسر السبل، وهذه القيود الأخيرة هي الفيصل الحقيقي في الحكم على هذا الفهرس وأهميته في

(١) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٠٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ٤٥.

(٢) ينظر: حاشية العبادي (تحقيق سهيل): ١٧٧، و حاشية العبادي تحقيقي (قسم التحقيق): ١٣٩.

(٣) يُنظر: تحقيق النصوص ونشرها : ٩٢

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

الكتاب المحقّق^(١)، وفي موضع آخر أشار عبد السلام هارون إلى الأهمية الكبيرة للفهارس المتمثلة في الحاجة الملحة إلى اختزال الوقت، وإنفاق كل دقيقة منه في الوقت النافع^(٢)، وفي موضع آخر رأى الدكتور عبد المجيد دياب أن ((الغرض من الفهارس تيسير الإفادة مما في الكتاب المنشور ، أو المحقق، بسرعة الحصول على ما يطلبه الباحث، وجعل ما فيه ميسراً سهلاً الكشف عليه لدى الباحث))^(٣).

وقد وقف على تلك الأهمية القدماء والمحدثون على السواء، فأما القدماء؛ فللفهارس سابقة قديمة عند العرب، في كتب الرجال، والتراجم، والبلدان، ومعاجم اللغة^(٤)، ومن جميل ما مثّل به لذلك ما ذكره المحقّق د. عبد المجيد دياب من مثال عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) وصنّيعه في كتابه الشهير (أسد الغابة)، إذ نصّ د. دياب على أنّ ذلك الكتاب فيه فهرسة على أحدث أنواع فهرسة الأعلام في الوقت الحاضر^(٥).

وأما عن اعتناء المحدثين بأمر الفهارس الفنية والتفاتهم إليها على أنّها ضرورة وليست من المكملات وحسب، فهو أمر غني عن إثباته؛ لما نراه في جلّ الكتب المحقّقة في العصر الحديث، ونكتفي هنا بالإشارة إلى قول المستشرق برجستراسر عن الفهارس من أنّها: ((هي التي تفتح السبيل إلى محتويات الكتاب))^(٦).

وإذا كان القدماء والمحدثون على وعيٍ بخطر أمر الفهارس الفنية هكذا كما أسلفنا، فلا نبالغ إذا ما قلنا أنّ الكتاب الذي يخلو من الفهارس لا قيمة له، والذي لم يُفهرس لم يُحقّق.

(١) يُنظر: مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين: ٢١٣.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها: ٩٢.

(٣) تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره: ٢٨٩.

(٤) يُنظر: المصدر نفسه: ١٩٢.

(٥) يُنظر: المصدر نفسه: ٢٨٧.

(٦) أصول نقد النصوص ونشر الكتب: ١١٦.

الفصل الرابع حاشية العبادي على حاشية اللقاني، دراسة في نقد التحقيق

وأنا عملت بهذا كله في رسالتي فوضعتُ الفهارس الفنية لمعرفة بفايدها الكبيرة في الرسالة، فخلوُ الرسالة منها يعني خلوها من أهم مكملاتها العلمية والفنية.

بينما نجد الباحث الكريم لم يعمل بهذا كله، فلم يضع فهرس فنية لرسالته، ويُعدُّ إهمال الفهارس الفنية من موارد الضعف التي تقلل من قيمة عمل المحقق.

والخلاصة:

وفي نهاية هذا الفصل أذكر المواضع التي تصرف فيها الباحث في هذه الحاشية وهي مقسمة على النحو الآتي:

١- التصرف بالنص المحقق:

أ- بالزيادة عليه وذلك بتسعة عشر تصرفاً.

ب- التصرف بالنص المحقق بالحذف منه: وذلك بستة وثلاثين موضعاً.

٢- تخريج النصوص: وبلغ عدد النصوص التي لم توثق أربعة وعشرين موضعاً.

٣- المقابلة بين النسخ: وبلغ عدد النصوص التي تشير إلى عدم مقابله بين النسخ تسعة عشر موضعاً.

٤- القراءة غير الصحيحة لكثير من الكلمات في الحاشية: وبلغ عدد المواضع التي أخطأ الباحث الكريم بقراءتها ثمانية مواضع.

٥- الخطأ في ترقيم نهاية الصفحات في النسخة الأصل: وأخطأ الباحث هنا بثلاثة مواضع.

٦- الترجمة للعلماء الواردين في المخطوطة: والمواضع التي لم يترجم فيها الباحث للعلماء بلغ موضعين فقط.

الفصل الرابع حاشية العبّادي على حاشية اللّقاني، دراسة في نقد التحقيق

٧- إهمال الباحث الكريم للفهارس الفنية على الرّغم من أهميتها في التحقيق كما أشرنا إلى أنه من لم يفهرس لم يُحقّق.

وفي ختام هذا الفصل أقول:

إنّ الباحث الكريم قد بذل جهدًا لا يُنكر، ولكنه للأسف قد وقع في أخطاء لا ينبغي أن تكون في نص مهم، وفي حاشية قيمة مثل حاشية العبّادي؛ ولأنّه غير قائم على أساس من التحقيق العلمي الدقيق، ولست أغالي إذا قلت إن رسالة الباحث الكريم - وعلى الرّغم من الجهد الذي بذله فيه - إلّا أنّه تحقيق غير علمي؛ للأسباب التي أسلفنا ذكرها، على العكس من الدراسة التي قمنا بها، وقد تعلمنا من أساتذتنا الذين درسونا فن التحقيق أنّ رسالة التحقيق في الجامعات الأكاديمية تتكون من ثلاثة أركان: الأوّل الدراسة، وقد علمت أنّ دراسة الباحث لم تكن دراسةً علميةً بالمعنى الحقيقي؛ لأنّها قليلة وكذلك أغلبها عن سيرة العلماء، والثاني: التحقيق، وقد علمت الأخطاء التي قام بها الباحث من تصرّف بالنّص بلا إشارة وغيرها من الأمور التي ذكرناها، والثالث: الفهارس، وهذا الأمر أيضًا أخلّ به الباحث، إذ لم يقدّم بصناعة فهارس فنية تكشف ما استُغلّق من الحاشية، وبهذا تكون دراسته وتحقيقه ساقطة عن الاعتبار العلمي، ويكون تحقيقي للحاشية هو التحقيق العلمي؛ لأنّه احتوى على هذه الأركان الثلاثة.

الفصل الخامس

تحقيق عنوان الحاشية، وتوثيق نسبتها،
ووصف النسخ، ومنهج التحقيق

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

أولاً: عنوان الحاشية:

هذه الحاشية كتبها العبادي على جوانب حاشية اللقاني، وجمعها بعده أحد تلامذته و وضع لها عنواناً هو (حاشية ابن قاسم العبادي على حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي للتفتازاني).^(١)

ثانياً: توثيق نسبتها إلى ابن قاسم العبادي:

إن نسبة هذه الحاشية إلى صاحبها ابن قاسم العبادي، من الأمور، التي لا يعترها أي شك لأسباب عدة منها:

أ - إن عنوانها جاء واضحاً وصريحاً على الصفحة الأولى من المخطوط ، وكذلك ما ذكره الناسخ في نهاية المخطوط؛ إذ قال: (هذا آخر ما وجد بخط شيخ شيوخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي على ما كتبه شيخه العمدة الفهامة الناصر اللقاني على شرح التصريف للعلامة التفتازاني رحم الله الجميع).

ب- ما كُتب من هوامش وتعليقات من قبل النساخ على مخطوطات حاشية اللقاني على التصريف العزي، يحيلون فيها إلى حاشية ابن قاسم العبادي، ففي المخطوطة الأولى التي بعنوان: (كتاب حاشية اللقاني على تصريف العزي للسعد التفتازاني)، فقد أشار فيها ناسخها إلى ابن قاسم العبادي، النسخة الأولى أشار له في أربعة وخمسين موضعاً تبدأ من الصحيفة [٢] وتنتهي بالصحيفة [٥٨]^(٢)، والنسخة الثانية فقد أشار في أربعة مواضع فقط ، وهي

(١) ينظر: النص المحقق : ٢١١.

(٢) ينظر: حاشية اللقاني على تصريف العزي للسعد التفتازاني : ٢ - ٥٨ ، مخطوط .

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

النسخة الموجودة بالمكتبة الأزهرية^(١) برقم خاص: (٨) ورقم عام: (٦١٥٣) تبدأ بالصحيفة (٢٠) وتنتهي بالصفحة (٢٦)^(٢)، في حين لم أجد أي إشارة له في باقي النسخ .

ت- ما صرّح به صاحبُ خزانة التراث - فهرس المخطوطات بنسبتها إلى العبادي وهي نسخة موجودة في مركز الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية برقم الحفظ: (٠١٤٩٠)^(٣).

ثالثاً : زمنُ تأليفِ الحاشية :

لم يذكر ابن قاسم العبادي في حاشيته التي حققتها وقت فراغه من تأليفها، وهذا أمرٌ طبيعيٌّ؛ لأنّه ربّما لم يدر في خَلده أنّها ستكون كتاباً قائماً بذاته، وربّما هو علّقها في أوقاتٍ متفرقةٍ حسب مطالعته لحاشية اللّقاني، وكذلك لم تذكر كتب التّراجم أي إشارة إلى زمن تأليفها، لكن من الواضح أنّها من المؤلفات، التي ألّفها في أواخر حياته؛ لأنّه يحيلُ فيها إلى مؤلفاته السابقة و منها الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع^(٤).

رابعاً: وصفُ نسخِ المخطوط :

لحاشية ابن القاسم العبادي على حاشية اللّقاني ثلاثُ نسخٍ موجودة في المكتبة الأزهرية بالقاهرة، اعتمدتها جميعاً في المقابلة، ولا أعلم لها نسخاً آخر بحسب تتبعي وبحثي، وهي:

(١) ينظر : فهرس المكتبة الأزهرية : ٧٢ / ٤ .

(٢) ينظر : حواشي شرح التصريف للسعد التّقنازي تعليق ناصر الدين اللّقاني : ٢٠ - ٢٦ .

(٣) ينظر: خزانة التراث فهرس المخطوطات : ٣٤٢ / ١ .

(٤) النّصُ المُحقّق : ٣ .

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

النسخة الأولى :

وهي التي اتخذتها أصلاً، وهي برقم خاص (١٤١٣)، ورقم عام (٩٧٣٨٩) صرف، المكتبة الأزهرية، ورمزت لها بـ (الأصل).

أمّا عناؤها فجاء على واجهة المخطوطة (حاشية شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي على حاشية شيخ الإسلام ناصر الدين اللقاني على شرح التصريف للعلامة التفتازاني)، وبذيل الواجهة ختم (الكتبخانة الأزهرية)، وعليها ثلاثة تملكات باسم: عبد اللطيف محمد، وانور سعود الشافعي والتملك الثالث لم أستطع قراءته لعدم وضوحه.

وعدد لوحاتها تسع وأربعون لوحة، وفي كل لوحة صحيفتان، وكل صحيفة منها تضم ثلاثة وعشرين سطراً في الغالب، وفي كل سطر منها تسع كلمات تقريباً، وقد كتبت الشرح بالمداد الأسود وبخط النسخ، وكلمة (قوله) مكتوبة بخط أحمر، وهذه النسخة كاملة واضحة سالمة من الخرم والنقص وغيرها من الآفات التي تصيب المخطوطات، وما وقع فيها من أخطاء إملائية وسقط في بعض الكلمات فهو قليل بالمقارنة مع النسختين الآخرين، وكذلك هي الأقرب إلى تاريخ وفاة العبادي المتوفى (٩٩٤هـ) وهذه النسخة نسخت سنة (١٠٣٨هـ)؛ لذلك اتخذتها أصلاً .

وجاء في آخر هذه النسخة: ((هذا آخر ما وجد بخط شيخ شيوخنا العلامة ابن قاسم العبادي على ما كتبه شيخه العمدة الفهامة اللقاني على شرح التصريف للعلامة الثاني التفتازاني غفر الله للجميع آمين آمين)) .

وقد استعمل الناسخ المداد الأسود بكتابة الشرح، والمداد الأحمر في كتابة كلمة (قوله) في كل النسخة عند الإشارة إلى قول ناصر الدين اللقاني تميزاً لها.

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

وضُمَّتِ النسخة (الأصل) ثلاث صفحات زيادة على النسخة (ب) والنسخة (ت) وأثبتتها في المتن بعد الاستعانة بحاشية اللقاني لإثبات صحة النص، ولم يذكر في ختامها اسم الناسخ أو زمن النسخ ولعلها أقدم النسخ ؛ للأسباب التي ذكرناها .

النسخة الثانية :

ورمزتُ لها بالرمز (ب)، وبرقم خاص (١٩٥)، ورقم عام (٢٨٤٠٤) صرف، ومكانها المكتبة الأزهرية، وأما عدد لوحاتها فتبدأ اللوحة الأولى بالعدد: (٢) وتنتهي اللوحة الأخيرة بالعدد: (٣٠)، وأما العدد (١) فهو مُنْبَتٌ على الصّفحة التي سبقتها، وكلّ لوحةٍ مكوّنة من صحيفتين، وكل صحيفة تضم سبعة وعشرين سطراً، وكل سطرٍ يضم ثلاث عشرة كلمة تقريباً، كتبت بخط نسخي واضح وما ورد فيها من اضطراب وسقط فقد أشرت إليه في مواضع وروده في قسم التحقيق.

أما عنوانها فجاء على واجهة المخطوطة: (حواشي الخفاجي على حاشية اللقاني على شرح السعد على التصريف العزّي)، وبذيل الواجهة ختم (الكتبخانة الأزهرية)، وعليها تملُّكٌ باسم علي الرّفاعي المالكي.

وقد ذكر النَّاسِخُ اسمه وتاريخ النَّسخ في نهاية المخطوطة فقال: (هذا آخر ما وجد بخط شيخ شيوخنا العلامة أحمد بن قاسم العبّادي على ما كتبه شيخه العمدة الفهامة النّاصر اللّقاني على شرح التّصريف للعلامة التّقّازاني رحم الله الجميع والحمد لله وحده وصلى الله على من لا بني بعده، وعَلَّقَهُ لِنَفْسِهِ فَقِيرٌ رَحِمَهُ رَبُّهُ الْعَلِي: محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي ووافق الفراغ من زبده يوم الجمعة المبارك ثالث عشر شهر ربيع المبارك من شهور سنة ١٠٣٨ ألف وثمانٍ وثلاثين من بعد الهجرة) .

وقد استعمل النَّاسِخ المِدَاد الأسود في كتابة الشّرح، والمِدَاد الأحمر لكتابة (الحمد لله) و(على آله)، و(بعد)، وكذلك كلمة (قوله) في النسخة كلها .

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

النسخة الثالثة:

ورمزت لها بالرمز (ت) برقم خاص (٩٠٨)، ورقم عام (٤٥٠٠٥) صرف، ومكانها المكتبة الأزهرية، وعدد لوحاتها اثنتان وأربعون لوحة، تبدأ اللوحة الأولى بالعدد: (٢)، وتنتهي بالعدد: (٤٢)، أما العدد: (١) فهو مُنْبَت علة وجه الصفحة التي سبقتها، وفي كلِّ لوحة صحيفتان، وفي كلِّ صحيفة سبعة وعشرون سطراً، وفي كلِّ سطر إحدى عشرة كلمة تقريباً، وكُتِبَ الشرح بالمداد الأسود، كتبت بخط نسخي واضح .

أما عنوانها فجاء على واجهة المخطوطة: (حاشية ابن قاسم العبادي على حاشية شيخه الناصر على شرح مختصر العري)، وبذيل الواجهة ختم (الكتبخانة الأزهرية)، ولم يُذكر اسم النَّاسخ لهذه النسخة، ولكن دُكر تاريخ النسخ فقط إذ قال: ((هذا آخر ما وُجد بخط شيخ شيوخنا العلامة أحمد ابن قاسم العبادي على ما كتبه شيخه العمدة الفهامة الناصر اللقاني على شرح التصريف للعلامة التفتازاني رحم الله الجميع، والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده))، وجاء في آخرها تاريخ نسخها فقط، وذلك في قول النَّاسخ: ((وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس المبارك الموافق خمسة عشر يوماً خلت من شهر ذي القعدة سنة ١٣١٠ هـ))، ودُيِّلَت نهاية المخطوطة بختم (الكتبخانة الأزهرية).

وقد سقطت كلمة (قوله) من جميع النسخة عند الإشارة إلى قول ناصر الدين اللقاني تميزاً لها، ولم تسلم هذه النسخة من التحريف والتكرار والسقط في كثير من الكلمات المفردة والعبارات الكاملة، وقد أشرت إلى ذلك السقط في مواضع وروده في قسم التحقيق.

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

خامساً: عادات النَّاسِخ في المخطوط :

١- اتَّبَعَ النَّاسِخ في النَّسْخِ جميعها (نظام التعقيبية): وهو أَنْ تُدَيَّلَ كُلُّ صفحةٍ بكتابةِ الكلمةِ التي تبدأ بها الصفحة التي تليها.

٢- أَمَّا القواعد الإملائية المستخدمة في النَّسْخِ الثلاثة، فإنَّها قريبة من قواعد الإملاء المألوفة، ولا تخرج عن المألوف إلا في بعض الأمور الطَّفيفة، منها تسهيل الهمز مُطلقاً إلى ألف، أو واو، أو ياء، أي: في جميع أحواله، نحو: (القايم، زايد).

٣- إهمال النُّقْط في كثيرٍ من الأحيان، وعدم الالتزام بوضع نقاط كل حرفٍ بمحاذاته: سواء أكانت في أسفلِ الحرف أم أعلاه، بل أحياناً توضع النُّقْط بمحاذاة الحرف المجاور، وهذا من شأنه أن يوهم القارئ بوجود تصحيف في كثير من الكلمات كما في كثير من الأحيان في كلمة (المختصر) تكتب نقاط حرف التاء ممزوجة كأنها نقطة واحدة تُوضَعُ على الصَّادِ فتُقرأ (المخضر) .

سادساً: الرموز التي استعملها النَّاسِخُ في المخطوط :

٢- سَ : سيبويه

٣- حَ : حينئذٍ

٤- الخ : إلى آخره

٥- المص : المصنف

٦- الظ : الظاهر

٧- الشا : الشارح

٨- الش : الشرح

٩- لا نم : لا نسلم

١٠- المقص : المقصود

سابعاً: منهج التحقيق:

جرى العمل على تحقيق هذه الحاشية وفقاً للخطوات الآتية:

١- بعد أن وقع اختياري على تحقيق هذه الحاشية، قمتُ بجمع النسخ التي تيسرت بين يدي، وهي ثلاث نسخ، ثم قراءتها قراءةً متأنيةً للمقابلة بينها مدققاً في أجودها ضبطاً ودقةً، وفي أقلها سقطاً، و تصحيفاً وتحرفاً، و للوقوف على مضمونها، ومعرفة القيمة العلمية للحاشية، وحلّ ما أغلق من عباراتها، وفك رموزها، واخترتُ إحداها لتكون الأصل المُعتمد، وهي نسخة كاملة سالمة من الخُروم، والنقص وغير ذلك، وأيضاً قليلة الأخطاء مقارنةً مع النسختين الأخريين، ورمزت لها بـ (الأصل)، وجعلتُ النسختين الأخريين مساعدين لها، ورمزتُ لإحداها بالنسخة (ب)، وللأخرى بالنسخة (ت)، وقد ساعدتني هذه القراءة كثيراً على تسهيل مهمة نسخ النص.

٢- قمتُ بنسخ الأصل مراعيًا بذلك شروط الدقة والضبط، واستخدام القواعد الإملائية الحديثة، وكذلك توظيف علامات الترقيم من فواصل وعلامات استفهام وعلامات التعجب والنقاط وغيرها؛ لأهمية دورها في فهم النص وتوضيحه، وكتبتُ نص حاشية اللقاني في المتن بالخط المشبع ووضعتُه بين قوسين () تمييزاً له عن كلام العبادي.

٣- بعد تدوين النسخة (الأصل) قابلتها مع النسختين (ب) ، و(ت) مرّاتٍ عدة حتى يكون العمل دقيقاً ، وأثبت الفروقات بالهوامش .

٤- لما كانت حاشية العبادي متضمنة جزءاً كبيراً من حاشية اللقاني حرصتُ على مقابلة كلام اللقاني مع كتاب حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي، وهو كتاب مُحققٌ تحقيقاً علمياً دقيقاً قام بتحقيقه كلٌّ من الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، والدكتور أحمد صالح يؤنس المولى، لكنني حرصتُ على إبقاء عبارات العبادي كما نقلها دون تغييرها إذا كانت الفروق بينها غير كبيرة، ولا تؤثر في السياق والمعنى؛ لأنّ الأمانة العلمية تقتضي أن ننقل نصّ المؤلف كما أراد له، أمّا إذا كانت الفروق

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

كبيرةً وتؤثّر في المعنى فإنّ ذلك كان يستدعي مني الرجوع إلى مخطوطات وكتاب حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي، وكذلك كتاب شرح تصريف العزّي للتفتازاني الذي حقّقه وعني به محمد جاسم المحمد، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش .

٥- وحرصاً منّي على إعانة القارئ على فهم النصّ بصورةٍ ميسرةٍ دعت الضرورة إلى إعادة ما أسقطه ابن قاسم العبادي من كلام اللّقاني والتفتازاني؛ لأنني شعرت أنّ تعليقات العبادي تبقى غامضةً لا يفهم القارئ مضمونها إلّا بعد جهدٍ جهيدٍ، وذلك باستحضار نص حاشية اللّقاني أو شرح تصريف العزّي أمامه، فينظر إلى النصّين معاً، وهذه خطوةٌ مضيئةٌ للقارئ، فهذه الخطوة تغني القارئ عن الجد يبذله لفهم النصّ، وقد قُمتُ بوضع النصّ المكمل في الهامش بين قوسين () لكي يبقى المتن خالياً من الإضافات كما أراده صاحبه، وفي الوقت نفسه أشرتُ إلى مكان الاقتباس توخياً للأمانة العلميّة وتمييزاً له، وقد اعتمدت في ذلك الكتاب المحقّق لحاشية اللّقاني المشار إليها في النقطة السّابقة .

٦- حررت النصّ من التّصحيف والتّحريف والسّقط والإقحام، وأشرتُ إلى ما يحتاج الإشارة، مع عدم التّدخل في جوهره إلّا بقدر ما يقتضيه السّياق، أو ما يتطلبه المعنى من زيادة كلمةٍ أو حذف أخرى، مع وضع الزّائد بين معقوفتين []، مستعيناً في ذلك بمخطوطات حاشية اللّقاني.

٧- أضفت عنواناتٍ بارزةً في وسط السطر للموضوعات الرئيسيّة والأبواب المهمة التي تطرّق لها الزنجاني في منته الأصل، والتي تطرق لها التفتازاني لها بشرحه للتصريف العزّي، وقد استعنت في ترتيب هذه العنوانات وصياغتها بما أثبتته المحققون في شرح التصريف العزّي للتفتازاني، ووضعت هذه العنوانات بين قوسين [] .

٨- ورد في المخطوطة (ب) اختصار كلمة (قوله) في جميع المخطوطة عند الإشارة إلى قول اللّقاني، فقمت بإثباتها في المتن والإشارة لها في الهامش.

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

٩- فككتُ المختصرات التي وردت في النسخ، والتي استعملها الناسخ للدلالة على معنى معين أو للاختصار، وقمتُ بتحويل هذه المختصرات إلى كلمات في المتن .

١٠- قمت بضبط الكلمات بالشكل، لاسيما الأفعال المبنية للمجهول، والمصادر، وأسماء الأعلام وألقابهم، وما يحتاج إلى الضبط، وقمت كذلك بضبط الشواهد الشعرية، وأقوال العرب، والأمثلة بالشكل .

١١- كتبت الآيات القرآنية برسم المصحف الشريف، ووضعتها بين أقواس مزهرة: ﴿ ﴾، مع الإشارة إلى مكانها في القرآن الكريم .

١٢- خرّجت البيتين الشعريين من مظانها، وذلك بنسبتها إلى قائلها ما أمكن، وبيان ما فيه من روايات، وإيضاح المعاني الغامضة، وذلك بالرجوع إلى دواوين الشعراء، أو مجاميع الأشعار، وإن لم يكن هناك دواوين خرّجتها من المعجمات، وكتب الأدب، وكتب النحو .

١٣- خرّجت الأمثال من كتبها الخاصة بها .

١٤- وثقت أقوال العلماء وآراءهم التي ذكرها المؤلف من مصادرها التي نقل عنها- غالباً - أو بالرجوع إلى كتب ثانوية عند عدم وجود الكتاب الأصلي أو صعوبة الحصول عليه، إذا كان النقل نصّاً من الكتاب و وجد اختلاف بزيادة أو تصحيف أو تحريف، أقوم بمقابلته مع الموضع الذي نقل منه، وأثبت ما ورد في الأصل، وما ورد في الكتاب المنقول منه أذكره في الهامش، مراعيًا الأصل .

١٥- ذكرت دلالة الكلمات الغامضة أو الغريبة، فضلاً عن بيان المصطلحات التي تحتاج إلى شرح وبيان .

١٦- كتبت بعض التعليقات وكشفت عن وجوه بعض التأمّلات التي تعين القارئ على فهم المراد من هذه التأمّلات، مع الحرص الشديد على عدم إنقال الهامش بالتعليقات .

الفصل الخامس تحقيق عنوان الحاشية وتوثيق نسبتها ووصف النسخ ومنهج التحقيق

١٧- أثبت أرقام نهاية صفحات المخطوطة، ووضعت ذلك بين معقوفتين [١/ و]،
[١/ظ] .

١٨- وضع بعض الجمل أو الكلمات أو الأمثلة التي أوردها المؤلف على صيغة
أمثلة بين قوسين () .

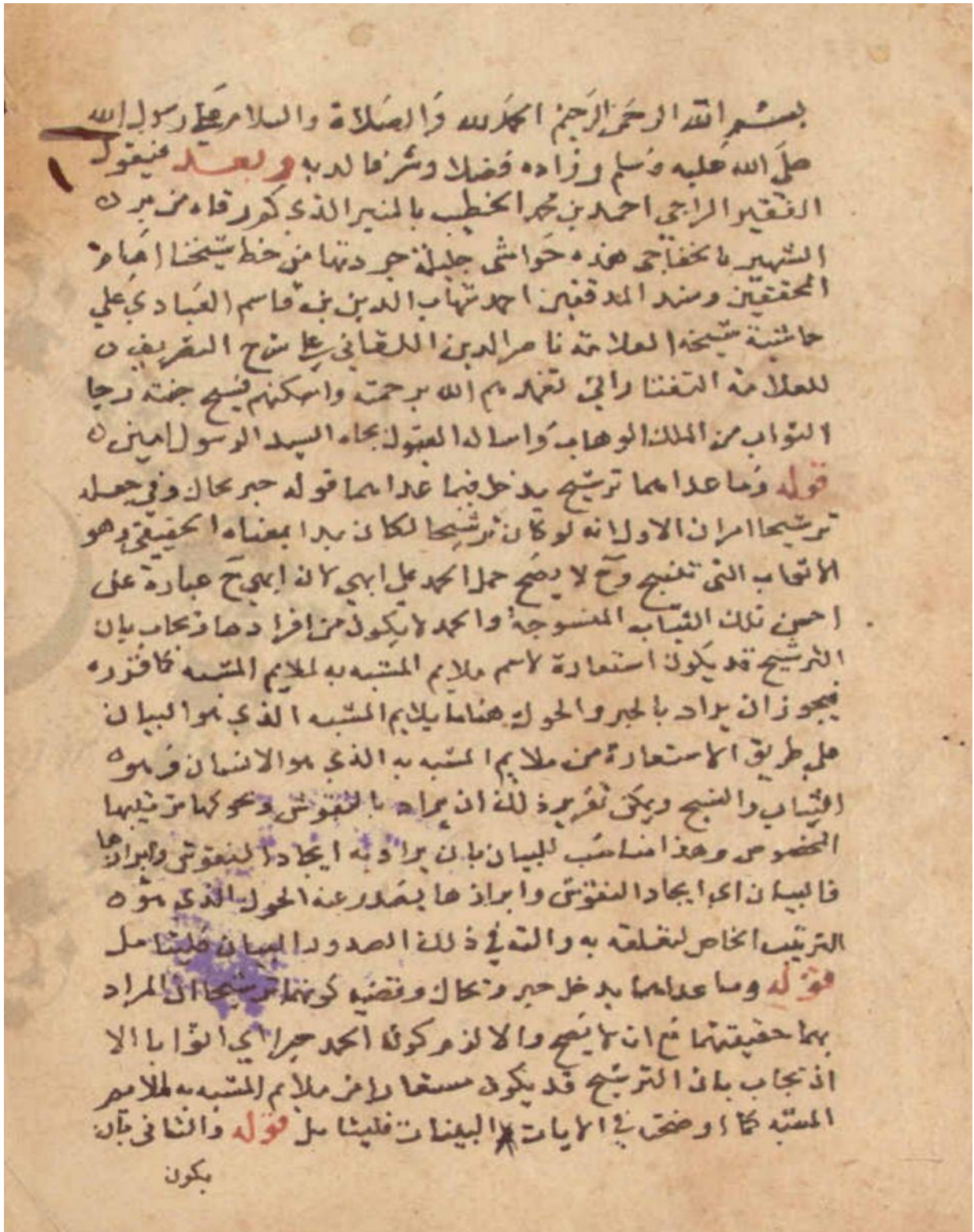
١٩- استعملت منهج التلفيق أي التلفيق أو التوفيق بين النسخ لإخراج النص بأكمل
صورة ، وهو منهج اعتمده طه حسين .

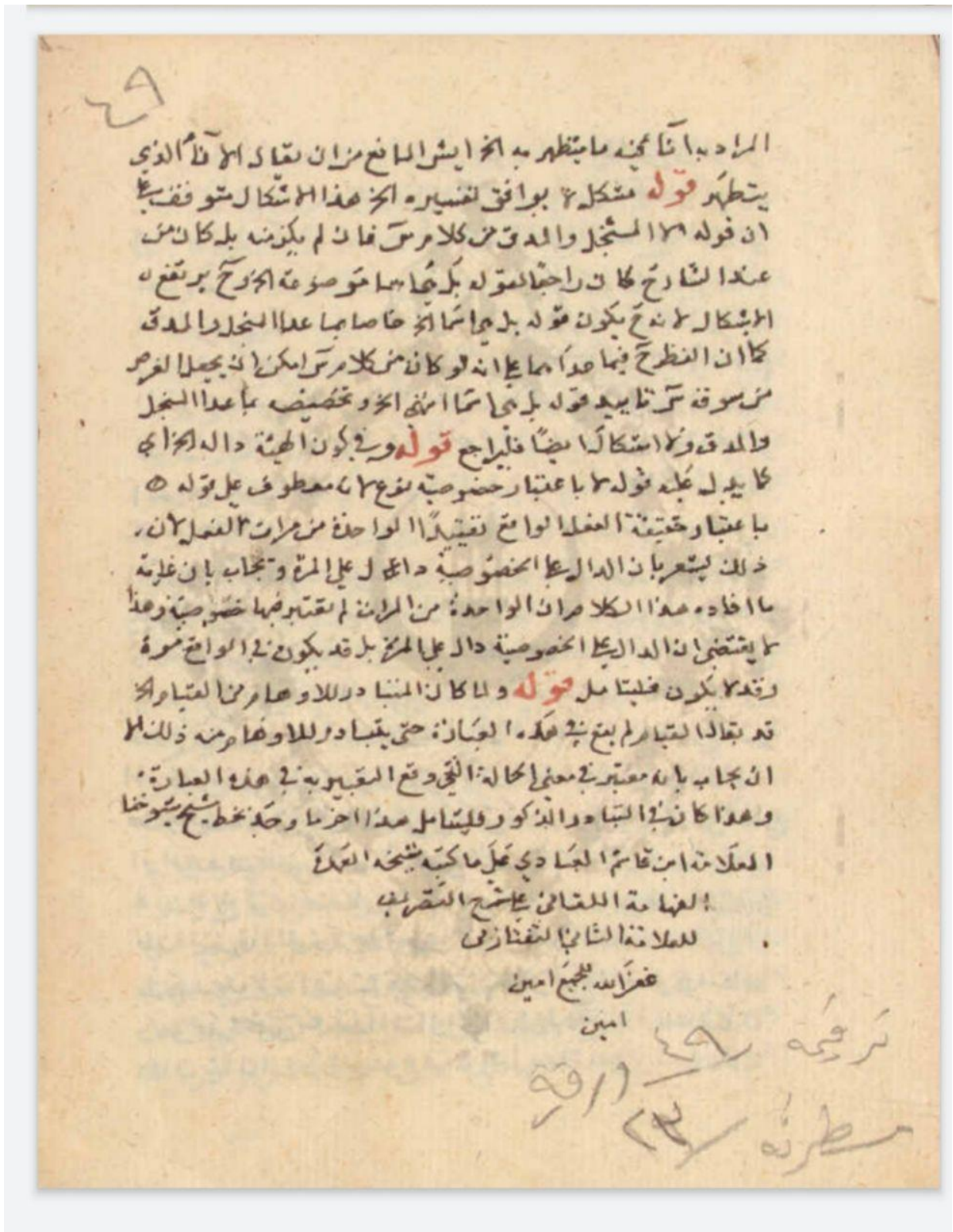
٢١- توضيح الألفاظ اللغوية، وبيان الكلمات الغامضة التي تحتاج إلى توضيح وبيان،
مع الإحالة إلى المعاجم اللغوية .

٢٢- ترجمت لكل الأعلام من لغويين، ونحويين، وصرفيين، وغيرهم ترجمة مختصرة قدر
الإمكان؛ تنميًا لعموم النفع، وذكرت مصدرين من مصادر التراجم في ترجمتي لهم.

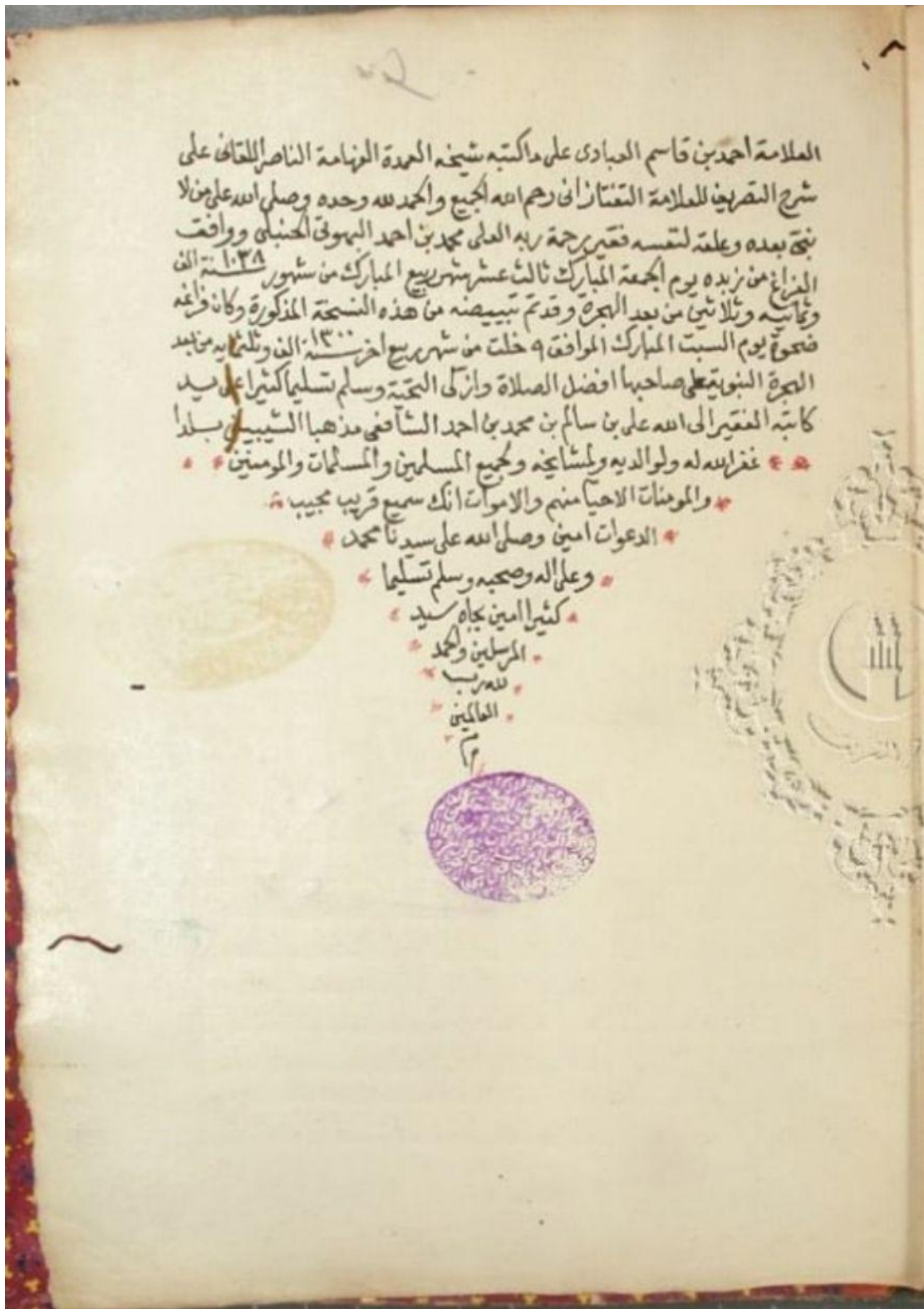
٢٣- ألحقت بالنص المحقق فهارس فنية عامة تشمل: الآيات القرآنية المباركة،
والأشعار، والأرجاز، والأمثال، وأقوال العرب ، و الكتب الواردة في النص، و ثبت
المصادر والمراجع .

ثامناً: نماذج مصورة من المخطوط :

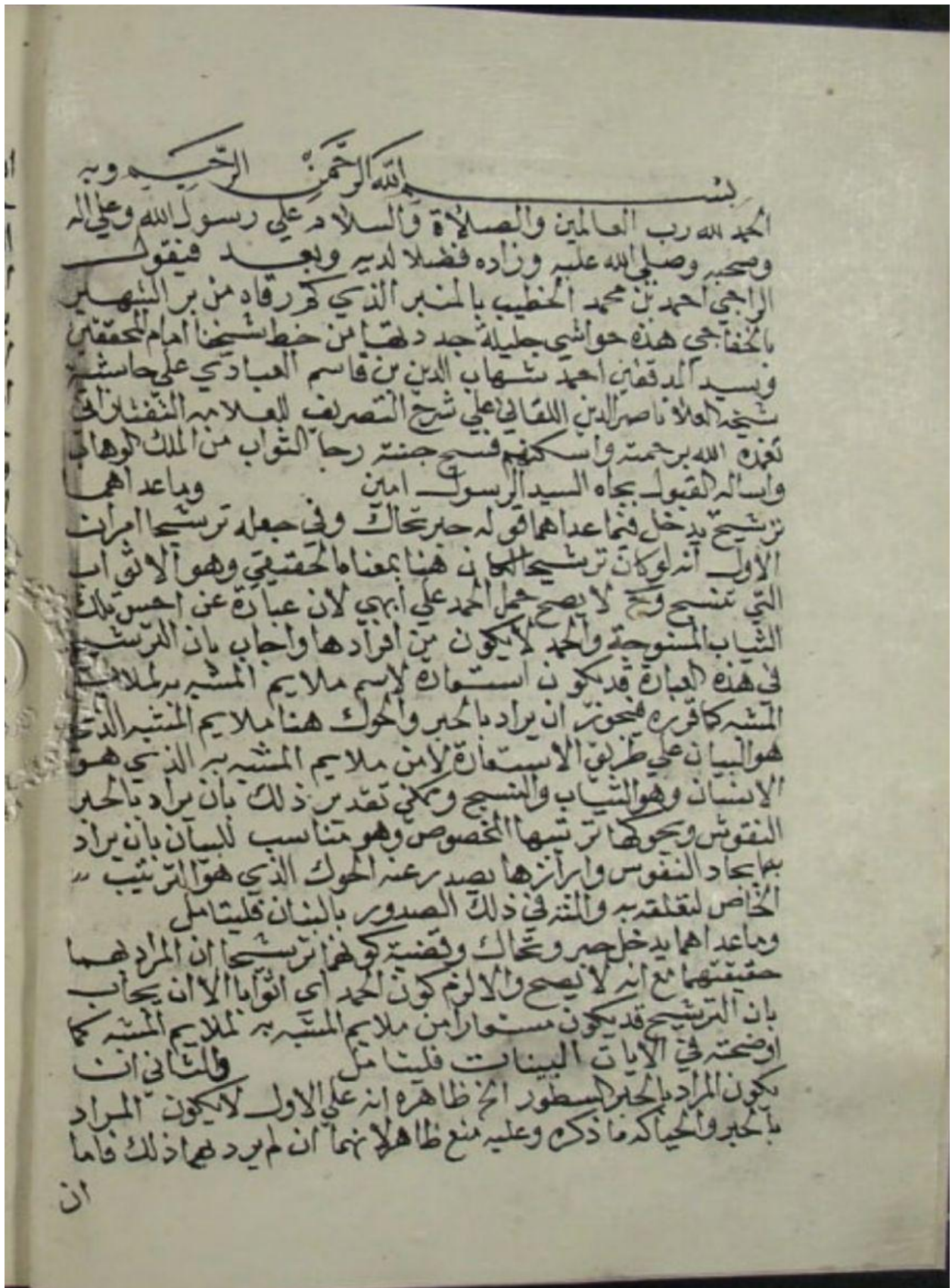








الصحيفة الأخيرة من النسخة (ب)



أي شيء المانع من أن يقال — إلا أنا الذي يتطهر
 مشكل لا يوافق لتفسير الخ هذا الأشكال متوقف على أن
 قوله لا المخمل والمدق من كلام سيبويه فإن لم يكن منه شيء كان
 من عند الله كان راجعا لقوله بل هي أسماء الخ خاصة بما عدا
 المخمل والمدق كل أن النظر فيهما حداهما على أنه لو كانت
 من كلام سيبويه أمكن أن يجعل الغرض من تسوية كلام
 سيبويه تأييد قوله بل هي أسماء وتخصيصه بما عدا المخمل
 والمدق ولا أشكال — أيضا فليراجع وفي كون كهيئة
 دالة الخ أي كما يدل عليه قوله لا باعتبار حقيقة الفعل الواقع تفيد
 أن له الواحدة من مرث الفعل لأن ذلك ليس مرثا
 الدال على الخصوصية دال على المرة وبحاجبان غاية ما
 أفاده هذا الكلام أن الواحدة من المرات لم تعتبر فيها
 حلا ومسية وهذا لا يقتضي أن الدال على الخصوصية
 دال على المرة بل قد يكون في الواقع مرة وقد لا يكون فليتامل
 ولما كان المتبادر للأوهام منه القيام الخ وقد يقال
 القيام لم يقع في هذه العبارة حتى يتبادر للأوهام منه
 ذلك إلا أن يحجب بأنه معتبر في معنى الحالة الذي وقع
 لتعبيره في هذه العبارة وهذه آيات في التبادر
 المذكور فليتامل هذا الخ وما وجد بخط شيخ سيبويه
 العلامة أحمد ابن قاسم العبادي على ما كتبه نسخة العمدة
 الفهامة الناصر اللقاني على شرح التصريف للعلامة
 المتفنان أبي رحم الله الجميع والحمد لله وحده وصلى الله على
 من لا نبي بعده وعلقه لنفسه الفقير إليه تعالى
 وكان المنراغ من كتابته يوم الخميس المبارك الموافق
 ٥٠٠٠ سنة عشر يوما خلت من شهر القعدة سنة ١٣٠٠

الخاتمة

الخاتمة

الحمدُ لله أولاً وآخرًا والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِهِ الكريم وعلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وأصحابِهِ الغر الميامين، والحمد لله الذي مَنَّ عَلَيَّ بِإِتِمَامِ بَحْثِي هَذَا الموسوم بـ (حاشية ابن قاسم العبَّادي (ت ٩٩٤هـ) على حاشية اللقَّاني (ت ٩٥٨هـ) على شرح التَّصْرِيفِ العزِّي للفتَّازاني (ت ٧٩٢هـ) دراسة وتحقيق)، بعد رحلة طويلة وماتعة ومضنية في الوقت نفسه،

وأرجو أن أكون قد وفقت في هذه الرحلة وفي إخراج هذا الكتاب الذي بين أيدينا من طي النِّسيان، وإنفاذه مما قد يتعرض له من تلفٍ أو ضياعٍ، وقد قطع إلينا هذه القرون العديدة من الزَّمان، وإحياء ذكر مؤلفه وفكره وثقافته العالية.

وأن أكون قد أسهمت إسهامًا متواضعًا في خدمةِ تراثنا العربي، وفي إزالةِ ما تراكم من غبار الزَّمن على حياةِ ومؤلفاتِ واحد من العلماءِ العرب في القرنِ العاشر الهجري، وهو ابن قاسم العبَّادي، الذي كان علامةَ عصره وخاتمةَ المُحقِّقين، وبعد الفراغ من البحثِ والدراسةِ يمكن الكشف عن أهمِّ النَّتائِج التي توصلنا إليها في البحثِ وهي:

وأرجوا أن يقع موقعُ القبول من لدن الباري جلَّ في علاه، ومن أستاذي المشرف، والسَّادة أعضاء لجنة المناقشة، ومن القارئ الكريم، ولقد توصلَ الباحثُ لعدة نتائج بعد الدراسة والبحث، وهي:

- ١- إثبات نسبة هذه حاشية لابن قاسم العبَّادي.
- ٢- إثبات النسبة الصحيحة له وهي: (العبَّادي).
- ٣- إثبات التاريخ الصحيح لوفاته وهو (٩٩٤هـ).

٤- كان الشيخ العبّادي من أهل مصر الفضلاء ، ومن علماء الأزهر الأجلاء المشاركين في مختلف العوم التي برع فيها تصنيفاً وتدرّيساً.

٥- موسوعيته في التأليف فقد ألف في مختلف علوم اللغة العربية .

٦- تتّوع أسلوبه فيها بين الإطناب والإيجاز والاعتدال، فاستخدم الأسلوب التّعليمي، وأسلوب السّبر والتّفسير، وأسلوب السّرّد وغيره من الأساليب.

٧- تطرّق ابن قاسم العبّادي في حاشيته في بعض الأحيان إلى كلّ ما يخدم النّص من علوم ومعارف مختلفة ومتّوعة، ولذا فإنّه لم يكتف بالاعتماد على مصادر الصّرف والنّحو فقط، بل اعتمد كذلك على مصادر متّوعة من العلوم الأخر، مثل كتب أصول الفقه والتّفسير، وكتب البلاغة، والمعاجم اللّغوية وغيرها.

٨- بروز أهم سمات منهج المؤلّف العامة في حاشيته، والتي تمثّلت في: الاهتمام بالجوانب الصّرفيّة والنّحويّة، وبأمور التّحقيق والتّوثيق، وذكر بعض اللّهجات، وإظهار الفروق، وذكر بعض المعاني اللّغويّة، والعناية ببعض مسائل الخلاف النّحوي، وكذلك الموسوعيّة بذكر مصطلحات العلوم الأخر.

٩- بين البحث أنّ لابن قاسم العبّادي اعتراضات على اللّقاني وممن تقدّم عليه من الصّرفيين، فلم يكن مجرد ناقل لنصوصهم أو مردّد لأقوالهم، بل على العكس كان يناقش ويحلّل، ويوافق، ويعترض، ويختار، ويرجح، داعماً كلامه بالدلائل.

١٠- نلحظ بصورة جليّة كثرة الاستطرادات والتّفريعات والفوائد، وقد تتّوعت هذه الفوائد بين النّحوية، والأدبية، والبلاغية، والفقهية، والتّفسيرية، وغير ذلك، وهذا يدل على الثّقافة الموسوعيّة العالية التي كان يتمتّع بها ابن قاسم العبّادي.

١١- كثرة ترجيحاته، فهو ذو شخصيّة علميّة فذة ولا سيما في عرض الآراء لمختلف العلماء، فيرد عليها ويرجّح نقيضها أحياناً .

١٢- لم يكثر العبّادي من الشّواهد في حاشيته، واقتصر شواهد على الآيات القرآنيّة والأبيات الشّعريّة.

- ١٣- كشفَ البحثُ عن وضوح منهجيّته، وابتعاده عن التَّكَلُّفِ والغموض.
- ١٤- كانت شخصية ابن قاسم العبّادي العلمية واضحة جلية في حاشيته، إذ كان يناقش الآراء، ويوازن بينها، وينتخب ما يراه مناسباً منها، ويعطي رأياً في بعضها، وسجل اعتراضاته على بعض الأقوال.

وأخيراً أسأل الله تعالى أنْ أكونَ قدْ وُفِّقْتُ في عملي هذا، وقدّمت خدمة - ولو كانت يسيرة- لتراثِ الأمةِ الإسلاميّة، وأسهمتُ في نشرِ علم ومؤلفات هذا الشَّيخ الجليل- ابن قاسم العبّادي- (رحمه الله)، والله الموفِّق الهادي إلى سواء السَّبِيل، وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.



القِسْمُ الثَّانِي

النَّصُّ الْحَقُّقُ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله [وعلى آله وصحبه] ^(١) وزاده فضلاً وشرفاً ^(٢) لديه وبعد.

فيقول الفقير ^(٣) الرّاجي أحمد بن محمد [بن عمر] ^(٤) الخطيب بالمنبر الذي كم رقاء من برّه الشهير بالخفاجي ^(٥)، هذه حواشٍ جليّة جردتها من خطّ شيخنا إمام المحققين وسند ^(٦) المدققين أحمد شهاب الدين بن قاسم العبّادي على (حاشية شيخه العلامة ناصر الدين اللّقاني على شرح التصريف للعلامة التفتازاني) تغمدهم الله برحمته، وأسكنهم فسيح جنّته رجاء الثواب من الملك الوهاب، وأسأله القبول، بجاه السيّد الرسول أمين.

قوله: (وَمَا عَدَاهُمَا تَرْشِيحٌ) ^(٧) يدخل في (ما عداهما) قوله: (حَبْرٌ) ^(٨) (تَحَاكٌ) ^(٩) وفي

^(١) زيادة في (ب)، و(ت).

^(٢) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٤) زيادة في (ب).

^(٥) هو أحمد بن محمد بن عمر، الملقّب شهاب الدين الخفاجي المصري (١٠٦٩ هـ) قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، من أشهر كتبه (ريحانة الألباء وزهرة الحياة الدنيا)، و(حاشية على تفسير البيضاوي)، وغيرها، ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣٣١ / ١، والأعلام للزركلي: ٢٣٨ / ١.

^(٦) في (ب)، و(ت) سيد .

^(٧) قال اللّقاني ((شبه البيان - بالباء الوحدة ثمّ المثناة التحتيّة - بإنسان عاملٍ ذي أعضاء ، وإثباتُ البنان - وهي أطرافُ الأنامل - تخيلية، ما عداهما ترشيحٌ)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٧٨.

^(٨) جاء في لسان العرب الحَبْرُ: هو ثوبٌ يمانيّ، ينظر: لسان العرب (حبر): ١٥٩ / ٤.

^(٩) قال التفتازاني: ((وأبهى حَبْرٌ تَحَاكٌ بِنَانِ الْبَيَانِ وَأَسْنَانِ الْأَقْلَامِ)): شرح تصريف العزّي: ٦٩.

القسم الثاني النص المحقق
جعله ترشيحاً^(١) أمران:

الأول: أنه لو كان ترشيحاً؛ لكان^(٢) بدأ^(٣) بمعناه الحقيقي، وهو الأثواب التي تُسَجُّ، وحينئذٍ لا يصح حملُ الحمد على: (أبهي)؛ لأنَّ (أبهي)^(٤) حينئذٍ عبارة عن أحسن تلك الثياب المنسوجة، والحمد لا يكون من أفرادها.

وبجواب^(٥): بأنَّ التَّرشِيحَ [في هذه العبارة]^(٦) قد يكون استعارة^(٧) لاسمٍ ملائم المشبَّه به لملائم لملائم المشبَّه كما قرَّره^(٨)، فيجوزُ أن يُرادَ بالحبَرِ والحوكِ هنا ما يُلائم المشبَّه الذي هو البيانُ على طريق الاستعارة من ملائم^(٩) المشبَّه به الذي هو الإنسانُ، وهو الثَّيابُ والنَّسجُ.

ويُمكنُ تقريرُ ذلك: بأنَّ يُرادَ [بالحبَرِ]^(١٠) النقوش، وبحوْكِها ترشيحها^(١١) المخصوص وهو مناسبٌ للبيان، بأنَّ يُرادَ به: إيجادِ النقوش^(١٢)، وإبرازها فالبيانُ أي إيجادِ النقوش وإبرازها يَصْدُرُ عنه الحوكُ الذي هو التَّرتيبُ الخاصُّ لتعلُّقه به، و آلتُهُ في ذلك الصُّدورِ البنانُ، فليُتَمَلَّ.

(١) الاستعارةُ التَّرشِيحِيَّةُ: هي الاستعارةُ التي تقتَرُنُ بما يناسب المستعار منه، ينظر: التَّلْخِصُ في علومِ البلاغة للخطيب القزويني: ٣٣٢.

(٢) بعدها في (ت) هنا.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) سقطت من (ت).

(٥) في (ت) أجاب.

(٦) عبارة: (بعد هذه العبارة) زيادة في: (ب)، و (ت).

(٧) عرفها عبد القاهر الجرجاني بأنها: ضربٌ من التشبيه، ونمط من التمثيل، والتشبيه قياس، والقياس يجري فيما تعيه

القلوب، وتدركه العقول، وتتستقني فيه الأفهام والأذهان، لا الأسماع والآذان، ينظر: أسرار البلاغة: ٢٥.

(٨) أي: اللَّقَاني: وما قرَّره: أنه يُرادُ به الألفاظُ المستحسنَةُ.

(٩) بعدها في (ت) لا.

(١٠) زيادة في (ب)، و (ت).

(١١) في (الأصل)، و (ب): (ترتيبها) والصَّواب ما أثبتناه من (ت).

(١٢) في (ب) (النفوس).

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَمَا عَدَاهُمَا)^(١) يدخل: (حبر) و(يحاك)، وقضية كونهما ترشيحاً: أن المراد بهما: حقيقتُهُما مع أنه لا يصح، وإلا لزم كون الحمد حبراً^(٢)، أي أثواباً، إلا أن يجاب: بأن الترشيح قد يكون مستعاراً عن ملائم المشبه به لملائم المشبه كما أوضحته في (الآيات البينات)^(٣)، فليتأمل.

قوله: (والثاني أن [و/و] يكون المراد بالحبر السطور... إلى آخره)^(٤) ظاهره: أنه على الأول لا^(٥) يكون المراد بالحبر والحياسة^(٦) ما ذكره، وعليه منع ظاهر؛ لأنهما إن لم يرد بهما بهما ذلك: فإما أن يرد بهما: الأثواب المخصوصة، والنسج كما هو حقيقتُهُما، فلا يصح حمل (حمد)^(٧) على أبهى ولا يجوز.

و إما أن يرد بـ(الحبر): الألفاظ، و بـ(حوكها): النطق بها والإتيان بها، فلا يصح جعل حوكها ببنان^(٨) البيان... إلى آخره؛ لأن النطق بالألفاظ ليس آلة^(٩) البنان ولا البيان^(١٠)،

(١) ما يزال يشرح قوله السابق

(٢) سقطت من (ت).

(٣) ينظر: الآيات البيّنات على شرح جمع الجوامع : ٩ / ١.

(٤) قال اللّقائي: ((والثاني بأن يكون المراد بـ (الحبر): السطور، وبـ(الحياسة: الكتابة)، وعلى هذا فيمكن أن يرد ب البنان حقيقتُهُما، وأضافها إلى البيان لحصوله بها)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٧٨.

(٥) سقطت من (ب).

(٦) في (ب)، و(ت) الحياء.

(٧) في (الأصل) حينئذ.

(٨) في (ب) بينان.

(٩) سقطت من (ت).

(١٠) كل شي له وجودات أربعة: وجود في الأذهان، وجود في الأعيان، وجود في البيان، ووجود في البنان، ويريدون بالأخيرين النطق والخط، وهذا مبني على قاعدة وهي أن الوضع يوجب ملازمة ذهنية بين اللفظ ومسماه عند العلم بالوضع، وسمع اللفظ الموضوع ارتسم في ذهنه، فانقل ذهنه لمسماه، وهذه هي الملازمة الذهنية، فتقول رأيتُ فرساً مكتوباً بالحبر فتسمى الأحرف الكتابية فرساً، ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول: ١ / ٥٠١ - ٥٠٢.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
بل نُطْقُهَا هو بَيَانُهَا وَلَا سَنَانَ الْأَقْلَامِ ، فالوجهُ المتعينُ أن يراد بهما على [المعنى] ^(١) الأول
أيضاً ما ذكره قوله: (مُشْكِلٌ) ^(٢) فيه بحثان:

الأول: إِنَّ الوجهَ: أَنَّ المرادَ بالحبرِ السُّطُورُ، وبالحياكةِ: الكتابةُ على الوجهين جميعاً ^(٣)،
وحينئذٍ يصحُّ حَمْلُ (الحمد) على حذفِ المضافِ، أي نقوشُ حَمْدِ الله أو رقومه.
والثاني: إِنَّ استشكال ^(٤) الحمد ^(٥) بالنسبة لـ (أبهى حبر) دون (أروى، وهو... إلى آخره)، مُشْكِلٌ
مُشْكِلٌ لأنَّ المرادَ بـ (أروى زهر... إلى آخره) ^(٦) الكلامُ المخصوصُ، والحمدُ ليس كلاماً، بل
يَحْصُلُ بِهِ، فلا بُدَّ من حذفِ أيضاً، أي: عباراتِ حمداً لله، تأمّل.

قوله: (مُشْكِلٌ) أقول: لم يظهرْ إشكالُهُ على التَّقديرِ الأولِ؛ لأنَّ تشبيهَ البيانِ على الوجهِ
المشروح لا يقتضي كونَ الحبرِ مستعملةً في غيرِ اللَّفْظِ، بل يجوزُ مع ذلك كونُها مستعملةً
في اللَّفْظِ على وجهِ الاستعارةِ التَّحْقِيقِيَّةِ أو التَّشْبِيهِ البليغ ^(٧)، أو غير ذلك.

غايةُ الأمرِ: أن يكونَ في إسنادِ الحوكِ إلى ضميرِها تسامُحٌ بناءً على إضافةِ حوكِ، ورقامِ
اللفظِ إليه لما بينهما من التَّعلُّقِ، أو على إيرادِ ^(٨) (تحاك) من حيثِ رقومِها، وحينئذٍ فاسمُ
التَّفضيلِ - أعني: (أبهى) - واقعٌ على اللَّفْظِ، فالإخبارُ عنه بالحمدِ الذي هو لفظٌ غاية
الوضوح.

^(١) زيادةً في (ب)، و(ت)

^(٢) قال اللَّقَّانِي: ((فلاخبارُ عن (أبهى حبر) بـ (حمد الله) مُشْكِلٌ، إذ شرطُ صحَّةِ الحملِ صدقُ الخبرِ على المبتدأ)). حاشيةُ
حاشيةِ اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٧٨.

^(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٤) في (ب) استشكال، وفي (ت) الاستشكال.

^(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٦) قال التَّفْتَازَانِي: ((إِنَّ أَرَوَى زَهْرٍ تَخْرُجُ فِي رِيَاضِ الْكَلَامِ مِنَ الْأَكْمَامِ)). شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٦٩.

^(٧) في (ب)، و(ت) البليغي.

^(٨) في (الأصل)، و(ب) أراد، وما أثبتناه من (ت).

القسم الثاني النص المحقق
أقول: الكلام في صحته فضلاً عن كونه [في] ^(١) غاية الوضوح ^(٢)، إذ الحمد ليس لفظاً بلْ
يَحْصُلُ بِهِ فلا بُدَّ مِنْ المسامحة، أي: ألفاظُ حمد الله، ويجوز أيضاً كونها مستعملةً في
السُّطُورِ على ما ذُكِرَ أيضاً، لكنَّ قولَهُ: (حمدُ الله) على المجازِ بالنسبةِ للمعطوفِ - أعني:
(أبهى) -، أي: مكتوبٌ حمْدُ الله.

وإنْ كَانَ باقياً على معناه [١/ظ] بالنسبةِ للمعطوفِ عليه، فيكون مراداً به حقيقتهُ ومجازهُ
معاً على ما أجازهُ الشَّافعيُّ ^(٣) وغيرُهُ على أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُرَادَ بالحمدِ: العرفيُّ ^(٤) - أعني: الفعلُ
الفعلُ المبني المخصوص -، فيشملُ اللَّفْظَ والكتابةَ، فلا يلزمُ الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ،
وَمِنْ هَذَا يعلمُ جوابُ الإشكالِ على التَّقْدِيرِ الثاني، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (أُخِذَ مِنَ الْوَتْرِ) ^(٥) لعلَّ وجهَ الأخذِ: أَنَّ مع التَّراخي يظهرُ انفرادُ كُلِّ، فتظهرُ
الوتريةُ ^(٦)، فليُتَأَمَّلْ.

(١) زيادةً في (ب)، و (ت).

(٢) عبارة: (أقولُ الكلامَ في صحته فضلاً عن كونه في غاية الوضوح) سقطت من (ت).

(٣) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبلي (ت ٢٠٤هـ)، ومن
أشهرِ مؤلفاته: (أحكام القرآن)، و (اختلاف الحديث)، ينظر وفيات الأعيان ٤/ ١٦٣، وهدية العارفين: ٩/ ٢، وينظر:
قول الشافعي في كتابه: تفسير الإمام الشافعي: ١/ ١٩٤.

(٤) أي: ما جاء في فضله والحض عليه وهو في اللغة: الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم، وعرفاً
ينبئ عن تعظيم المنعم، لكونه منعماً على الحامد أو غيره، وأنَّ النسبةَ بينهما العموم والخصوص، فمعنى الحمد العرفيُّ هو
معنى الشكر لغةً، أو أنَّ المراد بالشكر معناه العرفي، أي: صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه لما خلق لأجله كصرف
السَّمْعَ لسماع الآيات، والنَّظَرَ للتفكير في المصنوعات، ويصح أن يُرَادَ مِنْ كُلِّ ما يعم المعنى اللغوي والعرفي وأتى بهما؛
لأنَّ كلاً منهما مطلوب، ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين: ٧/ ١٨٦.

(٥) قال اللَّقَّاني: ((فالتَّناء على حمده ثناءً عليه، فهو حمدٌ له، و(التواتر) التتابع مع تراخٍ، أخذ من الوتر كذا قالوا). حاشية
حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي: ٧٩.

(٦) في (ب)، و (ت) الوتر.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (فَلِذَا...إِلَى آخِرِهِ)^(١) كَأَنَّ وَجَهَ ذَلِكَ: أَنَّ التَّوَاتُرَ^(٢) بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورَ لَا يُتَصَوَّرُ إِلَّا فِي
 الْمُتَعَدِّدِ، وَلَا يُتَصَوَّرُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَحِينَئِذٍ فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ التَّوَاتُرَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى يَكْفِي لَهُ
 التَّعَدُّدُ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعُمُومِ كَمَا هُوَ قَضِيَّتُهُ، فَلِهَذَا صَحَّ، فَلْيُؤَوَّلِ كَلَامُهُ وَلَا شَبَهَةَ أَنَّ
 الْعُمُومَ هُوَ الْأَنْسَبُ بِالْمَقَامِ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

وقد يُجَابُ عنه: بِأَنَّ صَحَّتَهُ لِأَجْلِ الْعُمُومِ، وَلَا تَقْتَضِي انْحِصَارَهُ فِي الصَّحَّةِ فِي الْعُمُومِ.

قوله: (أَخْذًا: مِنْ وَفَرٍ)^(٣) لَعَلَّ مُحَلَّهُ عَقِبَ قَوْلِهِ: (وَالْوَافِرَةُ الْكَامِلَةُ)^(٤)، أَوْ لَا وَجَهَ لِتَأْخِيرِهِ لِعَدَمِ
 تَعَلُّقِهِ بِقَوْلِهِ: (الظَّاهِرَةُ)، وَلَعَلَّ تَأْخِيرَهُ مِنْ غَلَطِ النَّاسِخِ، فَلْيُتَأَمَّلْ^(٥).

قوله: (لَا مِنْ وَفَرِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٦) وَجْهُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَعْنَى الْوَافِرَةِ الَّتِي أَكْمَلَتْ غَيْرَهَا، وَهُوَ^(٧)
 وَهُوَ^(٧) خِلَافُ الْمُرَادِ، وَإِنْ أُمِكنَ الْحَمْلُ عَلَيْهَا بِتَكْلُفٍ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَلِذَا صَحَّ إِضَافَةُ التَّوَاتُرِ إِلَيْهِ، وَيَصِحُّ كَوْنُهُ اسْمَ جَمْعٍ لِلنَّعْمَةِ ، أَوْ الْأَنْعَامِ، كَالطَّرْفَاءِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي
 عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٧٩.

(٢) مَعْنَى التَّوَاتُرِ فِي اللُّغَةِ: هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَتَابُعِ أَشْيَاءٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، بَيْنَهُمَا مَهْلَةٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا
 تَتْرَآ﴾ (الْمُؤْمِنُونَ : مِنْ الْآيَةِ : ٤٤) أَيْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ بِمَهْلَةٍ، وَأَمَّا فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ عِبَارَةٌ
 عَنْ خَبَرٍ جَمَاعَةٍ بَلَّغُوا فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَيْثُ حَصَلَ الْعِلْمُ بِقَوْلِهِمْ، يَنْظُرُ: الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ: ١٤ / ٢.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((أَخْذًا مِنْ وَفَرٍ اللَّازِمِ أَيْ : كَمَلٍ)) حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٧٩.

(٤) قَالَ اللَّقَّانِي: ((كَالطَّرْفَاءِ وَ الْوَافِرَةُ الْكَامِلَةُ ، وَالظَّاهِرَةُ الْبَيِّنَةُ الْوَاضِحَةُ لِكُلِّ أَحَدٍ لِنَتَاقِيهَا فِي الْعِظَمِ وَالْكَمَالِ، أَوْ الْبَيِّنَةُ
 كَوْنُهَا نِعْمَةً، لِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ تَعَالَى)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٧٩.

(٥) بَعْدَهَا (ت): (أَهْل).

(٦) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لَا مِنْ وَفَرِهِ أَيْ : أَكْمَلَهُ كَمَا فِي ﴿ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ (الْإِسْرَاءُ : ٦٣)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ
 الْعِزِّي: ٧٩.

(٧) فِي (ت) فَهُوَ.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (بالتواتر)^(١)، أقول: يجوز أن يريد الشارح بالتواتر: مطلق التتابع^(٢)، لا بقيد التراخي،
ويكون التغاير للتفنن^(٣)، فليتمل.

قوله: (يجوز أن يكون صلة الصلاة... إلى آخره)^(٤) أقول: يرد على هذا الاحتمال المصحح
فيه بإخبارية الجملة: عدم حصول الصلاة ؛ لأنها الدعاء، والاخبار لا يحصله بخلاف الحمد،
فإنه الثناء، والاخبار بالثناء ثناء^(٥).

وكأن منشأ الخلل: قياس الصلاة على الحمد في جواز الإخبار به، وهو غير صحيح لما

(١) قال اللقاني: ((ووصف النعم الظاهرة في ذواتها بالتواتر، دون التعاقب الذي وصف به مطلق الآلاء التي لا يخلو عنها
الإنسان وقتاً ما)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٠.

(٢) قال اللقاني: ((والتواتر التتابع مع تراخٍ، أخذ من الوتر كذا قالوا: والنعماء بالمد: الإنعام، وإضافته تفيد العموم))
المصدر نفسه: ٧٩.

(٣) عبارة : (فليتمل قوله: (بالتواتر) أقول : يجوز أن يريد الشارح بالتواتر : مطلق التتابع ، لا بقيد التراخي ، ويكون
التغاير للتفنن) سقطت من (ب).

(٤) قال اللقاني: ((يجوز أن يكون صلة الصلاة، فتكون الصلاة معطوفة على حمد عطف أفراد مشاركاً له في الإخبار به
عن أروى، وأن يكون خبراً عن الصلاة، فالجملة فيها معطوفة على جملة إن أروى عطف الجملي)). حاشية اللقاني على
شرح تصريف العزّي: ٨٠.

(٥) قال الله تعالى: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل، فإذا قال العبد {الحمد لله رب العالمين} ، قال
قال الله حمدني عبدي وأثنى علي ومجّدي وهذا بيني وبين عبدي، وقال قسمت الصلاة أي: قراءتها والمراد الفاتحة،
وسميت صلاة لأنها لا تصح الصلاة إلا بها.

أي: أن في قول الحمد لله هو اخبار بقبوله تعالى لتحميد عبده إياه ، والظاهر أنه يقول هذا لملائكته تنويها بشأن العبد،
أي: أثنى علي عبدي والثناء المدح، وفيه حمد الله تعالى وإثباته وحصره عليه، ينظر: التتوير شرح الجامع الصغير: ٧/
٥٩٠ - ٥٩١.

القسم الثاني النص المحقق
علمت، وقد أوضح ذلك شيخنا السيد عيسى^(١) الصفوي^(٢)، فراجعته، فالصواب على هذا:
جَعَلَ الجملة إنشائيةً، فليُتَأَمَّلْ.

نعم، ذهب بعضهم إلى جواز خبريتها^(٣)، وأنَّ المقصودَ [٢/و]: التَّعْظِيمُ، وهو حاصلٌ
بالإخبار^(٤)، فيصحُّ كلامُ الشيخ بناءً على هذا.

قوله: (وفي هذا الثاني...إلى آخره)^(٥) يُجَابُ: بحمل^(٦) الجملة الأولى على الإنشاء، فلا
يلزم ما ذُكِرَ، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (وفي هذا الثاني...إلى آخره)^(٧) أقول: ينبغي أن يتعيَّنَ هذا الثاني؛ لأنَّ الإخبارَ

(١) في (الأصل) شيخنا النُّسْلوي الصفوي، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٢) هو عيسى بن محمد بن عبد الله بن محمد السيد الشريف أبو الخير قطبُ الدِّين المعروف بالصفوي، الأيجي الشافعي (ت ٩٥٣ هـ) من أشهر مؤلفاته: (شرح الغرة للسيد الشريف الجرجاني) في المنطق، و(شرح الفوائد الغياثية في المعاني والبيان)، وغيرها من المؤلفات، ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٢/ ٢٣٠ - ٢٣١، وهدية العارفين: ١/ ٨١٠.
(٣) اختلف العلماء ممن ذهبوا إلى خبريتها إلى مذهبين: مذهب زعم أنَّها خبر باقٍ على الخبرية ولا إشعار فيه بالإنشائية، وأورد عليه أن المتكلم بها لا يكون حامداً لله تعالى مع أن القصد أنه يثني ويحمد الله تعالى وإن الخبر بثبوت الحمد له تعالى اعتراف بأنه موصوف بالجميل إذ الحمد هو عين الوصف بالجميل، ويكفي أن يحصلَ هذا الوصف من النَّاسِ وينقله المتكلم، وذهب المذهب الثاني إلى أنَّ جملة (الحمد لله) هي خبر لا محالة إلا أنه أرد منه الإنشاء مع اعتبار الخبرية كما يراد من الخبر إنشاء التحسر والتحنن في نحو ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ (آل عمران: ٣٦) فيكون المقصد الأصلي هو الإنشاء، ولكن العدول إلى الإخبار لما يتأتى بواسطة الإخبار من الدلالة على الاستغراق والاختصاص والدوام والثبات، ووجه التلازم بين الإخبار عن حمد النَّاسِ وبين إنشاء الحمد واضح مما علمته في وجه التلازم على التَّقدير الأول، بل هو هنا أظهر؛ لأنَّ المخبر عن حمد النَّاسِ لله تعالى لا جرم أنَّه منشئ ثناء عليه بذلك، ينظر: التَّحْرِيرُ والتَّوْبِيرُ: ١/ ١٦٠ - ١٦١.

(٤) ينظر: شرح الفوائد الغياثية في علمي المعاني والبيان: ١٣، (مخطوط).

(٥) قال اللَّقَّاني: ((وفي هذا الثاني عطف الإنشاء على الخبر، وفيه خلاف)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف

العزِّي: ٨٠.

(٦) في (ب) تحمل.

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق

بالصلاة ليس بصلاة^(١)، بخلاف الإخبار بالحمد^(٢) فإنه حمد^(٣).

قوله: (لافتقاره)^(٤) تعليل للبناء، دون كونه مبنياً على الضم.

قوله: (قَالَ الشَّيْخُ^(٥) فِي الْمُخْتَصَرِ^(٦)): قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْهَرَوِيُّ^(٧) فِي حَاشِيَتِهِ^(٨): إِنْ أُريدَ أُريدَ بذلك: جَعَلَ اللَّزِمَ فِي مَوْضِعِ الْمَلْزُومِ عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ، فَبَيَّانُ الْمَرَادِ: أَنَّ الْفَاءَ لَمْ تَقَعْ^(٩) فِي مَوْضِعِ الشَّرْطِ - أَعْنِي: قَبْلَ جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْجَزَاءِ -، بَلْ فِي خِلَالِهَا لَغَرَضِ الْفَصْلِ بَيْنَ (أَمَّا) وَالْفَاءِ، فَكَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي صَدْرِهَا تَقْدِيرًا، وَكَذَا لَمْ تَقَعْ الْأَسْمِيَّةُ مَقَامَ الْمَبْتَدَأِ، بَلْ الْقَائِمُ مَقَامَهُ (أَمَّا)، لَكِنَّا لَمَّا كَثُرَ لَصُوقُ الْأَسْمِ بِ(أَمَّا)، فَكَانَ اللَّزِمَ وَاقِعٌ مَوْضِعَ الْمَلْزُومِ.

(١) في (ت): (غير صلاة).

(٢) الحمدُ هو: الثناء باللسان على قصدِ التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها، والمُرَادُ بالثناء هو الذكْرُ بخير ضدَّ الثناء وهو الذكْرُ بشرٍّ، ثم الثناء اسم مصدر من أثْنَيْتَ بمعنى ذكرت بخير، لا من ثَنَيْتَ بمعنى كَرَّرْتَ وذلك لتحقق الحمد عند الوصف بالجميل من دون حاجة إلى التكرار، ينظر: دروس في البلاغة للبايعاني: ٧/١.

(٣) قال عيسى الصفوي: اعلم أن قوله: (الصلاة إلى آخره) إنشائية دعائية على الأظهر إذ المقصود الصلاة المأمور بها وهي لا تحصل بالإخبار عنها وكون المقصود مجرد الثناء بعيد لكن فيه أنه قد سبق أن الأرجح خبرية جملة الحمد، فيلزم عطف الإنشاء على الإخبار فيما لا محل له من الإعراب، والجمهور على منعه، فالوجه أن يجعل جملة الحمد إنشائية، ينظر: شرح الفوائد الغيائية على المعاني والبيان لعيسى الصفوي: ١٣، (مخطوط).

(٤) قال اللقاني: ((بَعْدُ) ظرف بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ؛ لافْتِقَارِهِ إِلَى لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لَنِيَّةِ مَعْنَاهُ دُونَهُ كَمَا قَالَ الرَّضِي، وَالْعَامِلُ وَالْعَامِلُ فِيهِ أَمَّا الْمَقْدَرَةُ بَعْدَ الْوَائِ؛ لِنِيَابَتِهَا عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ وَاسْمِهِ)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨١.

(٥) يعني سعد الدين التفتازاني.

(٦) قال اللقاني: ((قال الشيخ في المختصر والمطول: فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر فيه إيهام الطباق، وهو الجمع بين متضادين، أي: معنيين متغايرين في الجملة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨١ - ٨٢، ينظر قوله في: المطول على شرح تلخيص المفتاح، للتفتازاني: ١٠٤، و مختصر المعاني للتفتازاني: ١٠.

(٧) هو الإمام أبو إسماعيل، عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد الانصاري الهروي (٤٨١ هـ) الإمام القدوة الحافظ الكبير، من أشهر مؤلفاته (ذم الكلام)، (أنوار التحقيق في المواعظ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٤ / ٣٦، و هدية العارفين: ١ / ٤٥٢.

(٨) ينظر: حاشية الهروي على حاشية الجرجاني على مختصر المنتهى الاصولي: ١ / ٢٩٤.

(٩) في (ب) أن العالم يعم.

القسم الثاني النص المحقق وفيه بحث؛ لأنَّ الظَّرْفَ معمولٌ لـ(أَمَّا) لا من أجزاء الجزاء على ما اختاره (قُدَّس سره) هاهنا، فالفاء في صدر الجزاء، فالوجه أن يُراد بالإقامة: جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم في الجملة، والمقصودُ ظاهرٌ.

وأما بيان إبقاء الأثر في الجملة، فهو إنَّ آثار المبتدأ وعلاماته كثيرةٌ من الاسمِيَّة والخبرِيَّة والحمل بينهما، فلصوقُ الاسم بمنزلة وجود أثره في الجملة، وكذا علاماتُ الشرط من جملة الشرط^(١)، والفاء والجزاء، فلزومُ الفاء إبقاءً لها في الجملة انتهى.

وقد بسَّطَ شيخنا السيِّد عيسى في (شرح الفوائد)^(٢) الخلاف في أنَّ (بعد) متعلِّقُ الشرطِ أو جملةُ الجزاء، فراجعهُ.

قوله: (أَيُّ بَيْنَ مَعْنَيْنِ)^(٣)، وهما هنا: (الفقير) و(مسعود) بدليل لم يجد من كلام الشَّارح^(٤) الشَّارح^(٥) إلا ذلك^(٦).

قوله: (هي^(٧) هَيْئَةٌ... إلى آخره)^(٨) ظَاهِرُهُ: حَمَلُ الأحوالِ في كلامِ الشَّارحِ على المعنى المعنى المصطلح هو: ^(٩)المعنى الرَّاسخُ، وليس بمتعيِّن، بل يجوز أن يُراد بالأحوالِ [٢/ظ]: ما

(١) عبارة: (من جملة الشرط) سقطت من (ب).

(٢) ينظر: شرح الفوائد الغيائية في علمي المعاني والبيان لعيسى الصفوي: ٩٤، (مخطوط).

(٣) في (ت) متعين.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((أَيُّ بَيْنَ مَعْنَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ، (القاضي) نَعْتُ عُمَرَ (التَّقَنَّاظِي) نَعْتُ لِأَحَدِ الْمُتَضَايِفِينَ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٨٢.

(٥) في (ب) و(ت) المصنف.

(٦) ينظر: شرح مختصر المعاني للتقناظي: ١٣.

(٧) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) في (ت) هَيْئَتُهُ.

(٩) قال اللَّقَّانِي: ((بَيَضُ اللَّهِ غَرَّةُ أَحْوَالِهِ) جَمْعُ حَالٍ، وَهِيَ هَيْئَةٌ فِي النَّفْسِ غَيْرُ رَاسِخَةٍ؛ فَإِنْ رَسَخَتْ فَمَلَكَةٌ، وَالْغَرَّةُ لُغَةٌ: بَيَاضٌ فِي جِهَةِ الْفَرَسِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٨٢.

(١٠) عبارة: (المعنى المصطلح وهو) سقطت من (ب)، و(ت).

يشمل المَلَكات^(١) أيضًا، بل لعلَّه أولى، فليُتأمل .

قوله: (أَوْخِرُ الظَّرْفِيَّةِ)^(٢)، أي: الكائن في بيان التصريف، فالبيان ظرف اعتباري له.

قوله: (وَهُوَ الْمَقُولُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) فيه^(٤) حَمْلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَلَى مِصْطَلَحِ الْمِيزَانِ^(٥)، وليس بمتعين، بل يجوز حمْلُهُ عَلَى أَعْمِ الشَّامِلِ لِلنَّوْعِ وَالْجِنْسِ.

قوله: (أَي صَارَتْ لَهُ فَضِيلَةٌ)^(٦) هذا لا يتعين، بل الأنسب^(٧) بمقام المدح: التَّعْمِيمُ وجعله من: (فَضْلٍ) - أي صار ذا فضلٍ - أعم من المتعدي أثره وغير^(٨) [المتعدي أثره، وإن كان مقام التصنيف قد يعني الأول]^(٩)، فليُتأمل.

قوله: (الطَّرِيقُ الْمَلْحُوبُ)^(١٠)،^(١١) أي: المسلوك.

(١) في (ت) المكان .

(٢) قال اللقاني: ((والإضافة بمعنى لام الاختصاص، أو في الظرفية المجازية)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٣.

(٣) قال اللقاني: ((الذي صنفه) جعله أصنافاً، جمع (صنّف) وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقائق وبعض الأعراض)). المصدر نفسه: ٨٣.

(٤) سقطت من (ب)، و(ت).

(٥) يعني علم المنطق.

(٦) قال اللقاني: ((الفاضل) من (فضلة) كشكره، أي: غلبه في الفضل، أو من (فضل) كدخل أي صارت له فضيله، وهي المزية لا من حيث يتأدى منها أثر إلى الغير بخلاف (الفاضلة)؛ فإنها المزية من حيث يتأدى منها ما ذكر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٣.

(٧) في (ب)، و(ت) الأمس.

(٨) عبارة: (وغير المتعدي أثره) سقطت من (الأصل)، و(ت).

(٩) عبارة: (المتعدي أثره) وإن كان مقام التصنيف قد يعني الأول زيادة في (ب)، و(ت).

(١٠) ((واللحْبُ: الطَّرِيقُ الواضِحُ، واللَّحِبُ مِثْلُهُ، وَهُوَ فَاعِلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَي: مَلْحُوبٌ، تقول منه: لَحَبَهُ يَلْحَبُهُ لَحَبًا، إذا وطنه ومَرَّ فيه)) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (لحَب): ٢١٨/١.

(١١) قال اللقاني: ((باعتبار أنه طريق مسلوكة مجتمع عليه ملّة، وهي لغة: الطريق المَلْحُوب)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٣.

قوله: (الإمام)^(١)، نائب فاعل أو سمي به.

قوله: (صح)^(٢) الإخبار به وصفه^(٣)... إلى آخره^(٤) إذ مجرد وصفه بالمختصر لا فائدة فائدة في الإخبار به؛ لدلالة المفعول الأول الذي هو المخبر عنه عليه.

قوله: (واصطلاحاً: الحكم... إلى آخره)^(٥) قد فسّر أرباب الميزان^(٦) البحث بأنه: إثبات المحمول للموضوع^(٧)، فيمكن أن يُراد بالمبحث هنا مكان البحث، وهي التّقرير^(٨)، و البحث: البحث: المعنى المذكور؛ لأنها تشتمل عليه، تأمل.

قوله: (فهو مجاز مرسل)^(٩)، لعل مقصوده: أن (شريعة) ها هنا يستعمل في معنى شديدة الاحتياج إليها ، وإما إطلاق (الشريف) بمعنى المرتفع^(١٠)، والمراد ارتفاع رتبته، فالظاهر

(١) قال اللّقائي: ((الإمام، وهو من أمك أي: صار إمامك، أي قد أمك الفاضل من فضله كشكره، أي: غلبه في الفضل، أ، من فضل كدخل؛ أي صارت له فضيلة، وهي المزية لا من حيث يتأدى منها أثر إلى الغير بخلاف الفاضلة؛ فإنها المزية من حيث يتأدى منها ما ذكر (العالم الكامل) وما بعد الإمام نعت له، وكذا قدوة بالضم وقد تكسر وهي في الأصل اسم مصدر بمعنى الاقتداء، أي الاتباع، وُصِفَ بها الإمام مبالغة)) حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٨٣.

(٢) في (ت) صحيح.

(٣) في (الأصل)، و (ت) وصف وما أثبتناه من (ب).

(٤) قال اللّقائي: ((صحّ الإخبار به وصفه بقوله (ينطوي) من الطي ، وهو عطف بعض الشيء على بعض ، فهو استعارة تحقيقية)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي : ٨٤ .

(٥) قال اللّقائي: ((مبحث، وهو لغة: مكان البحث، واصطلاحاً: الحكم من حيث أنه يُبحث، أي: يُنقَر عنه)). المصدر نفسه: ٨٤.

(٦) يعني علماء المنطق.

(٧) المبحث بمعنى: مكان البحث، والبحث: إثبات المحمول للموضوع ، أو سلبه عنه، والتقدير، والأماكن التي يقع فيها البحث من الأقوال، فمثال إثباته له قول السبكي: ومنه البسمة في البحث عن البسمة التي هي من الأقوال أي: إثبات محمولها، وهو بعضيتها منه ثابت لها، ينظر: نشر البنود على مراقي السعود: ١ / ٧٨.

(٨) في (الأصل)، و (ب) التفسير، وما أثبتناه من (ت).

(٩) قال اللّقائي: ((والمراد: ارتفاع رُتبته لفرط الاحتياج إليها، فهو مجاز مرسل)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٨٤.

(١٠) عبارة: (إن شريعة ... المرتفع) سقطت من (ب) و (ت).

أنه لا يقتضي التجوُّز، وأنَّ الشَّريفَ بمعنى: رفيع الرُّتبة حقيقة^(١)، فليُتأمل.

قوله: (وهي في الاصطلاح رِقَّة القوام)^(٢) أي: الجسم.

قوله: (فهو مجاز مُرسل^(٣))^(٤) كأنَّ العلاقة هنا: اللزوم في الجملة؛ لأنَّ من شأن رقيق القوام والشفاف [فإنه]^(٥) لا يدرك إلَّا بتأمل ونظرٍ [دقيق]^(٦) ^(٧).

قوله: (لتأويله بـ) (شرحه) (على حذف مضاف)^(٨) جعل المضاف المحذوف عزمً، ويحتمل أنه أنه حسنٌ أو لياقةً، ولعله أولى، فليُتأمل.

قوله: (يصحُّ إسنادُهُ...إلى آخره)^(٩) فيه أن مآل هذا إلى مجرد تصوُّر أن يشرحه، ولعله قليل قليل الموقع في المقام، فليُتأمل.

(١) جاء في الصحاح: ((الشَّرْفُ: علوُّ، والمكان العالي)) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (شرف): ١٧٠/٩.

(٢) قال اللقاني: ((لطيفة من اللطافة، هي في الاصطلاح: رِقَّة القوام، أو كونه شفافاً، أي: لا يحجبُ البصرَ عن إدراك ما وراءه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٨٥.

(٣) ((المجازُ المرسلُ: هو المجازُ الذي تكونُ العلاقة فيه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي الذي استعمل اللفظ للدلالة به عليه أمراً غير المشابهة، أو قائماً على التوسع في اللغة دون ضابط معين، وأنه سُمِّي مجازاً مرسلًا؛ لكونه مرسلًا عن التقيد بعلاقة المشابهة)). البلاغة العربية: ٢/ ٢٧١.

(٤) قال اللقاني: ((والمُرَاد: دقِقة لا يهتدي إليها إلَّا نظرٌ دقيقٌ فهو مجازٌ مرسل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: العزِّي: ٨٥.

(٥) زيادة في (ب).

(٦) زيادة في (ب)، و(ت).

(٧) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : ٢ / ١٤٠٦.

(٨) قال اللقاني: ((سنح لي أن أشرحه) فاعل سنح لتأويله بـ شرحه على حذف مضاف، أي ظهر لي عزم أن أشرحه، إذ الفعل الموجود كـ السنوح إي : الظهور يستحيل وجوده من فاعلٍ معدومٍ وقت وجود الفعل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٨٥.

(٩) قال اللقاني: ((لأنَّ الشيء له وجودٌ في العين، والفعلُ المسند هنا وفي الآية يصحُّ إسنادُهُ إلى الذهني كالعيني فتأمل)). المصدر نفسه : ٨٥.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (أي: من جنس)^(١) أي: ليست (ال) للاستغراق، وإلا لزم أن يكون كل لفظ فيه يشتمل يشتمل على صعب وقد ذللها، وليس كذلك؛ لأن [و/٣] بعض ألفاظه لا صعب فيه، ولا تذليل، وأيضاً، فالعموم يُوجب أن كل كلمة فيه مشتملة على الصعوبة^(٢)، وذلك يوجب أن كل كلماته صعب، فتشكل الإضافة في (صعابه) والتبعض، إلا أن يُراد باللفظ: التركيب، أو يُراد بصعوبة الكلمة صعوبتها في بعض الوجوه والاعتبارات. فليتمل.

قوله: (لفظ المختصر... إلى آخره)^(٣) إشارة إلى بيان ربط الشرح بالمشروح، وهو المختصر؛ لأن المراد: أن هذا الشرح يُدلل ألفاظ المختصر المشروح لا ألفاظ غيره، ولا الألفاظ مطلقاً، لكن قوله الآتي: (وتعلق كل من قوله: من اللفظ... إلى آخره)^(٤) يقتضي حصول أصل الربط بغير ذلك، وكأن وجهه أن وقوع (شرحاً) معمولاً لـ (أشرح) المتعدي إلى ضمير المختصر بربط الشرح الموصوف بالندل به، فليتمل.

قوله: (زيادة في الربط)^(٥)، كأن مراده: ربط التذلل بلفظ هذا المختصر، فإن اللفظ يُطلق بحسب الظاهر في عبارة الشارح^(٦) غير مضاف إلى المختصر، لربط الصفة - أعني: جملة جملة (يُذلل) - بالموصوف - أعني: (شرحاً)؛ لأن هذا الربط لا يرجع للشرح، بل للمختصر؛ لأن الضمير الذي حصل مع قوله (اللفظ) عائد للمختصر دون الشرح، فليتمل.

(١) قال اللقاني: ((من اللفظ أي: من جنس لفظ المختصر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٥ - ٨٦.

(٢) بعده في (ت): (وذلك يوجب أن كل كلمة مشتملة على).

(٣) قال اللقاني: ((لفظ المختصر، فالعوض عن الضمير المضاف إليه، أو الضمير مقدر، أي: اللفظ الكائن فيه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٦.

(٤) قال اللقاني: ((وتعلق كل من قوله: (من اللفظ وصعابه) بـ (يُذلل) زيادة في الربط)). المصدر نفسه: ٨٦.

(٥) قال اللقاني: ((زيادة في الربط كما نصوا عليه في قوله تعالى: ﴿أَقْرَبَ لِلرَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ (الأنبياء: ١)).

المصدر نفسه: ٨٧.

(٦) في (ب)، و(ت) الشيخ.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾^(١))^(٢) كَأَنَّ مَعْنَى هَذَا

الكلام^(٣): أَنَّ تَعَلُّقَ كُلِّ [مِنْ] ^(٤): ﴿لِلنَّاسِ﴾، وَ﴿حِسَابُهُمْ﴾ بِالْإِقْتِرَابِ يَدُلُّ عَلَى تَعَلُّقِ

الاقتراب بهم، وإضافته إليهم، فأحدهما يُفِيدُ الرِّبْطَ، وَالْآخَرُ يَزِيدُ فِي الرِّبْطِ، فَلْيُنْتَمِلْ.

قوله: (وَهِيَ تَشْبِيهُ وَجْهِ الْمَعَانِي)^(٥) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَجْهِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَعَانِي: النَّوْعُ،

أَي: نَوْعِ الْمَعَانِي، أَوِ الصُّورَةُ، أَيْ: صُورَةُ الْمَعَانِي^(٦) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَنَوْعِ الْمَعَانِي^(٧)، أَوْ

صُورَتُهَا^(٨) هُوَ الْمَشَبَّهُ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْوَجْهِ عَلَى طَرِيقِ التَّوْرِيَةِ^(٩)، فَقَدْ اقْتَصَرَ مِنْ هَذَا التَّشْبِيهِ

عَلَى التَّصْرِيحِ بِاسْمِ الْمَشَبَّهِ كَمَا هُوَ قَاعِدَةٌ الْإِسْتِعَارَةِ بِالْكُنْيَةِ^(١٠).

قوله [٣/ظ]: (أَوْ يُبَالِغُ فِي كَشْفِهِ)^(١١) هَذَا الثَّانِي أْبْلَغُ مَعْنَى؛ لِأَنَّ طَلَبَ الْإِنْكَشَافِ لَا يَلْزَمُ

مِنْهُ حَصُولُ الْإِنْكَشَافِ.

(١) سورة الأنبياء: من الآية : ١ .

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((إِبْثَاتُ الصَّعَابِ لَهُ ، وَتَعَلُّقُ كُلِّ مَنْ قَوْلُهُ : مِنْ اللَّفْظِ وَصَعَابُهُ بِإِذْلالِ زِيَادَةِ فِي الرِّبْطِ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي

قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾، (الأنبياء : ١))) . حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٨٧ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب) ، وَ (ت) .

(٤) زِيَادَةٌ فِي (ب) ، وَ (ت) .

(٥) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَفِيهِ إِسْتِعَارَةٌ بِالْكُنْيَةِ، وَهِيَ تَشْبِيهُ وَجْهِ الْمَعَانِي بِالشَّيْءِ الْمَحْتَجِّ تَحْتَ النَّقَابِ، وَ إِسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ وَ هُوَ

إِبْثَاتُ النَّقَابِ لِلْوَجْهِ، وَذَكَرَ الْوَجْهَ إِيهَامًا، أَيْ: تَوْرِيَّةً، أَوْ تَشْبِيهُ الْمَعَانِي بِالصُّورَةِ الْحَسَنَةِ إِسْتِعَارَةً بِالْكُنْيَةِ)) . حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي

عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٨٦ .

(٦) عِبَارَةٌ: (النَّوْعُ، أَيْ: نَوْعُ الْمَعَانِي، أَوِ الصُّورَةُ، أَيْ: صُورَةُ الْمَعَانِي) سَقَطَتْ مِنْ (ب) وَ (ت) .

(٧) بَعْدَهَا فِي (ت) : (نَوْعُهَا أَوْ صُورَتُهَا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ) .

(٨) فِي (الْأَصْلِ) الصُّورَةُ، وَمَا أُثْبِتْنَاهُ مِنْ (ب) ، وَ (ت) .

(٩) ((التَّوْرِيَّةُ: هِيَ أَنَّ يَرِيدُ الْمَتَكَلِّمُ بِكَلَامِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ فِي الْحَرْبِ مَاتَ إِمَامُكُمْ ، وَهُوَ يَنْوِي بِهِ أَحَدًا مِنْ

الْمُتَقَدِّمِينَ)) ، التَّعْرِيفَاتُ لِلْجَرَجَانِي : ٧١ .

(١٠) الْإِسْتِعَارَةُ بِالْكُنْيَةِ: هِيَ أَنَّ تَذَكَّرَ الْمَشَبَّهَ وَتَرِيدَ بِهِ الْمَشَبَّهَ بِهِ دَالًا عَلَى ذَلِكَ بِنَصْبِ قَرِينَةٍ تَنْصِبُهَا، يَنْظُرُ: مِفْتَاحُ الْعُلُومِ:

٣٧٨ .

(١١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((أَوْ يُبَالِغُ فِي كَشْفِهِ (مَكْنُونٍ) مِنْ كُنْهٍ ، سَتْرَهُ سِتْرًا مَعْنَوِيًّا ، أَوْ مِنْ السِّتْرِ الْحَسِّيِّ كَمَا فِي ﴿ تَكُنْ

صُدُورُهُمْ ﴾ (النمل : ٧٤))) . حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٨٧ .

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (أو يُخْرِجُ) ^(١) أي: يُخْرِجُ إخراجًا بليغًا يجعلُ الشيءَ ^(٢) للمبالغة.

قوله: (إلى التذليل... إلى آخره) ^(٣) هذا لا يتعين، بل يجوز أن يكون ضمير: (إليه)

[عائدًا] ^(٤) لمختصر التصريف، أي: مضيفًا إلى مختصر التصريف، أي: إلى ما تضمنه من المسائل، بل لعل هذا هو الظاهر، فتأمل .

قوله: (ولمناسبة) ^(٥) أي: مناسبة العون المضاف إلى الله تعالى ^(٦) بمعنى الأقدار.

قوله: (وصفه) ^(٧) أي: وصف الله، والحاصل: أنه لما أضاف الإقرار إلى الله ناسب أن يصفه بالقادر.

قوله: (لأن مبدأ الرجاء هو الشيخ؛ لأن من اطلع ^(٨)) ^(٩) فيه بحث؛ لأن الشيخ وإن كان مبدأ مبدأ الرجاء بمعنى أن أول أجزاء الرجاء قام به، إلا أن هذا لا يمنع كون المطلع في الكتاب لمعرفة بحسناته التي لا يليق بها إلا أن تغفر لأجلها سيئاته منشأ لرجاء الشارح؛ لأنه حينئذ يعتقد فيه عدم مؤاخذته بالسيئات، فالشارح إذا لاحظ أنه اعتقد فيه ما ذكر، فهو أمر نشأ منه

^(١) قال اللقاني: ((ويستخرج))، أي: يطلب الخروج أو يخرج مبالغة)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٧.

^(٢) في (الأصل)، و(ب) السين.

^(٣) قال اللقاني: ((إلى التذليل وما بعده (فوائد) جمع فائدة، وهو ما استفيد من كلام القوم)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٨.

^(٤) زيادة في (ب)، و(ت).

^(٥) قال اللقاني: ((قوله: (بعون) هو اسم مصدر بمعنى: إعانة الله أي: إقداره ؛ لمناسبة وصفه بقوله : القادر على كل ممكن)) . المصدر نفسه: ٨٩.

^(٦) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٨) في (الأصل) طالع وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

^(٩) قال اللقاني: ((ممن) حال من الضمير في المرجو، ولا يصح كون (من) فيه لابتداء الغاية متعلقة بالوصف؛ لأن مبدأ الرجاء هو الشيخ، لا من (اطلع فيه على عثرة))) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٨٩.

القسم الثاني النص المحقق

رجاء^(١)، فكان مبدأً له، [ومبدأ الغاية لا يجب أن تقوم به]^(٢) أجزاء الفعل، بل يكفي فيه فيه أن يكون من عنده أجزاء الفعل، بل يكفي فيه أن يكون من عنده أجزاء الفعل، كما في: (سِرْتُ من البصرة إلى الكوفة) فإن البصرة لم يَقُمْ بها شيء من أجزاء السير، بل غاية الأمر: أن بداية السير وقعت عندها، وقد صرح ابن هشام^(٣) بأن نحو: (أستغفر الله ذنباً) على معنى (من) الابتدائية^(٤)، أي: من ذنب، ولم يمنع من ذلك لكون مبدأ الاستغفار^(٥) المستغفر لا الذنب، وقال بعض الفقهاء^(٦) في قولهم (نَفَذَتِ الوصايا من ثلث الباقي)^(٧): إن (من) فيه للابتداء، مع أن مبدأ التنفيذ: المنفذ لا التلث. فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (أي: الشرح)^(٨) ينبغي أن [يكون] المراد: ما ذكره مادّة^(٩) الشرح؛ لأن الإفراغ إنما يُردّ يُردّ عليها لا عليه؛ لأنّه^(١٠) نتيجة الإفراغ، فلا يكون مَوردًا له، فليُتَأَمَّلْ.

(١) في (ب) رجاءه، وفي (ت) رجاء.

(٢) عبارة: (ومبدأ الغاية لا يجب أن تقوم به) زيادة في (ب) و(ت).

(٣) هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام ت(٧٦١هـ)، من مؤلفاته (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و (شرح قطر الندى) وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٦٨، و هدية العارفين: ١/ ٤٦٥.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٧٩.

(٥) الاستغفار نوعان: مفرد ومقرون بالتوبة كقوله تعالى ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة: ١٩٩)، (١٩٩)، والمقرون بالتوبة: كقول شعيب عليه السلام ﴿وَأَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ (هود: ٩٠)، فالاستغفار المفرد هو كالتوبة، بل هو التوبة نفسها مع تضمنه طلب المغفرة من الله، وهي محو الذنوب وإزالتها، ينظر: مدارج السالكين في منازل السائرين: ١/ ٤٧٥.

(٦) ينظر: روضة الطالبيين وعمدة المفتين للنووي: ٦/ ٣، و الفقه الاسلامي وأدلته للزحيلي: ٤ / ٣٢٣٩، والجامع لمسائل لمسائل المدونة، للصقلي: ٣/ ١١٦٢.

(٧) معنى تنفذ الوصايا من التلث، أي: اسقاط قدر ما يفي بها منه عن حيز القسمة بين الورثة لا إفراز ذلك القدر عن

المال الباقي وتسليمه للموصي، ينظر: حاشية الطحطاوي على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: ٣/ ٣٩٦.

(٨) قال اللقاني: ((السئية، أي: الخطأ الواقع فيه (فإنه)، أي: الشرح والفاء وضعت موضع لام التعليل، إذ الفاء العاطفة السببية داخلة على المسبب إشعاراً بتسببه عما قبله)). حاشية اللقاني على شرح تصريح العزي: ٨٩.

(٩) زيادة في (ب)، و(ت).

(١٠) سقطت من (ب)، و(ت).

(١١) في (ت) لأن.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وتشبيهه الشرح بالشيء المائع.. إلى آخره)^(١) إذا لم يظهر وجه اختصاصه بمذهب
 السكاكي^(٢)، [فإن الاستعارة بالكناية عن صاحب التلخيص التشبيه المضمّر في النفس مع
 عدم التصريح بشيء من أركان التشبيه سوى المشبه^(٣)] ^(٤) وهنا كذلك [و/٤] فإنه شبه في
 نفسه الشرح أي مادته كما بيناه بالشيء المائع في قوله: التحويل إلى جهات^(٥) مختلفة
 وتنقله إلى جهات متفاوتة، وهذا التشبيه الاستعارة بالكناية عند صاحب (التلخيص): ثم أثبت
 له ما هو من خواص المشبه به، وهو الإفراغ، وهذا الإثبات استعارة تخيلية عنده، فما معنى
 نسبة ذلك للسكاكي دون غيره^(٦)، فإن علق قوله على رأي السكاكي^(٧) بقوله: وإثبات الإفراغ
 الإفراغ فقط، و ردّ عليه الاعتراض أيضاً؛ لثبوت هذا عند صاحب (التلخيص) أيضاً، كما
 رأيت، على أن الاستعارة بالكناية عند السكاكي ليست على التشبيه، بل أن يكون المذكور -
 وهو لفظ المشبه - مراداً به المشبه به بادعاء أنه من أفراد، والاستعارة التخيلية^(٨) عنده ليست
 ليست إثبات ما هو من خواص المشبه به، بل أن يثبت للمشبه صورة وهمية شبيهة بما هو
 من خواص المشبه به^(٩) كما هو مذكور عنه في (التلخيص) وغيره^(١٠).

(١) قال اللقاني: ((وتشبيهه الشرح بالشيء المائع استعارة بالكناية، وإثبات الإفراغ له تخيلية على رأي السكاكي، وعلى رأي
 غيره شبه تنقيح وتهذيب في النفس بالإفراغ، فاستعار له اسمه، فهو استعارة حقيقية تبعية)). حاشية اللقاني على شرح
 تصريف العزّي: ٩٠.

(٢) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي، (ت ٦٢٦ هـ) عالم
 بالعربية، إماماً في النحو والتصريف والمعاني والبيان، مولده ووفاته بخوارزم، من أشهر مؤلفاته (مفتاح العلوم) في النحو
 والأدب، و (الاشتقاق والمعاني والبيان)، ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦٤، و هدية العارفين: ٢/ ٥٣٣، وينظر قوله في كتابه
 مفتاح العلوم: ٣٧٨.

(٣) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني: ٣٢٤.

(٤) زيادة في (ب)، و (ت).

(٥) في (ب) صور.

(٦) عبارة: (دون غيره) سقطت من (ب)، و (ت).

(٧) عبارة (للسكاكي دون غيره، فإن علق قوله على رأي السكاكي) سقطت من (ب)، و (ت).

(٨) الاستعارة التخيلية: هي إضافة لازم المشبه به إلى المشبه، ينظر: التعريفات: ٢١.

(٩) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي: ٣٧٨ - ٣٧٩.

(١٠) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة للقرظيني: ٣٣١.

القسم الثاني النص المحقق

وفي صحة تَمْشِي ما ذكره على ما ذكره على مذهب السَّكَاكِيِّ منع ظاهر، فليُتَأَمَّل.

قوله: (صَحَّحَهَا...إلى آخره)^(١) إشارة إلى أَنَّ الضَّمِيرَ في: (أَوَّلُهُ) راجعٌ للشرح، والحال من شيء وصف قائمٌ بذلك الشيء، ومطلق الاختصار قائمٌ بالمصنّف لا بالشرح فجعله وصفاً للشرح يحتاجُ لمصحح، والمصحح هنا: كونُ الاختصار في الشرح، والمعنى حال كون الشرح مُختَصِراً أنا فيه.

[تَعْرِيفُ التَّصْرِيفِ] (٢)

قوله: (فَالطَّلَبُ...إلى آخره)^(٣) حاصِلُهُ أَنَّ كَلَامَهُ أَفَادَ أَنَّ الطَّلَبَ سَابِقُ النَّصْرِ حَيْثُ قَالَ: (من الواجب على كل طالبٍ لشيءٍ أَنْ يتصور...إلى آخره)^(٤)، فَإِنَّهُ قد فرضه طالباً، و أوجب^(٥) عليه التَّصَوُّر، فأفاد تقدُّم الطَّلَب على التَّصَوُّر، وإنَّ الطَّلَبَ مسبقٌ بالتَّصَوُّر، حَيْثُ قَالَ: (ليكون على بصيرةٍ في طلبه)^(٦)، فَإِنَّهُ أَفَادَ تَوْقِفَ الطَّلَبِ على بصيرةٍ، والبصيرةُ على التَّصَوُّر، وكونَ الطَّلَبِ سابقاً للتَّصَوُّر، و مسبقاً به، يلزمه [٤/ظ] التَّنَافُر، فأجاب باختلاف معنى الطَّلَبِ الأوَّل والثَّاني، فلا منافاة، ولك أن تقولَ يمكن الاستغناء عن ذلك وجعلُ الطَّلَبِ في الموضوعين بمعنى واحد، وهو الشُّروع، لكن معنى قوله: (من الواجب...إلى آخره)^(٧) أَنَّ

(١) قال اللَّقَّانِي: ((صححها منه عملها في محل قوله: (في هذا المختصر) - بفتح الصاد - المشار به إلى الشرح القائم مقام مقام ضميره، والأصل: مُختَصِراً فيه ، وإنما وضع الظاهر موضع المضمَر ؛ لإفادة أَنَّ الشَّارِحَ في نفسه مختصرٌ أيضاً)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العزِّي : ٩٠ - ٩١ .

(٢) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّيَاق.

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((فالطلب السابق على التصور هو توحُّه النفس نحو المطلوب ، وهو مسبقٌ عقلاً بالتَّصَوُّر بوجهٍ ما، والطلب المسبق بالتَّصَوُّر هو الشُّروع في المطلوب فلا منافاة)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العزِّي : ٩٢ .

(٤) قال التَّنَافُزَانِي: ((لما كان من الواجب على كلِّ طالبٍ لشيءٍ أَنْ يتصور ذلك الشيء؛ ليكون على بصيرةٍ في طلبه ، وأنَّ يتصور غايته، لأنَّه هو السَّبَبُ الحَامِلُ على الشُّرْعِ في طلبه، وأنَّ يتصور غايته؛ لأنَّه هو السَّبَبُ الحَامِلُ على الشُّروع في الطلب)). شرح تصريف العزِّي : ٧١ .

(٥) في (ت) واحب.

(٦) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((من الواجب) في الشُّروع على بصيرةٍ (على كلِّ طالبٍ لشيءٍ) من علمٍ أو غيره)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العزِّي : ٩٢ .

القسم الثاني النص المحقق
الشارع في الشيء يجب عليه ما ذكر؛ ليكون شروعه على بصيرة، يعني أن ذلك الشروع يتوقف الكون فيه على بصيرة على ما ذكر، فليتأمل.

قوله: (على بصيرة)^(١) قيد به؛ لأن الشروع فيه مطلقاً لا يتوقف على تصور غايته^(٢)، بل يكفي فيه نوع غاية ما تأمل.

قوله: (وإلا كان الشروع فيه عبثاً)^(٣)، قضيته أن وجوب العلم بفائدة ما معلل بدفع العبث^(٤)، العبث^(٤)، وإن ذلك مفهوم من كلام القوم، وفيه نظر، بل المفهوم من كلامهم إن ذلك معلل بإمكان الشروع، فقد قال السيّد^(٥) في (حاشية القطب) شرحاً لكلامه ما نصّه ((إن الشروع في العلم فعل اختياري، فلا بد أن تعلم أولاً أن لذلك العلم فائدة ما، وإلا لامتنع الشروع فيه كما بين في موضعه، ولا بد أن تكون تلك الفائدة معتدلاً بها بالنظر إلى المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم، وإلا لكان شروعه فيه، وطلبه له مما يعد عبثاً عرفاً، وبذلك يفتقر جدّه فيه قطعاً، ولا بد أن تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي تترتب على ذلك العلم، إذا لم تكن إياها لربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة، فيصير سعيه وتحصيله عبثاً وضللاً في نظره))^(٦) إلى آخره.

(١) قال اللّقاني: ((لما كان مستمراً (من الواجب) في الشروع على بصيرة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٢.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) قال اللّقاني: ((والمفهوم من كلام القوم أن الشروع في العلم لا بد فيه أن يعلم الطالب أن للفعل غاية ما، وإلا كان الشروع عبثاً)). المصدر نفسه: ٩٣.

(٤) أي: أن يترتب على العلم الفائدة المعتد بها في الواقع وإلا كان عبثاً عرفاً أي أن يؤدي زوال ذلك العبث إلى فائدة الفعل الفعل بحسب نفس الأمر، وتكون مهمة ويسعى في تحصيله فلا يكون سعيه عبثاً في المال، فالفائدة والغاية متحدان ذاتاً ويختلفان اعتباراً والغرض والعلّة الغائية شيء واحد، ينظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني: ٦٠/١ - ٦١.

(٥) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، المعروف بالشریف الجرجاني من أشهر مؤلفاته (التعريفات)، و (شرح مواقف الأيجي)، (ت ٨١٦هـ)، وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ١٩٦ - ١٩٧، و الأعلام للزركلي: ٥ / ٧.

(٦) ينظر: حاشية الشریف الجرجاني على شرح قطب الدين الرّازي على الشّمسية: ٥ (مخطوط).

القسم الثاني النص المحقق
 وقال في (حاشية العضد)^(١): ((مِنْ حَقِّ كُلِّ طَالِبٍ لَعَلِّ: أَنْ يَعْرِفَ فَائِدَتَهُ الْمُرْتَبَّةَ عَلَيْهِ،
 المقصودة منه، أي: يعتقِدُ ذلك إمَّا جَزْمًا أَوْ ظَنًّا؛ إِذْ لَوْ لَمْ يُصَدِّقْ بِفَائِدَةِ اسْتِحَالِ إِقْدَامِهِ
 عَلَيْهِ، وَإِنْ اعْتَقَدَ مَا لَا يَعْتَقِدُ بِهِ بِمَا تَرْتَّبُ عَلَيْهِ عُدَّةٌ عِبَثًا عُرْفًا، وَإِنْ اعْتَقَدَ بَاطِلًا، فَرُبَّمَا
 زَالَ أَثْنَاءَ سَعْيِهِ، وَكَانَ عِبَثًا بَلَا فَائِدَةٍ فِي نَظَرِهِ))^(٢) انتهى^(٣).

وقال مولانا^(٤) زاده في قوله: استحالة إقدامه عليه، ما نصّه استحالة الإقدام مبنية على
 مذهب المعتزلة^(٥) والحكماء، وعند [٥/و] الأشاعرة^(٦): ترجيح المختار أحد المتساويين عنده
 بلا مرجح وداع^(٧) انتهى.

قوله: (مُرَادًا مِنْهُ التَّصْدِيقُ)^(٨)، فَإِنْ قُلْتُ: مَا الْمَانِعُ مِنْ إِبْقَاءِ التَّصَوُّرِ عَلَى ظَاهِرِهِ؟ لَأَنَّ
 مُجَرَّدَ تَجْوِيزِ تِلْكَ الْفَائِدَةِ الْحَاصِلِ بِالتَّصَوُّرِ يَحْمِلُ عَلَى الطَّلَبِ.

(١) في (ت) العضدين.

(٢) شرح مختصر المنتهى الاصولي، عضد الدين الإيجي: ١ / ٤٨.

(٣) عبارة: (وإن اعتقد ما لا يعتقد به بما ترتب عليه عُدَّةٌ عِبَثًا عُرْفًا، وَإِنْ اعْتَقَدَ بَاطِلًا فَرُبَّمَا زَالَ أَثْنَاءَ سَعْيِهِ وَكَانَ عِبَثًا
 بلا فائدة في نظره انتهى) سقطت من (ت).

(٤) يعني سعد الدين التفتازاني.

(٥) المعتزلة: فرقة إسلامية نشأت في أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي، وقد اعتمدت في فهمهم
 للعقيدة الإسلامية على العقل المجرد لتأثرها ببعض الفلسفات المستوردة مما أدى إلى انحرافها عن عقيدة أهل السنة
 والجماعة، ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة: ١ / ٦٩.

(٦) الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة، وقد اتخذت الأشاعرة
 لإثبات حقائق الدين، البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم.
 ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٨٧.

(٧) ينظر: شرح التلويح على التوضيح لمتن التفتيح: ١ / ٣٥٣.

(٨) قال اللقاني: ((وَكأنَّ الشَّارِحَ عَبَّرَ بِالتَّصَوُّرِ الْمَرَادِفِ لِمُطْلَقِ الْعِلْمِ مَرَادًا بِهِ التَّصْدِيقُ الَّذِي هُوَ أَحَدُ قِسْمَيْهِ، بِالسَّبَبِ
 الْحَامِلِ عَلَى الشُّرُوعِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِسَبَبٍ حَامِلٍ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَائِدَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِمَا تَقَدَّمَ، فَتَأَمَّلْ)). حاشية اللقاني على
 شرح تصريف العزّي: ٩.

القسم الثاني النص المحقق
 قلت: مُجَرَّدُ التَّصَوُّرِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشُّرُوعِ فَلَا يُفِيدُ الْكَوْنَ عَلَى بَصِيرَةٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ
 إِلَّا مُجَرَّدُ التَّصَوُّرِ فَرَبَّمَا حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادٌ بِأَنَّ تِلْكَ الْفَائِدَةَ الْمُتَرْتِبَةَ لَا يُعْتَدُّ بِهَا مَطْلَقًا، أَوْ
 بِالنِّسْبَةِ لِمَشَقَّةِ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

والحاصلُ أَنَّهُ رُبَّمَا بَانَ لَهُ أَنَّ الْفَائِدَةَ الْمُتَرْتِبَةَ عَلَيْهِ خِلَافُ مَا تَصَوَّرَهُ، وَإِنَّهَا لَا يُعْتَدُّ بِهَا، أَوْ
 لَا تَوَازِي الْمَشَقَّةَ فَيَكُونُ عِبَثًا. فَلْيُتَأَمَّلْ .

قوله: (بِدَاءٌ عَرَفِيَّةٌ)^(١)، أَقُولُ لَكَ أَنَّ تَقُولَ: إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ لَوْ أَرَادَ بِدَاءَ كِتَابِهِ، وَلَيْسَ
 بِلَازِمٍ لَجَوَازِ أَنْ يَرِيدَ: بِدَاءَ مَسَائِلِ الْكِتَابِ الْآتِيَةِ، وَ حِينَئِذٍ فَالْبِدَاءُ حَقِيقِيَّةٌ، وَقَوْلُهُ:
 (أَوْ حَقِيقِيَّةٌ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) لَكَ أَنَّ تَقُولَ أَيْضًا: إِنْ كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِدَايَةِ الْكِتَابِ،
 فَالْبِسْمَةُ الْمُصَرَّحُ بِهَا فِي نَسْخِ الْمُصَنَّفِ^(٣) مِنْهُ، فَلَا تَكُونُ الْبِدَاءُ حَقِيقِيَّةً، وَإِنْ جَعَلْنَا التَّعْرِيفِينَ
 التَّعْرِيفِينَ بِمَنْزِلَةِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ الْبِنَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ: بِدَاءُ مَا فِي الْكِتَابِ مِنَ الْمَسَائِلِ،
 فَلَا حَاجَةَ لاعتبار التعريفين واحد؛ لِأَنَّ التَّعَارِيفَ الْإِصْطِلَاحِيَّةَ بِدَاءُ حَقِيقِيَّةٌ بِالنِّسْبَةِ
 لِلْمَسَائِلِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قوله: (أَي: طَرِيقٌ يَتَوَجَّهُ إِلَيْهَا)^(٤) حَاصِلُ الْمَرَادِ بِالطَّرِيقِ: الْعِبَارَةُ الْمَخْصُوصَةُ.

قوله: (وَبِمَا ذَكَرْنَا)^(٥) يَبْطُلُ مَا حَاوَلَهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٦) أَقُولُ: كَأَنَّ مَرَادَهُ بِذَلِكَ: أَنَّ الشَّارِحَ حَاوَلَ

حَاوَلَ

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((بَدَأَ الْمُصَنَّفُ) بِدَاءً عَرَفِيَّةً ، وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٩٤.

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((أَوْ حَقِيقَةً بِأَنَّ جَعْلَ التَّعْرِيفِينَ اللَّغَوِيَّ وَالْإِصْطِلَاحِيَّ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ الْمَبْدُوءِ بِهِ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ : ٩٤.

(٣) عِبَارَةٌ: ((الْمَصْرُوحُ بِهَا فِي نَسْخِ الْمُصَنَّفِ) سَقَطَتْ مِنْ (ت)).

(٤) قَالَ اللَّقَّانِي: ((بِتَعْرِيفِ التَّصْرِيفِ) فِي الْإِصْطِلَاحِ لِتَصَوُّرِهِ مِنْهُ طَالِبُهُ (عَلَى وَجْهِهِ)، أَي: عَلَى طَرِيقٍ يُتَوَجَّهُ إِلَيْهَا)).

حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَرِّي: ٩٤.

(٥) فِي (ت) ذَكَرْنَاهُ .

(٦) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَبِمَا ذَكَرْنَا يَبْطُلُ مَا حَاوَلَهُ أَخَذَ الشَّارِحُ فِي هَذِهِ اللَّمِيَّةِ مِنْ بَيَانِ السَّبَبِ فِي إِيرَادِ تَعْرِيفِ التَّصْرِيفِ فِي

مَفْتَتَحٍ مَخْتَصَرِهِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَرِّي : ٩٤.

القسم الثاني النص المحقق

بقوله: (لَمَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ...إِلَى آخِرِهِ) ^(١) بيان السبب في أَنَّ الْمُصَنَّفَ بدأ كتابه بالتعريف المشتمل على ذكر الفوائد بأنَّ الشُّرُوعَ على بصيرة فيما فيه كتابه يتوقَّفُ على تصوُّره بتعريفه، وبأنَّ الحامل على الشُّرُوعِ فيما فيه التَّصَوُّرُ لغايته، وبأنَّ التَّعْرِيفَ المذكورَ ليس لِمَا فيه كتابه؛ لأنَّ كتابه في التَّصْرِيفِ، بمعنى العلم، أي: المسائل والقواعد، والتَّعْرِيفُ المذكورُ للتَّصْرِيفِ بمعنى العمل، لا العلم، فلم [٥/ظ] يكن التَّعْرِيفُ ^(٢) لما فيه كتابه، فلا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ^(٣) سَبَبَ البداءة به ما ذكره ^(٤)، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (وَبِمَا ذَكَرْنَا...إِلَى آخِرِهِ) ^(٥) يمكن أَنْ يُجَابَ: بأنَّ الشَّارِحَ أرادَ بالشَّيْءِ المطلوبِ هنا: التَّصْرِيفَ الفعلي، وهو محصلٌ لمعرفة ما في الكتاب، فالشُّرُوعُ في الكتابِ شروع فيه ^(٦)؛ لأنَّ لَأَنَّ معرفته تتضمن معرفته، و أرادَ بالغرضِ منه: التَّمَكُّنَ من الدلالة على المعاني المقصودة لحصوله بذلك أيضاً ^(٧)، فليُتَأَمَّلْ .

^(١) قال اللَّقَّانِي: ((لما كان من الواجب ؛ تبعاً للمصنّف في ذلك ، لكنّ العُذْرَ للمصنّف أن التعريف الذي ذكره إنما هو للتصريف الفعلي، وهو ليس بعلم ، والموضوع إنما هو للعلوم التي هي قواعد مدونة التي منها هذا المختصر)). المصدر نفسه: ٩٤ .

^(٢) سقطت من (ت).

^(٣) سقطت من (ت).

^(٤) قسّم ابن عصفور التّصريف إلى قسمين : القسم الأوّل: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو : ضَرَبَ، وضَرَبَ، وتَضَرَّبَ، وتضارب، الكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وياء، نحو (ضرب) قد بنت منها هذه الأبنية المختلفة لمعانٍ مختلفة، ومن هذا النّحو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التّصغير والتّكبير، والقسم الثاني: وهو الذي فصله في كتابه وهو تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو: تغييرهم (قول) إلى (قال) وهذا التغيير منحصر في النّقص كـ(عدة) ونحوه و القلب كـ (قال) و (باع) ونحوهما، والاببدال كـ(اتعد) والنقل كنقل عين (شاك) ونقل حركة العين إلى الفاء في نحو: (قلت) و(بعت) على ما يبين بعده، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٣٣.

^(٥) قال اللَّقَّانِي: ((وبما ذكرنا يَبْطُلُ ما حاوله أخذ الشَّارِحَ في هذه اللَّمِية من بيان السبب في إيراد تعريف التصريف في مُفْتَتَحٍ مختصره فتأمل)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العَرَبِيِّ: ٩٤ - ٩٥ .

^(٦) سقطت من (ب).

^(٧) التّصْرِيفُ هو: علَمٌ بأصول تُعرَفُ بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب، وقوله علَمٌ شاملاً للمقصود وغير المقصود، المقصود، أردفه بما لم يخرج به سوى المحدود، فخرج بقوله: تُعرَفُ به أحوالُ أبنية الكلِم، سوى النّحو والصّرف ، وبقوله

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (عَلَى مَذْهَبٍ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) غير متعين لجواز ارتكابه على الآخر مجازاً.

قوله: (عَلَى مَذْهَبٍ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) ووصفه بالعام باعتبار متعلقه، وهو: المخاطب به.

قوله: (والتصديقات)^(٣)، ولو ظنيّة، قوله: (عَظِيماً أَوْ كَثِيراً)^(٤) قد يُقال: ينبغي التعبير بالواو؛ لأنّ التصريف يدلُّ على المعنيتين: المبالغة^(٥) والتكثير^(٦)، فيكون العظيم إشارة للأوّل، و التكثير^(٧) إشارة للثاني، ويُجاب بأنّه يجوز أن يريد بكلّ من العظيم والكثير الكميّة والكيفيّة فكلّ منهما مُعرّف بالمعنى، ويجوز أن يكون بنى ذلك على أنّ المراد بقول الشّارح: (المبالغة والتكثير)^(٨): أنّه مستعمل في كلّ منهما، لا في مجموعهما، فليُتأمل.

قوله: (أَي: مَفْهُومٌ مَعْنَى التَّصْرِيفِ)^(٩)، كأنّ الحاصل: أنّ المراد بيان معنى المنسوب^(١٠).

ليست بإعراب علم النحو بأقسامه، أي: بحث المبنيات والمعربات، فإنّه يُقال: هذا كتاب إعراب القرآن مثلاً، وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصّرف: ١٠.

^(١) قال اللّقاني: (على مذهب من يرى أنّ العموم من عوارض المعاني كالألفاظ)، ينظر: حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٥.

^(٢) ما يزال يشرح القول نفسه .

^(٣) قال اللّقاني: ((أما العلمُ بمعنى: حصول صورة الشّيء في العقل، فعامٌ للتصوّرات والتصديقات اليقينيّة، وبمعنى: صفةٍ ينجلي بها المذكور لمن قامت به فخاصٌ بالتصورات والتصديقات اليقينيّة، وبمعنى: حُكم الذّهن الجازم المطابق الثّابت فخاصٌ بالتصديق اليقيني)) حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٦.

^(٤) قال اللّقاني: ((نَقُولُ صَرَفْتُ الشَّيْءَ، أَي: غَيَّرْتُهُ)، المناسب لقوله : للمبالغة والتكثير أن يقول: أي غيرته تغييراً عظيماً أو كثيراً)). المصدر نفسه: ٩٦.

^(٥) جاء في لسان العرب أن المبالغة هي: ((أَنْ تَبْلُغَ فِي الْأَمْرِ جُهْدَكَ. وَيُقَالُ: بُلِغَ فُلَانٌ أَي جُهِدَ))، لسان العرب، (بلغ): ٤٢٠/٨.

^(٦) الكثر بالضم الكثير، والكثر معظم الشّيء وأكثره ؛ كَثُرَ الشَّيْءُ شَيْءٌ كَثَارَةً فهو كثيرٌ، ينظر: المصدر نفسه (كثر): ٣٨٢٨.

^(٧) في (الأصل)، و (ب) الكثيرة، وما أثبتناه من (ت).

^(٨) قال التّقازاني: ((أعلم أنّ التصريف - وهو تفعيل - من الصّرف للمبالغة والتكثير في اللّغة التّغيير، تقول صَرَفْتُ الشَّيْءَ، أَي غَيَّرْتُهُ)). شرح تصريف العزّي: ٧١.

^(٩) قال اللّقاني: ((أي: مفهوم معنى التصريف اللغوي من حيث هو لا ذات المعنى اللغوي للتصريف، إذ هو التّغيير كما مرّ)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٧.

^(١٠) قصد بالمنسوب: المعنى اللغوي للتصريف.

في قوله: (لُعُويٌّ)^(١)، من حيث النسبة لا بيان ذات المنسوب.

قوله: (خِلَافُ الْعَجَمِ)^(٢) إِنَّ أُرِيدَ بِالْعَجَمِ: عَجَمُ النَّسَبِ فَقَطْ^(٣) تَوَقَّفَ الْعُمُومُ مِنْ وَجْهِ عَلَى أَنْ أَنْ يُرَادَ بِسُكَّانِ الْبُؤَادِي^(٤): مَنْ يَشْمَلُ عَجَمُ النَّسَبِ، وَإِنْ أُرِيدَ عَجَمُ اللِّسَانِ^(٥)، أَوْ أَعَمُّ مِنْ عَجَمِ النَّسَبِ، وَاللِّسَانِ؛ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى ذَلِكَ، فَلْيُبَيَّنْ.

قوله: (فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ)^(٦) فِي (حَاشِيَةِ الْمَطُولِ) لِلْعَزِّي^(٧) خِلَافُهُ فَإِنَّهُ قَالَ:
قال:

الأعجمي المنسوب إلى الأعجم، وهو: الذي لا يُفَصِّحُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعَرَبِ، وَالْمُرَادُ بِالْعَرَبِيِّ:
خِلَافُهُ^(٨).

وفي شرح (الكشاف) للقطب: ((إِنَّ الْعَرَبَ سُكَّانُ الْمُدُنِ وَالْقُرَى، وَالْأَعْرَابَ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ، وَالْمُؤَافِقُ لِكِتَابِ اللُّغَةِ^(٩): هُوَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الصَّنْفُ [٦/و] الْمُقَابِلُ لِلْعَجَمِ، وَالْأَعْرَابُ مِنْهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ خَاصَّةً، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ: أَعْرَابِيٌّ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ))^(١٠) انتهى.

(١) قَالَ التَّفْتَازَانِي: ((أَنَّ لِلتَّصْرِيفِ مَعْنَيْنِ: لُعُويٌّ: هُوَ مَا وَضَعَهُ لَهُ وَاضِعُ لُغَةِ الْعَرَبِ)). شَرْحُ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ٧١.

(٢) قَالَ اللَّفَّانِي: ((وَالْعَرَبُ: خِلَافُ الْعَجَمِ، سَكَنُوا الْبُؤَادِي وَالْقُرَى، وَالْأَعْرَابُ سُكَّانُ الْبُؤَادِي، تَكَلَّمُوا بِالْعَرَبِيَّةِ أَوْ لَا)) حَاشِيَةُ اللَّفَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ٩٧.

(٣) وَهُمْ غَيْرُ الْعَرَبِ.

(٤) فِي (ب) الْبُؤَادِ.

(٥) جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: الْعُجْمُ جَمْعُ الْأَعْجَمِ الَّذِي لَا يَقْصَحُ وَيجوز أن يكون الْعُجْمُ جَمْعُ الْعَجَمِ فَكَأَنَّهُ جَمْعُ الْجَمْعِ كَالْعُرْبِ جَمْعُ الْعَرَبِ، يُقَالُ: هَؤُلَاءِ الْعُجْمُ وَالْعُرْبُ، يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ (عَجَم): ٣٨٦/١٢.

(٦) قَالَ اللَّفَّانِي: ((فَبَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، فَلَيْسَ الثَّانِي جَمْعاً لِلأَوَّلِ، وَاللُّغَةُ)) مِنْ حَيْثُ هِيَ أَعَمُّ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ وَغَيْرِهَا)). حَاشِيَةُ اللَّفَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ٩٧.

(٧) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ قَاسِمِ الْغَزِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ، وَيَعْرِفُ بِابْنِ قَاسِمٍ، وَبَابِنِ الْغَرَابِيلِيِّ: (ت ٩١٨ هـ) وَهُوَ الْعَالِمُ الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْمُفَنِّنُ، مِنْ مَوْفَاتِهِ (فَتَحَ الْقَرِيبَ الْمَجِيبَ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ التَّقْرِيبِ)، وَ(الْقَوْلُ الْمُخْتَارُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ)، وَيَنْظُرُ: الْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ بِأَعْيَانِ الْمِئَةِ الْعَاشِرَةِ: ٨٣/١، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ٢/٢٢٦.

(٨) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ.

القسم الثاني النص المحقق
فقوله: (والأعراب منهم)^(٣) فيه تصريح: بأن النسبة بينهما العموم المطلق^(٤)، وقوله: (لأنه لا واحد له) يفيد أنه اسم جمع لا جمع.

قوله: (لو قال اللفظ الموضوع لكان أولى... إلى آخره)^(٥) قال في (القاموس):

((واللغة: أصوات يُعبر بها كل قوم عن مقصودهم))^(٦) انتهى^(٧).

قوله: (الأصل لغة كذا)^(٨) يجوز أن يكون لفظ اللغة في مثل هذا ظرفاً اعتبارياً، أو على نزع الخافض متعلقاً بالنسبة بين الأصل وكذا مثلاً، أو حالاً من كذا، أي: حال كونه في اللغة، ومن جملتها، فلا يلزم على كون اللغة^(٩) محمولاً على كذا، حتى^(١٠) تكون صادقة على المفرد، ففي الاستدلال نظر.

قوله: (ويرد على الحد بعدم الجمع... إلى آخره)^(١١) لعله ضمن: [يرد]^(١) معنى: يعترض^(٢).

(١) جاء في لسان العرب: ((الأعراب: ساكنو البادية من العرب الذين لا يقيمون في الأمصار، ولا يدخلونها إلا لحاجة، وهذا الجيل، لا واحد له من لفظه، وسواء أقام بالبادية والمدن، والنسبة إليهما أعرابي وعربي))، لسان العرب، (عرب): ٥٨٧/١.

(٢) حاشية القطب على الكشاف لقطب الدين الرازي: ١ / ١٠ (مخطوط).

(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٤) نسبة العموم المطلق: وهي النسبة التي تكون بين المفهومين اللذين يصدق أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره، ينظر: المنطق للمظفر: ٦٧.

(٥) قال اللقاني: ((لو قال: (اللفظ الموضوع) لكان أولى؛ إذ مفهوم اللغة إفرادي بدليل قولهم قياساً مطرداً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٧.

(٦) القاموس المحيط: ١٣٣١، وصاحب القاموس أخذه من الخصائص إذ قال ابن جني: ((اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))، ينظر: الخصائص: ١ / ٣٤.

(٧) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) قال اللقاني: ((الأصل لغة كذا، والقياس لغة كذا... ونحوه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٩٧.

(٩) سقطت من (ب)، و(ت).

(١٠) سقطت من (ت).

(١١) زيادة في (ب).

قوله: (وَيَرِدُ عَلَى الْحَدِّ بَعْدَ الْجَمْعِ)^(٣)، جوابُ هذا: إِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ بِالْوَضْعِ النَّوعِيِّ^(٤) كما بسطه الشَّارِحُ فِي (التَّلْوِيحِ)^(٥)، والوضعُ شاملٌ للنَّوعِيِّ، بل منه كثيرٌ من المفردات ليستْ إِلَّا مَوْضُوعَةٌ بِالْوَضْعِ النَّوعِيِّ^(٦) كما بسطه الشَّارِحُ هناك أيضًا.

قوله: (إِلَّا أَنْ يُقَالَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧) هذا لا يخلصُ؛ لَأَنَّهَا تَبْقَى بِاعْتِبَارِ وَضْعِهَا لِلْمَعَانِي الْمُنْقُولِ إِلَيْهَا ابْتِدَاءً بِحَسَبِ الْعُرْفِ غَيْرِ دَاخِلَةٍ، فإِذَا أُنْ يُقَالَ: هَذَا تَعْرِيفٌ بِالْأَعْمِ، أَوْ إِنَّ الْأَصْطِلَاحِيَّاتِ لَا وَضَعَ فِيهَا^(٨) [كما]^(٩) ذهبَ إِلَيْهِ الْقَرَفِيُّ^(١٠) (١١)، وَإِذَا أُنْ يُقَالَ غَيْرَ ذَلِكَ.

قوله: (لِغَدَمِ صِحَّةِ كَوْنِهِ تَمْيِيزًا لِبَابِ: خَمْسَةَ عَشَرَ^(١٢)) (١٣) وَبَابِ (خَمْسَةَ عَشَرَ) لَا يُمَيِّزُ إِلَّا إِلَّا

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَيَرِدُ عَلَى الْحَدِّ بَعْدَ الْجَمْعِ أَنَّهُ غَيْرُ صَادِقٍ بِالْمُرَكَّبَاتِ؛ إِذْ هِيَ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَهِيَ اللَّغَةُ اتِّفَاقًا، وَبَعْدَ الْمَنْعِ أَنَّهُ صَادِقٌ بِالْمُنْقُولَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعُرْفِيَّةِ الْعَانَةِ وَالْخَاصَّةِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٩٨.

(٢) عِبَارَةٌ: (قَوْلُهُ: وَيَرِدُ عَلَى الْحَدِّ بَعْدَ الْجَمْعِ...إِلَى آخِرِهِ لَعَلَّهُ ضَمَّنَ: يَرِدُ مَعْنَى: يَعْتَرِضُ) سَقَطَتْ، مِنْ (ب).

(٣) مَا يَزَالُ يَشْرَحُ الْقَوْلَ نَفْسَهُ.

(٤) الْوَضْعُ النَّوعِيُّ: هُوَ تَعْيِينُ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِهِ وَبَعِيْنِهِ بَلْ فِي ضَمَنِ الْقَاعِدَةِ الْكَلِيَّةِ، وَبَهِيْنَتِهِ الَّتِي يُمْكِنُ تَطْبِيقُهَا عَلَى جَمِيعِ الْهَيْئَاتِ الْمَتَهَيِّئَةِ بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ، يَنْظُرُ: كَشَافُ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ وَالْعُلُومِ: ٢ / ١٧٩٦.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ: ١ / ١٧٧.

(٧) قَالَ اللَّقَّانِي: ((إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا بِاعْتِبَارِ الْمَعَانِي الْمُنْقُولَةِ إِلَيْهَا مَوْضُوعَةٌ لَهَا فِي اللَّغَةِ بَوْضْعُ ثَانٍ بِالنَّوعِ فَهِيَ مَجَازَاتُ اللَّغَةِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحَقَائِقِ، فَلْيَتَأَمَّلْ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٩٨.

(٨) دَلَّ عَلَى أَنَّهُ بِحَسَبِ مَفْرَدَاتِهِ لَا يَجِبُ تَرْكِيبُهُ، وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ دَالٌ إِنَّمَا هُوَ فِي مَفْرَدَاتِهِ، ثُمَّ سَلَبَ ذَلِكَ هَاهُنَا، فَيَكُونُ هُوَ الْوَضْعُ فِي الْمَفْرَدَاتِ، يَنْظُرُ: نَفَائِصُ الْأَصُولِ فِي شَرْحِ الْمَحْصُولِ: ٢ / ٦٤٤.

(٩) زِيَادَةٌ فِي (ب)، وَ (ت).

(١٠) فِي (الْأَصْلِ) الْعِرَاقِي، وَمَا أَثْبَتَاهُ مِنْ (ب)، وَ (ت).

(١١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَرَفِيُّ جَمَالَ الدِّينِ النَّحْوِي، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَعَمِلَ فِي النَّحْوِ مُقَدِّمَةً لَطِيفَةً، وَانْتَفَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ (ت ٨٢٦هـ) يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٢ / ٦٢، وَهَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ١ / ٤٦٩.

بمفرد، واسم الجنس يَصْدُقُ بالمفرد، وعند أهل هذا الفن: إنَّ اسمَ الجنس^(٣) واسمَ الجمع^(٤) بمعنى واحد.

قوله: (يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الإدراك...إلى آخره)^(٥) قَالَ مولانا حسين^(٦) في (حاشية شرح هداية الحكمة) ما نصّه: ((الصَّنَاعَةُ - بالفتح -: مَلَكَةٌ نَفْسَانِيَّةٌ تصدرُ بها أفعالٌ اختياريَّةٌ ذواتِ آلاَتٍ [موضوعة]^(٧) وبلا رَوِيَّةٍ، وبالكسرِ: اصطلاحُ كلِّ فنٍّ، وتفسيرُها بأنَّها مَلَكَةٌ [٦/ظ] يُفْتَدَرُ بها على استعمالِ موضوعاتٍ ما في تحصيلِ غَرَضٍ من الأغراضِ استعمالاً بالاختيارِ من غيرِ رَوِيَّةٍ لا يخلو عن استدراك^(٨)، كما لا يخفى على العارفِ الدَّارِكِ، وقد

(١) منصوباتِ الأسماءِ خمسة عشر، وهي: المفعول به، والمصدر، وظَرْفُ الزَّمانِ، وظَرْفُ المكانِ، والحالُ، التَّمْيِيزُ، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخَبَرُ كَانَ وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها والتابع للمنصوب، هو أربعة أشياء: النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، الاجرومية: ١٦.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((وجمعهما لُغِيٌّ) إنما كان جمعا لا اسم جنسٍ كـ تمر و ثمرة ؛ لعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر وعدم صحة تصغيره على لفظه، بل على لفظ مفردة)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العَرُي: ٩٩.

(٣) اسم الجنس: هو الاسم الموضوع للحقيقة، ملغى فيه اعتبار الفردية، كالتختِ، اسم لذي أجزاء، مدلوله مجموعها، ينظر شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ١١٢.

(٤) اسم الجمع: هو الاسم الموضوع لمجموع الآحاد دالاً عليه دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماة مثل لفظ رجال في الحقيقة لفظ رجل وإنما تغيرت هيئته فصار دالاً على الآحاد ينصرف إلى كل منه وينصب إليه انصباباً واحداً، ينظر: المصدر نفسه: ١١١.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الإدراك؛ ففي الدَّاخلَةِ على الصَّنَاعَةِ في الحقيقةِ داخلَةٌ على محذوفٍ تقديره: عُرِفَ أَهْلُ الصَّنَاعَةِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العَرُي: ١٠٠.

(٦) هو حسين بن معين الدين الميبيدي (ت ٩١٠ هـ)، المعروف بقاضي مير، عالمٌ بالحكمة والطبيعات، ميبيدي الأصل يزدی المولد، تلميذ الجلال الدواني، من مؤلفاته (حاشية على الشَّمْسِيَّة في المنطق)، (شرح كافيّة ابن الحاجب) وغيرها، ينظر: الاعلام للزركلي: ٢/ ٢٦٠، وهديّة العارفين: ١/ ٣١٦.

(٧) زيادة في (ب)، و(ت).

(٨) أي: إذا علمت هذا علمت صحة أن يراد بالصَّنَاعَةُ العِلْمُ، وأن يراد بها الاصطلاح كما هو بيّن، ينظر: منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة: ١/ ٣٢٠.

القسم الثاني النص المحقق
يُطْلَقُ على غيرها من العلوم كما هو المراد هنا، سواء كانت متعلقة بكيفية الأعمال أم لا،
وإن كان إطلاقها على الأولى^(١) أكثر وأشهر^(٢) انتهى.

فقول المصنّف: (وفي الصناعة^(٣))^(٤) - بالكسر - أي: وفي اصطلاح أهل هذا الفن، وهذا في
في غاية الوضوح والسلامة عن التكلف اللّازم لما فسّر به الشّارح، فليتأمل.

قوله: (وحاصله: التّفريق بين الصناعة... إلى آخره)^(٥) أقول: كون هذا حاصله قطعاً ممنوعاً؛
ممنوعاً لجواز أنّه أراد بالاصطلاح^(٦): الاصطلاح^(٧) الخاصّ مع اعتقاد أنّه يُطْلَقُ بمعنى
أعمّ، فتأمل.

قوله: (والألم يستقيم... إلى آخره)^(٨) عدم الاستقامة ممنوعاً لجواز أن يُراد به الأعمّ، ويقع
تفسيراً للصناعة؛ لأنّه أوضح منها في القصد.

وإمّا إرادة الخاصّ هنا، فطريق الدّلالة عليها: حمل (أل) في كلّ من (الصناعة)
و(التّصريف) للعهد^(٩).

(١) في (ب) الأوّل .

(٢) حاشية شرح هداية الحكمة للمبيضي : ١٩٩ .

(٣) وجاء في الصحاح: الصناعة: حرفة الصانع، وعمله الصنعة، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (صنع):
١٢٤٥/٣ .

(٤) قال النّقّازاني: ((وفي الصناعة بكسر الصاد ، وهي العلم الحاصل من التمرّن على العمل والمراد هاهنا صناعة
التّصريف)) . شرح تصريف العزّي: ٧١ .

(٥) قال اللّقاني: ((وحاصله التّفريق بين الصناعة والاصطلاح بأنّ الأوّل قد يُطْلَقُ ويراد به معناه الأعمّ ، ويقد يُطْلَقُ ويراد
به معناه الأخصّ، وهي الصناعة التي ذلك الكلام فيها)) . حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠١ .

(٦) الصناعة في اللّغة: هي حرفة الصّانع وعمله : ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (صنع) ١٢٤٥/٣ ،
وفي الاصطلاح: هي العلم الحاصل من التمرّن على العمل، ينظر : منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة (حاشية الخرشى)
: ٣١٩ / ١ .

(٧) سقطت من (ب)، و (ت) .

(٨) قال اللّقاني: ((وإلا لم يستقيم تفسير الصناعة الخاصة به ، ولا يخفى أن هذا تحكم لا دليل عليه)) . حاشية اللّقاني على
شرح تصريف العزّي : ١٠١ .

قوله: (فَلَا مَانِعَ مِنْ إِطْلَاقِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) أقول: إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِشْكَالًا حِينُنْذٍ، إِذْ يَصِيرُ تَقْدِيرُ كَلَامِ الْمَصْنُفِ: التَّصْرِيفُ فِي الصَّنَاعَةِ - أي: فِي الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ التَّمَرُّنِ عَلَى الْعَمَلِ - هُوَ التَّحْوِيلُ، وَلَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ سِوَاءَ جَعَلْ قَوْلُهُ فِي الصَّنَاعَةِ حَالًا مِنَ الظَّرْفِيَّةِ^(٣)، أَيْ مُتَعَلِّقًا بِالنَّسْبَةِ بَيْنَ التَّصْرِيفِ وَالتَّحْوِيلِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلَأَنَّ التَّقْدِيرَ حِينُنْذٍ التَّصْرِيفُ أَيْ: لَفْظُ التَّصْرِيفِ حَالُ كَوْنِهِ فِي الصَّنَاعَةِ، أَيْ: فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ^(٤) [إِل] هُوَ التَّحْوِيلُ، وَلَفْظُ التَّصْرِيفِ لَا يَكُونُ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ بِخِلَافِ قَوْلِنَا: التَّصْرِيفُ فِي اللَّغَةِ^(٥)؛ لِأَنَّ اللَّغَةَ أَلْفَاظٌ يَصِحُّ أَنْ لَفْظُ التَّصْرِيفِ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ^(٦)، وَمِنْ جَمَلَتِهَا [لَفْظُ التَّصْرِيفِ]^(٧).

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلَأَنَّ التَّقْدِيرَ حِينُنْذٍ ثَبُوتُ التَّحْوِيلِ لِلتَّصْرِيفِ فِي الصَّنَاعَةِ، أَيْ: الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ الثَّبُوتَ لَيْسَ فِي الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ، وَإِنْ أُريدَ [و/٧] بِالتَّصْرِيفِ مَعْنَاهُ - أَيْ الْعِلْمُ الْمَذْكُورُ - صَارَ التَّقْدِيرُ: الْعِلْمُ الْمَخْصُوصُ حَالُ كَوْنِهِ فِي الصَّنَاعَةِ، أَيْ: فِي الْعِلْمِ الْحَاصِلِ مِنَ التَّمَرُّنِ عَلَى الْعَمَلِ، وَمِنْ جَمَلَةِ أَفْرَادِهِ، بِأَنْ يَكُونَ حَاصِلًا مِنَ التَّمَرُّنِ عَلَى الْعَمَلِ،

(١) إل العهديّة: هي ما عُهِدَ مَدْلُولُ مَصْحُوبِهَا بِحُضُورِ حَسِّيٍّ بِأَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، فَأَعِيدَ مَصْحُوبًا بِ أَل، نَحْوُ: ﴿أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَى فِرْعَوْنُ أَرْسُولَ﴾، (المزمل: ١٥-١٦)، أَوْ كَانَ مَشَاهِدًا كَقَوْلِكَ: الْقَرْطَاسُ، لِمَنْ سَدَّدَ سَهْمًا، هَمَعَ الْهُوَامُ عَقِي شَرَحَ جَمْعَ الْجَوَامِعِ: ٢٥٩/١.

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَلَا مَانِعَ مِنْ إِطْلَاقِهِ فِي قَوْلِهِ: صِنَاعَةُ التَّصْرِيفِ بِإِزَاءِ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ، حَدَّهُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى آخَرٍ مِنَ الْمَعْنِيَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَيُفَرِّقُهُ الْإِسْتِخْدَامُ الْمَذْكُورُ فِي الْبَدِيعِ، فَتَأَمَّلْ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ١٠٢.

(٣) فِي (ت) التَّصْرِيفِ.

(٤) بَعْدَهَا فِي (ت): إِلَى آخِرِهِ.

(٥) زِيَادَةٌ فِي (ب).

(٦) جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: ((رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ... وَصَرَفَ الشَّيْءَ: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِ كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِهِ إِلَى وَجْهِهِ، وَتَصَارِيفُ الْأُمُورِ: تَخَالِيفُهَا، وَمِنْهُ تَصَارِيفُ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ وَجَعَلَهَا جَنُوبًا وَشَمَالًا وَصَبَا وَدُبُورًا، وَصَرَفْتَهُ فِي الْأَمْرِ تَصْرِيفًا قَلَّبْتَهُ فَتَقَلَّبَ))، لِسَانُ الْعَرَبِ مَادَّةُ (صَرْف): ١٨٩ / ٩.

(٧) عِبَارَةٌ (يَصِحُّ أَنْ لَفْظُ التَّصْرِيفِ فِي تِلْكَ الْأَلْفَاظِ) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ(ت).

(٨) زِيَادَةٌ فِي (ب)، وَ(ت).

القسم الثاني النص المحقق
والتقدير: ثبوت التحويل للعلم في العلم الحاصل من الثمرن، فيلزم أن يكون العلم مفسراً
بالتحويل، وهو لا يصح؛ لأن العلم الحاصل من الثمرن - بل العلم مطلقاً - ليس هو التحويل،
فإن التحويل فعل لا علم، وأن يكون ثبوت التحويل للعلم في الصناعة مع أنه ليس كذلك كما
تقرر.

ويمكن أن يجاب أخذاً من كلام المحشي السابق بتقدير مضافين في كلام المصنف، أي في
عرف أهل الصناعة، فيكون التقدير: التصريف، أي: هذا اللفظ حال كونه في عرف أهل
الصناعة المخصوصة - أي: العلم المخصوص^(١) الحاصل (من الثمرن... إلى آخره)^(٢) -
معناه التحويل.

وهذا صحيح لا ينافي أن له معنى آخر في ذلك العرف، أو التقدير ثبوت التحويل للتصريف
في عرف أهل الصناعة المخصوصة.

وليس لأحد أن يجيب: بأن لفظ التصريف حال كونه في بيان الصناعة^(٣) على قياس ما
قالوه في الكتاب في كذا؛ لأن هذا لا يصح ههنا فتأمله تعرفه.

قوله: (ويقرُّبه الاستخدام المذكور... إلى آخره)^(٤) الاستخدام: أن يُراد بلفظ له معنيان:

أحدهما، ثم بضميره الآخر، أو يُراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر^(٥).

(١) سقطت من (ب)، و(ت).

(٢) قال اللقاني: ((من الثمرن على العمل يُعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، ولا شك أنه يُخالف تفسيره
بالتحويل المذكور في المتن)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العري: ١٠٢.

(٣) المراد بالصناعة هنا في كلام المصنف (صناعة التصريف) أي: الصناعة المسماة بالتصريف.

(٤) قال اللقاني: ((ويقرُّبه الاستخدام المذكور في البديع فتأمل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العري: ١٠٢.

(٥) عرف البلاغيون الاستخدام بأنه: ذكر لفظ مشترك بين معنيين، يراد به أحدهما ثم يعاد عليه ضمير، أو إشارة، بمعناه
الآخر، أو يعاد عليه ضميران يراد بثنائيهما غير ما يراد بأولهما، فالأول كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ
فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: من الآية: ١٨٥)، أريد أولاً بالشهر الهلال ثم أُعيد عليه الضمير أخيراً بمعنى أيام رمضان، وهو معنى
مجازي، ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: ٣٠١.

قوله: (لعدم صحة حملِه على التصريف)^(١)، فيه بحث: لجواز حملِ التصريفِ على المعنى الحاصل بالمصدر، ولا إشكال في صحة حملِ التحويلِ عليه من (حول) القاصر، فليُتأمل.

قوله: (وهو فاسدٌ)^(٢) لك أن تقول: إنما يكون فاسدًا لو كان الخصوصُ مرادًا، ولم يتعلّق بالأخصّ ما يفيد معنى الخصوص، لكنّه تعلّق هنا بالأخصّ ما يفيدُه هنا، فإنّ قوله: (إلى أمثلة... إلى آخره)^(٣) يُفيد ذلك.

قوله: (وجزمه هنا بأن المراد... إلى آخره)^(٤) أقول [٧/ظ]: جواز^(٥) ذلك أنّه هنا بصدد بيان بيان مراد المُصنّف^(٦)، والمتبادر^(٧) منه إرادة المصدر^(٨)، وهناك بصدد بيان الأولى بحسبِ بحسبِ المعنى. قوله: (ويُجابُ بمنع الاستلزام... إلى آخره)^(٩) يُجابُ أيضًا: بأنّ غايةَ الفعل تتأخّر عنه، ولا بُدّ فلا يصحّ دعوى أنّ غايته تتحقّق قبله؛ لأنّه عكس الواجب في غاية الفعل.

(١) قال اللّقاني ((إضافة المصدر إلى مفعوله، لا من حوّل القاصر، أي: انتقله؛ لعدم صحّة حملِه على التصريفِ الواحدِ حشوً مفسدًا؛ لأنّه يخرجُ به من الحدِّ مجموعَ تحويلين لأصلين إلى ماذكر، وإن كان كلّ منهما داخلًا فيه)). حاشية اللّقاني على شرح تصريفِ العزّي: ١٠٢.

(٢) قال اللّقاني: ((أي: تغييره) فيه تفسير الأخصّ بالأعمّ كما سيُصرّح به، وهو فاسدٌ)). المصدر نفسه: ١٠٢-١٠٣.

(٣) قال اللّقاني: ((إلى أمثلة) جمع قلةٍ لِمثال، ولما كان المثال غالبًا يُفسّر بـ الجزئي الذي يُذكرُ إيضاحًا للقاعدة، ويُقابلُ بالشاهد المفسّر بـ الجزئي الذي يُذكرُ حُجّةً للقاعدة)). المصدر نفسه: ١٠٣.

(٤) قال اللّقاني: ((وجزمه هنا بأنّ المراد به المصدرُ مع قوله فيما يأتي: الأولى كون المراد به هو أعم منه ومن الاسم المفرد مما لا ينبغي)). المصدر نفسه: ١٠٣.

(٥) في (ب)، و(ت) جواب.

(٦) أي: التّفنّازاني.

(٧) في (ب)، و(ت) المراد.

(٨) إرادة المصدر سقطت من (ب)، و(ت).

(٩) قال اللّقاني: ((ويُجابُ بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والمغيّا كالمعلول والعلّة، وأنّ الحد بسببه غير جامع؛ لخروج التحويل إلى مثالٍ أو مثالين منه مع صدقِ التصريفِ عليه)). حاشية اللّقاني على شرح تصريفِ العزّي: ١٠٤.

القسم الثاني النص المحقق
 وأما ما أجاب به، ففيه بحث؛ لأن الغاية التي تكون بمعنى (إلى) إنما تكون غاية لما يكون
 تدريجيًا لا دفعيًا، فكيف تُتصوّر المقارنة؟^(١) مع أن الواقع أن لا مقارنة هنا؛ لأن الأمثلة ذات
 ذات أجزاء تحصل على التدرج، ومن لازم ذلك: تحرير^(٢) التحويل المتعلق بها، وأن تحققها
 تحققها إنما يكون بآخر أجزائه، فهي مع آخر أجزاء التحويل، أو عقبه فأين المقارنة له؟،
 فليَنأمل .

قوله: (مُجَرَّدًا... إلى آخره)^(٣) الظاهر: أنه غير ضروري، بل يجوز أن يُراد بالكلم مجموع
 الأصل والهيئة^(٤)، وتكون فائدة قوله: (باعتبار... إلى آخره)^(٥) بيان منشأ إطلاق الأمثلة
 عليها، فليَنأمل .

قوله: (وَالصَّوَابُ رَعَايَةُ الْهَيْئَةِ الْعَارِضَةِ)^(٦)... إلى آخره^(٧) كثيرًا ما يُراد بالمصدر: الحاصل
 بالمصدر، وإذا أُريد هنا التقديم والتأخير الحاصل بهما فلا إشكال^(٨).

قوله: (لا باعتبار^(٩) وصف التقديم)^(١٠)، يحتمل أن المراد: أن التأخير من الهيئة المجردة من
 من غير حاجة لاعتبار التقديم اللازم له، فتأمل .

(١) في (ب) المقاربة .

(٢) في (ب)، و(ت) تجزئة.

(٣) قال اللقاني: ((مجردًا عن هيئته (باعتبار هيئة تعرض) خرج بهذا القيد، أي: العروض - الأصل نفسه من المصدر
 والاسم المفرد لأصالة هيئته)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي : ١٠٤ .

(٤) في (ت) الهيئة.

(٥) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٦) إن المراد بالهيئة هنا: هي الهيئة الحاصلة لجميع الحروف باعتبار ترتيبها وحركاتها وسكناتها، وقد فسرت الهيئة أيضًا
 بأنها الحروف الزائدة والحركات والسكنات المنضمة إلى المادة التي هي الحروف الاصول فقط فعلى هذا التفسير يكون
 الهيئة لفظًا فصيح جعلها جزء من الكلمة، ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهاوني: ٣ / ٤١٦ .

(٧) قال اللقاني: ((وَالصَّوَابُ رَعَايَةُ الْهَيْئَةِ الْعَارِضَةِ لَلْفِظِ التَّعْيِيرِ بِالتَّقديم والتأخير، كما أشار إليه بقوله: (وتأخير)، أي:
 تأخير بعض الحروف)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٥ - ١٠٦ .

(٨) في (ب) للإشكال.

(٩) في (ب)، و(ت) اعتبار.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (في الجملة)^(٢) يحتمل أنه إشارة إلى أنه ليس حاصلًا للكل باعتبار جميع أجزائه.

قوله: (مصدر ميمي)^(٣)، لا يتعين ذلك فقد قال السيّد في (حواشي شرح الشمسية):

(المعنى): إمّا (مفعّل) كما هو الظاهر، من: (عنى يعنى، إذا قصد) أي: القصد.

وإمّا مخفّف (معنى) بالتشديد اسم المفعول منه أي المقصود^(٤) انتهى.

قال مولانا^(٥) في شرح قوله: (أما مفعّل أي مفعّل^(٦) [إلى آخره]^(٧))، مفعّل هو اسم مكان، أو

مصدر ميمي، فكلامه يحتملها^(٨)، تأمل^(٩) انتهى.

قوله [و/٨]: (من المجرد)^(١٠)، تصريح بأنّ العناية مصدر مجرد، وفيه تأمل، فليتأمل فقد

يُقال: فيه زيادة الألف واللام، فكيف يكون مجردًا؟ ثم لا ضرورة إلى كون الشّارح أراد

الاشتقاق، بل يجوز أن يُريد: أن مجرد أن فيه معنى العناية، فليتأمل.

(١) قال اللّقاني: ((لا باعتبار وصف التّقديم، وتقسيم الهيئة إلى ما ذكر غير حاصر لأنواعها؛ لخروج الزيادة العارضة فقط ك هذان من أمثلة هذا)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٦.

(٢) قال اللّقاني: ((أي: حصول الاختلاف في الأمثلة بسبب حصوله للهيئات التي هي جزء مدلولات الأمثلة؛ إذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة، والله أعلم)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٦.

(٣) قال اللّقاني: ((مصدر ميمي) هو المصدر المبدوء بميم زيادًا لغير المفاعلة، فخرج بالزيادة نحو: الممين، وبغير المفاعلة نحو: المقاتلة)). المصدر نفسه: ١٠٦.

(٤) ينظر: شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، الشّريف الجرجاني: ١/ ٢٣٢.

(٥) يعني حاجي باشا.

(٦) سقطت من (ب)، و (ت).

(٧) زيادة في (ب)، و (ت).

(٨) ينظر: حاشية على شرح مطالع الأنوار لحاجي باشا: ٦، (مخطوط).

(٩) لعل وجه التأمل هو انه يمكن التمييز بين المصدر الميمي و ظرف الزمان والمكان نحو: هذا مضرب زيد، يعني الوقت الذي ضرب فيه عمرًا مثلاً، أو: المكان الذي ضرب زيد عمرًا فيه، فحينئذ يحتمل مضرب: اسم الزمان و اسم المكان، لكن لا يحتمل المصدر الميمي، لكونه مكسور العين، والمصدر الميمي يكون مفتوح العين، نحو: مضرب، ينظر: الشّرح المختصر على نظم المقصود: ٤/ ١٥.

(١٠) قال اللّقاني: ((من العناية) بناء على ما سيأتي من أن المصدر المزيد مشتق من المجرد)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٦.

قوله: (وهو ما يُراد من اللفظ)^(١)، قال القطب^(٢) في (شرح الشمسية): ((المعاني: هي الصورُ الذهنية من حيث وَضَعَ بِإِزَائِهَا الألفاظ))^(٣)، قال مولانا السيّد في حواشيه: لا يُقال: ها هنا بحثٌ من وجوهٍ إلى أن قال: الوجهُ الثاني: إنّ المعاني المجازية للألفاظ معانٍ لها بلا شُبْهَةٍ، مع أنّها ما وَضِعَتْ بِإِزَائِهَا الألفاظ^(٤) كما يُنبئُ عنه التّعريفُ المشهورُ للمجاز^(٥)، ثُمَّ قال في الجواب: وعن الثاني بأنّ الظاهر أن المراد من الوضعِ ها هنا ما يتناول الوضعَ النوعي^(٦) النوعي^(٦) أيضاً ، وقد فُمنّا في تقسيم اللفظِ إلى المفردِ والمُشترَكِ، والحقيقةِ والمجازِ أيضاً وضعاً نوعياً فلا إشكال^(٧) انتهى.

(١) قال اللَّقَّاني: ((ما يُراد من اللفظِ))، أي: ما يريده الواضعُ لا المتكلم ؛ لأنه قد يُريدُ باللفظ غير ما وضع هو له بقرينة، ولا يسمى ذلك معناه؛ إذ المرادُ بالمعنى عند الإطلاق: ما وَضَعَ اللفظ بِإِزَائِهِ، فإن قُلْتُ: ما الدّاعي إلى دعوى نقل المعنى إلى المراد باللفظ؟ ولمَ لم يجعل إطلاقه عليه من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً، قُلْتُ: الدّاعي إليه التبادرُ للذهن عند الإطلاق)). المصدر نفسه: ١٠٦.

(٢) هو محمود بن محمد الرازي القطب، المعروف بالتحتاني تمييزاً له عن قطب آخر، (ت ٧٦٦هـ) من أشهر مؤلفاته (تحرير القواعد المنطقية في الرسالة الشمسية)، و (لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار)، ينظر: بغية الوعاة : ٢ / ٢٨١ ، والأعلام للزركلي: ٣٨ / ٧.

(٣) شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، القطب الرّازي: ١ / ٢٣١.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) المجاز: هو كل كلمة أريدَ بها غيرُ ما وقعت له في وَضْعٍ واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأوّل، فهي مجاز، أسرار البلاغة: ٣٥١.

(٦) الوضع النوعي: هو الوضع المجازي، كوضع الأسد للرجل الشجاع، وذهب سعد الدين التفتازاني إلى أنّ الوضع النوعي النوعي قد يكون أحياناً بمنزلة الوضع الشّخصي: وهو الوضع الحقيقي كوضع الأسد للحيوان إذ قال: أنّ الوضع النوعي قد يكون بثبوت قاعدةٍ دالّةٍ على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا، فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص، يفهم بواسطة تعيينه له، مثل الحكم بأن كل اسم آخره ألف أو ياء مفتوحة ما قبلها وآخره مكسورة فهو لفردين من مدلول ما ألحق بآخره هذه العلامة، ينظر: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح : ٧٩/١، ومنهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية: ١٠.

(٧) ينظر: شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، قطب الدّين الرّازي: ١ / ٢١٩.

القسم الثاني النص المحقق

فانظر كيف صرح بأن المعاني المجازية للألفاظ معانٍ لها بلا شبهة، وإذا كان كذلك فهي داخلية في المعاني، وتسمى: معاني الألفاظ، وقد أطال مولانا في الشرح المذكور هاهنا^(١) بفوائد تتعين مراجعتها فيه، والوقوف عليها، وإذا علمت ما تقرّر، فلا مانع من أن يُراد: ما يُريدُه المتكلم، بل وما يُريده الواضع مع دخول المعاني المجازية، فليُتأمل.

قوله: (وهو ما يُراد من اللفظ... إلى آخره)^(٢) في (حواشي شرح الشمسية) للسيد بعد كلام قرره للمعنى ما نصّه: فهذان معنيان اصطلاحيان - أي: للمعنى - أحدهما: ما يُقصدُ بالفعل من اللفظ، والثاني ما يُمكن أن يُقصدُ من اللفظ^(٣) انتهى.

قال أستاذنا السيد عيسى الصفوي (رحمه الله): وهو في اللغة بمعنى: المقصود^(٤) من (عنى) (عنى) أي: قصد، من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل أو القوة [٨/ظ] قال: وما ذكره الخيالي^(٥) معنى آخر يحتاج إلى نقل، وهو: المقصود من الشيء^(٦). انتهى.

قوله: (ما وضع اللفظ بإزائه)^(٧) إن أراد: وضعاً شخصياً^(٨)؛ خرج كثير من الحقائق،

(١) ينظر: المصدر نفسه، قطب الدين الرازي: ١/ ٢١٩.

(٢) قال التفّازاني: ((وهو: ما يُراد من اللفظ أي: التصريف: تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة؛ لأجل حصول معانٍ (مقصودٍ لا تحصل) تلك المعاني (ألا بها)، أي بهذه الأمثلة)). شرح تصريف العزّي: ٧٢.

(٣) ينظر: شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، الشريف الجرجاني: ١/ ٢٣٢.

(٤) جاء في لسان العرب: ((يَعْنِيكَ أَي يَقْصِدُكَ. يُقَالُ: عَنَيْتُ فُلَانًا عَنِيًّا أَي قَصَدْتُهُ. وَمَنْ تَعْنِي بِقَوْلِكَ أَي مَنْ تَقْصِدُ؟ وَعَنَانِي أَمْرَكَ أَي قَصَدَنِي))، لسان العرب (عنا): ١٥/ ١٠٥.

(٥) هو أحمد بن موسى الخيالي، شمس الدين، الرومي الحنفي، (ت ٨٦١ هـ) كان مدرسا بالمدرسة السلطانية في بروسة (بتركيا)، من مؤلفاته (حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية)، و(شرح العقائد النسفية)، ينظر: هدية العارفين: ١/ ١٣٢، والأعلام للزركلي: ١/ ٢٦٢.

(٦) ينظر: حاشية السيد عيسى الصفوي على شرح الكافية: (٦ مخطوط).

(٧) قال اللّقاني: ((إذ المراد بالمعنى عند الإطلاق: ما وضع اللفظ بإزائه، فإن قلت: ما الداعي إلى دعوى نقل المعنى إلى المراد باللفظ، ولم يجعل إطلاقه عليه من إطلاق المصدر على المفعول مجازاً؟ قلت: الداعي إليه المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، وهو علامة الحقيقة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٧.

(٨) الوضع الشخصي: ((هو وضع الألفاظ لمعانيها الحقيقية))، شرح التلويح على التوضيح لمتن التقيح: ٣٧٢/ ٢.

كالمتنى^(١) والمُصغَّر^(٢) والمنسوب^(٣)، أو أعمَّ منه، ومن النوعي دخل المجاز؛ لأنَّه موضوعٌ موضوعٌ وضعًا نوعيًا، فتأمل .

قوله: (يَرِدُ عَلَيْهِ...إلى آخره)^(٤) يمكن أن يُجاب بوجهين:

الأول: أن هذا القصرَ إضافيٌّ، يعني: بالنسبة إلى الأصل المحوَّل، فكأنَّه قال: لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ تلك المعاني من ذلك الأصل.

والثاني: أنا لا نُسلم أن المفادَ بـ (ضارب) يحصلُ بغيره، كـ (زيدٌ صدر منه ضربٌ).

أمَّا أولًا؛ فلأنَّ المراد: أن ما يفيدُه المثال الواحد لا يفيدُه مثال واحدٌ غيره^(٥)، ونحو: (زيدٌ صَدَرَ منه ضربٌ) ما ليس بمثالًا واحد بل أمثلة متعددة.

وأمَّا ثانيًا؛ فلأنَّ ما يفيدُه (ضارب) من الثبوتِ والدوام أيضًا لا يفيدُه غيره مما ذُكر، وقس على (ضارب) غيره في نحو ما ذُكر^(٦)، فليُتأمل.

(١) في (الأصل) المبني، وما أثبتاه من (ب)، و(ت).

(٢) عَرَفَ الفاكهي المُصغَّر: بأنَّه المزيد فيه— أي اللفظ الذي زيد فيه ياء ساكنه، وهذه الياء تعرف بياء التصغير، وعلامة المصغر هي الدلالة على التقليل إمَّا لذات الشيء نحو: كُتِبَ، أو لكميته نحو: دُرِيَّهَات ودُنْيِيرَات، أو لمدته، نحو: ذُوِيَّية تُصغَّر منها الأنامل، أو لتحقير نحو: عويلم، أو تقريبنحو: قُبيل، أو تعطُّف نحو: بُني، ينظر: شرح كتاب الحدود للفاكهي: ٣٠٢.

(٣) عرفه الفاكهي: ((بأنَّه الملحق آخره — أي: الذي ألحق آخره — ياء مُشددة، يكسر لأحدها متلوها، وينتقل الإعراب إليها، ويحذف لها آخر الاسم أن كان تاء تأنيث، أو جمع تصحيح، أو علامة تنثية، وكذلك عجز المركب من المنسوب إليه من الياء مطلقًا))، المصدر نفسه: ٣٠٤.

(٤) قال اللَّقَّاني: ((يَرِدُ عليه: أن الضاربيَّة المفادة بـ (ضارب) مثلاً تحصل بغيره كـ زيدٌ يصدرُ منه الضرب، وكذا كلُّ مثالٍ مثالي يحصلُ به معنى يُمكن أن يحصلَ معناه بمثالٍ آخر بمعناه)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريفِ العزِّي: ١٠٨.

(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) قصد هنا باسم الفاعل معنى الثبوت، فيُعامل معاملة الصِّفة المشبَّهة في رفع السببي إلى آخره، وهذا يدلُّ على أنَّه ليس ليس صفة مشبَّهة، وإنَّ إضافة اسم الفاعل تفيد التعريف والتَّخصيص بخلاف الصِّفة المشبَّهة فإنَّها مضافة إلى معمولها في نيَّة الانفصال، فلم تفدها الإضافة شيئًا منهما، وإنَّ عملَ اسم الفاعل لمشابهته الفعل المضارع فاذا كان بمعنى الثبوت فأتته

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (أنه تصريف^(١))، أي فلا^(٢) احتياج إلى اختيار الجمعية.

قوله: (فيرد عليه أن الذي...إلى آخره)^(٣) الجواب: أن الحصول إضافي بالنسبة إلى الأصل، أي: تحصل بالأمثلة، ولا تحصل بالأصل، فلا ينافي حصولها بغير الأصل أيضاً.

قوله: (فيرد عليه...إلى آخره) يمكن أن يجاب بأن التصريف بالمعنى الذي عرفه المصنف - وهو التحويل - يحتاج إلى القواعد المدونة في هذا الكتاب وغيره؛ لأن بها يعرف ذلك التحويل، فالتنبية على الاحتياج إلى التحويل تنبيه على الاحتياج إلى القواعد، تأمل. قوله: (مجيء الحال من المبتدأ^(٤))^(٥)، انظر هل يمتنع كونه حالاً من ضمير: (هو الأصل الواحد)؟.

قوله: (وهو فاسد^(٦))؛ لأن الأصل الواحد غير منحصر^(٧) في الضرب، وإنما الضرب فرد من أفراد، فلا يصح حصره فيه، ويمكن أن يجاب: بأنه حصر إضافي^(٨) بالنسبة لمشاركته في

المشابهة؛ لأن المضارع لا يكون للثبوت فلم يعمل لانتفاء سبب العمل وكانت إضافته حقيقية، ينظر: رسالة في اسم الفاعل: ٧٨.

(١) قال اللقاني: ((كل مثال يحصل به معنى يمكن أن يحصل معنا بمثال آخر بمعناه، مع أن تحويل أصل إلى مثال لحصول معنى يصدق عليه أنه تصريف)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٨.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) قال اللقاني: ((فيرد عليه أن الذي نبه عليه تعريف المصنف الاحتياج إلى التصريف المعرف بما ذكره من تحويل الأصل إلى آخره)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٨.

(٤) إن مجيء الحال من المبتدأ هو مذهب سيبويه، والجمهور على المنع، ينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: ٣ / ١٥٨.

(٥) قال اللقاني: ((مجيء الحال من المبتدأ وتقدمها عليه أي: على صاحب الحال)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٠٩.

(٦) قال اللقاني: ((وهو الأصل الواحد) الضمير إمّا للفصل، وإما مبتدأ، وكل منهما مقتضى لقصر المسند على المسند إليه، وهو فاسد، إلا أن تكون اللام فيه لواحد باعتبار عهديته في الذهن كقولك: أدخل السوق، والداعي ارتكاب هذه العبارة محاكاة المتن، ولو حذف الضمير ونكر الأصل وصفته بل حذفها كان صواباً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٠ - ١٠٩.

(٧) في (ت) مخصر.

القسم الثاني النص المحقق
 مادته [و/٩] الآية ك (ضَرَبَ) و (يَضْرِبُ) وغيرهما، فكأنه قال: الأصل الواحد بالنسبة
 للأمثلة التي سأذكرها هو الضَرْبُ، ولعمري إنه جوابٌ صحيحٌ دقيقٌ، وإن استبعد قبل التأمل،
 فليُتأمل.

قوله: (مَنْ الضَّرْبُ الْحَاصِلُ^(٢)...إلى آخره)^(٣) قد يُقال: هذا النثر ناقصٌ عن اللَّفِّ^(٤)؛ لأنه
 يدخل في اللَّفِّ، حيث قال فيه (وغيرهما) الصَّفاتُ، ولا تعرّض في النثر لما يتعلّق بها؛ لأنّ
 قوله: (فيهما أو غيرهما) معناه: أي غير الزَّمانِ الماضي والزَّمانِ الحال، أي: وهو المستقبل
 اللهم إلّا أن يُجعل تقدير قوله: (أو الحال): أو الضَّرْبُ الحاصل في الحال^(٥)، ويعطف عليه
 وعلى ما قبله من قوله: (الضَّرْبُ الحاصل في الزَّمانِ الماضي) قوله: (أو غيرهما)، ويكون
 معناه كالضَّرْبِ الحاصل في المستقبل، وكالضَّرْبِ القائم بفاعله وهكذا، فليُتأمل.

قوله: (ولو عَطَفَ الْآخَرَيْنِ مِنْهَا بِالْوَاوِ...إلى آخره)^(٦) الظَّاهرُ أنه إذا جعلتَ (أو) للتقسيم
 تحصل المطابقةُ، ولعلَّ هذا سببُ قوله: (صواباً) دون هو الصَّواب، تأمل.

قوله: (أي: العلمُ...إلى آخره)^(٧) أقول: إشارةٌ إلى أن قولَ الشيخ: ((الذي هو معرفةُ أحوالِ
 الأبنية))^(١) ليس المرادُ منه ظاهره؛ لظهور^(٢) أن ليس علمَ التَّصريفِ عبارة عن تصوُّر تلك

(١) وهذا الحصر ادّعائي لا حقيقي؛ لأنه باعتبار الإضافة إلى المصدر وأن المراد بالامثلة الجنس الصادق بمثال واحد،
 ينظر: تدرج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: ١٥ - ١٦.

(٢) بعدها في (ت) الحادث.

(٣) قال اللقاني: ((من الضَّرْبِ الحاصل في الزَّمانِ الماضي أو الحال أو غيرهما) نشر مرتباً)). حاشية اللقاني على شرح
 تصريف العزّي: ١١٠.

(٤) اللَّفِّ والنَّثر: ((عبارة عن ذكرٍ متعدّدٍ، سواء كان اثنين أو أكثر، إمّا مفصّلاً أو مُجمّلاً بأنّ يشمل ذلك التَّعدد لفظ عام
 بالاستغراق، أو الصَّلاحية، وهذا هو اللَّفِّ، ثم يذكر ما لكلّ، أي: ما يختص به كلّ واحدٍ من ذلك المتعدد، من غير تعيين
 واحد منهما لآخر، وثوقاً بأنّ السامع يردّه إليه بقرينةٍ حاليةٍ))، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٤٢١/٣.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) قال اللقاني: ((ولو عطّ الآخرَينِ منهما بـ الواوِ كاللّف نظراً إلى مطابقةِ المتن في قوله : أمثلة لمعانٍ كان صواباً)).
 حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٠.

(٧) قال اللقاني: ((أي: العلمُ بالقواعد التي يُعرَفُ بها أحوالِ أبنية الكَلِمِ التي ليست بإعراب ولا بناء كما مشى عليه ابن
 الحاجب في الشافية)). المصدر نفسه: ١١١.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
 الأحوال كما نبّه الشَّارحُ على نظير ذلك في (مختصره) في تعريف علم المعاني^(٣)، بل^(٤) عن
 التَّصديقاتِ بالمسائلِ المشتَمِلةِ على ثبوتِ تلكِ الأحوالِ للموضوعاتِ، فقوله: (أي: العلمُ
 بالقواعد)^(٥)، أرادَ به: التَّصديقَ [بها لا مجرد تصوُّرها، فإنَّ المرادَ من إسنادِ العلمِ إلى
 القواعدِ: هو التَّصديقُ]^(٦).

قوله: (هي الألفاظُ باعتبارِ حُرُوفِها وسكَّانِها وحَرَكَاتِها... إلى آخره)^(٧) في بعضِ حواشي
 الجاربردي^(٨) ما نصَّه: الضَّميرُ في: (حروفِها وحركاتِها وسكَّانِها) و (لها) للألفاظِ باعتبارِ،
 وفي: الموضوعاتِ للحروفِ والحركاتِ والسَّكَّانِ^(٩)، وكذا في قوله: (باعتبارِ كونها)، واحتَرَزَ
 بهذا الاعتبارِ من الإعرابِ الحرفيِّ ونحوه^(١٠) انتهى^(١١).

قوله: (وبأحوالِ الأبنيةِ هي العوارضُ التي تلحقُها)^(١٢) بِحَسَبِ كُلِّ غَرَضٍ^(١٣) زادَ
 الجاربرديُّ عَقِبَ هذا على ما سيفصل كما ذكره بعضُ الفضلاءِ^(١٤) في تصريفه: وإذا كانَ

(١) شرح تصريف العزّي للتفتازاني: ٧٢.

(٢) في (ت) لظهوره .

(٣) ينظر: شرح مختصر المعاني للتفتازاني: ٢٧.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) أي: العلمُ بالقواعد التي يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكَلِمِ التي ليست بإعراب ولا بناء.

(٦) عبارة: (بها لا مجرد تصوُّرها فإن المراد من اسناد العلم إلى القواعد هو التَّصديق) زيادة في (ب)، و (ت).

(٧) قال اللَّقَّاني: ((هي: الألفاظُ باعتبارِ حروفِها وحركاتِها وسكَّانِها الموضوعاتِ لها باعتبارِ كونها مادَّةً للكلمة ، وبِأحوالِ
 الأبنيةِ هي: العوارضُ التي تلحقُها بحسبِ كُلِّ غَرَضٍ ، فالمرادُ بِالأحوالِ الأصولِ الكلية)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ
 تصريفِ العزِّي: ١١١ .

(٨) هو أحمد بن الحسن بن يوسف، فخر الدين الجاربردي، (ت ٧٤٦ هـ)، من أشهر مؤلفاته (شرح الشَّافِية) في الصَّرف،
 و (حاشية على الكشَّاف للزمخشري)، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٣٠٣، وهدية العارفين: ١ / ١٠٨.

(٩) ينظر: شرح الجاربردي على الشَّافِية في الصَّرف: ١١.

(١٠) المصدر نفسه: ١١.

(١١) بعدها في (ت) (وبأحوالِ الأبنيةِ هي العوارضُ التي تلحقُها).

(١٢) زيادة في (ت).

(١٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(١٤) ينظر: حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب: ٢٣٥.

القسم الثاني النص المحقق
 لأبْدَ [٩/ظ] من زيادة قولنا: أحوال لينطبق الحدُّ على علم التصريف^(١)، ويخرج عنه ما ليس منه؛ إذ معرفة الأبنية ليست منه، فإنَّه إنَّما هو علمٌ بقواعد تُعرَفُ بها أحوال الأبنية، أي: يُعرَفُ بها الماضي والمضارع والأمر إلى غير ذلك، على ما سيأتي، فإنَّ جميع ذلك يرجع إلى أحوال الأبنية، لا إلى نفس الأبنية، إلى آخره^(٢) انتهى.

وفيه تفسيرُ الأحوال بالماضي والمضارع إلى آخره، فتأمَّل .

قوله: (منقوض)^(٣) جوابه: أنَّه قصدَ التعريفَ بالأعم، وقد أجازهُ المتقدِّمون، وإنَّما ارتكبه هنا؛ لأنَّ غرضه تمييزُ التصريف بمعنى العلم^(٤) عن التصريف بمعنى الفعل^(٥)، وهو حاصلٌ بمجرد ما ذكره، فتأمَّل.

قوله: (على أنَّ المراد بالنقل^(٦) معناه أو لفظه)^(٧)، نشر مرتَّب.

قوله: (هذا هو الشقُّ الثاني... إلى آخره)^(٨)، والشقُّ الأوَّلُ قوله: (لما في التَّحويل من معنى النقل)^(٩).

(١) عبارة: (لا بد من زيادة قولنا أحوال الطبق الحد على علم التصريف) سقطت من (ت) .

(٢) شرح الجاربردي على الشافية في الصِّرف: ١٢ .

(٣) قال اللَّقَّاني: ((وعلى كلِّ فالتَّعريف منقوضٌ بعلم النحو، فإنَّه : علمٌ بأصولٍ تقيّدُ معرفة الإعراب والبناء ، وهما من أحوال أحوال الأبنية ، وما اقتضاه صنيعه من أنَّ التصريف قد يُعرَفُ بما يُعرَفُ به علمُ التصريف من العلم بالأحوال المذكورة هو قول المحققين رادين على بعض الفضلاء)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي : ١١١ - ١١٢ .

(٤) التصريف: علمٌ بأصولٍ تُعرَفُ به أحوال أبنية الكلام التي ليست بأعرابٍ، ويقصد بالأصول القوانين الكلية المنطبقة على على الجزئيات، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب - الرضي: ١/١ .

(٥) أي: تحويل الكلمة من بنية إلى بنية أخرى غيرها لغرضٍ لفظي أو معنوي ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ولا مجانس لمشتق ، فلا ينصرف هو ولا ما توغل في شبهه من الاسماء ، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤ / ٢٠١٢ .

(٦) في (ت) الفعل .

(٧) قال اللَّقَّاني: ((من معنى النقل) الإضافة إما ببيانٍ ، وإما حقيقةً بناءً على أنَّ المراد بالنقل: معناه أو لفظه)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي: ١١٣ .

(٨) قال اللَّقَّاني: ((هذا هو الشقُّ الثاني من شقي علَّة اختيار التَّحويل مقترناً بدليله من العلم الضَّروري)). المصدر نفسه: ١١٤ .

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وَكَوْنُهُ^(٢) نَقْلُ حُرُوفٍ^(٣)...إلى آخره)^(٤) النَّقْلُ هنا على المسامحة.

قوله: (قُلْتُ الْمَمْنُوعُ: التَّعْرِيفُ بِالْأَعْمِ^(٥)...إلى آخره)^(٦) وأيضاً مذهب الأقدمين^(٧) جواز التعريف بالأعم^(٨)، فلعلَّ التعبير بأولى نظراً لذلك.

قوله: (إِنَّ^(٩) جُمْلَةَ الْمَرْكَبَاتِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ^(١٠)...إلى آخره)^(١١) كما^(١٢) قال السيّد في (حاشية شرح الشّمسيّة): ((كلُّ مركّبٍ صادرٍ عن الفاعلِ المختار لا بُدَّ له من علّة^(١٣) ماديّةٍ وعلّة

(١) قال اللّقاني: ((أنَّ المراد بـ النقل: معناه أو لفظه، ولما كان قوله: لما في التّحويل من معنى النّقل، دعوى يحتاج إلى بيانٍ صرّح به في قوله : قال في المغرب إلى آخره)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٣.

(٢) في (ب)، و(ت) كون.

(٣) في (ب)، و(ت) حروفه.

(٤) قال اللّقاني: ((وكونُ نقلِ حروفِ الأصلِ إلى الأمثلةِ ممّا لا يخفى ممنوعٌ بل المقطوع به عدم النّقل، إذ الحروفُ كيفياتٌ تُعرضُ للصّوت، ووجود كلٍّ منهما مشروطٌ بعدم الباقي، فنقلها إلى محلِّ آخر المستلزم لبقائها مستحيلٌ قطعاً)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٤.

(٥) لا يجوز التعريف بالأمور الآتية: ١- بالأعم: لأنَّ الأعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنّه حيوان يمشي على رجلين فإنّ جملة من الحيوانات تمشي على رجلين، ٢- بالأخص: لأنَّ الأخص لا يكون جامعاً كتعريف الإنسان بأنّه حيوان متعلم، فإنّه ليس كل ما صدق عليه الإنسان هو متعلم، ينظر: المنطق: ١٢٣.

(٦) قال اللّقاني: ((قُلْتُ: الممنوعُ التعريفُ بالأعم، لا بما فيه الأعم إذا فُيِّدَ بما يُصيرُه مساوياً كما هنا، وأمّا التعريف بما فيه الأخص فلا يجوز ؛ لاستحالة تعميم الخاص)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٥.

(٧) في (ب)، و(ت) المتقدمين.

(٨) التعريف بالأخص ممنوعٌ، في حين التعريف بالأعم فقد صوّبه الأقدمون من المناطق، ينظر: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية: ١٤٧ / ١ - ١٤٨.

(٩) بعدها في (ت) (والاخص لايجوز التعريف) .

(١٠) عبارة: (ومن جملة المركبات الاختيارية) زيادة في (ب)، و(ت) .

(١١) قال اللّقاني: ((من جملة المركبات الاختيارية، الثابت لكلٍ منها ذلك، وهي: العلة الماديّة، وهي: ما معَه ذلك المركّب بالقوّة، والعلّة الصورية وهي: ما معه بالفعل والعلّة الفاعلية، وهي: المؤثر في ذلك حقيقة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١١٦.

(١٢) سقطت من (ت).

(١٣) قال ابن الصّلاح في تعريف العلّة بأنّها: ((هي عبارة عن أسبابٍ خفيّةٍ غامضةٍ قادحةٍ، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علّة تقدّح في صحّته مع أنّ ظاهره السّلامة منها))، مقدمة ابن الصّلاح: ٩٠.

القسم الثاني النص المحقق
 صُورِيَّة^(١) وهما داخلتان فيه، ومن عِلَّةٍ فاعليَّةٍ وعِلَّةٍ غائيَّةٍ^(٢)، وهما خارجتان عنه، وقد يُعرَّفُ
 يُعرَّفُ الشَّيءُ بالقياسِ إلى عِلَّةٍ واحدةٍ، أو عِلَّتَيْنِ، أو ثلاثِ عِلَلٍ، وإذا عُرِّفَ بالعِلَلِ الأربع؛
 كان ذلك أكملَ من باقي الأقسام، وليس المرادُ من التَّعْرِيفِ بالعِلَلِ: أن تكون هي بنفسها
 مُعرَّفةً؛ لأنَّها مباينةٌ للمعلول، بل المرادُ: أنَّه يؤخذ للمعلول بالقياسِ إلى العِلَلِ محمولاتٌ عليه
 فيُعرَّفُ بها، وما ذكره من أنَّ فاعل^(٣) النَّظَرِ^(٤) العارضِ^(٥) لتلك العِلَلِ لأُمُورٍ ضروريَّةٍ، فهو
 فهو

قولٌ على سبيلِ التَّشْبِيهِ؛ لأنَّ النَّظَرَ من الأعراضِ النَّفْسَانِيَّةِ، والمادَّةُ والصُّورَةُ إنَّما تكونان
 للأجسام))^(٦) انتهى.

قوله: (واشتمالُ التعريفِ [١٠/و] على عِلَلٍ متعلِّقِ المَعْرِفِ كما هنا... إلى آخره)^(٧) أقولُ:
 يمكن أن يُقال^(٨): عِلَلٌ متعلِّقُ التَّصْرِيفِ - وهو الأمثلة - على نفسِ التَّصْرِيفِ، فأضافها إلى
 التَّصْرِيفِ، فيكون المرادُ: عللُ التَّصْرِيفِ الذي هو المَعْرِفُ، وإن كان ذلك بالنَّسبةِ للماديَّةِ

(١) وهي العِلَّةُ التي تطلق على أربعة معاني: الأوَّل ما منه بذاته الحركة وهو السبب في وجود الشيء كالنجار للكرسي
 والأب للصبي، الثاني المادة وما لا بدَّ من وجوده لوجود الشيء مثل الخشب للكرسي ودم الطمَّث والنُّطفة للصبي، والثالث
 الصُّورَةُ وهي تمامُ كلِّ شيءٍ، وقد تُسمَّى عِلَّةً صُورِيَّةً كصورة السَّرِيرِ من السَّرِيرِ وصورة البيتِ للبيتِ، معيار العلم في فن
 المنطق: ٢٨٥.

(٢) العِلَّةُ الفاعليَّةُ: هي ما منه الوجود وليس الوجود لأجله، أو وجود عِلَّةٍ يتوقف عليها وقوع الحادث المادي، كالنجار
 للسَّرِيرِ، والعِلَّةُ الغائيَّةُ هي العِلَّةُ التي يكون وجود الشيء لأجلها، كالجلوسِ على السَّرِيرِ، فهي الغاية التي من أجلها وجد،
 ينظر: معيار العلم في فن المنطق: ٣٣١.

(٣) في (ب)، و (ت) الفاعل.

(٤) بعدها في (ت): (هو المرتب الناظر وغايته هو التأدي إلى المجهول فهو قول تحقيقي، وإنَّ الأمور المرتبة مادية، وإنَّ
 الهيبة).

(٥) في (ت) العارضة.

(٦) حاشية الشَّريف الجرجاني على شرح قطب الدين الرَّازي على متن الشَّمْسَةِ في المنطق: ١٤ - ١٥.

(٧) قال اللَّقَّاني: ((واشتمالُ التَّعْرِيفِ على عِلَلٍ متعلِّقَةٍ بالمَعْرِفِ كما هنا قليلٌ، والغالب اشتمالُه على عِلَلِ المَعْرِفِ، والمَعْرِفُ
 هنا الذي هو التَّصْرِيفُ حقيقتهُ الخارجيَّةُ بسيطةٌ، والعقليَّةُ مركَّبٌ عقليٌّ، فأجزأه المادية أجزاء التعريف المذكور)). حاشية
 اللَّقَّاني على شرح تصريفِ العزِّي: ١١.

(٨) عبارة: (المعرف كما هنا إلى آخره، أقول: يمكن أن يقال) سقطت من (ت).

القسم الثاني النص المحقق
والصورية على سبيل التّزليل، بأن نزل مادة المتعلّق وصورته منزلة مادة نفس التّصريف
وعلته^(١)، فجعلها علتين لنفس التّصريف، وقد ذكروا^(٢) أنّ تعريف المناظرة بالنّظر بالبصيرة
بالبصيرة من الجانبين، والنسبة بين الشّيئين بالاستدلال إظهاراً للصّواب مشتمل على علل
المناظرة الأربع^(٣)، وأنّ المادة: النسبة، وأورد بعضهم^(٤): أنّ مادة الشّيء يجب أن تكون
داخلة فيه، والنسبة ليست كذلك، وأجاب: بأنّها مادة على سبيل التّجوّز والتّشبيه، وأمّا بالنسبة
إلى الفاعليّة والغائيّة، فلا حاجة إلى التّزليل؛ لظهور أنّ المحوّل فاعل التّحويل، وحصول
المعاني المقصودة غايته، فليتمّ.

ولا يخفى أنّ تعريف التّصريف بالتّحويل المذكور، نظير تعريف النّظر في قولهم - واللفظ
للمطالع - ، والنّظر ترتيب أمورٍ حاصلّة يتوصّل بها إلى تحصيل غير الحاصل^(٥)، قال في
شرحه: وهذا التّعريف بالعلل الأربع كما هو المشهور قال في شرحه^(٦): في جواب إشكال:
أنّ التّعريف بالعلل تعريف بالمباني: ويمكن أن يقال أيضاً: العلل المذكورة في تعريف الفكر
ليس عللاً بالحققيقة، بل قيل أنّها علل على سبيل التّشبيه والمجاز هذا صحيح في غير
الفاعل والغاية^(٧) انتهى^(٨) (٩).

(١) في (ت) صورته.

(٢) ينظر: التّعريفات: ٢٣٢.

(٣) ينظر: معيار العلم في فن المنطق: ٢٥٨.

(٤) ينظر: الهداية في المنطق للرئيس ابن سينا: ٢ / ٤٠٠.

(٥) النّظر هنا أي في اصطلاح أهل الشّرع: فكر يطلب به أي بالفكر علم أو ظن وإنما قلت هنا لأن النّظر له مسميات
غير ذلك، وشروط النّظر ثلاثة أحدها: أن يكون النّاطر كامل الآلة. والثّاني أن يكون نظره في دليل لا فيه شبهة. والثالث
أن يستوفي الدليل ويرتبه على حقه، فيقدم ما يجب تقديمه، ويؤخر ما يجب تأخير، ينظر: شرح الكوكب المنير: ٥٧/١،
واللمع في أصول الفقه: ٥.

(٦) عبارة: (وهذا التّعريف بالعلل الأربع كما هو المشهور قال في شرحه) سقطت من (ب)، و(ت).

(٧) عبارة: (هذا صحيح في غير الفاعل والغاية)، سقطت من (ب).

(٨) ينظر: لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: ٢٧.

(٩) بعدها في (ب)، و(ت) (قال السيّد: قوله: بل قيل: إنّها علل على سبيل التّشبيه والمجاز انتهى).

القسم الثاني النص المحقق
[قال السيّد قوله: بل قيل على سبيل التشبيه والمجاز^(١)، هذا صحيح في غير الفاعل والغاية
انتهى]^(٢).

وفي (حاشية مولانا الحاج باشا) ^(٣) بعد^(٤) بيان العلل الأربع مبسوطاً ما نصّه: ((ولقائل أن يقول: في العلتين الماديّة والصوريّة نظر؛ لأنّ الماديّة - وكذا الصوريّة - يجب أن تكون داخلية في الماهيّة المعلولة، وليس الأمور الحاصلة داخلية في الفكر، إذ الفكر هو ترتيب الأمور الحاصلة [١٠/ظ]، أو انتقال النفس وحركتها فيها، والأمور المعلومة موضوعة يتعلّق بها الفكر تعلّقاً ما، وليست بداخلية، بل العلة الماديّة له: هي حركة النفس، وأيضاً الهيئة الحاصلة للأمور ليست بداخلية في الفكر، فليست علة صوريّة، بل العلة الصوريّة للفكر: هي الهيئة الحاصلة بحركة النفس حين انتقالها من أمر إلى آخر، ولترتيبها تلك الأمور الحاصلة))^(٥) انتهى.

باختصار، ثم وجه قوله: على سبيل التشبيه والمجاز باختصاص المادّة والصوريّة بالموجودات الجسمانيّة، وبأنّ الأمور الحاصلة لها شبهة بالماديّة من حيث إنّ الفكر يحصل بها بالقوّة والهيئة الاجتماعيّة لها شبهة بالصورة من حيث إنّ الفكر يحصل بها بالفعل انتهى^(٦). باختصار فيقرّر نظير ذلك كلّ هنا، ويكون مراد الشّارح: علل التصريف، خلافاً لما قاله شيخنا، ولما قرّره في علل التصريف نفسه^(٧).

(١) ينظر: شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات، الشريف الجرجاني: ١/ ١٢٠.

(٢) زيادة في (ب).

(٣) هو خضر بن علي بن مروان بن علي بن حسام الدّين الأيديني، ويقال له الخطّاب، المعروف بحاجي باشا: (ت ٨٢٠ هـ) طبيب متكلم، من علماء الحنفية، من مؤلفاته (حاشية على شرح مطالع الأنوار) و(التعاليم) في الطب، ينظر: هدية العارفين: ١/ ٣٥٤، والاعلام للزركلي: ٢/ ٣٠٧.

(٤) في (ب)، و(ت) عند.

(٥) حاشية حاجي باشا لواضع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: ٥٩، (مخطوط).

(٦) المصدر نفسه: ٥٧، (مخطوط).

(٧) ينظر: شرح تصريف العزّي للتفتازاني: ٧٣.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (فَأَجْزَاؤُهُ الْمَادِيَّةُ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) هذا التقرير فيه نظرٌ سنبيته، والوجه: التقرير
كما^(٢) قرّر به تعريفُ النظر كما بيناه في الحاشية المتقدمة^(٣).

قوله: (فَأَجْزَاؤُهُ الْمَادِيَّةُ)^(٤)، أظن أن هذا غير مستقيم، وإنّ هذا أجزاء مفهوم التعريف^(٥) لا
نفسه...إلى آخره.

قوله: (اقتصاره في بيان المادة...إلى آخره)^(٦) لا يقال: من الاقتصار على ذلك بأن
الأصل الواحد على الحروف والهيئة، وقد يقال: إنّ المادة، أي: العلة المادية؛ لأننا نقول:
الهيئة التي هي جزء المادة عند المحسّي: هي الهيئة العارضة بعد التحويل، أي: هيئة الفرع،
وهي غير موجودة في الأصل الواحد، فكلام الشارح^(٧) صريح في إسقاطها.

قوله: (بدليل أم المعادلة)^(٨)، أي: لها.

قوله: (والصواب: أم هو وغيره...إلى آخره)^(٩) ينبغي أن يحمل كلام الشارح على أن مراده:
مراده: الواضع فقط، أم غيره معه، وترك القيد للظهور.

(١) قال اللقاني: ((فأجزاؤه المادية أجزاء التعريف المذكور من: التحويل والأصل والأمثلة والمعاني، وصورته الهيئة
الحاصلة باجتماعها في العقل، وفاعله المتصور، وغايته: تمييز تلك الماهية عن غيرها عنده)). حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزّي: ١١٧.

(٢) في (ت) بما.

(٣) حاشية حاجي باشا لوامع الأسرار في شرح مطالع الانوار: ٥٩، (مخطوط).

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) في (ت) التصريف.

(٦) قال اللقاني: ((اقتصاره في بيان المادة التي هي حروف الأصل والهيئة العارضة لها قبل التحويل على الأول؛ لأنها
أظهر الجزأين)). حاشية اللقاني على التصريف العزّي: ١١٨.

(٧) في (ب)، و(ت) الشيخ.

(٨) قال اللقاني: ((همزة الاستفهام محذوفة قبل هو؛ بدليل أم المعادلة في قوله: أم غيره)). حاشية اللقاني على شرح
التصريف العزّي: ١١٨.

(٩) قال اللقاني: ((والصواب: أم هو وغيره، أو ما هو أعم منه ومن غيره؛ لاقتضاء عبارته السؤال في الشق الثاني عن
المحول غيره، وذلك مما لا يتوهمه أحد فيسأل عنه، فتأمل)). المصدر نفسه: ١١٨.

القسم الثاني النص المحقق

[وكتب أيضا ما نصّه] ^(١): قوله: (والصواب: أم هو وغيره... إلى آخره) ^(٢) فيه نظر، وما ذكره ذكره الشارح لا [١١/و] فساد فيه، بل هو صحيح أيضا وحاصله: أن السائل اعتقد تردّد المحوّل ^(٣) بين الواضع وغيره، وأنه لم يعلمها ^(٤)، ولم يعلم عينه، فسأل عنها، فأجاب الشارح الشارح بأنه بحسب الظاهر يعمّها، ولا ينحصر ^(٥) في أحدهما كما ظنّه السائل، وبحسب التحقيق ينحصر في الواضع، ودعوى أن أحدا لا يتوهّم انحصاره في غير الواضع ممنوع، بل توهّم ذلك غير بعيد، وهو في نفسه اسم معقول ^(٦)، أو ^(٧) لا مانع من انحصار التصريف التصريف اصطلاحاً في تحويل غير الواضع، إذ لا حَجَر ^(٨) في الاصطلاح كما هو مشهور ^(٩) ومما يصح أن يكون منشأ له: وصف الواضع بالوضع بحسب العادة، وملاحظة الأوضاع النوعية الكثيرة جداً التي ليس فيها ^(١٠) تعرض لخصوص الأمثلة بأن ذلك لا يصح أن يكون منشأ لعدم توهّم تعرضه للمخصوصات بالتحويل ^(١١).

^(١) زيادة في (ب)، و (ت).

^(٢) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٣) في (ت) المجهول.

^(٤) في (الأصل) يعمّها، وما أثبتناه من (ب)، و (ت).

^(٥) في (ب)، و (ت) يختصر.

^(٦) في (ت) مفعول.

^(٧) في (ب)، و (ت) إذ.

^(٨) في (ت) حَجَر.

^(٩) عرفه ابن جني بقوله: التصريف هو: أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التعبير، فذلك هو التصريف فيها والتصريف لها، نحو قولك ضرب في الماضي، فإذا أردنا المضارع قلنا يضرب والمفعول قلت مضروب، وعرفها أيضاً بأنها: التلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادّة منها، ينظر: التصريف الملوكي لابن جني: ٢-٣.

^(١٠) في (ت) لها في .

^(١١) عبارة: (قوله: لأنه الذي حول الأصل الواحد ان اريد بالتحويل ما يشمل التحويل بالنوع وإلا اشكل الحال اذ التحويل بالشخص بالفعل لم يقع من الواضع (ساقطة من (ت) .

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (لأنه الذي حوّل الأصل الواحد)^(١) إن أريد بالتحويل ما يشمل التحويل بالنوع وإلا أشكل
أشكال الحال، إذ التحويل بالشخص بالفعل لم يقع من الواضع في كثير من المواضع^(٢).

قوله: (لأنه الذي حوّل الأصل... إلى آخره)^(٣) أقول: يعني: لأنه الذي وجد منه التحويل أولاً،
وتحويل غيره إنما هو على طريق تحويله، ومشروط بموافقة تحويله، فكأنه^(٤) إعادة^(٥)
لتحويله، وحكاية له، ولظهور بعض هذه المقدمات لم يُصرّح بها فاندفع قول شيخنا: هذا
الدليل عين الدعوى، فالحاصل: أننا إن^(٦) نظرنا إلى ظاهر إسناد التصريف في العرف إلى
غيره حكمنا بالعموم بحسب الظاهر، وإن نظرنا إلى أن هذا الإسناد إنما هو لكونه على
طريق تحويل الواضع ومشروط به، وكالحكاية له^(٧) حكمنا بالتخصيص، فليُتأمل. قوله: (لأننا
نقول: قيد^(٨) الوحدة غير مذكور في التعريف... إلى آخره)^(٩) يمكن أن يقال: لا يضر عدم
ذكر القيد المذكور في التعريف [لتخصيص، فليُتأمل]^(١٠).

(١) قال اللقاني: ((لأنه الذي حوّل الأصل الواحد إلى الأمثلة) هذا الدليل عين الدعوى فلا يُفيد ، والدليل الصحيح قوله
تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ (البقرة : ٣١) أي: الكلمات كلها، إذ كل اسم منها لغة)) . حاشية اللقاني على
شرح التصريف العزي : ١١٩ .

(٢) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٤) في (ب) فكأن.

(٥) في (ت) اتحاده.

(٦) سقطت من (ب) .

(٧) سقطت من (ب).

(٨) في (الأصل) فقد، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٩) قال اللقاني: ((لأننا نقول : قيد الوحدة غير مذكور في التعريف، ولفظ التعريف إن لم يدفع لم ينفع)) . حاشية اللقاني
على شرح التصريف العزي : ١٢١ .

(١٠) زيادة في (ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق
 بل يكفي أنه في الواقع معتبر في المعنى، فمعنى المصدر: الحدث وحده^(١)، وهو بهذا القيد
 [١١/ظ] مقصود، ولا يحصل بالفعل، فيصدق عليه أنه لا يحصل إلا بالمصدر، فليتمل
 فأنه قد يُمنع اعتبار^(٢) قيد الوحدة في المعنى^(٣).

قوله: (أو إقامته...إلى آخره)^(٤)/^(٥) هذا الثاني أوجه، ويمكن توجيه الأول بأن يُراد بطلب
 الدليل: ملاحظته ومراعاته ولو بتجوّز.

قوله: (وكلاهما لا يكون ظرفاً للعمدة...إلى آخره)^(٦) لا ضرورة إلى جعله ظرفاً للعمدة؛
 لجواز أن يكون ظرفاً لقوله: (أن المصدر...إلى آخره)^(٧) والتقدير: إذ العمدة^(٨) أن
 المصدر... إلى آخره، داخلاً^(٩).

(١) هو الاسم الذي يدل على الحدث الجاري على الفعل المجرد من الزمان وسمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه، ويسميه
 سبويه الحدث والحدثان : ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤، وشرح المفصل: ١ / ٢٧٢.
 (٢) في (ت) باعتبار.

(٣) إن تحويل الفعل عند الكوفيين إلى المصدر تصريف ولا يصدق عليه التعريف؛ لأن معنى الحدث حاصل بالفعل قبل
 المصدرية، وأجيب عنه: بأن الحدث وإن حصل بالفعل لكنه مقترن بالزمان بخلاف حصوله في المصدر، فإنه حصل
 وحده، ولكنه لا يدفع الاعتراض؛ لعدم وجود قيد الوحدة في المعاني الحاصلة بالتحويل والجواب يكون بأن الحدث في الفعل
 غير مستقل عن الزمن فهما مندمجان وليسا اثنين؛ لأن الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص، فكان مشتقاً وفرعاً على
 المصدر، فدلالة المصدر على الحدث وحده معنى جديد غير حاصل في الفعل؛ لأنه لا يدل على الزمان بلفظه، ينظر:
 التبيين عن مذاهب النحويين: ١٤٥.

(٤) زيادة في (ب)، و (ت).

(٥) قال اللقاني: ((أو إقامته، وكلاهما لا يكون ظرفاً لعمدة بهذا المعنى إلا بتكلف أن العمدة : الاعتماد فالجاء وهو على
 محذوف من قوله: (أن المصدر يُعل بإعلال الفعل))) . حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي : ١٢٢.
 (٦) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٧) قال اللقاني: ((إن المصدر يُعل بإعلال الفعل ، فهو فرع الفعل (كإعلال قيام بقلب العين الواوية ياء فيه؛ بسبب
 إعلال قام بقلبها فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويصح بتصحيحه كتصحيح العين في لواذ ؛ لتصحيحها في لاوذ)).
 المصدر نفسه: ١٢٢.

(٨) بعدها في (ت): (إن المصدر أي: استدلال ان المصدر إلى آخره ، أي إقامة هذا الدليل ، فهو على حذف مضاف حال
 حال كون).

(٩) سقطت من (ب)، و (ت).

القسم الثاني النص المحقق

وقوله: (في استدلالهم)^(١)، أي: استدلالاتهم، أي:

إقاماتهم الأدلة والظرفية واضحة؛ لأنَّ هذا الاستدلال لبعض استدلالاتهم، والكلُّ يصحُّ كونه ظرفاً للبعض، فليُتأمل.

قوله: (من صغراه)^(٢)، وهو قوله: (إنَّ المصدرَ يُعلَّ....إلى آخره)^(٣) وبقية الصغرى قولُ المُحَشِّي: (ويصح بتصحيحه)^(٤)، والكبرى قوله: (فلا يصح... إلى آخره)^(٥) وهو أنَّهما المراد المراد بقوله: (ما عداه)^(٦)، ولعلَّ وجه كون المذكور من الصغرى هو المقصود منها أنَّ^(٧) بالإعلال الذي إخراجَه على أصله تظهرُ التَّبعيةُ للفعل^(٨)، فتأمل.

قوله: (لجواز تقدُّم...إلى آخره)^(٩) يمكن أن يُناقش فيه: بأنَّا نَقْطَعُ بأنَّ هيئةَ المصدرِ لا تتفكُّ تتفكُّ عن وجوده، ضرورة أنَّه^(١٠) إنّما توجد على هيئة^(١١)، فإن كانت ما تَبَعُ^(١٢) الفعل فيها، بَطَل

(١) قال اللّقاني ((فلو قال: من أدلتهم بدل قوله : في استدلالهم كان أظهر، إذ الاستدلال: طلبُ الدليل أو إقامته وكلاهما، وكلاهما، لا يكون ظرفاً لعمدة بهذا المعنى إلا بتكليف أن العمدة)) حاشية اللّقاني على شرح التصريف العزّي: ١٢٢.

(٢) قال اللّقاني: ((وهذا قياس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به)). المصدر نفسه: ١٢٢.

(٣) قال اللّقاني: ((أنَّ المصدر يعمل بإعلال الفعل) كإعلال قيام بقلب العين الواووية ياء فيه؛ بسبب إعلال قام بقلبها فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها)). المصدر نفسه: ١٢٢.

(٤) قال اللّقاني: ((ويصح بتصحيحه كتصحيح العين في لوأذ؛ لتصحيحها في لاوذ)). المصدر نفسه: ١٢٢.

(٥) قال اللّقاني: ((فلا يصح إثباتها به؛ إذ ليست ملازمة له، وهو ظاهر، ولا نتيجة)). المصدر نفسه: ١٢٢.

(٦) قال اللّقاني: ((وهذا قياس ذكر المقصود من صغراه وحذف ما عداه للعلم به)). المصدر نفسه: ١٢٢.

(٧) سقطت من (ت).

(٨) وهو مذهب الكوفيين إنَّ الفعل أصلٌ والمصدر مشتقٌّ منه؛ لأنَّ المصدرَ مؤكَّدٌ للفعل والمؤكد قبل المؤكَّد، ولأنَّ المصدر المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول، ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢ / ٩٥.

(٩) قال اللّقاني: ((لجواز تقدُّم وجود شيء على آخر وتأخر وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الآخر)). حاشية اللّقاني على شرح التصريف العزّي: ١٢٢ - ١٢٣.

(١٠) سقطت من (ت).

(١١) في (ت) هيبة.

(١٢) في (ت) يقع.

ما قاله، أو غيرها فهو معلوم الانتفاء، إذ من المعلوم أن المصدر من أوّل الأمر ليس إلا على هيئة الموجودة الآن^(١)، فليُتأمل.

إلا أن يُقال: أخذ أحدهما من الآخر^(٢)، والترتيب بينهما باعتبار الذات والصفة كلاهما أمرٌ اعتباريٌّ، فلا محذوف، فليُتأمل .

قوله: (قلت لعل الشارح بنى ذلك... إلى آخره)^(٣) أقول: لا حاجة إلى هذا التكلف المبني

على أنه أراد ب نحو: (أعد) مادة أخرى غير مادة (وعد)^(٤)، حذفت فيها الواو^(٥) لوقوعها بين بين ياءٍ مفتوحة [و/١٢]، وكسرة كما في: (أمد) وذلك؛ لأن معنى قوله: (نحو أعد)^(٦) ونعد ونعد^(٧) ونحوهما ك (تعدان) و (تعدون) مما كان من مادة (وع د)^(٨) دون غيرها، ولا شك أن أن جميع ما كان من هذه المادة ما عدا يعد بالياء - فهو فرع (يعد) بالياء^(٩)، فليُتدبر.

(١) إذا أردنا أن ندلّ على الهيئة بمصدر الثلاثي فوق دلالاته على المعنى المجرد صغناه على وزن (فعللة) بأن نجيء بمصدر الفعل الثلاثي، دون غيره من الأفعال ونحذف ما فيه من الحروف الزيادة إن وجدت ، ثم نزيد في آخره تاء التانيث، ثم نجعله على صورة (فعللة) فهذه أمور ثلاثة لا بدّ من تحققها ؛ فنقول في مصادر الثلاثي السالفة : إخذه ، قعدة ، فرجة، ينظر: النحو الوافي: ٣ / ٢٢٨.

(٢) سقطت من (ت) .

(٣) قال اللقاني: ((قلت لعل الشارح بنى ذلك على أن الإضافة في: نحو: أعد بيانئة، أي: النحو الذي هو أعد وما عطف عليه، أو على أن المعنى: أن أعد ونحوه فرع يعد ونحوه)) . حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي : ١٢٤ .

(٤) في (ب)، و (ت) أعد.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) بعدها في (ت) إلى آخره .

(٧) قال النّقّازاني: ((أن نحو: أعد ونعد ونعد فرع (يعد) في الإعلال، مع أنه ليس بمشتق منه، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل، تأمل)) . شرح تصريف العزي: ٧٣.

(٨) في (ب)، و (ت) وعد.

(٩) ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو (يعد) إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياءٍ وكسرة.

أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك؛ لأنّ الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعلٍ لازم ، ومتعديّ، وكلا القسمين يقعان فيما فاءه واو ، فلما تغايرا في اللزوم والتعدي وثاقفا في مضارع اللّازم نحو (وجل - يوجل) وحذفا الواو من المتعدي

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وتأخر وجود صفة فيه)^(١) تلك الصفة هنا: هي الإعلال، لكن هاهنا بحث وهو: أن
 من المعلوم أن الواضع لم يضع المصدر إلا مُتَّصِفًا بالإعلال، [لكن هاهنا]^(٢) المخصوص
 ولم ينطق به هو ولا غيره ممن يجري على طريقته إلا كذلك ، فلم يوجد للمصدر حالة
 وضع، ولا استعمال؛ لكونه فيها عاريًا عن ذلك الإعلال، حتى يصح أن يُقال: إن صفتَه
 التي هي ذلك الإعلال تأخرت عن وجود محل آخر.

قوله: (مصدر الفعل المجرد)^(٣) هذا بعيد جدًا مع تعريف الشارح الجزأين في قوله: (المصدر
 المجرد)^(٤)؛ لأن^(٥) ذلك صريح في كون المجرد صفة للمصدر، لا الفعل، ثم^(٦) انظر على
 هذا الاحتمال إذا كان للفعل مصدران: مجرد ومزید، فأيهما الأصل لغير المصدر؟ وأيهما
 أصل لصاحبه؟.

فإن قيل المجرد فيهما ساوي^(٧) هذا الاحتمال الثاني وإلا، فهو بعيد جدًا، فليُتأمل.

قوله: (الأظهر: أن الضمير فيهما... إلى آخره)^(١) أقول: ههنا بحث؛ لأن مجرد موافقة المجرد
 المزيد فيما ذكر لا يقتضي أصالة المجرد وإلا كان أحد المجردين أصلًا للآخر لحصول

نحو (وعد- يعد) وكان المتعدي أولى بالحذف لأن التعدي صار عوضًا من حذف الواو ، ينظر: الإنصاف في مسائل
 الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة (١١٢): ٦٤٤ / ٢.

(١) قال اللقاني: ((وتأخر وجود صفة فيه عن وجود محل آخر و وجود تلك الصفة في ذلك المحل الآخر كما مر، وهو
 المراد بالتأمل)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٤.

(٢) زيادة في (ب)، و (ت).

(٣) قال اللقاني: ((هو المصدر المجرد) يمكن أن يُراد به مصدر الفعل المجرد ، سواء كان المصدر أيضًا مجردًا كـ
 الضرب ، أو مزيدًا فيه ك القيام والعود، وأن يراد به المصدر الذي جُرد من الزائد، فالقيام والعود مشتقان من القوم والقعد،
 وإن لم ينطق بهما)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٥.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) في (ب)، و (ت) إذ.

(٦) في (الأصل) بما، وما أثبتاه من (ب)، و (ت).

(٧) في (ت) مساوي.

القسم الثاني النص المحقق
الموافقة المذكورة فيه، وكذا مجرد موافقة المزيد للمجرد فيما ذكر، فكلا الاحتمالين مشكل،
ولابد من ملاحظة مقدمة أخرى، وهو: الزيادة في المزيد؛ لأن المزيد فرع المزيد عليه، ولعله
ترك هذه المقدمة لظهورها^(٢)، فليُتأمل.

قوله: (ويشكل بما في معناه... إلى آخره) أقول: يندفع هذا الإشكال بتقييد المعنى بأصل
المعنى، وهو الحدث، فإنه أصل معنى المصدر، وما عداه - كالطلب هنا - زيادة على
الأصل كما قيّدت الحروف [١٢/ظ] بالأصول ليخرج غيرها، فليُتأمل^(٣).

قوله: (كالأمر واسم الفاعل والمفعول... إلى آخره)^(٤) اعلم أن مذهب جمهور البصريين: ^(٥)
أن مجموع الأفعال والصفات مشتقة من المصدر وبلا واسطة، وزعم بعض البصريين: أن
الفعل أصل للوصف، وزعم الكوفيون: أن الفعل أصل لهما^(٦)، والشارح قد التزم بما في
السؤال، وتخلص بأن المراد: أنها من المصدر ولو بواسطة، فإن فرع الشارح السؤال بناءً
على المذهب الأول أشكل التمثيل بالمذكورات، أو على المذهب الثاني أشكل التمثيل بالأمر
أو على المذهب الثاني أشكل التمثيل بالمذكورات، اللهم إلا أن تكون الأمثلة على التوزيع،

^(١) قال اللقاني: ((الأظهر أن الضمير فيهما عائد على المجرد، فلا حاجة بنا - على أن المراد بالمجرد معناه الثاني - إلى
تقييد الحروف بـ الأصول كما فعل غيره، وموافقته له فيهما باشتماله عليهما، وإن كان مع زيادة فيهما)). حاشية اللقاني على
شرح التصريف العزي: ١٢٥ - ١٢٦.

^(٢) وهو أن يراد بالمصدر الذي جرد من الزوائد (كالقوم والقعد) وإن لم ينقط بهما.

^(٣) لعل وجه التأمل أن يقيّد (معناه) بالأصلي أيضاً، فيوافق المزيد فيه المجرد المشتق منه بمعناه الأصلي فقط.

^(٤) قال النّقّازاني: ((نحن نجد بعض الأمثلة مشتقة من الفعل، كالأمر واسم الفاعل، واسم المفعول ونحوهما)). شرح
تصريف العزي: ٧٤.

^(٥) ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه واحتجوا على ذلك بأن المصدر يدل على زمان مطلق،
والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل، ينظر: الإنصاف في مسائل
الخلافا بين النحويين البصريين والكوفيين المسألة: (٢٨) : ١ / ٢٣٥ - ٢٣٦.

^(٦) ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، واستدلوا على ذلك بأن الفعل عامل في المصدر؛ لأنه به
انتصب، والعامل قبل المعمول إنما هو قبل عمله لا قبل معموله، وعمله إنما هو النصب، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي
في المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر، واستدلوا أيضاً بأن المصدر موكّد للفعل والفعل موكّد، ينظر: شرح جمل
الرجّاجي: ٢٨/١.

القسم الثاني النص المحقق
 فقله: (كالأمر)^(١) أي: على قول^(٢) قوله: (واسمُ الفاعلِ والمفعول)^(٣) أي: على قول آخر،
 وهكذا أو يكون هناك قول آخر: أن الأمر والصفات مشتقة من الفعل، فليراجع.

قله: (فإدراجهُ في السؤالِ سهوً)^(٤) انظر الحكم بالسَّهْوِ، مع أنه ليس في كلام الشَّارح ما
 يفيد أنه مبني على مذهب البصريين، وليت شعري حيث اعترض بذلك فهلاً اعترض باسم
 الفاعل والمفعول، فإنَّهما أيضاً مشتقان من المصدر بلا واسطة، تأمل^(٥).

لا يقال: إنّما لم يعترض بما ذكر أيضاً؛ لأنَّ بعضَ البصريين قال بأصالة الفعل له^(٦)؛ لأنَّنا
 نقول: الظاهر هو أنه إنّما أرادَ بالبصريين هذا وفيما تقدّم من أن الأصل هو المصدر:
 جمهورهم وهم لا يقولون بذلك^(٧).

قله: (سهوً)^(٨) فيه نظر ظاهر؛ لأنه ليس في كلام الشَّارح ما يقتضي أن الكلام على
 مذهب البصريين، وأيضاً فما قاله الشَّارح هو المفهوم من قول المصنّف: (إلا في) فهو جارٍ
 على لفظ المضارع المجزوم...إلى آخره.

(١) قال اللَّقَّاني: (((كالأمر) مذهب البصريين أنه مُشتَقُّ من المصدرِ ابتداءً كالماضي، فإدراجهُ في السؤالِ سهوً)). حاشية
 اللَّقَّاني على شرح التصريف العزي: ١٢٧.

(٢) ساقطة من (ب)، و(ت).

(٣) قال اللَّقَّاني: (((واسمُ الفاعلِ والمفعول) إنما يَحْسُنُ العطفُ على المضافِ إليه إذا كان التركيب الإضافي باقياً على
 معناه الاضافي ك غلام زيد وعمرو)). حاشية اللَّقَّاني على شرح التصريف العزي: ١٢٧.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) وذهب الثَّمانيني إلى أن المصدر أصلاً للفعل، إذ قال: فأما المصدر فلم يسقطوا منه شيئاً قالوا: (إكرام) و(إحسان)،
 وهذا يدل على أن المصدر ليس بمشتق من الفعل، لأنه لو كان مشتقاً من الفعل لسقطت منه الهمزة كما سقطت من اسم
 الفاعل والمفعول نحو: (مُكْرِم) و(مُكْرَم) لما كانا مشتقَّين من الفعل، في حين لما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم أسقطوها
 في جميع الحروف المضارعة، فقالوا: (نُكْرِم) و(نُكْرِم) و(يُكْرِم)، حتَّى يتفق لفظُ الفعل ولا يختلف تصريفه، ولو خرج على
 أصله لقال: (يُؤْكِرِم) و(تُؤْكِرِم) و(نُؤْكِرِم)؛ لأنه على وزن (مُدْحَرَج) ولما حذفوها في الفعل المضارع حذفوها في اسم الفاعل
 والمفعول، لأنها مشتقان منه فقالوا: (مُكْرِم) والأصل (مُؤْكِرِم)، ينظر: شرحُ النَّصْرِيفِ للثَّمانيني: ٣٨١.

(٦) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مسألة (٢٨): ٢٣٦/١.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٧/١.

(٨) ما يزال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (أَمَّا إِذَا خُرَجَ إِلَى مَعْنَى...إِلَى آخِرِهِ)^(١) يجاب: بأنَّهُم قد يراعون في مثل ذلك المعنى الإضافي^(٢)؛ لَأَنَّهُ لا مانع من مراعاتِهِ، وبأنَّ قولَهُ: (والمفعول) عطفٌ على لفظِ (اسم) [و/١٣] لا على (الفاعل)، فتأمل.

قوله: (وَهُوَ جَائِزٌ)^(٣) يحتمل أن مرجع الضمير: كونهما معرفتين، مع خلّوهما عن (ال) يعني: يعني: أن كونهما كذلك سائغ لا مانع منه؛ لأنَّ فيهما معنى الإضافة المفيد التعريف، ويحتمل أن مرجعهما: عدم المجيء بالألف واللام لا محذور فيه، وإن كانا معرفتين لما ذكر.
 قوله: (وَالْأَعْمَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) الذي ينبغي أن المراد بالأعم: مرجع الجميع إلى المصدر^(٥)، والمراد بكون أعم: أَنَّهُ يصدق بالاشتقاق منه بواسطة، والبعض بلا واسطة، وأنَّ المراد بالأخص كون البعض مشتقاً منه بواسطة والبعض بلا واسطة، ولا ينبغي أن يراد بالأعم ما ذكر بقوله: (بالوجه الأعم)^(٦) المذكور^(٧)، وإن كان قد سبق إلى الوهم؛ لَأَنَّهُ يقتضي أَنَّهُ لو

(١) قال اللقاني: ((أَمَّا إِذَا خُرَجَ إِلَى مَعْنَى التَّسْمِيَةِ الْجَنَسِيَّةِ كَمَا هُنَا ، أَوِ الْعِلْمِيَّةِ الشَّخْصِيَّةِ كَ عَبْدِ اللَّهِ عَلَمًا ، أَوِ الْجَنَسِيَّةِ كَ أَمِ عَزِيزٍ ، فَلَا يَحْسُنُ ؛ بَلْ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ جُزْءُ الْأَسْمِ ، وَالْعُطْفُ عَلَى الْجُزْءِ مُمْتَنِعٌ)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٧.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) قال اللقاني: ((وَهُوَ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ أَضْفَتْ أَمْ لَمْ تُضِفْ)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٧ - ١٢٨.

(٤) قال اللقاني: ((وَالْأَعْمُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالْأَخْصِ ، وَيَرِدُ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ أَوَّلًا وَشَمِلَهُ عَمُومُ قَوْلِهِ ثَانِيًا : الْكُلُّ مُشْتَقٌّ مِنْهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَزِيدَ فِيهِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَجْرَدِ)). المصدر نفسه ١٢٨.

(٥) أي: اختيار كون المصدر أصلًا للفعل وللوصف؛ لأنَّ سائر الأحكام في التصاريف تتشعب منه، وتتولد عنه؛ لَأَنَّهُ أصل في الاشتقاق، والاشتقاق عبارة عن النزع في اللغة، وفي الاصطلاح عبارة عن وجود التناسب بين الكلمتين كونهما مشتركين في الدلالة على المعنى، وبه احترز عن الألفاظ المشاركة في اللفظ دون المعنى، على العكس من الفعل؛ لأنَّ الفعل أصل ما يبنى عليه غيره والفرع يبنى على غيره، ينظر: ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصِّرف: ١٥٢ - ١٥٤.

(٦) قال اللقاني: ((أَنَّ كُلَّ مُشْتَقٍّ مِنَ الْمَصْدَرِ ابْتِدَاءً ، وَأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ بِالْوَجْهِ الْأَعْمِ الْمَذْكُورِ ، وَالْأَعْمُ لَا إِشْعَارَ لَهُ بِالْأَخْصِ)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٨.

(٧) سقطت من (ب).

القسم الثاني النص المحقق
 اقتصر على قوله: (مرجع الجميع إلى المصدر)^(١)؛ لأفاد أن رجوع البعض بواسطة، والبعض بلا واسطة؛ لأنه هو الأعم على هذا التقدير، وأيضاً فإن أراد حينئذ بالأخص هذا التفصيل لزم اتحاد الأعم والأخص، وإن أراد بالاحتمال الأول الذي ذكره بقوله: (يحتمل أن كلاً... إلى آخره) فهو غير الأخص الذي أراده الشارح، وزاد قوله: (والكل مشتق منه)^(٢)... إلى آخره) لبيان، فتأمل.

قوله: (ويجاب: بأن معنى إفادة المزيد... إلى آخره)^(٣) لا يخفى أن هذا الجواب لا يجري في نحو: (العود) بناءً على أنه مشتق من (القعد) على ما تقدم، تأمل.

اللهم إلا أن يدعى أن نحو: القعود أزيد معنى؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، فليراجع.

قول الشارح: (ويجوز أن يقال: اختار الأصل الواحد)^(٤) هذا مقابل قوله السابق: (واختار الاصل الواحد)، وأقول: يجوز أيضاً أن يريد الأمرين جميعاً: الصحة على المذهبين، والشمول المذكور.

قوله: (الكلمات باعتبار هيئاتها الأصلية)^(٥) هلاً أدخل في النحو على هذا تحويل نحو: (ضرب) إلى (ضرباً) و (ضربوا)... إلى آخره، وإلى (ضربت) وضربتاً إلى الآخر، وهكذا؟.

(١) قال اللقاني: ((إن قلت: لم لم يستغن بقوله: مرجع الجميع إلى المصدر عن قوله بعده والكل مشتق منه)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٨.

(٢) أي أن المصدر المزيد فيه مشتق من المجرد.

(٣) قال اللقاني: ((ويجاب: أن إفادة المزيد فيه معنى لا يفيد المجرد هو كون الفعل ك خروج في استخراج مطلوباً مثلاً، وذلك لا يحصل إلا بالتحويل للمثال المذكور)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٩.

(٤) قال التفتازاني: ((ويجوز أن يقال: اختار الأصل الواحد؛ ليكون أعم من المصدر وغيره، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى والمجموع والمُصغَّر والمنسوب ونحو ذلك، وهذا أقرب)). شرح تصريف العزي: ٧٤.

(٥) قال اللقاني: ((الكلمات باعتبار هيئاتها الأصلية، فتحويلها إلى الكلمات باعتبار هيئات أخرى عارضة لها لأسباب تصريفية لمعانٍ لفظية ك التثنية والتخفيف مثلاً تصريف)). حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٢٩ - ١٣٠.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (والنَّصْب [١٣/ظ] عطفًا على: (تحويل))^(١) نحو: (ضرب) إلى (ضربوا) و(ضربا) إلى الآخر، لا يُقال: العطف (على تحويل) يوجب أن لا يكون المعطوف تحويلًا؛ لبقاء المعطوف والمعطوف عليه، فلا يكون من التصريف الذي هو التحويل؛ لأننا نقول: المعطوف عليه تحويل خاص، وهو تحويل الاسم إلى ما ذكره، فالواجب بمقتضى العطف أن لا يكون المعطوف تحويل الاسم إلى ما ذكر، لكنه تحويل آخر^(٢)، فليُتأمل.

قوله: (كمعنى الجر بالوجه الثاني)^(٣) المذكور بقوله: (أو على الاسم فـ (ذلك) إشارة إليه)^(٤) وحده.

قوله: (فَلَا مَعْنَى^(٥) لِدُكْرِهِمَا هُنَا)^(٦) أقول: هذا ممنوعٌ منعًا في غاية الوضوح؛ لأن ما تقدّم إنَّما أفادَ بيانَ مفهوم هذه الصيغة.

وأما إنَّ مفهومَ هذه الصيغة من المبالغة والتكثير متحقّق في هذا العلم؛ فلم يُفدّه ما تقدّم، فكأنّه يظنُّ أن يُسأل: هل مفهوم هذه الصيغة متحقّق هنا حتى يتّجه إيرادها أولاً؟ فسأل ذلك هنا وأجاب عنه، فليُتأمل.

نعم لقائل أن يقول: المقصود بالتعريف: الماهية في نفسها مع قطع النظر عن المبالغة والتكثير المتعلّق بالإفراد، فليُتأمل.

(١) قال اللّقائي: ((والنَّصْبُ عطفًا على تحويل، ف ذلك إشارة إليه، ومعناه كمعنى الجرّ بالوجه الثاني)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ١٣٠.

(٢) إنَّ العطفَ يوجب جعل المعطوف والمعطوف عليه في حكم جملة واحدة فيه العطف، فالحكم على أحدهما يكون حكمًا على الآخر، أو في غيره، الأوّل مسلم والثاني ممنوع، ينظر الاحكام في أصول الأحكام للآمدي: ٢ / ٣١٧.

(٣) قال اللّقائي: ((ومعناه كمعنى الجرّ بالوجه الثاني، وعلى هذا فإنَّ التعريف بما ذكره المصنف مساوٍ لتعريف ابن مالك في شرح كافيته)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ١٣٠.

(٤) قال اللّقائي: ((أو على الاسم، ف ذلك إشارة إليه وحده، فنحوه على هذه الكلمات باعتبار هيئتها الأصلية)). المصدر نفسه: ١٣٠.

(٥) من قوله (بعيد جدًا) إلى قوله (فلا معنى) من صفحة (٥٢ إلى ٥٧) في قسم التحقيق سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) قال اللّقائي: ((وهو تفعيل من الصّرف للمبالغة والتكثير إشارة إلى هذا السؤال وجوابه، فلا معنى لذكرهما هنا)). المصدر نفسه: ١٣٠.

القسم الثاني النص المحقق

فلا يتَّجه التعبير بالتَّصريف إشارة إلى (ذلك)، تأمل.

قول الشَّارح: (مع أنه معناه)^(١) رأينا في نسخ: (بمعناه) بجر (معناه) بباء، فكأنَّ النَّسخ مُختلفة.

قوله: (إلا أن يُريد... إلى آخره) أقول: إذا أراد ذلك ضَعْفَ توجُّه السؤال؛ لأنَّ زيادة المعنى مُرجَّحة، تأمل.

قول الشَّارح: (لا في هذا العلم تصرُّفات كثيرة)^(٢) فإن قلت: المراد تعريف حقيقة التَّصريف الصَّادقة بفردٍ من التَّصريف وأكثر، فلا معنى لاعتبار التَّصرُّفات الكثيرة قلت: كأنَّ مراده: أنَّ هذا العلم لما كان فيه تلك التَّصرُّفات الكثيرة^(٣)، فناسب التَّعبير باللفظ المناسب لذلك، وإن لم يُرد به خصوص الكثرة، فليُتأمل.

قوله: (لا في الأحكام المذكورة في هذا العلم... إلى آخره)^(٤) فيه بحث؛ لأنَّ الأحكام المذكورة متعلِّقة بالتَّحوِيل الذي هو معنى التَّصريف في كلام المُصنِّف، فتكثرُ بكثرتِه، فصَحَّ أنَّ في هذا العلم تصرُّفات كثيرة، أي: من حيث متعلِّقه، أو المراد؛ لأنَّ في متعلِّق هذا العلم ذلك، قوله: (تأكيد)^(٥)، فيه يمنع ذلك.

أمَّا أوَّلاً؛ فلأنَّ مفهوم التَّصريف في [١٤/و] نفسه لا يجب أن يكون مُطاوِّعاً، فالتَّصرُّفات محتملةٌ في نفسها، فتقبيدُها لبيان المراد لا يكون تأكيداً.

(١) قال التَّفَازاني: ((فإن قلت: لِمَ اختير التَّصريف على الصَّرف مع أنه بمعناه؟، قلتُ)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ٧٤.

(٢) قال التَّفَازاني: ((لأنَّ في هذا العلم تصرُّفات كثيرة، فأختير لفظُ يدلُّ على المبالغة والتَّكثير)). المصدر نفسه: ٧٤.

(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

(٤) قال اللَّقَّاني: ((لا في الأحكام المذكورة في هذا العلم المدوَّن كما تقدَّمت الإشارة إليه)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ تصريفِ العِزِّي: ١٣١.

(٥) قال اللَّقَّاني: ((فالتصريح في وصفها بقوله: كثيرة تأكيد، وإفادتها للكثرة مع أنها جمعٌ مؤنَّثٌ سالمٌ وهو للقلة؛ لأنَّ مفردَها مفردُها يدلُّ على الكثرة كيف جمعه!)). المصدر نفسه: ١٣١.

القسم الثاني النص المحقق
وأما ثانيًا: المبالغة تحتلُ التَّفاوتَ، فتَقَبَّلَ التَّقْيِيدَ بالكثرة، وإنما يقولون مبالغةً بليغةً، قوله: (لا
تَصْرِيفَاتٌ...إلى آخره)^(١) فيه بحث؛ لأنَّ هذا النَّفي ليس في كلام الشَّارح وذكره التَّصْرِيفَات
وخلاهما في العلم، فتأمل.

قولُ الشَّارح: (والتَّكْثِيرُ)^(٢) يجوز أن يكونَ عطفُ (التَّكْثِيرِ) على: (المبالغة) من عطفِ
التَّفْسِيرِ^(٣)؛ لأنَّ المبالغة كما تكون بحسبِ الكيفيَّة تكون بحسبِ الكميَّة^(٤)، فيجوز أن يكونَ ما
هنا من القسم الثاني^(٥).

قوله: (والمطابقُ للتَّسمية)^(٦) أي: بالتَّصريفِ، وقوله: (أن يكونَ في العلمِ صُرُوفٌ)^(٧)، أي:
لأنَّه الذي يفيدُه لفظُ التَّصريفِ؛ لأنَّه إيجاد الصُّروفِ، وقوله: (لأنَّ المفردَ لا يدلُّ على
الجمع)^(٨) أي: فلا يدلُّ التَّصريفُ الذي هو المفرد^(٩)، على جمعه الذي هو التَّصريفات، ولا
على مطاوع جمعه الذي هو التصريفات، ولك أن تقولَ فيما ذكره بحثٌ.

(١) قال اللَّقَّاني: ((لا تصريفات فيه مناقشةٌ، (يَدُلُّ) بزيادة حروفه (على المبالغة) في العلِّ بالوصولِ إلى منتهاه)). حاشية
اللَّقَّاني على شرح تصريفِ العِزِّي: ١٣١.

(٢) قال التَّفْتَازاني: ((فاختيرَ لفظُ يَدُلُّ على المبالغة والتَّكْثِيرِ)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ٧٤.

(٣) عطفُ التَّفْسِيرِ: ((هو تابعٌ جامدٌ، يُشَبَّهُ التَّعَتُّ في كونه يكشفُ عن المراد كما يكشفُ التَّعَتُّ. وَيُنَزَّلُ من المتبوع منزلةً
الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها، كقول الراجز: أقسم بالله أبو حفصٍ عُمَرُ))، جامع الدروس العربية: ٢٤١/٣.

(٤) إنَّ صيغَ المبالغة على قسمين: أحدهما: ما تحصلُ المبالغة فيه بحسبِ زيادة الفعل، والثاني: بحسبِ تعدُّد المفعولات،
ولا شكَّ أنَّ تعدُّدها لا يوجبُ للفعل زيادةً، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا التقسيم يجب تنزيل
جميع أسماء الله تعالى التي وردت على صيغة المبالغة، كالرَّحْمَن والغُفُور والتَّوَّاب ونحوها، ولا يبقى إشكال حينئذٍ لهذا قال
بعضُ المفسرين في حكم معنى المبالغة فيه تكرار حكمه بالنسبة للشرائع، البرهان في علوم القرآن: ٢ / ٥٠٧.
(٥) زيادةً في (ب)، و(ت).

(٦) قال اللَّقَّاني: ((والمطابقةُ للتَّسمية حينئذٍ أن يكونَ في العلمِ صُرُوفٌ بليغةً كثيرةً لا تصرِّفات ولا تصرِّفات ؛ لأنَّ المفردَ لا
لا يدلُّ على جمعه، وكونُ التصريف دالًّا على المبالغة والتَّكْثِيرِ منافٍ لما قدَّمته)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ
العِزِّي: ١٣١.

(٧) قال اللَّقَّاني: ((أن يكونَ في العلمِ صُرُوفٌ بليغةً كثيرةً، لا تصرِّفات ولا تصرِّفات))، ينظر: المصدر نفسه: ١٣١.

(٨) قال اللَّقَّاني: (لأنَّ المفرد لا يدلُّ على الجمع، وكونُ التصريف دالًّا على المبالغة والتَّكْثِيرِ منافٍ لما قدَّمته)). المصدر
نفسه: ١٣١.

(٩) بعدها في (ت): وعلى جمعه الذي هو التَّصريفات ولا.

القسم الثاني النص المحقق

أما أولاً: فلأنَّ المفردَ قد يُقصدُ به الاستغراقُ، فيدلُّ على جمعه.

وأما ثانياً: فلأنَّ المقصود^(١): بيانُ مناسبة اختيار لفظ التَّصريف، ويكفي فيها دلالتُه على المبالغة والتَّكثير المدلولان له بقدرهما في المُسمَّى، كما لا يخفى.

قوله: (التي هي العود)^(٢)؛ لأنَّه يقتضي أنَّه كان أولاً في المقصودِ بالذَّاتِ، وليس كذلك.

قوله: (إذ التعريف... إلى آخره)^(٣) فلم يكن أولاً المقصود^(٤) بالذَّاتِ يستحقُّ العودَ حقيقةً.

[تقسيم الفعل]^(٥)

قوله: (وأما في اللغة فهما مصدران ل فعل يفعل)^(٦)، يحتاج إلى مراجعة؛ لأنَّ الهندي^(٧) قال قال في قول ابن الحاجب^(٨): و(فعل) ما نصُّه: سَمِيَ فعلاً؛ لتضمُّنه الفعل اللُّغويّ، وهو المصدر^(٩) انتهى.

(١) في (ت) المقصد.

(٢) قال اللَّقَّاني: ((فالمراد ب الرجوع : التوجُّه، لا حقيقة التي هي العود)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي : ١٣٢.

(٣) قال اللَّقَّاني: ((إذ التعريفُ وشرحه من المقصود لا لذاته)). المصدر نفسه: ١٣٢.

(٤) في (ب) ، و(ت) بالقصد.

(٥) زيادةً يقتضيهما فهم السياق.

(٦) قال اللَّقَّاني: ((وكون المكسور الفاء اسماً لما دُكر، والمفتوح الفاء مصدرًا إنَّما بحسب الاصطلاح، وأما في اللغة فهما مصدران ل فعل يفعل)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي: ١٣٤.

(٧) هو أحمد بن أبي القاسم عمر الزُّوالي الدُّولة آبادي، شهاب الدِّين بن شمس الدِّين الهندي (٨٤٨ هـ)، فقيه حنفي أديب بالعربية من مؤلفاته (الإرشاد في النُّحو)، و(بديع الميزان في البلاغة والبيان)، ينظر: هديّة العارفين: ١ / ١٢٧، والأعلام للزركلي: ١ / ١٨٧.

(٨) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدُّويني الأصل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، الكردي الدُّويني الأصل الإنساني المولد، وهو فقيه، مُفتٍ، مناظر، من مؤلفاته (الكافية وشرحها) في النُّحو، و(الشَّافية) في الصِّرف، وغيرها، ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٣٠/١٦، و بغية الوعاة: ١٣٤ / ٢.

(٩) ينظر: الهندي في شرح الكافية: ٥، (مخطوط).

القسم الثاني النص المحقق

فقال الهندي^(١): فيه بحث^(٢)؛ لأن ما تضمنه الفعل الاصطلاحي من المصدر؛ فهو (الفعل) (الفعل) بفتح الفاء لا (الفعل) بالكسر، وإنما هو اسم بمعنى الشأن صرح به في (الصّاح)^(٣) في (الصّاح)^(٣) إلى أن قال: نعم ذكر في (التّوضيح) في بحث الحُسْنِ والقُبْحِ عند [٤/١/ظ] بيان المقدمات الأربع: أن (الفعل) بكسر الفاء يُطلق على المصدر، وعلى الحاصل به، ولا يقتضي سوى التزام ما في (التّوضيح)، أو الحمل على التّسامح، كأنه أراد بالتّضمن الاستلزام، وبقوله: (وهو المصدر): حاصل المصدر على حذف مضاف... إلى آخره^(٤). انتهى بمعناه في البعض.

قوله: (لا لترك المنع من الاسم)^(٥)، يمكن أن يكون علّة له - أعني: التّرك المذكور - باعتبار باعتبار ما تضمنه من كون الاسم أخف من الفعل؛ لأنّ كون الفعل أثقل يتضمّن كون الاسم أخف^(٦).

قوله: (لمخالفة ما صرحوا^(٧) به من أن... إلى آخره)^(١) أقول: هذا الذي صرحوا به، وما سيأتي نقله عن علماء البيان في كلّ منهما بحث، وينبغي تأويله، وإلا فقد نصّ السيّد في

(١) في (ب) اللّهي، وفي (ت) اللّهي.

(٢) ينظر: الهندي في شرح الكافية: ٥، (مخطوط).

(٣) جاء في الصّاح: ((فالاسم مكسور والمصدر مفتوح ، وكذلك المفعّل من كل ما كان فعل - يفعل)) ، الصّاح تاج اللغة وصّاح العربية، مادة (فعل) : ١٢٤/١.

(٤) ينظر: شرح التلويح على التّوضيح: ١/ ١٧٥.

(٥) قال اللّقاني: ((كون الفعل أثقل من الاسم في التحقيق أنما هو علّة لمنع الخماسيّ من الفعل لا لترك المنع من الاسم)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي : ١٣٦ .

(٦) ذهب سيبويه إلى خفة الأسماء المنصرفة وإنّ الصّرف فيها هو الأوّل ومن خلال هذا دلّ على أن الفعل أثقل من الاسم الاسم في الأصل؛ لأنّ الاسم يستغنى به عن الفعل كقولك الله ربنا، واستدل على ذلك أيضًا إنّ الفعل مأخوذ من المصدر والمصدر اسم، فالاسم أصل للفعل، فلما دلّ على أن الاسم أخفّ و الفعل أثقل، ذكر أن نقصان تمكن الفعل عن الاسم لتقلّ الفعل وخفة الاسم؛ لأن الاسم لخفته تدخله الحركات الثلاثة والتّثوين والفعل لا يدخله إلا حركتان ولا يدخله التّثوين، ينظر شرح كتاب سيبويه: ١/ ١٥٩.

(٧) المصدر اسم ما سوى الزّمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن، فأمن فعل يدل على حدث وزمان، والأمن اسم لذلك الحدث، فهو مصدر ، ومدلول الفعل : هما الحدث والزّمان، والمصدر هو اسم الحدث ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٦٤٤ / ٢.

القسم الثاني النص المحقق

مواضع من (حاشية المتوسط) على أن النسبة داخلية في مفهوم الفعل^(٢)، وقال شيخنا الشريف عيسى: إن الفعل يدل بالوضع على الحدث والزمان والنسبة الجزئية المخصوصة المعينة، فعلى هذا يدل بالوضع على ثلاثة أشياء، وبالاتزام على رابع، وهو الفاعل، قال شيخنا المذكور^(٣): والحكم عليه بأن مفهومه غير مستقل بالمفهومية إنما هو باعتبار جزء مفهومه فقط - أعني: النسبة - انتهى^(٤)، فليفهم.

قوله: ((إلا على الحدث... إلى آخره))^(٥) ينبغي أن يكون هذا الحصر إضافياً بالنسبة لكون فاعله حقيقياً أو لا، تأمل.

قوله: ((إشارة إلى أن مورد القسمة... إلى آخره))^(٦) أقول: لا يجب أن يكون إشارة إلى ذلك، بل يجوز أن يكون إشارة إلى أن كل فعل: إما ثلاثي، أو رباعي، فتقدير الكلام: فمورد القسمة أحدهما أيضاً، أي: كما أن كل فعل أحدهما، بل هذا هو السابق للفهم من عبارته لا يقال: يمنع ذلك: أن مورد القسمة من أفراد كل فعل؛ لأننا نقول: إن ذلك يمنع ما ذكر؛ لأن كل فعل من حيث إنه كل فعل غير مورد القسمة، وكفى بذلك في إلا بنية؛ لأنه يكفي فيها مغايرة متعلقها لمقابلته، والتغاير حاصل قطعاً، ولا دليل على وجوب التباين، قوله: ((إما على

(١) قال اللقاني: ((لمخالفة ما صرحوا به من أن المصدر: ما سوى الزمان من مدلولي الفعل اللذين هما الحدث والزمان)).

حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٣٦.

(٢) ينظر: حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١١، (مخطوط).

(٣) أي: عيسى الصفوي.

(٤) ينظر: شرح الفوائد الغيبية في علمي المعاني والبيان: ٢٠٨، (مخطوط).

(٥) قال اللقاني: ((إلا على الحدث والزمان، من غير دلالة بحسب الوضع على أن فاعله حقيقي أو غير حقيقي)). حاشية

اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) قال اللقاني: ((إشارة إلى أن مورد القسمة ثبت له أحدهما كما ثبت له أولاً أنه فعل)). المصدر نفسه: ١٣٨.

القسم الثاني النص المحقق
أنه جواب...إلى آخره^(١) أي^(٢) [١٥/و]: ففيه الخلاف الذي منه قول الكوفي^(٣): إنه على تقدير الفاء ومنه قول سيبويه^(٤): إنه على نية التقديم، والجواب محذوف^(٥).

قوله: (بالواو المقدمة)^(٦) الداخلة على أداة الشرط.

قوله: (فالمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف...إلى آخره)^(٧) أقول: هذا الكلام يدل على أن منشأ الخلل: عدم اتحاد محمول الصغرى و موضوع الكبرى؛ لكون المراد بالأول: المفهوم، وبالتالي: الما صدق، ويرد: بأن هذا لازم في كل قياس، لما اشتهر أن المراد من^(٨) محمول القضية: المفهوم، ومن^(٩) موضعها: الذات، فلو صح أن يكون منشأ الخلل ذلك؛ لزم الفساد في كل قياس، وإنما منشأ الخلل: عدم اندراج الأصغر تحت

(١) قال اللقاني: ((أما على أنه جواب الشرط الماضي كقوله :

وإن أتاه خليل يوم مسبعة يقول لا غائب مالي ولا حرم

((. حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٣٨.

(٢) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) ينظر: الملحة في شرح الملحة: ٨٧٤/٢.

(٤) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، الملقب سيبويه، (ت ١٨٠هـ)، وهو أول من بسط علم النحو، وصنف

كتابه المسمى (كتاب سيبويه)، ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٤٦ / ٧ ، و بغية الوعاة: ٢ / ٢٢٩.

ينظر رأيه في الكتاب: ١ / ٢٠٣.

(٥) إن المضارع المرفوع المؤخر على نية التقديم على أداة الشرط في مذهب سيبويه والأصل أقوم إن قام ويقول إن أتاه خليل والمبرد يرى أنه هو الجواب، وأن الفاء مقدرة ، والثانية أن يتقدم على الشرط قسم نحو: والله ان جاءني لأكرمه، فإن قولك لأكرمنه جواب القسم، فهو في نية التقديم إفي جانبه وحذف جواب الشرط لدلالته عليه، وبذلك على أن المذكور جواب القسم تأكيد الفعل في نحو المثال، ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٥٣.

(٦) قال اللقاني: ((وإما على أنه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد القسمة واحد، وهو دليل جواب الشرط المحذوف)).

حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٣٨.

(٧) قال اللقاني: ((فالمحمول في الصغرى و الموضوع في الكبرى مختلف ، وشرط الإنتاج اتحاد الوسط)). المصدر نفسه:

١٣٩.

(٨) في (ب) في.

(٩) في (ب) في.

القسم الثاني النص المحقق
الأوسط، بأن يصدق عليه الأوسط صدق الكلي على جزئياته؛ لأن مفهوم الفعل^(١) ليس من أفراد مطلق الفعل، فلم يكن الأصغر الذي هو مفهوم الفعل مندرجاً تحت موضوع الكلية التي هي قولنا: كل فعل إما ثلاثي... إلى آخره، فإن حدث وأثبت^(٢) إلا التصريح منهم بما ذكرنا^(٣)، فأعلم أنهم لما قسموا العلم إلى الضروري والنظري أوردوا عليه: أنه تقسيم فاسد؛ لأن مورد القسمة علم، وكل علم إما ضروري، أو نظري، فإن كان ضرورياً لا يشمل النظري، وبالعكس^(٤)، فلا يكون مورد القسمة شاملاً للقسمين^(٥).

و أجاب في (شرح المطالع): ((بأن لا نسلّم أنّهما يعني^(٦)): المقدمتين المذكورتين لا ينتجان شيئاً، فإن الحكم في الكلية على جزئيات العلم، ومورد القسمة مفهوم العلم، فلا اندراج للأصغر تحت الأوسط))^(٧) انتهى.

(١) في (الأصل) الفعلي.

(٢) في (ت) أثبت.

(٣) في (ب)، و (ت) ذكرها.

(٤) تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السؤل: ١ / ١٩٤.

(٥) وجوابه: بأن المقسم ما صدق عليه علم، وبعضه ضروري وبعضه نظري، مع أن الوسط لم يتحد؛ لأن محمول مورد القسمة مفهوم، والعلم والحكم في الكبرى على الأفراد، ولو سلم أختارنا أنه ضروري: المصدر نفسه: ١ / ١٩٤.

(٦) في (ب)، و (ت) أي.

(٧) شرح المطالع: ٢ / ٣١٨.

القسم الثاني النص المحقق
قال السيد: فمعنى قولنا: (كل علم إما ضروري^(١)، وإما نظري^(٢))^(٣): إن كل فرد من أفراد
مُتَّصِفٌ بأحد هذين الوصفين^(٤) على سبيل الانفصال الحقيقي، فلا يندرج في هذه الكليَّة
موردُ القسمة؛ لأنَّ مفهوم العلم لا شيء من افراده.

وفي بعض الحواشي في أثناء تقرير كلام (شرح المطالع) السابق^(٥): وإنَّما [١٥/ظ] تحصلُ
جميعُ الشروط إذا كانت المقدمتان من القضايا^(٦) المعتبرة، وههنا قولكم موردُ القسمة علمٌ
ليس منها؛ لأنَّ المحمولَ فيها يجب أن يكون يَصْدُقُ على موضوعها صدق الكليِّ على
جزئياته، وليس موردُ القسمة من جزئيات مطلق العلم، بل مورد القسمة: نفس مفهوم العلم
انتهى.

وذكر السيد^(٧) وغيره زياداتٍ تتعلَّقُ بذلك، فليراجعها من أَرادها، ومن هنا يتَّضح لك: أنَّ
المُرَادَ باتِّحادِ الوسط: أن يكون موضوع الصُّغرى فردًا لمحمولها لِيُمْكِنَ اندراجُه في موضوع
الكليَّة التي هي الكبرى^(٨)، فليُتأمل.

(١) العلمُ الضَّروري، ((نسبة إلى الضرورة، وهو هجومه على النَّفسِ بغيرِ اسدعاء من المضطرِّ إليه، ولا اختيار لدخوله
عليه))، الواضح في أصول الفقه: ١٩/١.

(٢) العلمُ النَّظري: يُسمى العلمُ المكتسب، والنَّظري ما احتاج للتأمل الذي يحتاج إلى التأمل وإلى النَّظر وإلى الاستدلال وإلى
التفكير وإلى البحث هذا يسمى علمًا نظريًا؛ لأنه منسوب إلى النَّظر الذي هو التأمل مثل قولك: رجلٌ فارسيٌّ ومكيٌّ نسبةً
إلى فارس ومكة، ينظر: المصدر نفسه: ١٩/١.

(٣) شروح الشَّمسية مجموعة حواشي وتعليقات، جلال الدَّواني: ١/ ٥٤.

(٤) في (ت) الموضعين.

(٥) شرح المطالع: ٢/ ٣١٨.

(٦) سقطت من (ب)، و (ت) .

(٧) يعني الشَّريف الجرجاني.

(٨) ينظر: شروح الشَّمسية مجموعة حواشي وتعليقات، الشَّريف الجرجاني: ٢/ ٢١٣.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (في الفعل الموضوع في المقدمة)^(١)؛ لأنه إما ثلاثي، أو رباعي، فليزِم على الإخبار
 عنه بقوله: (إما ثلاثي وإما رباعي)^(٢) تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره^(٣).
 قوله: (بالتثافي في الصدق)^(٤) أي: صدق الثلاثي والرباعي.

قوله: (لا التقسيم)^(٥) عطف على: (الانفصال الحقيقي)^(٦)، أي: ليس المقصود التقسيم
 المذكور، وفيه بحث؛ لأن نفي كون المقصود ذلك يدل على أنه لو كان المقصود ذلك كان
 المحذور لازماً وهو ممنوع؛ لأنه لو كان المقصود ذلك كان المحذور مندفعاً بما ذكره الشارح
 من أن المراد بالفعل: مطلق الفعل^(٧) أعظم من الثلاثي والرباعي، فكان الأوجه أن يجيب: بأن
 بأن المقصود: الانفصال لا التقسيم؛ لأن هذه القضية لا تقبل التعميم؛ لأن المراد
 بموضوعها: الأفراد، والمقسم لا يكون إلا^(٨) مفرداً على أنه لو كان من باب التقسيم؛ لم يلزم
 المحذور؛ لما أجاب به الشارح بعينه، ومن هنا يظهر إشكال توجه السؤال؛ لأن ملاحظة
 جواب الشارح توجب دفعه^(٩) فكيف يفرغ عليه ذلك السؤال على تقدير أن المراد: التقسيم في
 الكبرى على ذلك التقدير كما هو مبنى السؤال على ما يشعر به النفي في قوله: (لا
 التقسيم... إلى آخره)، فتأمل وتمهل.

(١) قال اللقاني: ((إن قلت: هذا الجواب يقتضي بلزوم المحذور المذكور بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى
 قطعاً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٣٩.

(٢) قال التفازاني: ((إما ثلاثي وإما رباعي؛ لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة، فالأول الثلاثي،
 والثاني الرباعي؛ إذ لم يبين منه الخماسي، ولا الثنائي)). شرح تصريف العزّي: ٧٥.

(٣) ((التقسيم إظهار الواحد الكلي في كثير من المواد فيلزم منه امتناع تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره))، التقرير
 والتحرير: ٩٩/١.

(٤) قال اللقاني: ((الانفصال الحقيقي، وهو الحكم بالتثافي في الصدق على كل واحد من أفراد موضوعها)). حاشية اللقاني
 على شرح تصريف العزّي: ١٣٩.

(٥) قال اللقاني: ((لا التقسيم الذي هو الحكم بأن الماهية منقسمة إلى أفرادها، أي: صادقة على كل منها، وصادقياتها على
 أفرادها غير متنافية بل مجتمعة عليها)). المصدر نفسه: ١٣٩.

(٦) أي: لا يجتمع الثلاثي والرباعي في فرد من أفراد الفعل، وهو المقصود الحقيقي.

(٧) في (ب)، و(ت) مطلقاً.

(٨) سقطت من (ت).

(٩) في (ت) رفعه.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (ولما كان المراد هنا بمطلق الفعل: ماهية الفعل بالاعتبار الثاني)^(١) أي^(٢): لا بشرط
 بشرط شيء، وأقول [١٦/و]: قد أوردَ الهندي^(٣) في قول ابن الحاجب^(٤): وهي^(٥) - أي:
 الكلمة - اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ^(٦)، كلامًا من جملة قوله: الحكم على الكلمة بالصدق على
 الأقسام الثلاثة.

أو بالانقسام إليها يستلزم النظر إلى الصدق والوجوه في الخارج؛ لاستحالة الحكم على
 الكلمة بالصدق على الأقسام الثلاثة^(٧)، فلو أريد بالضمير: مفهوم الكلمة من حيث هو أي:
 بقطع النظر عن صدقه ووجوده في الخارج لم يصح الحكم عليه بالصدق، إذ الانقسام
 المستلزم للنظر إلى الصدق، فلا بد أن يراد بالضمير مفهوم الكلمة^(٨) باعتبار وجوده في
 الخارج انتهى.

وبه تعلم أن كون المراد هنا: ماهية الفعل بالاعتبار الثاني - وهو: لا بشرط شيء - فيه على
 الإطلاق بحث؛ لأنه قد بان أنه لا بد من شرط النظر إلى الصدق والوجود في الخارج،
 فالأوجه الاقتصار على ما أشار إليه الشارح من أن المراد: ماهية الفعل، لا مع النظر إلى
 الكون ثلاثيًا أو رباعيًا، فتأمل وتمهل.

(١) قال اللقاني: ((ولما كان المراد هنا بمطلق الفعل ماهية الفعل بالاعتبار الثاني أرففه بما يعين المراد، وهو قوله: من
 غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٣٩ - ١٤٠.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) في (الأصل) اللهدي، وما أثبتناه من (ب)، و (ت).

(٤) الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١١.

(٥) ينظر: الهندي في شرح الكافية: ٥، (مخطوط).

(٦) أي: وهذا تقسيم واضح النحو ومؤسس قواعده وواضع حدوده، الأول الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الخبر
 الخبر المروي عن الزجاجي مسندًا إلى أمير المؤمنين ونقله العلماء من بعده، ينظر: أمالي الزجاجي: ٢٣٨ - ٢٣٩،
 ونزهة الألباء: ١٧.

(٧) عبارة: (أو بالانقسام إليها يستلزم النظر إلى الصدق والوجوه في الخارج لاستحالة الحكم على الكلمة بالصدق على
 الأقسام الثلاثة) سقطت من (ب)، و (ت).

(٨) عبارة: (من حيث هو أي بقطع النظر عن صدقه ووجوده في الخارج لم يصح الحكم عليه بالصدق إذ الانقسام المستلزم
 للنظر إلى الصدق فلا بد أن يراد بالضمير مفهوم الكلمة) سقطت من (ب)، و (ت).

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (قِسْمُ الشَّيْءِ: مَا كَانَ...إِلَى آخِرِهِ)^(١)، وهذا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْجَزَاءِ، إِذْ^(٣) لَيْسَ
 أَخَصَّ.

قوله: (أَيِّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) هكذا اشتهر بينهم في تأويل أمثال هذه العبارة، كقول
 كقول (الكافية)^(٥)؛ لَأَنَّهَا - أَي: الكلمة - إِمَّا أَنْ تَدَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا...إِلَى آخِرِهِ، وَقَدْ
 قَالَ أَسْتَاذِنَا السَّيِّدُ الشَّرِيفُ عَيْسَى الصَّفْوِيُّ فِي قَوْلِ (الكافية)^(٦): أَمَّا أَنْ تَدَلَّ مَا نَصُّهُ: فَإِنْ
 قُلْتَ: لَمَّا جَعَلَ (أَنْ) مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَالْمَعْنَى الْكَلِمَةُ، إِمَّا دَلَالَةً، وَهُوَ فَاسِدٌ
 قُلْنَا الْمَقْصُودُ: أَنَّ الْكَلِمَةَ: إِمَّا صِفَتُهَا الدَّلَالَةُ عَلَى كَذَا، أَوْ لَا، الْقِسْمُ الثَّانِي - أَي: الْكَلِمَةُ^(٧)
 الَّتِي صِفَتُهَا كَذَا - الْحَرْفُ - وَقِسْ عَلَيْهِ الْبَاقِي^(٨)، وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: الْمَعْنَى: إِمَّا دَلَالَتُهَا
 عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَوْ لَا، بِأَنْ تَكُونَ دَلَالَتُهَا مُبْتَدَأَ خَبَرُهُ: عَلَى مَعْنَى...إِلَى آخِرِهِ، فَلَا
 مَسَامَحَةً فِي قَوْلِهِ: (أَنْ تَدَلَّ).

وَأَشَارَ السَّيِّدُ فِي بَعْضِ الْحَوَاشِي إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَ (أَنْ) لَمْ يَصِرْ مَصْدَرًا حَقِيقَةً، بَلْ صَارَ
 مُشَابِهًا لَهُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، فَجَازَ حَمْلُهُ عَلَى غَيْرِ الْمَصْدَرِ^(٩) انْتَهَى.

(١) زيادة في (ب)، و (ت).

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((قِسْمُ الشَّيْءِ مَا كَانَ مُنْدَرِجًا تَحْتَهُ وَأَخَصَّ مِنْهُ)) . حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ١٤٠ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ (ت) .

(٤) قَالَ اللَّقَّانِي: ((إِمَّا أَنْ يَكُونَ، أَوْ لِأَنَّ حَالَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالذَّاعِي لِي تَقْدِيرِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّ خَبَرَ أَنَّ هُوَ

عَيْنُ اسْمِهَا، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا عَلَيْهِ)) . حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ التَّصْرِيفِ الْعِزِّي: ١٤١ .

(٥) الْكَافِيَةُ فِي عِلْمِ النُّحُو لَابِنِ الْحَاجِبِ: ١١ .

(٦) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١١ .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ (ت) .

(٨) يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ السَّيِّدِ عَيْسَى الصَّفْوِيِّ عَلَى شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ٣٤، (مَخْطُوط) .

(٩) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٣٤، (مَخْطُوط) .

القسم الثاني النص المحقق
 ما قاله أستاذنا، وما نقله عن إشارة السيد في بعض الحواشي يمكن جريانه هاهنا، وكذا ما
 نقله عن بعض المحققين، فيكون قوله: (باقياً مبتدأ خبره: (على حروفه الأصلية)، [أي: لأنه
 إما بقاؤه كائن على حروفه الأصلية] ^(١) أو غير كائن عليها [١٦/ظ].

قوله: (طرداً وعكساً) ^(٢) يمكن أن يجاب بأن المراد ببقائه على حروفه الأصلية عدم زيادة
 شيء ^(٣)، فتأمل.

قوله: (التقسيمات الثلاثة) ^(٤) هي قوله: (الفعل إما ثلاثي، وإما رباعي) ^(٥)، ثم قوله: (وكل واحد
 واحد

منهما إما مجرد أو مزيد فيه) ^(٦)، ثم قوله: (وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم) ^(٧).

^(١) زيادة في (ب)، و (ت).

^(٢) قال اللقاني: ((باقياً على حروفه الأصلية أو لا) ينتقض التعريفان طرداً وعكساً بقل وبمع ونحوهما)). حاشية اللقاني
 اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤١.

^(٣) عبارة: (قوله: (طرداً وعكساً) ^(٣) يمكن أن يجاب بأن المراد ببقائه على حروفه الأصلية عدم زيادة شيء) سقطت من (ب)
 من (ب) و (ت).

^(٤) قال اللقاني: ((إن القسم الأول مؤلف من الأوصاف الأولية في التقسيمات الثلاثة مبتدأ من التقسيم الأول، فهو الثلاثي
 المجرد السالم كـ نصر، ثم تُغيّر كل وصف بقسميه مبتدأ من الآخر مراعي ترتيب التقسيمات)). حاشية اللقاني على شرح
 تصريف العزّي: ١٤٢.

^(٥) قال التفتازاني: ((كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ما صدق عليه مفهوم الفعل لانقاس مفهومه، فلا تلزم النتيجة، وكل واحد
 واحد منهما، أي: من الثلاثي والرباعي إما مجرد أو مزيد فيه؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً على حروفه الأصلية أو
 لا)). شرح تصريف العزّي: ٧٥.

^(٦) قال التفتازاني: ((وكل واحد منها إما مجرد أو مزيد فيه ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون باقياً على حروف الأصلية أو لا،
 الأول المجرد، والثاني المزيد فيه)). المصدر نفسه: ٧٦.

^(٧) قال التفتازاني: ((وكل واحد منها إما سالم أو غير سالم؛ لأنه إن خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف وإلا
 فغير سالم)). المصدر نفسه: ٧٦.

قوله: (والثالث: الثلاثي السالم المزيّد فيه)^(١) فإن قلت: بهذا التقسيم انتهى تغيير كل وصف بتقسيميه ما عدا الأول من الأوصاف، وهو الثلاثي، فكان الظاهر أن يكون ما بعد هذا القسم هو ما غير فيه^(٢) أول الأوصاف، فيكون هو الرباعي المجرد السالم، فلم كان ما بعده هو الثلاثي المزيّد...إلى آخره .

قلت: لأن في الثلاثي تقسيمين: تقسيمًا للمجرد، وتقسيمًا للمزيّد^(٣)، فلما فرغ من تغيير الأوصاف باعتبار تقسيم المجرد شرع في تغييرها باعتبار تقسيم المزيّد فإذا فرغ من ذلك؛ انتقل إلى تغيير الثلاثي مطلقًا، والشروع في الرباعي بقسميه^(٤).

[المعني بالسالم عند الصرّفيين]^(٥)

قوله: (العام)^(٦)، إن قلت من أين كان هذا عامًا؟ قلت: لأنه جمع معنيين^(١) مضاف إلى معرفة، وقد نصّ الأصوليون وبرهنوا على أنه من صيغ العموم، فإن قلت لو فرض أنه هنا

(١) قال اللقاني: ((والثالث: الثلاثي السالم المزيّد فيه ك (أكرم)، والرابع الثلاثي المزيّد فيه غير السالم ك (أودع)، والخامس: الرباعي المجرد السالم ك (دحرج)، والسادس: الرباعي المجرد غير السالم ك (زلزل)، والسابع: الرباعي المزيّد فيه السالم ك (تدحرج)، الثامن: الرباعي المزيّد فيه غير السالم ك (تزلزل))) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٢ .

(٢) في (الأصل) ما عرفه، وما أثبتاه من (ب)، و (ت) .

(٣) يقسم المجرد الثلاثي إلى ثلاثة أبنية (فعل) و (فعل) و (فعل)، فكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد، ومضارعه على بناءين: مضارع (فعل على يفعل ويفعل) ومضارع (فعل على تفعل وفعل) والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو (يفعل)، وأبنية المزيّد خمسة وعشرون بناءً لا تخلو أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٩٦ .

(٤) للرباعي المجرد وزن واحد، وهو فعلل، ك (دحرج يدحرج)، ومنه أفعال نحتتها العرب من مركبات تحفظ ولا يقاس عليها، ك (بسمل وحول)، أمّا الرباعي المزيّد فينقسم إلى قسمين ما زيد فيه حرف واحد، و ما زيد فيه حرفان، فالذي زيد فيه حرف واحد وزن واحد وهو (تفعلل)، والذي فيه حرفان وزنان (افعلل، افعلل) وعليها ملحقات، ينظر: شذا العرف في فن الصرّف: ٧٢ - ٧٥ .

(٥) زيادة يقتضيها فهم السياق .

(٦) قال اللقاني: ((وقيد الحروف بالأصلية)) تسمية ذكر نعت العام ب التقيد دون عرف الأصوليين وغيرهم، فإنه يسمى عندهم ب التخصص / والتقيد للمطلق)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٣ .

القسم الثاني النص المحقق
مطلق: هل كان يحتاج^(٢) للتقييد ؟ قلت: نعم؛ لأنَّ المطلق متناول لكل فردٍ، وإن كان على
البدل، فيفهم خلاف المراد.

قوله: (بحث)... [إلى آخره]^(٣)، أقول: مما يسقط هذا البحث رأساً: أنَّ الحروف تشمل
المحذوفة كالموجودة، والمراد: كلاهما، وأنَّ مجموع قوله: (ليخرج عنه)^(٥)، وقوله: (ليدخل
فيه)^(٦)، علّة للتقييد بالأصلية، ولا شبهة في أنَّ هذا المجموع متوقف على ذلك التقييد^(٧)،
فقوله: (وإن اعتبر الموجود فيه قبل الحذف كان كافياً^(٨) في إخراجهِ)^(٩) مدفوع؛ لأنَّه مبنيٌّ
على أنَّ كلاً من القولين المذكورين علّة مستقلة، وليس كذلك على أنَّه لا يخفى عليك ما في
مقدماته التي أوردها من عدم ارتباطها بمطلوبه، وعدم إفادتها إيّاه، ألا ترى أنَّ قوله:
(والموجود في نحو: مسّت بعد الحذف لا يصدق عليه حروف)^(١٠) لا يفيد شيئاً؛ لأنَّ عدم
صدق الحروف هنا يقتضي الخروج؛ لأنَّ الحروف حينئذٍ معتبرة في حد السّالم ؟ [١٧/و]، فإذا
لم تصدق على الموجود فيما ذكر [من الحروف]^(١١)، يكون خارجاً، فكيف يُستدلُّ بذلك على

(١) سقطت من (ب)، و(ت).

(٢) في (ت) كانت تحتاج.

(٣) زيادة في (ب)، و(ت).

(٤) قال اللّقاني: ((في كون ذلك مُخرِجاً بالتّقييد بحث؛ لأنَّ حروفه جمعٌ مضاف فأقلّه ثلاثة ؛ فيعمُّ الملفوظة والمقدرة
أصلية أو زائدة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٣.

(٥) قال اللّقاني: (((ليخرج عنه: نحو: مسّت وضلّت) في كون ذلك مُخرِجاً بالتّقييد)). المصدر نفسه: ١٤٣.

(٦) قال اللّقاني: ((وليدخل فيه نحو : أكرم) يعني أنَّ قوله : حروفه جمعٌ مضاف للضمير؛ يعمُّ الحروف الأصلية والزائدة، فلو
اقتصر عليه لكان السّالم: ما سلّم كلُّ حرٍ من حروفه مما ذكره ، فيخرجُ منه نحو: أكرم)). المصدر نفسه: ١٤٤.

(٧) عبارة: (بالأصلية ولا شبهة في ان هذا المجموع متوقف على ذلك التقييد) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) في الأصل باقياً وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٩) قال اللّقاني: ((وإن اعتبر الموجود فيه قبل الحذف كان كافياً في إخراجهِ وليدخل فيه نحو: أكرم)). حاشية اللّقاني على
شرح تصريف العزّي: ١٤٣ - ١٤٤.

(١٠) قال اللّقاني: (والموجود في نحو: مسّت بعد الحذف لا يصدق عليه حروف أصلاً، ولو صدقت عليه لم يخرج
بالأصلية)، ينظر: المصدر نفسه: ١٤٣.

(١١) زيادة في (ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق
عدم الخروج؛ لأنَّ الحروف حينئذٍ معتبرة ، وإنَّ قوله: (ولو صدقت... [إلى آخره])^(١) إلى
قوله: (وهذه كذلك)^(٣) لا يفيد؛ لأنَّه مبنيٌّ على أنَّ المراد: أنَّ نحو:

(مست) خارجٌ لمجردِ قوله: (الأصلية)^(٤)، وليس كذلك، وإنما المراد: أنَّه خارجٌ بقيد سلامة
الحروف مع تقييدها بكونها أصلية، فكان الواجبُ على طريقته^(٥) أن يقول: ولو صدقت لم
تخرج؛ لأنَّ الموجود فيه قد سلَّم مما ذكر، فيكون داخلًا في تعريف السَّالم لا خارجًا عنه^(٦)،
فتأمَّل.

قوله: (شأنها الإخراج لا الإدخال)^(٧)، إنَّ أرادَ بأنَّ شأنها ذلك إنَّ ذلك: واجبٌ فيها؛ فهو مجردٌ
مجردٌ دعوى بلا دليل، بل هي دعوى باطلة كما هو في أعلى^(٨) درجات الوضوح لمن له
أدنى تتبعٍ لكلام الأئمة، فإنَّهم في مواضع كثيرة لا تحصى يجعلون القيود للإدخال ولغيرها،
كبيان الماهية وإنَّ أراد: أنَّ الغالب ذلك؛ فهذا لا يُوجبُ الخلل حتى يأتي التَّصويبُ الذي
ادَّعاه، فتدبَّر على أنَّ بين القيد والمقيّد هنا عمومًا وخصوصًا من وجهٍ قطعًا، فإنَّ الحروفَ
تشملُ الأصليةَ وغيرها، والأصليةُ تشملُ غيرَ الحروف؛ لأنَّ الأصالةَ وغيرها متصورةٌ و

(١) زيادة في (ب)، و(ت).

(٢) قال اللَّقَّاني: ((لو صدقت عليه لم يخرج ب الأصلية، إذ المراد ب الأصلية ضدَّ الزَّائدة)). حاشية اللَّقَّاني على شرح
تصريف العزِّي: ١٤٣.

(٣) قال اللَّقَّاني: ((المراد ب الأصلية ضدَّ الزَّائدة، وهذه كذلك، لا المقدر وجودها في الأصل، وإنَّ اعتبر الموجود فيه قبل
الحذف في مسمى الحروف كان ذلك كافيه في إخراجها)). المصدر نفسه: ١٤٣.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) زيادة في (ب)، و(ت).

(٦) حاصل المراد أنَّ نحو: (مست) لا يحتاج إلى قيد (الأصلية) حتى يخرج عن السَّالم، فهو إمَّا خارجٌ بالحروف؛ لأنَّه
حرفان فقط أو خارجٌ بالحروف أيضًا إن اعتبر الموجود فيه قبل الحذف في مسمى الحروف، فلا حاجة إلى قيد (الأصلية)
لإخراجها، وهذا الاعتراض نفسه يردُّ على نحو: (قُل و بَعْ)، ويمكن القول: إنَّ هذا الاعتراض قويٌّ في نحو: (قُل و بَعْ)؛
لأنَّه لم تسلم حروفه من حروف العلَّة، وأما نحو: (مست) باعتبار أنَّ ضمير الفاعل في علم الصَّرف جزء الفعل، وأنَّه كلمةٌ
واحدةٌ بتمامها، فظاهرُ الكلمة (مست) أنَّها سالمة الحروف، فيحتاجُ إلى قيد الأصلية لإخراجها عن الحد، ولو قال الشَّارح
نحو: (قلت و بعت) لكان أولى، ينظر: حاشية اللَّقَّاني على شرح التَّصريف العزِّي: ١٤٣.

(٧) قال اللَّقَّاني: ((وأنت تعلم أنَّ القيود شأنها الإخراج لا الإدخال)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي: ١٤٤.

(٨) في (ب)، و(ت) اعلاء.

القسم الثاني النص المحقق
واقعة في غير الحروف بلا شبهة، وقد اعترف بأن القيود إذا كان بينها وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه كان شأنها الإدخال، حيث قال: (إلا إذا كان... إلى آخره)^(١) فأبي معنى مع ذلك للاعتراض والتصويب؟ فلا تغفل، ثم رأيت في بعض الهوامش - وكأنه عن المحشي - الاعتذار عن هذه العلاوة التي ذكرناها: بأن المراد هنا: الأصلية من الحروف، لا مطلقاً، فبينهما عموم مطلق، وليس المراد مطلق الأصلية حتى يكون بينهما عموم من وجه، والحمل على مطلق الأصلية حتى يكون بينهما ذلك تكلف انتهى^(٢).

معنى ما رأيته، وأقول يرده أمور:

الأول: إن الاعتبار في النسبة بمفهومي [١٧/ظ] اللفظين لا باعتبار المراد منهما في المحل الخاص كما يعلم مما ذكره في بيان النسبة، فراجعهُ.

الثاني: أنه لو صح اعتبار المراد في المحل الخاص في النسبة بين الأمرين بطل قوله: (إلا إذا كان بينها وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه)^(٣)، ضرورة أن القيود المقيدة لشيء لم يرد بها إلا الحصاة التي تخص ذلك المقيد، ولعمري إن هذا المقيد مع قيده^(٤) من أفراد القيود مع مقيداتها، فما الذي أخرجه عن حكمها الذي اعترف به بقوله: (إلا إذا كان بينهما... إلى آخره)^(٥).

(١) قال اللقاني: ((إلا إذا كان بينها وبين المقيد بها خصوص وعموم من وجه، فالصواب أن حروفه لا تُعتبر من حيث العموم، بل من حيث الجمع مطلقاً الصادق بالأصلية وبالزائدة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٤.
(٢) جاء في حاشية الغزي على شرح العزّي: تفسير الحروف الأصلية ليس المراد أن معرفة الأصلي موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لتوقفها على معرفة الأصول لا محالة فيلزم الدور، بل المراد أنه إذا علم الأصول والروائد بطريق من الطرق كما نقول مثلاً الحروف الأصلية ما ثبتت في تصاريف الكلمة لفظاً، ينظر: حاشية الغزي على شرح العزّي: ١٢، (مخطوط).

(٣) قال اللقاني: ((أن القيود شأنها الإخراج لا الإدخال إلا إذا كان بينهما وبين المقيد بها عموم وخصوص من وجه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٤.

(٤) في (الأصل) مقيدة، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٥) ما زال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق
الثالث: إنَّ الأئمة^(١) صرَّحوا بأنَّ بين اللَّفظ الذي هو جنسُ الكلمة وبين فصله^(٢) الذي هو الموضوعُ عموماً من وجهٍ، مع أنَّه ليس المرادُ بالموضوع هناك إلاَّ اللَّفظُ الموضوعُ، فعلم أنَّ المرادَ في مثل ذلك لا يكون مانعاً من أنَّ بينهما ذلك^(٣).

قال الرضي^(٤) في قول (الكافية)^(٥) الكلمة^(٦): لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ: واحترزَ بقوله (لفظٌ) عن نحو الخطِّ، والعقد، والنَّصب، والإشارة، فإنَّها ربما دلَّت بالوضع على مفردٍ، وليست بكلماتٍ، ويجوز الاحترازُ بالجنسِ أيضاً إذا كان أخصَّ من الفصلِ من وجهٍ، وهو هنا كذلك؛ لأنَّ الموضوعَ للمعنى المفرد قد يكون لفظاً، وقد لا يكون انتهى.

وقال السيّد في (حاشية المتوسط)^(٧): بعد ذكر (المتوسط) مضمون ما قاله الرضيُّ ما نصُّه: فإن قلت: الجنس لا يكون للاحتراز، قلت^(٨): إذا كان كحيوانٍ ناطقٍ أعمَّ مطلقاً وهنا من وجهٍ^(٩) انتهى.

وقوله: قلتُ إذا كان، أي: قلت: لا يكون للاحتراز إذا كان، فتأمل.

(١) ينظر: شرح الحدود في النحو للفاكهي: ٨٠-٨١.

(٢) في (ت) فضله.

(٣) إذا قلنا: كلُّ إنسانٍ حيوان، فقد اجتمع فيه ثلاثة أشياء: ذات الموضوع، هو أفراده، كزيد وبكر وخالد، ووصف الموضوع أي: لفظه المعبر به عن هذه الأفراد وهو إنسان يسمى وصفاً ويسمى عنواناً ولفظاً، ويسمى موضوعاً بالذكر أيضاً، وعنواناً أيضاً، ووصفُ المحمول الذي هو الحيوان، ولا شك أنك إذا عكسته إلى بعضِ الحيوان إنساناً فيُراد بالحيوان هنا الأفراد من الإنسان المفهوم، كما هو قاعدة الحمل، شرح المطلاع على متن إيساغوجي: ١٢/٢٣.

(٤) هو محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، نجم الدين (ت ٦٨٦ هـ) عالم بالعربية، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، ينظر: بغية الوعاة: ١/٥٦٧، والأعلام للزركلي: ٦/٨٦.

(٥) الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١١.

(٦) سقطت من (ب)، و (ت).

(٧) ينظر: حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١، (مخطوط).

(٨) سقطت من (ت).

(٩) ينظر: شرح الكافية في النحو: ٣/١.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (فالصواب...إلى آخره)^(١) فيما صوّبه بحث؛ لأنّ^(٢) التقييد على هذا التقدير كما يخرج
 يخرج ما سلمت زوائده فقط؛ يدخل ما سلمت أصوله دون زوائده كأكرم^(٣) إذ لولا التقييد لم
 يدخل فلم ينتج ما ذكره من نحو^(٤) [أنّ]^(٥) التقييد [ليس]^(٦) للإدخال.

فإن قيل: اللفظ مطلق على هذا التقدير، فلا يتناول الزوائد أيضاً، فدخل نحو: (أكرم) لا
 يتوقف على [هذا]^(٧) التقييد [١٨/و].

قلت: المطلق محتمل لكل^(٨) الأصول، والزوائد متناول لكل منهما على البدل، وكما يكفي
 في تحققه سلامة الأصول يكفي فيه سلامة الزوائد وسلامتها، فبدون التقييد لم يعلم دخول
 نحو: (أكرم)، إذ لم يعلم أنّ المراد الأصول فقط.

قوله: (لكن لا معنى للتقييد...إلى آخره)^(٩) يجاب بأنّ التقييد لئلا يخرج: (اعشوشب)^(١٠)

(١) قال اللقاني: ((فالصواب أنّ حروفه لا تُعتبر من حيث العموم، بل من حيث الجمع مطلقاً الصادق بالأصلية والزائدة)).

حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٤.

(٢) بعدها في (ت) هذا.

(٣) في (الأصل)، و(ب) كالدّم، وما أثبتناه من (ت).

(٤) سقطت من (ب)، و(ت).

(٥) زيادة في (ب)، و(ت).

(٦) زيادة في (ب)، و(ت).

(٧) زيادة في (ب)، و(ت).

(٨) بعدها في (ت) من.

(٩) قال اللقاني: ((كان لا معنى للتقييد بالأصلية بالنسبة إليه حينئذٍ، إذ لا يكون إلا فيها، وإن أُريد به تكرير الحروف
 مطلقاً كما يشهد به قوله آنفاً: يستثنى الزائد للتضعيف)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٥.

(١٠) في (ت) اشعوشب.

القسم الثاني النص المحقق
و(احماراً) من جهة اشتمال الأول على الأول من حروف العلة، والثاني على الألف^(١)،
فتأمل.

قوله: (كَمَا يَشْهَدُ بِهِ قَوْلُهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) قد تمنع الشهادة مع الحكم بالخلو، فتأمل.
قوله: (وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِاخْتِيَارِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) أقول: يمكن أن يجاب أيضاً باختيار الأول،
ويكون التقييد بالأصلية بالنسبة إليه لئلا يخرج باعتبار أن في حروفه مطلقاً حرف علة، وهو
الواو في الأول، والألف في الثاني^(٤)، فتأمل.
قوله: (لَوْ عَلَّلَ بِالسَّلَامَةِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٥) إنما علل الشارح به؛ لأن السبب بالحقيقة في التسمية
قول^(٦) الشارح: (ينبغي أن يستثنى)^(٧).

أقول: يمكن أن لا يحتاج إلى هذا الاستثناء بناءً على أن المراد: تفسير الأصول حقيقة،

(١) جاء في شرح المفصل: وأفعول بناء مبالغة وتوكيد ف اعشوشبت الأرض مبالغة في أعشبت، أما (أفعال) فأكثر ما يكون
يكون في الألوان، نحو: اشهاب، وابياض، ولا يكون متعدياً، وقال سيبويه وليس شيء يقال فيه (أفعال) إلا ويقال فيه (أفعال)؛
إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم أبيض واحمر واصفر أكثر من ابيض واحمار واصفار
واخضار، ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٤٤٣، والكتاب: ٤ / ٧٥.

(٢) قال اللقاني: ((كما يشهد به قوله : أنفاً: يستثنى الزائد للتضعيف، فالخلو ممنوع إذ عين اعشوشب ولا م احمار
ضعفت)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٥.

(٣) قال اللقاني: ((ويمكن أن يجاب باختيار الشق الثاني، ومعنى سلامة الأصول من التضعيف ألا يكون شيء منها ضع
الأصل منها)). المصدر نفسه: ١٤٥.

(٤) عبارة: (يمكن أن يجاب باختيار إلى آخره، أقول يمكن أن يجاب أيضاً باختيار الأول، ويكون التقييد بالأصلية بالنسبة
إليه، و لئلا، يخرج باعتبار ان في حروفه مطلقاً حرف علة، وهو الواو في الأول، والألف في الثاني)، سقطت من (ب)،
و(ت).

(٥) لو علل ب السلامة مما ذكره في التعريف كان أجرى على قاعدتهم في التعريف ينظر: حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزّي: ١٤٦.

(٦) سقطت من (ت).

(٧) قال التفنازاني: ((لكن ينبغي أن يستثنى الزائد للتضعيف أو للإلحاق، وإلى أن الميزان هو: (الفاء والعين واللام)؛ لأنه أعم
أعم الأفعال معنى؛ لأن الكل فيه معنى الفعل)). شرح تصريف العزّي: ٧٧.

القسم الثاني النص المحقق
والأصول^(١) حكماً بأن نُزِّلَ منزلة الأصل، والزائد المذكور مُنَزَّلَ منزلة الأصل^(٢)، ولهذا عبّر عنه بما يُعبّر به عن الأصل، وُعومِلَ معاملة الأصل، فالأصل - ولو حكماً - ما يقابل بما ذكر، والزائد^(٣) حقيقةً وحكماً: بأن لا يعتبر تنزيله منزلة الأصل بخلافه، فليُتَأَمَّلْ.

أو بناءً على أنه تعريفٌ بالأعم، وقد أجازَه القدماءُ وصوّبه الشارحُ والسيدُ وغيرهما، فليُتَأَمَّلْ.
قوله: (فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّائِدَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) يمكن أن يُجاب: بأنَّ التعريفَ بالنظرِ إلى المُتَعَلِّمِ المُتَعَلِّمِ فيمكن أن يعلم المُتَعَلِّمُ^(٥) من الشَّيْخِ الزَّائِدِ للتَّضْعِيفِ والإلحاق قبل أن يعلم الأصل، وكذا إذا قلنا: إنَّ التعريفَ لفظيٌّ؛ لأنَّه يمكن أن يعلم شخصُ الزَّائِدِ المذكور، ولا يعرف مطلقَ الأصلي، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (مَوْزُون)^(٦) أي: موازن، وإلا فـ(دحرج) ليس موزون (جلبب)^(٧) مثلاً.

قوله [١٨/ظ]: (مَوْزُونِ تِلْكَ الْكَلِمَةُ أَصْلٌ...إِلَى آخِرِهِ)^(٨) قال الجاربردي ((ك) دَحْرَج) في

(١) لزومُ الدَّورِ إنّما يرد على من عرّف الحروف الأصليّة بذلك؛ إلّا أنَّ المُصنّف لم يعرفها بل فسّر الحروف الأصول كما صرّح الشارح في قوله: (إلى تفسير حروف الأصول)، وهو مجرد توضيح لا كشف عن الماهيّة حتى يلزم الدَّور، ينظر: تدريب الأَداني: ٢٤.

(٢) ((وهو ما يعرف بالإلحاق، أي: زيادة حرف في الكلمة لتصير على هيئة أصلية لكلمة فوقها في عدد الحروف (الأصول))، شرح ابن جماعة على حاشية الجاربردي: ٢٦١.

(٣) في (ت) الزوائد.

(٤) قال اللّقاني: ((فَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الزَّائِدَ مساوٍ لـ الأصل في الخفاء والوضوح، فأخذهُ جزءاً من الحد يصيره تعريفاً)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٧.

(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) قال الجاربردي: ((لم نعن بالموازنة صورة حركات وسكنات، وإنّما عنينا به وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الأصل الملحق به، وإن كان ثمّ زيادة فلا بدّ من مماثلته في الملحق))، شرح الجاربردي على الشافية في الصّرف: ٤٥.

(٧) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصّرف: ٤٣.

(٨) قال اللّقاني: ((موزون تلك الكلمة أصل في ذلك الباب، سواء كان ذلك الزائد الملحق مكرراً كـ جلبب، أم لا كـ جورب)). جورب)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٨.

القسم الثاني النص المحقق

باب (فَعَّلَ) مثلاً^(١) انتهى.

فإن حروف (دَحْرَجَ) كُلُّهَا أصلٌ غير زائدٍ.

قوله: (عَلَى الْمُكَرَّرِ)^(٢) أي: على ما هو بمعناه، فإنَّ قوله: (الزَّائِدُ لِلتَّضْعِيفِ)^(٣)، يشمل المُكَرَّرَ لِلإِلْحَاقِ وَغَيْرِهِ، فهو بمعنى قول ابن الحاجب: ((المُكَرَّرُ لِلإِلْحَاقِ وَلِغَيْرِهِ))^(٤).

قوله: (وَهُوَ الصَّوَابُ)^(٥)، وَجَّهَ بأنَّ حقَّ كلِّ زائدٍ: أَنْ يُعَامَلَ بلفظه، لا بما تقابل به الأصولُ، ولمَّا خالفت العربُ ذلك في المُكَرَّرِ المذكور؛ علمنا أنَّ عنايتَهُم بالحرف الثاني كعنايتِهِم^(٦) بالحرف الأول، حيث قابلوه بما يُقَابَلُ به الأولُ، وهذه العِلَّةُ في الحرفِ الملحق غير المُكَرَّرِ، فتأمَّل^(٧) انتهى.

وفي قولِ الموجَّه: حيث قابلوه نظراً، فمن أين أنَّ العربَ قابلوا هذا الزَّائد به ؟ وعبارَةُ الجاربردي في المُكَرَّرِ لغيرِ الإِلْحَاقِ ((ولمَّا كرروا الحروفَ علم أنَّ عنايتَهُم بالثاني كهي بالاول، فوجب التَّعبيرُ عن الثاني بما عُبِّرَ به عن الاول))^(٨). انتهى.

^(١) شرح الجاربردي على الشافعية في الصرف: ١٧.

^(٢) قال اللقاني: ((زاد الشارح الإلحاق المدخل له على المكرر الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره)) . حاشية اللقاني على شرح التصريف العزي: ١٤٨

^(٣) قال التفتازاني: ((ينبغي أن يُستثنى الزائد للتضعيف أو للإلحاق)) . شرح تصريف العزي: ٧٧.

^(٤) الشافعية في علم التصريف ابن الحاجب: ٦ / ١.

^(٥) قال اللقاني: ((الذي اقتصر عليه ابن الحاجب وغيره، وهو الصواب)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٤٨.

^(٦) في (ب)، و(ت) عنايتهم.

^(٧) لعلَّ وجه التأمل هنا أنَّه قصدَ بزيادتها التَّكرير فُوبِلَ في الوزنِ بما يُقَابَلُ به الأصل من فاءٍ ، وعينٍ ، ولامٍ، فنقول وزن سَلَمَ فَعَلَ ، وجلبب فَعَّلَ ، وممرمس فَعْفَعِلَ ، والحاصل أنَّ المزيد المكرر لا يوزن بلفظه وإنما يوزن بالحرفِ الأصلي الذي قبله، فصل بينه وبينه زيادة أم لم يفصل كان التَّكرير من غيرِ حروفِ الزيادة أو منها أو كان التَّكرير للإلحاق أم لغيره، ولأنَّ غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثالٍ موزونها فيه أصل، ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٤٩٠٦/١٠.

^(٨) شرح الجاربردي على الشافعية في الصرف: ١٧.

القسم الثاني النص المحقق
ويمكن أن يُجاب عن الشارح: بأنه إنما زاد الإلحاق للتخصيص على دخول المكرر للإلحاق، لا لدخول القسم المذكور، وبأن العرب لما أعطت إحدى الكلمتين أحكام الأخرى؛ دلّ على تنزيل الزائد^(١) في إحداها منزلة الأصلي من الأخرى، فوجب أن يجوز التعبير عنه بما يعبر عن الأصلي، فليتأمل، ففيه شيء؛ لأنه يلزم أن يعبر في نحو: (جورب) الملحق بنحو: (دحرج) عن العين باللام^(٢)، فتأمل.

قوله: (مستلزم^(٣) للقصد^(٤))، إذ العلة حاملة على الشيء، وما يُحمل على الشيء لا يكون إلاّ مقصوداً.

قوله: (قصدُه عند ابن الحاجب)^(٥)، أخذاً من قوله^(٦): (لا إلاّ بثبت)^(٧)، فإنّ معناه: إلاّ بدليل بدليل يدلّ على أنّهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا زيادة الحروف فاتّفق مماثلته لما قبله، فإنّ هذا يدلّ على أنّ مماثلة الحرف لما قبله الأصل فيها أنّه قصد التكرار بدليل^(٨) أنّه جعل عدم عدم قصد التكرار محتاجاً إلى دليل؛ لكونه خلاف الأصل هنا، وإنّ فهم من قول ابن

(١) الزيادة هنا لأجل الإلحاق لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه، بأن يجعل الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلاً للحرف الأصلي في الملحق به ليُعامل مُعاملته في التّكسير والتّصغير وغيرهما، ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ١٩٨.
(٢) ويشير بذلك إلى قول ابن الحاجب: (ويعبر عنها بالفاء والعين واللام وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه، إلاّ المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء، وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فإنه بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة) ينظر: الشّافية في علمي التّصريف والخط : ٥٩.

(٣) في (الأصل) يستلزم، وما أُنبتاه من (ب)، و(ت).

(٤) قال اللّقاني: ((دليل على أن بطناناً فُعلان، إذ التعليل المستفاد ب اللام مستلزم للقصد)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٨.

(٥) قال اللّقاني: ((وإن كان بين العبارتين فرق من جهة أنّ الأصل في التكرار قصدُه عند ابن الحاجب، وعدم قصده عند الشارح)). المصدر نفسه: ١٤٨.

(٦) شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ١٧.

(٧) قال اللّقاني: ((عن زيادة ابن الحاجب بعد استثناء المكرر إلاّ بثبت)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٤٨، والصّاح تاج اللغة وصحاح العربيّة (ثبت): ٢٤٥/١.

(٨) عبارة: (يدل على ان مماثلة الحرف لما قبله الاصل فيها انه قصد التكرار بدليل) سقطت من (ت).

القسم الثاني النص المحقق
الحاجب^(١): (للإحاق...إلى آخره) لكن ينافيه [١٩/و] تصريحه بعد ذلك بقوله إلا متبين^(٢). انتهى، فليُتأمل فيه^(٣).

قوله: (كَانَ أُولَى)^(٤)؛ لأنَّ المراد: استثناء كلِّ منهما، لا أحدهما فقط.

قوله: (وَإِنْ اقْتَضَتْ...إلى آخره)^(٥) في اقتضائها ذلك نظراً، والنظر إلى أداة العموم - أي: (ال) في لفظ (الزائد) - لا يفيد عموم استثنائهما؛ لأنَّ مفاد الكلام مع (أو) استثناء كلِّ زائد لأحدهما، لا كلِّ زائد لهما، اللهمَّ إلا أن تجعل (أو) لتقسيم المُستثنى، والمعنى الزائد المنقسم إلى الأمرين، فليُتأمل.

قوله: (ذَكَرَ الضَّمِير...إلى آخره)^(٦) لك أن تقول: لا حاجة لهذا؛ لأنَّه يكفي من تذكره أن مرجعه هو الميزان، اللهمَّ إلا أن يريد التأكيد وزيادة الفائدة، فليُتأمل.

قوله: (مِنْ وَجْهَيْنِ...إلى آخره)^(٧)، أقول: يُجاب عن الأوَّل بأنَّه ليس المراد بكون ما ذكر مشاراً إليه في المتن: أنَّه مدلولٌ مطابقٌ له، بل إنَّه مرادٌّ منه؛ لكون الواقع كذلك مع صلاحيته لإرادته منه، ولذا قال: (أشار) دون ذكر ونحوه، ومن له تتبُّع لكلامهم لا يخفى عليه أنَّهم يريدون بمثل هذا التعبير ذلك.

(١) شرح الجاربردي على الشافعية في الصَّرف: ١٧.

(٢) في (ب)، و(ت) الأمين.

(٣) ووجه التأمل هنا أنَّ قوله (إلا بثبت) قيل: هو استثناء من قوله: إلا المكرر: أي: يعبر عن المكرر بما قبله، إلا إذا دلَّ دليل على أنهم لم يقصدوا التكرار، بل قصدوا زيادة هذه الحروف، فاتفق موافقتها لما قبلها، فإنَّه حينئذ يُعبر عنه بلفظه، وحال كون الحرف من حروف الزيادة أو لا، فصل بينهما بحرف أو لا، إلا ملتبساً بثبت، أي: بدليل دال على عدم قصد التكرار، ينظر: شرح الجاربردي على الشافعية في الصَّرف: ١٧.

(٤) قال اللقاني: ((ولو عطف الإلحاق ب الواو كان أولى منه ب أو)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العري: ١٤٨.

(٥) قال اللقاني: ((وإن اقتضت عموم استثنائها أيضاً؛ نظراً إلى أداة العموم في الزائد)). النص نفسه: ١٤٨.

(٦) قال اللقاني: ((ذكر الضمير؛ لأنَّ المراد هو: اللفظ المركب من مسميات هذه الأسماء)). المصدر نفسه: ١٤٨ - ١٤٩.

(٧) قال اللقاني: ((من وجهين: أحدهما: أن المشار إليه في المتن أنَّ اللفظ المذكور مقابل به، أي: ميزان، لا أنَّه هو الميزان بصيغة الحصر كما قال، وثانيهما: أنه علل اللفظ المذكور مع عمومه بأمر خاص بالفعل الثلاثي المجرد)). النص نفسه: ١٤٩.

القسم الثاني النص المحقق

وعن الثاني: بأنه يمكن أن لا يكون هذا التعليل خاصاً بالفعل الثلاثي المجرد بناءً على أن معناه: لأنه- أي: اللفظ- المركب من تلك المسميات، أي: هذا النوع، أي: معناه أعم الأفعال^(١)، أي: اللغوية الخاصة بمعنى: أن كل فرد منه أعم مما يناظره من تلك الأفعال، فـ(فعل) أعم من (ضرب) و (أكل) وهكذا، و (انفعل) أعم من (انطلق) و (انفطر) وهكذا، و (استفعل) أعم من (استخرج) و (استكسب) وهكذا، و (الاستفعل) أعم من (الاستخراج) و (الاستكساب) وهكذا، فليتأمل^(٢).

قوله: (إذ معنى لفظ الفعل وهو أحد... إلى آخره)^(٣) فعلم أن المراد معنى كل حدث: كل فعل، فعل، فيلزم من دخول معناه- أي: حدثه- في معنى كل فعل- أي حدثه- جزئية معناه لمعنى كل فعل، ومن لازم ذلك: أنه خبر أعم^(٤) في كل فعل، ومن لازم ذلك الأعمية، ولو أريد أن حدثه داخل في جملة معنى كل فعل لصدق بمساواة حدثه لحدث غيره ١، فلا [١٩/ظ] يلزم^(٥) الأعمية، فليتأمل.

قوله: (لا يقال تبطل... إلى آخره)^(٦)، انظر هل يأتي نظير هذا السؤال والجواب في نحو (مات)؟.

(١) اعلم أن من الناس من يسوي بين الإطلاقين، ولا يفرق بينهما، ومنهم من يفرق، فيقول: للعموم اللفظي عام، وللعموم المعنوي أعم، على وزن أفعال التفضيل، فمتى قيل هذا أعم، تبادر الذهن للمعنى، ومتى قيل عام، تبادر الذهن للفظ، ويكون قبالة لفظ الأعم لفظ الأخص، وقبالة لفظ العام، لفظ الخاص، فمتى قيل هذا أخص، انتقل الذهن إلى الأخص المعنوي كالنوع من الجنس، ومتى قيل: هذا خاص، انتقل الذهن إلى اللفظ الذي هو أقل أفراداً من لفظ آخر، وهو عام ومخصوص فتميزت الحقائق حينئذ، ينظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم ١/١٣٤-١٣٦.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) قال اللقاني: ((إذ معنى لفظ الفعل- وهو أحد مدلولي فعل- مطلق الإيجاد)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: العزّي: ١٤٩.

(٤) في (الأصل) عنها، وما أثبتناه من (ب)، و (ت).

(٥) في (ب)، و (ت) تلزم.

(٦) قال اللقاني: ((لا يقال: تبطل دعوى أعميته بعدم صدقه على الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٥٠.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (لا يَأْبُونَ فِي جَعْلِهَا أَفْعَالًا لِلنَّفْسِ)^(١) إنَّ أراد: أَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ بِأَنَّهَا أَفْعَالٌ حَقِيقَةٌ، وهو
 الْمُنَاسِبُ لقوله: (فَعُلَ كُلُّ شَيْءٍ بِحِسْبِهِ)؛ فهو مُمْكِنٌ لَكُنْه يَشْكُلُ: بِأَنَّ غَيْرَهُمْ أَقَامَ الْحُجَّةَ عَلَى
 نَفْيِ الْفِعْلِيَّةِ عَنْهُمَا، وَإِنْ أَرَادَ: أَنَّهُمْ يَعْدُونَهَا أَفْعَالًا، وَيُسَمُّونها: أَفْعَالًا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَفْعَالًا
 حَقِيقَةً؛ لَمْ يَنَاسِبْ قَوْلُهُ: (قَائِلِينَ... إِلَى آخِرِهِ)، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَبِمَعْنَى الْأَفْعَالِ)^(٢) أي: وَأَنَّ الْمَرَادَ قَوْلُهُ: (تَحَكُّمًا)^(٣) كَانَ وَجْهَهُ: أَنَّ كَلًّا مِنْ (فَعُلَ) وَمِنْ
 الْأَفْعَالِ الْخَاصَّةِ يَصِحُّ أَنْ يَرَادَ بِهِ الْإِيجَادُ وَالْأَثَرُ الْخَاصُّ، وَأَنْ يَرَادَ بِالْأَوَّلِ: الْأَثَرُ^(٤)
 الْخَاصُّ^(٥)، وَبِالْثَّانِي: الْإِيجَادُ وَأَنْ يُرَادَ الْعَكْسُ، وَأَنَّ مَقْتَضَى كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ مَعْنَى الْكَلِّ
 الْإِيجَادُ^(٦)، فَحَمَلُ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِيجَادِ، وَالثَّانِي عَلَى الْأَثَرِ لَا وَجْهَ لَهُ^(٧).

قوله: (مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ)^(٨)، فِي دَعْوَى الْمَخَالَفَةِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ سِيَاقٍ مَا يَنْسِبُهُ لِذَلِكَ مَعْنَاهُ

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((عُلِمَ هَذَا الْفَنَ وَنَحْوَهُ لَا يَأْبُونَ فِي جَعْلِهَا أَفْعَالًا لِلنَّفْسِ، قَائِلِينَ: فَعُلَ كُلُّ بِحِسْبِهِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى
 شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَرِّي: ١٥٠.

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَبِمَعْنَى الْأَفْعَالِ الْخَاصَّةِ: الْآثَارُ الْحَاصِلَةُ بِالْإِيجَادِ، فَمَعْنَى ضَرْبٍ: الْآثَرُ الْخَاصُّ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِـ
 الضَّرْبِ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٥٠.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ تَحَكُّمًا صِرْفًا وَمُخَالَفًا لِاصْطِلَاحِهِمْ فِي الْأَعْمِيَّةِ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٥٠.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ (ت).

(٥) جَاءَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، ((الْأَثَرُ: بَقِيَّةُ الشَّيْءِ، وَالْجَمْعُ آثَارٌ وَأَثُورٌ. وَخَرَجْتُ فِي إِثْرِهِ وَفِي أَثَرِهِ أَيَّ بَعْدَهُ. وَأَثَرْتُهُ وَتَأَثَّرْتُه:
 تَتَّبَعْتُ أَثَرَهُ... وَالتَّأَثَّرَ: إِيقَاءُ الْأَثَرِ فِي الشَّيْءِ. وَأَثَّرَ فِي الشَّيْءِ: تَرَكَ فِيهِ أَثَرًا))، لِسَانُ الْعَرَبِ (أَثَرٌ): ٥/٤.

(٦) عِبَارَةٌ: (وَإِنْ يَرَادُ الْعَكْسُ، وَإِنْ مَقْتَضَى كَلَامِ النُّحَاةِ أَنَّ مَعْنَى الْكَلِّ الْإِيجَادَ) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ (ت).

(٧) لِأَنَّ فِيهِ جَمْعٌ لِلنَّفْيِ؛ لِأَنَّ وَجُودَ الْأَثَرِ مَعَ التَّأَثُّرِ لَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ أَصْلًا، وَالْوُجُودُ مَعَ الْإِيجَادِ، وَالْوُجُودُ إِنَّمَا هُوَ حَالُ
 الْعَدَمِ كَانَ وَجُودَ الْأَثَرِ أَيْضًا فِي تِلْكَ الْحَالِ، فَيَجْتَمِعُ وَجُودُ الْأَثَرِ مَعَ عَدَمِهِ مَعًا، وَلِأَنَّ الْأَثَرَ حَالُ عَدَمِهِ نَفْيَ مُحَضٍّ، فَلَا
 يَصْلَحُ هُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَنْ يَكُونَ أَثَرًا لِلْمَوْجُودِ، وَإِذْ لَا أَثَرَ لَهُ فَلَا تَأَثُّرَ وَلَا إِيجَادَ مِنْهُ حِينَئِذٍ فَلَا يَتِمُّ التَّقْرِيبُ، يَنْظُرُ: شَرْحُ
 الْمَوَاقِفِ: ١٤٧/٣.

(٨) قَالَ اللَّقَّانِي: ((مُخَالَفٌ لِلْمَنْقُولِ عَنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الْمَصْدَرِيَّةَ عَنْهُمْ هِيَ الْإِيجَادَاتُ، لَا الْآثَارُ الَّتِي هِيَ
 عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَرِّي: ١٥٠.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
الوضعي^(١): أَنَّهُ جَعَلَ تِلْكَ الْآثَارَ بِمَعْنَى الْأَفْعَالِ الْخَاصَّةِ وَذَلِكَ لَا يُلْزَمُ أَنْ تَكُونَ^(٢) تِلْكَ
الْآثَارُ مَعْنَاهَا الْوَضْعِيُّ الَّذِي هُوَ الْمَرَادُ فِي الْمَنْقُولِ عَنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَتَأَمَّلْ^(٣).

قوله: (وَإِنْ شَارَكَتَهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) أي: فَقَوْلُهُ السَّابِقُ؛ (لَأَنَّ الْكَلَّ) فِيهِ مَسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ مِنْ
مِن الْكَلِّ، كَذَا بِخَطِّهِ (فُدِسَ سِرُّهُ).

قوله: (كَمَا يَدُلُّ...إِلَى آخِرِهِ)^(٥) كَانَ [وَجْهَهُ]^(٦) أَنَّهُ^(٧) يَدُلُّ عَلَى الْمُشَارَكَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَالِدَّلَالَةُ
وَالِدَّلَالَةُ مِنْ قَوْلِهِ: (لِمَجِيئِهِ بِمَعْنَى آخِرِ)^(٨)، أَي: مَغَايِرٍ لِمَعْنَى الْفِعْلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ
بِمَعْنَى الْفِعْلِ.

قوله: (قَدْ يُقَالُ لَا يُنَافِيهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٩) جَوَابُهُ: أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ الْمُنَافَاةَ بِاعْتِبَارِ ظَاهِرِ السِّيَاقِ،
فَلَا يُنَافِي إِمَّاكَانَ دَفْعِ الْمُنَافَاةِ بِالتَّوِيلِ.

(١) سقطت من (ب)، و (ت).

(٢) في (ت) جعل.

(٣) يستدل بوجود المساوي على وجود مساويه وبعدمه على عدمه وبوجود الأخص على وجود الأعم وينفي الأعم على نفي الأخص، ومن أمثلتها بالموارد العقلية فلمتساويان كالإنسان، والضحك بقوة، يلزم جزد كل واحد مهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، فلا إنسان إلا وهو ضاحك بالقوة، ولا ضاحك بالقوة إلا وهو إنسان، ينظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي: ٨١.

(٤) قال اللقاني: ((وَإِنْ شَارَكَتَهُ فِي أَصْلٍ مُطْلَقٍ الْفِعْلِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَنْفَاً: لِمَجِيءِ جَعَلَ بِمَعْنَى آخِرِ)). حَاشِيَةُ
الَلْقَانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ١٥١.

(٥) قال اللقاني: ((كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَنْفَاً: لِمَجِيءِ جَعَلَ بِمَعْنَى آخِرِ؛ لَخَفْتَهُ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٥١.

(٦) زيادة في (ت).

(٧) في (ت) أَنْ.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) ما زال يشرح القول نفسه.

(١٠) قال اللقاني: ((قَدْ يُقَالُ: لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَيَجِيءُ - أَي: مُضَارِعُ فَعَلٍ - مَفْتُوحُ الْعَيْنِ) يَرِيدُ بِهِ مَا هُوَ أَمُّ مِنْ
السَّالِمِ)). حَاشِيَةُ الْلَقَانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ١٥٢.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (أو من الإضافة الحقيقية)^(١) لعله أراد بالإضافة الحقيقية ما يقابله^(٢) إضافة الأعم إلى
 إلى الأخص، والموصوف إلى الصفة^(٣) أيضاً؛ لأن المتضايين فيهما لم يتغيرا حقيقةً
 بحسب المراد^(٤).

قوله: (مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ)^(٥) لا يُقال: يَصِحُّ على هذا أن يكون مضافاً لفاعله، أي: على وزن
 (فعل) أي: مماثلته له؛ لا تاتاً نقول:

أمّا أولاً؛ فلأنه خلاف المقصود؛ لأن المقصود [من]^(٦) اعتباره ب (فعل) بيان أنه مماثل
 (فعل) لا [و/٢٠] بالعكس، أي: باعتبار (فعل) به.

وأمّا ثانياً، فالمفهوم من قولنا: الشئُ الفلانيُّ على كذا: أن يكون كذا وصفاً له، ومماثلة
 (فعل) له ليس وصفاً له إلا بتكلفٍ كبيرٍ، فليُتأمل.

(١) قال اللقاني: ((أو من الإضافة الحقيقية؛ بناءً على أن ماهية الثلاثي المجرد الذهنية أعم من الماضي)). حاشية اللقاني
 على شرح تصريف العزّي: ١٥٢ - ١٥٣.

(٢) في (الأصل) يقابل، وما أثبتناه من (ب)، و (ت).

(٣) ذهب البعض إلى منع إضافة الموصوف إلى الصفة وعللوا ذلك بأن الصفة تابعة لموصوفها في الإعراب، فلو أضيف
 إليها الموصوف لكانت مجرورة أبداً ولم تتصور التبعية المذكورة، وعلل منع العكس بأن الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة
 وفي الإضافة لا يمكن ذلك، وعلل منع إضافة أحد المترادفين أو المتساويين بعدم الفائدة، ينظر: حاشية الصبان على شرح
 الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٧٥ / ٢.

(٤) المراد من إضافة الأعم إلى الأخص أي: كمسجد الجامع، وقوله: الصفة إلى الموصوف أي: كجرد قطيفة أي: قطيفة
 مجرودة إذ الأوقات كلها نفيسة، ويجوز أن تكون إضافة بيانية؛ لأن الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية
 أو الابتدائية والكل ممكن هنا، ينظر: حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج: ١ / ٦٦.

(٥) قال اللقاني: ((ظاهرة من المماثلة؛ فهو مصدر مضاف لمفعوله، أو المفعول، أي شكل موزون لـ فعل)). حاشية اللقاني
 على شرح تصريف العزّي: ١٥٣.

(٦) زيادة في (ب)، و (ت).

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول... إلى آخره) ^(١) لقائل أن يقول: هو وإن لم يستلزمه، لكنه يناسبه في أصل التعليل بأنهم ^(٢) لما رفضوا ابتداء التلّفظ به ناسب أن لا يجعلوه أول الكلمة التي من شأنها الابتداء بأولها، ففي الحكم بالتوهم والنظر نظر ^(٣)، فتأمل.

قوله: (أخف من الضمة والكسرة... إلى آخره) ^(٤) لا يقال: صيغة التفضيل تقتضي مشاركة الضمة والكسرة ^(٥) في أصل الخفة، وهو ممنوع في الضمة، إذ لا خفة فيها؛ لأنها أثقل

الحركات الثلاث ^(٦)؛ لأننا نقول:

أما أولاً، فكونها أثقل الحركات ^(٧) لا ينفي أن لها خفة بالنسبة للحروف كالواو.

^(١) قال اللقاني: ((لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول؛ لإمكان بدء الكلمة بساكن وابتداء التلّفظ بما قبله موصولاً به)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٤.

^(٢) في (الأصل) أنهم، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

^(٣) معنى رفضهم ذلك جاء من رفضهم جعل الكلمة تبدأ بالسّاكن، وإنّ الابتداء به بهذا المعنى ممكن باتفاق، وإنّ بعضهم توهم أنّ المراد بالابتداء بالسّاكن ابتداء التلّفظ، وإنّ التعبير باللفظ إشارة إلى اختيار إمكانه، وفيه نظر؛ لأنّ رفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الأول لإمكان بدء الكلمة بساكن بابتداء التلّفظ بما قبله موصولاً به: ينظر: شرح لامية الأفعال: ٢ / ١٦٦.

^(٤) قال اللقاني: ((أخف من الضمة والكسرة؛ لأنّ في الضمة إعمال عضلتي الفم، وفي الكسرة إعمال السفلى)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٤.

^(٥) عبارة: (إلى آخره، لا يقال صيغة التفضيل تقتضي مشاركة الضمة والكسرة) سقطت من (ت).

^(٦) أخف الأفعال الثلاثية المفتوح العين؛ لأنّ الفتحة أخف الحركات، وأثقلها المضموم العين؛ لأنّ الضمة أثقل الحركات، و المكسور العين متوسط؛ لأنّ الكسرة أقل ثقلاً من الضمة، وأقل خفة من الفتحة، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٤٣٩.

^(٧) إنّما كانت الضمة أثقل الحركات؛ لأنها تحتاج إلى ضم الشفتين، ولا يحصل ذلك إلا بإعمال العضلتين الواصلتين إلى طريق الشفة، والكسرة أقل ثقلاً؛ لأنها تحصل بإعمال العضلة السفلى فقط، بخلاف الفتحة فإنها تحصل بمجرد فتح الفم: ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٥.

القسم الثاني النص المحقق
 وأما ثانيًا، فقد يجيء (أفعل) لأصل الفعل، فجاز أن يُستعمل هنا في معنييه^(١) التفضيل
 بالنسبة للكثرة^(٢)، وأصل الفعل بالنسبة للضمّة عند مَنْ أجاز استعمال المشترك في معنييه،
 فتأمل.

قوله: (ولو قصد إيراده على قوله...إلى آخره)^(٣) أقول: بقي احتمال آخر، وهو أن يكون

[الثلاثي المجرد]^(٤)

المقصود: إيراده على مجموع قوله: (لأنّ الفاء لا يكون إلا مفتوحًا...إلى آخره)^(٥) و(العين^(٦))
 و(العين^(٦) لا يكون إلا متحركًا) ولم يصح الاستدلال على ذلك بقوله: (ولو قصدًا...إلى
 آخره)^(٧) [أي^(٨)]، فتأمل.

قوله: (أي^(٩): التخفيف)^(١٠) يجوز بقاء^(١١) الخفة على ظاهرها، وتقدير الضرب لتحصيل^(١٢)
 لتحصيل^(١٢) ضرب، قوله: (وإما بنقلها إلى الفاء...إلى آخره)^(١٣) إن قلت: هل له وجه؟

(١) بعدها في (ب)، و (ت) بأن .

(٢) في (الأصل) للكسرة، وما أثبتاه من (ب)، و (ت).

(٣) قال اللّقاني: ((ولو قصد إيراده على قوله : ولا يخلوا ... إلخ لزاد على قوله ما سبق)) . حاشية اللّقاني على شرح
 تصريف العزي : ١٥٤ .

(٤) زيادة يقتضيها فهم السياق .

(٥) قال التّفتازاني: ((لأنّ الفاء لا يكون إلا مفتوحة ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن، وكون الفتحة أخف الحركات واللام مفتوح)).
 مفتوح)). شرح تصريف العزي: ٧٨ .

(٦) في (ب)، و (ت) المعنى .

(٧) ما يزال يشرح قول اللّقاني نفسه .

(٨) زيادة في (ب) .

(٩) سقطت من (ب)، و (ت) .

(١٠) قال اللّقاني: ((أي: نوع (من الخفة) أي: التخفيف للعين بتسكينها، إما بحذف حركتها فقط، وإما بنقلها إلى الفاء بعد
 حذف حركتها)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٤ .

(١١) في (ب) ابقاء .

(١٢) في (ب)، و (ت) بتحصيل .

(١٣) قال اللّقاني: ((وإما بنقلها إلى الفاء بعد حذف حركتها)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٤ .

القسم الثاني النص المحقق
قلت: نعم، وهو: أنه أحتيج إلى تخفيف العين^(١) بحذف حركتها، وفيه إجحاف بها، فجبرها بحفظ حركاتها في محل آخر، وهو الفاء، ولا يقدح ذلك إلا^(٢) في حذف حركة الفاء إجحافاً أيضاً؛ لأن العين أحق بالمراعاة للحاجة إلى تخفيفها^(٣).

قوله: (لِكَوْنِ حَرْفِ الْحَلْقِ قَوِيًّا...إلى آخره)^(٤) جواب سؤال، حاصله: أنه اتبع الثاني للأول، للأول، لا عكسه^(٥).

قوله: (لِكَوْنِ حَرْفِ الْحَلْقِ قَوِيًّا...إلى آخره)^(٦) أقول: وجه هذا التعليل: أن قوله: (وكسرهما) عطف على مدخول^(٧) (مع)، فالتقدير: ومع كسرهما، وحاصله: ويجوز كسر الفاء مع كسر العين، فالمعلل هذا المجموع - أعني: الكسر مع الكسر - وحاصل [٢٠/ظ] التعليل: أن حرف الحلق مكسور أصالة، وهو قوي فاستتبع كسر الفاء، فصارا مكسورين^(٨)، فاجتماع كسرهما علته الاستتباع؛ لأنه تحقق [الاجتماع]^(٩)، ولقوة حرف الحلق^(١٠) لم يعكس بأن تستتبع الفاء فتح العين.

(١) في (ب)، و(ت) المعنى.

(٢) في (ت) لأن فيه.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٤٢/١.

(٤) قال اللقاني: ((لكون حرف الحلق قوياً يستتبع ما قبله)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٥.

(٥) عبارة: (جواب سؤال، حاصله: أنه أتبع الثاني للأول، لا عكسه) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٧) في (ت) مدلول .

(٨) لكون كسرة حرف الحلق قوية بخلاف غيرها، فناسب أن تتبع لقوتها بكسرة ليحصل نوع من التخفيف، هو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة، وكأنهم عدلوا عن فتح الفاء والعين المحصل أيضاً للغرض المذكور؛ لأن استتباع القوي لما دونه أولى من عكسه، ينظر: شرح ابن جماعة على حاشية الجاريري: ٣١٠.

(٩) زيادة في (ب)، و(ت) .

(١٠) جعل سيبويه لحروف الحلق ثلاثة مخارج، أقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرجاً العين والحاء، وأدناها مخرجاً من الفم: الغين والحاء، ينظر: الكتاب: ٤ / ٤٣٣.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (زِيَادَةُ بَيَانٍ) ^(١) الأولى أَنَّهُ إشارة إلى ضبط النَحْو في قوله: (نَحْوُ: نَعَمْ وَشَهِدَ) ^(٢) بَأَنَّهُ كلُّ فعلٍ بكسرِ العينِ، عَيْنُهُ حرفٌ حلقٍ ^(٣)، فليَتَأَمَّلْ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى إِنَّ إِضَافَتَهُ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٤) دَفَعَ لما يرد من أَنَّ ^(٥) إِضافةً إِضافةً لفظيةً؛ لَأَنَّهُ ^(٦) من الوصفِ لمعمولِهِ، فهو نكرةٌ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٧) وعلى أَنَّهُ نَعَتْ لاسمٍ أو فعلٍ تكون إِضافَتُهُ لفظيةً ^(٨)، لئَلَّا تقع المعرفةُ نعتًا للنكرةِ.

قوله: (مَعْنَوِيَّةٌ) ^(٩) ^(١٠)، أي: فهي معرفةٌ فصَحَّ كونُها نعتًا للمعرفةِ، أعني: (فعل)؛ لَأَنَّهُ علمٌ لوزنٍ لوزنٍ خاصٍ.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((أو فعلٍ) هو زيادةُ بيانٍ)). حاشيةُ اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ١٥٥.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((في نحو: نَعَمْ وَشَهِدَ (كسرِ الفاءِ مع سكونِ العينِ) لنقلِ كسرةِ العينِ إلى الفاءِ)). المصدر نفسه: ١٤٤-١٤٥.

(٣) ذهب ابن يعيش إلى أَنَّ ليس ذلك شيئاً يختص هذين الفعلين، وإنما هو عمل في كل ما كان على (فَعَلٍ) مما عينه حرفُ حلقٍ، اسماً كان أو فعلاً، نحو (فَخِذٍ) و(شَهِدَ) فإنَّه يسوغُ فيهما، وفي كل ما كان مثلهما أربعةً أوجه، والعلَّةُ في ذلك أَنَّ حرفَ الحلقِ يُستنقل إذا كان مستقلاً وإخراجه كالتَّهْوِج، فلذلك أثروا التَّخْفِيفَ فيه، وكل ما كان أشدَّ تسفلاً كان أكثر استنقلاً، ينظر: شرح المِفْصَل لابن يعيش: ٤/ ٣٩٠.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ إِضافته معنويةٌ؛ إذ المقصود به الاستمرارُ المفيذُ للثبوتِ)). حاشيةُ اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ١٥٥.

(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) عبارة: (الإضافة لفظية لَأَنَّهُ) سقطت من (ب)، و(ت).

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) وهي الإضافة المنسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى، لعدم سرايتها إليه، لَأَنَّهُ لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لا تعريفاً ولا تخصيصاً لَأَنَّهُ في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى، وعلامتها أن يكون المضاف صفةً احترازاً عما إذا لم يكن صفةً، نحو: غلام زيد، ينظر: الفوائد الضيائية: ٣١٣-٣١٨.

(٩) أي: أَنَّ الإضافة المعنوية تفيد تعريفاً مع المعرفة، وتخصيصاً مع النكرة؛ لَأَنَّ وضعها لذلك، ويفهم من قوله: تفيد تعريفاً مع المعرفة؛ أَنَّ الإضافة إلى المعرفة موجبة للتعريف فقط؛ كالآلف واللام، وليس كذلك، بل: هي موجبة للمضاف في بعض أحكام المضاف إليه تعريفاً كان أو غيره، ينظر: التُّحفة الشَّافِيَّة في شرحِ الكافية في النُّحو: ٤١٢.

(١٠) ما يزال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (فلا يجوز فيه...إلى آخره)^(١)، قال الجاربردي: ((ولا يجوز في عُضْد بضم الفاء نقلاً عن الضّاد، كما نقلوا الكسرة في كتف لثقل الضّمة، وقد جَوّزه بعضهم))^(٢) انتهى.

قول الشّارح: (حَرْفُ حَلْقٍ)^(٣)، قال: ك(فَخَذ) يجوز فيه سكون العين، مع فتح الفاء للخفة، ومع كسره لنقل حركة الخاء إليه، و(فَخَذ) بكسرتين،^(٤) انتهى.

قوله: (لِكَوْنِ حَرْفِ الْحَلْقِ قَوِيًّا)^(٥)، جواب سؤال حاصله: إن اتّبع الثاني للأوّل لا عكسه^(٦).
عكسه^(٦).

قوله: (فَلَا يَجُوزُ كَسْرُهُمَا)^(٧) أفهم جواز ما عدا ذلك، وهو كذلك كما يفيدُه قول الجاربردي: ((وإن لم يكن كذلك، كـ (كَتِف) يجوز فيه وجهان: إسكان عينه مع فتح الفاء وكسره))^(٨)، انتهى.

وهو ظاهرٌ قوله: إنّه يجوز فيه ما هو أصله، وهو فتح الفاء وكسر العين، فقد جاز فيه ما عدا كسرهما^(٩).

(١) قال اللّقّاني: ((فلا يجوز فيه مع الأصل إلا إسكانها، وعن مفتوحها ك بطل، وساكنها ك صعب، فلا يجوز فيها إلا الأصل)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ١٥٦.

(٢) شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٣٢.

(٣) قال التّفتازاني: ((كسر الفاء مع سكون العين وكسرها، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها، وهذه جارية على كلّ اسم أو فعلٍ على (فعلٍ) مكسور العين وعينه حرف حلق)). شرح تصريف العزّي: ٧٨.

(٤) في (فخذ) يجوز فيه ثلاثة أوزان آخر فرعية، (فَخَذ) بإسكان العين للخفة، و(فَخَذ) بنقل كسرة العين إلى الفاء، وحذف حركتها لذلك، و(فَخَذ) باتّباع الفاء العين، وذلك لقوة حروف الحلق، ينظر: شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٣٢.

(٥) قال اللّقّاني: ((لكون حرف الحلق قوياً يستتبع ما قبله)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ١٥٥.

(٦) عبارة: قوله^(٦): (لكون حرف الحلق قوياً^(٦))، جواب سؤال حاصله أن اتبع الثاني للأوّل لا عكسه) سقطت من (ت).

(٧) قال اللّقّاني: ((واحتزر به عن نحو: كَتِفٍ، فلا يجوز كسرهما)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ١٥٦.

(٨) شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٣٢.

(٩) ينظر: شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٣٢.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (لَتَرَكَ الْمُصَنَّفُ مَا يُوجِبُهُ)^(١)، فيه: أَنَّهُ ذكر ما يوجبُ تقديرًا، فهلا قَدَّرَه كما قَدَّرَ (وزن)
في الأوَّلِ؟.

قوله: (لَا لِلتَّخْيِيرِ بِنَاءٌ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) المتبادرُ من (أو) في مثل ذلك: التَّخْيِيرُ بين الوجهين
في كلِّ مضارعٍ، ففي الحكمِ على البعضِ بالوهمِ نظرٌ؛ لأنَّه بنى تقييدهُ على المتبادرِ،
فليُتَأَمَّلَ.

قوله: (بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) حتى يكون بعد الطَّلَبِ، فيصح التَّخْيِيرُ.

قوله: (فِي غَيْرِ وَاوِيٍّ الْعَيْنِ)^(٤)، نَحْوُ: (قَالَ يَقُولُ)، و(غَزَا يَغْزُو) [٢١/و]، فيمتنع الكسرُ
هنا.

قوله: (وَيَأْتِي أَحَدُهُمَا)^(٥)، نَحْوُ: (كَالَ يَكِيلُ)، و(مَالَ يَمِيلُ)، و(رَمَى يَرْمِي)، و(حَمَى
يَحْمِي)، فيمتنع الضَّمُّ^(٦).

قوله: (وِ وَاوِيٍّ الْفَاءِ)^(٧)، نَحْوُ: (وَعَدَ يَعِدُ)، و(وَفَدَ يَفْدُ)، فيمتنع الضَّمُّ^(٨).

(١) قال اللَّقَّانِي: ((يَفْعُلُ) تَرَكَ الشَّارِحُ هنا تقديرَ وزن ؛ لتركِ المصنَّف ما يوجبُه ، وهو على)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح
تصريفِ العِزِّي : ١٥٦.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((لا للتَّخْيِيرِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ : فمضارعُه في قوَّة مجيء مضارعه)). المصدر نفسه : ١٥٧.

(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((هذا التنوينُ هو الأصلُ في غيرِ وَاوِيٍّ الْعَيْنِ أو اللام)). المصدر نفسه : ١٥٧.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((ويأتي أحدهما في وَاوِيٍّ الْفَاءِ والمضارع)). المصدر نفسه : ١٥٧.

(٦) قلبت الياء في ماضي هذه الأفعال ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأمَّا في المستقبل فإنه نقل كسرة الياء إلى الألفِ
فسكنت وكسر ما قبلها فقالوا يَكِيلُ ويميل ، فأعلوا العين في المستقبل حملًا على إعلالها في الماضي ، وكذلك إن كانت
لامه ياء نحو رَمَى يَرْمِي فأصلِي رَمَى فقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولايجوز فيها الضم هنا لئلا يلتبس بذوات
الواو، ينظر: شرح التَّصْرِيفِ لِلثَّمانِينِي: ٤٣٦.

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) جاءَ في فتحِ الأقفالِ إذا كان فاء الفعلِ واوًا فالمفعول منه بكسر العينِ مطلقًا، أي: سواء به المصدر أو الظرف، وعد
يعد موعِدًا حسنًا أي: وعدًا، ينظر: فتحِ الأقفالِ وحل الإشكال بشرح لامِيَّة الأفعال: ٢٠٢.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (والمضاعف)^(١)، خرج المضاعف^(٢) وهو ضربان:

أحدهما: التزم عين مضارعه ك (مَرَّ يَمُرُّ)، و (حَلَّ يَحِلُّ عن منزله)، أي: جَلَا يَجْلُ، و (هَبَّتْ الرِّيحُ تَهْبُ)، و (سَحَّ المطرُ يَسْحُ).

والآخر: جاء^(٣) بالوجهين ك (صَدَّ يَصِدُّ)، و (خَرَّ يَخِرُّ)، وضبط أفعال الضربين في (لامية ابن مالك)^(٤).

قوله: (لَا فِي الْمُقَيَّدِ بِغَيْرِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ)^(٥)، أقول: لا شبهة في أَنَّ الْمُقَيَّدَ الْمَذْكُورَ يَتَنَوَّعُ إِلَى الْوَجْهَيْنِ، فَإِنْ كَانَ النَّظَرُ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَا يَتَنَوَّعُ، فَمَمْنُوعٌ، أَوْ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ ذُو نَوْعَيْنِ لَا أَنْوَاعَ؛ فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّ الْمُعْتَرِضَ لَمْ يَدَّعِ أَنَّهُ ذُو أَنْوَاعٍ، بَلْ كَلَامُهُ صَادِقٌ بِالنَّوْعَيْنِ، أَوْ مِنْ جِهَةِ التَّعْبِيرِ بِالْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْخُرُوجَ عَنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ إِلَى غَيْرِهِ لِتَعْيْنِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ، فَهُوَ مُرَدُّودٌ بِأَنَّ قَوْلَ الْمُعْتَرِضِ هُوَ الْأَصْلُ، يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: الْقَاعِدَةُ الْمُسْتَمَرَّةُ، فَلَا يَقْتَضِي الْخُرُوجَ الْمَذْكُورَ، عَلَى أَنَّهُ مَعَ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ قَدْ يَخْرُجُ عَنِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ نَصَّ عَلَى امْتِنَاعِ الْكُسْرِ فِيمَا إِذَا اشْتَهَرَ الْكُسْرُ، كَمَا فِي (ضَرْبِ يَضْرِبُ)، و (حَبَسَ يَحْبِسُ)^(٦)، فَتَأَمَّلْ.

(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٢) عبارة: (خرج المضاعف) سقطت من (ت).

(٣) في (الأصل) وإلا خرجا.

(٤) هو محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، إمام النحاة وحافظ اللغة، و إماما في القراءات وعللها، من أشهر مؤلفاته (الألفية) في النحو (لامية الأفعال) وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ١٣٠، والأعلام للزركلي: ٦/ ٢٣٣.

وينظر قوله في: لامية الأفعال لابن مالك: ١.

(٥) قال اللقاني: ((وهو أصل في مطلق المضارع لا في المقيد بغير الأربعة المذكورة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٥٧.

(٦) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف: ١٥٣.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (هُوَ تَكَرَّرَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ)^(١)، أقول: قوله: (هُوَ تَكَرَّرَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ)^(٢) إن كان مبنياً على
 أن (أعانه) في قول الشَّارِحِ: (نَصْرُهُ)^(٣) أي أعانه بالنون، لا بالثاء المثناة، وأن الإغاثَةَ^(٤)
 داخلة بالإعانة، ومن أفرادها، فبعد التسليم يكون في ذكر الإعانة إشارة إلى أنه ليس المراد
 بالإعانة المتبادر من الإغاثَة؛ لأنها باعتبار ما يتبادر منها لا تشمل إغاثَة^(٥) الأرض بالغيث
 بالغيث كما هو ظاهر، فلا تكرار، وفيه فائدة أي فائدة.

وإن كان مبنياً على أن الإعانة في قول الشَّارِحِ المذكور: بالثاء المثناة، فإن أراد تعيين ذلك
 بناءً على أن النَّصْرَ^(٦) لم يجيء بمعنى الإعانة بالنون [٢١/ظ]، فعليه إثبات ذلك، ثم يمنع
 التكرار؛ لأنه لما^(٧) كان المتبادر من الإغاثَة^(٨) كالنَّصْرِ تعلقها بذوي الإدراك، ولا يتبادر
 منها حصول نحو الغيث للأرض احتاج إلى بيانه، ومثله لا يُعَدُّ تكراراً، وإن أراد عدم
 التَّعْيِينَ، فلا وجه للحمل عليه.

ثم الاعتراض على أنه بعد ذلك مُدْفَعٌ أيضاً لما علم من الاحتياج إلى ذكر هذا دفعا لتوهم
 خروجه لعدم تبادره من الإغاثَة^(٩)، فلتراجع اللغة^(١٠).

(١) قال اللَّقَّانِي: ((وَنَصَرَ الْغَيْثُ الْأَرْضَ، أَي: أَغَاثَهَا)، وهو تكرار لا فائدة فيه)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف
 العَرَبِيِّ: ١٥٨.

(٢) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٣) في (الأصل)، و(ت) فصيحه، وما أثبتناه من (ب).

(٤) في (ت) الإعانة.

(٥) في (ت) إعانة.

(٦) في (الأصل) النَّصْب، وما أثبتناه من (ب)، و(ت) .

(٧) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) في (ب)، و(ت) الاعانة.

(٩) في (ب)، و(ت) الاعانة.

(١٠) الْغَيْثُ: المطر، وقد غاث الغيث الأرض، أي: أصابها ، وغاث الله البلاد بغيثها، ينظر: لسان العرب (غيث)
 ١٧٥/٢، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (غيث): ٢٨٩/١.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (فَلَوْ أُثْبِتَ هَذَا الْمَتَوَقَّفُ^(١))^(٢) ينبغي فتح (المتوقف)^(٣) الأول إشارة إلى مدخول (على) (على) في قوله: (متوقف على)^(٤)... إلى آخره^(٥)، وكسر الثاني إشارة إلى فاعل^(٦) (متوقف) (متوقف) في القول المذكور، وقوله: (متوقف على)^(٧).

قوله: (وَلَوْ عَطَفَ قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(٨))... إلى آخره^(٩) يمكن مع ترك الواو أن يجعل إشارة إلى معنى آخر، لا استدلالاً على ما قبله^(١٠)، تأمل.

قوله: (فَالْوَجْهَ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الشَّرْطَ... إلى آخره)^(١١) أقول: أفهم كلام العضد: أَنَّ الشَّرْطَ

(١) في (الأصل) التوقف، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٢) قال اللقاني: ((فلو أثبت هذا المتوقف بذلك المتوقف لزم الدور)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٩.

(٣) في (ت) الموقف.

(٤) سقطت من (ب)، و(ت).

(٥) قال اللقاني: ((متوقف على أن مفهوم النص مطلق الإغائة، فلو أثبت هذا المتوقف بذلك المتوقف لزم الدور)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٩.

(٦) في (الأصل) فاصل، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي مولاهم البصري، أبو عبيدة النحوي: (ت ٢٠٩ هـ)، من أئمة الأدب واللغة، من أشهر مؤلفاته، (المجاز في غريب القرآن)، و(الأمثال في غريب الحديث) وغيرها، ينظر: سير أعلام النبلاء: ٨ / ١٥٢، وبغية الوعاة: ٢ / ٢٩٤.

(٩) قال اللقاني: ((ولو عطف قال أبو عبيدة: بالواو على ما قبله كما في بعض النسخ لسلم من هذا)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٥٩.

(١٠) عبارة: (يمكن مع ترك الواو أن يجعل إشارة إلى معنى آخر، لا استدلالاً على ما قبله) سقطت من (ب)، و(ت).

(١١) قال اللقاني: ((فالوجه أن يُجاب: بأن الشرط فيه على ما عليه المحققون، وقوله: يجيء الذي هو في معنى الجزاء معناه: يصح مجيئه، والصحة لازمة في الوجود للشرط المذكور، وإن تخلف المجيء)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٦١.

القسم الثاني النص المحقق
اللغوي^(١) كغيره من الشروط^(٢) باعتبار أصله، وإن^(٣) غلب استعماله في السببية، وقد
يُستعمل في مثبه^(٤) السببية^(٥)، فراجعه وتأمل.

ودلّ كلام المحلّي^(٦) أيضاً على أنه كغيره من الشروط^(٧)، كما بيّنه المحشّي في حاشيته^(٨)،
حاشيته^(٨)، وحينئذ فالشارح حمله على هذا المعنى في مقام التوجيه الذي يُكتفى فيه بمثل
ذلك.

قوله: (فالوجه أن يجاب بان الشرط فيه)^(٩)... إلى آخره^(١٠) أقول: يمكن أن يجاب عن
الشارح: بأن وجود حرف الحلق علّة بالنسبة لجواز الفتح، وشرط بالنسبة لتحقيق^(١١) الفتح،
فيلزم حينئذ^(١٢) من وجود حرف الحلق جواز الفتح بقضية أنه علّة، ولا يلزم من وجوده

(١) عرّفه القرافي بأنه: الذي لا يلزم من عدمه عدم المشروط أي: أن هذا اللفظ وإن سُمّي في اصطلاح أهل اللغة والنحو
شرطاً لا يلزم من ذلك أن يكون شرطاً معنوياً، فيلزم من عدمه عدم مشروطه، بل يأتي الشرط اللغوي لغير ذلك القصد ، ،
ويظهر أن الشروط اللغوية أسباب، بخلاف غيرها من الشروط العقلية كالحياء مع العلم، أو الشرعية كالطهارة مع الصلاة،
أو العادية كالسلم مع صعود السطح؛ فإن هذه الشروط يلزم من عدمها عدم في المشروط، ولا يلزم من وجودها وجود ولا
عدم، ينظر: بالفروق للقرافي: ١٥٢-١٥١/١.

(٢) ينظر: شرح العوض على مختصر المنتهى الأصولي ومعه حاشية السعد والجرجاني: ٦١ / ٣.

(٣) في (الأصل) أنه، وما أثبتاه من (ب)، و(ت).

(٤) في (ت) شبه.

(٥) ينظر: شرح العوض على مختصر المنتهى الأصولي: ٣ / ٦٣٥.

(٦) هو جلال الدين المحلي، محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، المصري الفقيه الشافعي (ت ٨٦٤ هـ) أصولي مفسر،
مفسر، من أشهر مؤلفاته (الأنوار المضية في مدح خير البرية)، و (البدر الطالع، في حل جمع الجوامع) وغيرها ،
ينظر: هدية العارفين: ٢ / ٢٠٢، و الأعلام للزركلي: ٥ / ٣٣٣.

(٧) ينظر: شرح الورقات في أصول الفقه: ١٣٧.

(٨) ينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: ٧٩.

(٩) عبارة: (بأن الشرط فيه) سقطت من (ب)، و(ت).

(١٠) ما يزال يشرح القول نفسه.

(١١) في (ب)، و(ت) لتحقيق.

(١٢) سقطت من (ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق

الوجود^(١) بالفعل بقضية أنه شرط، والشرط لا يلزم من وجوده الوجود^(٢)، وعلى هذا ينزل^(٣) هذا ينزل^(٣) كلام المصنف والشارح المختلفين، فحيث دل على أن الشرطية يكون المراد: وجود الفتح، وحيث دل على العلية^(٤) يكون المراد جواز، فقول المصنف: (يجيء على يفعل)^(٥) أي يتحقق المجيء بالفعل إذا كان... إلى آخره، فوجود فاء لكون المذكور شرطاً، فلا فلا يلزم من وجوده [٢٢/و] الوجود، وقول الشارح بعد ذلك، فلذا فتح عينه، وقوله: (لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلهما)^(٦) الدالان على العلية معناه، فلذا جاز فتح عينه، ولا يجوز أن يكون جواز الفتح لأجلهما، وكذا قوله بعد ذلك: (التي تفتح العين لوقوع أحدهما عيناً)^(٧)، (عيناً)^(٧)، معناه: يجوز فتحها لأجله، وقوله: (للزوم الدور) أي: للزوم جواز وقوعه، و وقوعه^(٨) وقوعه^(٨) محال وجواز المحال محال، فلا منافاة بين هذه المواضع على أن^(٩) إن لم نجعل الكلام أولاً وآخرًا في الفتح بالفعل، وتمنع المخالفة بين هذه المواضع بناءً على أن الشرط من جملة العلة التامة، فهو علة ناقصة، فله دخل في وجود المشروط، فحيث دل كلامه على العلية، فهو بناءً على أنه جزء العلة فله دخل في الوجود، فلا منافاة بين تصريحه بأنه شرط،

(١) في (ب)، و(ت) وجوده.

(٢) عبارة: (وجوده بالفعل قضية أنه شرط، والشرط لا يلزم) سقطت من (ب).

(٣) في (ت) يترك.

(٤) في (ت) العلة.

(٥) قال الزنجاني: ((ويجيء على وزن يفعل مفتوح العين، إذا كان عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الخلق)). تصريح العزي: ٥١.

(٦) قال اللقاني: ((لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلهما كما سينبه الشارح عليه، فليس الحصر في الستة اختياريًا لمذهب الخليل من أن حروف الخلق مطلقاً ستة كما توهم)). حاشية اللقاني على شرح تصريح العزي: ١٦٢ - ١٦٣.

(٧) قال القاني: ((أي: الحروف المتقدم ذكرها التي تفتح العين لوقوع أحدها عيناً أو لاماً ستة بإسقاط الألف؛ إذ هي لا تكون لا تكون إلا منقلبة)). المصدر نفسه: ١٦٢.

(٨) سقطت من (ب).

(٩) في (ت) لنا.

القسم الثاني النص المحقق
وبين قوله: (إنَّ الفتح لأجله) نفيًا أو إثباتًا؛ لأنَّ الفتح لأجله في الجملة؛ لأنَّه جزءُ العلةِ
فكون^(١) الفتح لأجله لا يستلزم أن وجوده يلزمه وجود الفتح؛ لأنَّه ليس تمام العلة، فليُتأمل.

قوله: (اسم جنسٍ مُضاف... إلى آخره)^(٢) يردُّ عليه: أنَّ الإضافة إلى معرفة لا يجب أن تكون
للمعوم، بل قد تكون للجنس والعهد الذهني باصطلاح المعاني، فقد نصَّ السيّد على أنَّ
الإضافة تنقسم أقسامًا، و(ال) حينئذٍ يجوز أن تكون نصًّا مع اضافته لمعرفته للجنس أو
للعهد الذهني باصطلاح المعاني^(٣)، فلا يقتضي الكلام ثبوت هذا الحكم لكلِّ فردٍ من
أفراده^(٤)، فليُتأمل^(٥).

قوله: (اللام للعهد الذكري)^(٦)... إلى آخره^(٧) فيه شيءٌ.

أما أولًا، فلا حاجة إلى ذلك؛ لأنَّ رجوع الضمير إلى ما سبق يُغني عن ذلك.

(١) في (الأصل)، و(ب) تكون، وما أثبتناه من (ت) .

(٢) قال اللّقاني: ((اسم جنسٍ مُضافٌ فيعمُّ الصّالح له ، فقد بينَّ فيها كَلِيَّةُ الأفرادِ فهي كَلِيَّةٌ موجبةٌ ، فالسالبة الجزئية تُناقضها ، فتأمل)) . حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي: ١٦٢ .

(٣) عبارة: (فقد نصَّ السيّد على أنَّ الإضافة تنقسم أقسامًا ، والحينئذٍ يجوز أن تكون نصًّا مع اضافته لمعرفته للجنس أو للعهد الذهني باصطلاح المعاني) سقطت من (ب)، و(ت) .

(٤) سقطت من (ب)، و(ت) .

(٥) لعلَّ وجه التأمل أنَّ وظيفة (ال) العهديّة الربط بين التّكرتين ربطاً معنوياً يجعل معنى الثانية فرداً محدوداً محصوراً فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها، وهذا التحديد والحصص هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهداً ذكرياً، أي: معلومة المراد والدلالة، بسبب ذكر لفظها في الكلام السّابق ذكرًا أدى إلى تعيين الغرض وتحديدده بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فردٌ مُعَيَّن؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: بالعهد الذّكري، ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٤/١ .

(٦) اللّام التي للعهد الذّكري تنقسم إلى قسمين؛ لأنَّ العهد إمّا ذكرى وإمّا ذهني، فالأول كقولك إشتريتُ فرسا ثمَّ بعْتُ الفرس أي بعْتُ الفرس المذكور ولو قلت ثمَّ بعْتُ فرسا لكان غير الفرس الأوّل، والثّاني كقولك جاءَ القاضي إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاضٍ خاص، ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٢-١١٣ .

(٧) قال اللّقاني: ((اللام للعهد الذّكري ؛ إذ المركبُ الإضافي إذا كُرِّرَ وقُصِدَ الإشارة إلى أنَّ الثّاني هو الأوّل جيء ب اللّام في المضاف إليه)) . حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي : ١٦٢ .

القسم الثاني النص المحقق
وأما ثانيًا، فما ذكره من القاعدة إنما يظهر إذا كان المضاف إليه مما^(١) يختلف، ومما يتعدّد،
وما هنا ليس كذلك، إذ الخلق شيء واحد لا يختلف ولا تعدّد فيه، فتأمل.

قوله: (وَمِنْ الَّتِي بَعْدَهُ لِلتَّبْعِيضِ)^(٢)، وفي نسخته إسقاط (من)، وعليه يتعيّن الثاني.

قوله: (وَالأُولَى عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) يجوز أن يكون (التّرتيب) هنا مرادًا [٢٢/ظ]
منه: الحاصل بالمصدر، وهو وصف الحروف، ومثله كثير، فلا إشكال.

قوله: (وَهِيَ هُنَا...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) فيه نظر؛ لأنّ حاصل الاعتراض: إنّ (أبى يابى) ثبت له
حكم هذه القاعدة، وليس أفراد موضوعها، فإذا حُمِلَ القياس على هذه القاعدة صار حاصل
الجواب: إنّ (أبى يابى) مُخَالَفٌ لهذه القاعدة؛ لأنّه^(٥) ثبت^(٦) له حكمها مع أنّه ليس من
أفرادها، ولا يخفى فساده، فلعلّ الوجه: أن يُحمَلَ القياس على غير ذلك، فليتأمل.
كأن يُقال: وهي أنّه لا يجيء على (يفعل) عند انتفاء الشرط المذكور.

قوله: (إِذْ يَأْبَى مِنْ أَفْرَادِهِ وَمُخَالَفٌ لَهُ فِي حُكْمِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧) فيه نظر؛ لأنّه إن أراد
بالقياس الذي هذا من أفرادها، ومخالفٌ له في حكمه، ما فسّر به ما سبق في قوله (وهي هنا
...إِلَى آخِرِهِ) لم يتأتّ قوله: (وَمُخَالَفٌ لَهُ فِي حُكْمِهِ) إذ يابى موافق للحكم من فتح العين.

(١) في (ت) لا .

(٢) قال اللّقاني: ((من أقصى الحلق) ويجوز كونه اسم مكان الخروج ، و من التي بعده للتبعيض)). حاشية اللّقاني
على شرح تصريف العزّي: ١٦٣.

(٣) قال اللّقاني: ((والأولى على هذا الترتيب الذي هو وصف الحروف لا الترتيب الذي هو وصف الدّاكر، وهو كون مخرج
التّالي أعلى من مخرج المتلو)). المصدر نفسه: ١٦٣ - ١٦٤.

(٤) قال اللّقاني: ((وهي هنا قولهم : يجيء مضارع فعَل إلى آخره ، فإن قلت : شذوذه، أي: مخالفته فرغ عن وجود قياس
صحيح؛ أي: قاعدة تُخالفه)). المصدر نفسه: ١٦٤.

(٥) في (ب)، و(ت)، لأنّ.

(٦) سقطت من (ب)، و(ت).

(٧) قال اللّقاني: ((إذ يأتي من أفرادها مخالفٌ له في حكمه ، فلا قياس صحيح ، قلت : بل وجود القياس الصحيح متوقف
على اندراج غالب الأفراد لا جميعها، فالقياس صحيح)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٦٤.

القسم الثاني النص المحقق
 وإن أراد به غير ذلك لزم تفسير القياس بغير ما سبق، إلا أن يُختار الأول، ويُراد بالحكم:
 الفتح لحرف الحلق، لا مطلق الفتح، فتأمل.

قوله: (وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَكْسٌ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) هذا بناءً على تفسيره القياس بما سبق في
 قوله: (وهي هنا...إِلَى آخِرِهِ) وهو غير لازم، بل يجوز أن يُفسر بقولنا: لا يجيء على
 (يفعل) بالفتح إذا كان عينه ولامه من حروف الحلق الذي هو مفهوم ما ذكره المصنّف،
 والذي به تظهر مخالفة (أبي يأبى) للقياس^(٢) كما بيناه في الحاشية، وحينئذ يصح كون
 النقص بالمعنى الذي ذكره؛ لأن الوصف الذي هو كون اللام والعين من حروف الحلق وجد
 في (أبي يأبى) بدون الحكم الذي هو عدم المجيء على (يفعل) بالفتح، على أن^(٣) ما ذكره
 عن أهل الجدل^(٤) أحد قولين في معناه عندهم، والآخر: منع مقدّمة الدليل كلّها، أو بعضها
 لا بعينها، كما يُعلم بمراجعة كتبهم.

قوله: (عَكْسٌ مَا عَرَفَهُ)^(٥): لا محذور في ذلك، وغايته ارتكاب تجويز لا يضر.

قوله: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مَا وَافَقَ الاستِعْمَالَ لَا مُخَالَفَةَ فِيهِ لِلْقِيَاسِ)^(٦)، ثم قال: (وَهُوَ خِلَافٌ مَا
 هُنَا)^(٧)، يمكن أن يجمع بينهما: بأن للقياس معنيين:

(١) قال اللّقّاني: ((ولا يخفى أن هذا عكس ما عرّف به أهل الأصول والجدل من أنّه : ثبوت الوصف المدّعي علّة في
 صورة بدون الحكم)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي : ١٦٥.

(٢) وهو شاذّ في (أبي يأبى) إذ فتحت عين مضارعه وليس عينه أو لامه حرف حلق غير ألف فهو مخالف للقياس وإن
 كان كثيراً شائعاً، والألف هنا منقلبة عن الياء، فلا يجوز أن تكون الفتحة لأجلها، إذ انقلاب الياء إلى الألف للفتح، فلو كان
 الفتح لأجلها لزم الدور، وكأنهم لما علموا أن الياء تنقلب ألفاً على تقدير فتح العين سوغوا فتحها، ينظر: شرح شافية ابن
 الحاجب للقسوي: ٣٦٢.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح في الصّرف: ١٠٦، و شرح التلويح على التّوضيح: ١٧٩/٢-١٨٠.

(٥) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٦) قال اللّقّاني: ((وقضيته أن ما وافق الاستعمال لا مخالفة فيه للقياس، وما خالف الاستعمال كـ يأبى بالكسر غير فصيح،
 فصيح، وهو خلاف ما هنا فيهما)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ١٦٨.

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه .

القسم الثاني النص المحقق

أحدهما: مخالفة [و/٢٣] تَخُلُّ بالفصاحة^(١)، وهو ما بيَّنه في (المطول)^(٢).

والآخر: مخالفة لا تُخُلُّ بالفصاحة ولا تنقض القواعد^(٣) بما جاء على خلافه، وهو ما أشار إليه هنا، فليُتأمل.

قوله: (وَمَا خَالَفَ الاستعمال... إلى آخره)^(٤) يمكن أن يُقال: إن أرادَ بما خالفَ الاستعمال: ما خالفَ القياس، فما هنا أيضًا صريحٌ في أنَّه غير فصيح^(٥)، أو ما يوافق القياس الشَّامِلَ له، فلا نُسلِّمُ أنَّ كلامَ (المطول)^(٦) يقتضي أنَّه غيرُ فصيحٍ بأنَّ يحملَ قوله: (على خلافٍ ماثبت)^(٧) على ما يشمل الثبوت في ضمن القانون المُستفاد من التتبع، فليراجع.

^(١) أي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في كتب اللغة المبسطة (كتكأكأتم وافرثعوا)، وقيل لا يقال الغرابة كما يفهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، وهي بحسب قوم دون قوم، والوحشية هي المشتعلة على تركيب يتنفر الطبع منه، وهي في مقابلة العذبة، فالغريب يجوز أن يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد.

وإنَّ أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم أنَّ الغرابة بذلك المعنى تَخُلُّ بالفصاحة؛ لأنَّ الوحشيَّ منسوبٌ إلى الوحش الذي يسكن القفار، استعيرت للألفاظ التي لم يُؤنس استعمالها وهو ما يسمى بالغريب القبيح، ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١٤١-١٤٢.

^(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٤١-١٤٢.

^(٣) وهو الغريب الحسن الذي لا يعاب استعماله على العرب؛ لأنَّه لم يكن وحشيًا عندهم، وذلك مثل: شرنبث واشمخر و اقمطر، وهي في النظم أحسن منها في النَّثر، ومنه غريب القرآن والحديث، المصدر نفسه ١٤٣.

^(٤) قال اللقاني: ((وما خالف الاستعمال ك يأبي بالكسر غير فصيح، وهو خلاف ما هنا فيهما فتأملهُ)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ١٦٨.

^(٥) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع: ٢١.

^(٦) ينظر: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١٣٩.

^(٧) ينظر: المصدر نفسه.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (والجواب المذكور)^(١)، إنَّ: أبى نقول: (أبى يأبى شاذ)، وقوله: (ولو ثبت أنَّ الألف من حروف الحلق)^(٢)؛ لأنها ليست هي اللام، بل منقلبةً هنا، فكونها من حروف الحلق^(٣) لا يفيد دفع الشذوذ^(٤).

قوله: (وهو المشار إليه بقوله لأننا نقول... إلى آخره)^(٥) أقول: يمكن أنَّهُ أشار إلى منع الأول الأول أيضاً بقوله: (سلمنا أنها - أي: لامه - من حروف الحلق) ويحتمل أنَّهُ أراد: أنها - أي: الألف - إشارةً إلى منع أنَّ الألف من حروف الحلق، كما هو أحد القولين فيها.

قوله: (قلتُ لأنَّ الفتح... إلى آخره)^(٦) كأنَّ حاصلُ الجواب: أنَّهُ ليس في الثاني، إلَّا الكسر غايةً الأمر: أنَّهُ فتحٌ للتخفيف، فلا مخالفةً بخلاف الأول، فإنَّ الفعل مفتوحٌ أصالة^(٧)، فقد

(١) قال اللقاني: ((قولنا أبى يأبى ذو لامٍ هي حرف حلقٍ وعلى هذا القياس معان: أحدهما على صغراه وهو : أنا لأنسلم أن اللام أَلَفٌ بل هي الياء المنقلب عنها الألف ؛ إذ المقابل بحروف الميزان هي الحروف الأصلية الوجود؛ بدليل أنك تقول (أبى) فَعَلَ بفتح اللام وبهذا المنع يتوجَّه الاعتراض والجواب المذكور في المتن)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي : ١٦٨-١٦٩ .

(٢) قال اللقاني: ((ولو ثبت أنَّ الألف من حروف الحلق ، وثانيهما : على كبراه وهو المشار إليه بقوله : لأننا نقول)) . المصدر نفسه : ١٦٩ .

(٣) عبارة: (لأنها ليست هي اللام بل منقلبة هنا فكونها من حروف الحلق) سقطت من (ت) .

(٤) والنقض الوارد في كلام الشارح بمعنى وجود الحكم دون علته ، أي: وجود الفتح في (يأبى) من دون تحقُّق حرف الحلق الحلق في عينه ولامه، مع أنَّه يلزم من وجود المشروط وجود الشرط، في حين أنَّ النَّقض بمصطلح المناظرة وأهل الاصول جريان الدليل والوصف في مادة أخرى مع تخلف الحكم ، والجواب عن ذلك بأنه استعمل (النقض) بمعناه اللغوي وهو الإبطال، أي: لا يبطل القاعدة المذكورة، ينظر : تدرج الأداني : ٢٨ - ٢٩ .

(٥) قال اللقاني: ((وهو المشار إليه بقوله : لأننا نقول.. إلى آخره)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي : ١٦٩ .

(٦) قال اللقاني: ((قلتُ : لأنَّ الفتح في يقلى فتحٌ في مضارع فَعَلَ مفتوح العين أصلاً واستعمالاً بدون شرطه، فالكسر فيه فيه هو الفصيح الموافق للقياس والاستعمال الشائع)) . المصدر نفسه : ١٧١ .

(٧) في (ب) و (ت) أمثاله .

القسم الثاني النص المحقق
وجدت المخالفة^(١) فتبين أن الفصيح الكسر، و قوله: (بَقِيَ)^(٢) مبتدأ [خبره، قوله: (عينه مكسورة)]^(٣)، وقوله: (عينه) مبتدأ ثان.

قوله: (فإنها جاءت بكسر العين... إلى آخره)^(٤) عبارة الجاربردي: ((وإن كان عين الماضي مكسوراً، فالمضارع مفتوح العين. نحو: (عَلِمَ يَعْلَمُ)، تحقيقاً لمخالفة عينها^(٥)، أو مكسورها بشرط أن يكون معتل الفاء؛ لتسقط الفاء في المضارع لما سيأتي، فتحصل الخفة نحو: (وَمَقَّ يَمَقُّ)^(٦)، وما جاء منه على (يفعل) بكسر العين مع فتحه الفاء قليل نحو: (نَعِمَ يَنْعِمُ) وأخواته، مع أنه يجوز فيه الوجهان، ولم يجوزوا الضم للاستتقال^(٧))) انتهى.

وفي (حاشيته) ما نصّه: ((وقول الشارح مع أنه يجوز فيها الوجهان))^(٨)، قد يتوهم [منه]^(٩) اختصاص جوازهما بالمذكورات وما هو كذلك، والتفصيل أن القياس في مضارع (فعل) بالكسر [٢٣/ظ]: أن يكون على (يفعل) بالفتح ولا تنحصر صيغته، وقد خرج عن ذلك أفعال جاء مضارعها بالكسر وحده، وهي ثمانية، وأفعال جاء مضارعها بالفتح والكسر وهي تسعة،

(١) أي: أن المخالف للقياس غير فصيح فينا في وقوعه في الكلام الفصيح، وأن خلوص الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها.

(٢) قال اللقاني: ((كما يقال مثلاً: بَقِيَ : عينه مكسورة ولا مة ياء، وكل عين مكسورة ولا مة هي ياء تُقَلَّبُ كسره فتحةً واللام ألفاً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٢.

(٣) عبارة: (خبره قوله عينه مكسورة) زيادة في (ب)، و(ت).

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٥) قال اللقاني: ((فإنها جاءت بكسر العين فيهما) وجوباً في البعض)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٣.

(٦) في (ت) عنها.

(٧) جاء في لسان العرب: ((وَمَقَّ يُقَالُ: وَمَقَّهْ يَمَقُّه مَقَّةً وَمَقًّا إِذَا أَحْبَبَهُ فَهُوَ وَامَقَّ))، لسان العرب (وَمَقَّ): ٢٥٩/٦.

(٨) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٦٩.

(٩) المصدر نفسه: ٧٠.

(١٠) زيادة في (ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق
والأولى: (ومق) وعدد^(١) الثمانية^(٢) التي عدّها شيخنا المُحشّي، ثم قال: والثانية (حسب)، وعدد
وعدد التسعة التي عدّها شيخنا ثم قال: قال ذلك ابنُ مالك^(٣) وغيره، ولم يذكر في القسم
الأول، و (عم يعم) لذكره: (عم صَبَاحًا) فيما لا ينصرف، وليس كما ذكره، بل هو منصرفٌ
وفي (بغية الطالب) لولده^(٤): إن كانَ (فعل) فاؤه ياء لم يجيء في عينٍ مضارعه إلا الفتحُ
نحو: (٥) (يَيْسَ (٦) يَيْسُ) (٧)، و (يَقْطُ يَيْقُظُ) (٨) بالفتح لا غير في عينٍ مضارعه على الأصل،
الأصل،

نحو: (وَجَلَّ يَوَجَلُ) (٩)، ومنه ما لزم الكسر للتخفيف نحو: (ولي يلي) (١٠)، ومنه ما جاء

(١) في (ت) وعد.

(٢) ما كان من الأفعال الثلاثية على (فعل) بكسر العين، فقياس مضارعه أن يجيء على (يفعل) بفتح العين، لازمًا كان ك (سلم)، أو متعديًا ك (علم) وما كسرت عين مضارعه فمقصود على السماع، هو على ضربين: أحدهما متعين في الكسر، وهو ثمانية أفعال أولها (ومق)، وآخرها (وري)، والآخر مروي في الفتح والكسر، ففتح على القياس وكسره شاذٌ وهو تسعة أفعال، أولها (حسب) وآخرها، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٤٣٨.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢ / ٢٢١٤، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٤٣٨.

(٤) هو ابن النّاطم محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، الإمام البليغ النّحوي بدر الدّين ابن الإمام الشّيخ جمال الدّين الطّائي، أخذ عن والده، من مؤلفاته (شرح ألفية والده) و (شرح لاميته)، و (المصباح في اختصار المفتاح) في المعاني، توفي سنة ست وثمانين وستمائة، ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ٥١ / ٢٨٣، وبغية الوعاة: ١ / ٢٢٥.

(٥) سقطت من (ت) .

(٦) جاء في لسان العرب: ((اليأس: القنوط، وقيل: اليأس نقيض الرجاء، يئس من الشيء يئس ويئس؛ نادر عن سيبويه، ويئس ويؤس عنه أيضًا، وهو شاذ، قال: وإنما حدّثوا كراهية الكسرة مع الياء وهو قليل، والمصدر اليأس))، لسان العرب (يأس): ٦ / ٢٥٩.

(٧) في (ت) يئسس.

(٨) جاء في الصحاح: ((رجل يقظ ويقظ، أي متيقظ حذر. وأيقظته من نومه، أي نبهته فتيقظ واستيقظ، فهو يقظان. والاسم اليقظة))، تاج اللغة وصحاح العربية (يقظ): ٣ / ١١٨١.

(٩) جاء في لسان العرب: ((الوجل: الفزع والخوف، وجلّ وجلًا، بالفتح، وفي الحديث: وعظنا موعظة وجلّت منها القلوب... منه أربع لغات يوجل ويوجل ويوجل ويوجل، بكسر الياء))، لسان العرب (وجل): ١١ / ٧٢٢.

(١٠) جاء في الصحاح: ((الولي: القرب والدنو. يقال: تباعد بعد ولي، و كل مما يليك، أي مما يقاربك... يقال منه: وليه يليه بالكسر فيهم، وهو شاذ، وأوليته الشيء فولّيته، وكذلك وليّ الوالي البلد، ووليّ الرجل البئع، ولّاية فيهما. وأوليته معروفًا))، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (ولي): ٦ / ٢٥٢٨.

بالوجهين، نحو: (وَعَرَّ^(١) يَغَرُّ، [ولم]^(٢) يوغر)^(٣) انتهى.

وفي أوله نظرٌ لا يخفى علمه مما تقدم انتهى.

ووجهُ هذا النظر: أنه أوجب فتح العين في: (يئس يئس) مع أنه تقدّم فيه جواز الوجهين.

قوله: (وَهُمَا ثَمَانِيَّةٌ وَمِقَ...إلى آخره)^(٤) انظر: (لامية الأفعال) وشرحها^(٥)، ففيهما بعضُ شرحٍ وضبطٍ لهذه الأفعال.

قوله: (وَوَرِيَّ^(٦)...إلى آخره)^(٧) قال الإمام الشَّيْخ بدر الدين بن مالك في (شرح اللامية) لأبيه: ((وقيد هذا الفعل بإسناده...إلى آخره احترازاً من (وَرِيَّ الزُّنْدُ يَرِي) فإنَّ كسر عين مضارعه ليس على الشَّدُوذِ، بَلْ على تداخلِ اللَّغَتَيْنِ، والاستغناء بمضارع مَنْ قَالَ: (وَرَى الزُّنْدُ) - بالفتح - عَنْ مُضَارِعِ مَنْ قَالَ: (وَرِيَّ) - بالكسر -، فذلك لَمْ يُورَدْ

(١) جاء في الصَّحاح: ((الْوَعْرَةُ: شِدَّةُ تَوَقُّدِ الْحَرِّ. ومنه قيل: في صدره عليَّ وَعَرٌّ بالتسكين، أي ضِغْنٌ وعداوةٌ وتوقُّدٌ من الغيظ))، المصدر نفسه، مادة (وَعَرَّ): ٨٤٦/٢.

(٢) زيادة في (ب)، و(ت).

(٣) ينظر: بغية الطالب في الردِّ على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم: ١٣٥، (رسالة ماجستير).

(٤) قال اللقاني: ((وهو ثمانية: وَمِقَ، وَوَقَقَ، وَوَلِيَّ، وَوَرِثَ، وَوَرِمَ، وَوَرَعَ، وَوَرِيَّ المخ: اكتنز من السمن)). (السمن: حاشية اللقاني على شرح تصريف العَرِّي: ١٧٣.

(٥) ((وأفترد الكسر فيما مِنْ (وَرِثَ) وَ (وَلِيَّ) (وَرِمَ) (وَرِغَت) (وَمِغَت) مَعَ (وَفِغَت) حُلَا كَسَرًا لِعَيْنِ مُضَارِعِ يَلِي (فَعَلًا))،

شرح بدر الدين على لامية الأفعال: ١٠.

(٦) في (ت) و روي.

(٧) قال اللقاني: ((وَ وَرِيَّ المخ: اكتنز من السمن)، أي: إذا كثر شحمه، ويُقال أيضاً وَرِيتُ الإِبِلُ تَرِي إذا سمنت، وإِنَّمَا قِيدَ بِالْمَخِّ لِيَحْتَرِزَ بِهِ عَنْ وَرِيَّ الزُّنْدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ يُقَالُ وَرِيَّ يُوْرِي كَرَضِي يَرْضَى عَلَى الْقِيَاسِ وَفِيهِ لُغَةٌ ثَانِيَّةٌ وَرَى الزُّنْدُ يَرِي بِالْكَسْرِ كَرَمَى يَرْمِي، وَذَلِكَ أَيْضاً جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ لَكِنَّهُ مِنْ أَمَثِلَةِ الْمَفْتُوحِ، وَرُبَّمَا رَكَّبُوا مِنَ اللَّغَتَيْنِ لُغَةً ثَالِثَةً فَقَالُوا وَرِيَّ الزُّنْدُ يَرِي بِالْكَسْرِ فِيهِمَا كَوْرِيَّ الْمَخِّ فَيُقَالُ هَذِهِ لَيْسَتْ بِلُغَةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، وَإِنَّمَا وَرِدَتْ عَلَى تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ ((. حاشية اللقاني على شرح تصريف العَرِّي: ١٧٣.

القسم الثاني النص المحقق
مع^(١) ما شذَّ الكسرُ في عينِ مضارِعِهِ، بخلافِ (وَرِيٍّ)...إلى آخره؛ فأنَّه لم يُسمَعْ في ماضِيهِ
إِلَّا كَسْرُ الْعَيْنِ^(٢)، انتهى^(٣).

قوله: (وَهِيَ تِسْعَةٌ)^(٤)، حكى الجوهري^(٥): (وَيَقُ وَيَقُ وَبَقَا)^(٦) هلك .

وحكى في (شرح الكافية الشافية): ((وزع^(٧) الشَّيء يَزَع و يوزَع إذا وَلَع به))^(٨)، وحكى
سيبويه: ((وزع^(٩) يَزَع ويوزَع))^(١٠)، فهي إذاً اثنا عشر، وعلى ما زاد المُحشِّي من: (وعم) تكون
تكون ثلاثة عشر.

(١) بعدها في (ت) مع.

(٢) شرح بدر الدين على لامية الأفعال: ٣٠.

(٣) ذهب ابن السَّجَرِي في أماليه إلى أنَّ مجيء هذه الأفعال على (فعل - يفعل) شذوذ عن القياس؛ لأنَّ قياسَ فعل أنْ
يأتي مضارعه على (يفعل) مفتوح العين كقولك (علم - يعلم)، وتكلم بعضُ العربِ بها على وجه القياس، وبعضهم على
الشذوذ، ولم تأتِ اللغتان معاً القياسيةَ والشذوذيةَ، في شيءٍ من المعتلِّ الفاء إلا في وريِّ الزند، ورى، وذهب ابن جني في
المنصف إلى أنَّ الفتح أكثر، ينظر: أمالي ابن السَّجَرِي: ٢ / ١٥٦، والمنصف: ١ / ٢٠٧.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((وهي تسعة: حَسِبَ، ونَعِمَ، وبَيْسَ من البؤسِ، وبَيْسَ من اليأسِ، وبَيْسَ من اليَبَسِ، و وَغَرَ، و وَجَرَ
بالمهلة - إذا التهب غضباً، و وَلِهَ، و وَهَلَ إذا اشتد فرعه)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العزِّي: ١٧٣.

(٥) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، الإمام أبو نصر الفارابي اللغوي (ت ٣٩٣هـ)، إمامٌ في اللغة والأدب، من فرسان الكلام
الكلام والأصول، ومن أشهر مؤلفاته (الصَّحاح)، وله (كتابٌ في العروض) وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٤٤٦،
وهديَّة العارفين: ١ / ٢٠٩.

(٦) الصَّحاح تاج اللغة وصحاح العربية (وَيَقُ): ١٥٦٢ / ٤.

(٧) جاء في لسان العرب: ((الْوَزْعُ: كَفُّ النَّفْسِ عَنْ هَوَاهَا. وَزَعَهُ وَبِهِ يَزَعُ وَيَزَعُ وَزَعًا: كَفَّهُ فَانْتَرَعَ هُوَ أَيْ كَفَّ))، وفي الصحاح:
الصحاح: ((وزع: وَزَعُهُ أَزَعُهُ وَزَعًا: كَفَفْتُهُ، فَانْتَرَعَ هُوَ، أَيْ كَفَّ. وَأُوزِعْتُه بِالشَّيْءِ: أَغْرَيْتُهُ بِهِ، فَأُوزِعَ بِهِ، فَهُوَ مُوزَعٌ بِهِ، أَيْ
مُغْرَى بِهِ))، لسان العرب (وزع): ٨ / ٣٩٠، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (وزع): ٣ / ١٢٩٧.

(٨) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤ / ٢٢١٥.

(٩) وجاء في لسان العرب: ((الْوَزْعُ: التَّحَرُّجُ. تَوَزَّعَ عَنْ كَذَا أَيْ تَحَرَّجَ. وَالْوَزْعُ، بِكَسْرِ الرَّاءِ: الرَّجُلُ التَّقِيُّ الْمُتَحَرِّجُ، وَهُوَ وَزَعٌ
بَيْنَ الْوَزْعِ))، لسان العرب (وزع): ٨ / ٣٨٨.

(١٠) الكتاب: ٤ / ٥٤.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (ذاتية^(١))، قال السيرامي^(٢) في حاشية المطول قوله [٢٤/و] ((ذاتية أي: أوليه بلا واسطة، كالإعطاء للكرم والمنع للبخل، والكرّ للشجاعة والفرّ للجبن، ويتبعها أفعال أخر لدفع الجوع للإعطاء، والهلاك للمنح، ودفع العدو للكرّ، وإتلاف النفس للفرّ، فقوله: (ذاتية) احتراز عن مثلها، والظاهر أنّ الغريزة الطبيعية التي غرّز النفس عليها، أي: خلقت عليها كأنها غرّزت فيها، سواء صدرت عنها أفعال ذاتية أو لا، وكذا الطبيعة لغة: هي السجية التي طبع الإنسان - أي: خلق - عليها مطلقاً، نعم في الاصطلاح تُطلق الطبيعة و الطباع على الصور النوعية، لكن الطباع أعم؛ لأنه يُطلق على المبدأ الأول للصفة^(٣) الذاتية سواء كانت كانت على نهج واحد وإرادة أو لا، وقد تخصّ الطبيعة بالمبدأ الأول لحركة ما هو فيه وسكونه بالذات على نهج واحد من غير ارادة، فالأول يتناول جميع الأجسام حتى الفلك، دون الثاني، وتامّ الكلام يطلب من حاشيتنا على (شرح الطوالع) للأصفهاني^(٤))^(٥) انتهى^(٦).

قوله: (من غير رؤية^(٧))، أي: تأمل كصدور الإعطاء من الكريم بخلاف البخل انتهى^(٨).

(١) قال اللقاني: ((وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية، ويقترب منها الخلق)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٥.

(٢) هو يحيى بن يوسف (أبو سيف) بن محمد بن عيسى، نظام الدين السيرامي (أو الصيرامي)، (ت ٨٣٣ هـ) عالم بالعقليات، بالمنطق، والمعاني، والبيان، وبالفقه وغيره، من أشهر مؤلفاته (شرح للمطول)، ينظر بغية الوعاة: ٣٤٦ / ٢ والأعلام للزركلي: ١٧٨ / ٨.

(٣) في (ت) للصيغة.

(٤) هو أبو حامد محمد بن محمود بن، أبو عبد الله شمس الدين الأصفهاني: (ت ٦٨٨ هـ) قاضٍ من فقهاء الشافعية بأصبهان، من أشهر مؤلفاته (الجامع بين التفسير الكبير والكشاف)، و(غاية المطلب) في المنطق، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ٢٤٠، و هدية العارفين: ١٣٦ / ٢، وينظر قوله في حاشية السيرامي على المطول: ٤٨٨، (مخطوط).

(٥) حاشية السيرامي على المطول: ٤٨٨، (مخطوط).

(٦) زيادة في (ب)، و(ت).

(٧) قال اللقاني: ((وهي ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير رؤية إلا أنّ للاعتياد مدخلاً في الخلق دون الغريزة، وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٥.

(٨) ينظر: المطول شرح تلخيص المفاتيح: ٥٢٧.

القسم الثاني النص المحقق

وقال الجاربردي: ((وفعل الأفعال الطبائع، أي: الصادرة عن الطبيعة، وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها، ويكون الصادر منها أثراً واحداً واقعاً على نهج واحد، ك(حسن) و(قبح) وليس المراد بالحسن: ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك، بل المراد بالحسن: كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي أن يكون، وبالقبح خلاف ذلك، فهو مقتضى الطبيعة، إذ لا يختلف ذلك وكأنه أراد بقوله: (ونحوها) الصغر والكبر، والمراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره إذ القصير قد يكون أعظم هيكلاً من الكبير، بل المراد التباين الظاهر^(١) الذي يعرض للشيء صادراً عن الطبيعة بالنماء والوقوف، وإنما لم يجعلهما من أفعال الطبيعة، بل نحوها؛ لاختلافها باختلاف الأحوال [٢٤/ظ] والأوقات))^(٢) انتهى.

وفي بعض حواشيه: قوله: ((الصادرة عن الطبيعة: هي السجية التي جبل عليها الإنسان كالطبع والطباع، وفُسرت أيضاً بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية^(٣)، وبما قاله الشارح وكأنه احتراز بقوله: التي لا شعور لها عما يصدر عنها عن القوى الشاعرة كالحواس الظاهرة والباطنة، وبما بعده عما سيذكره من الصغر والكبر ونحوهما، والنهج - بالسكون - الطريق الواضح كالمنهج والمنهاج^(٤)))^(٥).

(١) سقطت من (ب)، و(ت).

(٢) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٥٠.

(٣) ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، لعصام الأسفرائيني: ٢ / ١٥٣.

(٤) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (نهج): ٣٤٦/١.

(٥) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشفية ابن الحاجب: ٣٦٩-٣٧٠.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: وكأنه أراد بقوله ونحوها: الصَّغَر والكِبَر مشي الشَّريف في شرحه على أن الأمثلة الأربعة لأفعال الطَّبائع وعليه فالمراد بنحوها: الملكات الحاصلة بالاكْتساب ، كَفَقِه وشعرٍ وهَيُّو^(١) وصغُر وكَبُر [وكثير]^(٢) من الحَقارة والشَّرَف^(٣).

قوله: (بالنماء)^(٤)، هو بالمدّ انتهى.

وقوله: (إلا أن للاعتياد مدخلا... إلى آخره)^(٥) هذا هو الفارق بين الغريزة وبين الخلق.

وأما كونه ملكة تصدر عنها صفات ذاتية فيستويان فيه، والفرق بالاعتبار، كذا علّق عن شيخنا المحشّي من تدرّيسه (المطوّل)، فالمراد بالأفعال في الخلق: الصفات الذاتية، أي: الأوليّة، قوله: (والمراد به الحُسْن... إلى آخره)^(٦)، كأن وجه ذلك أن الحُسْنَ الصُّوري ليس طبيعة.

قوله: (الخلقية)^(٧)، بضمّتين نسبةً إلى الخلق بضمّتين^(٨)، وقوله: (المذكورة)^(٩) فيما سبق عن (المطوّل)^(١٠).

(١) جاء في لسان العرب: ((أوالهيئة: حال الشيء وكيفيته. ورَجُلٌ هَيَّي: حَسَنُ الهيئة. اللَّيْثُ: الهيئةُ للمُتَهَيِّئِ في مَلْبَسِهِ... وورجلٌ هَيَّيَّ، عَلَى مِثَالِ هَيَّيْعٍ، كَهَيَّيٍّ، عَنْهُ أَيْضًا، وَقَدْ هَيَّوْ، بِضَمِّ اليَاءِ، حَكَى ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي عَنْ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ، قَالَ: وَوَجْهُهُ أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمُبَالِغَةِ، فَلَحِقَ بَبَابِ قَوْلِهِمْ قَضَوْ الرَّجُلُ إِذَا جَادَ قَضَاؤُهُ))، لسان العرب (هيا): ١/١٨٨.

(٢) زيادة في (ب)، و(ت).

(٣) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب: ٣٧٠.

(٤) شرح الجاربردي على الشافية في الصَّرف: ٥٠.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((إلا أن للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العزّي: ١٧٥.

(٦) قال اللَّقَّانِي: ((والمراد به الحُسْنُ النَّفْسِيُّ الصَّادِرُ عَنْهُ الحُسْنُ الصُّوريُّ الَّذِي هُوَ الْخِلْقَةُ الَّتِي هِيَ مَجْمُوعُ الشَّكْلِ وَاللَّوْنِ)). المصدر نفسه: ١٧٥.

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((لإدخال الملكات الخلقية المذكورة كَفَقِه وما أُجْرِي مَجْرَاهَا)). المصدر نفسه: ١٧٥.

(٨) جاء في لسان العرب ((والخلق: المروءة. وَيُقَالُ: فَلَانٌ مَخْلُقَةٌ لِلْخَيْرِ كَقَوْلِكَ مَجْدَرَةٌ وَمَحْرَاةٌ وَمَقْمَنَةٌ. وَفُلَانٌ خَلِيقٌ لِكَذَا أَيْ جَدِيرٌ بِهِ. وَأَنْتَ خَلِيقٌ بِذَلِكَ أَيْ جَدِيرٌ. وَقَدْ خُلِقَ لِذَلِكَ))، لسان العرب (خلق): ١٠/٩١.

(٩) ما يزال يشرح القول نفسه.

(١٠) ينظر: المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٥٢٨.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وما أُجري مجراها...إلى آخره)^(١) يجوز أن يُريدَ به نحو الصَّغَر والكِبَر الذي ذكره.

قوله: (وَمَا ذَكَرَهُ هُنَا كَقَوْلِ الْمُرَادِيِّ^(٢)...إلى آخره)^(٣) هذا الذي قاله المرادي^(٤)، (وكذا فيه قوله الآتي: ولا يتعدى...إلى آخره)، فإسناده إلى المرادي لا وجه له.

قوله: (أو شبيهه)^(٥)، كذا في (التسهيل) قال الدماميني^(٦) في شرحه ((قال الشَّارحُ - يعني المرادي - نحو: ﴿جُنُبٌ﴾^(٧) شبه بالمطبوع الذي لا يتحدَّد^(٨) نحو: (نجس)^(٩) قلت: قولُ المُصنِّف: أو كمطبوعٍ عليه معناه: أو شبيهٍ بمطبوعٍ عليه، فقوله بعد ذلك: أو شبيه بأحدهما أعجبُ وكأنَّ هذا عند الشَّارح من قبيل [٢٥/و] الصَّحيح الواضح، فمرَّ عليه وهو مُعْتَرِضٌ كما ترى، وكم من موضعٍ مثل هذا!!^(١٠) انتهى.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((وما أُجري مجراها ، وما ذكره هنا كقول المرادي: لا يَرِدُ فَعْلٌ إِلَّا لمَعْنَى مطبوعٍ عليه من هو قائمٌ به، نحو: نحو: كَرَمٌ و لَوْمٌ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي : ١٧٥.

(٢) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه (ت ٧٤٩ هـ) النحوي اللغوي الفقيه المفسر، من أشهر مؤلفاته (جنى الدَّاني في حروف المعاني)، و (شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥١٧، وينظر: هدية العارفين: ١/ ٢٨٦.

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((وما ذكره هنا كقول المرادي: لا يَرِدُ فَعْلٌ إِلَّا لمَعْنَى مطبوعٍ عليه من هو قائمٌ به)). ينظر: حاشية اللَّقَّانِي اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي : ١٧٥ - ١٧٦.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ٣ / ١٥١٧.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((أو كمطبوع ك فُقَّة وَخَطْبٌ ، أو شبيهه نحو : جُنُبٌ شُبَّةً بِنَجَسٍ)). اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي : ١٧٦.

(٦) هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بن أبي بكر بن محمد بن سليمان الاسكندراني، بدر الدين المعروف بابن الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) المالكي النحوي، من أشهر مؤلفاته (تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب) لابن هشام، و (تعليق الفوائد شرح تسهيل الفوائد)، وينظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٦، وهدية العارفين: ٢/ ١٨٥.

(٧) سورة القصص: من الآية ١١.

(٨) في (ت) لا يتجدد.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٥١٧.

(١٠) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ٤/ ١٥.

[الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ] ^(١)

قوله: (الخامس والسادس) ^(٢)، أي: لأنَّ الرُّبَاعِيَّ المذكورَ يشمل السَّالِمَ وغيرَ السَّالِمِ، فهو قسمان، والمراد: الخامس والسادس باعتبار التَّرتيب الذي ذكره المُحَشِّي عند تقرير قول الشَّارِحِ السَّابِقِ في أوَّلِ البحثِ السَّابِقِ، (فصارت الأقسام ثمانية)، فانظره لا بالاعتبار ^(٣) الواقع الواقع في كلام المُصنِّف، وإلا فهُما بهذا الاعتبار ثالثٌ ورابعٌ.

قوله: (لَكَانَ أَحْسَنَ) ^(٤)، كَأَنَّ وجهَ الأحسنِيَّةِ: أَنَّ قوله: (فَهُوَ فَعَّلَ) ^(٥) يوهم أَنَّهُ تفسيرٌ باعتبارِ باعتبارِ المفهوم مع أَنَّ (فَعَّلَ) ليس مفهومه، بل مفهومه: ماكان ^(٦) على أربعةٍ خاليةٍ عن الزوائد، وإنَّما هو فردُه الموجودُ وَأَنَّ في ذلك التَّنْصِيصِ على أَنَّ المراد: ذلك الفردُ الموجودُ من الماضي لا مطلقاً، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (وإِذَا إِقَامَةُ الْمُقُولِ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٧) فيه: أَنَّ القولَ المحذوفَ إِنْ كَانَ بمعنى المصدر لم لم يصحَّ التَّمثِيلُ، أو بمعنى القول كان (دَحْرَجَ) بياناً له مراداً به اللَّفْظُ، فيصير هو مستدرَكًا، فتَأَمَّلْ.

قوله: (بَنَحُو انْطَلَقَ) ^(٨)؛ لَأَنَّ أَوَّلَهُ ساكنٌ.

^(١) زيادةٌ يقتضيها فهم السياق.

^(٢) قال اللَّقَّانِي: ((هذا القسمُ الخامسُ والسادسُ من الأقسام الثمانية المتقدمة قدَّما هنا على مزيدِ التَّلَاثِي لتجردها)). حاشية حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ١٧٦.

^(٣) في (الأصل) باعتبار، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

^(٤) قال اللَّقَّانِي: ((أما الرُّبَاعِيُّ المجرَّدُ فالموجود من ماضيه فَعَّلَ لَكَانَ أَحْسَنَ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ١٧٧.

^(٥) قال اللَّقَّانِي: ((فَهُوَ فَعَّلَ) مقتضاه انحصارُ الرُّبَاعِي المجرد في فَعَّلَ)). المصدر نفسه: ١٧٦.

^(٦) عبارة: (تفسير باعتبار المفهوم مع ان فعل ليس مفهومه بل مفهومه ماكان) سقطت من (ب).

^(٧) قال اللَّقَّانِي: ((إِذَا إِقَامَةُ الْمُقُولِ مقامَ القولِ المحذوفِ (دَحْرَجَةً وَدَحْرَجًا) لا دَخَلَ لهما في المثال ؛ فذكرهما لإفادة أَنَّ فَعَّلَ مصدره على فَعَّلَ وَفَعَّلَ)) حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ١٧٧.

^(٨) قال اللَّقَّانِي: ((ومراده ب الماضي: المجرَّد فقط لا مطلقاً، وإلا انتقض، بنحو: انْطَلَقَ)). المصدر نفسه: ١٧٧.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
قوله: (في تفرّيعه^(١) بالفاء)^(٢) هذا بناءً على أن قوله: (ولا يمكن^(٣))^(٤) بالفاء لعلّة في بعض
بعض النسخ، ويحتمل أنّه مُحَرَّف عن الواو، وإلا ؛ فالذي رأيناه في نسخ صحيحة: (ولا
يمكن) بالواو ولا بالفاء.

قوله: (وتعبيره في سُكُونِ اللَّامِ^(٥)... إلى آخره)^(٦) بقي شيء آخر، وهو: أن قول الشّارح:
(الالتقاء الساكنين في نحو: دحرجت ودحرجنا) قد يُقال: لا حاجة لتقييده فيه بنحو:
(دحرجت) و(دحرجنا)^(٧)؛ لأنّ التقاء الساكنين يحصل باعتبار المعنى لسكونها.
ويجاب: بأنّ العين^(٨) محتملة للحركة، ولم يثبت سكونها بعد، بل إنّما يثبت سكونها بعد
اعتبار تحريك اللّام الأولى حتى تتأتّى ملاحظة لزوم أربع حركات في كلمة واحدة، فلهذا لم
يعتبر سكونها في اعتبار التقاء الساكنين، فليُتأمل.

(١) في (ت) تعريفه.

(٢) قال اللّقاني: ((في تفرّيعه ب الفاء على وجوب فتح الطرفين نظر؛ إذ تفرّيعه إنّما هو على وجوب سكون الآخر عند
اتصال الضمير المتقدّم ذكره وتعبيره في سكون اللام الأولى ب عدم الإمكان يقتضي عدم إمكان اللزوم، والتقاء الساكنية)).
حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي: ١٧٨ .

(٣) في (الأصل) تكن ، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٤) قال النّقّازاني: ((لا يمكن سكون اللّام الأولى لالتقاء الساكنين في نحو: (دَحْرَجْتُ وَدَحْرَجَنْ)، فحركوها لخفتها، فسكّوها
العين؛ لأنّه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة)). شرح تصريف العرّي: ٨٢.

(٥) عبارة: (في سكون اللام) سقطت من (ت).

(٦) قال اللّقاني: ((وتعبيره في سكون اللام الأولى ب عدم الإمكان يقتضي عدم إمكان اللزوم، والتقاء الساكنية ، وهو أحد
القولين فيه، وثانيهما: إمكانه لكنّه مرفوض ؛ لثقله، (فحركوها) للعلّة المذكورة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي:
١٧٨ .

(٧) عبارة: (قد يقال لا حاجة لتقييده فيه بنحو دحرجت ودحرجنا) سقطت من (ت).

(٨) في (ب) و(ت) المعنى .

القسم الثاني النص المحقق
 قوله [٢٥/ظ]: (لتأويل الفتح)^(١) رأينا^(٢) في بعض نسخ صحيحة (بالفتحة) بالتاء فلا تأويل.
 تأويل.

قوله: (وتأنيثه)^(٣) مُبَدَّأ، وقوله: (أجرى) خبر، قوله: (فَ رَهْوَكٌ مُتَعَدٍ)^(٤) كأن وجه هذا التفریع: التفریع: أن كلام (الصاح) ^(٥) أفاد أن (ترهوك) لازم، (وترهوك) مطاوع لـ (رهوك)، وقاعدة المطاوع بالكسر أن ينقص عن المطاوع بالفتح بمرتبة، فإن طاع المتعدي لاثنين؛ تعدى لواحد، أولواحد؛ صار لازماً، فإذا كان (ترهوك) لازماً كان (رهوك) متعدياً لواحد^(٦).

قول الشارح: (ودليل الإلحاق: اتحاد المصدرين)^(٧) قال^(٨) الجاربردي: ((وإنما حكموا بأن (شمل) ملحق بـ (دحرج) دون (أخرج) وإخوته؛ لأن شرط الإلحاق: توافق المصدرين، وقد

(١) قال اللقاني: ((وقوله: (لخفتها) علّة للفتح بخصوصه، وتأنيث الضمير لتأويل الفتح بـ الفتحة؛ لأنه الضمير للشأن)).
 حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٨.

(٢) في (ب)، و (ت) رأيت.

(٣) قال اللقاني: ((وتأنيثه ليكون ضمير القصة أجرى على القاعدة، من أن الجملة بعده إذا اشتملت على مرنب غير فضلة، فضلة، فالمختار هو التأنيث كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾ (الحج: ٤٦)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٧٨.

(٤) قال اللقاني: ((فـ رَهْوَكٌ مُتَعَدٍ إلى واحد، وفي نسخة: هَزُولٌ من الهولة، وما أدري ما وجه زيادة الواو فيه، وإن صرح بها بعضهم، إلا أنه قيل: دلّ الاشتقاق في (جَهْوَر) ونحوه على زيادتها، فيحتمل ما لم يدل فيه عليه، فكذا قالوا: إذا صاحبه ثلاثة أصول فصاعداً غير مصدره كانت زائدة)). المصدر نفسه: ١٧٩.

(٥) جاء في الصاح: ((رهك: يقال: مرّ الرجل يترهوك كأنه يموج في مشيته)): الصّاح تاج اللغة وصاح العربيه مادة (رهك): ١٥٨٨/٤.

(٦) تفعل: تكون متعدية وغير متعدية فالمتعدية نحو: تَلَقَّفَهُ، قال تعالى: ﴿تَلَقَّفْ مَا يَأْكُونُ﴾ (الأعراف: ١١٧)، وغير المتعدية نحو: تَحَوَّبَ وتَأَثَّم، ولها ثمانية معانٍ، أحدها: أن تكون مطاوعة لـ (فَعَلَ)، كقولك: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ والمطاوعة: أن تُرِيدَ من الشيء أمراً ما فتبلّغه، ينظر: الممتع الكبير في التّصريف: ١٢٦.

(٧) قال التفتازاني: (ويلحق به نحو: جَوَرَبَ و جَلْبَبَ وبيطرَ و رَهْوَكَ و شَرِيفَ، ودليل الإلحاق اتحاد المصدرين)، ينظر: شرح تصريف العزّي: ٨٢.

(٨) زيادة في (ب)، و (ت).

القسم الثاني النص المحقق
 قالوا: (شَمَلَّ شَمَلَةً)^(١) كما قالوا: (دَحَرَجَ دَحْرَجَةً)، ولم يجيء مصدر (أَخْرَجَ) وإخوته على ذلك، فإن قلت قد قالوا: (أَخْرَجَ أَخْرَاجًا) كما قالوا: (دَحَرَجَ دَحْرَاجًا) قلت: أُجِيبُ عندها بوجهين:
 الأول: أَنَّ الاعتبارَ إِنَّمَا هو بالفعللة؛ لاطِّرادها وعمومها في جميع صور (فَعَّلَ).

وَأَمَّا الْفِعْلَالُ؛ فلا اعتدادَ به^(٢)، وإِنَّمَا هو دخيلٌ فيه، غيرُ مطَّردٍ، [لعدم]^(٣) مجيئه في بعض بعض الصور، فإنَّهم لا يقولون: قِطَابًا وعِرْبَادًا، يُقال: (قَحْطَبَةُ) أي: صَرَعُهُ^(٤)، و(رجلٌ مُعَرِّدٌ) أي: يؤذي نديمه في سكره، والعَرِيدَةُ سوء الخُلُقِ^(٥).
 والثاني: أَنَّ الشرطَ توافقُ المصادرِ أجمع^(٦) انتهى.

[أوزانُ الثلاثيِّ المميزِ فيه]^(٧)

قولُ الشَّارِحِ: (إِلَّا فِي الْإِلْحَاقِ)^(١) قيل لا بُدَّ من تقييده بكونِ الإلحاقِ للتكرارِ، كـ (جَلَبَبَ)؛ لأنَّ زيادةَ الإلحاقِ لا بطريقِ التَّكْريرِ كما في: (جَوْرَبَ) و (يَيْطَرُ)، وغير ذلك ممَّا تقدَّم قريباً لا يكون إلا من حروف: (سألتمونيها)^(٢).

(١) في (ب)، و (ت) بشمِلَّة.

(٢) ((هذان البناءان، وهما (الْفِعْلَالُ، وَالْفَعْلَلَةُ) ليسا في (فَعَّلَ) بمنزلةٍ واحدةٍ، بل أحدهما قياسٌ، والآخر غير قياسٍ، ولكنه كَثُ، فخاف أن يَتَوَهَّم أنهما معاً قياس فقال:
 (وَأَجْعَلُ قِيَاساً ثَانِياً لَا أَوَّلَا)

يعني أن ثاني البناءين هو المقيس، وهو (الْفَعْلَلَةُ) لا طَّراده في كل بناء من الرباعي، مُلْحَقاً وغير ملحق، وأما (الْفِعْلَالُ) فلا. ولذلك لا تجده في الملحق إلا نادراً، فلا تقول: جَهْوَرٌ جَهْوَاراً، ولا بَيْطَرٌ بَيْطَاراً، ولا ما أشبهه ((، المقاصد الشَّافِيَّة في شرح الخلاصة الكافية: ٣٥٨/٤.

(٣) زيادة في (ب)، و (ت) .

(٤) جاء في الصَّاح: ((قَحْطَبُهُ، أي صرعه، وقَحْطَبُهُ بالسيف، أي علاه ، وقحطبة: اسم رجل))، الصَّاح تاج اللغة وصحاح العربية (قحطب): ١٩٧/١-١٩٨.

(٥) المصدر نفسه (عريد): ٥٠٨/٢.

(٦) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّة في الصَّرَف: ٤٤.

(٧) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّيَاق.

وأقول: لا حاجة للتقييد؛ لأنَّ الإلحاق إذا انقسم إلى ما تكون زيادته غير مقيدة بحروف: (سألتمونيها)^(٣)، وما يكون زيادة مقيدة بذلك يصدق عليه أنه يُزاد فيه أي حرف كان وأنه لا يتقيد بحروف [و/٢٦] سألتمونيها، والتقييد في بعض أفرادِه لا يُنافي ذلك الصّدق^(٤)، فليُتأمل.

قوله: (لِقَصْرِ الموصوف) ^(٥) هي ^(٦) الحروف المزيّدة.

قوله: (على صفته) ^(٧) هي الكون من حروف (سألتمونيها)، قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ^(٨) ، إلّا أنّ الاستثناء الثاني هنا من مذكور، أعني أهل الكتاب، لكنّه باعتبار الحكم السّلبي فهذا وجه الشّبه.

(١) وهي حروف الزيادة التي يشترك فيها الاسم والفعل، والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك اليوم تتساه، أو أتاه سليمان، أو سألتمونيها، أو السمان هويت، ومعنى كونها زوائد لأن كلّ حرف وقع زائداً في كلمة فإنّه منها، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٥٠١.

(٢) قال التفتازاني: ((واعلم أنّ الحروف التي تُزاد لا تكون إلّا في حروف سألتمونيها، إلّا في الإلحاق والتضعيف؛ فإنّه يُزاد فيهما أي حرف كان)). شرح تصريف العزّي: ٨٣.

(٣) عبارة: (وما يكون زيادة مقيدة بذلك يصدق عليه انه يزاد فيه أي حرف كان وانه لا يتقيد بحروف سألتمونيها) سقطت من (ب) و(ت).

(٤) إنّ الزيادة في الكلمة تكون بأحد طريقين الأول: أمّا بالحروف العشرة (سألتمونيها) وما عدا ذلك من الحروف لا يزاد إلّا في التضعيف، فإنّ كلّ حرف يُضعف فإنّ أحد المُضعفين زائد، ما لم تُقم الدلالة على أصلتهما، وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقلّ من ثلاثة أحرف، نحو: ردّ، إذ لا بدّ من فاء وعين ولام، وسنُفرد لذلك باباً، عقّب الفراغ من حروف الزيادة، وسنُبين فيه أيّ الحرفين هو الزائد؟ فإنّ في ذلك خلافاً، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٣٧-١٣٩.

(٥) قال اللّقاني: ((والاستثناء بهذا الطريق مفيدٌ لقصر الموصوف على صفته، الذي هو ي قوّة حُكْمين ثابتين للحروف المزيّدة أحدهما: إيجاب، وهو إثبات كونه من الحروف المذكورة، والآخر: سلب، وهو نفي كونها من غيرها)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨١.

(٦) سقطت من (ب)، و(ت).

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) سورة البقرة: من الآية: ١٥٠، وسورة العنكبوت: من الآية: ٤٦.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (مَوْصُولٌ)^(١) والتقدير: يُزاد الحرف الذي وجد.

قوله: (صِلْتَهُ)^(٢) وصدر الصلة ليس ضميراً محذوفاً، وإلا بُني، والظاهر خلافه.

قوله: (فيه نظرٌ إذ يخرجُ منه بهذا الأمر الثلاثي... إلى آخره)^(٣) رأيت بخط شيخنا النور البرلسي^(٤) من تقرير شيخنا المحشي عند تقسيم كل من الثلاثي والرباعي إلى مجردٍ ومزیدٍ ما ما نصّه، ((فيضرب مجردٌ؛ لأن الاعتبار في معرفة المجرد والمزید بالماضي الواحد الغائب المذكور، ويقال المجرد ما لم توجد الزيادة في جميع تصرفاته والمزید فيه ما جاء في جميعها ومآله إلى الأول))^(٥)، انتهى.

والظاهر أنه مخالف لما اعترض به شيخنا المحشي ههنا^(٦)، إذ قضية هذا الاعتراض: أن نحو (يقتل) مزیدٌ، وقضيته ما ذكر أنه مجردٌ، وإذا اعتبرنا ما ذكر؛ لم يرد الاعتراض بنحو: (يقتل) و (يضرب)؛ لأنه مجردٌ، والكلام في المزید فلا يضر خروجها، فليحزر.

قوله: (للتعدية)^(٧) أي: في التعدية، أوللاستقرار الذي هو مطلق التعدية.

(١) قال اللقاني: ((فإنه) الضمير للشأن (أي حرف موصول صِلْتَهُ كان التامة ك: قَطَعَ وَجَلَبَبَ و مرميس وصَمَحَمَحَ)) .
حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٨١ .

(٢) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٣) قال اللقاني: ((فيه نظرٌ ؛ إذ يخرجُ منه بهذا : الأمر الثلاثي المجرد ك اقتل واضرب واذهب ، والمضارعت منه ك يقتل ويضرب ويذهب ، مع أنهما من القسم الأول قطعاً ، ويدخل فيه مضارع فاعل ك يُقاتل ؛ لأن ماضيه قاتل على أربعة أحرف وليس منه)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ١٨٢ .

(٤) هو أحمد البرلسي المصري الشافعي، شهاب الدين الملقب بعميرة (ت ٩٥٧ هـ) ، فقيه ، كان من أهل الزهد والورع ، حسن الاخلاق ، من مؤلفاته ، (حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي)، ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: ٢ / ١٢٠ ، و الاعلام للزركلي: ١٠٣/١ .

(٥) لم أهدد للكتاب .

(٦) جاء في شرح تصريف العزي، (أن الحروف التي تزداد لا تكون إلا من حروف سألتمونيها ، إلا في الإلحاق والتضعيف، فإنه يزداد فيها أي حرف كان) ، شرح تصريف العزي للتفتازاني : ٨٣ .

(٧) قال اللقاني: (((وهو للتعدية) هي : إيصال معنى الفعل إلى مفعول لا يصل إليه الفعل بدون الحرف المعدي، كقولك أذهب زيداً، أي: أوصلت الذهاب الذي هو معنى ذهب إلى زيد، أي : صيرته)) . حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي : ١٨٢ - ١٨٣ .

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (بتأويل الاتصال)^(١) أي: فيكون مذكراً^(٢)، فيصح تذكير حاله.

قوله: في الجاربردي، أي: ولوجود الشيء على صفة، في بعض حواشي الجاربردي: قوله: ((أي: لوجود الشيء على صفة))^(٣)، قال الشريف: معناه: أن فاعله وجد المفعول موصوفاً بصفة مشتقة من فعله الثلاثي، وفيه بيان لأصل الفعل في كلام الشارح^(٤)، فمعنى (أبخلت زيدا) معنى التكلم أنه^(٥) وجدت زيدا بخيلاً، ولا شك أن البخل صفة مشتقة من (بخل)، وهي في معنى الفاعل؛ لأن البخل من قام به البخل، ومعنى: (أحمدته) وجدته محموداً^(٦)، وهي في معنى المفعول؛ لأن المحمود [٢٦/ظ] من وقع عليه الحمد^(٧)، [انتهى]^(٨).

قوله: (المزال عجمته بالنقط)^(٩) ظاهره: أن جميع الحروف أزيل عجمتها بالنقط، ولا مانع. أمّا ما نقط فظاهر.

وأمّا ما لم ينقط، فمقابلته للمنقوط سبب في إزالة عجمته، فللنقط دخل في إزالة العجمة عما لم ينقط.

قوله: (بناءً على أن الزيادة... إلى آخره)^(١) قد يمنع كونه مبنياً على ذلك؛ لجواز وضع الهمزة في هذا الباب لزيادة المعنى، وإن لم يغلب زيادة تبعية الحروف زيادة المعنى، فتأمل.

(١) قال اللقاني: ((أنه حال من التعدية بتأويل الإيصال، (نحو: أكرمته) إن قلت: جعله مثلاً للتعدية يقتضي أن المراد به: صيرته كريماً كما مر، والمراد به إنما هو أوصلت المعروف إليه)). المصدر نفسه: ١٨٣.

(٢) في (ت) مذكوراً .

(٣) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف : ٥٥.

(٤) في (ب)، و(ت) الشروح .

(٥) في (ب) و(ت) أن النظم.

(٦) ينظر: لسان العرب (حمد): ٣٩٢/١١.

(٧) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصرف : ٥٥.

(٨) زيادة في (ب)، و(ت) .

(٩) قال اللقاني: ((أزلت عجمته)، أي: لبسه، ومنه حروف المعجم، أي: الحط المزال عجمته بالنقط)). حاشية اللقاني على على شرح تصريف العزي: ١٨٤.

قوله: (ومنه ﴿ أَفَمَنْ ﴾^(٢)...إلى آخره)^(٣) أي: في وقوله: (والتصريح)^(٤) أي: في الآية.

قوله: (قَالَ مِنَ الْغَرَائِبِ) في حواشي الجاربردي قوله: ((من الغرائب: الظاهر: أنه في محلّ نصب على الحال، وأنّ مطاوع فيه هو المفعول الثاني لـ(جعل)، وممن جعله مطاوعاً: ابنُ جني^(٥) في (الخصائص)^(٦)، وابنُ مالك في (التسهيل)^(٧)، وقوله: (وما هنا كذلك) ردُّ لجعل (أكبّ).

وقوله: (انفضّ) هو بفاء معجمة يقال: انفضّ القومُ إذا هلكت أموالهم^(٨).

ويقال: ألامَ الرجلُ إذا أتى بما يُلام عليه، قال الطيّبي^(٩): فقد يفهم أنّ ألامَ في عبارة (الكشاف)^(١٠) من الأجوف لا من المهموز، على أنّه يجوز أن يكون منه أيضاً، ومعناه حينئذٍ حينئذٍ صنع ما يدعي به لئيمًا^(١١) انتهى.

(١) قال اللقاني: ((بناءً على أنّ الزيادة في الحروف تتبعها زيادة المعنى غالباً) نحو: شَغَلْتُهُ وأشغَلْتُهُ ؛ فالامتلاء المدلول عليه به شَغَلَ دون الامتلاء المدلول عليه به أَشْغَلَ)). المصدر نفسه: ١٨٤.

(٢) سورة آل عمران من الآية: ١٦٢.

(٣) قال اللقاني: ((ومنه ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ ﴾ (الملك : ٢٢) والتصريحُ بقوله بعده : على وجهه زيادة توضيح وإظهار لبشاعة هذه الحالة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨٥ .

(٤) مايزال يشرح القول نفسه .

(٥) هو أبو الفتح الموصلي، عثمان بن جني إمام العربية من أحقق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، من أشهر مؤلفاته (الخصائص)، و(سر الصناعة)، و(شرح تصريف المازني)، وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٧٦، و بغية الوعاة: ٢/ ١٣٢.

(٦) أن تتقلّ بالهمز فيحدث النقل تعدياً لم يكن قبله غير أن ضرباً من اللغة فيه هذه القضية معكوسة، فنجدُ (فعل) فيها متعدياً و(أفعل) غير متعدٍ، وذلك قولهم: أجفل الظّليم، وجفّلته الرّيح، ينظر: الخصائص: ٢/ ٢١٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٤٤٨.

(٨) ينظر: لسان العرب مادة (نفض): ٧/ ٢٤١.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (وما هو كذلك)^(٤) واو الحال، أي والحال أن الأمر ليس كذلك، أي: إنَّ (أكَبَّ) مطاوع^(٥).

قول: (من باب انقضَّ)^(٦) بالفاء.

قوله: (مَشَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ)^(٧) فَإِنْ قُلْتَ: من أين يعلم أن الشَّارِحَ مشى على ذلك^(٨)؟
قلت: لعلَّه من قوله بعد سوق المُجَرَّد: (فأكَبَّ)، وقوله: (وأعرض)^(٩)، فإنَّ العادة بمثل هذه العبارة حكاية المطاوع، تأمل.

قوله: (لَوْجُوبِ اشْتِمَالِ الْمَصْدَرِ عَلَى حُرُوفِ فِعْلِهِ)^(١٠) إِنَّ نَحْوَ: (كَسَرَهُ تَكْسُرًا) أصله: (تكسيرًا).

قوله: (مِنْ تَقْلِيلِ الزَّائِدِ)^(١١) مِنَ الْقَلَّةِ مُقَابِلَ الْكَثْرَةِ.

(١) هو الحسن بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي، الدمشقي الحافظ: (ت ٧٤٣هـ)، الإمام المشهور العلامة في المعقول والعربية والمعاني والبيان، من علماء الحديث والنفس، من مؤلفاته (لطائف التبيان في علمي المعاني والبيان)، و (الخلاصة في أصول الحديث)، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٢٢، وهديّة العارفين: ١/ ٢٨٥.

(٢) ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: ٤/ ٥٨٢.

(٣) ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الزيب (حاشية الطيبي على الكشاف): ١٣/ ٢٠٢.

(٤) قال اللقاني: ((وما هو كذلك ؛ ولا شيء من بناء أفعال مطاوع ، ولا يُتَقَنَّ نحو هذا لا حَمَلَةٌ كتاب سيبويه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨٦.

(٥) ينظر: تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: ٤/ ٥٨٢.

(٦) قال اللقاني: ((وإنما البابُ باب أنقضَّ وألأم، ومعناه دَخَلَ في الكبَّ وصار ذا كبَّ)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨٦.

(٧) قال اللقاني: ((وبهذا ظهر أن فيما مشى عليه الشَّارِحَ نظرًا لا يخفى)). المصدر نفسه: ١٨٦.

(٨) وجه النَّظَرِ أن الشَّارِحَ مشى على أنَّ (أكَبَّ وأعرض) لازمان مطاوعان لـ (كبَّ وعرض)، مع أنَّ المطاوع اللّازم هو باب (انفعل) تقول حسب رأي ابن مالك في معاني أفعال المزيد بالهمز التي هي: النّعدية والتّكثير والصّيرورة و الاعانة و التّعريض والسّلب وللمطاوعة، ينظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٣/ ٤٤٩، ف (كبيته فانكبَّ) و (قشعت الريح السّحاب فانقشع السّحاب) إذ فرقتاه ففرق، وأما (أكَبَّ وأعرض) فهو مثل (كبيت الرجل فأكبَّ): إذ إذا أسقطته فسقط، فالهمزة للصيرورة لا لجعل المتعدي لازماً، ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٨/ ٣٧٤٨.

(٩) (نحو أكَبَّ وأعرض)، ينظر: حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨٥.

(١٠) قال اللقاني: ((نحو: فَرَحَ تَفْرِحًا) أصله تَفَرَّحًا؛ لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله، ثم أبدلت الراء لاثانيّة من جنس حركة ما قبلها)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٨٦.

قوله: (فَهُوَ أَرْجَحُ^(٢) مِنْ مُقَابِلِهِ^(٣)) حاصله: أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ لَا تُتَنَافَى التَّعْيِينَ.

قوله: (فَالْفِعْلُ هُوَ الْإِيجَادُ... إِلَى آخِرِهِ)^(٤) والإيجادُ والأثر متغايران، وهنا^(٥) متَّحِدَانِ^(٦) خارجًا

كما بيَّنه المولى سعدُ الدين في (حواشي العَصْدِ)^(٧).

قول^(٨) [٢٧/و] الشَّارِح: (وَسَافَرَ وَسَفَرَ)^(٩) قال الجاربردي: ((وبمعنى (فَعَلَ) لنسبة الفعل إلى الفاعل لا غير، كقولك: (سَافَرْتُ) بمعنى: نسبة السَّفرِ إلى المُسَافِرِ، وليس ثَمَّ فِعْلٌ ثَلَاثِيٌّ مِنْ لَفْظِ (سَافَرْتُ) بِمَعْنَاهُ، فَيُمَثَّلُ بِهِ، كما في: (شَغَلْتُهُ) أَوْ (أَشْغَلْتُهُ) هكذا ذكر المُصَنِّفُ في (شرح المُفَصِّلِ)^(١٠)، لكن نقل الجوهرى: (سَفَرْتُ أَسْفَرُ سُفُورًا) إذا خرجت للسَّفرِ فأنا مُسَافِرٌ، وقومٌ سَفَرٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبٍ))^(١١) انتهى.

(١) قال اللَّقَّانِي: (أو نائبة عن أم المعادلة، والأصل: اُخْتَلَفَ في الزائد المُجاب به هذه الجملة الاستفهامية؛ لأنَّ الحُكْمَ بزيادة السَّاكِنِ لما فيه من تقليل الزائد؛ لكونه حرفًا فقط). المصدر نفسه: ١٨٧.

(٢) في (ت) راجع.

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((قُلْتُ: أَوْلَوِيَّتُهُ لِأَوَّلَوِيَّةِ عِلَّتِهِ، فهو أَرْجَحُ مِنْ مُقَابِلِهِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي: ١٨٧.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((فَالْفِعْلُ هُوَ الْإِيجَادُ، والمفعول هو الأثر الذي هو الحركة والسُّكُونُ؛ فلا يَرِدُ عليه إلزام اتِّحَادِ الْفِعْلِ وَ الْمَفْعُولِ)). المصدر نفسه: ١٩٠.

(٥) في (ب) هذا.

(٦) في (ت) متحدثان.

(٧) ينظر: شرح العَصْدِ على مختصر المنتهى الأصولي: ١/ ٦٢١.

(٨) سقطت من (ت).

(٩) قال النَّقَّازَانِي: ((وبمعنى فَعَلَ، نحو: دافع ودَفَعَ وسافرَ وسَفَرَ)). شرح تصريف العِزِّي: ٨٤.

(١٠) شرح المفصل: ٧/ ١٥٩.

(١١) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّة في الصَّرْف: ٥٧ - ٥٨.

القسم الثاني النص المحقق

وفي بعض حواشيه ماصورته: قوله لكن نقل الجوهرى: (سَفَرْتُ أَسْفَرُ سَفُورًا)^(١): في (القاموس) ما يردُّ على هذا النَّقْلِ ويؤيدُ ما ذكر المصنّف، قال فيه: ((وَرَجُلٌ سَفَرٌ، وَقَوْمٌ سَفَرٌ، وَسَافِرَةٌ وَأَسْفَارٌ وَسُفَّارٌ، وَ ذُو سَفَرٍ لَضِدِّ الْحَضَرِ، وَالسَّافِرُ وَالْمَسَافِرُ لَا فَعْلَ لَهُ))^(٢) [على]^(٣) [على]^(٣) هذا كلامه، وعدم استعمال المُجَرَّد لَا يَمْنَعُ التَّمَثِيلَ بِ (سَافَرْتُ) لـ (فَاعِلٍ) بمعنى: (فَعَلَ) كما فَعَلَ الْمُصَنِّفُ، كما لَا يَخْفَى، نَعَمَ الْأَحْسَنُ التَّمَثِيلُ بِ (دَافَعَ)، و (جَاوَزَ) وَ (وَاعَدَ) ونحوها انتهى.

وقد يُقال: في قوله يرد هذا النَّقْلُ أَنَّ المَثْبِتَ مُقَدَّمٌ، فَتَأْمَلْ.

قوله: (يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ: يَتَكَسَّرُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) ويمكن دفعُ الانتقاضِ بما تقدّم عن شيخنا النور البرلسي^(٥)، وتجعل الإضافة في ماضيه بيانية^(٦)، فليتأمل.

قوله: (وَفِيهِ تَجَوُّزٌ فِي إِسْنَادِ الْمُطَاوَعَةِ لِتَفْعَلِ)^(٧)...إِلَى آخِرِهِ)^(٨) أسند الجاربردي أيضًا المطاوعة للفعل حيث قال: ويجيء - أي: (تفاعل) للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعًا حيث قال ويجيء - أي: (تفاعل - للمطاوعة، ومعنى كون الفعل مطاوعًا: كونه دالًّا على

(١) الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية، (سفر): ٦٨٦/٢.

(٢) القاموس المحيط، (سفر): ٤٠٨.

(٣) زيادة في (ت).

(٤) قال اللّفّاني: ((يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ: يَتَكَسَّرُ وَ يَتَبَاعَدُ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ)). حاشية اللّفّاني على شرح تصريف العزّي: ١٩٢.

(٥) في (ب) الزّرمكي.

(٦) جاء في المقتضب: إِنَّ التَّاءَ تَلْحَقُ فَاعِلَ وَفَعَلَ فَيَكُونُ الْفَعْلُ عَلَى تَفَاعُلٍ وَتَفَعُّلٍ كَمَا تَلْحَقُ فَعْلَالُ الَّذِي أَصْلُهُ الْأَرْبَعَةُ وَذَلِكَ وَذَلِكَ نَحْوَ دَحْرَجَ إِذَا ذَكَرْتَ الْمُطَاوَعَةَ قُلْتَ تَدَحْرَجُ فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ تَدَحْرَجًا فَكَذَلِكَ تَقُولُ تَقْطَعُ تَقْطَعًا وَتَكْسِرُ تَكْسِرًا وَكَذَلِكَ كَسَّرْتَهُ فَتَكْسَرُ، ينظر: المقتضب: ١٠١/٢.

(٧) عبارة: ((إِلَى آخِرِهِ اسْنَدُ الْجَارِبَرْدِيِّ الْمُطَاوَعَةَ لِلْفَعْلِ)) سقطت من (ب)، و (ت).

(٨) قال اللّفّاني: ((وَفِيهِ تَجَوُّزٌ فِي إِسْنَادِ الْمُطَاوَعَةِ لِتَفْعَلِ وَإِيقَاعِهَا عَلَى فَعَلَ، وَحَقِيقَتُهُ لِمُطَاوَعَةِ فَاعِلِ تَفْعَلِ فَاعِلَ فَعَلَ؛ إِذِ الْمُطَاوَعَةُ: قَبُولُ الْأَثَرِ النَّاشِيءِ مِنْ تَعَلُّقِ فِعْلِ الْفَاعِلِ بِمَفْعُولِهِ كَقَبُولِ الْإِنَاءِ لِلانكسار النَّاشِيءِ مِنْ تَعَلُّقِ فِعْلِ الْكَاسِرِ، وَهُوَ الْكَسْرُ بِذَلِكَ الْإِنَاءِ)). حاشية اللّفّاني على شرح تصريف العزّي: ١٩٣.

القسم الثاني النص المحقق

معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به، كقولك: (باعثته فتباعه)، فقولك: (تباعه) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو (باعثته به) وهو الذي قام به (تباعه)^(١). انتهى.

وفي بعض حواشيه^(٢) قوله: ومعنى كون الفعل مطاوعاً... إلى آخره، هذا التعريف ذكره

المُصنّف^(٣) في (شرح المُفصل)^(٤)، والضّميم في: (به) للمعنى بتقدير مضاف، أي بمحلّه أي بما^(٥) قام به ذلك المعنى، كما أفاده الشّارح بقوله أي: بهذا الذي قام به (تباعه)، أي: أصله، وهو التّباع، وفي (شرح المُفصل) بعد التّمثيل للمطاوع بالتكسر ما لفظه [٢٧/ظ]: فقولك: (انكسر) عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعدّ - وهو الكسر - به، أي: بهذا الذي قام به أثر الكسر، وهو الانكسار انتهى^(٦).

وأراد بقوله: عبارة^(٧) عن معنى: أنّه دلّ عليه كما لا يخفى انتهى.

قوله: (وَحَقِيقَتُهُ لِمَطَاوَعَةٍ^(٨) فَعَلَ تَفَعَّلَ... إلى آخره)^(٩) يمكن أن يتكلّف حمل كلام الشّارح على هذه الحقيقة بتكلّف بأن يكون المعنى: لمطاوعة (تَفَعَّلَ) من حيث فاعله، أي: لمطاوعة فاعل (تَفَعَّلَ) على أنّه يمكن أيضاً أن يدّعي إنّ ذلك الإسناد حقيقي اصطلاحاً، فليُتأمّل.

(١) ينظر: شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف : ٥٩.

(٢) المصدر نفسه : ٥٩.

(٣) يعني به ابن يعيش.

(٤) شرح المُفصل: ٧ / ١٥٦.

(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) شرح المُفصل: ٧ / ١٥٦.

(٧) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) المطاوعة: هي حصول الأثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، نحو : كسرت الإناء فتكسر، فيكون تكسر مطاوعاً،

أي موافقاً لفاعل الفعل المتعدي وهو كسرت، التعريفات : ٢١٦.

(٩) قال اللّقاني: ((وَحَقِيقَتُهُ لِمَطَاوَعَةٍ فاعِلِ تَفَعَّلَ فاعِلَ فَعَلَ، إذ المطاوعة: قبول الأثر الناشئ من تعلق فعلِ الفاعل بمفعوله)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي: ١٩٣.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَلَوْ أَرَادَ الْمُطَاوَعَةَ الْحَقِيقَةَ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) يمكن أن يُحمل كلام الشَّارِحِ على هذه الحقيقة بتكُلُّفٍ بأن يُراد بحصول الأثر: حصوله في محلِّه الذي هو المفعول، وهو المراد بقوله المفعول له، ويراد بالفعل في قوله: (عن تعلق الفعل المتعدي)^(٢): الحدثُ وتعلقه بمفعوله: وقوعه عليه؛ لأنَّ^(٣) مُجَرَّد نسبة الفعل الاصطلاحيّ [إلى]^(٤) المفعول الاصطلاحيّ. الاصطلاحيّ.

قوله: (كَمَا فِي كَسْرَتِهِ فَلَمْ يَتَكَسَّرْ)^(٥) لا يخفى أن (كَسْرَتُهُ) في قوله: (فَلَمْ يَتَكَسَّرْ) ليس بمعناه بمعناه الحقيقي من إيقاع التَّكْسِرِ عليه ضرورة أن إيقاع التَّكْسِرِ عليه يستلزم حصولَ تَكْسُرِهِ، فلا يصحُّ قوله: (فَلَمْ يَتَكَسَّرْ) للمنافاة، وإنما المراد به: معناه المجازي، أي: باشرتُ الأمور المؤدية إلى التَّكْسِيرِ، وحينئذٍ فلَقَائِلٍ أن يقول: إنَّ الحصولَ من تَعَلُّقٍ معنى الفعل الحقيقي لازمٌ لا غالب، وأنَّه لا حاجة إلى أن يفهمَ قوله: (فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَسْرَتُهُ فَالْحَاصِلُ لَهُ التَّكْسُرُ)^(٦) على أن الحصولَ غالبٌ لا لازمٌ، بل يمكن فهمه على أنَّه لازمٌ بناءً على أنَّه المراد^(٧).

(١) قال اللَّقَّانِي: (ولو أراد المطاوعة الحقيقية لكان التَّعْرِيفُ فاسداً؛ لأنَّ حصولَ الأثر للمفعول في نفس الأمر ليس ناشئاً من من تَعَلُّقِ الْعِلِّ المتعدي بمفعوله، بل من تعلقِ فِعْلِ الفَعَالِ الذي هو الإيجاد الصَّادِرُ منه)). المصدر نفسه: ١٩٤.
 (٢) قال اللَّقَّانِي: ((حُصُولُ الأثر عن تَعَلُّقِ الفَعْلِ المتعدي بمفعوله) فحصول الأثر هو مدلولُ تَفَعُّلٍ مثلاً، والفعل المتعدي هو فَعْلٌ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ١٩٤.

(٣) في (ب)، و (ت) لا.

(٤) زيادة في (ب)، و (ت).

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((ثم اعلم أنَّ الحصولَ من التَّعَلُّقِ ليسَ بلازمٍ؛ بل هو غالبٌ قد يتخلف كما في: كسرته فلم يتكسر)). المصدر نفسه: ١٩٤.

(٦) قال اللَّقَّانِي: ((فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَسْرَتُهُ فَالْحَاصِلُ لَهُ التَّكْسُرُ) على أن الحصولَ غالبٌ لا لازمٌ)). المصدر نفسه: ١٩٥.

(٧) وأراد المطاوعة المجازية، وحصول الأثر وهو مدلولُ تَفَعُّلٍ مثلاً، والفعل المتعدي هو فعلٌ مثلاً قال: ولو أراد المطاوعة الحقيقية فسد التَّعْرِيفُ؛ لأنَّ حصولَ الأثر للمفعول في نفس الأمر ناشئاً من تَعَلُّقِ الفَعْلِ المتعدي الذي هو الفعل الاصطلاحي حاكى الفعل الفعل اللُّغوي، وقال ابن قاسم، ويمكن حمل كلام الشَّارِحِ - يعني السعد - على هذه الحقيقة بتكُلُّفٍ، بأن يراد بحصول الأثر حصوله في محله الذي هو المفعول، وهو المراد بقبول المفعول له، ويراد بالفعل في قوله

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (ما ذكر على وجه الحقيقة) قولاً صادقاً كما^(١) هو وضع الخبر، بقي شيء وهو: أن
(تفعل) هل هي مطاوع لـ (فعل) بمعناه المجازي، أو لا يكون مطاوعاً له حينئذٍ ؟ .

حرره قوله: (وَعَلَّمْتُهُ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ)^(٢) عبارة البيضاوي^(٣): والتعلُّيمُ فعلٌ يترتَّبُ عليه العلمُ غالباً
انتهى .

قوله: (يَصْدُقُ...إلى آخره)^(٤) لا ينبغي أن يكون المراد الاعتراض؛ لأن قولنا [٢٨/و]: هذا
اللفظ لهذا المعنى لا يدلُّ على انحصار ذلك المعنى في ذلك اللفظ، فتأمل.

قوله: (وَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ [ذلك])^(٥)^(٦) أقول: عدمُ التَّعَيُّنِ لا ينافي ذلك؛ لأنَّ كونه لما دُكِرَ لا
يقتضي حصرَ ما ذكرَ فيه، بل غايةً ما يقتضي حصرَه فيما ذكر، ولهذا لا يصدقُ قوله:
(وَهُوَ لما يَصْدُرُ من اثنين) بنحو الضرب، مع أنَّه لا يتعيَّنُ فيه (تضارب) لجواز: ضارب
زيدٌ عمرًا، فتأمل.

عن تعلُّقِ الفعل المتعدي الحدث بمفعوله وقوعه عليه، لا مجرد نسبة الفعل الاصطلاحي إلى المفعول الاصطلاحي، ينظر
: شرح لامية الافعال: ٢ / ٢٧٥.

^(١) في (ب) قلما.

^(٢) قال اللقاني: ((وَعَلَّمْتُهُ فَلَمْ يَتَعَلَّمْ صرح به البيضاوي في ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (البقرة: ٣١))) . حاشية
اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ١٩٤ .

^(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، الإمام ناصر الدين أبو سعيد القاضي البيضاوي الفقيه الشافعي
(ت ٦٨٥ هـ)، عارفاً بالفقه والتفسير والأصول والعربية والمنطق، من أشهر مؤلفاته (طوابع الأنوار في علم الكلام)،
و (شرح الكافية لابن الحاجب) وغيرها، ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ٥٠، و هدية العارفين: ١ / ٤٦٢-٤٦٣، وينظر قوله في:
تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): ١ / ٨٦ .

^(٤) قال اللقاني: ((يَصْدُقُ بنحو: القرب والبعد)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ١٩٦ .

^(٥) زيادة في (ب)، و (ت).

^(٦) قال اللقاني: ((ولا يتعين فيه تفاعل لجواز: قُرْبَ زيدٍ من عمروٍ وَبَعْدَ عنه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي :
١٩٦ .

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَالأُولَى...إلى آخره)^(١) لعل وجه الأولوية: أن في عبارة ابن الحاجب التصريح
 بالمشاركة بين الاثنين فصاعداً^(٢).

وإن تلك المشاركة في أصله^(٣) لا فيه، بخلاف عبارة الشارح فإنها تدل على هذا المحذوف،
 أي: وزيداً.

قوله: (وَهُوَ مُوَافِقٌ^(٤) لِمَا سَيَأْتِي)^(٥) من أن الحقيقة إسناد التعلق إلى الفعل.

قوله: (وَوَجْهٌ دَلَالَةٌ هَذَا...إلى آخره)^(٦) هذا شرح استدلال الشارح بقوله: (وذلك لأن وضع
 فاعل...إلى آخره)^(٧).

قوله: (أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ الَّذِي...إلى آخره)^(٨) لا يخفى أن الذي تعلق به الفعل على وجه
 المفعولية في (فاعل)، قد يتعدّد كما في: (نَارَعْتُهُ الْحَدِيثَ)، فالهاء الرجعة لعمرو مثلاً،
 والحديث كلاهما مفعولان لـ (نازعته)، وأن الذي يُنسب إليه الفعل في (تَفَاعَلَ) إنما هو
 أحدهما، ولهذا نقص مفعولاً واحداً^(٩)، وما عدا ذلك الواحد باقٍ بحاله، فلا بُدَّ من تقييد الغير

(١) قال اللّقاني: ((والأولى منصوبٌ على أنه مصدرٌ مُبَيَّنٌ لعددِ العاملِ وهو حصول)). المصدر نفسه: ١٩٦ .

(٢) ينظر: الشافية في علم الصرف: ٢٠/١.

(٣) في (ب)، و(ت) الأصل.

(٤) في (ب)، و(ت) موافقة .

(٥) قال اللّقاني: ((والظاهر فيه أنه حالٌ من الفعلِ ، وهو موافقٌ لما سيأتي)). حاشية اللّقاني على شرحِ تصريفِ العِزّي: ١٩٨.

(٦) قال اللّقاني: ((ووجهٌ دلالة هذا المذكور على أن تفاعلَ أنقص من فاعلٍ بمفعولٍ أن ذلك الغير - الذي تعلق به الفعل في
 في فاعلٍ على وجه المفعولية - يُنسبُ إليه الفعلُ في تفاعلٍ على وجه الفاعلية)). المصدر نفسه: ١٩٩.

(٧) قال التّقنازاني: ((وذلك لأن وضع (فاعلٍ) لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلّق بغيره ، مع أن الغير أيضاً فَعَلَ ذلك)).
 شرح تصريفِ العِزّي: ٨٥.

(٨) قال اللّقاني: ((أن ذلك الغير الذي تعلق به الفعل في فاعلٍ على وجه المفعولية ينسبُ إليه الفعل في تفاعلٍ على وجه
 الفاعلية)). حاشية اللّقاني على شرحِ تصريفِ العِزّي: ١٩٩.

(٩) وقوله: وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعداً في أصله صريحاً، نحو: تشاركنا ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل، وليلد على
 أن الفاعل أظهر أن أصله حاصلٌ له وهو منتف عنه، نحو تجاهلت وتغافلت، وبمعنى (فَعَلَ)، نحو توانيت، ومطاوع
 (فاعلٍ) نحو باعدته فتباعداً، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي: ٢٥٦ / ١.

القسم الثاني النص المحقق
 في كلامه بأن يجعل قوله: (مع أن الغير)^(١) قيداً له، فالمعنى المتعلق بغيره على وجه أن ذلك الغير أيضاً فعل ذلك الفعل، ولا يرد حينئذٍ على قوله: (وضع تفاعل لنسبته...إلى آخره)^(٢) إنه موضوع لنسبته إلى الفاعل المتعلق بالغير.

الغير المذكور أيضاً، كالمفعول الثاني في المثال؛ لأن قوله: (وضعه)^(٣) لنسبته...إلى آخره^(٤) لا ينافي وصفه^(٥) لزيادة على ذلك، فليتأمل.

قوله: (لَمْ يُعْبَرْ عَنْهُ الْجَارِبَرْدِيُّ^(٦) بِالتَّكْلُفِ، بَلْ بِالْإِظْهَارِ...إلى آخره)^(٧) عبارة الجاربردي: ((ويجيء أيضاً ليدل على أن الفاعل أظهر، إنَّ المعنى الذي اشتق منه (تفاعل) حاصل له مع أنه ليس في الحقيقة كذلك، فمعنى [٢٨/ظ]: (تجاهل زيد): أنه أظهر الجهل من نفسه، وليس عليه في الحقيقة))^(٨) انتهى.

وفي حواشيه: سمى ذلك ابن عصفور^(٩): الإبهام قال: وهو أن يريد أنه في حال ليس فيها،

(١) قال اللقاني: (مع أن الغير) المذكور (فعل ذلك) المتعلق بالفاعل المذكور، ومن ثمَّ كان فاعلاً دالاً على المشاركة ك تفاعل، لكن ضمناً لا صريحاً، ينظر: حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٩٩.

(٢) قال اللقاني: ((و وضع (تفاعل لنسبته)، أي: لنسبة الفعل المتقدم ذكره، وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل؛ لأنَّ قوله أي: (المشتركين فيه)، أي: يُعَيَّن ذلك؛ لأنَّ الاشتراك إنما هو فيه لا في تفاعل)). المصدر نفسه: ١٩٩.

(٣) في (الأصل)، و(ب) وصفه، وما أثبتناه من (ت).

(٤) قال التفتازاني: ((و(تفاعل) وضعه لنسبته إلى المُشترَكين فيه من غير قصدٍ إلى تعلُّق له)). شرح تصريف العزّي: ٨٥.

(٥) في (ت) وضعه.

(٦) عبارة: (بالتكلف بل بالإظهار إلى آخره عبارة الجاربردي) سقطت من (ت).

(٧) قال اللقاني: ((لَمْ يُعْبَرْ عَنْهُ الْجَارِبَرْدِيُّ بِ التَّكْلُفِ بَلْ بِالْإِظْهَارِ، إذ فسّر التَّكْلُف: بأنَّ الفاعل يتعاني ذلك الفعل ليحصل ليحصل بمعاناة، من ثمَّ فرّق بين تفعل وتفاعل المتبسين، من حيث إنَّ المعنى في كلٍّ منهما غير حاصلٍ لمن نسب إليه؛ بأنَّ معنى التفعل ممارسة الفعل ليحصل، ومعنى التفاعل: إظهار الفعل على خلافه لا ليحصل، بل ليظهر أنه عليه)).

حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ١٩٩ - ٢٠٠.

(٨) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٥٨.

(٩) هو علي بن موسى بن محمد بن علي، ابن عصفور الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن النحوي (ت ٦٩٩هـ) حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، من أشهر مؤلفاته (المتع في التصريف)، (شروح ثلاثة على الجمل الصغيرة في النحو)، ينظر: بغية الوعاة: ٢ / ٢١٠، وهديّة العارفين: ١ / ٧١٢.

القسم الثاني النص المحقق وأنشد:

((إِذَا تَخَارَزْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ ... ثُمَّ كَسَرْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ))^(١).

و قوله: (والخزر: ضيق العين مع صغرها)^(٢) والمراد بالمعنى الذي اشتق منه (تفاعل) حاصل^(٣) له وهو مصدر مجرّد كما يفيد قوله: فمعنى (تجاهل زيد): أنّه أظهر الجهل انتهى.

قوله: (مِنْ مُنْهَوٍ وَمُنْغَوٍ)^(٤) مأخوذان من المطاوع، فلذا أوردَهُمَا؛ لأنّ إيرادهما يتضمّن إيرادَهُ^(٥).

قوله: (فَمَا سَبَبُ)^(٦) أي: فأيّ مطاوعة هي سبب اللزوم في هذه المذكورات؟ فإنّها على (انفعل) الذي هو سبب لزومه المطاوعة، ويحتمل أنّ المراد: السؤال عن وجه لزومها في الجملة، أي: لم كانت لازمة، والأوّل أظهر؛ لأنّ اللزوم في الجملة لا غرابة فيه؛ لأنّ الفعل

(١) البيت في الرجز وهو لطيف الغنوي في ديوانه، ينظر ديوان طفيل الغنوي: ٥٨، و: الممتع الكبير في التصريف ١٨٣/١.

(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (خزر): ٦٤٤/٢.

(٣) سقطت من (ب)، و (ت).

(٤) من هوى بالفتح إذا سقط، وغوى إذا ضل، وجاء في قول ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين ل أهويته، وأغويته، فيكون مثل أدخلته فاندخل، وأطلقته فانطلق، ولا يكونان على هذا شاذين، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٣٠ - ١٣١.

(٥) قال اللّقاني: ((وأما ما جاء من: مُنْهَوٍ وَمُنْغَوٍ من هوى بالفتح إذا سقط، وغوى إذا ضلّ، فقال ابن عصفور: يجوز أن يكونا مطاوعين ل أهويته و أغويته ك أدخلته فاندخل)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٦) إنّ المطاوعة تكون حقيقة في الذي يصح منه الفعل نحو صرفته فانصرف، ومجاز في الذي لا يصح منه الفعل نحو نحو قطع الحبل فانقطع، وانفعل أصله في الثلاثي، ولا يكون إلا متعدياً خلافاً للفارسي؛ فانه قد زعم أنه قد جاء من اللازم نحو منهو، ومنغو، وخرج على أنه يكون مطاوع أهويته وأغويته، ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ١٧٥ - ١٧٦.

(٧) قال اللّقاني: (فإن قلت: فما سبب اللزوم عند الشّارح في: انطلق وانقضّ وانسلخ الشّهر وانكدزت النجوم، أي: سقطت؟). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠١.

القسم الثاني النص المحقق
منه لازم ومنه متعد، بخلاف اللزوم بسبب المطاوعة مع عدم ظهورها، فإنه غريب يحتاج للبيان، فلي تأمل.

قوله: (قلت: المطاوعة) ^(١) أي: قلت: بسبب اللزوم مطاوعتها لـ (أطلق... إلى آخره).

قوله: (لـ أطلق) ^(٢) فيه: أن الإعراض بـ (انطلق) بمعنى: ذهب لا يحتاج إلى إثبات أن (أطلق) بمعنى: أذهب، وقوله: (وقض... إلى آخره) ^(٣) هذا لا يفيد أن كان كلام المعترض في (أنقض) ^(٤) بمعنى سقط ^(٥) الاختلاف المعنى حينئذ، فلا يمكن المطاوعة بينهما.

وقوله: (وسلخ) ^(٦)... إلى آخره ^(٧) فيه: أن معناه: أزال الجلد عن الشاة، فلا ينافي ^(٨) أن يطاوعة: (انسلخ الشهر) بمعنى: فرغ ومعنى إلا بتجويز وتكلف ^(٩)، فلي تأمل.

قوله: (في إطلاقه نظر... إلى آخره) ^(١٠) أقول: يمكن أن يجاب: بأن المراد: لا فعل لهما مستعمل بمعنى يكون معناها أثر لذلك المعنى كما هو قضية المطاوعة كما يعلم من تفسيرها السابق، وهذه الأفعال المذكورة - ما عدا الأول - ليست كذلك ^(١١).

^(١) قال اللقاني: (قلت: المطاوعة فيها لـ أطلق و قض؛ لاستعماله في: قض اللؤلؤة مثلاً: ثقبها و سلخ؛ لاستعماله في: سلخ الشاة مثلاً، وأكدت الشيء المقدّر الوضع)). المصدر نفسه: ٢٠١ - ٢٠٢.

^(٢) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٤) جاء في الصحاح: ((أنقض الحائط، أي سقط. وأنقض الطائر: هوى في طيرانه، ومنه انقضاء الكواكب))، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (قضض): ١١٠٢/٣.

^(٥) في (ب) و (ت) حفظ.

^(٦) جاء في الصحاح: ((سلخت جلد الشاة أسلخها وأسلخها سلخاً. والمسلوخ: الشاة سلخ عنها جلدها، وسلخت المرأة ذرعها: نزعته))، وفي لسان العرب: ((السلخ: كشط الإهاب عن ذبه، سلخ الإهاب يسلخه ويسلخه سلخاً: كشطه، والسلخ: ما سلخ عنه))، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (سلخ): ٤٢٣/١، ولسان العرب (سلخ): ٢٤/٣.

^(٧) قال اللقاني: ((و سلخ؛ لاستعماله في: سلخ الشاة مثلاً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠١ - ٢٠٢.

^(٨) في (ت) يتأتى.

^(٩) جاء في لسان العرب: ((وسلخنا الشهر نسلخه ونسلخه سلخاً وسلوخاً: خرّجنا منه وصيرنا في آخر يومه؛ وسلخ هو وانسلخ... سلخنا الشهر أي خرّجنا منه فسلخنا كل ليلة عن أنفسنا))، لسان العرب (سلخ): ٢٥/٣.

القسم الثاني النص المحقق

وأما الأول - أعني: (انطلق) - ففيه نظر؛ لأن كونه بالمعنى المراد في المطاوعة [٢٩/و] يتوقف على أن معناه معنى: (أذهبته)؛ لأن الانطلاق معناه: التلبس بالذهب، فليُتأمل.

قوله: (نظر) ^(٣) قد يدفع بأن المراد: لا فعل لها، فتأتي مطاوعتها له لموافقتها له في المعنى، وهذه المذكورات ليست كذلك كما بينا ^(٤).

قوله: (في إطلاقه) ^(٥) إنما قال: (في إطلاقه) احترازًا من الأخير، فإنه مقدر كما صرح به. قوله: (يمكن أن يجمع بينهما) ^(٦) أقول: لعل هذا الجمع ضعيف، فإنه إذا أراد ابن عصفور ^(٧) نفي الشذوذ استعمالا؛ فلا حاجة إلى ما قاله؛ لأنه لو جعلها مطاوعى: (هوى) و(غوى) كان كذلك، فليُتأمل.

قوله: (إذ المجيء نفسه ليس شاذًا) ^(٨) قد يمنع، فليُتأمل.

قول الشارح: (لا يقال: انكرم وانعدم) ^(١) في بعض حواشي الجاربردي: قال في (شرح المفصل)، وقالوا: (قلته) ^(٢) فأنقال؛ لأن المقول معالج بحركة اللسان والشفتين وإخراج الصوت ^(٣)، وكل ^(٤) ذلك من باب المحسوس للمخاطب والمخاطب.

^(١) قال اللقاني: ((في إطلاقه نظر (وأزعجته) الضمير لشيء المحدث عنه لا لباب المتقدم ذكره)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٢.

^(٢) ينظر: النص المحقق: ١١٩.

^(٣) قال اللقاني: ((وفي كل منهما نظر؛ لإطباقهم على أن هذا إنما هو من مطاوع المتعدي لواحد، أما مطاوع المتعدي لواحد كـ (علمته الحساب فتعلمه)، فيجوز: (كسوت زيدا جبة فانكسى هو تلك الجبة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠١.

^(٤) ينظر: النص المحقق: ١١٥.

^(٥) قال اللقاني: ((وأكدت الشيء المقدّر الوضع، فقول بعضهم: لا فعل لها مستعمل في إطلاقه نظر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٢.

^(٦) قال اللقاني: ((قلت: يمكن أن يجمع بينهما؛ بأن الشذوذ المنفي مخالفة الاستعمال)). المصدر نفسه: ٢٠٢.

^(٧) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١٣٠.

^(٨) قال اللقاني: ((على حذف مضاف، أي: من مجيء الشواذ؛ إذ المجيء نفسه ليس شاذ، فلو قال: وماء جاء لم يحتج إلى حذف)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٢.

القسم الثاني النص المحقق
 قال: فإن أطلق (قُلْتُه) ^(٥) فانقال ^(٦) على إرادة المعنى المفهوم من القول - أي: مراداً به ذلك المعنى من غير أن يُقصدَ إلى ألفاظٍ محققةٍ أو مُقدَّرةٍ - كان في الامتناع نظيرَ (انعدم) ^(٧) انتهى.

قول الشَّارح: (وانعدم) ^(٨) في الجاربردي ^(٩): وقال في (شرح المُفَصَّل): ((انعدم ليس بجيد)) ^(١٠) انتهى.

قوله: (فَلَا تَأْثِيرَ فِيهِ) ^(١١) بمعنى: أنَّ الكرمَ إذا تعلَّقَ بالمكرم لا يحصلُ منه صفةٌ له محسوسة ^(١٢).

قوله: (وَلَوْ سَلَّمْ فَأَثَرُهُمَا) ^(١٣) وهو الفاهميَّةُ والعالميَّةُ.

^(١) قال التفتازاني: ((لا يقال: انكرم وانعدم ونحوهما؛ لأنَّهم لما خصَّوه بالمطاوعة، التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره، وهو علاج؛ تقويةً للمعنى الذي ذكر من أنَّ المطاوعة حصول الأثر)). شرح تصريف العزِّي: ٨٦.

^(٢) في (ت) قلت .

^(٣) ينظر: شرح المفصل: ٧ / ١٥٩.

^(٤) ساقطة من (ب)، و(ت).

^(٥) سقطت من (ب)، و(ت) .

^(٦) ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ١ / ٣٠٦.

^(٧) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب: ٤٠٨ .

^(٨) ما يزال يشرح قول التفتازاني السابق.

^(٩) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٦١.

^(١٠) شرح المفصل: ٧ / ١٦٠.

^(١١) قال اللقاني: ((فلا تأثير فيه بالمكرم بالفتح، وأمَّا العدمُ فلأنَّ المعدومَ ليس بموجودٍ حتَّى يقومَ به أثرٌ ، وأمَّا العلمُ والفهمُ، فلأنَّ كلاً منهما انفعالٌ ، أي: تأثيرٌ لا فعلٌ)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٢٠٢ - ٢٠٣.

^(١٢) أي: أن الكرم لا أثر فيه بالمكرم بالفتح؛ لأنَّ المكرم إذا تعلَّقَ به لا تحصل منه له صفة محسوسة، بخلاف نحو الكسر والقطع ، فإنَّ فيه أثراً ظاهراً بالمنكسر والمنقطع، وهو الكسر والانقطاع ، والمعدوم ليس موجود حتى يقوم به أثر، ينظر: شرح لامية الأفعال: ٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥.

^(١٣) قال اللقاني: ((ولو سلَّمْ فَأَثَرُهُمَا غيرُ ظاهرٍ للحسِّ ؛ بل هو معقول فتأمل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٢٠٣.

قوله: (كَانَ أَخْصَرَ وَأَظْهَرَ)^(١) الأوجه أنه نشر لما قبله^(٢)، فقوله: (أَخْصَرَ) راجع لقوله: (ولو) (ولو حذفه)، وقوله: (أَظْهَرَ) راجع لقوله: (أو عَبَّرَ بِدَلَّةٍ بِأَصْلِهِ)^(٣)، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (فَمَا وَجْهٌ تَخْصِيصُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ)^(٤) وهو ما ذكره الشَّارِحُ، قوله^(٥): (قد ثبت في الجملة)^(٦) (٧) أي: على وجه الشُّذُودِ، ولم تثبت على وجه القياس، قوله: (فَنَفِي مَا ذَكَرَ رَأْسًا)^(٨) أي: نفي مطاوعته^(٩) شذوذًا وقياسًا.

و قوله: (يَعْنِي خَصَّوْا هَذَا الْبِنَاءَ بِالْمَعَانِي الثَّابِتَةِ [٢٩/ظ] الْوَاضِحَةِ لِلْحَسَنِ)^(١٠) لتظهر المطاوعة وقبول الأثر ويعلم ولو عمَّموا في الأمور الخفية^(١١) أيضًا لم يُعلم ذلك، ولم يظهر؛ إذ ربَّما أظهر أنه قبل الفاعل، ولم يمتنع مع أنه في نفس الأمر على خلافه.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((ولو حذفه أو عَبَّرَ بِدَلَّةٍ بَ أَصْلِهِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَظْهَرَ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٠٣ .
(٢) لأنَّ النَّسْرَ إمَّا أَنْ يَذْكَرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ، بَأَنْ يَجْعَلَ الْأَوَّلَ لِلأَوَّلِ، وَالثَّانِي لِلثَّانِي عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ، أَوْ لَا، مِثَالُ الْأَوَّلِ، وَيُسَمَّى اللَّفُّ وَالتَّنْشُرُ عَلَى السُّنَنِ، وَهُوَ أَحْسَنُ الْقَسْمَيْنِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ التَّنَوُّخِيُّ وَغَيْرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (القصص: ٧٣)، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ كَلًّا مِنْهُمَا يَعُودُ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، يَنْظُرُ: عُرُوسُ الْأَفْرَاحِ فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ: ٢٤٦-٢٤٧.

(٣) مَا يَزَالُ يَشْرَحُ الْقَوْلَ نَفْسَهُ.

(٤) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لَأَنَّ أَنْفَعَلَ لَا يُطَاوَعُ أَفْعَلَ كَمَا مَرَّ فَمَا وَجْهٌ تَخْصِيصُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ؟ قُلْتُ: هُوَ أَنَّ مَطَاوَعَةَ أَفْعَلَ قَدْ ثَبِتَتْ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ ، فَنَفِي مَا ذَكَرَ رَأْسًا إِنَّمَا هُوَ لَمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٠٣ .
(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٦) فِي (ب) الْكَلِمَةِ.

(٧) قَالَ اللَّقَّانِي: ((أَنَّ مَطَاوَعَةَ أَفْعَلَ قَدْ ثَبِتَتْ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا مَرَّ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي : ٢٠٣ .

(٨) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَنَفِي مَا ذَكَرَ رَأْسًا إِنَّمَا هُوَ لَمَّا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢٠٣ .

(٩) عِبَارَةٌ: (وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَى وَجْهِ الْقِيَاسِ قَوْلُهُ فَنَفِي مَا ذَكَرَ رَأْسًا أَيْ نَفِي مَطَاوَعَتِهِ) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(١٠) قَالَ اللَّقَّانِي: ((يَعْنِي خَصَّوْا هَذَا الْبِنَاءَ بِالْمَعَانِي الثَّابِتَةِ الْوَاضِحَةِ لِلْحَسَنِ دُونَ الْمُخْتَصَّةِ بِالْعِلْمِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٠٤ .

(١١) فِي (ب)، وَ(ت) الْخَفِيفَةُ.

قوله: (الشيء) أي: العلاج، بمعنى: ما صدقه، وقوله: (بما يصدق عليه مفهومه) ^(١) وهو: الواضح للحس ^(٢)، فإن مفهومه يصدق على العلاج بمعنى الما صدق ^(٣) وقوله: (ومفهوم شيء آخر) ^(٤)، وهو: مفهوم العلاج، وقوله: (تلازم وصفين) ^(٥) أي: لمفهوم العلاج الواضح الواضح للحس ^(٦)، وقوله: (لذات واحدة) ^(٧) هي ذات الفعل الموصوف بالعلاج والوضوح، كالقطع، فإنه موصوف بكونه علاجاً، وكونه محسوساً، وهما متلازمان فيه؛ إذ لا ينفك أحدهما عن الآخر فيه، وقوله: (ومن الجائز تلازم وصفين)، فلا منافاة بين ما قاله الشارح وما قاله الجاربردي.

قوله: (فلو كان لازماً) ^(٨) أي: فما قاله الجاربردي لا ينافي ما قاله الشارح.

قوله: (فلو كان لازماً للمطاوعة) ^(٩) أي: بأن لا يتصور وجودها بدونه.

قوله: (الإضافة فيه بيانية) ^(١٠) يدل عليه قول الشارح بعد: (إلا أن المبالغة فيه زائدة)، فتدبر

(١) قال اللقاني: ((فمن تفسير الشيء بما يصدق عليه مفهومه ومفهوم شيء آخر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٤.

(٢) في (ت) للجنس.

(٣) ينظر: الشافية في علمي التصريف والخط: ٦٤.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) قال اللقاني: ((ومن الجائز تلازم وصفين متغايرين عارضين لذات واحدة، أمّا المعنى الذي التزموه فلو كان لازماً للمطاوعة لم يحتاجوا إلى التزامه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٤.

(٦) عبارة: (تلازم وصفين) أي: لمفهوم العلاج الواضح للحس (سقطت من (ب) و(ت)).

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) قال اللقاني: ((أمّا المعنى الذي التزموه فلو كان لازماً للمطاوعة لم يحتاجوا إلى التزامه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٤.

(٩) ما يزال يشرح القول نفسه.

(١٠) قال اللقاني: ((الإضافة فيه بيانية، أي: الزيادة التي هي المبالغة)). المصدر نفسه: ٢٠٥.

قوله: (من التعريفين)^(١) تعريف الكسب^(٢)، وتعريف الاكتساب^(٣)، قوله: (منتقد منتقد)^(٤) الأول خبر (تمثيل)، والثاني خبر (قول بعضهم).

قوله: (لو سکن... إلى آخره)^(٥) وهذا الدليل جارٍ هاهنا.

قوله: (وكذا القول)^(٦) وهو إجازة الوجهين.

قوله: (لأن إمكان هذا الوجه)^(٧)، أي: وهو أن الزائد أول المعنيين، قوله: (لصحته دليله)^(٨) دليله^(٨) أي: مع أنه لا يصح لعدم السكون، وكونه في الأصل متحرّكًا، قول الشارح: (واختص بالألوان)^(٩) في بعض هوامش بعض نسخ الشرح ما حاصله: أن هذا علّة للزوم؛ لأنّ الألوان لا تجاوز الفاعل، وأنه كان ينبغي أن يُعبّر بأداة التعليل كأن يقول: ولا يكون إلّا لازماً؛ لأنّه اختص بالألوان، وإنّ الواو في عبارته للتعليل.

وأقول: هذا مدفوع؛ لأنّ علّة اللزوم ليس خصوص كون المعنى لوئاً، بل عموم كونه معنى لا يجاوز فاعله، بدليل [و/٣٠] الأفعال اللوازم التي ليس معناها لوئاً، ك (قام) و (قعد) و

(١) قال اللّقاني: ((مبنى على ما ذكره الجاربردي من التعريفين)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٥.
(٢) جاء في الصّاح: ((الكسب: طلب الرزق، وأصله الجمع، تقول منه: كسبت شيئاً واكتسبته بمعنى، وفلان طيب الكسب، وطيب المكسبة مثال المغفرة)). الصّاح تاج اللغة وصّاح العربية (كسب): ٢١٢/١.
(٣) ((الاكتساب أخص من الكسب، لأنّ الكسب ينقسم إلى كسب لنفسه ولغيره، والاكتساب لا يكون إلّا لنفسه، يقال: كاسب كاسب أهله، ولا يقال: مكتسب أهله)). البحر المحيط في التفسير: ٧٢٦/٢.
(٤) قال اللّقاني: ((منتقد منتقد وقد ذكر بعضهم ل أفعل آخر)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٠٦.
(٥) قال اللّقاني: ((ولو سکن لزّم النقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل)). المصدر نفسه: ٢٠٧.
(٦) قال اللّقاني: ((وكذا القول الثالث؛ لأنّ إمكان هذا الوجه عنده لصحة دليله، ومكافأته لدليل مقابله)). المصدر نفسه: ٢٠٧.

(٧) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٨) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٩) قال التفتازاني: ((نحو: حمّر حمراً، أي: حمّر، وهو للمبالغة، ولا يكون إلّا لازماً، واختص بالألوان والعيوب)). شرح تصريف العزّي: ٨٦.

القسم الثاني النص المحقق

(انطلق) ونحو ذلك^(١)، فالشارح إنما يجعل ذلك علة إشارة إلى أن خصوصه غير معتبر في العلية، فالواو ليس للتعليل بل للعطف إشارة^(٢) إلى إفادة خصوص هذا المعنى، فلي تأمل.

قوله: (قال الجاربردي: نسبة الفعل إلى فاعله... إلى آخره)^(٣) في بعض النسخ من حواشي الجاربردي: قوله: ((ومعناه: نسبة الفعل إلى فاعله... إلى آخره))^(٤) كذا في (شرح المفصل)، والمراد بالفعل الأول: الصناعي، وبالثاني المصدر، و الضمير المنفصل للأول، والمجرور بعد الثاني، والضمير في معناه للطلب، وفي التفسير حينئذ تسامح، والتقدير: ومعناه إرادة تحصيل الفعل بالنسبة المذكورة^(٥). انتهى .

ولا يخفى أن المناسب: أن يُراد بالفعل الثاني: الحدث الذي هو معنى المصدر؛ لأنه الذي يُطلب، وحينئذ يشكّل، قوله: (المشتق هو منه)^(٦)؛ لأن الاشتقاق في اللفظ إلا أن يُراد: المشتق من لفظه، فهو على حذف المضاف، فلي تأمل.

قوله: (ووجه تضعيفه أن استقر... إلى آخره)^(٧) أقول: قد يناقش في هذا التوجيه: بأنه حيث كان الطلب تقديرًا أو فرضيًا؛ فلا فرق ولا محذور، ويمكن أن يُوجه بوجه آخر، وهو:

(١) بعدها في (ت) قال.

(٢) عبارة: (ان خصوصه غير مقيد في العلية قالوا وليس للتعليل بل للعطف إشارة إلى) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) قال اللقاني: ((قال الجاربردي: فيه نسبة الفعل إلى فاعله لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه، وذلك قد يكون صريحًا صريحًا نحو: استكتبته، أي: طلبت منه الكتابة، وقد يكون تقديرًا نحو: استخرجت الوند من الحائط، فليس هنا طلب صريح)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٤) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٦٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٠٦/٣.

(٦) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٧) قال اللقاني: ((وجه تضعيفه أن استقر يصح إسناده إلى ما يمتنع منه الطلب كاستقر الحجر، وهذا القول هو مقتضى ما قرره الجاربردي في: استخرجت الوند من الحائط؛ إذ لا فرق في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه؛ ولهذا اسقطه من معاني استعمل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٢٠٨.

القسم الثاني النص المحقق

أنه يلزم اتحاد الطالب والمطلوب وهو بعيد^(١)، فليُتأمل.

قوله: (يصح إسنادُهُ إلى ما يمتنع... إلى آخره)^(٢) لك أن تقول: مجرد أنه يصح إسنادُهُ إلى ما يمتنع منه الطلب لا يقتضي تضعيفه^(٣) عند الشارح؛ لأنه أراد بالطلب: ما يشمل التقديري التقديري كما يدل عليه تقرير كلامه السابق، وامتناع الطلب بها يُسندُ إليه بجعله تقديرًا؛ فكان الأوجه أن يقول: لاتحاد الطالب والمطلوب منه، مع أن قضية الطلب: تغايرهما، وزيادة امتناع تعلُّق الطلب حقيقةً بهما، فليُتأمل.

قوله: (للدليل السابق)^(٤) تحرُّكه في الأصل فقط، أو مع قوله: (ثم سُكِّنَتْ)^(٥)؛ لأن ذلك الدليل الدليل إذا دلَّ على تحرُّكهما^(٦) في الأصل؛ دلَّ على [٣٠/ظ] عروض السكون، والمراد بالدليل السابق قوله السابق: (بدليل ما سبق في فَعَلَّ^(٧)).

قوله: (فكان أعم فائدة)؛ لشموله ما عدا: (احمر) و(احمار) من سائر المواد المندرجة في (افعل) و(افعال) ك(اصفر)، و(اصفار)، و(اعور)، و(اعوار)، وغير ذلك^(٨).

(١) لا ريب أن الطلب يتضمن أمورًا ثلاثة؛ طالبًا ومطلوبًا؛ ومطلوبًا منه، ولا تتقوم حقيقته إلا بهذه الأركان الثلاثة، وتغاير هذه ظاهر، إذا كان الطالب يطلب شيئًا من غيره، كما هو الطلب المعروف مثل من يأمر غيره وينهاه ويستفهمه، وأما إذا كان طالبًا من نفسه، فهنا يكون الطالب هو المطلوب منه، ولم يكن هنا إلا ركنان طالب ومطلوب، والمطلوب منه هو الطالب نفسه، فإن قيل: كيف يعقل اتحاد الطالب والمطلوب منه، وهما حقيقتان متغايرتان، فكما يتحد المطلوب والمطلوب منه، ولا المطلوب والطالب، فكذلك لا يتحد الطالب والمطلوب منه، ينظر: بدائع الفوائد: ٢ / ٦٤٢.

(٢) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٣) في (ت) دفعه.

(٤) قال اللقاني: ((وافعالٌ بزيادة الهمزة والألف واللام) الأخرى على قاعدته من الإشارة إلى الخلاف، أي: يزيد الأولى أو الثانية، ولأما الأولى محرّكة في الأصل ثم سُكِّنَتْ للدليل السابق)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العرّي: ٢٠٩.

(٥) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٦) في (ت) تحركها.

(٧) في (ب)، و(ت) فعلك.

(٨) إن العين في هذه الأفعال تصح ولا تعتل؛ لأنك لو أعلنت ابيضّ واعورّ لقلت باضّ وعارّ، فيلتبس بفاعل، وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفًا، لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ، ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٤٨٣/١.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ مَا حُكِمَ بزيادته لِسُكُونِهِ)^(١) وبعبارة أخرى: قام دليلُ الزيادة في نظيره على الأولى، والظاهرُ التساوي في الجميع.

[أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]^(٢)

قوله: (قول الشَّارح: أي: يَنَامُ^(٣) على ظَهْرِهِ وَوَقَعَ على قفاه)^(٤) يحتمل أنَّ الشَّارحَ اطلَّعَ على أنَّ بَعْضَهُمْ عَبَّرَ بالأوَّلِ، وَبَعْضُهُمْ بالتَّانِي، فجمع بينهما إشارةً إلى أنَّ المرادَ بالأوَّلِ التَّانِي تفسيرًا لمراد مَنْ عَبَّرَ بالأوَّلِ.

قوله: (قُلْتُ لَأَنَّهُمْ جَعَلُوا... إلى آخره)^(٥) قَدْ يُقَال: احتمال الإلحاق قائمٌ، وهو كافٍ في صحَّته تعلق باب: (أحرنجم)^(٦) بالملحقات، فليَتَأَمَّلْ.

قوله: (والتَّانِي لَمْ يَثْبُتْ) هذا لا يمنعُ احتمال صحَّته وثبوته في الواقع، وهو كافٍ في صحَّة التَّعْلُق بـ(أحرنجم)^(٧).

(١) قال اللَّقَّانِي: ((الرَّائِدُ فِي هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ - وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا - وَقَوْعُهُ مَوْقِعَ مَا حُكِمَ بزيادته لِسُكُونِهِ، أَي: خَلَفَ بِتَشْدِيدِ اللَّام)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢١٠.

(٢) زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا فَهْمُ السِّيَاقِ.

(٣) فِي (ت) نَامَ.

(٤) قَالَ التَّقْتَازَانِي: ((بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ وَالْأَلْفِ نَحْو: اسْلَقْنِي اسْلِقَاءً، أَي: نَامَ عَلَى ظَهْرِهِ وَوَقَعَ عَلَى قِفَاهِ)). شَرْحُ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢١١.

(٥) قَالَ اللَّقَّانِي: ((قُلْتُ: لَأَنَّهُمْ جَعَلُوا هَمْزَةَ الْأَوَّلِ مُحْتَمَلًا لِلإِبْدَالِ مِنَ الْأَلْفِ فَهُوَ أَفْعَلَى بِالْأَلْفِ، وَالْمُحْتَمَلُ لَا يَثْبُتُ بِهِ حُكْمٌ، وَالتَّانِي لَمْ يَثْبُتْ؛ لَنَفَرْدِ صَاحِبِ كِتَابِ الْعَيْنِ بِنَقْلِهِ، وَمَا تَقَرَّدَ بِهِ لَا يُلْتَقَتُ إِلَيْهِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢١١ - ٢١٢.

(٦) جَاءَ فِي الصَّحَاحِ: ((أَحْرَنْجَمَ الْقَوْمُ: أَرْدَحَمُوا. قَالَ الْفَرَاءُ: الْمَحْرَنْجَمُ: الْعِدَدُ الْكَثِيرُ... وَحَرَجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمْتُ، إِذَا رَدَدْتُهَا فَارْتَدَّتْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَاجْتَمَعَتْ)). الصَّحَاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ (حَرْج): ١٨٩٨/٥.

(٧) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ: لَيْسَ فِي بِنَاءِ الْأَفْعَالِ شَيْءٌ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَيَكُونُ (أَحْرَنْجَمَ) مَلْحَقًا بِهِ، لَكِنَّهُ فِي الرُّبَاعِيِّ مِثْلُ (اسْتَفْعَلَ) فِي الثَّلَاثِيِّ وَبِذَلِكَ عَلَى أَنَّ بَابَ (أَحْرَنْجَمَ) لَيْسَ مَلْحَقًا بِشَيْءٍ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَلْحَقُ بِهِ إِدْغَامُكَ، مِثْلُ (يَقْشَعِرُّ وَاطْمَأَنَّ) وَلَوْ كَانَ مَلْحَقًا لَمْ يَدْغَمِ الْمَضَاعِفُ مِنْ نَحْوِ هَذَا، كَمَا لَمْ يَدْغَمْ سَائِرُ الْمُلْحَقَاتِ، يَنْظُرُ: التَّعْلِيقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ١٩٨ - ١٩٩.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ الْإِلْحَاقَ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) قد يُنْظَرُ فِي هَذَا التَّوْجِيهِ: بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتِمُّ لَوْ
 كَانَ الْمُصَنِّفُ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا مِنَ الْمُلْحَقَاتِ؛ لِأَنَّ حَاصِلَ هَذَا التَّوْجِيهِ: أَنَّ ذِكْرَهَا هُنَا لِلْحُكْمِ
 بِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِمَزِيدِ الرُّبَاعِيِّ، فَإِذَا لَمْ يَقَعْ مِنْ هَذَا الْحُكْمِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّوْطِئَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَقُلْنَصَ)^(٢)، أي: لِبِسِ الْقُلْنُسُوءَةَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) قَالَ بَعْضُهُمْ فِي حَوَاشِي الْجَارِيدِي:
 قوله: قلنس (٤) أي: القلنسوة^(٥)، صوابه: ألبس؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدٍّ، وَبِمَعْنَاهُ وَفِي حُكْمِهِ (قُلْنَصَ)،
 حُكْمُهُ (قُلْنَصَ)، وَلَمْ يَصْرَحِ الشَّارِحُ بَعْدَهُ اكْتِفَاءً بِمَا نَقَلَهُ عَنِ (الصَّحَاحِ)^(٦)، وَبِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ
 الْمُصَنِّفُ ثُمَّ الشَّارِحُ مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِ (دَخَرَجَ)، وَتَعْيِينِ (قُلْنَصِي) خِلَافًا ذَكَرْتَهُ فِي كِتَابِ
 (التَّعْرِيفِ)^(٧)، وَذَكَرْتُ فِيهِ أَفْعَالًا أُخْرَى قَدَرِ الْإِلْحَاقِ بِهَا أَيْضًا، فَلْيُرَاجِعْ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ، وَمَا لَمْ
 أَذْكَرْهُ فِيهِ مِنَ النَّادِرِ: (يَقْرُضُ الشَّيْءَ) بِمَعْنَى: قَرْضَهُ، أَيْ: قَطَعَهُ، وَ (يَرْئَأُ)^(٨) رَأْسَهُ
 بِمَعْنَى خَضَبَهُ بِالْيَرْئَاءِ، أَيْ الْحَنَاءِ، وَ (يُخَرَّبُ الشَّجَرَةُ : نَقَبَهَا)^(٩).

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَيُمْكِنُ تَوْجِيهُهُ بِأَنَّ الْإِلْحَاقَ يَسْتَدْعِي مَغَايِرَةَ الْمُلْحَقِ لِلْمُلْحَقِ بِهِ فِي تَحْقِيقِهِ ، وَلَا بَدْءَ مِنْ مَعْرِفَةِ حَقِيقَةِ
 الْمُلْحَقِ، وَمَنْ أَيْ نَوْعٍ وَبَابٍ هِيَ ؛ لِيُمْكِنَ الْحُكْمُ بِأَنَّهَا مُلْحَقَةٌ بِحَقِيقَةٍ مِنْ نَوْعٍ وَبَابٍ آخَرَ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ
 تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ٢١٢.

(٢) فِي (ب) وَقُلْنَسُوءَةَ.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَقُلْنَصَ أَيْ : لِبَسِ الْقُلْنَسُوءَةَ ، وَأَمَّا الْمُلْحَقُ بِدَخَرَجٍ فَهُوَ : تَجَلَبَبَ، أَيْ: لِبَسَ الْجِلْبَابَ، وَتَجَوَّرَبَ، أَيْ: لِبَسَ
 الْجَوْرَبَ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعَزِّي: ٢١٣.

(٤) عِبَارَةٌ: (إِلَّا آخِرَهُ، قَالَ بَعْضُهُمْ فِي حَوَاشِي الْجَارِيدِي قَوْلَهُ قُلْنَسُوءَةَ) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٥) شَرَحَ الْجَارِيدِي عَلَى الشَّافِيَةِ فِي الصَّرْفِ: ٤٣.

(٦) جَاءَ فِي الصَّحَاحِ: ((تَقْلَنَسَ، وَتَقْلَسَ، أَيْ: أَلْبَسَتْهُ الْقُلْنَسُوءَةَ فَلَبِسَهَا))، الصَّحَاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ: ٩٦٦/٢.

(٧) لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ .

(٨) الْيَرْئَأُ وَالْيَرْئَاءُ، بَضْمُ الْيَاءِ وَهَمْزَةُ الْأَلْفِ اسْمٌ لِلْحَنَاءِ، وَيَرْئَأُ لِحَيْتِهِ، أَيْ: صَبَغَهَا بِالْيَرْئَاءِ، يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ صَحَاحُ اللُّغَةِ
 وَتَاجُ الْعَرَبِيَّةِ (يَرْئَأُ): ٨٥/١، وَلِسَانُ الْعَرَبِ (يَرْئَأُ): ٨٩/١.

(٩) يَنْظُرُ : شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ رُكْنُ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَازِيِّ: ٢٣٤ / ١.

القسم الثاني النص المحقق
و (عَرِبْتُ^(١)) وَجَلَبْتُ رَأْسَهُ) بمعنى خلطه، أي: خلقه^(٢) [٣١/ظ] وَجَزَّهُ، واليرناء بضم الياء
وفتحها مقصورة مشددة النون، بالضم والمد، والجورب: لفافة الرجل، الجمع: جواربه وجوارب
انتهى.

قوله: (لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة...إلى آخره)^(٣) قال بعضهم في حواشي
الجاربردي: قوله: ((لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة))^(٤) ليس على عموميه، ففي
(التسهيل): ولا تكون الهمزة للإلحاق أولاً إلا مع مساعد ك نون (الندد)^(٥)، و واو
(إدرون)^(٦)، بمعنى: أنها لا تكون أولاً للإلحاق إلا إذا كان معها حرف آخر للإلحاق^(٧)، و
(الندد) ملحق بـ (سفرجل)؛ لأنه من الندد، فالهمزة والنون فيه زائدتان للإلحاق، وإظهار
التضعيف يدل على ذلك، و (إدرون) بمعنى: الدرن، فالهمزة والواو فيه زائدتان للإلحاق

(١) في (ت) عرِبط.

(٢) في (ت) خلقه.

(٣) قال اللقاني: ((لأن الإلحاق لا يكون من أول الكلمة ، وفي تجوِرب وتشيطن و ترهوك)). حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزّي: ٢١٤ .

(٤) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٤٣ .

(٥) قَالَ ابْنُ جُنِّي: هَمْزَةُ النَّدَدِ وَيَاءُ يَلْنَدُ كِلْتَاهُمَا لِلإِلْحَاقِ، فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا قُلْتَ: فَإِذَا كَانَ الزَّائِدُ إِذَا وَقَعَ أَوَّلًا لَمْ يَكُنْ لِلإِلْحَاقِ،
فَكَيْفَ أَلْحَقُوا الهمزة والياء في (أَلْنَدَدُ و يَلْنَدُ)، والدليل على صحّة الإلحاق ظهور التضعيف؟ قيل: إِنَّهُمْ لَا يُلْحَقُونَ بِالزَّائِدِ مِنْ
أَوَّلِ الْكَلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ زَائِدٌ آخَرٌ، فَلِذَلِكَ جَازَ الإِلْحَاقُ بِالهمزة والياء في (أَلْنَدَدُ و يَلْنَدُ)، رَجُلٌ أَلْنَدَدُ وَيَلْنَدُ: كَثِيرُ
الخصومات شَرِسُ المعاملة، ينظر: العين: ٩/٨، ولسان العرب (أَلْنَدُ): ٣/٣٩١.

(٦) في (الأصل) ذرون.

(٧) أي: لا تلحق حشواً ولا آخر مبدلة من واو، فإن وقعت أولاً وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق (كأفكل)، وإن وقعت
وقعت حشواً أو طرفاً فأنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعدة من حرف زائد، نحو: (سائل) ملحق بـ (جعفر)، ينظر:
همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣/ ٤٦٠ .

القسم الثاني النَّصَّ المحقق

بـ(جِرْدَحْلٍ^(١))^(٢) قال ناظرُ الجيش^(٣): ((والظَّاهِرُ: أنَّ المساعدَ لا يكونَ غيرهما))^(٤). انتهى.

قوله: (أي: النهي)^(٥) أي: الميم بقوله: (وَلَيْسَتْ الْأَلِفُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٦) اعتراضٌ على ابن الحاجب في عدّه: (تغافل)^(٧) و(تكلم) من الملحق^(٨).

قوله: (فَحَوُّ: اقْعَنْسَسَ^(٩) واسْلَنْقَى^(١٠)...إِلَى آخِرِهِ)^(١١) كأنَّه أختَصِرَ من لفظِ الجاربردي، ولفظه هنا فنحو: ((اقْعَنْسَسَ): أي تأخَّرَ ورجع إلى خلفٍ مِنَ الْقَعْسِ وهو: خروجُ الصَّدْرِ ودخولُ الظَّهْرِ ضِدَّ الحَدْبِ^(١٢)، واسْلَنْقَى^(١٣) أي: وقعَ على القفا، فهذه أقسامُ الملحقاتِ))^(١٤) انتهى.

(١) في (ت) دخل.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٢٩٨-٢٩٩.

(٣) هو محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، ولد بالقاهرة واشتغل ببلاده، ببلاده، من مؤلفاته (شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان)، و(شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) في النحو، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٧٥، وهديّة العارفين: ٢/ ١٦٩.

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ١٠/ ٤٩٩١.

(٥) قال اللَّقَّاني: ((أي: النهي زيادةٌ تُوهِّمُ أصلُها للزومها تصاريف الكلمة)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢١٤.

(٦) قال اللَّقَّاني: ((وليسَت الألف في تغافلٍ للإحاق؛ لأنَّ الألف لا تقع للإحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل)). المصدر نفسه: ٢١٤.

(٧) في (ب)، و(ت) تغافل.

(٨) ينظر: الشَّافِيَّة في علم التَّصْرِيف: ٢٠/٢.

(٩) القعس: خروج الصدر ودخول الظَّهر، وهو ضِدُّ الحَدْبِ، و يقال: رجلٌ أَقْعَسَ وَقَعَسَ وَمُنْقَاعَسٌ، وَالْقَعْسُ فِي الْقَوْسِ: نُتُو بَاطِنِهَا مِنْ وَسْطِهَا ودخولُ ظَاهِرِهَا، وَهِيَ قَوْسٌ قَعَسَاءٌ واقْعَنْسَسَ، أي تأخَّرَ ورجع إلى الخلف، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (قعس): ٣/ ٩٤٦، ولسان العرب (قعس): ٦/ ١٧٧.

(١٠) في (ت) استلقى.

(١١) قال اللَّقَّاني: ((فحَوُّ: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى، فهذه أقسامُ الْمُلْحَقَاتِ، وهي خمسة عشر كذا قالَ وكأنَّه أسقطَ منها نحو: شَرِّفَ سهوًا)) حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢١٤.

(١٢) في (ب)، و(ت) الخدمة.

(١٣) في (ت) استلقى.

(١٤) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّة في الصَّرْف: ٤٤.

القسم الثاني النص المحقق

وفي حواشيه قوله: ((من القَعَسِ هو بفتح القاف والعين))^(١) انتهى.

قوله: (كَذَا قَالَ الْجَارِيرِيُّ)^(٢) ولفظه هنا: فنحُو (اقْعَسَسَ)^(٣) أي: تأخَّر ورجع^(٤).

قوله^(٥): (دُونَ أَخْرَجَ وَأَخَوِيهِ)^(٦) أي: (جَرَّبَ) و(قَاتَلَ)، وقوله: (وَأِنَّمَا هُوَ دَخِيلٌ فِيهِ غَيْرُ مُطَرَّدٍ)^(٧) وقال بعضهم في حواشي الجاريري: قوله: (إِنَّمَا هُوَ دَخِيلٌ فِيهِ غَيْرُ مُطَرَّدٍ) الضمير الأول للفاعل، والثاني لـ (فَعَلَّ) وبقي^(٨) الاطراد صادق في الجملة، وإن اطرَدَ في المضاعف: ك (زَلَزَلَ) و(قَلَقَلَ) ونحوهما، والدَّخِيلُ^(٩) من قولهم: هو^(١٠) دخيلٌ في القوم، أي: أي: من غيرهم، ويدخل فيهم، فكل كلمة [٣١/ظ] أدخلت في كلام العرب وليست منه؛ فهي دخيلٌ^(١١) انتهى.

(١) حاشية ابن جماعة على شرح الجاريري لشافية ابن الحاجب : ٣٥٧ .

(٢) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٣) جاء في الكتاب : وأما (اقْعَسَسَ) فأجراه على مثال (أحرنجم) ، فكل زيادة دخلت على ما يكون ملحقاً ببنات الأربعة بالتضعيف فإن تلك الزيادة إن كانت تلحق ببنات الأربعة هذا ملحق بتلك الزمة من بنات الأربعة كما كان ملحقاً بهاء وليس زيادة سوى ما ألحقها بالأربعة : الكتاب: ٤/ ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٤) شرح الجاريري على الشافية في الصِّرف: ٤٤ ، والصاحح تاج اللغة وصحاح العربية (قعرس): ٩٤٦/٣ ، ولسان العرب (قعرس): ١٧٧/٦

(٥) شرح الجاريري على الشافية في الصِّرف: ٤٤ .

(٦) قال اللقاني: ((حكموا بأنَّ شملَّ ملحَقَّ بـ دحرج دُونَ أَخْرَجَ وَأَخَوِيهِ؛ لأنَّ شرط الإلحاق توافُق المصدرين، فإن قلت: فقد قالوا: أَخْرَجَ إخراجاً كما قالوا دحرج دحرجاً، قلت: أُجيبُ عنه بوجهين: الأول: إنَّ الاعتبارَ إِنَّمَا هو بـ الفَعْلَلَة؛ لإطرادها وعمومها في جميع صورِ فَعْلَلَّ)). حاشية اللقاني على شرح تصنيف العزِّي : ٢١٥ .

(٧) قال اللقاني: ((وأما الفعلُ فلا اعتداد به ، وإنما هو دخيلٌ فيه غير مطرَّد)). المصدر نفسه: ٢١٥ .

(٨) في (ت) نفي .

(٩) ينظر: لسان العرب (دخل): ٢٤٢/١١ .

(١٠) سقطت من (ب)، و(ت) .

(١١) ينظر: شرح الجاريري على الشافية في الصِّرف: ٤٤ .

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (غَيْرُ مُطَرَّدٍ)^(١) أي: غير مقيس، قوله: (وَمَجِيئُهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ)^(٢) الظاهر: أنَّ (مَجِيئُهُ) مبتدأ وخبره، قوله: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ) والمقصود: مقابلة قوله السابق: و (عمومها)، كما أن قوله: (غَيْرُ مُطَرَّدٍ) مقابل قوله هناك: (لاطرادها).

قوله: (الثاني أن الشرط توافُق المصادرِ أجمع)^(٣) لم تجيء (الفعلة) في مصدر: (أخرج) كما كما جاءت في مصدر: دحرج^(٤)، قوله: (لأنَّا لم نعن بالموازنة صورة حركاتٍ وسكناتٍ)^(٥)... إلى آخره^(٦) هذا الكلام مأخوذ من (شرح المفصل)^(٧) وتعميمه مخرج لنحو: لنحو: أخرج وأخويه^(٨) عن الموازنة؛ لأنها فيها ليست إلا بحسب الحركات والسكنات، كما لا يخفى، وصرح به الموصلي^(٩) وغيره عن الشارحين التسوية بينهما وبين (استخرج)^(١٠) فجعلوا الكل من الموازن غير الملحق^(١١).

(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٢) قال اللقاني: ((ومجيئُهُ في بعض الصور، فإنهم لم يقولوا قحطاباً وعرياداً بل: قحطبةً وعريدةً)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢١٥.

(٣) قال اللقاني: ((الثاني: أن الشرط توافُق المصادرِ أجمع، وأما غير الموازن فسبعة)). المصدر نفسه ٢١٥.

(٤) في (ب)، و(ت) خرج .

(٥) شرح الجاربردي على الشافعية في الصرف: ٤٥.

(٦) قال اللقاني: ((لأنَّا لم نعن ب الموازنة صورة حركاتٍ وسكناتٍ ، وإنما عنيّا به وقوع الفاء والعين واللام)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢١٥ - ٢١٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٤٧ / ٦ - ٤٨ .

(٨) ينظر: شرح الجاربردي على الشافعية في الصرف: ٤٤ .

(٩) في (الأصل) الوصلي وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

وهو محمد بن علي بن أحمد الإربلي الموصلي بدر الدين ابن الخطيب النحوي، ت (٧٥٥هـ) ، من أشهر مؤلفاته (حواشي على التسهيل) شرح الشافعية، ينظر: بغية الوعاة: ١ / ١٧٥، وهديّة العارفين: ٢ / ١٣٥، ولم أفق على رأيه.

(١٠) في (ت) استخراج .

(١١) ينظر: ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: ١٧٥.

القسم الثاني النص المحقق

قال النّظام^(١): ((ولا يذهبن بك الوهم إلى أن نحو (استخرج) يجب أن يكون ملحقا بـ (احرنجم) لتوازنهما وتوازن مصدريهما وسائر تصاريدها ؛ لأن (احرنجم) مزيد فيه، وكل ثلاثي يلحق بمزيد الرباعي^(٢))) لا مطلقا، وبحوه صرح الجاربردي في ذي كلام المصنّف أي: الشّارح، قوله: (فيما مضى)^(٣) كأنه إشارة إلى ما يرد على قول الشّارح: (وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج)^(٤) مما علم من قول الجاربردي: ((وليست الألف في تغافل^(٥) للإلحاق... إلى آخره))^(٦)، وقوله: (وتضعيف العين لا يكون للإلحاق... إلى آخره)^(٧)، وقوله: (وفيما سيأتي من قوله... إلى آخره)^(٨) كأنه إشارة إلى ما في (تمسكن)^(٩) من أنه اختلف: هل ميمه أصلية أم زيادة؟ والفصيح: تسكن، فوزنه: (تفعل)، والميم زائدة، وإلى بيان ما تحقّق به الإلحاق الذي ذكره الجاربردي بقوله: وينبغي أن يعلم بقوله بأن تحقّق الإلحاق في (تجلبب)... إلى آخره^(١٠)، فليُتأمل.

(١) هو الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين ويقال له الأعرج، من أشهر مؤلفاته تفسير القرآن سماه (غرائب القرآن و رغائب الفرقان) يعرف بتفسير نيسابور، و (شرح الشّافية في التصريف)، و (تعبير التحرير) ، توفي سنة خمسين وثمانمائة، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٢٥، والأعلام للزركلي: ٢/ ٢١٦.

(٢) شرح النّظام للحسن النيسابوري: ٤٨.

(٣) قال اللّقاني: ((وبه يُعلم ما في كلام المصنّف في ما مضى وفيما سيأتي من قوله: ويلحق به، أي: بتدحرج نحو تجلبب... إلى آخره)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢١٦.

(٤) قال التّفنّازاني: ((والبابان الأخيران من الملحقات بـ احرنجم، فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم، وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بـ تدحرج، والمصنّف لم يفرّق بين ذلك)). شرح تصريف العزّي: ٨٨.

(٥) في جميع النسخ تفاعل والصّواب ما أثبتناه من كلام الجاربردي.

(٦) شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٤٣ - ٤٤.

(٧) قال اللّقاني: ((وتضعيف العين لا يكون للإلحاق ؛ ف نكلّم لا يكون ملحقا، وذكر جميع ذلك في شرح الهادي)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢١٤.

(٨) قال اللّقاني: ((وفيما سيأتي من قوله : ويلحق به أي: بتدحرج نحو : تجلبب... إلى آخره)). المصدر نفسه: ٢١٦.

(٩) في (ت) تمكن.

(١٠) ينظر: شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف: ٤٣.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (وَقَدْ عَدَّوه من أبنيتِه)^(١) من عبارة السيوطي^(٢) في (جمع الجوامع) و ((افعلَّل) قال في
في شرحه: بتشديد اللام الأولى: (أخرمس)، و (أجرمز) قال أبو [٣٢/و] حيان^(٣): ويظهر لي
أنَّه من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل^(٤))) انتهى^(٥).

قول الشَّارح: وتعال في بعض النسخ يقال هذه النسخة بلا واو فعليها يكون قول الشَّارح^(٦)
أولاً: (أي: أزدحم) تفسيرٌ يلزمُ المعنى فليراجع.

قوله: (وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ... إلى آخره)^(٧) قال في (التسهيل)^(٨): محكوماً له - أي للمزيد
للإلحاق - بحكم مقابله غالباً، قال الدماميني: ومن غير الغالب تحول (أحبَنْطَى)، فإنَّ الحرفَ
الذي زيدَ للإلحاق هو الياءُ على الصَّحيحِ إنَّها لم تُصَحَّحْ، بل قلبت ألفاً، فلم يحكم لها بحكم
مقابلتها - وهو اللام - في (سفرجل)^(٩) انتهى.

(١) قال اللَّقَّاني: ((وقد عدَّ بعضهم من أبنيتِه : أجرَمَزَّ، أي اجتمع وذهب ناحية، فهو افعلَّل، قلتُ: قال أبو حيان: يظهر لي
أنَّها من مزيد الثلاثي غير الملحق والمماثل)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العَرِّي: ٢١٦.

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، جلال الدين: (ت ٩١١ هـ) إمام حافظ ومؤرخ، وله نحو ستمائة مصنف
مصنف منها (الإتقان في علوم القرآن)، و (الأشباه والنظائر)، ينظر: الأعلام للزركلي: ٣ / ٣٠١.

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الجباني، الإمام أبو حيان أثير الدين الاندلسي الشافعي النحوي، (ت ٧٤٥ هـ)
من كبار العلماء بالعربية، من أشهر مؤلفاته (الأبيات الوافية في علم القافية)، و (ارتشاف الضرب في لسان العرب)، ينظر
بغية الوعاة: ١/ ٢٨٠، وهدية العارفين: ٢ / ١٥٢.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١ / ١٨١. والنص فيه ((ويظهر لي أنَّه من مزيد الثلاثي غير الملحق، وغير
المماثل)).

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣ / ٣٠١.

(٦) عبارة: (وتعال في بعض النسخ يقال هذه النسخة بلا واو فعليها يكون قول الشَّارح) سقطت من (ب)، و (ت).

(٧) قال اللَّقَّاني: ((وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ عن ياءٍ، فتحركت وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العَرِّي:
٢١٧.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٤١٦.

(٩) ينظر: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: ٢ / ١٦١.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
قوله: (فَيَفُوتُ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ)^(١) كَأَنَّ الْمَرَادَ بِهِ: معاملة الملحق كالملحق به، وإعطائه حكمه.

قولُ الشَّارِحِ: (أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ)^(٢) انظر هل يردُّ عليه^(٣)، نحو: (أَحْبَبْتُ)، و (اسْلَمْتُ)،
فأنَّهما من الأوَّل، ولم تُكرَّرَ فيهما اللَّامُ؟ وهل جوابُ ذلك أنَّ المرادَ الوجوبُ في الأفصح أو
غالبًا؟ وما ذكر خارجٌ عن ذلك فليراجع^(٤).

قوله: (وَقِيلَ هُوَ بِنَاءٌ مُلْحَقٌ بِأَحْرَجِمَ)^(٥) انظر هل يُشكِّلُ عليه ما تقدَّم: أَنَّهُ لا يجوز الإدغامُ
الإدغامُ في المُلْحَقِ^(٦)؟ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: ما تقدَّم باعتبارِ الغالب، وهذا خارجٌ عنه، أو تكون
المسألةُ خلافيةً.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((إِذَا أَنْ تُلْحَقَ متحركةٌ بعدَ فتحةٍ أو غير ذلك، فإنَّ أُلْحَقَتْ على الـوَل انقلبت ألفاً، فيزول وجه الإلحاق؛
لفوات الحركة فيها، فيفوت المعنى الذي لِأَجْلِهِ أُلْحَقَتْ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العِزِّي: ٢١٨.
(٢) قال التَّقْتَازَانِي: ((والفرقُ بين بابي أَقْعَسَسَ وأَحْرَجِمَ أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَوَّلِ تَكْرِيرُ اللَّامِ دُونَ الثَّانِي)). شرحُ تصريفِ العِزِّي:
العِزِّي: ٨٨.

(٣) عبارة: (ومن غير الغالب تحول احنبطي فان الحرف الذي زيد للإلحاق هو الباء على الصَّحِيحِ أَنَّهَا لَمْ تُصَحَّحْ، بل
قلبت ألفاً فلم يحكم لها بحكم مقابلتها، وهو اللام في سفرجل انتهى قوله، فيفوت العين الذي لِأَجْلِهِ كان المراد به معاملة
الملحق كالملحق به وإعطائه حكمه قول الشَّارِحِ انه يجب في الاول انظر هل يرد عليه) سقطت من (ب)، و (ت).
(٤) مقتضاه الأسماء التي حصل فيها الفك للإلحاق، نحو: قَرَدَدَ لإلحاقها بجعفر وعفنجج لإلحاقها بسفرجل و سررد
لإلحاقها بجندب على مذهب الاخفش وابن التَّائِمِ، أو بعنصل على مذهب سيوييه ومما يبين أن الاظهار لم يكن إلا لهذا
المعنى أنك لا تجده ألا على زنة الاصول وكل ما ورد من ذلك الفعل فتصريفه على نحو تصريف الملحق به لا يخالفه في
جميع تصاريفه، والاسم في ذلك حكمه حكم الفعل، ينظر: المقاصد الشَّافِيَّة في شرح الخلاصة الكافية: ٩ / ٤٤٣.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((وقيل: هو بِنَاءٌ مُلْحَقٌ بِأَحْرَجِمَ ، فأصله : قَشَعَرَ كَ حَرَجَمَ زادوا فيه الهمزة)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح
تصريفِ العِزِّي: ٢١٩.

(٦) لا يجوز الادغام هنا؛ لأنَّ فيه إبطال الإلحاق، بتحريك ما سكن في الملحق به، وتسكين ما تحرك فيه، ينظر: المساعد
على تسهيل الفوائد: ٤ / ٢٥٤.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (فَأَصْلُهُ: قَشَعَرٌ) ^(١) عبارة الجاربردي: ((واقشَعَرَّ، وأصله قَشَعَرٌ)) ^(٢). انتهى.

[الفعل المتعدي] ^(٣)

قوله: (بِسَبَبِ تَعْدِي مَدْلُولِهِ) ^(٤) أقول: قد يقال: الأوفق بقول الشارح: (أي: يتجاوزها الآتي فهذا مدفوع بلا خفاء) ترك هذا؛ لأنه مبني على حمل المتعدي على التأثير في اللفظ، تأمل.
قوله: (فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ: يَتَجَاوِزُهُ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٥) يمكن أن يقال: إنما قال الشارح ذلك إشارة إلى أن بيان مبدأ الفعل ليس مقصوداً هنا؛ لعدم توقُّف الفعل عليه؛ لأن المقصود بيان التعدية ومدارها على مجاوزة فعل الفاعل إلى المفعول به من غير اعتبار أن الفاعل مبتدأ.

قوله: (فَقَوْلُ الشَّارِحِ: أَيْ يَتَجَاوِزُهُ لَيْسَ بِمُطَابِقٍ لِمُرَادِ الْمُصَنِّفِ) ^(٦) للشارح أن يمنع كون البداية الفاعل دون غيره معتبر في مفهوم الفعل [٣٢/ظ] المتعدي، وأن يمنع ^(٧) أن المصنف أراد ذلك، فإن كلاً الأمرين دعوى من المحشي بلا دليل، [لا من جهة العقل] ^(٨)، ولا من جهة النقل، فليتأمل.

مع أن الظاهر: أن قوله: (من الفاعل) ^(٩) شرح لا متن، فليراجع.

^(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٢) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٦٤.

^(٣) زيادة يقتضيها فهم السياق.

^(٤) قال اللقاني: ((اللفظ المخصوص الذي يتعدى هو بسبب تعدي مدلوله، وهو الحدث)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٢٠.

^(٥) قال اللقاني: ((فقَوْلُ الشَّارِحِ: أَيْ: يتجاوزُ ليس بمطابقٍ لمراد المصنف من إفادة مذكر، نعم لو كان المراد بـ التعدي: التأثير العملي لكان ذكر من وحفها سيئين)) المصدر نفسه: ٢٢٠ - ٢٢١.

^(٦) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٧) عبارة: (كون البداية الفاعل دون غيره معتبر في مفهوم الفعل المتعدي وان يمنع) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٨) زيادة في (ب)، و(ت).

^(٩) قال اللقاني ((من الفاعل أتى بـ من التي هي لابتداء الغاية مع أن (يتعدى) متعد بنفسه؛ لإفادة أن الفاعل مبدؤه، وأنه له مبدأ غيره يتعدى منه إليه ثم إلى غيره، كما في شأن: (من سافر من الشام إلى البصرة ثم إلى الكوفة))) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٢٠.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَاعْلَمُ بِالنَّظَرِ^(١) إِلَى الثَّانِي نَظَرٌ)^(٢) يمكن أن يُجاب: بأنَّ المُرادَ بتعدّي الفعلِ إلى المفعولِ به: تعلُّقه به، أعمَّ من أن يكونَ التعلُّقُ به من حيث نفسه، أو من حيث حالٍ من أحواله، ولولا ذلك لأشكَلَ الحالُ في المفعولِ الثاني والثالثِ في المثالين؛ لأنَّ العلمَ والإعلامَ لم يقعْ على القيامِ إلَّا من حيث ثبوته للمفعولِ الأوَّلِ والثاني في المثالين، وحينئذٍ فـ(زيد) في المثالين قد تعلَّقَ به العلمُ والإعلامُ وإنْ كانَ باعتبارِ حاله، فليَتأمَّلْ^(٣).

قوله: (النَّصْبُ بِـ عَدَا)^(٤) فيكونُ (عدا) فعلاً جملتها صلةُ (ما)، وقوله: (والجُرُّ بها)^(٥) فيكون الجارُّ والمجرورُ بها صلة (ما) تقييده الموصولَ بالاسميِّ احترازًا عن الحرفيِّ، وكأنَّ وجهه: عدمُ استقامة المعنى عليه، مع أنَّ (عدا) جامدٌ.

قول الشَّارحِ: (الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُ)^(٦) أي: ضربتُ مثلاً، أو هو ضربتُ في المثالِ، فيندفعُ الاعتراضُ بالتصويبِ.

قوله: (والجزئيُّ لا يُحْمَلُ عَلَى كَلْبِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧) هذا صرَّحَ به السيِّدُ في (حواشي القطب)^(٨) قال: قوله لأنَّه مقولٌ على واحدٍ فيقال: هذا زيدٌ، وكونُ الجزئيِّ الحقيقيِّ مقولاً على على واحدٍ إنّما هو بحسب الظَّاهرِ.

(١) سقطت من (ب) و(ت) .

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((وأعلمُ بالنَّظَرِ إِلَى الثَّانِي نَظَرٌ؛ إذ العلمُ والإعلامُ إنّما يقع على غيرهما)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٢١.

(٣) ينظر: شرح المفضل: ٢٩٥/٤-٢٩٦.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((فيجوز في المفعولِ النَّصْبُ بِـ عَدَا، والجُرُّ بها، لا موصول حرفيٌّ كما لا يخفى، وما يعُمُّ المفاعيل والحالَ والتَّمْيِيزَ والاستثناء)). المصدر نفسه: ٢٢٤ .

(٥) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٦) قال التَّقْتَازَانِي: ((ولا يُعْتَرَضُ بنحو: ماضَرَبْتُ زيداً؛ لأنَّ الفعلَ إنْ أريدَ به لَفْظُهُ الَّذِي هُوَ ضَرَبْتُ، فهو قدْ تعدى إلى المفعولِ به في نحو: ضربتُ زيداً)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ٨٩.

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((والجزئيُّ لا يُحْمَلُ على كَلْبِهِ، وإنْ صحَّ العكسُ، نعم يُمكنُ أنْ يُفسَّرَ قوله: لأنَّ الفعلَ بأنَّ المرادَ الفعلُ المُعْتَرَضُ به)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٢٥.

(٨) شروح السُّمَسِيَّةِ مجموعة حواشي وتعليقات، الشَّريف الجرجاني: ٢/ ٢٩٨.

القسم الثاني النص المحقق
وأما بحسب الحقيقة؛ فالجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً، بل تُقال
وتُحمل عليه المفهومات الكلية، فهو مقولٌ عليه، لا مقولٌ به...إلى آخره.

لكن اعتراضه الدوائي^(١) في (شرح التهذيب)^(٢)، وبين أنه يكون محمولاً على جزئي يغايره
بالاعتبار، ويتحد معه بالذات ك (هذا الضاحك) وعلى كلي آخر، ك (بعض الإنسان زيد)
انتهى.

قوله: (ويرد عليه)^(٣) أقول: ذكر بعضهم: أن الأفعال الواقعة في التعاريف ليست مُستعملةً
[٣٣/و] في الزمان، وحينئذٍ فإما أن نقول بهذا، أو لا، فإن لم نقل به كان معنى قول
المُصنّف من التعريف: (وهو الذي يتعدى): وهو الفعل الذي يمكن أن يثبت له في المستقبل
التعدي وكل فعل من الأفعال المتعدية - ولو كان منفياً في الحال - يمكن أن يثبت له في
المستقبل التعدي، ويتّصف حقيقة لا مجاز بأنه يمكن أن يتّصف بالمستقبل بذلك، فإثبات
التعدي للفعل المنفي^(٤) إلا أنه بهذا المعنى حقيقة لا مجاز، فلا ورود لهذا الاعتراض، وإن
قلنا به؛ كان معنى قوله: (يتعدى) يثبت له التعدي في الجملة والفعل المذكور كذلك،
ويتّصف بذلك حقيقة ويصدق عليه في التركيب السلبي الحيثية لأنه يصدق، وفي يتّصف
بأنه متعد^(٥) من حيث إنه يتعدى بمعنى: يثبت له التعدي في الجملة، فلا ورود أيضاً لهذا
الاعتراض، فليُتأمل.

(١) هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني، جلال الدين (ت ٩١٨ هـ) قاضي القضاة بفارس، باحث، يعد من الفلاسفة، من
مؤلفاته (أنموذج في العلوم)، و (حاشية على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي) وغيرها، ينظر: هدية العارفين: ٢/
٢٢٤، والأعلام للزركلي: ٦/ ٣٢.

(٢) ينظر: حاشية التهذيب لجلال الدواني: ١٩.

(٣) قال اللقاني: ((ويرد عليه أن سلب (التعدي) عنه في التركيب السلبي حقيقة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي:
العزّي: ٢٢٥.

(٤) في (ب) المبني.

(٥) في (ب)، و (ت) يتعدى .

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (فَلَا يَكُونُ إِثْبَاتُهُ لَهُ فِي ذَلِكَ)^(١) يردُّ عليه أنَّ الشَّارِحَ لم يدَّعِ إثباته له في ذلك التَّركيب
السَّلْبِيَّ^(٢)، بل أراد إثبات إمكان التَّعْدِي في المُسْتَقْبَل^(٣)، أو في الجملة له بنفسه، وثبوت
ذلك له أمرٌ مُتَحَقِّقٌ حقيقةً حال السَّلْب، كما أنَّ زَيْدًا يَتَّصِفُ حال قيامه بصحَّةِ قعوده في
المستقبل، أو في الجملة حقيقةً، فليُتَأَمَّلْ.

قول الشَّارِح: (وَإِنْ أُريدَ)^(٤) إلى قول المُحَشِّي (أَي: مع إِرَادَةِ لَفْظِ الْفِعْلِ أَيْضًا)^(٥) أقول حاصلُ
حاصلُ هذا المراد مجاوزةً لفظِ الفعل^(٦) العملَ في لفظِ الفاعل، أي: العملُ في لفظِ المفعول،
المفعول، وهذا هو التَّعْدِي اصطلاحًا، وحينئذٍ ينتقضُ دفعُ الشَّارِحِ الدَّورَ بكون المراد بقوله
يتعدى معناه اللُّغوي، يمكن أن يُجابَ بأنَّ المرادَ على هذا التَّقْدِيرِ يعدل في دفعِ الدَّورِ إلى
غيرِ ما تقدَّم، كأن يجعل التَّعْرِيفَ لفظيًا، فليُتَأَمَّلْ.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((فَلَا يَكُونُ إِثْبَاتُهُ لَهُ فِي ذَلِكَ حَقِيقَةً، بل مجازًا)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العِزِّي : ٢٢٥.
(٢) و يُقَصَّدُ به عدم توافقِ الرُّؤيةِ بين النصِّ والمتلقي، لذلك يطرح المُتَلَقِّي تفسيرًا أو تأويلًا للنصِّ قد لا يكون بالضرورة
متوافقًا والرُّؤية التي يطرحها النصُّ، وهذا يؤدي إلى وجود بنية فراغات في النصِّ، ينظر: نظرية الاتصال الأدبي وتحليل
الخطاب: ١٨٢/٤.
(٣) سقطت من (ب).
(٤) قال التَّقْتَازَانِي: ((وَإِنْ أُريدَ لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَهَذَا مَدْفُوعٌ بِلا خَفَاءٍ، وَيُسَمَّى أَيْضًا، أَي: الْمُتَعَدِّي واقِعًا لوقوعه على
المفعول)). شرح تصريفِ العِزِّي : ٨٩.
(٥) قال اللَّقَّانِي: ((أَي: مع إِرَادَةِ لَفْظِ الْفِعْلِ أَيْضًا وفي بعض النسخ زيادة به بعد أريد)). المصدر نفسه : ٢٢٦.
(٦) عبارة: (أَيْضًا أقول حاصل هذا المراد مجاوزة لفظ الفعل) سقطت من (ب)، و (ت).

[الفعل غير المتعدي] ^(١)

قوله: (وهذا لا يطرد في الأفعال... إلى آخره) ^(٢) أقول: يمكن أن يجاب بأن المراد بعدم الانفكاك عدم مجاوزة الفاعل بقرينة المقابلة أيضاً، فليتمل [٣٣/ظ].

قوله: (واقع في الوجود) ^(٣) فيه شيء؛ لأن الوجود ليس ظرفاً لوقوعه، فإن وقوعه عبارة عن وجوده فلعل الأولى أن يقال: واقع في نفسه، أو باعتبار فاعله، أو نحو ذلك.

قوله: (بأن المجرور فيه لا يسمى... إلى آخره) ^(٤) سيأتي ذلك قريباً عن الرضي ^(٥).

قوله: (إدخال) ^(٦) قد على يتعدى... إلى آخره) ^(٧) أقول: يمكن أن يجاب: بأن (قد) ^(٨) في الموضوعين للتحقيق، فإنها قد تكون كذلك في المضارع أيضاً، وبأنها للتقليل إلا أنها للتقليل بالنسبة لوجود الفعل بالصفتين لا بالنظر لكل صفة بالنسبة إلى الأخرى، فليتمل.

(١) زيادة يقتضيها فهم السياق.

(٢) قال اللقاني: ((وهذا لا يطرد في الأفعال التي معانيها تتجدد وتتقضي كقام وقعد، فالذي ينبغي أن يعبر بدل (الانفكاك) بـ(التجاوز))). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٢٢٨.

(٣) قال اللقاني: ((على المفعول به) قيد بـ (على وما بعدها) ليصح التعليل؛ إذ الفعل مطلقاً واقع في الوجود والزمان والمكان)). المصدر نفسه: ٢٢٨.

(٤) قال اللقاني: ((بأن المجرور فيه لا يسمى اصطلاحاً بـ المفعول به، وهو مراد في حد اللازم، وإن حذف لدلالة ذكره في حدّ حدّ مقابلته)). المصدر نفسه: ٢٢٨.

(٥) ينظر: النص المحقق: ١٤٩.

(٦) في (ب)، و(ت) أو حال.

(٧) قال اللقاني: ((إدخال قد على يتعدى في الموضوعين غير مناسب)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٢٢٨.

(٨) تدخل قد على نوعين من الفعل و هما: الماضي والمضارع، فإذا دخلت على الماضي دلّت على أحد معنيين وهما: التحقيق نحو (قد حضر محمد) أو التقريب نحو: قول مقيم الصلاة قد قامت الصلاة، وإذا دخلت على الفعل المضارع دلّت على أحد معنيين أيضاً وهما: التقليل نحو: قد يصدق الكذب، أو التكثير نحو: قد ينال المجتهد بغيته، ينظر: التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية: ١٢.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (لَقَوْلِهِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الاستعمالين...إلى آخره)^(١) أقول: هذا الدليل لا يثبت دَعْوَاهُ؛ لأنَّ
الادخالَ المذكورَ غيرُ مناسبٍ؛ لأنَّ مجردَ تساوي الاستعمالين لا يقتضي كثرتَهُما، ولا كثرةَ
أحدهُما بل يصدقُ مع قلَّة كلِّ منهما.

فإن قلت: اعتمد في الاستدلال على مقدِّمة محذوفةٍ للعلم - أو لدعوى العلم - بها، وهي إنَّ
كُلًّا من الاستعمالين كثيرٌ.

قلتُ يُجَابُ حينئذٍ بأنَّ إدخال (قد) باعتبار اجتماع الصِّفتين في فعلٍ واحدٍ، وإنَّ كان كلُّ
منهما كثيرًا في نفسه، فإنَّ ذلك الاجتماع قليلٌ ولو بالنسبة لعدم الاجتماع على أن (قد)
الدَّخْلَةُ على المضارع تكونُ أيضًا للتحقيق^(٢)، وإذا علمتَ ذلك علمتَ أنَّ التَّصْوِيبَ ليس في
في محلِّه.

قوله: (وَهُمَا اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ...إلى آخره)^(٣) قد يَمْنَعُ كونهما نقيضين بناءً على ثبوت
الواسطة كما تقدَّم، إذ يرتفعان على هذا فيها، فليَتَأَمَّلْ .

قوله: (قلتُ: المُسْتَحِيلُ: اجْتِمَاعُهُمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ)^(٤) أقولُ: قد تقرر إنَّ من شروط
التَّنَاقُضِ: اتِّحَادُ الْوَقْتِ وَالاعتبار، فمع انتفائهما لا يتحقَّقُ التَّنَاقُضُ^(٥)، فكان الأولى في

(١) قال اللَّقَّانِي: ((لقوله: عندَ تساوي الاستعمالين، فالصواب حذفها كما في كلام الرُّضِي الذي هو أصله)). حاشية اللَّقَّانِي
على شرحِ تصريفِ العَرُي: ٢٢٨.

(٢) نفي قد مع المضارع التحقيق، وينضاف إليه في الأغلب التَّكْثِيلُ نحو: إنَّ الكذوبَ قد يصدق، وقد تستعمل للتحقيق
مجردًا عن معنى التَّكْثِيلِ نحو: الكذوبُ قد يصدق، وقد تستعمل للتحقيق مجردًا عن معنى التَّكْثِيلِ: نحو قوله تعالى ﴿ قَدْ

نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾ (البقرة: من الآية: ١٤٤) ينظر: منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الإعراب للحريري: ١ /

٣٤٤، ووصف المباني في شرح حروف المعاني: ٣٩٢ .

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((وهما اللَّذَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يرتفعان، فكيف اجتماعا في الفعل الواحد؟)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح
تصريفِ العَرُي: ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((قلتُ: من المستحيل اجتماعُهما في وقتٍ واحدٍ، واجتماعُهما في الفعل والواحد باللفظ وقتي
الاستعمالين)). المصدر نفسه: ٢٢٩ .

(٥) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٤/٤٠٨ .

القسم الثاني النص المحقق
 الجواب أن يقول لا نسلم اجتماعهما هنا؛ لانتفاء بعض شروط التناقض؛ لأن جوابه يقتضي^(١): تحقق التناقض هنا إلا أنه غير مستحيل، فليتأمل^(٢).

قول الشارح: (عند تساوي^(٣) الاستعمالين)^(٤) لم يُصرح الشارح ولا المحشي [٣٤/و] بمحترز هذا القيد، وصرح به الرضي حيث قال: بعد نحو ما ذكره الشارح ما لفظه: ((فإن كان تعديه بنفسه قليلاً، نحو: (أقسمت بالله)، أو مختصاً بنوع من الفاعل^(٥)، كاختصاص (دخلت) بالتعدي إلى الأمكنة لا في غيرها، فبقي ك (دخلت في الأمر) فهو لازم حذف منه حرف الجر، وإن كان تعديه بحرف الجر قليلاً، فهو متعد، والحروف زيادة كما في (يقرآن بالسور)^(٦) قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾^(٧)، و﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(٨))) انتهى^(٩).

وفيه إشارة إلى ما ذكره المحشي من أن المراد التساوي وفي مطلق الكثرة، حيث جعل المحترز عنه القليل دون المغلوب، وكذا في قوله: (قل ذلك) إذا تساوى الاستعمالان، وغلب كل منهما انتهى^(١٠)، فتأمل.

-
- (١) عبارة: (لا نسلم اجتماعهما هنا لانتفاء بعض شروط التناقض لان جوابه يقتضي) سقطت من (ب)، و(ت) .
 (٢) ينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي: ٦٧١ / ٢ .
 (٣) في (الأصل) و(ب) مساوي، وما أثبتته من (ت) تساوي .
 (٤) قال النقازاني: ((وذلك عند تساوي الاستعمالين ، نحو: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له)). شرح تصريف العزي: ٩٠ .
 (٥) في (ت) القائل .
 (٦) هذا جزء من عجز بيت يُنسب إلى الراعي التميمي، وتامة: هُنَّ الحرائِرُ لا رِيَاتُ أَحْمِرَةٍ ... سُودُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بالسُّورِ .
 والشاهد فيه: أن الباء زيادة في المفعول به، ينظر: ديوانه: ١٢٢ .
 (٧) سورة البقرة: من الآية: ١٩٥ .
 (٨) سورة النمل: من الآية: ٧٢ .
 (٩) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٣٦ - ١٣٧ / ٤ .
 (١٠) سقطت من (ب)، و(ت) .

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (فالإعتراض على الشارح بقول الجوهرى... إلى آخره)^(١) حاصل الاعتراض: إن دعوى دعوى الشارح التساوي ينافيه قول الجوهرى: إنهما باللام أفصح^(٢)، وكذا كلام غيره^(٣).

قوله: (لكن لقائل أن يقول... إلى آخره)^(٤) أقول: يمكن أن يجاب: بأن اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من المتعدّي أو اللازم^(٥)، لكن لا بمعنى: أنه يوجب أحدهما على التعيين، بل بمعنى: أنه إن كان ذلك المعنى المتحد قد جاوز الفاعل إلى المفعول؛ فذلك الوصف الذي أوجبه اتحاد المعنى المذكور هو التعدّي لا غير، وإلا فهو اللزوم، فتأمل.

قوله: (بأن دعوى... إلى آخره)^(٦) هذا المرجح يعارضه- أو يتقدم عليه- تعدي المعنى إلى المفعول، ووقوعه عليه^(٧)، فتأمل^(٨).

قوله: (من أن المتعدّي هو الذي يجاوز معناه الفاعل... إلى آخره)^(٩) قضيته كون المراد

(١) قال اللقاني: ((فالإعتراض على الشارح بقول الجوهرى ويقول غيره ممّا فيه تدافع ظاهر وهم على أن المناقشة في المثال ليست من دأب المحققين)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٢٩ .

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤١٠/١ .

(٣) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٧/٣ .

(٤) قال اللقاني: ((لكن لقائل أن يقول: إذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف والتعدّي والّلزوم)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٣٠ .

(٥) في (الأصل) اللزوم، وما أثبتناه من (ب)، و(ت) .

(٦) قال اللقاني: ((بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٣٠ .

(٧) يُسمى الفعل المتعدّي واقعًا ومجاوزًا ، أمّا تسميته متعدّيًا؛ فلتعدي الفعل عن فاعله إلى المفعول به، و تسميته واقعًا؛ فلووقعه عليه، وأمّا تسميته مجاوزًا؛ فلتجاوزه الفاعل، ينظر: شرحي الشريف الجرجاني والملا علي القاري على التصريف العزّي: ٤٤ .

(٨) في(ت) تدبر .

(٩) قال اللقاني: ((من أن المتعدّي هو الذي يجاوز الفاعل إلى المفعول به، والّلزوم هو الذي يكون معناه قاصرًا على الفاعل)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٣٠ .

القسم الثاني النص المحقق
 بالتعدي: أن يكون منه المتعدي بحرف الجر^(١)، لكن صرح الرضي بخلافه، فإنه أورد على تعريف ابن الحاجب للمتعدّي: أنه يتناول نحو: (قرب) و(بعد) و(أخرج) ثم قال: وله أن يلتزم كونه متعديًّا، لكن بحرف الجر، ثم قال: لكن ذلك خلاف الاصطلاح، فإن قولهم متعدّد على [٣٤/ظ] الإطلاق لا يقع إلا على المتعدي بنفسه، ويقولون في المتعدي بحرف الجر: هو لازم متعدّد بحرف الجر، ألا ترى أنهم يقولون: باب (فعل يفعل) لا يكون إلا لازماً مع أن (قرب) و(بعد) منه^(٢) انتهى.

قوله: (وأراد... إلى آخره)^(٣) هكذا في هذه النسخة، وهو غير منتظم^(٤) مع ما قبله، والظاهر: والظاهر: إن في هذه النسخة خللاً، وأن المقصود من هذا الكلام: توجيه عدم الجريان فيما ذكر بما حاصله أن نحو: (خفته) وضع للمعنى باعتبار مجاوزته الفاعل إلى المفعول، ونحو: (أشفقت منه)^(٥) وضع له باعتبار قيامه بالفاعل، ولزومه له فلتصحّ النسخة بالمراجعة^(٦).

(١) يستعمل الفعل متعديًّا تارةً بنفسه وتارةً أخرى بحرف جرٍّ، ولم يكن أحد الاستعمالين مستندراً فيه، قيل فيه: متعدّ بوجهين و نحو شكرته وشكرت له، وذهب ابن عصفور إلى أن بعض النحويين زعموا أنه لا يتصور أن يوجد فعل يتعدى تارةً بنفسه وتارةً أخرى بحرف جرٍّ؛ لأنه محال أن يكون الفعل قوياً ضعيفاً في حالة واحدة، ولا المفعول محلاً وغير محلّ في حين واحد وهو الصحيح، ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤/ ١٧٢٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٤/ ١٣٥ - ١٣٦.

(٣) قال اللقاني: ((وأراد: بوضع أحدهما لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له، وبوضع الآخر له من حيث مجاوزته إياه إياه للمفعول)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العري: ٢٣٠.

(٤) في (ت) منتظر.

(٥) أي: حذرتة، ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (شفق): ٤/ ١٥٠١.

(٦) قال ابن مالك: إن ما يميّز المتعدي بأن يتصل به كاف الضمير أو هاؤه أو ياؤه باطراد، وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد، نحو: صدقته، ورجوته فهو مصدق و مرجو، وبهذا علم أن قال متعدّ لاطراد نحو: قلته فهو مقول، ولو قصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت لم يستغن عن الحرف، كقولك ذهلت عنه، ورغبت فيه، وأعرضت عنه، فهو مذهبول عنه، ومرغوب فيه، ومعرض عنه، فلا يأتي في صوغ المفعول تأماً بل ناقصاً، أي مفتقر إلى حرف الجر فتعلم بذلك لزومه وعدم تعديته كما علمت بالتام التّعدي، وبهذا يعلم صحة تقدير حرف الجر، ينظر: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لناظر الجيش: ٨٠/٢.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (لَا مَحْذُورَ فِيهِ)^(١) من الواضح: أَنَّ الشَّارِحَ لم يدَّعِ إِنَّ فِيهِ مَحْذُورًا ، فَإِنَّمَا أَرَادَ تَحْرِيرَ
 الرُّوَايَةِ مع أَنَّ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ التَّعْدِيَةَ مَوْكُولَةٌ إِلَى اخْتِيَارِ الْمُتَكَلِّمِ.

[تَعْدِيَةُ اللَّازِمِ]^(٢)

قوله: (لَأَنَّكَ تَقُولُ جَاعِنِي الرَّجَالُ أَوْ الزَّيْدُونَ خَاصَّةً)^(٣) إِنَّ كَانَ وَجْهُ الاستدلال: إفراده^(٤) مع
 غيرِ المُفْرَدِ مع أَنَّ الْحَالِ تَطَابِقُ صَاحِبِهَا، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمَصْدَرِ، وَلِهَذَا مَثَّلُوا
 لَوْقُوعِ الْحَالِ مَصْدَرًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾^(٦) و﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا
 وَطَمَعًا﴾^(٧)، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ، وَتَكْفِي الْمُطَابَقَةُ مَعْنَى^(٨)، فَلْيُتَأَمَّلْ.

قوله: (فَلَا مُنَافَاةَ فِي كَوْنِهَا...إِلَى آخِرِهِ)^(٩) كَانَ مَقْصُودُهُ أَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ جَرِّهَا مَعَانِي
 الْأَفْعَالِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لَا مَحْذُورَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْنَى مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ (وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَتَعْدِيَتُهُ فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ خَاصَّةً) الَّذِي
 يَظْهَرُ لِي أَنَّ (خَاصَّةً) مَصْدَرٌ كـ(العَافِيَةِ) بِمَعْنَى خُصُوصًا- مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: (أَخْصُهُ
 خُصُوصًا) عَلَى مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْ جَوَازِ حَذْفِ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٣١ .
 (٢) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا فَهْمُ السِّيَاقِ.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالٌ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: جَاعِنِي الرَّجَالُ وَالزَّيْدُونَ خَاصَّةً)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ
 تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٣١.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ(ت).

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٦) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: مِنْ الْآيَةِ: ٢٦٠.

(٧) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: مِنْ الْآيَةِ: ٥٦.

(٨) الْمَصْدَرُ مِنْ حَيْثِ الْمُبَالِغَةِ وَالتَّوَسُّعِ لَا يُثْنَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُنَبِّهًا عَلَى قَصْدِ الْمُبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَصْدِ
 الْمُبَالِغَةِ جَعَلَ الْمَوْصُوفَ نَفْسَ الْمَعْنَى مَجَازًا لِكثَرَةِ وَقُوعِهِ مِنْهُ وَالْمَعْنَى شَيْءٌ وَاحِدٌ، يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ
 الْأَشْمُونِيِّ لِأَفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ: ٩٤ / ٣.

(٩) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهَا مَفْعُولًا بِهِ وَفِيهِ مَثَلًا، وَالْمُرَادُ بِالْجَرِّ فِي كَلَامِهِ الْجَرُّ اللَّفْظِيُّ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى
 شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٣٣.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (أو فيه)^(١) الأولى أن يقول: (كونها مفعولاً به و فيه مثلاً)^(٢) لمكان^(٣) بين.

قوله: (والمُرَاد بالجرّ في كَلَامِهِ الجَرُّ اللَّفْظِيّ)^(٤) أقول: المراد بالجرّ اللَّفْظِيّ دلالة اللَّفْظ على وقوع معاني الأفعال على معاني الأسماء^(٥)، فالمعنى: إنّها وضعت للدلالة على ذلك.

قوله: (أما الخارجي)^(٦) وهو وقوع الحدث على الذات في الخارج.

قوله: (قُلْتُ الْمَعْنَى الْمَوْقَعُ)^(٧) كونُ المعنى ذلك لا سِتْرَةً به، بل لا يحتمل التردّد.

قوله: (فَيُمْكِنُ أَنْ يُزِيدَ نَحْوَ مَا قَرَّرَهُ)^(٨) بأن يجعل الفاعل المتكلم وحينئذٍ يردّ الاعتراض السابق في قوله: (الجاري [و/٣٥] على قياس ما قرره... إلى آخره)^(٩).

(١) قال اللَّقَّانِي: ((توقعها على معاني الأسماء على أنها مفعولٌ به أو فيه أو له أو معه)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي: ٢٣٣.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((وضعت لتجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي تُعْجَم على معاني الأسماء على أنها مفعولٌ به أو فيه أو له أو معه، فلا منافاة بين كونها مفعولاً به وفيه مثلاً)). المصدر نفسه: ٢٣٣.

(٣) في (ب)، و(ت) لكان.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((والمُرَادُ بـ الجَرِّ في كَلَامِهِ : الجَرُّ اللَّفْظِيّ، أمّ الخارجي فسابقُ التَّحْقِيقِي، وبيان ذلك نحو (مررتُ بزيد في داره في هذا اليوم) إبقاء المرور على زيد على أنّه مفعولٌ به، وعلى داره واليوم على أنّهما مفعولٌ فيه)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي: ٢٣٣.

(٥) إنّما سُمِّيت حروفُ الجرِّ إمّا لأنّها تجرّ معاني الأفعال إلى الأسماء، أي: توصلها إليها فيكون المُرَاد من الجَرِّ المعنى المصدرِي، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال، أي: توصلها إلى الأسماء، وإمّا؛ لأنّها تعمل الجر فيكون المراد بالجرّ الإعراب المخصوص كما في قولهم حروفُ النَّصْبِ وحروفُ الجَزْمِ، وذهب العبّادي إلى المعنى الأوّل، ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ٣٠٢.

(٦) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((قُلْتُ الْمَعْنَى الْمَوْقَعُ بـ الباء على مجرورها في نحو هذين المثالين هو التَّصْيِيرُ، ولا يمكن إيصاله معبّراً عنه بـ الذهاب والانطلاق، إلّا بـ الباء فتأمل)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريف العِزِّي: ٢٣٤.

(٨) قال اللَّقَّانِي: ((فيمكن أن يزيد نحو ما قرره في : أجلسه، وأن يزيد نحو ما قرّره في : فرحتُ زيداً)). المصدر نفسه: ٢٣٥.

(٩) ما يزال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وَأَنْ يُزِيدَ نَحْوَ مَا قَرَّرَهُ) ^(١) بأن ^(٢) يجعله ما هو فاعل في المعنى وهو (زيد) في المثال.

المثال.

قوله: (خُرُوجٌ عَنْ مَعْنَى الْكَلَامِ) ^(٣) كأن وجهه: أن يقول: إنَّ الكلام في حروف الجرّ المعدية، فالكلام مفروض في الباء المعدية، فكيف يفسر بعض المواضع بما تكون الباء فيه معدية؟ قول ^(٤) الشارح (بمعنى: مع) انظر هل يمكن أن يُريد أنها بمعنى (مع) ^(٥) زيادةً على على معنى التعدية؟، فهي للتعدية والمصاحبة، حتى يكون معنى: (ذهبْتُ بزيدٍ): جعلته ذاهباً، وصاحبته في الذهاب ^(٦)، وعلى هذا فلا إشكال فراجع.

قوله: (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم يكونا للتعدية، فإن قلت يشكك عليه التمثيل بـ (بَشَرَ) و (يُبَشِّرُ) فإنهما متعديان، وكذا قال: ومنه ﴿يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ ^(٧)، فإنه في هذه الآية قد تعدى قطعاً. قلت: لم لم يُرد بكونهما لم يكونا للتعدية أنهما لا تعدية معهما، بل أراد: أنهما لم يجعل المجرد منهما متعدياً بواسطة انضمامهما إليه أعم من أن يكون معهما تعديةً أو لا، ولا شك أن (بَشَرَ) المُخَفَّفُ متعدٍ كما في الآية، فالتضعيفُ المنضمُّ إليه لتعديته؛ لوجوده فيه بدونه.

(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٢) عبارة: (يجعل الفاعل المتكلم وحينئذ يرد الاعتراض السابق في قوله الجاري على قياس ما قرره إلى آخره ، قوله وان يريد نحو ما قرره بأن) سقطت من (ب)، و (ت) .

(٣) قال اللقاني: ((معدية وهي التي معناها التصييرُ خروجٌ عن معنى الكلام ، وبناءً على أن للتعدية معنيين ، وسيأتي ما فيه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي : ٢٣٦ .

(٤) سقطت من (ت).

(٥) سقطت من (ت).

(٦) تفيد الباء مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ١٧) وأجيب بأن المراد تفيد المصاحبة ما لم يمنع مانع منها كما في الآية، فإن استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة، ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء والهمزة وبها يصير الفاعل مفعولاً هي التعدية الخاصة بالباء، أمّا التعدية العامة التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم، فيشتبك فيها جميع حروف الجرّ، ينظر: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ١٣٠.

(٧) سورة الشورى: من الآية ٢٣.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَقَدْ يُجَابُ: بِأَنَّ التَّنْزِيلَ فِي الْآيَتَيْنِ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) أقول: أي شيء المانع من أن
 يُجاب بأن (فعل) يكون - كما تقدم^(٢) - لغير التّكثير أيضاً، ومنه التعدّد، وهي ممكنة في
 الآيتين^(٣)، فليتأمل.

وإنّما ما أجاب به ففيه بحث.

أمّا في الآية الأولى؛ فلأنّ نائب الفاعل فيها القرآن، وهو شيء واحدٌ مُشخّص لا تعدّد فيه،
 وإنّما التعدّد في أجزائه، فالمبلّغ شيء واحد لا تعدّد فيه نفسه، والمبلّغ هو النّبي (صلى الله
 عليه وسلّم) ولا تعدّد فيه، ومع ذلك لا يتصور كثرة الإبلاغ إذ لا تعدّد فيه.

وأمّا كثرتُه باعتبار أجزاء القرآن، فلا يفيد النّظر إليه؛ لأنّ الفعل قيّد بالقرآن الذي هو شيء
 واحد، ومع التّقييد إنّما يكون اتّحاد الفعل [٣٥/ظ] أو تعدّده باعتباره.

وأمّا في الآية الثانية، فإنّ نائب الفاعل أيضاً شيء واحد، وهو المُشار إليه بقوله تعالى:
 ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^(٤)، فالمبلّغ لا تعدّد فيه، والمبلّغ إليه المخاطبون، فالإبلاغ الذي
 متعلّقه الشّيء المخصوص من المبلّغ والمبلّغ إليه كيف يُتصور تعدّده؟ فضلاً عن كثرتِه،
 فليتأمل.

(١) قال اللّقاني: ((وقد يُجاب بأنّ التّنزيل في الآيتين علّق بـ على المراد به: الإبلاغ، ولا يحصل عادةً مع كثرة المبلّغ و
 المبلّغ إليه إلا أن يكون شيئاً بعد شيء)). حاشية اللّقاني على شرح نصريف العزّي: ٢٣٨.

(٢) ينظر: النصّ المحقّق: ١٤٨.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ (الفرقان: ١)، وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ
 الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ (الكهف: ١).

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٤٠.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (باعتبار نزوله إلى الأرض)^(١) فيه بحث ؛ لأن نزوله إلى الأرض^(٢) ليس أمراً وراء
نزوله للإبلاغ^(٣).

قوله^(٤): (مبلغ^(٥) بحصر^(٦)) أقول فيه أنه حينئذٍ شبيهة بالمضاف، فلا^(٧) يجب النصب.
والجواب: أن بعضهم أجاز في الشبيهة [بالمضاف]^(٨) البناء أيضاً، كما أجاب بذلك شيخ
الإسلام الهروي عن نظير ذلك في (حاشية المختصر شرح التلخيص)^(٩).

قوله: (ولا يؤخذ من هذه العبارة... إلى آخره)^(١٠) أقول: فيه بحث لأن تمثيله لعدم الجواز
بقوله نحو: (مررت بزيد بعمره) قرينة على أنه أراد، فإن اجتماع الحروف لا يفيد الكثرة، وأن
المراد بها: ما فوق الواحد، لاسيما وفي بعض النسخ: (إلا إذا كانا - أي: الحرفان، يعني:
فأكثر - بمعنى واحد)، فلي تأمل.

(١) قال اللقاني: ((وقوله في الآية الأولى جملة واحدة باعتبار نزوله إلى الأرض، فتأمل، وقول بعض من كتب على هذا
المحل أنه يؤخذ من صنيع الشارح هاهنا مع مساعدة سابقه استواء (فعل فاعل) في عدم الدلالة على التكرار وهم من غير
شبهة)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٣٨.

(٢) وهو القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى ليلة القدر، وقيل إنه اسم لكل منزل، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/١٣.
(٣) النزل: في الأصل هو انحطاط من علو، ونزل في مكان كذا: حط رحله فيه، ونزل بكذا، وأنزله بمعنى، وإنزال الله تعالى
نعمه ونعمته على الخلق، وإعطاؤهم إياها، وذلك إما بإنزال الشيء نفسه كإنزال القرآن، وإما بإنزال أسبابه والهداية إليه،
كإنزال الحديد واللباس، ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ (الكهف: ١)، ينظر: المفردات
في غريب القرآن: ٧٩٩.

(٤) زيادة في (ب)، و (ت).

(٥) في (ت) متعلق.

(٦) قال اللقاني: ((متعلق بحصر وهو مضاف إلى فاعله، أي: (حرف الجر)، والمراد به الجنس لا الجمع)). حاشية اللقاني
اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٣٨.

(٧) في (ب) فكان.

(٨) زيادة في (ب)، و (ت).

(٩) ينظر: حاشية الهروي على المطول والمختصر: ٦١، (مخطوط).

(١٠) قال اللقاني: ((ولا يؤخذ من هذه العبارة امتناع اجتماع حرفين بل ولا ثلاثة، (لايجوز) يستثنى من ذلك ما كان مدخولها
ظرفاً، فنه يجوز كقولك: جلست في البلد في السوق، واعتكفت في رمضان في العشر الاخير منه)). حاشية اللقاني على
شرح تصريف العزّي: ٢٣٨.

القسم الثاني النص المحقق
 قول الشارح: (والحق أنه لا بد... إلى آخره)^(١) أقول: اعتراض على بعض المحققين، وقوله بعد ذلك: (على أن... إلى آخره) اعتراض عليه، والذي يظهر أن حاصل الاعتراض الأول: أن الفعل المتعدي - الذي كلامنا فيه - إنما يكون إذا تغير معنى الفعل بحرف الجر، سواء كان الباء أو غيره؛ لأن المتعدي - الذي كلامنا فيه - إنما يكون إذا كان معنى الفعل جاوز الفاعل إلى المفعول به بحيث صيره فاعلاً لأصل المعنى الوضعي، وإذا كان بحسب المعنى كما ذكر؛ فلا يمكن بدون تغيير المعنى كما ذكر، فلا يصح الحكم بأن حروف الجر لا تُغيّر معنى الفعل الذي تعدى به إلى الباء في بعض المواضع، وأن حاصل الاعتراض الثاني: قطعنا النظر عن التعدّي الذي كلامنا فيه، إنما يقتضي تغييراً للمعنى^(٢) لكن الفعل إذا لم يتعلّق به الجار معناه مطلقاً، وإذا تعلّق به يفيد معناه، فالتغيير لا بدّ منه [٣٦/و] فلا يصحّ حصر المغيّر في الباء في بعض أحوالها^(٣)، تأمل.

قوله: (وأنا أقول: قد علمت... إلى آخره)^(٤) أقول: حاصله دفع ما قيل: إنّه الحق بأن معنى التعدّي الذي علّم مما تقدّم - وهو محل بحث - لم يعتبر فيه التغيير.
 قوله: (لا بدّ... إلى آخره) ممنوع، فليُتأمل.

(١) قال التفّازاني: ((والحق: أنّه لا بدّ في المتعدي الذي نبحث عنه، ونجعله مقابلاً للآزم من تغيير الحروف معناه؛ لما مرّ من أنّه بحسب المعنى، فلا بدّ من معنى التغيير، كما في ذهب به، بخلاف: مررت به)). شرح تصريف العزّي: ٩١.
 (٢) سقطت من (ب) و(ت) .

(٣) قال الرّضي: ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء وذلك أيضاً في بعض المواضع، نحو: (ذهب بزيد) بزيد) بخلاف نحو (مررت به) (والذي يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع ، وعند سيبويه الباء في مثله كالهزمة والتضعيف يجوز فيه المصاحبة وضدها ، وعند المبرد للتأكيد ، ينظر: الكافية في النحو: ٢٧٤/٢.

(٤) قال اللّقاني: ((وأنا أقول: قد علمت بما قدّمناه أن معنى التعدية هو ليس إلا مجاوزة معنى الفعل إلى المفعول به، وأنّ هذا المعنى كما يتحقّق في (ضربت زيدا) يتحقّق في (مررت بزيد في الدار يوم الجمعة) على ما مر، وأنّ هذه المجاوزة قد تحققت للفعل بواسطة (الباء) بعد أن كانت منقّية بدونها)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي : ٢٤٠.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَمَا ادَّعَاهُ مِنْ أَنَّ التَّعْدِيَةَ بِمَعْنِيَيْنِ)^(١)، أي: حيث قال^(٢): والحقُّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْمُتَعَدِّيِ
 الَّذِي نَبَحْتُ عَنْهُ وَنَجَعْلُهُ مُقَابِلًا لِللَّازِمِ مِنْ تَغْيِيرِ الْحَرْفِ مَعْنَاهُ^(٣)، ثم قال: (نَعَمْ يَصِحُّ أَنْ
 يُقَالَ: فِي كُلِّ جَارٍ وَمَجْرُورٍ: إِنَّ الْفِعْلَ مُتَعَدٍّ إِلَيْهِ)^(٤)، وقوله: (وَإِنَّ التَّعْدِيَةَ تُطْلَقُ عَلَى مَجَاوِزَةِ
 عَمَلِ الْفِعْلِ إِلَى الْجَارِ وَالظَّرْفِ)^(٥)، أي: حيث قال: كما قال: (يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ وَغَيْرِهِ)^(٦).

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يُمَكِّنُ لِهَذَا الْمُحَقِّقِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧)؟ أقول: كَانَ حَاصِلَ السُّؤَالِ مَبْنِيٍّ
 عَلَى أَنَّ اخْتِلَافَ الْمَعْنَى يَسْتَلْزِمُ تَغْيِيرَهُ، بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى فِي وَصْفِ اللَّفْظَيْنِ بِالتَّعْدِيِ
 حَاصِلٌ، وَاللُّزُومُ اعْتِبَارُ لَتَغْيِيرِ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ، وَاعْتِبَارُ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى يُنَاقِضُ التَّصْرِيحَ بِعَدَمِ
 تَغْيِيرِهِ فِي: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) مَعَ التَّصْرِيحِ بِالتَّعْدِيِ، فَلْيُنَاقِضْ. وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: مَنْعُ أَنَّ اخْتِلَافَ الْمَعْنَى يَسْتَلْزِمُ تَغْيِيرَهُ، فَلَمْ يَلْزِمِ اعْتِبَارُ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى فِي
 التَّعْدِيِ وَاللُّزُومِ، فَلَا يَنَاقِضُ ذَلِكَ نَفْيَ التَّغْيِيرِ فِي: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) مَعَ الْحُكْمِ بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ،
 فَلْيُنَاقِضْ.

(١) قَالَ اللَّفْقَانِي: ((وَمَا ادَّعَاهُ مِنْ كَوْنِ التَّعْدِيَةِ بِمَعْنِيَيْنِ، وَأَنَّ التَّعْدِيَةَ تُطْلَقُ عَلَى مَجَاوِزَةِ عَمَلِ الْفِعْلِ إِلَى الْحَالِ وَالظَّرْفِ فَمَا
 لَمْ نَقِفْ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ نَصًّا وَلَا اسْتِعْمَالًا)). حَاشِيَةُ اللَّفْقَانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٤١ .

(٢) أَي: ابْنُ يَعِيشَ .

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ٤٢/٤ .

(٤) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢٢٣/٥ .

(٥) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢١٢/٥ .

(٦) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٣٠٤/٥ .

(٧) قَالَ اللَّفْقَانِي: ((فَإِنْ قُلْتَ : كَيْفَ يُمَكِّنُ لِهَذَا الْمُحَقِّقِ وَغَيْرِهِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ التَّعْدِيَّ وَاللُّزُومَ إِنَّمَا يُوصَفُ بِهِمَا اللَّفْظَانِ بِحَسَبِ
 بِحَسَبِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى؛ فَلِذَلِكَ كَانَ: (نَصَحْتُ لَكَ) مُتَعَدِّيًّا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ هُوَ مَعْنَى (نَصَحْتُكَ)، وَأَنْ يَقُولَ فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ
 بِزَيْدٍ) إِنَّ (الْبَاءَ) لَمْ تُغَيِّرْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ مُتَعَدٍّ)). حَاشِيَةُ اللَّفْقَانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٤١ .

[تَصْرِيفُ الْأَفْعَالِ]^(١)

قوله: (والمُرَادُ بِتَصْرِيفِهِمَا إِبْرَارُ هَذِهِ الْمَاهِيَّاتِ الْكَلِّيَّاتِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) هذا يقتضي أن لا يكون المُرَادُ: الأفعال التي هي الماضي وغيره يتصرف بعضها إلى بعض، بل أن يكون المراد: إن ماهيَّات الثلاثي وغيره تبرز في الوجود في الماضي وغيره، فبيّن قوله: (والمُرَادُ بتصرفهما...إلى آخره) وقوله: (فالمراد أن الأفعال) نوع تدافع واضطراب، فليتأمل.

[تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]^(٣)

قول الشَّارِحِ: (لأنَّ الزَّمانَ الْمَاضِي)^(٤) قَبْلَ الزَّمانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْحَالِ)^(٥) أقول: هاهنا إشكالٌ ظاهرٌ؛ لأنَّهُ إنْ فُرِضَ الْكَلَامُ فِي الزَّمانِ الْوَاحِدِ؛ لَمْ يَصَحَّ الْحُكْمُ بِأَنَّ ذَاتَ الْمَاضِي مُتَقَدِّمَةٌ فِي التَّحْقِيقِ عَلَى ذَاتِ الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ^(٦) [٣٦/ظ]، فَإِنَّ الذَّاتَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلَا

(١) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّياق.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((والمُرَادُ بِتَصْرِيفِهَا : إِبْرَارُ هَذِهِ الْمَاهِيَّاتِ الْكَلِّيَّاتِ فِي أَنْوَاعِهَا الْمُنْدَرِجَةِ تَحْتِهَا كَمَا يُقَالُ مَثَلًا: إِذَا صَرَفْتَ الثَّلَاثِيَّ الْمَزِيدَ فِيهِ حَرْفٌ إِلَى مَاضٍ قَلْتَ (أَكْرَمَ)، وَإِلَى مُضَارِعٍ قَلْتَ (يُكْرِمُ)، وَإِلَى أَمْرِ قَلْتَ: (أَكْرِمُ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٤٣.

(٣) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّياق.

(٤) الْمَاضِي هُوَ الزَّمانُ الَّذِي قَبْلَ زَمَانِ تَكْلَمِكَ، وَالْمُسْتَقْبَلُ هُوَ الزَّمانُ الَّذِي يَتَرَقَّبُ وَجُودَهُ بَعْدَ هَذَا الزَّمانِ، وَالْحَالُ هُوَ أَجْزَاءُ أَجْزَاءٍ مِنْ أَوَاخِرِ الْمَاضِي، وَأَوَانِلِ الْمُسْتَقْبَلِ مُتَعاقِبَةٌ مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ وَتَرَاخٍ، يَنْظُرُ: الْمَطْوُولُ شَرْحُ تَلْخِيصِ مَفْتاحِ الْعُلُومِ: ٣١٣.

(٥) قال النَّقْتَارَانِي: ((وَقَدَّمَ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ الزَّمانَ الْمَاضِي قَبْلَ زَمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ وَالْحَالِ، وَلِأَنَّهُ أَصْلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَاضِي)). شَرْحُ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٩٢.

(٦) هُنَاكَ رَأْيَانٌ فِي أَيِّ الْأَفْعَالِ أَقْدَمُ رَتْبَةً، الْأَوَّلُ: إِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ أَوَّلُ الْأَفْعَالِ، ثُمَّ الْحَالُ، ثُمَّ الْمَاضِي، وَذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ الرَّجَاحُ وَغَيْرُهُ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُسْتَقْبَلَةَ تَقَعُ بِهَا الْعِدَاتُ، ثُمَّ تَوْجَدُ بَعْدَ تَقَدُّمِ الْمِيعَادِ وَانْتِظَارِ الْمَوْعُودِ، فَيَكُونُ حَالًا، ثُمَّ يَأْتِي عَلَيْهِ غَيْرُ زَمَانٍ وَجُودِهِ فَيَكُونُ مَاضِيًا، وَالرَّأْيُ الثَّانِي: إِنَّ الْحَالَ هُوَ أَوَّلُ الْأَفْعَالِ، وَيَكُونُ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فِي التَّرْتِيبِ الْمُسْتَقْبَلُ، وَتَالِيهِ الْمَاضِي، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمِيعَادَ بِمَا يَسْتَقْبَلُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِمَا عُرِفَ وَشُوِّهَدَ حَتَّى يَتَصَوَّرَ الْمَوْعُودُ وَيَكُونُ عَلَى ثِقَةٍ مِمَّا وَعَدَ، يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ لِلْسَّيرَافِيِّ: ١٨ / ١.

القسم الثاني النص المحقق

يمكن تعدد وجودها، وإنما توجد متقدمة^(١) على الحال، ثم تتعدم كما كانت منعدمة قبل الحال فليست ذات الماضي متقدمة^(٢) في الوجود، ولا ذات المستقبل متأخرة فيه؛ لأن الذات واحدة، وفي حال تحققها لا يكون ماضٍ ولا مستقبل؛ لأن كلاً منهما عبارة عنها، وهي لا تتحقق إلا في الحال، وفي حال انعدامها لا يكون الحال، وإن فرض الكلام في أزمنة متعددة؛ لم يصح الحكم بأن اتصاف الزمان بالاستقبال^(٣)، ثم الحال سابق بل تتقارن الأوصاف الثلاثة، فإن اتصاف الزمان الذي أنت فيه بالحال، واتصاف الزمان الذي قد انقضى بالماضي، واتصاف الزمان الآتي بالمستقبل، متفاوتة في حال واحد، وإن فرض الكلام في الزمان بالنظر إلى الحكم بالاتصاف المذكور، وفي المتعدد بالنظر إلى تحقق الذات، فهو تكلف لا حاجة إليه؛ إذ يكفي أن يلاحظ التعدد وبه يتم المقصود، فإن ذات الماضي حينئذ متقدمة في التحقق، والاتصافات متفاوتة، فلا ترجيح باعتبارها^(٤)، فرجحنا باعتبار التقدم بالذات، بل ملاحظة هذا هذا أولى لمزية الماضي بالتقدم في تحقق الذات وعدم مزيتها عليه لاشتراك الثلاثة في تفاوت الاتصافات^(٥)، بخلاف ما ذكره المحشي فإن لغيره مزية عليه بتقدمه عليه في الاتصاف، فقد يقال: لم رجح مزية الماضي على مزية غيره؟ تأمل.

قوله: (لاشك فيهما بحسب وجود ذاتيهما)^(٦) إنما يأتي إذا فرض الكلام مع تعدد الزمن، وحينئذ لا يكون الأمر بالعكس بحسب الاتصاف، بل الاتصاف متفاوت، فقوله الآتي: (وأما بحسب...إلى آخره)^(٧) إنما يأتي مع اتحاد الزمن، فينافي فرض هذا فلا مقابلة، تأمل.

(١) في الأصل و(ب) مرة، وما أثبتناه من (ت)

(٢) عبارة: (منعدمة قبل الحال فليس ذات الماضي) سقطت من (ب). و(ت).

(٣) عبارة (ثم الحال وإن فرض الكلام في أزمنة متعددة لم يصح الحكم بأن اتصاف الزمان بالاستقبال) سقطت من (ت).

(٤) سقطت من (ت).

(٥) في (ب) الإتصاف.

(٦) قال اللقاني: ((لاشك فيهما بحسب وجود ذاتيهما؛ لأن ذات الزمن تحقق وانقضى مقدمة على ذات الزمن الذي لم يوجد، والذي هو موجود الآن)). حاشية اللقاني على شرح تصنيف العري: ٢٤٤.

(٧) قال اللقاني: ((وأما هو بحسب الاتصاف بالماضي والاستقبال، فلأمر بالعكس؛ لأنه قبل وجوده ينصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال، وبعد انقضائه بالماضي)). المصدر نفسه: ٢٤٤.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (على الظرفية)^(١) لك أن تقول: القبلية هنا ذاتية^(٢) كقبلية أمس لليوم، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان^(٣) كما قالوا ذلك [و/٣٧] في قول ابن الحاجب: ((الماضي: ما دلّ على زمان قبل زمانك))^(٤)، فلا حاجة لما ذكره^(٥).

وقوله: (وأما في مضارعه... إلى آخره)^(٦) أقول: يمكن أن يقال: مضارع المبدوء بهمزة الوصل الوصل زائد في الجملة على الماضي؛ لأنّ همز الوصل ساقط في الوصل، بخلاف حرف المضارعة، أو يقال: إنّ همز الوصل بمنزلة العدم؛ لأنّه إنّما يجيء به في الابتداء للضرورة^(٧)، ولذا لم تثبت في الابتداء ولا فيها إذا كان أول الفعل متحرّكاً، فليتأمل.

قوله: (يشكل هذا ب القعود... إلى آخره)^(٨) أقول: لا إشكال؛ لأنّ المراد الفرعية لما كانت الزيادة عليه، وبالنسبة إليه كما ينطق به كلام الشارح، ألا ترى قوله: (حصل منه واشتق)^(٩)، واشتق^(٩)، وزيادة القعود ليست على (قعد) وبالنسبة إليه؛ لأنّه لم يعين القعود بأن زيد على

(١) قال اللّقائي: ((وقبل منصوب على الظرفية توسّعاً في جعل الزمان مظهراً لزمان آخر)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٢٤٤.

(٢) قوله: (قبلية ذاتية) تفسير لكلمة: قبل، فإن القبلية إمّا ذاتية كقبلية العلة على المعلول، أو زمانية كقبلية أمس على اليوم، ينظر: حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمى الفوائد الضيائية: ٣ / ٢٤٥.

(٣) إن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، إنّما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان؛ لأنّ الحكماء ذهبوا إلى أنّ الزمان لا بداية له ولا نهاية، بدليل أنّه لو كان له بداية يلزم وجود قبل في ابتدائه، وذلك قبل زمان أيضاً، فيلزم التسلسل، ينظر: حاشية محرم أفندي على شرح ملا على جامي على الكافية: ٣ / ٢٤٦.

(٤) الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ٤٤.

(٥) المراد بقوله: زمان قبل زمانك، هي القبلية الذاتية لكن لا مطلقاً، بل الذاتية التي تكون، وتوجد بين أجزاء الزمان، وإنّما وإنّما فسره به للإشارة إلى دفع ما قيل، ينظر: حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمى الفوائد الضيائية: ٣ / ٢٤٥.

(٦) قال اللّقائي: ((وأما في مضارعه فإنّه يُعادلُ الهمزة)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٢٤٥.

(٧) أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة؛ لأنه جيء بها وصلة إلى الابتداء بالسكن، إذ الابتداء به متعذر، وإمتناع إثباتها في الا للضرورة، ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤ / ٧٣.

(٨) قال اللّقائي: (يشكل هذا ب القعود وقعد إن قلنا باشتقاق قعد من القعود)، ينظر: حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٢٤٥.

(٩) قال اللّقائي: ((إذ أصله ما هو موصوف بأن غيره حصل منه واشتق منه معلوم)). المصدر نفسه: ٢٤٥.

القسم الثاني النص المحقق

قَعَدَ)، وإن كان أريد منه بمعنى: أن الحروف فيه أكثر منه ، كما إنَّ (استخرج) أريد من (ضرب)، ولا يلزم أنه فرعه، ولا يستشكل أمره، فليتأمل.

قوله: (وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ وَأَصَالَتُهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) كَأَنَّ وَجَهَ صَوَابِيَّةِ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا تَعَرُّضَ تَعَرُّضَ فِيهِ لِلِاسْتِقْصَاقِ، فَإِنَّهُ مُشْكَلٌ إِذْ لَا اسْتِقْصَاقَ عَلَى الصَّحِيحِ.

قوله: (كَذَا قِيلَ) في (حاشية المتوسط)^(٢) للسيد الجرجاني ، ما يوافق هذا القيل، فإنَّ (المتوسط) قال: في قول ابن الحاجب: الكلمة: لفظٌ وُضِعَ لِمَعْنَى^(٣)...إِلَى آخِرِهِ، قوله: (لفظٌ بمنزلة الجنس للكلمة)^(٤) وباقي قيوده كالفصل، فقال السيد قوله: (لفظٌ بمنزلة لجنس...إِلَى آخِرِهِ) جعلهما كالجنس، والفصل بناءً على أنَّهما في المشهور يستعملان في الحقائق الموجودة كالإنسان، ومعنى الكلمة مفهومٌ اصطلاحِيٌّ ليس متأصلاً في الوجود^(٥) انتهى.

وفي (حواشي شرح المطالع للدواني) بعد كلامٍ كثيرٍ في ذلك^(٦): أقول: الظاهر أن معنى كلام الأستاذ^(٧) (قُدِّسَ سِرُّهُ) في الحاشية المذكورة: أن المشهور الشائع إطلاقهما في الماهيات الماهيات الحقيقية^(٨)؛ لأنَّ المشهور تخصيصهما بحسب الاصطلاح بتلك الحقائق حتى يردَّ

(١) قال اللقاني: ((وكان الصواب أن يقول: وأصالته ما حصل غيره بالزيادة عليه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٤٥ - ٢٤٦.

(٢) ينظر: حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١، (مخطوط).

(٣) الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١١.

(٤) ينظر: حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني: ١، (مخطوط).

(٥) عرّف ابن هشام الكلمة بأنها: قولٌ مُفْرَدٌ، والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى، ك رجل، وفرس، ينظر: شرح شذور الذهب: ١٠.

(٦) ينظر: شرح المطالع: ١٠٢/٢ - ١٠٧.

(٧) أي: قطب الدين الرازي.

(٨) تعريف الماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث إنها ماهية حقيقية، تعريف حقيقي يفيد تصوّر الماهية في الذهن بالذاتيات كلها أو بعضها أو بالعرضيات أو بالمركب منهما؛ لأنه جواب لـ (ما) التي لطلب الحقيقة وهي متأخرة عن (هل) البسيطة الطالبة لوجود الشيء المتأخرة عن (ما) التي لطلب تفسير الاسم وبيان مفهومه: ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ١٨/١.

القسم الثاني النص المحقق
عليه: أنه خلاف ما ذهب إليه المحققون^(١)، وما [٣٧/ظ] اختاره^(٢) في تصانيفه ولضعفه نسبه
نسبه إلى الشهرة على ما هو دأبه، فإن ذلك على ما وقفنا عليه ليس اصطلاحاً آخر، وكيف
يتوهم خلاف ما ذكرنا مع أنهم صرحوا بأن كثيراً من المقولات العشر^(٣) وأنواعها غير
موجودة في الخارج، كالإضافات والكم المنفصل؟ انتهى .

قوله: (وأنا أقول...إلى آخره)^(٤) أقول: يمكن أن يُجاب: بأننا سلّمنا أن اللفظ كيفية، فيكون
موجوداً، لكن لا نسلّم إنَّ الخاصّتين المذكورتين وجوديّتان خارجيّتان، بل هما اعتباريّتان^(٥) لا
لا تحقّق لهما في الأعيان، فيكون المركّب منهما غير وجوديّ؛ لأنَّ المركّب من الوجوديّ
الخارجيّ وغيره غير وجوديّ خارجيّ، فليُتأمل.

قوله: (بعد أداة الشرط)^(٦) أقول: إذ لا يصدق عليه هذا التعريف؛ إذ لم يدلّ على معنى وجد
في الزمان الماضي، لكنّ الجواب الذي أجاب به عن المضارع المجزوم بـ (لم) يجري^(٧) في
هذا، تأمل.

(١) ينظر: الهداية في المنطق: ١/١٨٨، و مقدمة ابن خلدون: ٤٨٩.

(٢) أي: قطب الدين الرازي.

(٣) المقولات العشر: (الجوهر) والأعراض التسعة أعني: الكم، والكيف، والأين، والمتى، والإضافة، والملك، والوضع،
والفعل، والانفعال، ينظر: دستور العلماء - جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ٣ / ٢١٤.

(٤) قال اللّقاني: ((وأنا أقول : لا شك أن اللفظ كيفية تعرض ل نفس الضروري)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف
العزّي : ٢٤٦ .

(٥) في (ت) اعتباريان .

(٦) قال اللّقاني: ((فالتعريف بذلك يخرج منه الماضي بعد أداة الشرط)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٤٩.

(٧) في (ب) و (ت) يحرف .

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (إلى اقتران معناها بالزَّمانِ الحال) ^(١) فيه نظر؛ لأنَّ المرادَ باقترانِ الحالِ الفعليِّ
 بالزَّمانِ: دلالتُه عليه، والظاهرُ أنَّ هذه الأفعالَ لا دلالةَ لها على الزَّمانِ مطلقاً ^(٢)، وقوله:
 (كما مرَّ) لا يؤيِّدُ ما قاله؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (نِعَمَ) و(يُسَّ) ^(٣) يدلانِ على الزَّمانِ الحالِ، وإنَّ
 كانا لإنشاءِ الذَّمِّ والمدحِ في الحالِ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما جاءَ من عدمِ دلالتِهما على الزَّمانِ،
 والإنشاءِ بما لا دلالةَ له على الزَّمانِ محمولٌ على الحالِ، وكذا يُقالُ في (ليس) و(عسى)،
 فليراجع ^(٤).

وأما تقييدُ الشَّارحِ بقوله: (عن الزَّمانِ الماضي) ^(٥)؛ لأنَّه الذي يقتضيه وضعُ الماضي، فلذا قُيِّدَ
 قُيِّدَ به، فليتأمل ^(٦).

^(١) قال اللَّقَّاني: ((قَيِّدَ بالماضي إشارةً إلى اقتران معناها بالزَّمانِ الحالِ كما مرَّ)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي
 : ٢٤٩ .

^(٢) الأفعالُ المجرَّدة عن معنى الزَّمانِ بحسبِ الاستعمالِ، هي: نِعَمَ ، وَيُسَّ ، وشمل الحدَّ أسماءِ الفاعلين، لوضعهما في
 الأصلِ لذاتِ قام بها الوصفِ من غيرِ زمانٍ ودلالتِهما على الزَّمانِ عارضة لا أثرَ لها، ينظر : شرح كتاب الحدود في
 النحو: ٩٣ .

^(٣) في (ب) ليس .

^(٤) سقطت من (ب) .

^(٥) قال النَّقَّازاني: ((أنَّ تجرُّدها عن الزمانِ الماضي عارضٌ فلا اعتداد به، وكذا الكلام في صيغ العقود، نحو: بعثُ
 وأمثاله)). شرحُ تصريفِ العِزِّي : ٩٣ .

^(٦) لعلَّ وجه التَّأمُّلِ ما أجاب به صاحب التَّدريجِ من أنَّ الفعلَ في التَّعاريفِ لا دلالةَ له على الزَّمانِ، وليس مستعملاً فيه،
 أو يجاب بأنَّ (كان) زائدة، ونميل إلى أنَّها بمعنى (صار) وهو معنى تجرُّدها من الزَّمانِ، أي: الماضي لا مطلقاً، فهي
 للصيرورة في التَّعاريفِ؛ لأنَّها لو تجرَّدت عن الزَّمانِ مطلقاً لكانت اسماً، ولو حكمنا بزيادتها لبطل عملُها، وعلى كليهما
 إشكالٌ ظاهر، ينظر: تدرج الأداني: ٥٤ .

[أقسام الفعل الماضي] ^(١)

قوله: (دُخُولُ كَانَ مُفْسِدٌ) ^(٢) يُجَابُ عنه: بما قاله بعض العلماء ^(٣) - كما قال استاذنا السيّد الشريف عيسى الصّفوي ^(٤)، وأقرّه عليه -: إِنَّ الفعلَ في التّعاريفِ لا دلالةَ له على الزّمانِ، وليسَ مستعملاً فيه.

قوله: (وَعَدَمُ صِدْقِهِ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٥) جوابُهُ بناءً على أَنَّ (كان) في الحدِّ للزّمانِ يصدقُ على (ضَرَبَ) مبنياً للفاعل ^(٦) [على] ^(٧) أَنَّهُ كَانَ أَوَّلُهُ مفتوحاً، وإنَّ كَانَ الآنَ أيضاً مفتوحاً ، وكونُهُ وكونُهُ الآنَ مفتوحاً [و/٣٨] لا يمنعُ أَنَّهُ لا يخالفه؛ لأنَّهُ كَانَ فيه معنىً أيضاً، كذلك واستمرَّ فلا يمنعُ الصّدقَ عليه، فليَتَأَمَّلْ ^(٨).

(١) زيادةٌ يقتضيها فهم السيّاق.

(٢) قال اللّقاني: ((دخولُ كَانَ مُفْسِدٌ للحدِّ بصدقِهِ على نحو: ضَرَبَ مبنياً للمفعول، وعدمُ صدقِهِ على نحو: (ضَرَبَ) مبنياً للفاعل)). حاشية اللّقاني على شرح تصريفِ العِزّي: ٢٥٢.

(٣) هذا قول ناظر الجيش في: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣ / ١٠٨٨ ، وقول محمد بن علي الصّبّان في: حاشية الصّبّان على شرح الأشموني: ٢ / ٦٢٦.

وأجاب صاحب التّدرّج عنه بأنَّ الفعلَ في التّعاريفِ لا دلالةَ لها على الزّمانِ وليسَ مستعملاً فيه، أو يجاب بأنَّ (كان) زائدة، ونميل إلى أنّها بمعنى (صار) وهو معنى تجردها من الزمان أي : الماضي لا مطلقاً، فهي للصيرورة في التعاريف؛ لأنها لو تجردت عن الزمانِ مطلقاً لكانت إسماءً، ولو حكمنا بزيادتها لبطل عملها، وعلى كليهما اشكال ظاهر، ينظر: تدرّج الأداني : ٥٤.

(٤) ذهب عيسى الصّفوي إلى أَنَّ الفعلَ مُستقلٌّ في الدلالة على الزمان بالمعنى السابق وهو غير مقترن بنفسه فصَحَّ أَنَّهُ دَلَّ على معنى غير مقترن بالزّمانِ، ينظر: حاشية السيّد عيسى الصّفوي على شرح الكافية: ٣٢، (مخطوط).

(٥) قال اللّقاني: ((وعدمُ صدقِهِ على نحو: ضَرَبَ مبنياً للفاعل، (والهمزةُ غيرُ متعلِّقٍ بها) فلا يكونُ أولاً، فلا يخرجُ المبدوءُ بها من الحدِّ)). حاشية اللّقاني على شرح تصريفِ العِزّي: ٢٥٢.

(٦) يقول المُبرّدُ: وكونها أفعالاً صحيحةً يقتضي أن تدلَّ على الحدثِ كما يدل عليه ضَرَبَ، ينظر: المقتضب : ٨٦ / ٤.

(٧) زيادةٌ في (ب)، و(ت) .

(٨) لعلَّ وجهَ التأمُّلِ أَنَّ هذه الأفعالَ لو كانت مجرّدةً عن الحدثِ مخصصةً للزّمانِ لم يبن لها أمراً؛ لأن الأمرَ لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدثِ وما ذهبنا إليه في هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالةً على مصادرها هو الظاهرُ من قول سيبويه في الباب الذي تحدث فيه عن كان وأخواتها، تقول كناهم كما تقول: ضربناهم، ونقول إذا لم تكنهم فمن ذا يكونهم كما تقول: إذا لم تضربهم فمن يضربهم، فهو كائن ومكون كما تقول ضارب ومضروب، فقد أخذ من كان اسمي الفاعل

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَهَذَا يُخَالِفُ مَا قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) يمكن أن يُقال: لا مخالفة؛ لأنَّ كونها
 بالاعتبارِ أولاً تحقُّ وجودها في ابتدائه في حالِ الابتداء لا ينافي عدمَ اعتبارها في حكم
 كون أول متحرك منه مفتوحاً نظراً لسقوطها في حالِ الوصلِ .

قوله: (أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَكْسُورٌ)^(٢)؛ لأنَّ أَوَّلَ نَحْوٍ: (اجتمع) الذي هو همزِ الوصلِ
 مكسورٌ^(٣).

قوله: (قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ إِشَارَةً إِلَى التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ)^(٤) أقول: يمكن أن يُجاب: بأنَّ كلامَ
 الشَّارِحِ^(٥) لا يمنع أنَّه ذكره كذلك أيضاً بناءً على أنَّ الحصرَ في كلامه إضافيٌّ أراد^(٦) أنَّه
 ذكره لتوقُّفِ التعريفِ عليه، أي: لم يذكره لتوقُّفِ التعريفِ عليه^(٧) لكن ذكره للتَّوضيحِ،
 فليتأمل.

والمفعول وهما يدلان على الحدث فكذاك الفعل، ينظر: الكتاب: ١/ ٤٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر
 الجيش: ٣/ ١٠٨٨.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((وهذا يخالف ما قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ : وإِذَا أَوَّلُهُ الهمزة مثلُ انْفَعَلَ إِلَى آخِرِهِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح
 تصريفِ العِزِّي: ٢٥٢.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((ولو قال هنا: أو ما كان أَوَّلُ متحركٍ منه مكسوراً لصَحَّتِ المِقابِلَةُ بين القسمين، كانَ التَّقْسِيمُ محتاجاً إليه،
 وجرتِ الأُولَيَّةُ فِي المَوْضِعَيْنِ على سَنَنِ واحدٍ)). المصدر نفسه: ٢٥٢.

(٣) وأجاب عنه صاحب التَّدْرِيجِ: بأنَّ الهمزة أَوَّلٌ بحسبِ الصورة، وليست أولاً بحسبِ الاعتداد والاعتبار، ينظر : تدريج
 الأداني: ٥٤.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((لِإِزْوَاجِ التَّوَضُّيحِ (قَدْ يُقَالُ : إِنَّمَا ذَكَرَ إِشَارَةً إِلَى التَّقْسِيمِ الْمَذْكُورِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ
 العِزِّي: ٢٥٢.

(٥) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) في (الأصل) لمراد، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٧) عبارة: (لتوقف التعريف عليه) سقطت من (ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (لأنَّ المَبْنِيَّ للفاعلِ مُساوٍ لِمَا كَانَ...إلى آخره)^(١) أقول: يمكن أن يُجاب: بأنَّه حيث قَسَمَ المَبْنِيَّ للفاعلِ إلى الأمرين المذكورين؛ أُريدَ بما كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا، أوَّلُ متحرِّكٍ ما^(٢) ليس له، وحينئذٍ فالقسمُ^(٣) أعمُّ من كلِّ منهما، وتباينت الأقسام.

قوله: (قَسَمَ مِمَّا كَانَ...إلى آخره)^(٤) هذا ممنوعٌ؛ لأنَّ المرادَ بقريضةِ التَّقْسِيمِ ما كان أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا مما لم يكن أوَّلُهُ مفتوحًا فاندفع الإشكالُ بحذافيره.

قوله: (بِظُهُورِ لا)^(٥) أي: على جزمٍ (تَشْرِبُ) لِلنَّهْيِ [عنه]^(٦) أيضًا، وقوله: (وإنَّ) على تقديرٍ تقديرٍ نصبه؛ لكون المنهي عنه: الجمعَ بينهما، وأنظر إذا أُريدَ الاستتفافُ، فإنَّه لا مميِّزَ حينئذٍ عند الإعراب؛ إذ ليس للرفعِ عاملٌ يتميِّزُ المرادُ بذكره، إلَّا أن يُقال: المُميِّزُ حينئذٍ عدم نحو (لا) و (أن)، أي: عدمُ مصاحبةٍ لفظٍ جازمٍ أو ناصبٍ، فليُتأمل.

هذا وقد قرَّر النُّحاةُ جوابًا غيرَ هذا فراجعهُ من المُرادِي^(٧)، أو غيره^(٨).

(١) قال اللَّقَّانِي: ((لأنَّ المَبْنِيَّ للفاعلِ مُساوٍ لما كَانَ أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) في (ب)، و (ت) من.

(٣) في (ت) المقسم.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((قَسَمَ مِمَّا كَانَ أوَّلُ متحرِّكٍ منه مفتوحًا)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٥٣.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((لإمكان الاستغناء عنه بظهور لا أو أن بخلافه في الاسم)). المصدر نفسه: ٢٥٤.

(٦) زيادةٌ في (ب)، و (ت) .

(٧) يعني: أنَّ شرطَ جزمِ الجوابِ بعد النهي أنَّ يَصِحَّ إقامةُ شرطٍ منفيٍّ مقامه، وعلامة ذلك أنَّ يَصِحَّ المعنى بتقديرٍ أنَّ قبل لا النافية نحو: (لا تدنُ من الأسدِ تسلم)، فهذا يَصِحُّ جزمه لأن المعنى: إن لا تدن من الأسدِ تسلم بخلاف (لا) تدن من الأسدِ يأكلُك، فإن هذا لا يَصِحُّ جزمه لعدم صحة المعنى بتقديرٍ إن لا تدن، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الكسائي جزم جوابِ النهي مطلقًا، ولا يشترط تقدير (إن) قبل (لا)، بل يقدر إن تدن من الأسدِ يأكلُك، ينظر: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي: ١٢٥٧/٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٥٢/٣.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَأَنْ بِخِلَافِهِ فِي الْأِسْمِ) ^(١) أي: في بعض المواضع، نحو: (ما أحسن زيد) مطلقاً؛
 لظهور إنَّ العوامل في: (جاء زيد)، و (رأيت زيداً)، أو (مررت بزيد) تبين المراد بغير الإعراب،
 تأمل.

قوله: (وَفِي كَوْنِ الْفِعْلِ) ^(٢) الْمُعْتَلَّ آخِرُهُ مُسْتَنْتَى نَظَرٌ ^(٣) قضية الاستثناء أَنَّ المعتلَّ في
 المتصل به الضمير [ظ/٣٨] المرفوع المتحرك كلاهما مبني على السكون، تأمل.

قوله: (الْمِثَالُ هُنَا: هُوَ الشَّخْصُ) ^(٤) أقول: لك أن تقول: المراد بالمثال هنا: ما يمثل الشيء
 ويحضره عند العقل، أمّا لكون ذلك الشيء في ضمنه، وأمّا لأنّ فيه ما يطابق ذلك الكلي،
 وكثيراً ما يُطلق المثال بهذا المعنى، فإنّه يُقال في صورة الفرس مع أنّه لا يُتخيّل وجود
 الفرس في ضمنها، وحينئذٍ فالبناء الذي زعمه ممنوع، فتأمل.

قوله: (مَعَ أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَعَ فَقْدِ الْعِلَّةِ [لَهُ] ^(٥) ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٦) أقول: ألك أن تقول المراد
 المراد بالمثال هنا قوله: (مع فقد) ^(٧) جوابه:

(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) قال اللقاني: ((وفي كون الفعل المعتلّ آخره مستثنى نظر ؛ لأنّ وجود الألف فرع عن فتح ما انقلب عنه، فإن قلّت: هو
 مستثنى باعتبار (الألف)؛ فإنّها الآن آخر وهي ساكنة، قلّت: قد استوفى البناء مقتضاه في الحرف الأصلي، فلا يكون
 السكون في الألف بناء)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي : ٢٥٤ .

(٤) قال اللقاني: ((المثال هنا هو: الشخص، ومنه: تمثّل بين يدي الأمير، أي: قام مثاله بين يديه، ولا شك أنّ الجزئي
 يتشخص في الكلي؛ لأنّه هو مع زيادة الشخصات، هذا بناء علة ما هو شائع من أن الكلي في ضمن جزئياته، والتحقيق:
 أنّ الكلي لا يقبل الوجود الخارجي؛ إذ الموجود فيه لا يقبل الشركة، فلا يكون كلياً بل جزئياً؛ بل الموجود فيه شيء مطابق
 للكلي يُطلق عليه أنه جزئي له، وإيضاحه محلّ غر هذا)). المصدر نفسه : ٢٥٥-٢٥٦.

(٥) زيادة في (ب)، و (ت).

(٦) قال اللقاني: ((على أنه مفعول مطلق ؛ لأنّه بمعنى: دلالة أو نعت؛ لأنّه بمعنى: دليل، أو: يدل، فإن قلّت الألف والواو
 نفس الفاعل المثني أو المجموع لا علامته كما قال، قلّت: المراد بـ الفاعل في كلامه: الذات الفاعلة)). حاشية اللقاني على
 شرح تصريف العزّي : ٢٥٨ .

(٧) عبارة: (أقول لك أن تقول المراد بالمثال هنا قوله مع فقد) سقطت من (ب)، و (ت).

القسم الثاني النص المحقق

أَمَّا أَوْلَا؛ فَلَأَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَجَازَ اخْتِلَافَ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا ثَانِيًا^(١): فَلَأَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ^(٢) صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِتِّحَادَ فِيهِ قَدْ يَكُونُ تَقْدِيرًا كَمَا فِي ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٣) فَإِنَّهُ بِتَقْدِيرِ بِتَقْدِيرِ يَجْعَلُكُمْ تَرُونَهُ، وَالْإِتِّحَادُ هُنَا حَاصِلٌ تَقْدِيرًا، بِأَنْ يَجْعَلَ التَّقْدِيرُ، وَجَعَلُوا الْاسْمَ مُخْتَصًّا بِالْمُتَحَرِّكِ، وَالْفِعْلَ مُخْتَصًّا بِالسَّكَنَةِ لِإِتِّعَادِهَا^(٤) إِنْ كَانَ ضَمِيرٌ (خَصَّوْا) لِلْعَرَبِ، فَالْعِلَّةُ: الْإِخْتِصَاصُ بِالْمُسْنَدِ لِلْاسْمِ وَالْفِعْلِ، فَإِنْ كَانَ لِلْنَّحَاةِ؛ فَالتَّقْدِيرُ حَكْمًا بِإِخْتِصَاصِ الْاسْمِ بِالْمُتَحَرِّكِ، وَالْفِعْلُ بِالسَّكَنَةِ إِلَى آخِرِهِ^(٥)، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (أَوْ ضَمِيرٌ فَاعِلٌ مِنْ مُصَرِّفَاتِ الْمَجْرَدِ مِنْهُمَا نَظَرٌ)^(٦) يُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا النَّظَرِ: النَّظَرُ: بِأَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْمَذْكُورَاتِ مُصَرِّفَاتٍ: تَصَرُّفَاتُهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْهُ حَتَّى يَرِدَ مَا قَالَهُ، بَلِ الْمُرَادُ: أَنَّهَا مُوَافِقَةٌ لَهُ فِي الْمَادَّةِ وَالنَّوْعِ، وَاعْتِبَارُهَا بَعْدَ اعْتِبَارِهَا لَكُونِهَا مِنْهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُرَكَّبِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُريدَ الْإِسْنَادُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ؛ زِيدَ عَلَيْهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، أَوْ إِلَى الضَّمِيرِ، فَكَأَنَّهُ أُخِذَ مِنْهُ وَرُكِبَ مِنْهُ، وَإِلِزَافُهُ فِي (تَصْرِيفِ نَصَرَ) لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْإِرْتِبَاطِ وَالْمِلَابَسَةِ، أَوْ الْمُرَادُ بـ (تَصْرِيفِ نَصَرَ): تَصْرِيفُ^(٧) بَابِ (نَصَرَ)، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (أَنْ يُفَسِّرَ هَذَا)^(٨) أَي: لَفْظِ (هَذَا).

(١) عبارة: (فَلَأَنَّ بَعْضَ النَّحَاةِ أَجَازَ اخْتِلَافَ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا ثَانِيًا) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٥/٣.

(٣) سورة الرعد: من الآية : ١٢، وسورة الروم : من الآية : ٢٤.

(٤) فِي (ت) لِإِتِّعَادِهَا.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٦) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فِي كَوْنِ الْفِعْلِ الْمَقْرُونِ بِعَلَامَةِ تَأْنِيثٍ أَوْ ضَمِيرِ فَاعِلٍ مِنْ مُصَرِّفَاتِ الْمَجْرَدِ مِنْهَا نَظَرٌ؛ إِذِ الْفِعْلُ بَاقٍ بِحُرُوفِهِ وَهَيْئَتِهِ وَمَعْنَاهُ، وَإِنْ تَغَيَّرَ الدَّالُّ عَلَى الذَّاتِ الْفَاعِلَةِ، فَالتَّغْيِيرُ فِي الْفَاعِلِ لَا فِي الْمُسْنَدِ، تَأَمَّلْ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٥٩.

(٧) فِي (ب)، وَ(ت) تَصْرِيفُ.

(٨) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَالصَّوَابُ أَنْ يُفَسَّرَ هَذَا فِي الْمَتْنِ بِنَصَرٍ لَا بِمُصَرِّفَاتِهِ، قُلْتُ: يَصِحُّ ذَلِكَ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ، أَي: قَسْ مُصَرِّفَاتٍ فَعَلَّ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٥٩.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ فَمَا وَجْهُ فَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى...إِلَى آخِرِهِ)^(١) أقول: أمّا فتحُ الرَّاءِ الأولى؛ فلأنّه لمّا أنّه أوجب سكونَ الثانية؛ لأجل اتّصال ضمير الرّفْع، فلا جائزٌ إلى إبقاء الأولى ساكنة؛ لئلا يلتقي ساكنان، وأقربُ الحركات إلى سكونها الفتح؛ لأنّها أخفُ الحركات [٣٩/و].

وأما سكونُ العين؛ فطلباً للتخفيف؛ لأنّ توالي ثلاثِ حركاتٍ ثَقِيلٌ^(٢)، سيّما في هذا الفعلِ الكثيرِ الحروفِ المكرّر فيه الرَّاءُ الثَّقِيلَةُ لكونها حرفاً تكريرياً،^(٣) فليتمّ.

قوله: (قَدَّمَ الظَّرْفَ)^(٤) أي: (إذا).

قوله: (وقد يُعْتَرَضُ عَلَى هَذَا...إِلَى آخِرِهِ)^(٥) يمكن أن يُجَابَ عن هذا الاعتراض: بأنّها بأنّها بمعنى الماضي مجازاً، كما في (المطوّل)^(٦) عن الأكثرين، وصرّح الغزيّ في حاشيته^(٧) تقريراً لكلامه.

(١) قال اللّقّاني: ((فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا وَجْهُ فَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى بعد سكونها في الإدغام وسكون العين بعد فتحها فيه؟ قُلْتَ: إِنْ كَانَ أَصْلُ اقْتِشَعَرَ كَ(احْرَجَمَ) كما هو أحد القولين السابقين، فوجه الرجوع إلى الأصلِ عندَ تعذُّرِ الإدغام، ففيه إشكالٌ)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريفِ العِزّي: ٢٦٠.

(٢) في (الأصل) ثقلاً.

(٣) ينظر: شرح ديكنقوز على مراح الأرواح في الصّرف: ١٦١.

(٤) قال اللّقّاني: (((إذا كانت أولاً تُكْتَبُ عَلَى صُورَةِ الْأَلِفِ) قَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى عَامِلِهِ؛ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ؛ فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَصِحُّ قَصْرُ كِتَابَتِهَا بِصُورَةِ الْأَلِفِ عَلَى وَقْتِ كَوْنِهَا حَشَوًا كَ(سَأَلَ) أَوْ طَرْفًا كَ(قَرَأَ)))). حاشية اللّقّاني على شرح تصريفِ العِزّي: ٢٦٠.

(٥) زيادةً في (ب)، و(ت).

(٦) قال اللّقّاني: ((وقد يعترض على هذا باسمي الفاعل والمفعول بمعنى الماضي كَ أَنَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسَ، أَوْ مَضْرُوبُهُ أَمْسَ، إِذْ لَا يَجُوزُ لِلْمَشْتَقِ مِنْهُ فِي مَعْنَاهُ أَحَدُ الزَّوَادِ جَمْعُ زِيَادَةٍ لَا زَائِدٍ بِدَلِيلِ أَحَدِي وَالْأُورَعِ، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ صَرَحَ الْمَرَادِيَّ بِأَنَّ الْحُرُوفَ تَذَكَّرُ وَتَوْتَنُّ)). حاشية اللّقّاني على تصريفِ العِزّي للسعد التفتازاني: ٨٦ (مخطوط)، من الجدير بالذكر أن قول اللّقّاني هذا لا يوجد في المطبوع من شرحه ولا في بعض مخطوطاته، وحين بحثت عنه في المخطوطات وجدت في نسخة واحدة وهي النسخة الموجودة في جامعة الملك سعود برقم: ٩٥٤ صرف، ويبدو أن العبادي قد اعتمد على هذه النسخة في حاشيته.

(٧) في (ب) المطولات.

(٨) ينظر: المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١٩٧.

(٩) ينظر: حاشية الغزي على الشرح العزي: ١٠٤، (مخطوط).

[الفعل المضارع^(١)]

قوله: (قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) أقول: يُجَابُ عن ذلك: بأنَّ همزة الوصل المذكورة ليست للمتكلم فافترقا، وهذا الجواب قد يؤخذ مما أجاب به الشارح عن قوله: (ولقائل أن يقول...إلى آخِرِهِ)^(٣)، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (المَبْدُوءُ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ)^(٤) نَحْوُ: (انْطَلَقَ) و (اسْتَخْرَجَ) و (انْكَسَرَ)، وقد يُجَابُ عن هذا الإيراد: بوجود الفرق بكسر همزة الماضي وفتح همزة المضارع، فإنَّها في الابتداء مكسورة من نحو: (انطلق) ماضياً، ومفتوحة من نحو: (انطلق) مضارعاً، فليُتَأَمَّلْ.

قوله: (لأنَّ مَعْنَاهُ مُتَأَخَّرٌ)^(٥) الظَّاهِرُ: أنَّ المرادَ بمعناه الحدثُ، وتأخُّره في الزَّمانِ: أنْ يقعَ في زمنٍ متأخِّرٍ عن الزَّمنِ الذي وقعَ فيه الماضي، وهذا إنَّما يتحقَّقُ باعتبارِ زمنين، كالיום الذي قبل يومك واليوم الذي بعده فقط، فإنَّه إذا حضرَ ووقعَ فيه الحدثُ معنى، ثم مضى^(٦) لا يمكن أنْ يحضرَ بعد ذلك^(٧)، فتَأَمَّلْ.

(١) زيادةٌ يقتضيها فهم السياق.

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((قَدْ يَرِدُ عَلَيْهِ: أنَّ الفرقَ بينهما غير حاصلٍ بين الماضي المبدوء ب همزة وصل ومضارعه المبدوء ب همزة المتكلم)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٦٤.

(٣) قال النَّقَّازَانِي: ((ولقائل أن يقول: هذا التعريفُ شاملٌ لنحو: أكرمَ وتكسَّرَ وتباعدَ، فإنَّ أولَهُ إحدى الزَّوائد الأربع وليس بمضارع)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ١٠٠.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((لِفرقَ بينهما غير حاصلٍ بين الماضي المبدوء ب همزة وصل ومضارعه المبدوء ب همزة المتكلم)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٦٤.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((لأنَّه مُؤَخَّرٌ بِالزَّمانِ) الباءُ تحتملُ الظَّرفيةَ، أي: لأنَّ معناه متأخَّرٌ في الزَّمانِ عن معنى الماضي)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٢٦٤.

(٦) سقطت من (ب)، و(ت).

(٧) الأزمنةُ ثلاثة، فالمتكلم والمخبر بالحدثِ إمَّا أنْ يُخبرَ عن حدثٍ وقعَ في زمنٍ قبلَ زمنِ التكلم، وإمَّا أنْ يخبرَ عن حدثٍ يقعَ في زمنِ التكلم، وإمَّا أنْ يخبرَ عن حدثٍ يقعَ في الزمنِ المستقبلِ، فلأولِ الماضي، والثاني المضارع، والثالث الأمر، ينظر: فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية: ٢٢٨.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (قَدْ يُدْفَعُ...إِلَى آخِرِهِ) ^(١) أقول: يؤيد ^(٢) هذا الدافع: أَنَّهُ إِنْ كَانَ هَذَا الْمَرَادُ [مَعْلُومًا] ^(٣)
 من قولِ الْمُصَنِّفِ: (فَالْهَمْزَةُ لِلْمَتَكَلِّمِ وَحْدَهُ...إِلَى آخِرِهِ)، فليس المراد: أَنَّا نَعْنِي ^(٤) ذلك من غير
 غير دلالةٍ عليه في الكلام حتى يُقال: المراد لا يدفع الإيراد، فليُتأمل.

قوله: (هَذِهِ الْعِبَارَةُ تُوجِبُ صِدْقَ [حَدِّ] ^(٥) الضَّمِيرِ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٦) قد يُجاب: بأنَّ الكلامَ على
 حذفِ المضاف، أي: فالهمزة لتكلم المتكلم وحده، وهكذا، لكن قد يقال: لا قرينة على ذلك إلا
 أن يُقال: ظهورُ أَنَّ الحرفَ لا يكون مسماه الذاتُ كافٍ في فهم المقصود، فليُتأمل.

قوله: (لَوْ قَالَ بَعْدَ الْحَالِ؛ لَكَانَ أَحْسَنَ) ^(٧) أرادَ الشَّارِحُ بقوله: (زَمَانُكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ) ^(٨): ما يُعَدُّ
 يُعَدُّ عرفاً فيه [٣٩/ظ]، وهو الحال، لا الجزء الملاقي له فقط، فليُتأمل.

قوله: (وَالْكَسْرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عَارِضٌ ^(٩)...إِلَى آخِرِهِ) ^(١٠) أقول: لك أن تقول: عروضه لا يصحُّ
 الانطباقُ عليه إلا بتقييدِ الفتح بالأصالة، وهذا التقييدُ غير موجودٍ في التعريفِ اللَّهْمِ إِلَّا أَنْ
 يَدَّعَى أَنَّهُ مُتَبَادِرٌ، فليُتأمل.

^(١) قال اللَّقَّانِي: ((قد يُدْفَعُ بأنَّ إرادته لا تدفع عنه الإيرادَ المذكورَ؛ لما هو شائعٌ بينهم: من أنَّ المراد لا يدفع الإيراد))،
 حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العَرَبِيِّ: ٢٦٥.

^(٢) في (ت) يدفع.

^(٣) زيادةٌ في (ب)، و(ت).

^(٤) في (ب)، و(ت) يغني.

^(٥) زيادةٌ في (ب)، و(ت).

^(٦) قال اللَّقَّانِي: ((هذه العبارة تُوجِبُ صِدْقَ حَدِّ الضَّمِيرِ بـ ما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ على أحرف المضارعة ،
 فالصَّوابُ أن: يقالَ: الهمزة مثلاً للمتكلِّم مع الانفراد))، حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العَرَبِيِّ: ٢٦٥.

^(٧) قال اللَّقَّانِي: ((لو قال: بعد الحال لكانَ أحسنَ؛ لأنَّ الزَّمانَ الذي أَنْتَ فِيهِ جزءٌ حاضرٌ من مسمَى الحال))، المصدر
 نفسه: ٢٦٨.

^(٨) قال التَّقَازَانِي: ((والاستقبالُ والمرادُ به: ما يُتَرَقَّبُ وُجُودُهُ بَعْدَ زَمَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ ، وتقول: يفعلُ الآنَ ويُسمى حالاً
 وحاضراً، ويفعلُ غداً، ويسمى مستقبلًا))، شرحُ تصريفِ العَرَبِيِّ: ١٠٣.

^(٩) أي: لغرض المجانسة بين الحركة والمتحرك، ينظر : تدريج الاداني : ٧٤ - ٧٥.

^(١٠) قال اللَّقَّانِي: ((والكسرُ عِنْدَ هَؤُلَاءِ عَارِضٌ لغرضِ المجانسةِ بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالْمُتَحَرِّكِ))، حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ
 العَرَبِيِّ : ٢٧١.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (صَوَابُهُ: وَقِيلَ)^(١) كَأَنَّ وَجْهَهُ مُنَاسِبَةٌ: (لو فتح) السَّابِق، وَحِينَئِذٍ يُجَاب: بَأَنَّ فِي بَعْضِ
 النُّسخ: (لو يفتح) فقوله: (ويقال) تَتِمَّةُ هَذِهِ النُّسخة، كَمَا أَنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ النُّسخة (لو فتح)
 تَتِمَّتْهَا: (وقيل)، فالظاهر: أَنَّ نسخةَ المُحَشِّي ملفَّقةٌ من النسختين.

قوله: (بِفَتْحِ الرَّاءِ)^(٢) لَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ، وَلَعَلَّ صَوَابَهُ بِفَتْحِ الْيَاءِ.

وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُ: (وغيره) أَي: غَيْرِ الْيَاءِ، كَالْتَأَاءِ فِي: (تكرم) مخاطبًا، والهمزةُ فِي (أكرم) مَكْلَمًا،
 فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَالْأَحْسَنُ)^(٣) لَعَلَّ وَجْهَ الْأَحْسَنِيَّةِ: أَنَّهُ إِنْ جَرَّ^(٤) (المزيد فِيهِ) عطفًا عَلَى (المَجْرَدِ) كَانَتْ
 كَانَتْ الْهَمْزَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَجْرَدِ غَيْرَ مُعَادِلَةٍ بِ (أَمْ)؛ لِأَنَّ (أَمْ)^(٥) الدَّاخِلَةُ عَلَى
 الْمَزِيدِ فِيهِ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ مُقَابِلَةٌ لِلْمَجْرَدِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَضَارِعُ، وَإِنْ رُفِعَ عطفًا عَلَى
 (مضارع)؛ كَانَ عَلَى حَذْفِ الْمَضَافِ، فَاحْتِيجَ لِتَقْدِيرِهِ وَهُوَ تَكْلُفٌ^(٦)، وَإِنْ أُريدَ بِالْمَزِيدِ فِيهِ:
 غَيْرِ الْمَضَارِعِ بِلَا تَقْدِيرِ الْمَضَافِ، وَإِنْ أُريدَ بِالْمَزِيدِ فِيهِ الْمَضَارِعُ الْمَزِيدُ فِيهِ، فَفِيهِ تَكْلُفٌ، وَإِنْ
 أُريدَ بِالْمَزِيدِ فِيهِ غَيْرِ الْمَضَارِعِ بِلَا تَقْدِيرِ الْمَضَافِ فَسُدَّ الْكَلَامُ بِخِلَافِ مَا إِذَا صُرِّحَ بِلَفْظِ
 الْمَضَارِعِ بَعْدَ (أَمْ) وَرَفَعَهُ، فَإِنَّهُ تَخَلَّصَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فَكَانَ^(٧) أَحْسَنَ.

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَإِنَّهُ مَعَ فَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ لَا يَلْتَبِسُ مُضَارِعُهُ بِمَضَارِعِ الْمَجْرَدِ؛ لِأَشْتِمَالِ مُضَارِعِهِ عَلَى الْحَرْفِ
 الْمَضَارِعَةِ لَا يَلْتَبِسُ مُضَارِعُهُ بِمَضَارِعِ الْمَجْرَدِ؛ لِأَشْتِمَالِ مُضَارِعِهِ عَلَى الْحَرْفِ الْمَزِيدِ؛ فَقَوْلُهُ وَيُقَالُ صَوَابُهُ: وَقِيلَ يَكْرِمُ
 بِفَتْحِ الْيَاءِ أَوْ غَيْرِهِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٧٢.

(٢) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ مُضَارِعٌ)، أَي: هُوَ مُضَارِعُ (المَجْرَدِ)، وَهُوَ كَرَمَ بِفَتْحِ الرَّاءِ أَوْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ (أَمْ) الْمَزِيدُ
 الْمَزِيدُ فِيهِ؟ وَالْأَحْسَنُ: أَمْ مُضَارِعُ الْمَزِيدِ فِيهِ وَهُوَ أَكْرَمَ، فَحُذِفَتْ هَمْزَتُهُ مِنَ الْمَضَارِعِ). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢٧٢.

(٣) مَا يَزَالُ يَشْرَحُ الْقَوْلَ نَفْسَهُ.

(٤) فِي (ت) خَيْرٌ.

(٥) عِبَارَةٌ: (الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَجْرَدِ غَيْرَ مُعَادِلَةٍ بِأَمْ لِأَنَّ أَمْ) سَقَطَتْ مِنْ (ت).

(٦) عِبَارَةٌ: (وَأَنْ أُريدَ بِالْمَزِيدِ فِيهِ الْمَضَارِعُ الْمَزِيدُ فِيهِ فَفِيهِ تَكْلُفٌ) سَقَطَتْ مِنْ (ب)، وَ(ت).

(٧) فِي (ب)، وَ(ت) فَهُوَ.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَهُمْ فَاحِشٌ)^(١) كَأَنَّ مَنْشَأَ الْوَهْمِ: ظَنُّهُ أَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ بِالْمَجْرَدِ (كُرْم) الْمُسْتَعْمَلِ
 المضموم الرّاء الذي مضارعه (يكرّم) بضم الرّاء، وليس كذلك، بل المراد به: فعلٌ لم يُستعمل
 مفتوح الرّاء ك (ضَرَبَ)، فليُتَأَمَّل.

[دُخُولُ الْجَائِزِ وَ النَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]^(٢)

قوله: (هَذَا تَوْجِيهٌ رَابِعٌ)^(٣) هذا ممنوعٌ منعاً واضحاً؛ لأنَّ هذا التَّوجِيهَ إِنَّمَا يَكُونُ رَابِعاً إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ التَّوْجِيهَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ تِلْكَ الثَّلَاثَةَ تَوْجِيهَاتٌ لِلْمَوْصُفِ بِالْجَزْمِ، وَهَذَا تَوْجِيهٌ لِلتَّنْذِيرِ، وَلَا تَزُولُ بِهِ الْحَزَاةُ الْمَذْكُورَةُ الَّتِي قَصَدَ بِتِلْكَ التَّوْجِيهَاتِ الثَّلَاثَةِ دَفْعَهَا؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا يُلْزَمُ عَلَى هَذَا التَّوجِيهِ الْمَذْكُورِ: أَنْ يَكُونَ [٤٠/و] التَّقْدِيرُ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي حَالُ كَوْنِ الْبَاقِي مَجْزُوماً، فَالْحَزَاةُ مَوْجُودَةٌ؛ لِأَنَّ الْبَاقِيَ غَيْرَ مَجْزُومٍ، فَيَحْتَاجُ فِي دَفْعِهَا مَعَ هَذَا التَّوجِيهِ إِلَى أَحَدِ تِلْكَ [التَّوْجِيهَاتِ]^(٤) الثَّلَاثَةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا رَابِعاً؟ وَكَيْفَ يُدْعَى انْتِفَاءُ الْحَزَاةِ عَنْ هَذَا التَّوجِيهِ، فَضلاً مِنْ دَعْوَى عَدَمِ الْخَفَاءِ فِي ذَلِكَ الْانْتِفَاءِ؟

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قُلْنَا)^(٥) إِلَى قَوْلِهِ: (لَاقْتِضَاءً)^(٦)؛ فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَيْضاً.

أَمَّا أَوَّلًا، فَلَا نُسَلِّمُ الْاِقْتِضَاءَ الْمَذْكُورَ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ رَاعِي فِي قَوْلِهِ: (لَأَنَّ صُورَةَ الْبَاقِي... إِلَى آخِرِهِ)^(٧) جَانِبَ الْمَعْنَى، فَإِنَّ صُورَةَ الْبَاقِي وَالْبَاقِيَ وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى.

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ الْمَجْرَدَ مَمْنُومُ الْعَيْنِ، وَمُضَارَعُ الْمَزِيدِ مَكْسُورُهُ، وَالصَّوَابُ: التَّمَثِيلُ بِاضْرِبَ وَهُمْ فَاحِشٌ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٧ - ٢٧٣.

(٢) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا فَهْمُ النَّصِّ.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لِأَنَّهُ حَالٌ مِنَ الْبَاقِي)) هَذَا تَوْجِيهٌ رَابِعٌ غَيْرُ التَّوْجِيهَاتِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقَةِ، وَلَا يَخْفَى انْتِفَاءُ الْحَزَاةِ عَنِ الْكَلَامِ بِمُرَاعَاةِ هَذَا التَّوْجِيهِ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٢٨١.

(٤) زِيَادَةٌ فِي (ب)، وَ(ت).

(٥) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهُ غَيْرُهَا؛ لِاِقْتِضَاءِ قَوْلِهِ فِيمَا سَبَقَ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٨١.

(٦) مَا يَزَالُ يَشْرَحُ الْقَوْلَ نَفْسَهُ.

(٧) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لَأَنَّ صُورَةَ الْبَاقِي لَيْسَتْ مَجْزُومَةً، بَلْ مِثْلُ الْمَجْزُومِ؛ إِذْ مَجْزُوماً حَالٌ مِنْ صُورَةٍ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٢٨١.

القسم الثاني النص المحقق
وأما ثانيًا؛ فسلمناه إلا أننا لا نسلم أنه يقتضي أن هذا يوجب رابعًا من جنس الثلاثة نزول به
الحزاة، وهذا في غاية الظهور مع التأمل، فليُتأمل.

[فعل الأمر] ^(١)

قوله: (هَذَا جَوَابٌ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٢) كما أن قوله قبله ^(٣): (لأنه حال من الباقي) ^(٤) جواب عن
التذكير على الوجهين الأولين، فالمعنى على الأول: حال كون الباقي مجزومًا، أي: مثل
المجزوم، وعلى ^(٥) كونه معاملاً ^(٦) معاملة المجزوم، ولا يخفى أن الأول جارٍ على تقدير ^(٧)
تقدير ^(٧) الحالية من (الباقي) أيضًا، فالمعنى: حال كون الباقي فعلًا مجزومًا، أي: مثل
الفعل المجزوم، أو معاملاً معاملة الفعل المجزوم، وإنما ترك ذلك ؛ لعدم الحاجة إليه، تأمل.
قوله: (لِإِضَافَةِ صُورَةٍ إِلَيْهِ) ^(٨) (فِي التَّقْدِيرِ) ^(٩)؛ لأنَّ الكلامَ عليه محمولٌ على القلبِ، والتقدير:
والتقدير: تأتي - أي: تأخذ - الباقي بصورة المجزوم، أي: حال كونه ملتبسًا بصورة الفعل
المجزوم.

(١) زيادة يقتضيها فهم السياق.

(٢) قال اللقاني: ((هذا جواب عن التذكير عن الوجهين الأولين من الثلاثة المذكورة، أما الأول فالتقدير: على حال كون
الصورة مثل فعل مجزوم، فحذف مثل، ثم أقيم المضاف إليه مقامه، ثم الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، أما على الثاني
فالتقدير: حالة كونه فعلًا مجزومًا، أي: معاملاً معاملته، وأما الثالث من التوجيهات فمجزومٌ مُستعملٌ في معناه الحقيقي
بغير تقدير؛ لإضافة صورة إليه في التقدير)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٨٢.

(٣) في (ت) قبله قوله إلى آخره.

(٤) قال التفتازاني: ((لم يقل: مجزومة؛ لأنه حال من الباقي، أو لأنه وصف للفعل)). شرح تصريف العزّي: ١١٦.

(٥) سقطت من (ت).

(٦) في (ت) معمولًا.

(٧) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) سقطت من (الأصل)، و(ب).

(٩) قال اللقاني: ((ف مجزومٌ مُستعملٌ في معناه الحقيقي بغير تقدير؛ لإضافة صورة إليه في التقدير)). حاشية اللقاني على
شرح تصريف العزّي: ٢٨٢.

القسم الثاني النص المحقق

[ولقائل أن يقول: ليس الباقي مُلتبساً بصورة المجزوم]^(١)، بل بصورة بعضه؛ لأنَّ المجزوم حقيقة: جملة الفعل المجزوم، لا بعضه^(٢)، فليَتَأَمَّل .

قوله: (وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ مَعْنَى يَقْتَضِيهِ وُجُودُ مَعْنَى آخَرَ)^(٣) أي: يستلزم وجود معنى آخر بدليل قوله: (بل معنى الاستدعاء: والاستلزام...إلى آخره)، [وكونه]^(٤) يستلزم وجود المعنى الآخر فيه بحثان:

الأول: أنَّ حاصلَ هذا الاستدلال بوجود اللّازم على وجود الملزوم، وأنَّ وجودَ اللّازم مُستلزمٌ لوجودِ الملزوم؛ لأنَّ المعنى الأولَ المذكورَ بقوله: (وجود معنى آخر) لازم^(٥) [٤٠/ظ] بدليل قوله: (يقتضيه أي يستلزم)^(٦)...إلى آخره^(٧).

والمعنى الثاني: المذكور بقوله: (وجود معنى آخر) ملزومٌ بدليل إسناد الاقتضاء إليه حيث كانَ فاعلُ (يقتضيه)، وقد ادّعى أنَّ وجودَ الأولِ يستلزم وجودَ الثاني، وهو باطلٌ لما

(١) زيادة في (ب)، و(ت) .

(٢) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) قال اللّقاني: ((معنى الاستدعاء) الاستلزام)، أي: استلزامها وجود الطلب، ولا شك أنَّ وجود معنى يقتضيه وجود معنى آخر يستلزم وجود المعنى الآخر، فتأمل)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٩٣.

(٤) زيادة في (ب)، و(ت).

(٥) في (ب) ملزوم.

(٦) في (الأصل)، و(ب) مستلزم، وما أثبتناه من (ت).

(٧) إنَّ ما يسمونه الشرطي المتصل: مضمونه الاستدلال بثبوت الملزوم على ثبوت اللّازم وبانتفاء اللّازم على انتفاء الملزوم؛ سواء عبر عن هذا بصيغة الشرط أو بصيغة الجزم، باختلاف صيغ الدليل مع اتحاد معناه؛ لا يغير حقيقة الكلام، ينظر: جهد القرحة في تجريد النصيحة: ٧٠.

القسم الثاني النص المحقق
اشتهر^(١) أن وجود اللازم لا يستلزم وجود الملزوم؛ لجواز أن يكون اللازم أعم^(٢) كالضوء
اللازم للشمس، مع أن وجوده لا يستلزم وجودها؛ لوجوده مع القمر والنار^(٣) ونحوهما.

والثاني: إن أراد باللازم هنا الطلب، وبالملزوم: التأكيد كما هو فحوى^(٤) عبارته، فلو سلمنا
أن وجود اللازم مستلزم وجود الملزوم، إلا أن مقصود الشارح إثبات الملازمة، لا الاستدلال
على وجود الملزوم الذي هو التأكيد بوجود اللازم الذي هو الطلب، وإن أراد عكس ذلك؛ كان
حاصله الاستدلال بوجود الطلب على وجود التأكيد وهو عكس المقصود، فلي تأمل.

قوله: (معنى يقتضيه)^(٥) هو التأكيد، وقوله: (وجود معنى)^(٦) هو الطلب، وقوله: (الآخر) أي:
الطلب.

قوله: (فإن قلت... إلى آخره)^(٧) بقي أنه إذا كان التعبير بـ (قليل) إشارة إلى التضعيف؛ فقد
عبر به في القول الثاني أيضاً، فكيف ينبغي للشيخ توجه تضعيفه أيضاً، ومناقشة الشارح في
تعبيره فيه بـ (قليل) إن كان سالماً من الضعف؟ فلي تأمل.

(١) وغير خاف أن هذا يتناول اللازم مساو للملزوم، فلا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم، ولا من وجود اللازم وجود الملزوم
لا يقتضي نفي الإنتاج المذكور فيما إذا كان بين اللازم والملزوم مساواة لعدم جريان التجويز المذكور، ينظر: التقرير
والتحبير: ٧٤ / ١.

(٢) سقطت من (ت).

(٣) أي: انتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم من الملزوم كالضوء للشمس
للشمس والأعم ينفرد عن الأخص، ينظر: حاشية الصبان على حاشية الاشموني لألفية ابن مالك: ٧٠ / ١.

(٤) في (الأصل) نجوى ، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٥) قال اللقاني: ((ولا شك أن وجود معنى يقتضيه وجود معنى آخر يستلزم وجود المعنى الآخر)). حاشية اللقاني على شرح
شرح تصريف العزّي: ٢٩٣.

(٦) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٧) قال اللقاني: ((فإن قلت: ما وجه تضعيف هذا القول المشار وقيل: لتضعيفه بـ قليل؟ قلت، ورود التأكيد في النفي
والشرط وغيرهما مما لا طلب فيه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٩٣.

[نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة^(١)]

قوله: (إشارة)^(٢) أي: قوله: (في جميع الأفعال)^(٣) إشارة إلى ما ذكر، قوله: (لا يكون إلا بصفة)^(٤) وهي: كونه فعلاً، قوله: (ثابت للنون الثقيلة)^(٥) لدخولها بقية الأفعال^(٦)، قوله: (وصف للفعل)^(٧)؛ لأنه لا يعم الثقيلة والخفيفة، إذ لا يتصل به إلا الثقيلة.

قول الشارح: (فإن قلت: فلم لم يجر: في الدرع^(٨)... [إلى آخره]^(٩))^(١٠)، كأن نسخة الشيخ الشيخ من الشرح^(١١) هكذا: فإن قلت: فلم لم يجر (في الدرع)^(١٢)، وقالوا: (إدارنا)؟ انتهى.

(١) زيادة يقتضيها فهم السياق.

(٢) قال اللقاني: ((إشارة إلى أن المستثنى لا يكون إلا بصفة المستثنى منه ، واقتترانه هنا بـ في مانع من كونه من الفعل)).
حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٣) قال التفتازاني: ((أي: حال كون إحداها خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال إلا فيما)). شرح تصريف تصريف العزّي: ١١٦.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه .

(٥) قال اللقاني: ((أن الاختصاص له معنيان ، أحدهما : انفراد شيء من بين أمثاله بحكم ، وهو - هذا المعنى - ثابت للنون الثقيلة دون فعل الاثنين وجماعة النساء، والثاني: عدم عموم معنى لشئيين فأكثر)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٢٩٦ .

(٦) ذهب المبرد إلى أن النون الثقيلة والخفيفة لا تدخل إلا على ما لم يجب، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع ليقع وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارح القسم فأما القسم فإحداها فيه واجبة لا محالة وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير وذلك قولك في القسم، والله لأقومن، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة، فمن مواضعها الأمر والنهي، لأنهما غير واجبين، وإن شئت ثقلت النون وإن شئت خففتها وهي إذا خففت - مؤكدة ، وإذا ثقلت فهي أشد توكيداً، ينظر: المقتضب : ٣ / ١٢ .

(٧) قال اللقاني: ((وهو بهذا المعنى وصف للفعل المذكور لا للنون الثقيلة ؛ إذ هي عامة في الفعل المذكور وغيره)).
حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي : ٢٩٦ .

(٨) في (ب)، و (ت) الدار .

(٩) زيادة في (ب) و (ت) .

(١٠) قال التفتازاني: ((فإن قلت: فلم لم يجر في نحو: في الدار، وقالوا ادارنا، مع أن الأول حرف مد والثاني مدغم؟ قلت: جواره مشروط بذلك، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم)). شرح تصريف العزّي: ١٢٩ .

(١١) في (ب)، و (ت) الشارح.

(١٢) عبارة: (إلى آخره، كأن نسخة الشيخ من الشارح هكذا فإن قلت فلم لم يجر في الدرع) سقطت من (ت).

القسم الثاني النص المحقق

فيتعينُ فاعليه لفظ (في الدرء...إلى آخره) ولا يجوزُ كونُ الفاعلِ ضميرِ التقاءِ السَّاكنين، كما لا يَخْفَى، وفي نسخةٍ قوله: (ادارِعنا) والمعنى الظَّاهرُ: في الدرءِ، وقالوا قوله: (فَتَأْمَلُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ)^(١) [و/٤١] أقولُ: قد تأملنا، فبان لنا أنَّ مرادَ الشَّارحِ بدقَّتِهِ قد خفى على الشَّيخِ؛ وذلك لأنَّ مرادَ الشَّارحِ بالجوازِ في الموضعين: الجوازُ الوقوعي^(٢) الذي حاصلُهُ الوقوعُ، والجوازُ لا الإمكانُ، وكثيرًا ما يطلقونه بمعنى الجوازِ الوقوعيِّ، والإمكانِ الوقوعيِّ كما هو معلومٌ لمن له تَتَبُّعٌ لكلامهم، ومعرفةٌ بقواعدهم واصطلاحاتهم، والشَّيخُ فهمُ أنَّه أرادَ بالجوازِ: إمكانه في نفسه، أي: عدمُ استحالته، وليس كذلك، بل لا يسع عاقلًا دعوى استحالته هنا؛ إذ لا وجهَ لها، فكيف يريدُها الشَّارحُ؟ فمعنى قوله: (لا يجبُ)^(٣) أنَّ: الجواز لا يلزم أن يقع، فلا إشكال في عدم وقوعه، هذا كُلُّه بناءً على هذه النسخةِ الواقعةِ للشَّيخِ؛ وإلا ففي نسخةٍ هكذا: (لا يجب، بل يجوز) ومعناها: أنَّه غيرُ لازمٍ عند العرب، بل مُخَيَّرٌ فيه؛ فلذا أعرضوا عنه هنا، فتأملْه.

قوله: (أي: من حذفِ الألفِ)^(٤) المناسبُ لهذا التفسير: رجوعُ كون ضميره لالتقاء السَّاكنين،

(١) قال اللَّقَّاني: ((أنَّ لازم من هذه التراكيب عدمُ التقاءِ السَّاكنين ، لا عدم جوازِهِ الذي هو المشروط ، والأوَّلُ أعمُّ من الثاني؛ إذ جوازُ الشيءِ يجامعُ عدمه ، فتأملُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٠٢.

(٢) الجوازُ الوقوعي: هو جوازُ نسخِ الكتابِ بالكتاب ونسخِ المتواتر من السنة بالمتواتر منه ونسخِ الأحاد بالآحاد جوازًا وقوعيًا محل وفاق، أمَّا نسخِ المتواتر كتابًا أو سنة بالآحاد فمَنعُ الجمهورِ جوازَهُ جوازًا وقوعيًا، بمعنى أنهم منعوا وقوعه خلافاً لشُرْطَةِ قَلِيلَةٍ، ومن هذا تعلم أنَّه لا خلاف بين ما صرح به الأمدى في الأحكام ومنتهى السؤل وفي المحصول وبين عبارة ابن الحاجب والاستدلال بما استدلا به قرينة على ذلك فالكلام على مقامين، مقام الجواز بمعنى الاستحالة، وهذا لا خلاف فيه، ومقام الجواز الوقوعي، ينظر: نهاية السؤل شرح منهاج الوصول: ٥٩٤ / ٢.

(٣) قال التَّقْتَازاني: ((التقاء الساكنين على حدِّه، لكن قد ذكرنا أنَّه لا يجبُ بل أن يجوز وإن كانَ على حدِّه)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ١٣٠.

(٤) قال اللَّقَّاني: ((إذ جوازُ الشيءِ يجامعُ عدمه ، فتأملُ فَإِنَّهُ دَقِيقٌ (لكونه أَخْفً) ، أي من حذفِ الألفِ)). حاشية اللَّقَّاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٠٢.

القسم الثاني النص المحقق
ويمكن رجوعه للألف أي: الألف أخف بمعنى: أن الكلمة مع الألف^(١) أخف منها بدونها
وفيه نظر ظاهر^(٢).

قوله: (لأن فيه انتقالاً... إلى آخره)^(٣) هذا مبني على كسر^(٤) النون بتقدير حذف الألف، وقد
يُمنع، بل تُفتح على قاعدتها من الفتح، وإنما تُكسر بعد الألف، فإذا حُذفت؛ فلا كسر،
فليُتأمل.

قوله: (ومع حذف الواو... إلى آخره)^(٥) بيان للفرق بين الألف والواو والياء، حيث حذفت
الألف دون الواو والياء؛ لوجود الخفة بعد حذفهما، ووجود النقل بعد حذفه^(٦).

قوله: (والاستثناء مفرغ... إلى آخره)^(٧) لما كان ظاهر قول المصنف: (ويحذف واو يفعلون

(١) سقطت من (ت).

(٢) لعل النظر يكون من جانبي الأول: أن الألف أخف، فلا يلزم من مراعاة الأخف مراعاة الأثقل، والثاني: أن الألف ليس
فيها إلا تغيير واحد، وفي الياء تغيير، وهو قلب الكسرة فتحة، ولذلك كان الحذف في الياء أحسن من الألف، بالعكس، أي:
الإثبات في الألف أحسن، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤٥.

(٣) قال اللقاني: ((لأن فيه انتقالاً من الأخف وهو الفتح إلى الأثقل وهو الكسر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي:
٣٠٢.

(٤) في (ت) كثير.

(٥) قال اللقاني: ((ومع حذف الواو والياء يُنقل من الأثقل وهو الضم أو الكسر إلى الأخف وهو الفتح)). حاشية اللقاني
على شرح تصريف العزي: ٣٠٢.

(٦) لذلك لم يستقل تحريك الواو والياء لخفة ما قبلها، وإذا كان الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإنه يجتمع في تحريك
الواو والياء أنه أثقل، وأنه لا يخاف فيه الالتباس فحذف، ومثل ذلك لم يبع ولم يقل حذفت الواو والياء ولم تحركا كما حذفت
الألف في تخاف، فقبل لم تخف، والواجب في تخاف حذفت الألف إذا سكنت الفاء؛ لأن الألف لم يمكن تحريكها، فحمل لم
يبيع ولم يقل على الألف؛ لأنها أخوات، ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٢٨ / ٥.

(٧) قال اللقاني: ((والاستثناء مفرغ بتأويل (تُحذف) ب (لا تثبت)، أي: لا تثبت الواو ولا الياء)). حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزي: ٣٠٣.

القسم الثاني النص المحقق

وتفعلون وياءُ تفعلين^(١) أي: إذا اتضح^(٢) أنه تفرّيع في الإيجاب بين الشارح^(٣) أنه تفرّيع في النفي، فمعنى قوله: (فلا ينافي^(٤) فيما مرّ)^(٥): أن الفعل المؤكّد بالنون مبنيّ على

الظاهر^(٦) إنه أراد بـ (ما مرّ) قول الشارح في شرح قول المصنّف (وتحذف [٤١/ظ] من^(٧) الفعل معهما النون في الأمثلة الخمسة... إلى آخره)^(٨) ما نصّه: (والفعل مع نون التوكيد يصير^(٩) مبنيّاً)^(١٠) انتهى.

و مقصوده من هذا الكلام دفع التنافي بين ما مر من أن الفعل مع نون التوكيد مبني^(١١)،

(١) ولقائل أن يقول: ولم حذفوا الواو والياء من يفعلون وتفعلين إذا دخل عليهما نون التثنية، ولم تحذف الألف من التثنية إذا دخل عليهما النون التثنية، مع أن الساكن الأول حرف مد والثاني مدغم في الجميع، يمكن أن يجاب عنه بوجهين، الأول: أنما لم تحذف الألف من التثنية، لأن في الألف زيادة مد دون الواو والياء، وهما وإن كانا حرفي مد أيضا لكن مدهما لا يبلغ مد الألف، والثاني: أنه لو حذفت الألف منها لالتبس التثنية بالمفرد بخلاف الواو والياء، ينظر: شرح السيّد الشريف الجرجاني على التصريف العزّي: ١٠٥ - ١٠٦.

(٢) عبارة: (أي إذا اتضح) سقطت من (ب)، و(ت).

(٣) في(ت) الشيخ.

(٤) في(ت) منافاة.

(٥) قال اللّقاني: ((فلا ينافي ما مرّ من أن الفعل المؤكّد بـ النون مبنيّ ؛ لأن مقتضاه أن عامل الإعراب إنّما دخل على الفعل المؤكّد، والدليل على ما قاله من أن النون المؤكدة إنّما دخلت بعد حذف نون الإعراب أن نون التوكيد لا تلحق إلّا ما فيه طلب أو شبهه، ولا يحصل فيه الطلب إلّا بعد دخول لا ، وكذا قياس ما سيأتي ممّا فيه عامل الجزم)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي : ٣٠٣-٣٠٤.

(٦) ذهب ابن مالك إلى أن الفعل المؤكّد بالنون إن كان مضارعاً، واتّصل به ألف اثنتين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فهو معربٌ تقديرًا، وإن لم يتّصل به أحد الثلاثة فهو مبنيّ وإنّما الأمر كذلك؛ لأنّ المؤكّد بالنون إمّا أن يكون بناؤه لتركيبه معها، وتنزله منها منزلة الصدر من العجز، شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣ / ١٤١٥.

(٧) في (ت) ضد.

(٨) قال النّقّازاني: ((ويحذف من الفعل معهما النون التي في الأمثلة الخمسة وهي : يَفْعَلانِ وَتَفْعَلانِ وَتَفْعَلونَ وَيَفْعَلونَ وَتَفْعَلينَ والفعل مع نون التّأكيد يصيرُ مَبْنِيّاً)). شرح تصريف العزّي: ١٢٩.

(٩) سقطت من(ب)، و(ت).

(١٠) ما يزال يشرح قول النّقّازاني نفسه.

(١١) عبارة: ((ومقصوده من هذا الكلام دفع التنافي بين ما مر من أن الفعل مع نون التوكيد مبني)) سقطت من(ب)، و(ت).

القسم الثاني النص المحقق
 وبينَ قوله هنا: (وأدخلت لا الناهية ، فحذفت النون)^(١) ، فإنه يقتضي أنه معربٌ ؛ لأنَّ حذفَ النون بالجازم لا يكون إلا إعراباً ، فالجمع بينهما يحمل ما مرَّ على ما إذا دخل عاملُ الإعراب على الفعل مؤكّداً ، وما هنا على ما إذا دخل العاملُ قبل التوكيد كما يشير إليه قوله هنا ودخلت لا الناهية فحذفت [النونات]^(٢) فلما ألحق نون التوكيد...إلى آخره، وقد يُنظر في ذلك من وجوه :

الأول: أنَّ هذا التّفصيلَ الذي تحصلَ من هذا الجمعِ دفعُ التّنافي مع حملِ كلامِ الشّارحِ على العمومِ وشموله لما هنا، إلا أن يخصَّ كلامه السابق بما إذا لم يكن هناك جازمٌ كما في ﴿تَسْبُوتٌ﴾^(٣)، وما هنا فيما إذا كان هناك جازمٌ نحو: (لا تخشون)، لكن يحتاج حينئذٍ^(٤) لبيان أنَّ ذلك التّخصيصَ مطابقٌ للقول الذي مشى عليه ابنُ الحاجب والرّضي.

الثاني: أنَّ كلامه قد يقتضي أنه حيث بُنيَ كان عاملُ الإعراب داخلاً عليه بعد التّأكيد كما يفهم من قوله: (إنما دخل على الفعل مؤكّداً)^(٥) والظاهر: أنه ممنوعٌ، وأنَّ نحو: (هل تضرب يا زيد)، و﴿تَسْبُوتٌ﴾^(٦)، لم يدخل عليه عاملُ الرّفْع، وهو: التّجرّد بعد التّأكيد^(٧)، بل بل وُجِدَا معاً إلا أن يُقال قوله: (إنما دخل على الفعل مؤكّداً) صادقٌ بوجودهما معاً، والمقصود: أنه لم يدخل قبل التّأكيد.

(١) قال التّفتازاني: ((وأدخل (لا) النّاهية فحذفت النون فقبل لا تخشون ولا تخشين، فلما ألحق نون التّأكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة، ولم يُحذف الواو لعد ما يدل عليه، بل حُرِكَ بما يناسبه، وهو الضّم)). شرح تصريف العزّي: ١٣٠.

(٢) زيادة في (ب)، و(ت).

(٣) سورة: آل عمران: من الآية: ١٨٦ .

(٤) سقطت من (ب)، و(ت).

(٥) قال اللّقاني: (فلا ينافي ما مرَّ من أنَّ الفعلَ المؤكّد ب النون مبني؛ لأنَّ مقتضاه أنَّ عاملَ الإعراب إنّما دخل على الفعل الفعل المؤكّد، والدليل على ما قاله من أنَّ النون المؤكدة إنّما دخلت بعد حذف نون الإعراب)، ينظر: حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٠٣ - ٣٠٤.

(٦) سورة: آل عمران: من الآية : ١٨٦ .

(٧) أي التّجرّد عن التّأصب والجازم.

القسم الثاني النص المحقق

والثالث: أن مقتضاه: أن لنا قولاً يفصل بين نحو: (لا تخشون)، ﴿لُتَبْلَوْنَ﴾^(١)، وأن الأول مُعَرَّبٌ، والثاني مبنيٌّ، ومقتضى ما كتبه في هامش (التوضيح)^(٢) عن (الرضي)^(٣) وغيره^(٤) عدم وجود هذا القول، فليَتَأَمَّلْ وليراجع.

قول الشَّارح: (وقيل ﴿لُتَبْلَوْنَ﴾^(٦))^(٧) قد يقال قوله: (وقيل: لتبلون) يقتضي أنه قيل ذلك قبل وجود نون التوكيد، فيكون عامل الإعراب - أي: التجرد - سابقاً، فلا^(٨) إعراب لما فَصَّلَهُ قبل؟ إلا أن يخص [٤٢/و] ذلك بالعامل اللفظي.

قوله: (فَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ مَا مَرَّ)^(٩) انظر ما المراد بالمخالفة المتوهمّة المنفيّة بهذا الكلام؟ ويحتمل أنها ما قد يُقال: أن حذف النون يُخالف ما مَرَّ، أولاً من كونه منفيّاً؛ لأن مقتضاه بقاء النون وفيه نظر؛ لأن المخالفة إنما تتجّه لو كان حذف النون يكون إعراباً من غير ناصبٍ وجازمٍ، وقد ذكر هاهنا: أنه حذف النون من الأمثلة الخمسة لأجل أنه مبنيٌّ، فبناؤه

(١) سورة: آل عمران : من الآية : ١٨٦.

(٢) ذهب خالد الأزهرى إلى أنه مع نون الإناء مبني على الأصح على السكون كالماضي نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَئِضْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٨)، وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناء معرب تقديرًا، ومع نو التوكيد المباشرة مبني على الأصح، وقيل لا تشترط المباشرة: فنحو: ﴿لُتَبْلَوْنَ﴾ (آل عمران: ١٨٦)، مبني أيضًا، وقيل: الجمع معرب تقديرًا، والمختار أنه مع المباشرة مبني على الفتح نو: ﴿يُنْبَذَتَ﴾ (الهمزة: ٤) لتركيبه مع النون تركيب (خمسة عشر)، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الأصح ببنائه؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى: ١/ ٥٢.

(٣) في (ب)، و(ت) من.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجي للرضي: ٢/ ٢٩٩.

(٥) ينظر: شرحي الشَّريف الجرجاني والملا علي القاري على تصريف العزى : ٩٤.

(٦) سورة: آل عمران : من الآية : ١٨٦.

(٧) قال النَّقَّازاني ((فقيل لتبلون فأدخل عليه نون التأكيد وحذفت نون الإعراب وضُمت الواو كما في لا تخشون، وهو فعل فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيًا للمفعول، من البلاء، وهو التجربة)). شرح تصريف العزى: ١٣١.

(٨) في (الأصل)، و(ت) فهلاً، وما أثبتناه من (ب).

(٩) قال اللَّقَّاني: ((لأن الفعل حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيًا، فحذفت نون الإعراب؛ لانتفاء الإعراب التي هي علامة عليه، فلا يخالف ذلك ما مَرَّ، فتأمل)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزى : ٣٠٤ - ٣٠٥.

القسم الثاني النص المحقق

يقتضي حذفها، فلا وجه لتوهم المخالفة حينئذٍ على هذا الوجه، ويَحْتَمَلُ أَنَّهَا ما قد يُقال: إِنَّ ما قرره^(١) أَنَّ الفعلَ المؤكّد مبنًى إِنَّمَا هو إذا^(٢) كان عاملُ الإعراب داخلاً بعد التأكيد يقتضي عدم البناء هنا لأنَّ عاملَ الإعراب^(٣) سابقٌ، فدفعه: بأنَّه ليس سابقاً، وإنَّ كانَ هذا هو المراد؛ كانَ هذا الدَّفْعُ مشكلاً؛ إذ ليس فيه بيان تأخّر دخول عامل الإعراب، بل قوله: (وقيل: لتبلون، ودخل نون التوكيد) يدلُّ على سَبَق^(٤) دخول عاملِ الرفع، فليحرر.

قوله: (إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ)^(٥): قد يُقال لا يضرُّ ذلك؛ لأنَّه عند الإضافة يخلفه فرقٌ آخر؛ لأنَّه يُقال: (مُصْطَفِيكَ) بياءٍ واحدةٍ في الجمع^(٦) ومُصْطَفِيكَ^(٧) بياعين في المثني^(٨).

قوله: (وَأَنَّهُ قَدْ يُدْعَى...إِلَى آخِرِهِ)^(٩) قد يُقال: لا يضرُّ؛ لأنَّهم أرادوا تأكيدَ الفرق، وأيضاً حصولُ الفرق من هذا الوجه لا^(١٠) ينافيه الفرقُ بوجهٍ آخر.

(١) في (ت) قيده.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) عبارة: (داخلاً بعد التأكيد يقتضي عدم البناء هنا لأنَّ عاملَ الإعراب) سقطت من (ب)، و(ت) .

(٤) عبارة: (دخول عامل الإعراب، بل قوله: (وقيل: لتبلون، ودخل نون التوكيد) يدلُّ على سَبَقُ) سقطت من (ب)، و(ت). و(ت).

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((فَتَحُوا النُّونَ فِي الْجَمْعِ وَكَسَرُوهُ فِي الْمَثْنِيِّ))، أي: ليكون على ذلك فارقاً في جميع الصور ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي : ٣٠٧.

(٦) يعني أَنَّ أَلْفَ مُصْطَفِي تُحْدَفُ عِنْدَ الْجَمْعِ، وَإِذَا أُرِدَتْ إِضَافَةُ الْمُصْطَفِينَ تَقُولُ بِيَاءٍ وَاحِدَةً : مُصْطَفِي الْقَوْمِ، بِخِلَافِ تَنْثِيَةِ مُصْطَفِيَيْنِ، فَعِنْدَ الْإِضَافَةِ تَجْتَمِعُ يَاءَانِ، أَعْنِي يَاءَ التَّنْثِيَةِ وَيَاءَ أَلْفِ مُصْطَفِي، فَتَقُولُ: مُصْطَفِي الْقَوْمِ فَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْمَثْنِيِّ فِي التَّشْدِيدِ وَعَدَمِهِ، يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ٣٠٧.

(٧) في (ب)، و(ت) مصطفىك.

(٨) في (ب) المبني.

(٩) قال اللَّقَّانِي: ((إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَرْقَ أَيْضاً لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ ، وَأَنَّهُ قَدْ يُدْعَى أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ الْمَذْكُورَةِ فِي الشَّرْحِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٠٧.

(١٠) سقطت من (ت).

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (عن^(١) المفرد المُقدَّر)^(٢) لعلَّ مرادهُ بذلك المفرد المُقدَّر: لفظٌ (مثل) في التَّقديرِ الذي يفيدُه.

قوله: (والأصل...إلى آخره)^(٣) لا قيام المجرور؛ لأنَّه يعني مقام المذكور فليس مقدَّراً، ولا مقام المنصوب؛ لأنَّه مؤكَّد للقائم الذي معناه حقيقةُ القيام، وقضيَّةُ المعنى: أنَّ المراد بالتمييز عن ذلك المفرد: التَّمييزُ عن نسبته، لا عن نفسه؛ فأنه^(٤) غيرُ ظاهرٍ فليحرَّر.

قوله: (فَصَارَ الْفَاعِلُ ضِمْنَ السُّؤَالِ)^(٥) إِنَّمَا صَارَ الْفَاعِلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ؛ لأنَّه الموافقُ لمعنى التَّأخير [٤٢/ظ]، فتأمَّل.

قوله: (وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَفْعَل...إلى آخره)^(٦) هذه مناقشةٌ لما ذكره من أنَّها اسمُ فاعِلٍ.

[المُضَاعَفُ]^(٧)

قوله: (فَقَدْ حَانَ أَنْ نَشْرَعَ)^(٨) يقتضي أنَّ قول الشَّارح: إذ^(٩) لا غناء^(١٠) في حيِّز^(١١) الجزء

(١) في (ب) و (ت) عند .

(٢) قال اللَّقَّانِي: ((إِمَّا مَحْوُلٌ عَنِ الْفَاعِلِيَّةِ بِ الْقَائِمِ، وَالْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ لَفْظُهُ مَقَامُ الْفَاعِلِ، وَإِمَّا تَمْيِيزٌ عَنِ الْمَفْرَدِ الْمَقْدَرِ)).
حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العِزِّي: ٣٠٨.

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((وَالْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ قِيَاماً مِثْلُ قِيَامِ الْفَاعِلِ لَفْظاً، وَالْمُرَادُ بِاللَّفْظِ عَلَى هَذِهِ: الْأَحْكَامُ اللَّفْظِيَّةُ)). المصدر نفسه: ٣٠٨.

(٤) في (ب)، و(ت) لأنَّه.

(٥) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَقَالَ: ظَاهِرٌ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ التَّكْدِيمُ أَخْرَجَهُ عَنْ كَوْنِهِ فَاعِلاً، فَصَارَ الْفَاعِلُ ضَمِيرَ السُّؤَالِ، أَيْ: يُفْعَلُ السُّؤَالُ عَنْهُ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العِزِّي: ٣١٠.

(٦) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ مَفْعَلٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ فِعْلٍ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ فِي غَيْرِ مُحْصَنٍ مِنْ أَحْصَنَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا فَهُوَ مُحْصَنٌ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرح تصريفِ العِزِّي: ٣١١.

(٧) زيادةٌ يقتضيهما فهم السِّيَاقِ.

(٨) قَالَ التَّفْتَازَانِي: ((وَإِذْ قَدْ فَرَعْنَا مِنَ السَّالِمِ فَقَدْ حَانَ أَنْ نَشْرَعَ فِي غَيْرِهِ، فَنَقُولُ: قَدْ تَبَيَّنَ مِنْ تَعْرِيفِ السَّالِمِ أَنَّ غَيْرَ السَّالِمِ ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: الْمُضَاعَفُ وَالْمَعْتَلُّ، وَالْمَهْمُوزُ)). شرحُ تصريفِ العِزِّي: ١٣٧.

(٩) سقطت من (ب)، و(ت).

(١٠) في (ت) فرغنا.

(١١) في (ت) خبر.

القسم الثاني النص المحقق
ومن توابعه، وهو غير مُتَعَيِّن، بل يجوز جعله من حيز^(١) الشرط، أي: ومهما [يكن]^(٢) من شيء؛ إذ فرغنا فقد حان أن يكن نـشـر، بل هذا هو الظاهر من الشرح.

قوله: (الذي هو بصدد إثباتها)^(٣) قد يمنع أنه بصدد إثباتها، بل ليس قصده إلا الإشارة إلى مناسبتة المعنى الاصطلاحي لذلك المعنى اللغوي في الجملة؛ لأن في الشدة بواسطة الإدغام عدم سماع حركة الحرف المدغم، ففيه معنى الصم في الجملة، والحاصل على هذا أنه ذكر معنيين لغويين للأصم، أحدهما^(٤) بقوله: (يقال: حَجَرُ أصم... إلى آخره)^(٥)، والثاني^(٦) والثاني^(٦) بقوله: (وأنه)^(٧) كان أهل الجاهلية^(٨)، فقصد بالأول: إثبات معنى الشدة، وبالثاني وبالثاني إثبات مجرد المناسبة بين المعنيين، أي: الاصطلاحي واللغوي.

قوله: (لشدة الشهر)^(٩) أي: باعتبار المبالغة في تعظيمه واحترامه^(١٠).

(١) سقطت من (ب).

(٢) زيادة في (ب)، و(ت).

(٣) قال اللقاني: ((ثم أسند إلى الشهر الذي هو ظرفه على سبيل التجوز في الإسناد مبالغة، فلا تكون التسمية بذلك لمعنى الشدة الذي هو بصدد إثباتها)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣١٤.

(٤) ((الأصم: رَجَبٌ لِعَدَمِ سَمَاعِ السِّلَاحِ فِيهِ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يُسَمُّونَ رَجَبًا شَهْرَ اللَّهِ الْأَصَمِّ))، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (صم) : ١٩٦٧/٥، ولسان العرب (صم): ٣٤٤/١٢.

(٥) قال التفزازاني: ((يُقَالُ: حَجَرٌ أَصَمٌّ، أَي: صُلْبٌ)). شرح تصريف العزّي : ١٣٨.

(٦) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (صم) : ١٩٦٧/٥، ولسان العرب (صم): ٣٤٤/١٢.

(٧) زيادة في (ب)، و(ت).

(٨) قال التفزازاني: ((وكان أهل الجاهلية يُسَمُّونَ رَجَبًا بِشَهْرِ اللَّهِ الْأَصَمِّ، قال الخليل: إِنَّمَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَا يُسْمَعُ فِيهِ صَوْتُ مُسْتَعِثٍ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ وَلَا يَسْمَعُ فِيهِ حَرَكَةٌ قِتَالٍ وَلَا قَعْقَعَةُ سِلَاحٍ)). شرح تصريف العزّي : ١٣٨.

(٩) قال اللقاني: ((ويحتمل أن تكون تلك التسمية لشدة الشهر وقوته، حتى كأنه لا يحصل فيه اختلاج ولا تخلخل، فيكون المعنى المقصود إثباته)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣١٤.

(١٠) في (ب) احتراصه.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ: لَأَنَّهُ مِنَ الْأَشْهَرِ الْحُرْمِ...إِلَى آخِرِهِ)^(١)؛ لَأَنَّهُ أَيْضًا تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: (وَلَا يُسْمَعُ فِيهِ أَيْضًا حَرَكَةُ قِتَالٍ، وَلَا قَعْقَعَةُ سِلَاحٍ)^(٢).

قوله: (صَاحِبُهَا هُوَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) فَإِنْ قِيلَ: مَا الْمَانِعُ كَوْنَهُ حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي (عَيْنِهِ وَلامِهِ)^(٤) ؟.

قُلْتُ: الْمَانِعُ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ حِينَئِذٍ (كَانَ) هُوَ صَلَةً مَا، أَوْ صِفَتُهَا، وَ الْمَعْمُولُ لَا يَتَقَدَّمُ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ الْعَامِلُ، وَالْعَامِلُ لَا يَتَقَدَّمُ هُنَا؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ^(٥).

قوله: (لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٦) هذا لَا يَمْنَعُ صَحَّةَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ؛ لَأَنَّهُ لَأَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا: صِلَاحِيَّةُ الْعِبَارَةِ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ، وَلَا يَضُرُّ احْتِمَالُ شَيْءٍ آخَرَ.

قوله: (وَالْعَوَضَ يَكُونُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧) تَرَكُ الْحَصَرَ هُنَا دُونَ مَا قَبْلَهُ يَشْعُرُ^(٨) بِأَنَّهُ يَكُونُ فِي

في

(١) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَلَوْ أَخَّرَ قَوْلَهُ: لَأَنَّهُ مِنَ الْأَشْهَرِ الْحُرْمِ عَنْ قَوْلِهِ: سِلَاحٌ لَكَانَ أَظْهَرَ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٣١٥.

(٢) مَا يَزَالُ يَشْرَحُ قَوْلَهُ السَّابِقَ، وَ يَنْظُرُ الصَّحَاحُ تَاجَ اللُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ، (صَمَمَ): ١٩٦٧/٥، وَ لِسَانُ الْعَرَبِ (صَمَمَ): ٣٤٤/١٢.

(٣) قَالَ اللَّقَّانِي: ((صَاحِبُهَا هُوَ، وَفِي مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمَبْتَدَأِ التَّنَازُعُ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ - يَ بَحْثِ الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ مِنْ بَابِ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ مِنَ (الْمَخْتَصِرِ) وَ (الْمَطُولِ) - مَنَعُهُ، وَكَذَا مَجِيئُهَا مِنْ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٣١٥ - ٣١٦.

(٤) يَنْظُرُ: الْمَطْوِيُّ فِي شَرْحِ تَلْخِيصِ الْمِفْتَاحِ: ٤٧١ .

(٥) ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، لَوْ قُلْتُ: (جَاءَ زَيْدًا رَجُلٌ يَضْرِبُ) لَمْ يَجْزِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَدَّمُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْعَامِلِ، وَالْعَامِلُ هُنَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَالْكُوفِيُّونَ يَجِيزُونَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، يَنْظُرُ: الْبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ: ٦ / ٤٦١.

(٦) قَالَ اللَّقَّانِي: ((لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: أَيْضًا؛ لَأَنَّهُ مَسْمُومٌ بِالْمُضَاعَفِ)). حَاشِيَةُ اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٣١٧.

(٧) قَالَ اللَّقَّانِي: ((وَالْعَوَضَ يَكُونُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْمَعْوُضِ مِنْهُ كَتَاءِ عِدَّةٍ وَهَمْزَةِ ابْنِ وِبْيَاءِ سَفِيرِيحٍ)). الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ٣١٨.

(٨) فِي (ت) مَشْعَر.

[غير^(١)] موضعه أيضاً، فيكون أعم من البديل^(٢)، فليراجع.

[الإبدال^(٣)]

قوله: (في الموضعين)^(٤) حيث أطلقه قوله: (كما في: أجوه)^(٥) أي: في (وجوه)، فأبدل الواو الواو همزة، قوله: (وكساء ورياء)^(٦) قال الجاربردي: ((وأصلهما (كساو) [و/٤٣] و (رداي) ((^(٧) انتهى.

وحينئذ فكان المناسب^(٨) لترتيب الياء على الواو في العدّ تقديم (رداء) على (كساء) في التمثيل.

قوله: (وأباب)^(٩) أصله: (عباب)^(١٠)، أنظر الجاربردي^(١١).

(١) زيادة في (ب)، و(ت).

(٢) الفرق بين العوض والبديل أنَّ العوض قد يكون من غير جنس الحرف وغير مُقاربه، والبديل لا يكون إلا في المقارب، وأنَّ الفرق بين العوض قد يكون في غير موضع المعوض والبديل لا يقع إلا في المقارب، وأنَّ العوض قد يكون في غير موضع المعوض والبديل لا يقع إلا في موضع المُبدل منه، ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين: ٤ / ٣٢٣.

(٣) زيادة يقتضيها فهم النص.

(٤) قال اللقاني: ((ولا يقال في هذا: أُبدل إلا تجوزاً مع قلته، وفي قوله: حرف في الموضعين إشارة إلى ما فرّق به هذا البعض بين الإبدال والقلب)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣١٩.

(٥) في (ت) أوجه.

(٦) قال اللقاني: ((فالهزمة تُبدل من سبعة أحرف: الألف والواو والهاء والعين والخاء والغين، ك حمراء وكساء ورياء وماء وأباب بحر، وصراً، أي: صرخ ورئبه، أي: رغبه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٢٣.

(٧) شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٤٠٤.

(٨) في (ت) المتناسب.

(٩) في (ب)، و(ت) أبان.

(١٠) الهزمة أبدلت من العين جواز غير مطرد نحو: أبواب بحر ضاحك زهوق والأصل عباب بالعين المهملة أبدلت منها همزة، فصار أبواب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه، ومعنى ضاحك؛ أي يضحك بالموج، والزهوق: البعيد؛ أي: بعيد القعر: ينظر: الفلاح شرح المراح: ٤٠٤.

(١١) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٤٠٤.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وَتَثْنَيْنِ)^(١) عبارة (غاية التعريف): وتبدلُ التاءُ من الياءِ في قولهم: (اثنتان) و (ثنتان)، والأصل: (اثنتان) و (ثنتان)^(٢)؛ لأنَّهما من: (ثَنَيْتُ الشَّيْءَ أَثْنِيَةً ثَنِيًّا)، فقلبتِ الياءُ فيهما تاءً كما قلبت في: (أخت)، و (بنت)^(٣).

وقوله: (وَلَصْتُ)^(٤) هو بفتح اللَّامِ (وهو أي: لَصَّ)^(٥) مثلَّثُ اللَّامِ، قوله: (وَسِتْ)^(٦) والأصل: والأصل: (سدس)، فقلبوا السَّيْنَ الأخيرة تاءً، فبقي (سدت)^(٧)، ثم ادغمت الدال في التاء، فبقي فبقي ست قاله في (غاية التعريف)^(٨).

قوله: (وَلَصْتُ أَصْلَهُ)^(٩) لَصَّ... إلى آخره)^(١٠) عبارة الجاربردي ((وكذلك إبدال التاء من الصاد في (لَصْتُ) ضَعِيفٌ ذُكِرَ في (الصَّحاح)^(١١): أَنَّ اللَّصْتَ بفتح اللَّامِ: اللَّصُّ في لغة طيِّئٍ والجمعُ لُصُوتٌ))^(١٢)، وَذُكِرَ في (شرح الهادي): أَنَّهُ يُقَالُ: لَصَّ بِحركاتِ اللَّامِ، والكسرُ أَفْصَحُ، وَلَصْتُ بفتح اللَّامِ والجمعُ: لُصُوتٌ، كَبَيْتٌ وَبَيوتٌ... إلى آخره^(١٣). انتهى.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((والتَّاءُ تُبَدَّلُ مِنْ سِتَّةٍ: الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالذَّالُّ وَالتَّاءُ وَالصَّادُ وَالسَّيْنُ نَحْوُ: فَسْتَاتٍ وَنَاقَةٌ تَرَبُوتٌ، أَي: دَرَبُوتٌ مِنَ الدُّرْبَةِ وَتُرَاتٌ وَتَثْنَيْنٌ وَلَصْتُ، أَي: لَصَّ وَسِتٌّ)). حاشية اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٣٢٣.

(٢) اثنتان واثنتيان أصلهما ثنَّيان، وثنَّيان؛ حذفوا الياءَ منهما، فبقي ثَنان، وثنَّتان، ولما كان ثنان ناقصاً في العدد ألحقوا بها بها همزة، وسكَّنوا ثاءها ثم زادوا على ثنتان أيضاً همزة للمجانسة والموافقة فقالوا اثنتان واثنتان، ينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروز آبادي: ٩٤ / ٢.

(٣) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّة في الصَّرْف: ١٤٣.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) الصَّحَّاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة (لصص): ٢٦٤/١، ولسان العرب، (لصص): ٨٤/٢.

(٦) سِتٌّ: والأصل: سِدْسٌ لقولهم: سدسية ففيها إبدالان، إذ أبدلت السَّيْنُ تاءً، ثم أبدلت الدال تاءً وأدغمت، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراي: ٣ / ١٦٢٨.

(٧) في (الأصل) سد، وبعدها: (ثم ادغمت الدال في التاء فبقي ست).

(٨) لم أهدِ إليه.

(٩) في (الأصل) أي، وما أثبتناه من (ب)، و (ت).

(١٠) قال اللَّقَّانِي: ((وَلَصْتُ، أَي: لَصَّ، وَسِتٌّ)). حاشية اللَّقَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٣٢٣.

(١١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، (لصت): ٢٤٦/١.

(١٢) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّة في الصَّرْف: ٤١٢.

(١٣) ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٩٣/٥.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (نحو: تَقْضِي^(١))^(٢)، أصله: (تَقْضُضَ)^(٣) أبدلت الضاد الثانية ياءً، ثم قُلِبَت الياءُ ألفاً
 ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (نحو: تَصَدِّيَّة)^(٤) فإنَّ أصله: (تصدده)^(٥)، كما في: (تفريحا) فإنَّ أصله (تفررحا)^(٦) كما
 كما تقدّم في كلام المُحشِّي في محلّه، (حَجَّتَج)^(٧) أي: حجتني^(٨)، وهذا في المخففة، ومثال
 المشدّد في أبوعلج في أبو علي، قوله: (في ذكر جمع ذكرة) تحرّر ضبطه، ولا يبعد ضبطُ
 ذلك بكسر الأوّل وفتح الثاني وضبط ذكره بكسر^(٩) الأوّل وسكون الثاني، وذكر
 في (الصّاح): أن (ذكره) بمعنى الذكر عند النّسيان، وبمعنى الحد^(١٠)، فيحتمل أنها هنا
 بأحد هذين المعنيين.

(١) هو (تَقْل) من الانقضاض، وأصله: (تَقْضُضَ) فأبدلت الضاد الآخر ياء: ينظر سر صناعة الاعراب: ٢ / ٧٦٠.
 (٢) قال اللّقائي: ((والضادُ نحوُ : تَقْضِي البازي)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٣٢٤.
 (٣) في (ب)، و(ت) تقضيض.
 (٤) قال اللّقائي: ((والدال نحوُ : تَصَدِّيَّة)). حاشية اللّقائي على شرح تصريف العزّي: ٣٢٤.
 (٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ١٨٧٨.
 (٦) ينظر: شرحي الشريف الجرجاني والملا علي القاري على التصريف العزّي: ٣٣.
 (٧) أي: حجتني، وهو من الظواهر اللّهجية، ويسمونها بالعججة، وتنسب إلى قبيلة قضاة، ينظر الصّاح تاج اللغة
 وصحاح العربية (عجج): ١ / ٣٢٨ والمزهر: ١ / ١٧٦.
 (٨) ينظر: الحجة للقرء السبعة: ٣ / ٧١.
 (٩) في (ت) فتح.
 (١٠) الصّاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢ / ٢٦٤-٢٦٥.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وَالطَّاءُ تُبَدَّلُ مِنْ حَرْفَيْنِ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) عبارة (غاية التعريف)، وهي - أي: الطَّاء -
 تبدل من التَّاء في: (افتعل)^(٢) إذا كانت فاؤه صادًا أو ضادًا أو ظاءً، ثم قال: مثل (اضطبع)
 (اضطبع) و (اضطرب) و (اطرد) و (اظلم) و (اطال) في شرح ذلك^(٣).

قوله: (نَحَوُ: يَا هَناه)^(٤) عبارة الجاربردي: ((وكذا الإبدال شاذ في: (ياهناه)، وهو [٤٣/ظ]
 [٤٣/ظ] مُختص بحال النداء، والأصل: هَنا، وعلى (فَعَال) بمعنى من قُلِبَتْ واوُهُ ألفاً على
 طريقة القلب، كما في (كساء)، فامتنع التَّلَفُّظُ^(٦) بِالْفَيْنِ فَقَلِبْتَ الثَّانِيَةَ هَاءً، ولم تقلبْ همزةً لئلا
 لئلا يظنَّ أَنَّهُ (فَعَال) من التهنة))^(٧)...إلى آخر ما أطل به.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((وَالطَّاءُ تُبَدَّلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: الْيَاءِ نَحَوُ: بَاعَ، وَالْوَاوُ نَحَوُ: قَالَ، وَالْهَمْزَةُ نَحَوُ: كَاسَ، وَالنُّونُ الْخَفِيفَةُ نَحَوُ: ﴿لَسَفَعًا﴾ (العلق: ١٥)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٢٦.

(٢) في الأصل أفعَل ، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٣) قال ابن يعيش أَنَّ الطَّاءَ تُبَدَّلُ مِنَ التَّاءِ إِبْدَالًا مَطْرَدًا ، وذلك إذا كانت فاء (افْتَعَلَ) أحد حروفِ الاطباق وهي أربعة : الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء ، نحو: اضطبر أصلها اصتبر ، والعلة في هذا الإبدال أَنَّ هذه الحروف مستعلية فيها اطباق ، والتَّاء حرفٌ مهموسٌ غير مستعلٍ ، فكَرِهُوا الْإِيتْيَانِ بِحَرْفٍ بَعْدَ حَرْفٍ يَضَاهُ وَيَنَافِيهِ ، فَأَبْدَلُوا التَّاءَ طَاءً ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَبْدَلُ مِنَ الظَّاءِ الَّتِي هِيَ طَاءٌ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَقَارِبَةِ ، ثُمَّ يَدْغُمُهَا فِي الطَّاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ تَاءٍ (افْتَعَلَ) فيقول: اطَّهر ، واطَّلم ، والأصل: اظطهر ، واطظلم ، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٤٠٧.

(٤) جاءت مادة كلمة (هناه) على صورتين أو قولين القول الأول: أَنَّ أصل مادته (هـ. و. ن) والثاني: أَنَّ أصل مادته (هـ. ن. ة) ، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١١٠٣ - ١١٠٤ .

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((وَالْهَاءُ تُبَدَّلُ مِنْ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ: الْهَمْزَةُ نَحَوُ: هَيَّاكَ وَالْأَلْفُ مِنْ نَحْوِ هُنَّةٍ، وَالْوَاوُ نَحَوُ: يَاهَنَاهُ، وَالْيَاءُ نَحَوُ: هَذِهِ عَلَى وَجْهِهِ، وَالتَّاءُ نَحَوُ: طَلَحَهُ وَقَفًا)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٢٧.

(٦) في (ب) اللفظ.

(٧) ينظر: شرح الجاربردي على الشافية في الصرف: ٣٩٩.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (نَحْوُ يَزِيدُ)^(١) أي: يزل، وقوله: (تَزِدُّقُ)، أي: تصدق^(٢)، وقوله: (اضْطَجَعَ)^(٣) أي: الطجع^(٤)، قوله: (بِالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ)^(٥) أي: لأنها أُبدِلت من حرفٍ واحدٍ لا من عدَّة حروفٍ، قوله: (إشارة إلى أَنَّ قوله) أي: المُصنَّف (هذا بناءً على أَنَّ الحركة عَقِيب^(٦) الحرف... إلى آخره)^(٧) أقول: ^(٨) على القول بأنَّ الحركة مع الحرف ، أو أنَّها قبله ، لكنَّ التَّوجيه بأنَّ الحركة تقتضي النُّطق بالمتحرِّك متميِّزاً ، وذلك مانعٌ من إدخاله في غيره، ولو أوَّل الفاصل بالمقتضي لانفصال أحد الحرفين عن الآخر؛ ليشمل سائر الأقوال.

قوله: (وَعَلَيْهِ اِقْتَصَرَ الشَّارِحُ)^(٩) هذا بناءً على أَنَّ الشَّارِحَ أرادَ بالماضي: المعلوم، وهو غير متعيَّن؛ لاحتمال أنَّه أرادَ به: ما يعمُّ المجهول، فلا اقتصار.

(١) قال اللَّقَّانِي: ((والزَّايُّ تُبدَل من حرفيني : السَّيْنُ نحوُ: يَزِيدُ ، والصَّادُ نحوُ: يَزْدُقُّ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٢٧.

(٢) تُبدَل الزَّاي من حرفين، من السَّيْنِ الساكنة قبل دال نحو: يَزِيدُ في يسدل، ويزدر في يسدر، ومن الصَّادِ الساكنة قبل الدال نحو: يَزْدُقُّ في يصدق، ونحو القزد في القصد، فإن تحركت الصاد لم تبدل، ينظر: حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني: ٤ / ١٨٨١.

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((والضَّادُ نحوُ : اضطجع)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٢٧.

(٤) جاء في الصَّاحِ: منهم من يُدغمُ فيقول: اضْجَع فيظهر الأصلي، ولا يقال: اطْجَع؛ لأنهم لا يدغمون الضَّادَ في الطَّاءِ، الطَّاءِ، وقال المازني: بعض العرب يقول: الطَّجَعُ ، ويكره الجمع بين حرفين مُطبَّقين، ويُبدل مكان الضَّادِ أقرب الحروف إليها وهي اللَّامُ، ينظر الصَّاحِ تاج اللغة وصحاح العربية (ضجع): ١٢٤٨/٢.

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((فقول الشَّارِحِ من عدَّة حروف يَنْتَقِضُ عمومُه بـ الصَّادِ المهملة كما مرَّ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٦) في (ت) عقب .

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((هذا بناءً على أَنَّ الحركة عَقِيبَ الحرف لا معه)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٣١ .

(٨) بعدها في (ب)، و (ت) لا.

(٩) قال اللَّقَّانِي: ((يحتمل أن يكونَ ماضياً مبنياً للمجهول، وأن يكونَ أمراً، وعليه اِقْتَصَرَ الشَّارِحُ)) حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٣٣.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق
 قوله: (مُطْلَقًا)^(١) يعني: (٢) لم يُرد ما عدا المضارع كما قد يُتوهم من المقابلة بقوله:
 (في المضارع)^(٣) ووجه ذلك: أنَّ المراد بقوله المذكور: مضارع المجرّد، فلا ينافي أن يُراد
 بالمزيد فيه: ما يعمّ مضارع المزيد فيه.

قوله: (لأنَّ فعله أَضَبَ)^(٤) بِالْأَلِفِ لَا غَيْرَ^(٥) أي: والمُصنّف إنّما ذكر: (ضَبَّ)^(٦) بلا ألفٍ،
 ألفٍ، فلا يجوز أن يريد ما ذكره .

قوله: (المذكور فيه شيء)^(٧) جوابُ الشيء (إدخاله) باعتبارِ الأفراد العقلية كما أجاب هو
 به في مواضع.

قوله: (حال)^(٨) إلى قوله (من فعل... إلى آخره)^(٩) فهو راجعٌ إلى أوّل^(١٠) الكلام، لا إلى قوله:
 قوله: (مطلقاً) حتى يكون تفسيراً له؛ لأنَّ قوله: (مطلقاً) مقابلٌ لقوله: (في الماضي) وهو أي:
 الماضي في قوله: (والماضي) شاملٌ للمجرّد وغيره، والمبني للفاعل وغيره، فلو كان راجعاً له
 لكان قوله في تفسير الإطلاق (مجرّداً كان... إلى آخره) لا وجه له لأنَّ الماضي المذكور
 شاملٌ لذلك، فكيف يدخل في الإطلاق، فتأمّل.

(١) قال اللّقاني: ((مطلقاً)، أي: في المضارع والماضي والأمر، وهو قيدٌ في نونِ جماعةِ الإناث)). حاشية اللّقاني على
 شرح تصريفِ العزّي: ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٢) في (ب) معين.

(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٤) جاء في الصحاح: ضَبَبَ البلدُ وأَضَبَ أيضاً، أي كثرت ضبائبه، وأَرْضٌ ضَبْبَةٌ: كثيرة الضباب، الصحاح تاج اللغة
 وصحاح العربية، مادة (ضبب): ١/١٦٧.

(٥) قال اللّقاني: ((ولا يصح في ضبائبها فتح الضاد على أنه جمع ضبابية، أي: سحابة تغطي الأرض كالدخان؛ لأنَّ فعله
 أَضَبَ بِالْأَلِفِ لَا غَيْرَ)). حاشية اللّقاني على شرح تصريفِ العزّي: ٣٣٤.

(٦) جاء في لسان العرب، ((أَرْضٌ مَضْبَبَةٌ وضْبَبَةٌ: كثيرة الضباب))، لسان العرب، مادة (ضبب): ١/٥٣٨.

(٧) قال اللّقاني: ((ك تاء الخطاب) إدخال الكاف مع استيفاء الضمير المذكور فيه شيء)). حاشية اللّقاني على شرح
 تصريفِ العزّي: ٣٣٤.

(٨) قال اللّقاني: ((ماضيّاً كانَ أو غيرَه (حال، أعني: كانَ ومعموليه)). المصدر نفسه: ٣٣٥.

(٩) قال اللّقاني: ((من فعلٍ في قوله فيما مرَّ: في كلّ فعلٍ اتصلَ به إلى آخره)). المصدر نفسه: ٣٣٥.

(١٠) سقطت من (ت).

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (أعني)^(١) أي: بالحال، قوله [و/٤٤]: (ومعمولها) وقوله: (من فعل)^(٢) أي: حال من
 (فعل) يفيد حينئذ الضمير البارز^(٣) المتحرك يتصل بغير الماضي وهو صحيح؛ لأن نون
 المؤنث^(٤) يتصل بالمضارع نحو: يمددن^(٥)، وبالأمر نحو: امددن وهو ضمير بارز
 متحرك^(٦)، قوله: (ولو أسقط...إلى آخره)^(٧) قد علق عن المحشي ما نصه: ذكر الشارح
 المبدأ والغاية مع ما بينهما؛ لئلا يتوهم أنه بقي مما بينهما شيء وإن لم يكن^(٨) انتهى.

قوله: (من عطف الفتح بالواو...إلى آخره)^(٩) لعل هذه نسخة مُحَرَّفَةٌ وقعت للمحشي، وإلا؛
 فالذي رأيناه في نسخ بالواو في الموضعين.

[الإدغام]^(١٠)

قوله: (قد يقال...إلى آخره)^(١١) يمكن دفعه بأن الغرض: دفع توالي أربع متحركات فيما هو
 كالكلمة الواحدة، وذلك إنما يلزم حرك أحد المثلين في المجرد، ك(مددت) الذي فرض السؤال

(١) قال اللقاني: ((أعني كان ومعمولها من فعل)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٣٣٥.

(٢) ما يزال يشح القول نفسه.

(٣) حد الضمير البارز: هو ماله صورة، ووجود في اللفظ، كأننا، وأنت، وكاف أكرمك، وهاء غلامه، وهو قسمان: متصل
 بعامله، وقسم منفصل عنه، وحد المتصل ما لا يبتدأ به، ولا يقع بعد إلا اختياريًا، وحد المنفصل: ما يبتدأ به ويقع بعدها
 اختياريًا، ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ١٤٤ - ١٤٥.

(٤) في (ب) المد.

(٥) إذا اتصلت نون جمع المؤنث بالفعل المضارع فالإدغام ممتنع نحو: يمد، يمدان، يمدون، تمد، تمدان، يمددن...إلى
 آخره، ينظر: شرح الكيلاني للتصريف العزي: ٣٩.

(٦) سقطت من (ب).

(٧) قال اللقاني: ((ولو أسقط الشارح الغائبين من التعداد لكان أظهر)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٣٣٥.

(٨) ينظر: تدرج الأداني: ١٣٩.

(٩) قال اللقاني: ((من عطف الفتح بالواو، والكسر بـ أو)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٣٣٦.

(١٠) زيادة يقتضيها فهم النص.

(١١) قال اللقاني: ((قد يقال: بل لا يتوقف إلا على إسكان أحد حروفه الباقية، ولا يتعين أول المثلين لذلك)). المصدر
 نفسه: ٣٣٦.

القسم الثاني النص المحقق فيه، وحينئذٍ ففاء الفعل بحسب الوجود والمظنة لا تكون ساكنة، بل بحسب الإمكان بناءً على تعدد الابتداء بالسّاكن والضّمير البارز المذكور لا يكون إلا متحركاً، فلم تكن مظنة السكون إلا بأحد المتلين، فلذا قال: (إن تحرك الثاني^(١) إنما يتوقف على إسكان الأول)^(٢) تأمل.

قوله: (ما الأولى وتحتمل الزيادة)^(٣) فإن قلت: يلزم على الزيادة أن التقدير: قسم من الأقسام، وليس بصحيح قلت: شأن ما^(٤) الرائدة: أن يصح دخولها الكلام الذي لا يصح بدونها، ألا ترى أنه يصح: إنما يقوم زيد مع أنه لا يصح: إن يقوم زيد، وأنه يصح: (ربما يود) مع أنه لا يصح: رب يود إلى غير ذلك.

قوله: (على الحال)^(٥) أي: من (ما)، أو من الضمير المستتر في (له)، أو من (الأقسام والإيجاب)^(٦)، فتأمل.

قوله: (والأظهر طلب المعتل)^(٧) كأن المحدث عن المعتل باعتبار إيجابه^(٨) وأقسامه.

(١) سقطت من (ب)، و(ت).

(٢) قال التفتازاني: ((إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام بل على إسكان الأول، وهو جزء من الإدغام لا نفسه)). شرح تصريف العزّي: ١٤٨.

(٣) قال اللقاني: ((ما الأولى تحتمل الزيادة، فقوله من الأقسام بيان لما الثانية، تحتمل أن تكون موصولا اسمياً فـ ما الثانية بدل أو نكرة بمعنى شيئاً منصوبة على الحال)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٣٩ - ٣٤٠.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) قال اللقاني: ((فـ ما الثانية بدل أو نكرة بمعنى شيئاً منصوبة على الحال، ومن الأقسام بيان لإحدهما)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤.

(٦) في (الأصل) والأبحاث، وما أثبتاه من (ب)، و(ت).

(٧) قال اللقاني: ((في طلبه)) أي: في طلب ماله من الأقسام المذكورة، والأظهر: طلب المعتل من حيث أبحاثه وأقسامه)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤٠.

(٨) في (ت) أبحاثه.

القسم الثاني النص المحقق

قوله: (وقد يرد... إلى آخره)^(١) أقول: الظاهر: أن هذا الإيراد مندفع بأحد أمرين:

أما بتسليم أن الخبر هو ذات الواحد، لكن ذات الواحد هو الذي اعتبره المصنف بقوله: (أحد حروفه - أي ذات من ذوات حروفه - حرف عله).

وأما وصف تلك الذات [٤٤/ظ] بوصف الوحدة فهو^(٢) عنوان خارج عن حقيقة تلك الذات، ولما كان من العنوان كذلك لا يلزم اعتباره في الحكم، ويكفي صدقه في الجملة، وفي بعض الأحوال كما هو مقرر في محله^(٣).

وأما بمنع أن الخبر^(٤) هو مجرد الذات بل الخبر^(٥) هو الذات مع وصف الوحدة^(٦) لكن لا نسلم أن الوحدة التي هي وصف^(٧) الواحد بمعنى الانفراد، بل هي بمعنى: عدم التعدد ولا شبهة في أن معنى مجموع الذات والوصف بهذا المعنى جزء لما فوقه، ولازم له.

[المعتل]^(٨)

فقول المصنف: (أحد حروفه)^(٩) معناه: شيء من حروفه متصف بعدم التعدد وهو صادق بكل واحد من الحرفين، فإن كلاً منهما شيء متصف بعدم التعدد وقعت جزءاً من مجموع الاثنين، بخلاف مجموع حرفين من حروفه، فإنه شيء من حروفه لكن ليس متصفاً بعدم

(١) قال اللقاني: ((وقد يرد بأن ذات الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقيق ما فوقه، وأما مفهومه فهو الذات مع وصف الوحدة)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزي: ٣٤١.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) ينظر: شرح لامية الأفعال: ١٤٤ / ٢.

(٤) في (ت) الجزء.

(٥) في (ت) الجزء.

(٦) قال البخاري: لعل مراد اللقاني جواز أن يعتبر أحد الحروف لا بشرط الوحدة، بل من حيث ذاته، فيصدق باللفيف، فيكون كالعذر للسعد، وأشار ابن قاسم إلى ذلك، ينظر: شرح لامية الأفعال: ١٤٤ / ٢.

(٧) عبارة: (الوحدة لكن لا نسلم أن الوحدة التي هي وصف) سقطت من (ب)، و(ت).

(٨) زيادة يقتضيها فهم الموضوع.

(٩) قال التفتازاني: ((فهو ما كان أحد أصوله، أي: أحد حروفه الأصلية حرف علة)). شرح تصريف العزي: ١٥٢.

القسم الثاني النص المحقق
 التعدد، فحصل (١) تعريف المعتل (٢): هو الفعل الذي شيء من حروفه موصوف بعدم التعدد وحرف علة، ولا شبهة في صدقه حينئذ على اللّيف؛ لأنّ كلّاً من حرفيه شيء من الحروف موصوف بما ذكر (٣)، وكلّ منهما مع هذا الوصف جزء من مجموعهما، فتأمل.

قوله: (أي: الانفراد) (٤) هذا ممنوع، ولا دليل عليه، بل الكلام في صحته فإنّه لو اعتبر في مفهوم أحد الانفراد؛ لم يصدق على غير اللّيف أيضاً... إلى آخره، (٥) إذ لا انفراد وهو باطل اتفاقاً، لا يقال: المراد بالانفراد من غيره من حروف العلة لا مطلقاً؛ لأننا نقول: هذا التخصيص باطل أيضاً، بدليل أنّه اللّيف بوصف الواو (٦) مثلاً (٧) من حروف علة أحد حروفه، فيقال الواو أحد حروفه مع عدم انفرادها عن غيرها من حروف العلة، فالصواب: أنّ معنى الوحدة: عدم التعدد وحينئذ مفهوم الوحدة خبر لما فوقه، ولازم له دون ما قبله؛ إذ الجزء لا يمنع ما فوقه وبه يندفع الإيراد، فليُتأمل.

(١) في (الأصل) في أصل، وما أثبتناه من (ب)، و(ت).

(٢) الفعل المعتل: ((هو ما كان بعض حروفه الأصلية من أحرف العلة، وهو أنواع خمسة ، ١- المثال: ما كان أوله حرف علة، ٢- الأجوف: ما كان وسطه حرف علة، ٣- الناقص: ما كان آخره حرف علة، ٤- اللّيف المفروق: ما كان أوله وآخره حرف علة، ٥- اللّيف المقرون: ما كان وسطه وآخره حرف علة)). النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ١ / ٢٨٢. (٣) في (ت) ذكره.

(٤) قال اللّقاني: ((ذات الواحد هو الجزء اللازم تحقّقه لتحقيق ما فوقه، وأما مفهومه فهو الذات مع وصف الوحدة، أي: الانفراد، وذلك غير جزء لما فوقه، ولا لازم له، بل مضاف له)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العرّي: ٣٤١.

(٥) ينظر: شرح لامية الأفعال: ٢ / ١٤٥.

(٦) عبارة: (من حروف العلة لا مطلقاً لانا نقول هذا التخصيص باطل أيضاً بدليل انه اللّيف بوصف الواو) سقطت من (ت).

(٧) أي سمي مثلاً لمماثلته الحرف الصحيح في صحته وعدم إعلاله؛ لأنّ حرف العلة في الأصل قد يعتريه إمّا عدم ظهور الحركة أو يعتريه قلب أو إبدال، لكن هنا المثال لم يحصل له شيء من ذلك بل ظهرت عليه حركات ولم يبدل ولم يجعل كأنه حرف صحيح، لذلك سمي مثلاً لمماثلته الحرف الصحيح، ينظر: الكناش في النحو والصرف: ١ / ٣٨٥.

القسم الثاني النص المحقق
قوله: (بل مُضَادُّ لَهُ)^(١) لعلَّ هذا الإضراب عائدٌ لقوله: (ولا لازم له) دون ما قبله، إذ الجزء لا يمتنع أن يضادَّ الكلَّ بالمعنى [و/٤٥] الذي ذكره، فليُتأمل .

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ...إِلَى آخِرِهِ)^(٢) فيه بحثٌ لأنَّه إذا كان المشارُ إليه قوله: (غير جزء...إلى آخِرِهِ)^(٣)، ففيه^(٤) أنَّ صحَّةَ ذلك الاعتبار لا تتوقَّفُ على ما ذكره، بل هي ممكنةٌ مع تحقيق تحقيق الجزئية^(٥) واللزوم لجواز أن يختص بعض الأحكام بالجزء دون الكلِّ، أو بالإلزام دون دون الملزوم، أو بالعكس.

وإن كان قوله: (لعدم صدقها...إلى آخِرِهِ)^(٦) فكذلك لجواز أن يختصَّ أحدُ المفهومين بأحد^(٧) بأحد^(٨) الأحكام من حيث خصوصه دون الآخر، وإن صدقا على ذاتٍ واحدةٍ باعتبارٍ واحدٍ، تأمل.

قوله: (مفهوم العدد)^(٩) أراد: المفهوم الأصولي، أي التقييد بالواحد يخرج غيره، وبالأكثر يخرج الواحد.

قوله: (ولا تنس)^(١٠) في هذا المقام...إلى آخِرِهِ)^(١١) كان مقصوده من هذا الكلام: تأييدُ اعتراضه، وإنَّ الواحدَ هو الذاتُ بشرط شيءٍ وهو: الواحدُ بمعنى الانفراد^(١٢)، فيتوقَّفُ على وجود الانفراد فلا يكون جزاء لما فوقه للمنافاة^(١٣) كما قرَّره، وقد علمت ما فيه.

(١) قال اللقاني: ((وذلك غير جزء لما فوقه ، ولا لازم له ؛ بل مضادُّ له)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٣٤١.

(٢) قال اللقاني: ((ومن ثمَّ صحَّ اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره ، ولا يقال: الواحد ليس بعددٍ؛ لأننا نقول: التحقيق أنَّه عددٌ)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٣٤١.

(٣) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٤) عبارة: (بحث لأنه إذا كان المشار إليه قوله غير جزء إلى آخره ففيه) سقطت من (ب)، و(ت).

(٥) في (الأصل)، و(ب) الجزمية، وما أثبتناه من (ت).

(٦) قال اللقاني: ((لعدم صدقهما على ذاتٍ واحدةٍ باعتبارٍ واحدٍ، ومن ثمَّ صحَّ اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره))، ينظر:

حاشية اللقاني على شرح تصريف العزِّي: ٣٤١.

(٧) في (ب)، و(ت) ببعض.

(٨) ما يزال يشرح القول نفسه.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (المتحقق في الخارج)^(٥) لك أن تقول: لا حاجة إلى ذلك؛ لأن بيان حقيقة الشيء لا يقتضي بيان أنه موجود في الخارج؛ لأن حقيقة الشيء بمعنى ماهيته، وبيان ماهية الشيء لا يُعتبر فيه تحققه في الخارج^(٦)، اللهم إلا أن يكون بياناً لمناسبة تسمية الماهية بالحقيقة، وفيه نظر؛ لأن الماهية تُطلق على الحقيقة وإن لم توجد في الخارج^(٧).

قوله: (ليكون المراد: أن الإشارة... إلى آخره)^(٨) أي: باعتبار السياق على ذلك التقدير، فإن السياق على ذلك التقدير للاعتذار عن ترك الإشارة، وإلا فمجرد عدم الوجوب^(٩) لا ينفي المناسبة.

قوله: (وجوب تكرار لا... إلى آخره)^(١٠)؛ لأن (لا) إذا ألغيت عن العمل بتقديم الخبر، أو يكون المبتدأ معرفة وجب تكرارها على الأصح^(١١).

(١) في (الأصل)، و(ب) نقس، وما أثبتناه من (ت).

(٢) قال اللقاني: ((ولا تنس في هذا المقام ما نصوا عليه من أن الشرط قد يوجد بشرط شيء أولاً بشرط شيء، والفرق بينهما غير يسير)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤١.

(٣) ينظر: النفحات الإلهية للفونوي: ١٦.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) قال اللقاني: ((وحقيقة العلة)، أي: معناها الحقيقي لغة، أو ماهيتها المتحققة في الخارج بحسب اللغة أيضاً)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٦) إن الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب، لأنه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن، وإلا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين، بل في الخارج المقابل للذهن، لنكون على بصيرة في القضايا الخارجية، ينظر: الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ١/ ٢١٥.

(٧) أي: الوجود حقيقة: هو الوجود القائم بنفسه الواجب لذاته، واعلم أن الوجود ينقسم إلى العيني، أي: الخارجي وإلى الذهني حقيقة وإلى اللفظي، والخطي المجازي، إذ ليس في اللفظ والخط من الإنسان الشخص ولا الماهية في الخارج والذهن، بل الاسم اللفظي وصورته في الخطي، وكل من الموجود العيني والذهني يستعمل لمعنيين: أحدهما أن الموجود الخارجي ما يكون انصافه بالوجود خارج الذهن والموجود الذهني هو ما يكون انصافه بالوجود في الذهن، ينظر: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١٧٦٧/٢.

(٨) قال اللقاني: ((ليكون المراد أن الإشارة إليه ليست واجبة علينا)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤٢.

(٩) في (ت) الوجود.

(١٠) قال اللقاني: ((وجوب تكرار لا حينئذ، وهو منتفٍ بقوله: وهو أن إلى آخره)). حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٤٢.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (وهذه^(٢))^(٣) هذه النسخة الواقعة للشيخ سقيمة توجب تكلفاً، والذي رأيناه في نسخٍ
 صحيحة (وهذا) أي: التَّرك.

قوله: (يُفِيدُ أَنَّ الْغَيْرَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) وذلك؛ لأنَّ قولنا [٥/٤ ظ]: حروفُ العِلَّةِ كائنةٌ في غير
 الألفِ معناه: ما عدا الألف من الحروف بعضُه حروفُ عِلَّةٍ فيفيد ذلك انقسامَ ما عداها إلى
 حروفِ عِلَّةٍ وغيرها، بخلاف قولنا: حروفُ العِلَّةِ غيرُ الألف؛ لاقتضائه أَنَّ ما عدا الألف
 حروفُ عِلَّةٍ، قوله^(٥): (الأوَّل) خبر (أَنَّ) قوله: (فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ...إِلَى آخِرِهِ)^(٦) قد ذكروا هذا
 الإشكال، وهذا التأويل في قول (الكافية)^(٧): لَأَنَّهُـ أي: الكلمةـ أَمَّا أَنْ تَدَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي
 نَفْسِهَا أَوْ لَا... إِلَى آخِرِهِ، وعبارةُ شيخنا الشَّريف الصَّفْوِيِّ فيما كتبه على أوائل (المُعَرَّب)^(٨)
 ما نصُّه قوله: أَمَّا أَنْ تَدَلَّ فَإِنْ قُلْتَ لِمَا جَعَلَ (أَنَّ) مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فالمعنى:
 الكلمةُ إمَّا دلالةٌ وهو فاسدٌ^(٩).

(١) يجوز حذف (لا) إذا كان اسمها نكرة تليها، وقد حصل شرط الإلغاء وهو تكرير (لا)؛ لأنَّ التكرير حاصل سواء أُلغيت
 الأولى والثَّانية نحو: (لا حولَ ولا قوَّةَ)، أو أُلغيت الأولى دون الثَّانية، أو أُلغيت الثَّانية دون الأولى وتقدير الخبر مع جعلِ
 الثَّانية ملغاة مثله مع جعلها زائدة، ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤ / ١١٩.

(٢) سقطت من (ب)، و (ت).

(٣) قال اللَّقَّانِي: ((وهذه)، أي: حروفُ العِلَّةِ المتحركة)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٤٢.

(٤) قال اللَّقَّانِي: ((يُفِيدُ أَنَّ الْغَيْرَ يَكُونُ تَارَةً حُرُوفَ عِلَّةٍ فَقَطْ، تَارَةً غَيْرَ حُرُوفِ الْعِلَّةِ فَقَطْ، وَإِسْقَاطُهَا يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَقِيدُ إِلَّا
 حُرُوفَ فَقَطْ)). المصدَّرُ نفسه: ٣٤٣.

(٥) عبارة: (الأوَّل خبر أَنَّ قوله) سقطت من (ب)، و (ت).

(٦) قال اللَّقَّانِي: ((فَيَجِبُ التَّأْوِيلُ فِي نَحْوِ هَذَا التَّرْكِيبِ، إِمَّا فِي الْمَبْتَدَأِ بِأَنْ تُقَدَّرَ لَهُ مِضَافًا مَحْذُوفًا، أَيْ: لِأَنَّ حَالَ حَرْفِ
 الْعِلَّةِ، إِمَّا كَوْنَهُ مُتَعَدِّدًا وَهَذَا أَوْفَقُ بِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَإِمَّا فِي الْخَبَرِ بِأَنْ يُوَوَّلَ الْمَصْدَرُ بِمَشْتَقٍّ؛ أَيْ: لِأَنَّ حَرْفَ الْعِلَّةِ إِمَّا
 كَائِنٌ مُتَعَدِّدًا، وَهَذَا أَوْفَقُ بِمَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٣٤٦.

(٧) الكافية في علم النحو لابن الحاجب: ١١.

(٨) لعلَّه كتابُ المعرب من الكلام الأعجمي .

(٩) لم أِهْتَدِ إِلَيْهِ.

القسم الثاني النص المحقق
قلنا: المقصود: أنَّ الكلمة أمَّا من صفتها الدلالة على كذا أو لا^(١)، القسم الثاني أي :
الكلمة^(٢) التي صفتها كذا الحرف^(٣)، وقس عليه الباقيين.

وقال بعض المحققين^(٤): المعنى: إمَّا دلالتها على معنى في نفسه، أو لا، بأن تكون دلالته
دلالته مبتدأ، خبره على معنى... إلى آخره، فلا مسامحة في قوله: (إنَّ تدلَّ)، وأشار الشيخ في
بعض الحواشي: إلى أنَّ ما بعد (أن) لم يصِرْ مصدرًا حقيقةً، بل صارَ مشابهًا له في بعض
الأمر، فجارَ حملُه على غير المصدر^(٥) انتهى.

قوله: (أي: مَعَ إِعْلَالٍ فِعْلَهَا)^(٦) فسَّر بذلك؛ لأنَّ الإعلال: اشتمالُ الفعل على حروفِ
العلة^(٧)، وإن لم تغيَّر والمراد: إنّما هو الإعلال، أي: التغيير.

قوله: (أي مِنْ جِنْسِ الْمَصْدَرِ)^(٨) دفع لإشكال على ظاهر المتن؛ إذ تقديرُ ظاهره: أي يكون

(١) سقطت من (ب)، و (ت).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أي: أنَّ الكلمة من صفتها إمَّا أن تدل على معنى كائن في نفسها أي: في نفس الكلمة، أي: أن تدل عليه بنفسها من
غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية، والقسم الثاني: هو ما لا يدل على معنى في نفسها
(الحرف) ك (من) و (إلى) فإنَّهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما، أعني الابتداء والانتهاى إلى كلمة أخرى ك (البصرة
والكوفة) في قولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، ينظر: الفوائد الضيائية - شرح الجامي لكافية ابن الحاجب: ٣٨.

(٤) ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ٣٠/١، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة
للسيوطي: ٧٢/١.

(٥) ينظر: حاشية السيد عيسى الصفوي على شرح الكافية: ٣٤، (مخطوط).

(٦) قال اللقاني: ((مَعَ اِعْتِلَالٍ فِعْلَهَا))، أي: مَعَ اِعْلَالٍ فِعْلَهَا، أي: تغيَّر حروف العلة فيه)). حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزّي: ٣٤٩.

(٧) الفعل المعتل: هو ما كان أحد أصوله حرف علة وهو الواو والألف والياء، وذلك الأصل إمَّا فاء ك (وعد)، و (يسر)، أو
عين ك (قال) و (باع)، أو لام ك (غزا) و (رمى)، وسمي معتل الفاء مثلاً، ومعتل العين أجوف، ومعتل اللام منقوصاً،
ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١/ ٣٨٥.

(٨) قال اللقاني: ((أن يكون) ذلك المصدر (مما)، أي: من جنس المصدر الذي (حُذِفَت الواو من مضارعه، بأن يكون
المضارعُ المعتلُ الفاء على (يفعل) بكسر العين، لاغيره ك (وجل يوجل وجلاً) و (وضي يوضي وضاءً)، لكن المصنّف ترك
النصريح بهذا القيد واستغنى عنه بقوله (الذي يكون على فعله بكسر الفاء)؛ لإفادة معناه)). حاشية اللقاني على شرح
تصريف العزّي: ٣٤٩.

القسم الثاني النص المحقق

من المصدر الذي حُذِفَت الواو^(١) إلى آخره، وهو فاسدٌ.

قوله: (قاله السمين^(٢)... إلى آخره)^(٣) هذا التقدير قد يفهم منه جواز جعل قول الشارح:

(والوجهة... إلى آخره)^(٤) جواب سؤالٍ عن أصل المسألة، فيشكل بأن (الوجهة) ليس لها فعلٌ على (يفعل) حذفت الواو منه، فكيف يتوجه السؤال حتى يحتاج إلى الجواب بأن هذا ليس مصدرًا ، بل اسم مصدرٍ ، والأسهل في مراد الشارح مسلكُ القراء من جعل هذا جواباً عن سؤالٍ يرد على الحصر الاستقرائي^(٥) في قوله [٤٦/و]: (ليس على فعله) إلا فيما كان

(١) تحذف الواو من المصدر الذي حذفت من فعل ، نحو: العدة والمقة ، والأصل: الوعدة ، والومقة، وإنما حُذِفَت لأمرين أحدهما: مُسْتَنَقِل لكون الواو مكسورة، وثانيهما كون الفعل أُعْلِيَ في (يعد ويمق)؛ لأن المصدر يعتل باعتلال فعله، ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢٥٥ / ٢.

(٢) في (ب)، و(ت) السمني.

وهو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ابن محمد شهاب الدين السمين الحلبي الشافعي (ت ٧٥٦هـ) من مصنفاته (تفسير القرآن) عشرون جزءاً، و(شرح تسهيل الفوائد لابن مالك) في النحو، ينظر : هدية العارفين: ١ / ١١١، و الأعلام للزركلي: ٢٧٤ / ١.

(٣) قال اللقاني: ((قال السمين في إعرابه في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيَّهَا﴾ (البقرة: ١٤٨) في وجهه قولان أحدهما- ويُعزى للمبرد والفارسي- أنها اسم للمكان المتوجه إليه، وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسياً، إذ هي غير مصدرٍ، والثاني: أنها مصدرٌ، ويعزى للمازني، وهو ظاهر كلام سيبويه)) حاشية اللقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٥٠، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ١٧٢/٢-١٧٣.

(٤) قال التفزازي: ((لأن المصدر المعل الفاء إذا لم يكن للحالة.. ليس على فعلة، إلا فيما كان المضارع منه على يفعل، بكسر العين، وبحكم الاستقراء، والوجهة اسم مصدرٍ، ويجوز أن يكون الضمير في مصدره راجعاً إلى المضارع المذكور، فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لن يُحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثله بقوله: وَوَعْدًا، وإن كان مكسور الفاء)). شرح تصريف العزّي: ١٥٦.

(٥) ((الحصر: إما عقلي، وهو الذي يكون دائراً بين النفي والإثبات، ومنه الاحتمال العقلي فضلاً عن الوجودي، كقولنا: الدلالة إما لفظي وإما غير لفظي. وإما استقرائي، وهو الذي لا يكون دائراً بين النفي والإثبات، بل يحصل بالاستقراء والتنبع، ولا يضره الاحتمال العقلي، بل يضره الوقوعي، كقولنا: الدلالة اللفظية إما وضعية وإما طبعية))، التعريفات: ٨٨.

القسم الثاني النص المحقق

المضارع منه على يفعل بكسر العين) بحكم الاستقراء^(١)، فليَتَأَمَّل^(٢).

قوله: (فَأَنَّهُ قَالَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٣) لقائل أن يقول: لا دليل في هذا القول؛ لأنَّ قوله فيه: (في الجهة) يدلُّ على أنَّه لم يردِّ المصدر، إذَّ الجهة ليست معنى المصدر، فإنَّها بمعنى: المتوجَّه إليه، أو ما يقصده المتوجَّه إلَّا أن يحمل قوله: (في الجهة)^(٤) على معنى مادَّة الجهة، أو نحو ذلك، لكن لا دليل على هذا، أو^(٥) لا ضرورة إليه، فليَتَأَمَّل.

قوله: (عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ الْمَتْرُوكِ)^(٦) أي: كما تركوا إعلال نحو: (اعول) و(استحوذ)^(٧) تنبيهًا تنبيهًا على [أصله]^(٨).

قوله: (إِذَا الْفِعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٩) حاصل هذا الاستدلال: أنَّه لا يمكن جعلها مصدرًا لـ (توجَّه) أو (اتَّجه)؛ لأنَّ مصدرهما: التَّوجُّه والاتَّجاء، ولا مصدر لـ (وجه) لعدم سماعه، يعني: أنَّها اسم مصدر لـ (اتَّجه) أو (توجه)، وهو المراد بقوله: (مصدر

(١) عرّفه الجرجاني بأنَّه: ((الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنَّما قال: في أكثر جزئياته؛ لأنَّ الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياساً مقسماً، ويسمى هذا: استقراء؛ لأنَّ مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأنَّ الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفاً لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ))، التعريفات: ١٨.

(٢) ينظر: شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصِّرف للفتنّازي: ١١٦.

(٣) قال اللّقّاني: ((فإنَّه قال بعد ذكر حذف الواو من المصادر: وقد أثبتوا فقالوا: وجهٌ في الجهة، وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذاً)) حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ٣٥٠.

(٤) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٥) زيادة في (ب)، و(ت).

(٦) قال اللّقّاني: ((وعلى هذا يكون إثبات الواو شاذاً منبهاً على ذلك الأصل المتروك في عِدّة، ونحوها، والظاهر أنَّ الذي سوَّغ إثبات الواو وإنَّ كانت مصدرًا أنَّها مصدرٌ جاء على حذف الزوائد)) حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ٣٥٠.

(٧) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤ / ١٨٥٩.

(٨) زيادة في (ب)، و(ت).

(٩) قال اللّقّاني: ((إِذَا الْفِعْلُ الْمَسْمُوعُ مِنْ هَذِهِ الْمَادَّةِ (تَوَجَّهَ وَ اتَّجَهَ)، ومصدرهما (التَّوجُّه والاتَّجاء)، ولم يُسمَعْ في فعله (وَجَّهَ وَجَّةً يَجُّهْ) كـ (وَعَدَ يَعِدْ)، وإنَّ كان الموجبُ لحذف الواو من (عِدَّة) و(زِنَة) الحمل على المضارع؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة)). حاشية اللّقّاني على شرح تصريف العزّي: ٣٥٠.

القسم الثاني النص المحقق
محذوف الزوائد)، فوجه الجواب حينئذ: أن هذا ليس مصدرًا لـ(فعل) على (يفعل) حذفت
واوه^(١).

[فِعْلُ الْأَمْرِ مِنَ الْأَجَوَفِ وَدُخُولُ نُونِي التَّكْثِيرِ عَلَيْهِ] ^(٢)

قول الشَّارح: (وَكَذَا اغْزَنَ ^(٣) بِالْكَسْرِ ^(٤)) ربَّما يتبادر منه: أنَّه معطوف في المعنى على قوله
السَّابِق ^(٥): (في اغْزُ: اغْزَنَ) ^(٦) دون إعادة اللَّام وحينئذٍ، فيقتضي أنَّه لا يجوز أن يُقال:
(أَغْزَنَ) بالكسر بدون إعادة اللَّام، كما لم يجز أن يُقال في: (اغْزُ) للواحد المذكور: (اغْزَنَ)
بدون إعادة اللَّام، بل يجب أن تُعاد فيقال: (اغْزُونُ).

ويردُّ عليه: أنَّه لا يجوز أن تُعاد اللَّام في فعل الواحد المؤكَّد بالنون ^(٧)، بل يجب تركُّها
فيُقال: (أَغْزَنَ) بالكسر بدونها كما سيأتي تصريحُ الشَّارح بتله في باب الناقص، فلهذا

^(١) ذهب الفارسي والمازني والمبرد إلى أنَّ وجهه اسم للمكان المتوجَّه إليه، فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه؛ لأنَّه ليس
بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضًا، وعلى هذا فإنَّبات الواو فيه شاذ،
وذهب بعضهم إلى أن المسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جارٍ على فعله إذا لا يحفظ وجه
وجه، فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حملة على مضارعه، ينظر: حاشية الصبان على شرح
الأشْموني على ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٨٢.

^(٢) زيادة يقتضيها فهم النص.

^(٣) اغْزَنَ بالكسر نحو: (اغْزَنَ يَاهَنْد)، فأصله: (اغْزَوِي)، فحذت كسرة الواو، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم
كسرت الزاي لأجل الياء فحصل (اغْزِي) ثم جيء بالنون فالتقى ساكنان فحذفت الياء، فصار: (اغْزَنَ) بالكسر، ينظر:
شرح الفارسي على ألفية ابن مالك: ٣ / ٤٦٨.

^(٤) قال التَّنَازاني: ((وهنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي: أنَّ المراد بالمتصل في هذا المقام الألف الذي هو ضمير
الاثنتين، دون واو الضمير وياه، وإلا.. يجب أن يجوز في اغْزُ: اغْزَنَ بدون إعادة اللَّام؛ لأنَّه لا يُعاد عند المتَّصل الذي
هو الواو، وكذا في نحو: (أَغْزِي اغْزَنَ) بالكسر وهذا ظاهر)). شرحُ تصريف العزِّي: ١٧٣.

^(٥) عبارة: (اغْزَنَ) ربما يتبادر منه أنه معطوف في المعنى على قوله السابق) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٦) عبارة: (ربَّما يتبادر منه: أنَّه معطوف في المعنى على قوله السابق: (في اغْزُ: اغْزَنَ)) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٧) لأنَّه لو أعيد اللَّام وقيل: اغْزُون نحو: انصرون لزم إسكان الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان، وهو إن كان على حده
حده إلا أنَّ الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد، فيلزم حذفه فتكون الإعادة ك لا إعادة، ينظر: شرحان على مراح
الأرواح في علم الصرف ديكنقوز: ١١١.

القسم الثاني النص المحقق
صرّف^(١) شيخنا المُحشّي كلام الشّارح عَمَّا يتبادرُ منه، وجعل معناه: وكذا لا تعاد اللّام في فعل الواحدة، فيقال: (اغزِن) بالكسر بدون إعادة اللّام، فهو راجع لقوله: (لأنّه لا يُعاد عند المتّصل... إلى آخره)، فليَتأمّل.

[مَزِيدُ الثَّلَاثِيّ الْأَجُوفِ]^(٢)

قوله: (مَا بَعْدَهُمَا)^(٣) حاصلة: أنّ هذا التّوجيه مبنيٌّ على أحد القولين في المسألة.
قوله: (لَا يَتَنَاولُ: أَسْوَدَ [٦٤/ظ] وَأَبْيَضَ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) يمكن أن يجعل متناولاً لذلك بمسامحة: بأن يجعل معنى قوله: (وَأَمَّا الواو والياء) وَأَمَّا النقل إليهما أو منهما، فليَتأمّل.
قوله: (مَعَ)^(٥) غَيْرِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ فِيهِ^(٦) تأمل؛ لأنّ الذي تقدّم في أنّها مع الضمير المستتر، المستتر، وهو لا يشمل الضمير المحذوف، فكيف يتقرّع على ذلك: قوله: (ولو كان المحذوف في:)

(تغزون) و (اغزوا)^(٧) مثلاً واو الضمير إلى آخره^(٨)، فليَتأمّل^(٩).

(١) في (ب)، و (ت) حرف.

(٢) زيادة يقتضيها فهم السياق.

(٣) قال التّفتازاني: ((والأمر منها) أي: من هذه الأربعة (أجب) أمر من نُجُوبُ، والأصل: أَجُوبُ، أَعْلُ إعلالٌ تجيب، وقس على ذلك البواقي، وإن شئت.. قلت إنّه مشتقّ من نُجِيبُ بعد الإعلالِ وحُذِفَت العينُ لسكون ما بعدهما كما في: بَحْ، وأثبتت في (أجيباً) كما في: (بيعا)). شرح تصريف العزّي: ١٧٧-١٧٨.

(٤) قال اللّقاني: ((لا يتناولُ (اسودَّ وأبيضَّ واسودَّ وأبيضَّ))؛ لأنّ ما قبلَ العينِ فيهما ليس أحدَ الثلاثة)). شرح تصريف العزّي: ١٧٧.

(٥) في (ب)، و (ت) من.

(٦) قال اللّقاني: ((مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ نُشِبُهُ الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي كَوْنِهَا كَ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِاتِّصَالِهَا بِهِ لَفْظاً وَمَعْنَى)). ومعنى: ((حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٩٨.

(٧) جاء في جميع النسخ (اغز) وما اثبتناه (اغزو) بعد الرجوع إلى مخطوط حاشية اللّقاني على التّصريف العزّي.

(٨) قال اللّقاني: ((ولو كان المحذوف في (تغزون) و (اغزوا) مثلاً واو الضمير لزم عند اتصال نون التوكيد به ثبوت اللام، فقيل: (أغزُون) بثبوت اللام مضمومة)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٣٩٨.

القسم الثاني النص المحقق
 قوله: (كَمَا إِذَا صَغُرَتْ) ^(٢) أصل: (تَقَوَّى): (تَقَيَّا) أبدلت الياءُ واوًا، فصارت (تَقَوَّى) ^(٣)، فاذا صَغُرَتْ صارت: (تَقَوَّى)، فالواو ثابتةٌ، وهي بدلٌ من الياء، وإذا أبدلت ياءً أدغمت الياءُ التي قبلها فيها، وصارت هكذا: (تُقَيَّى) ^(٤) انتهى .

قوله : (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) ^(٥) إذ يصير التَّقْدِيرُ: وهي أَنَّهُ يجب في الواو إذا كانت أولى أَنْ يكونا في كلمةٍ، وفساده لا يخفى.

[اسْمُ الْفَاعِلِ وَ الْمَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ] ^(٦)

قوله: (عن مغزي) ^(٧) ^(٨) إِنَّهُ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ وهي: القلبُ في الواوِ ^(٩) أيضًا المذكورة بقول الشَّارِحِ: (ومنهم من يقول في الواوِ أيضًا: مغزي) ^(١٠) ثم لا يخفى أَنَّ الاحترازَ عن (مغزي) باعتبارِ هذه اللُّغة يقتضي أَنَّ الشُّرُوطَ المذكورةَ معتبرةً على هذه اللُّغة أيضًا ^(١١)، فليَتَأَمَّلْ.

^(١) لعلَّ وجه التأمل: أَنَّ تَغَزُرْنَ أصلها (تَغَزَوْنَ) فحذفت ضمة الواو التي هي لام الفعل، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، فحصل (تغزون) فجاء بنون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم حذفت واو الضمير لالتقاء ساكنة مع النون المدغمة، ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: ٤٦٨ / ٣.

^(٢) قال اللَّقَّانِي: ((كَمَا إِذَا صَغُرَتْ تَقَوَّى فنقول: تَقَيَّى)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٠٧.

^(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٥٣٦، والكناش في فني النحو والصرف: ٢٣٩/٢.

^(٤) سقطت من (ب)، و (ت).

^(٥) قال اللَّقَّانِي: ((وَأَنَّ تَكُونَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) ليس معطوفاً على أَن لا يكون بدلاً، كما هو ظاهر؛ لفسادِ المعنى، بل هو فاعلٌ لـ يجب مقدراً، والجملةُ معطوفةٌ على الجملةِ قبلها)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٠٨.

^(٦) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّياقِ.

^(٧) في (ب)، و (ت) يغزي.

^(٨) قال اللَّقَّانِي: ((واحترزَ به عن مغزي فَإِنَّ أصله: مَغْرُووٌ، أُبدِلَت الأخيرة ياءً تشبيهاً بواو (دلو))) حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٠٨.

^(٩) في (ب)، و (ت) الواو.

^(١٠) قال التَّنَازَانِي: ((ومنهم من يقول في الواوِ أيضًا: مَغْزِيٌّ وَمَغْزِيٌّ وَمَرْضِيٌّ بقلبِ الواوَيْنِ ياءً كراهةً اجتماعِ الواوَيْنِ))، ينظر: شرحُ تصريفِ العِزِّي: ٢٠١-٢٠٢.

^(١١) أحوالو أحكام الناقص الواوي على أحكام الناقص اليائي، وقالوا غزا يغزو مثل رمى يرمي في كل الأحكام إلا أنهم يبدلون الواو ياء في نحو أغزيت تبعا ليغزي، كما مر بيانه مع أن الياء من حروف الإبدال، وهو جعل حرف مكان حرف آخر ويحرك بحركته، ينظر: الفلاح شرح المراح: ١٤٢.

قوله: (أُبدِلتِ الأَخِيرَةُ) ^(١) أي: فصار: (مغزوي) ^(٢)، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً وأدغمت إحدى الياءين في الأخرى، فصار: (مغزي) بكسر الزاي.

قوله: (وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنْ فِعْلِهِ الْفَرَعِيُّ...إِلَى آخِرِهِ) ^(٣) حاصل ذلك: أَنَّ تخصيصَ (مرضي) بأجرائه مجرى فعله بالقلبِ ياءً إِنَّمَا إِذَا أُريدَ ^(٤) في الفعل: المبني للفاعل يختصُ بفعل (مرضي) دون فعل (مغزي) و(معدّي)، بخلاف ما لو أُريدَ: المبني للمفعول، فإنَّه لا يصحُّ التَّخصيصُ المذكورُ حينئذٍ لأنَّ المقلوبَ ياءً جاز في المبني للمفعول، سواءً فيه فعلُ (رضي) وفعلُ غيره، فالأجراء مجرى الفعلِ المبني للمفعول لا يختصُ بـ(مرضي)، فلذا قيّد الفعلَ بالأصلي.

قوله: (وَقَوَعُهُ [و/٤٧] أَسْهَلُ) ^(٥) لعلَّه أشدُّ، هذا هو المناسبُ لقوله: (إِذِ الْيَاءُ أَخْفَ مِنْ الْوَائِ).
(الواو).

[الْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ النَّاقِصِ] ^(٦)

قوله: (لَا بِالْفَاعِلِ) ^(١) على أَنَّهُ مِيزَانُ قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَالْقِسْمَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ...إِلَى

^(١) ما يزال يشرح القول نفسه.

^(٢) من قال مغزوي فأبدل ؛ فلأنَّ الألفَ من نفسِ الكلمة فأبدل منها واو كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف نحو: رحوي وعصوي ، وأما من قال مغزي، فحذف الألف والياء ؛فلأنَّ الألف ساكنة والياء الأولى من ياءِي النسب ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، ينظر: أسرار العريّة: ٢٦٠ - ٢٦١.

^(٣) قال اللّقاني: (وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ فِعْلِهِ الْفَرَعِيُّ، أَي: الْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ، فَإِنَّهُ أَمْرٌ آخَرُ يَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَ مَرْضِيٍّ : مَغْزِيٍّ وَ مَعْدِيٍّ مَعْدِيٍّ عَلَى أَنَّ الْفَرَاءَ عَلَّلَ الْقَلْبَ فِيهِمَا بِذَلِكَ)، ينظر: حاشية اللّقاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤١٠ - ٤١١.

^(٤) عبارة: (إِنَّمَا إِذَا أُريدَ) سقطت من (ب)، و(ت).

^(٥) قال اللّقاني: ((لَأَوْقَعَ فِي النَّقْلِ الْمَهْرُوبِ عَنْهُ)) وَهُوَ اجْتِمَاعُ الْمُتَلَيِّنِ، لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: النَّقْلُ اللَّارْمُ وَقَوَعُهُ أَسْهَلُ مِنَ النَّقْلِ الْمَهْرُوبِ عَنْهُ؛ إِذِ الْيَاءُ أَخْفَ مِنَ الْوَائِ)) حاشية اللّقاني على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤١٤.

^(٦) زيادةٌ يقتضيها فهمُ السِّياقِ.

آخره^(٢)، أقول: لا خفاء في أن ضمير (يكون) لهذا النوع السَّابع الذي هو معتلّ الفاء والعين واللام^(٣)، ولا شبهة أنه لا يتصور أن يكون من أقسام معتلّ الفاء فقط، ولا معتلّ العين فقط، ولا معتلّ اللام فقط، ولا معتلّ اثنين من الثلاثة فقط، كما ذكره شيخنا^(٤) فما بُني عليه توهيم المعترض بقصد^(٥) ظاهر عند كل منصفٍ ماهر^(٦)، فليتأمل.

قوله: (أولهما: أن قوله في كلمة لا يتعين... إلى آخره)^(٧) هذا البحث الأول جوابه: أنه في مقام التوجيه يكفي الاحتمال الصحيح، فليتأمل.

قوله: (لكنه إنما اشترط ذلك... إلى آخره)^(٨) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك، بأن يُراد الجواز بكثرة؛ بناءً على أن القليل في حكم العدم، فليتأمل.

قوله: (والإدغام مُقدّم على الإعلال)^(٩) لما ذكر الجاربردي في بحث المعتلّ العين: ((أنه يجوز (جيء) بالإدغام قال: و بعضهم لا يدغم؛ لأنّ قياس ما أدغم في الماضي: أن يدغم في المضارع، فيلزم تحريك الياء بالضم))^(١٠) انتهى.

(١) قال اللّقاني: ((على وزن استقلوا) بالقاف، لا بالفاء مقتطعا من (استقلوا)؛ لأنّ قوله بعد ذلك: (يستجيب) على وزن (يستقن) لا يصح بالفاء)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي: ٤٢٠.

(٢) قال التفتازاني: ((والقسمه تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، لكن لم يجيء ما يكون عينه ياء ولامه واوًا، فبقي ثلاثة)). شرح تصريف العزّي: ٢٠٤.

(٣) النوع السَّابع: المعتلّ الفاء والعين واللام، وحكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح، واسم الزمان والمكان من يفعل بكسر العين، ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعّل، بالفتح إلا شذوذاً، وإذا كثر الشيء في المكان قيل فيه مفعلة من الثلاثي المجرد، ينظر: زيد العلوم وصاحب المنطوق و المفهوم : ٢ / ٣٣١ - ٣٣٢.

(٤) ينظر: النص المحقق: ١٩٥.

(٥) في (ت) بغصب.

(٦) في (ب)، (ت) ظاهر.

(٧) قال اللّقاني: ((أولهما: أن قوله في كلمة لا يتعين كونه حالاً؛ لجواز أن يتعلّق بقوله: التقتا؛ فيكون ظرفاً لغوًا؛ بل هذا الوجه هو الأظهر، وعليه فلا مسوغ لترك الواو)). حاشية اللّقاني على شرح تصريف العزّي : ٤٢٩.

(٨) قال اللّقاني: ((لكنّه إنّما اشترط ذلك في كثرة التّرك لا في جوازه كما عبّر الشّارح، لكن قد يجاب عن الوجه الأول بأنّ في كلمة خرج مخرج الشرط وكونه حالاً أوفى بذلك)). المصدر نفسه: ٤٢٩ - ٤٣٠.

القسم الثاني النص المحقق
ورأيت عليه ما نصّه: هذا القياس ممنوعٌ، وسنُدُّ المنع تقدُّمُ الإعلال على الإدغام في المضارع، فشرطُ الإدغام مفقودٌ فيه^(٣) انتهى.

فأنظر ما ذكره المعترض من تقدُّم الإعلال: هل يخالف ما قاله شيخنا المُحشِّي من^(٤) عكس ذلك، أو لا؛ لأنّه خاصٌّ بالمضارع، أو لغير ذلك؟ فليحرّر.

قوله: (إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا ... إِلَى آخِرِهِ)^(٥) أقولُ: كونُ المراد بها ذلك لا يمنع كونه اسم مكانٍ؛ لانطباق ضابطه السابق عليه، فليَتَأَمَّل.

فإنَّ التَّفَرُّقَةَ التي ذكرها ممنوعةٌ لا يدلُّ عليها الضَّابِطُ السَّابِقُ ، أقولُ: بل يدلُّ عليه ؛ لأنّه اعتبر في تلك الضَّابِطَةِ وَقَعَ الفعل في المكان وهو غيرُ متحقِّقٍ في هذا المثال، أي: الظَّنَّ لم يقع في ذلك المكان، إلَّا أن يُقال: أرادوا بوقوع الفعل فيه: ما يشمل هذا المعنى.

[اسْمُ الآلَةِ]^(٦)

قوله: (وَإِنْ كَانَ [٤٧/ظ] الْمُرَادُ بِهِ: إِنَاءٌ فِيهِ مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٧) أيُّ شيءٍ المانع من أن يقال: الإناء الذي يتطهَّر؟

(١) قال اللَّقَّانِي: ((قد يُجاب عن النَّظَرِ المذكورِ بأنَّ الأصلَ المذكورَ في المتن عارضُهُ في أَيْمَةِ الإدغام، والإدغام مُقَدَّمٌ على الإعلال)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٣٢.

(٢) شرح الجاربردي على الشَّافِيَّةِ في الصَّرْف: ٣٥١ .

(٣) كثر الإدغام في (فَعَلَ) من مضاعف الياء، نحو: (حَيٍّ) بخلافِ بابِ (قَوِيٍّ) أي: فعل من مضاعفِ الواو، فإنّه لم يدغم الواو في الواو مع أنَّ أصله (قَوَوْ) بل قُلِبَت الواو ياء لانكسارٍ ما قبلها؛ لأنَّ الإعلال قبل الإدغام، ولأجلِ أنَّ الإعلال قبل الإدغام لم يدغموا في نحو (يحيا) مع أنَّ أصلها (يحيي) قُلِبَت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها لكون الإعلال قبل الإدغام، وعدم ما يقتضي الإدغام بعد الإعلال، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين الإستراباذي: ٧٥٤ / ٢.

(٤) سقطت من (ت).

(٥) قال اللَّقَّانِي: ((إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا مَكَانُ الظَّنِّ، بل مَكَانٌ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ الْمَظْنُونِ حَاصِلٌ فِيهِ)). حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٤٦ - ٤٤٧.

(٦) زيادةٌ يقتضيها فهم السِّيَاق.

(٧) قال اللَّقَّانِي: ((وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ إِنَاءٌ فِيهِ مَاءٌ يُتَطَهَّرُ فِيهِ بِالْإِغْتِرَافِ مِنْهُ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ اسْمَ آلَةٍ وَلَا مَكَانٍ))، ينظر: حاشية اللَّقَّانِي على شرحِ تصريفِ العِزِّي: ٤٥٠.

قوله: (مُشْكِلٌ لَا يُوَافِقُ تَفْسِيرَهُ...إِلَى آخِرِهِ)^(١) هذا الإشكال متوقَّفٌ على أن قوله: (إِلَّا المنخل والمدق) من كلام سيبويه^(٢)، فإن لم يكن منه، بل كان من عند الشَّارِحِ كان راجعاً لقوله: (بل هي أسماء موضوعة^(٣)...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) وحينئذٍ يرتفع الإشكال؛ لأنَّه حينئذٍ يكون قوله: (بل هي أسماء... إلى آخِرِهِ)^(٥) خاصاً بما عدا: (الْمُنْخُلُ) و(الْمُدْقُ)، كما أنَّ النَّظَرَ حينئذٍ فيما عداهما، على أنَّه لو كان من كلام سيبويه؛ أمكن أن يُجْعَلَ الغرض من سوقه كلام سيبويه^(٦): تأييد قوله: (بل هي أسماء) انتهى^(٧).

وتخصيصه بما عدا (المنخل) و(المدق)، ولا إشكال أيضاً، فليُراجَعَ .

[بِنَاءُ الْمَرَّةِ]^(٨)

قوله: (وَفِي كَوْنِ الْهَيْئَةِ دَالَّةٌ...إِلَى آخِرِهِ)^(٩) أي: كما يدلُّ عليه قوله: (لا باعتبار خصوصية نوع)^(١٠)؛ لأنَّه معطوف على قوله: (باعتبار حقيقة الفعل) الواقع تقييداً لقوله: (الواحدة من مرَّاتِ مرَّاتِ الفعل)^(١١)؛ لأنَّ ذلك يُشْعِرُ بأنَّ الدَّالَّ على الخصوصية دالٌّ على المرَّة، ويُجاب: بأنَّ

(١) قال اللَّفَّانِي: ((مُشْكِلٌ لَا يُوَافِقُ تَفْسِيرَهُ الْمَذْكُورَ ، وَلَا قَوْلَ سَيْبَوِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُنْخُلَ يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهُ اسْمًا لَّآلَةٍ؛ لِأَنَّهُ يُنْخَلُّ بِهِ، وَوَعَاءٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ النَّخْلَ حَاصِلٌ فِيهِ، وَكَلَامُ سَيْبَوِيهِ لَا يَنَافِيهِ، فَتَأَمَّلْ)). المصدر نفسه: ٤٥١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٩١ / ٤.

(٣) سقطت من (ب)، و(ت).

(٤) قال التَّقْتَازَانِي: ((بل هي أسماء موضوعة لآلة مخصوصة ، فلا وَجْهَ لِلشُّذُوذِ)) شرحُ تصريفِ العِزِّي: ٢٣٩.

(٥) عبارة: (وحيثُ يَرْتَفِعُ الإشْكَالُ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ قَوْلُهُ: بَلْ هِيَ أَسْمَاءٌ...إِلَى آخِرِهِ) سقطت من (ب)، و(ت).

(٦) عُبِّرَ عَنِ (المدق) بِأَنَّهُ اسْمُ آلَةٍ اصْطِلَاحِي لَا جَامِدٍ، يَنْظُرُ الْكِتَابُ: ٩١ / ٤ - ٩٢.

(٧) سقطت من (ت).

(٨) زيادةٌ يَفْتَضِيهَا فِهْمُ السِّيَاقِ.

(٩) قال اللَّفَّانِي: ((وَفِي كَوْنِ الْهَيْئَةِ دَالَّةٌ عَلَى الْمَرَّةِ مِنَ الْفِعْلِ عِنْدِي فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ حَسَنُ الْجِلْسَةِ، فَالْمَرَادُ هُوَ حَسَنُ النَّوعِ مِنَ الْجُلُوسِ غَيْرِ مُعْتَبَرٍ فِي الْجُلُوسِ كَوْنُهُ مَرَّةً أَوْ غَيْرَهَا، وَالْمَرَّةُ هِيَ الْفِعْلُ وَالْوَحْدُ)) حَاشِيَةُ اللَّفَّانِي عَلَى شَرْحِ تَصْرِيفِ الْعِزِّي: ٤٥٢ - ٤٥٣.

القسم الثاني النص المحقق غاية ما أفاده هذا الكلام: أنَّ الواحدة من المرَّات لم تُعتبر فيها خصوصيةً، وهذا لا يقتضي أنَّ الدَّالَّ على الخصوصية دال على المرَّة، بل قد يكون في الواقع مرَّةً وقد لا يكون، فليُتأمل^(٣).

[اسمُ الهيئة]

قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْمُتَبَادِرُ لِلأَوْهَامِ مِنَ الْقِيَامِ...إِلَى آخِرِهِ)^(٤) قد يقال: القيام لم يقع في هذه العبارة حتى يتبادر للأوهام منه ذلك، إلَّا أن يُجاب: بأنَّه معتبر في معنى الحالة الذي وقع التعبير به في هذه العبارة وهذا كافٍ في التبادر المذكور، فليُتأمل.

هذا آخر ما وَجَدَ بخطِّ شيخ شيوخنا العلامة [أحمد]^(٥) بن قاسم العبَّادي على ما كتبه شيخه العمدة الفهامة الناصر اللَّقَّاني على شرح التَّصريف للعلامة الثاني التفتازاني غفر^(٦) الله الجميع آمين أمين [٤٨/و]، [والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وعَلِّقه لنفسه فقير رحمة ربه العلي محمد بن أحمد البهوتي^(٧) الحنبلي^(٨) ووافق الفراغ من زبده يوم الجمعة المبارك ثالث عشر شهر ربيع المبارك من شهر سنة ١٠٣٨ ألف وثمانٍ وثلاثين بعد الهجرة وقد تم تبليغه من هذه النسخة المذكورة وما فراغه ضحوة يوم السبت المبارك الموافق

(١) قال التفتازاني: ((هذا تنبيه على كيفية بناء المرَّة، وهي : المَصْدَرُ الذي قُصِدَ به إلى الواحدة من مرَّات الفعل باعتبار حقيقة الفعل، لا باعتبار خصوصية نوع المرَّة نت مصدر الثلاثي المجرَّد)). شرح تصريف العزِّي ٢٣٩.

(٢) ما يزال يشرح القول نفسه.

(٣) سقطت من (ت).

(٤) قال اللَّقَّاني: ((وَلَمَّا كَانَ الْمُتَبَادِرُ لِلأَوْهَامِ مِنَ الْقِيَامِ هو المعنى الأول بيَّن حقيقته بما ذكره ، ولمَّا ثبت أن النَّوعَ من الفعل حالة لفاعله صحَّ تفسير النَّوع بـ بالحالة التي عليها الفاعل)). حاشية اللَّقَّاني على شرح تصريف العزِّي : ٤٥٤.

(٥) زيادة في (ب)، و(ت).

(٦) في (ت) رحم.

(٧) البهوتي نسبة إلى (بُهوت) بلدة بمصر، من الغربية، وهي إحدى قرى مركز طلخا بمحافظة (الدقهلية)، ينظر: الأنساب للسمعاني: ٣٧٦/٢.

(٨) وهو مُحَمَّد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي الشهير بالخلوتي المصري (ت ١٠٨٨هـ)، أخذ عن الشَّهاب الغنيمي، والنور الشيراملسي، ومن أشهر مؤلفاته: (حاشية الإقناع)، و(حاشية المنتهى)، ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣٩٠/٣.

القسم الثاني النَّصَّ المحقق

٩ خلت من شهر ربيع آخر سنة ١٣٠٠ ألف وثلثمائة من بعد الهجرة النبوية يعطى صاحبها أفضل الصلاة وازكى التحية وسلّم تسليمًا كثيرًا على يد كاتبه الفقير إلى الله علي بن سالم بن محمد بن أحمد الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولمشايقه ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات إِنَّكَ سميع قريب مجيب الدَّعَوَات آمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا آمين بجاه سيد المرسلين والحمد لله رب العالمين^(١)

(١) زيادة في (ب)، و(ت).

الفهارس الفنية

أولاً: فهرسُ الآياتِ القرآنيَّةِ

ثانياً: فهرسُ الأبياتِ الشعريَّةِ

ثالثاً: فهرسُ الأعلامِ

رابعاً: فهرسُ الكتبِ المذكورةِ

خامساً: فهرسُ المعاني اللغويَّةِ

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ ﴾	البقرة	١٩٥	١٤٨
﴿ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾	البقرة	١٥٠	١١٣
﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾	البقرة	٢٦٠	١٥١
﴿ أَفَمِنْ ﴾	آل عمران	١٦٢	١١٥
﴿ لَتَبْلُوَنَّ ﴾	آل عمران	١٨٦	١٨٢ ، ١٨١
﴿ وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الأعراف	٥٦	١٥١
﴿ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الرعد	١٢	١٦٨
﴿ أَقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾	الأنبياء	١	١٥
﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾	النمل	٧٢	١٤٨
﴿ جُبِّ ﴾	القصص	١١	١٠٨

١٥٣	٢٣	الشورى	﴿يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾

ثانيًا : فهرسُ الأشعار و الأرجاز

الصفحة	القائل	البحر	الأبيات الشعرية
١٢٢	الطفيل الغنوي	الرّجز	إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَرَزٍ ثُمَّ كَسَرْتُ الْعَيْنَ مِنْ غَيْرِ عَوَزٍ
١٤٨	الرّاعي النّميري	البسيط	هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَاتُ أَحْمَرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ

ثالثاً : فهرس الأعلام

اسم العلم	رقم الصفحة
أ	
ابن الحاجب = عثمان بن عمر	٦١، ٦٧، ٧٨، ٨٠، ١٢٢، ١٣٦، ١٥٠، ١٦٠، ١٦١، ١٨١
ابن ام قاسم المرادي = الحسن بن قاسم	١٠٧، ١٠٨، ١٦٦
ابن عصفور = علي بن موسى	١٢٤، ١٢٧
ابن مالك = محمد بن عبد الله	٩١، ١٠٢، ١١٦
ابن هشام = عبد الله بن يوسف	١٧
أبو عبيدة = معمر بن المثنى	٩٣
الأصفهاني = محمد بن محمود	١٠٥
الإمام الشافعي = محمد بن إدريس	٥
ب	
بدر الدين ابن مالك = محمد بن محمد	١٠٣
البرلسي = شهاب الدين	١١٤، ١١٩
ت	
التفتازاني = سعد الدين	١، ١١، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٥٥، ٥٩، ٩٥، ٩٨، ١٠٨، ١١٨، ١١٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢١٠
ج	
الجاربردي = أحمد بن الحسن	٤٠، ٤١، ٧٨، ٧٩، ٨٩، ١٠١، ١٠٥، ١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٣، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٠، ٢٠٧
الجوهري = إسماعيل بن حماد	١٠٤، ١١٨، ١٤٩
ح	
حاجي باشا = خضر بن علي	٣٤، ٤٥
د	

١٤٤	الدّواني = محمد بن أسعد
١٤٠، ١٠٨	الدّماميني = محمد بن أبي بكر
ر	
١٨١، ١٥٠، ١٤٨، ١٤٦، ٧٥، ٧٤ ١٨٢	الرّضي = محمد بن الحسن
س	
١٩ – ١٨	السّكاكي = سراج الدين
٢٠٩، ١٠٤، ٦٣	سيبويه = عمرو بن عثمان
١٠٤	السّيرامي = يحيى بن يوسف
١٤٠	السّيوطي = جلال الدين
ش	
٦٦، ٦٢، ٤٥، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٢٠ ١٦١، ١٤٣، ١٢٤، ٧٥	الشّريف الجرجاني = علي بن محمد
ط	
١١٦	الطّبيبي = الحسن بن محمد
ع	
١٩٩، ١٦٤، ٦٨، ٣٦، ٨	عيسى الصّفوي = قطب الدين أبو الخير
غ	
١٦٩	الغزي = محمد بن زين الدين
ق	
٢٧	القرّافي = عبد الله بن محمد
٣٥	القطب الرّازي = محمود بن محمد
م	
٩٢	المحلي = جلال الدين
ن	
١٢١	البيضاوي = ناصر الدين
١٣٦	ناظر الجيش = محمد بن يوسف
هـ	
١٥٥، ٩	الهروي = عبد الله بن محمد
٦٧، ٦١	الهندي = أحمد بن أبي القاسم

رابعًا : فهرس الكتب المذكورة

الكتاب	اسم المؤلف	الصفحة
ارتشاف الضَّرْب من لسانِ العرب	أبو حيان الأندلسي	١٤١
الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم	عصام الأسفرائيني	١٠٦
الآيات البينات	ابن قاسم العبَّادي	٢
التَّعْرِيف	ابن قاسم العبَّادي	١٣٥
تصريفُ العِزِّي	عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجاني	٩٥
تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد	الدَّماميني	١٤١ ، ١٠٨
تفسير البيضاوي	ناصر الدِّين البيضاوي	١٢٢
التَّلْخِص في علوم البلاغة	القزويني	١٨
تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد	ناظر الجيش	١٣٧
توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك	المرادي	١٦٧ ، ١٠٨
جمع الجوامع	السيوطي	١٤٠
حاشية ابن جَمَاعَة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب	عز الدين ابن جَمَاعَة	٤١ ، ١٠٦ ، ١٢٨ ، ١٣٨

١٤٥	الجلال الدّواني	حاشية التّهذيب
٤٢ ، ٢٠	الشّريف الجرجاني	حاشية الشّريف الجرجاني على شرح قطب الدّين الرّازي على الشّمسية
٢٦	قطب الدّين الرّازي	حاشية القطب على الكشّاف- مخطوط
١٦٢ ، ٧٥ ، ٦٢	الشّريف الجرجاني	حاشية المتوسط
٩	عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي	حاشية الهروي على حاشية الجرجاني على مختصر المنتهى الاصولي
١٥٦	عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الهروي	حاشية الهروي على المطول والمختصر- مخطوط
٢٥	محمد بن قاسم الغزي	حاشية المطول - مخطوط
١٠٥	السيرامي	حاشية المطول- مخطوط
٤٦ ، ٤٥ ، ٣٤	حاجي باشا	حاشية حاجي باشا لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار- مخطوط
٢٨	حسين الميبيذ	حاشية شرح هداية الحكمة
١١٨	سعد الدين التفتازاني، والشّريف الجرجاني	حواشي العضد لمختصر المنتهى الأصولي
٢٠١ ، ٦٨ ، ٣٦	عيسى الصّفوي	حاشية عيسى الصّفوي على شرح الكافية

١٧٠	الحنفي الغزي	حاشية الغزي على الشرح العزّي
٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٦٦ ، ١٤٤	الشريف الجرجاني	حواشي شرح الشمسية
٦٥	الجلال الدواني	
١١٦	ابن جني	الخصائص
٧٨	عثمان بن عمر بن ابن الحاجب	شافية ابن الحاجب
٤٠ ، ٤١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠١ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٢٠٨	الجاربردي	شرح الجاربردي على الشّافية في الصّرف
١٠٢ ، ١١٦ ، ١٤١	ابن مالك	شرح التّسهيل
١٨٢	خالد الأزهري	شرح التصريح على التوضيح

١٤١ ، ١٠٨	الدمامي	شرح التسهيل / تعليق الفرائد بتسهيل الفوائد
٢٥ ، ١٩ ، ٤ ، ١ ٥٢ ، ٣٦ ، ٢٩ ٥٨ ، ٥٧ ، ٥٤ ٦٦ ، ٦٠ ، ٥٩ ٧٧ ، ٧٠ ، ٦٩ ٨٩ ، ٨٦ ، ٧٨ ١١١ ، ١١٠ ١١٨ ، ١١٢ ١٢٧ ، ١٢٣ ١٣٤ ، ١٣١ ١٤٢ ، ١٤٠ ١٤٦ ، ١٤٤ ١٥٦ ، ١٤٩ ١٦٤ ، ١٥٩ ١٧٢ ، ١٧٠ ١٩٥ ، ١٩٤ ٢٠٣ ، ٢٠١ ٢٠٥ ، ٢٠٤ ٢١٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٦	سعد الدين التفتازاني	شرحُ تصريفِ العزّي
٦١ ، ٣٥ ، ٢٧ ، ٢١	سعد الدين التفتازاني	شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه
١٤٥	الجلال الدّواني	شرح التّهذيب
٢٠١ ، ١٥١ ، ١٤٩	الرّضي الأستراباذي	شرح الرّضي على الكافية
١٨٢ ، ٨٧ ، ٧٨	الرّضي الأستراباذي	شرح شافية ابن الحاب
١٠٥	شمس الدين الأصفهاني	شرح الطّوابع
١١٨ ، ٩٤	عُضد الدين الإيجي	شرح العُضد على مختصر المُنتهى الأصولي
٦٢ ، ١٠ ، ٨	عيسى الصّفوي	شرح الفوائد الغيائية في علمي المعاني والبيان - مخطوط

١٠٤	ابن مالك	شرح الكافية الشّافية
١٠٣	بدر الدين بن مالك	شرح لاميّة الأفعال
٤٠، ١٠	سعد الدّين النّفّازاني	شرح مختصر المعاني
٦٦	قطب الدين الرازي	شرح المطالع
١١٩، ١١٨، ١٢٧، ١٢٠، ١٣٢، ١٢٨، ١٣٩	ابن يعيش	شرحُ المُفصّل
١١١، ١٠٤، ٦١، ١٨٩، ١٨٨، ١٣٥	الجوهري	الصّحاح
١٨٨، ١٨٦، ١٨٥	اللقّاني	غاية التعريف
١١٦	الطّبيبي	فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب
١١٨، ٢٦	الفيروز آبادي	القاموس المحيط
٢٠٩، ١٠٤، ٦٣	سيبويه	الكتاب
١٨٦	الزّنجاني	الكافي في شرح الهادي
٧٤، ٦٨، ٦٧، ١٩٩، ١٦١، ١٦٠	ابن الحاجب	الكافية في علم النّحو
١١٦	الزمخشري	الكشاف
١٠٣، ٩١	ابن مالك	لاميّة الأفعال

٤٠ ، ١٠ ، ٩	سعد الدّين التّفّتازاني	مختصرُ علمِ المعاني
١٠٧ ، ١٠٠ ، ١٠ ١٨٤ ،	سعد الدّين التّفّتازاني	المطوّل
١٠٧ ، ١٠٥ ، ٩٩ ١٧٠	سعد الدّين التّفّتازاني	المطوّل شرح تلخيصِ المفتاح
٢٠٠	الجواليقي	المعربُ من الكلامِ الأعجمي
١٩ ، ١٨	السّكاكي	مفتاح العلوم
١٢٨ ، ١٢٧ ، ١٢٤	ابن عَصْفَر	المتعُ الكبيرُ في التّصريفِ
٦٧ ، ٦١ ، ٦٠	شهابُ الدّين شمسِ الدّين الدولة آبادي	الهنديُّ في شرحِ الكافية
١٤١	السّيوطي	همع الهوامع على شرح جمع الجوامع

خامسًا : فهرس المعاني اللغوية

الصفحة	الكتاب	المعنى اللغوي
١٨٥	الصاح تاج اللغة وصاح العربية ، و لسان العرب	(الأصم) : رَجَبَ لعدم سماع السَّلاح فيه وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم
١٩٢	الصاح تاج اللغة وصاح العربية	(أَضَبَ) : ضَبَّ البلدُ وأَضَبَّ أيضًا ، أي كَثُرَتْ ضِبابُهُ ، وأَرْضٌ ضَبَبَةٌ : كثيرة الضَّبَاب
٢٦	لسان العرب	(الأعراب): ساكنو البادية من العَرَب الذين لا يقيمون في الامصار ، ولا يدخلونها إلا لحاجةٍ ، وهذا الجيلُ ، لا واحد له من لفظه ، وسواء أقام بالبادية والمدن ، والنسبة إليهما أعرابيٌّ و عَرَبِيٌّ
١٣٦ ، ١٣٧	الصاح تاج اللغة وصاح العربية ، و لسان العرب	(أَقْعَسَ) : أي: تأخَّرَ ورجع إلى خلفٍ من القَعَس وهو: خروجُ الصَّدر ودخولُ الظَّهر ضدَّ الحذب
١١٦	لسان العرب	(أنْفَضَ): انْفَضَّ القَوْمُ إذا هَلَكْتَ

أموالهم		
(ترهوك) (رهك : يقال : مرّ الرجل يترهوك كأنه يَموج في مشيته)	الصاح تاج اللغة وصاح العربية	١١٠
(التصريف) الصرّف ردّ الشيء عن وجهه ، وصرّف الشيء: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجْهِ كَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِ إِلَى وَجْهِ، وَتَصَارِيفُ الْأُمُورِ: تَخَالِيفُهَا، وَمِنْهُ تَصَارِيفُ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ وَجَعَلَهَا جَنُوبًا وَشِمَالًا وَصَبَا وَدُبُورًا، وَصَرَفْتَهُ فِي الْأَمْرِ تَصْرِيفًا قَلَبْتَهُ فَتَقَلَّبَ	لسان العرب	٣٠
(التكثير): الكثر بالضم الكثير ، والكثر معظم الشيء وأكثره ؛ كثُر الشيء الشيء كثارة فهو كثير	لسان العرب	٢٤
(حجّج) أي : حجتني ، وهو من الظواهر اللّهجية ، ويسمونها بالعججة ، وتنسب إلى قبيلة قضاة	الصاح تاج اللغة وصاح العربية	١٨٩
(الخزّر): ضيق العين مع	الصاح تاج اللغة وصاح العربية	١٢٤

صِغَرها		
(رَجُلٌ مُعَرِّدٌ) أي: يؤذي نديمه في سَكْرِهِ ، والعَرِيدَةُ سُوءُ الْخُلُقِ	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	١١١
(سَفَرٌ) : رَجُلٌ سَفَرٌ ، وقومٌ سَفَرٌ ، وسافرةٌ وأسفارٌ وسُفَّارٌ ، و ذو سَفَرٍ لُضْدَ والحضر ، والسَّافِرُ والمسافرُ لا فعلَ له	القاموس المحيط ، و الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	١١٨
(الشَّرِيفُ): الشَّرَفُ : العلوُّ ، والمكان العالي	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	١٣
(الصَّنَاعَةُ) : حرفةُ الصانع ، وعمله الصَّنْعَةُ	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	٢٩
(ضَبٌّ) : أرضٌ مَضْبِيَّةٌ وضَبِيَّةٌ : كثيرة الضبابِ	لسان العرب	١٩٢
(الطَّجَعُ) : منهم من يُدْغَمُ فيقول : اضْجَع فيظهر الأصلي ، ولا يقال: اطَّجَع ؛لأنهم لا يدغمون الضاد في الطاء	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية	١٩١
(الطَّرِيقُ المَلْحُوبُ) : واللَّحْبُ : الطَّرِيقُ الواضِحُ ، واللَّاحِبُ مِثْلُهُ ، وَهُوَ فاعِلٌ بِمعْنَى مفعولٍ	الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، و لسان العرب	١١

٢٥	لسان العرب	(العُجْمُ) : العُجْمُ جمعُ الأعجمِ الذي لا يفصحُ و يجوز أن يكون العُجْمُ جمعَ العَجَمِ فكأنه جمع الجمع كالعُرب جمع العرب
٩٣	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية ، و لسان العرب	(الغَيْثُ) : المطر، وقد غاث الغَيْثُ الأرضَ ، أي : أصابها ، و غاث الله البلاد بغيثها
٦١	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية	(فَعْل) ما تَضَمَّنَهُ الفعل الاصطلاحيُّ من المصدرِ ؛ فهو (الفَعْل) بفتح الفاء لا (الفِعْل) بالكسر
١١١	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية	(قَحْطَبَةٌ) أي: صرعه، وقَحْطَبَهُ بالسيف، أي علاه ، وقحطبة: اسم رجل
١٣٤	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية	(قَلَنَس) أي: لبس القلنسوة
١٨٨	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية	(لَصَّت) أَنَّ اللَّصَّتْ بفتح اللَّام : اللَّصُّ في لغة طيِّئٍ والجمع لُصُوتٌ
٢٤	لسان العرب	(المبالغة): أن تَبْلُغَ في الأمر جُهْدَكَ. وَيُقَالُ: بُلِغَ فُلَانٌ أَيْ جُهِدَ
١٠٤	الصاحح تاج اللغة وصاحح العربية	(وَبِقَ) : وَبِقَ يَبِقُ وَبَقًا : هلك

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات:

- ١- حاشية السيد عيسى الصفوي على شرح الكافية ، لمنلا جامي .
- ٢- حاشية السيرامي على المطول مخطوطة موجودة بالمكتبة الأزهرية برقم خاص (٩٣١ بلاغة) ورقم عام ٢٠٦٦٧ .
- ٣- حاشية الشيخ الإمام الحنفي الغزي على الشيخ سعد الدين شرح العزي، ٢٠٣ .
- ٤- حاشية القطب على الكشاف تأليف الشيخ الامام العالم قطب الدين الرازي، ١٨٢ .
- ٥- حاشية المتوسط للسيد الشريف الجرجاني ، ١٩٠١ .
- ٦- حاشية حاجي باشا على لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار ، تأليف حاجي باشا كان حياً (٧٨٤هـ) وكتب في القرن العاشر الهجري في المنطق ١٦٠ .
- ٧- حاشية شيخ الإسلام الهروي على المطول والمختصر ١٠٣٤
- ٨- حاشية على شرح الشمسية لقطب الدين الرازي ، للسيد الشريف الجرجاني في المنطق الرقم ٥٧٤٧ .
- ٩- حاشية على شرح مطالع الأنوار ولوامع الأسرار = شرح الشرح ، لحاجي باشا(ت بعد ٧٨٤هـ) ، كتبت بقلم تعليق في القرن الثاني عشر تقديراً، موجودة في مكتبة سليم أغا في استنبول - تركيا برقم الحفظ : ٩ / ٤١٨ ، ٦٢٨ .
- ١٠- شرح الفوائد الغيائية في علمي المعاني والبيان للفاضل العلامة السيد قطب الدين عيسى الصفوي، المكتبة الأزهرية برقم خاص (١٧٠٨) زكي ، ورقم عام ٤٠٩٦٦ .

قائمة المصادر والمراجع

١١-الهندي في شرح الكافية، تأليف شهاب الدين بن شمس الدين بن عمر، الدولة آبادي،

الهندي(٨٤٩هـ) كتب سنة ١٠٨٣هـ . وهي نسخة جيدة خطها حسن في المكتبة

الظاهرية (نحو) ٥٥١ .

ثانيًا: المطبوعات:

- القرآن الكريم .

١-الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الأمدي ، علق عليه

عبد الرزاق عفيفي، دار الصميدعي للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية

السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق وشرح

ودراسة د. رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م ، مكتبة الخانجي - القاهرة .

٣-أسرار البلاغة : عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ) ، قرأه وعلق عليه :

أبو فهر محمود محمد شاكر ، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة .

٤-أسرار العربية : كمال الدين أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق وتعليق

بركات يوسف هبؤد ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م ، شركة دار الأرقم بن أبي

الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.

٥- أصول نقد النصوص ونشر الكتب، محاضرات المستشرق الألماني: براجستار،

إعداد وتقديم: الدكتور محمد حمدي البكري، طبعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م الرياض، دار

المريخ للنشر .

قائمة المصادر والمراجع

٦- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم : إبراهيم بن محمد بن عريشاه (ت ٩٤٣هـ) ،

حقوق وعلق عليه : الدكتور عبد الحميد هندأوي ، منشورات محمد علي بضون ، دار

الكتب بيروت - لبنان .

٧- الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين

والمستشرقين: خير الدين الزركلي(ت١٣٩٦هـ) ، الطبعة السابعة ١٩٨٦، دار العلم

للملايين، بيروت لبنان.

٨- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد الحسني (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق

ودراسة، د. محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، مطبعة

الخانجي - القاهرة .

٩- الأنساب: أبو سعد عبد الكريم السمعاني (ت سنة ٥٦٢هـ)، اعتنى بتصحيحه

والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الفاروق للطباعة والنشر،

الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: كمال الدين

أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١١- الآيات البيّنات: أحمد بن قاسم العبّادي الشافعي (ت ٩٩٤هـ) على شرح جمع

الجوامع للإمام جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٨١هـ)، ضبطه وخرج آياته

وأحاديثه الشيخ زكريا عُميرات، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .

١٢- إيجاز التعريف في علم التصريف: محمد بن مالك الطائي النحوي

(ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، الناشر:

مكتبة الثقافة الديّنية، القاهرة .

١٣- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :

إسماعيل بن محمد أمين السليم البباني(ت١٣٩٩هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، دار

إحياء التراث العربي بيروت- لبنان.

- ١٤- الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري : أبو عمرو عثمان ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق محمد عثمان ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان .
- ١٥- الإيضاح في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبديع: الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٧٣٩هـ) ، وضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
- ١٦- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر-بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.
- ١٧- البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهار الزركشي(ت٧٩٤هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان.
- ١٨- بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع .
- ١٩- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق الاستاذ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الاولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م .
- ٢١- البلاغة العربية أسسها، وعلومها ، وفنونها وصور من تطبيقاتها ، بهيكل جديد من طريف وتليد : عبد الرحمن حسن حبّكة الميداني ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م ، دار القلم دمشق ، الدار الشامية ، بيروت .

٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس :السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العزيز مطر ، راجعه عبد الستار أحمد فراج، الطبعة الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، مطبعة حكومة الكويت.

٢٣- تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

٢٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : تأليف أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان .

٢٥- تحرير القواعد المنطقية : قطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت٧٦٦هـ) ، شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتب المتوفى (٤٩٣هـ) الطبعة الثانية ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٢٦- التُّحفةُ الشَّافِيةُ في شرح الكافية في النُّحو لأبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب المتوفى (ت٦٤٦هـ) : إبراهيم بن الحسن بن عبيد الله الطائي، حققه وعليق عليه : أبو الكميّ محمد مصطفى الخطيب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٢٧- التُّحفةُ السَّنِّيَّةُ بشرح المقدمة الاجروميّة : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، مكتبة دار الفحاء للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، مكتبة دار السلام .

٢٨- تحفةُ المسؤول في شرح مختصر منتهى السُّؤل : أبو زكريا يحيى بن موسى الرّهوني (ت ٧٧٣هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث .

٢٩- تحقيق التراث العربي منهجه وتطويره:د. عبد المجيد دياب، دار المعارف.

٣٠- تحقيق النصوص ونشرها: عبد السلام محمد هارون، الطبعة السابعة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣١- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني: عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه .

٣٢- تراجم الأعيان من أبناء الزمان: الحسن بن محمد البوريني ، (ت ١٠٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دمشق، ١٩٥٩.

٣٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، سنة النشر: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٣٤- تصريف العزّي: عز الدين أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني المعروف ب(العزّي) (ت ٦٥٥ هـ)، عني به: أنور بن أبي بكر الشّيخي الداغستاني، دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م، بيروت-لبنان.

التصريف الملوكي : صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)، عني به وضبط شواهد: محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي ، الطبعة الأولى ١٢٣٤ هـ - ١٩١٣ م ، مطبعة التمدن، مصر .

٣٥- التعريفات : السيّد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م ، دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان.

٣٦- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) ، تحقيق : د. محمّد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٣٧- التعلّيق على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق وتعليق: د. عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٣٨- تفسير الإمام الشافعي: أبو عبد الله بن محمد بن إدريس المطلبى القرشي (ت ٢٠٤هـ)، جمع وتحقيق ودراسة : الدكتور أحمد بن مصطفى الفران، أصل هذا المؤلف رسالة دكتوراه ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م ، دار التدمرية الرياض - السعودية .

٣٩- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل : ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٧٩١هـ) ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه : محمد صبحي بن حسن حلاق ، الدكتور محمود أحمد الاطرش ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، دار الرشيد دمشق - بيروت ، مؤسسة الإيمان بيروت - لبنان .

٤٠- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م .

٤١- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه : خليل مأمون شيحا، الطبعة الثالثة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، دار المعرفة بيروت - لبنان.

٤٢- التقرير والتحبير شرح العلامة المحقق ابن أمير الحاج الحلبي (ت ٨٧٩هـ) على التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي (ت ٨٦١هـ) ، ضبطه وصححه عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٤٣- التلخيص في علوم البلاغة : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب(ت٧٣٩هـ)، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، منشيء البيان والموظف بمجلس النّوّاب، دار الفكر العربي .

٤٤- التثوير شرح الجامع الصّغير: محمد بن اسماعيل الأمير الصّنعاني (ت ١١٨٢هـ) قدم له الشّيخ صالح محمد اللحيدان، والشّيخ عبد الله بن محمد الغنيمان، دراسو وتحقيق: د. محمد اسحاق محمد إبراهيم، الطّبعة الأولى ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م ، مكتبة دار السلام، الرياض .

٤٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي المعروف بابن أم قاسم(ت ٧٤٩هـ) ، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

٤٦- الجامع لمسائل المدونة المختلطة :أبو بكر بن عبد الله ابن يونس الصقلي (ت ٤٥١هـ) ، تقديم: د. أحمد بن منصور آل سبّاك ، دار الكتب العلمية .

٤٧- جُهد القريحة في تجريد النّصيحة : الحافظ جلال الدين السيوطي ، ضبط نصه واعتنى به: محمد بن رياض الأحمد ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، المكتبة العصرية بيروت - صيدا .

٤٨- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : أحمد الهاشمي، ضبط وتديق وتوثيق: د. يوسف الصميلي ، المكتبة العصرية صيدا - بيروت .

٤٩- حاشية الدّسوقي : محمد بن عرفة الدسوقي(ت١٢٣٠هـ)، على مختصر السعد لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) شرح تلخيص مفتاح العلوم لجلال الدين القزويني ، تحقيق: أ.د. عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العضدية ، صيدا بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .

٥٠- حاشية الصّبّان(ت١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوقيفية .

٥١- حاشية الطحاوي على الدرّ المختار شرح تنوير الأبصار في مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، أحمد بن محمد ابن اسماعيل الطحطاوي (ت ١٢٣١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان.

٥٢- حاشية اللقّاني ، الإمام ناصر الدين محمد بن حسن المالكي (ت ٩٥٨ هـ) على شرح تصريح العزّي للإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٧٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق: د . محمد ذنون يونس الفتحي ، د . أحمد صالح يونس المولى ، دار الفتح للدراسات والنشر ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨ م .

٥٣- حاشية محرم أفندي على شرح مُلّا جامي على الكافية المسمى بـ (الفوائد الضيائية) : نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت ٨٩٨هـ) ، اعتنى به : يوسف نوح أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

٥٤- الحجة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بمجاهد :أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ، حققه: بدر الدين قهوجي ، بشير حويجاني ، راجعه ودققه عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث .

٥٥- حواشي الشرواني والعبّادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج : عبد الحميد المكي الشرواني (ت ١٣٠١هـ) ، والشيخ أحمد بن قاسم العبّادي (ت ٩٩٢هـ) ، شرح كتاب المنهاج الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ) ، اعتنى به وراجعته: الدكتور أنس الشامي ، دار الحديث القاهر .

٥٦- جامع الدُّروس العربيّة: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني(ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الثامنة والعشرين، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، صيدا-بيروت.

٥٧- خزانة التراث - فهرس المخطوطات ، تأليف مركز الملك فيصل ، نبذة عن فهرس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات ومراكز المخطوطات في

- قائمة المصادر والمراجع
العالم تشتمل على معلومات أماكن وجود المخطوطات وأرقام حفظها في المكتبات
والخزائن العالمية .
- ٥٨- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي
النجار ، المكتبة العلمية.
- ٥٩- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله
المحبي الحموي (ت ١١١١هـ) ، دار صادر - بيروت .
- ٦٠- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: شهاب الدين أحمد بن يوسف
المعروف بالسّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار
القلم، دمشق.
- ٦١- دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: عبد النبي بن عبد
الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص،
الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٦٢- دليل الفالحين لطرق رياض الصّالحين : محمد بن علان الصديقي الشافعي
الاشعري المكي، (ت ١٠٥٧هـ) طبعة جديدة مصححة مرقمة ومخرجة الآيات
والاحاديث ، اعتنى بها الشيخ خليل مأمون شيحا ، الطبعة الرابعة ١٤٢٥هـ -
٢٠٠٤ م ، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان .
- ٦٣- ديوان الإسلام : شمس الدّين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزي
المتوفى سنة (١١٦٧هـ) ، وبحاشيته أسماء كتب الأعلام، تحقيق: سيد كسروي حسن
، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٦٤- ديوان الرّاعي التّميري (ت ٩٠هـ)، جمعه وحققه: راينهَرت فايبَرت، دار النشر
فرانتس شتايز، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م.

- ٦٥- ذيل لبّ اللُّباب في تحرير الأنساب : شهاب الدين أحمد بن أحمد العجمي الوفاي(ت ١٠٨٦هـ) ، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة ، صنعاء - اليمن .
- ٦٦- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي(ت ٧٠٢هـ) ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٦٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، للإمام النووي(ت ٦٧٦هـ) ،إشراف زهير الشاويش ، المكتب الاسلامي ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- ٦٨- زيد العلوم وصاحب المنطوق والمفهوم : يوسف بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي(ت ٩٠٩ هـ) ، تحقيق: أ.د. عبد الله حسين الموجان ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، الناشر مركز الكون ، جدة .
- ٦٩- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي : عبد الملك بن حسن بن عبد الملك الشافعي (ت ١١١١هـ) ، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد الموجود ، الشيخ علي محمد معرض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٧٠- سير أعلام النبلاء : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، رتبه وزاده واعتنى: به حسان عبد المنان، بيت الافكار الدولية .
- ٧١- الشافية في علم التصريف: عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين ابن الحاجب(٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

- ٧٢- شجرة الثور الزكية في طبقات المالكية : محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت ١٣٦٠ هـ) ، خرج حواشيه وعلق عليه: عبد المجيد خيالي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٢ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٧٣- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت ١٣١٥ هـ) قدم وعلق عليه: د. محمد بن عبد المعطي، خرج شواهد ووضع فهرسه أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري ، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٧٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي العكري (ت ١٠٨٩ هـ) ، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط ، حققه وعلق عليه محمود الأرناؤوط ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت .
- ٧٥- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك : شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ) ، حققه وعلق عليه : أبو الكميث محمد مصطفى الخطيب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان .
- ٧٦- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر، أ.د. جابر محمد البراحة، أ.د. إبراهيم جمعة العباجمي ، أ.د. جابر السيد مبارك ، أ.د. علي السنوسي محمد ، أ.د. محمد راغب نزال ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .
- ٧٧- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجباني الندلسي (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد ، الدكتور محم بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان .
- ٧٨- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، وهو شرح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) على أوضح المسالك إلى

قائمة المصادر والمراجع

ألفية ابن مالك : جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ،
تحقيق: محمد باسل عيون السود ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب
العلمية ، بيروت - لبنان .

٧٩- شرح التصريف : عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق: الدكتور
إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م مكتبة الرشد
للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية .

٨٠- شرح التلويح على التوضيح، لمتن التتقيح في أصول الفقه، وبالهامش شرح
التوضيح للتتقيح المذكور: سعد الدين مسعود ابن عمر التتقازاني الشافعي (ت ٧٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٨١- شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢ هـ) ، تحقيق: د.
إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م .
٨٢- شرح الجاربردي على الشافعية في الصّرف: فخر الدّين أحمد بن حسين
الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٤ هـ -
٢٠١٣ م .

٨٣- شرح جمل الزّجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور
الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: د. إميل
بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

٨٤- شرح الرّضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الإسترابادي ، تصحيح
وتعليق : يوسف حسن عمر، منشورات الطبعة الثّانية ١٩٩٦ م ، جامعة قاريونس -
بنغازي .

٨٥- شرح السيّد الشّريف الجرجاني على تصريف العزّي، تحقيق: محمد الرّفزاف ،
تقديم العلّامة محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطّاهرية للنشر والتّوزيع، الطبعة
الأولى ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م ، الكويت.

قائمة المصادر والمراجع

٨٦- شرح الكافية الشافعية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

الطائي الجبائي (ت ٦٧٢هـ) ، حققه وقدم له : د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار

المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م.

٨٧- شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر: تقي الدين أبو البقاء

محمد بن أحمد المعروف بابن النجار الفتوح الحنبلي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: محمد

الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .

٨٨- شرح الكيلاني الإمام الرباني أبو الحسن علي بن هشام الكيلاني لتصريف

العزي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني المعروف بـ العزي : أبو الحسن بن

علي بن هشام الكيلاني، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت .

٨٩- شرح المطالع قطب الدين الرازي (ت ٧٦٦هـ) مع تعليقات السيد الشريف

الجرجاني وبعض التعليقات الأخرى ، راجعه وضبط نصه : أسامة الساعدي ، الطبعة

الأولى ، الناشر : ذوي القرى - قم ، ١٤٣٣هـ .

٩٠- شرح المفصل : موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ،

عنيت بطبعه ونشره بأمر المشيخة إدارة الطباعة المنيرية ، وصحح وعلق عليه

حواشي نفسية بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر .

٩١- شرح المواقف للقاضي عضد الدين الإيجي (ت ٧٥٦هـ): السيد الشريف

الجرجاني، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية ، بيروت-

لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .

٩٢- شرح الورقات في أصول الفقه : جلال الدين محمد بن أحمد المحلي الشافعي

(ت ٨٦٤هـ) ، قدم له وحققه وعلق عليه : د. حسام الدين بن موسى عفانة ، الطبعة

الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

- ٩٣- شرح بدر الدين على لامية الأفعال ، تأليف : العلامة بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم (ت٦٨٦هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠ م ، مكتبة الامام الوادعي - صنعاء ، دار عمر بن الخطاب - مصر .
- ٩٤- شرح تصريف العزّي: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني الهروي الخراساني الحنفي (ت ٧٩١هـ) ، عني به : محمد جاسم الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م ، دار المنهاج بيروت - لبنان.
- ٩٥- شرح تنقيح الفصول في اختيار المحصول في الأصول : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرّافي (ت ٦٨٤هـ)، طبعة جديدة ومنقحة باعتناء دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م ، بيروت - لبنان .
- ٩٦- شرح ديكنقوز على مراح الأرواح في الصرف : شمس الدين ديكنقوز أحمد بن عبد الله الرومي (ت بعد سنة ٨٥٥هـ) ، تحقيق: محمد العزازي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ٩٧- شرح شافية ابن الحاجب ، المسمى بـ شرح النّظام : نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، إخراج وتعليق: علي الشملوي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م ، شركة شمس المشرق للخدمات الثقافية ، بيروت - لبنان .
- ٩٨- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي مع شرح شواهد: عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ) ، حققهما وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

- ٩٩- شرح شافية ابن الحاجب : حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي ، ركن الدين (ت ٧١٥هـ) ، تحقيق : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، مكتبة الثقافة الدينية .
- ١٠٠- شرح شافية ابن الحاجب : كمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي (ت ١١٣٤هـ) ، تحقيق ودراسة: الدكتور محمد محمود محمد صبري الجبّيه ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .
- ١٠١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي (ت ٧٦١هـ) ، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م ، دار احياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- ١٠٢- شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت ٩٧٢هـ) تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، مكتبة وهبة - القاهرة .
- ١٠٣- شرح كتاب سيويه : أبو سعيد السّيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزيان المتوفى (٣٦٨هـ) ، تحقيق: أحمد حسن مهدي و علي سيد علي ، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٠٤- شرح مختصر التصريف العزّي في فن الصرف : مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني، شرح وتحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، المكتبة الأزهرية للتراث .
- ١٠٥- شرح مختصر المنتهى الاصولي : عمر بن عثمان ابن الحاجب المالكي (ت ٦٤٦هـ) ، شرحه العلامة القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ) ، وعلى المختصر والشرح حاشية العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) ، وحاشية السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، وعلى حاشية الجرجاني حاشية المحقق الشيخ

قائمة المصادر والمراجع

- حسن الهروي الفناري (ت ٨٨٦هـ) ، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السيد الجرجاني حاشية الشيخ محمد أبو الفضل الوراقى الجيزاوى (ت ١٣٤٦هـ) : تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، مشنورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة ، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م .
- ١٠٦- شرح هداية الحكمة : الميبيذى ، تحقيق ودراسة : د . كريم فاروق الخولى ، جامعة بوزوك . انقره ٢٠١٨ .
- ١٠٧- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : أحمد بن علي بن مسعود ، الأول المولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أحد علماء القرن التاسع الهجري (وهو بصلب الكتاب) ، والثاني الفلاح شرح المراح لشمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بكمال باشا (وهو بهامش الكتاب) ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- ١٠٨- شرحي الشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، والملا علي القاري علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ) على تصريف العزي: لعز الدين عبد الوهاب بن ابراهيم الخزرجي الزنجاني (ت ٦٥٥هـ) المعروف بـ العزّي، قدم له وضبطه وحققه: أحمد خليل ابراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٠٩- شروح الشمسية مجموعة حواشي وتعليقات ، القطب الرازي ، الشريف الجرجاني ، العلامة السيالكوتي ، العلامة الدسوقي ، جلال الدين الدواني ، الشربيني شيخ الجامع الأزهر ، شركة شمس الشرق للخدمات الثقافية .
- ١١٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٨هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا ، دار العلم للملايين-بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١١١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .

١١٢- طبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، عبد الفتاح محمد الحلو ، دار احياء الكتب العربية .

١١٣- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين أبي حامد الكافي السبكي (ت ٧٧٣هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان.

١١٤- العقد المنظوم في الخصوص: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي (٦٨٢هـ)، تحقيق: د. أحمد الختم عبد الله، المكتبة المكيّة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

١١٥- علم البيان : د. عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦هـ) ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١١٦- العين: خليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١١٧- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال ، المشهور بالشرح الكبير : جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق (ت ٩٣٠ هـ) ، تحقيق: الدكتور مصطفى النحاس ، الكويت ، ١٩٩٣ .

١١٨- فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية : محمد بن أبي القلاوي الشنقيطي ، شرح فضيلو الشيخ أحمد بن عمر الحازمي ، الطبعة الاولى ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م ، مكتبة الاسدي - مكة المكرمة .

١١٩- فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال: حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سلمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية، الطبعة: ١٤١٧هـ.

قائمة المصادر والمراجع

- ١٢٠- الفقه الإسلامي وأدلته، الشَّامِل للأدلة الشرعية والآراء المذهبية وأهم النظريات الفقهية وتحقيق الأحاديث النبوية وتخريجها وفهرسة ألفبائية للموضوعات وأهم المسائل الفقهية : الدكتور وهبة الزحيلي ، الطبعة الثاني ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق - سورية .
- ١٢١- الفلاح شرح المراح وهو شرح مراح الأرواح في الصرف لأبي الفضائل حسام الدين أحمد بن علي بن مسعود المتوفى سنة (٧٠٠ هـ) : ابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان الحنفي المتوفى سنة (٩٤٠ هـ) ، تحقيق: محمد السيد عثمان ، دار الكتب العلمية ، لبنان - بيروت .
- ١٢٢- فهرست الكتب النحوية المطبوعة : الدكتور عبد الهادي الفضلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، مكتبة المنار ، الأردن - الزرقاء .
- ١٢٣- الفوائد الضيائية وهو شرح الجامي لكافية ابن الحاجب : نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨ هـ)، اعتنى به : الياس قبلان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان .
- ١٢٤- القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ) تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .
- ١٢٥- الكافية في علم النحو :ابن الحاجب ، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ) ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م ، مكتبة الآداب - القاهرة .
- ١٢٦- الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط : ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مكتبة الآداب ، ميدان الأوبرا - القاهرة .

١٢٧- الكافي في شرح الهادي: أبو المعالي عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني، دراسة وتحقيق: أ.د. محمد بن يوسف فجّال، ود. أنس بن محمود فجّال، دار النور المنير للنشر والتوزيع، عمّان - الأردن.

١٢٨- الكتاب ، كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٢٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، اعتنى بتصحيحه وطبعة على نسخة المؤلف مجرداً عن الزيادات واللواحق من بعده وتعليق حواشيه وبترتيب الذيل عليه وطبعها: العبدان الفقيران إلى الله محمد شرف الدين ، ورفعت بيلكة الكليس ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

١٣٠- الكناش في فني النحو والصرف: الملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الايوبي الشهير بصاحب حمّاه (ت ٧٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق: د. رياض بن حسن الخوّام، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت .

١٣١- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة : نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ) وضع حواشيه خليل منصور، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

١٣٢- اللّباب في تهذيب الأنساب : عز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) ، عن نسخة الخزانة التيمورية المحفوظة في دار الكتب المصرية العامة ، عنيت بنشره: مكتبة القدس حسام الدين القدسي ، القاهرة سنة ١٣٥٧هـ .

١٣٣- اللباب في علوم الكتاب : أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي (ت بعد سنة ٨٨٠هـ) تحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيقه برسالة جامعية ، د. محمد سعد

قائمة المصادر والمراجع

- رمضان حسن، د. محمد المتولي الدسوقي حرب ، منشورات محمد علي بيضون ،
الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٣٤- لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١ هـ)،
دار صادر-بيروت، الطبعة الثالثة-١٤١٤ هـ.
- ١٣٥- متن الأجرومية: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي (ت ٧٩٥ هـ)
، وبليه ملحّة الإعراب لأبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري ، دار الصميعي
للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- ١٣٦- اللّمة في شرح الملحّة: محمد بن حسن بن سباع المعروف بابن
الصّائع (ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعدي، الجامعة الإسلامية ،
المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٤ م.
- ١٣٧- اللّمع في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف
الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣ م.
- ١٣٨- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: قطب الدّين محمد بن محمد
الرّازي (ت ٧٦٦ هـ)، تحقيق: د. علي أصغر جعفري ، مؤسسة انتشارات ١٣٩٣
طهران .
- ١٣٩- مختصر المعاني : سعد الدين التفتازاني، منشورات دار الفكر، الطبعة الأولى
١٤١١ هـ، قم.
- ١٤٠- مدارج السّالّكين في منازل السائرّين : محمد بن أبي بكر بن أيوب أبّن قيم
الجوزية (٧٥١ هـ) تحقيق : محمد أجمل الاصلاحى ، تخريج : سراج منير محمد
منير ، دار عطاءات العلم ، دار ابن حزم ، الطبعة الثانية ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م ،
الطبعة الاولى لدار ابن حزم ، بيروت - لبنان .
- ١٤١- المساعد على تسهيل الفوائد ، شرح منقح مصفى : بهاء الدين عقيل على
كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات .

قائمة المصادر والمراجع

- ١٤٢- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم : سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي ، منشورات دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م ، بيروت - لبنان .
- ١٤٣- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي(ت ٦٢٦هـ)، دار صادر ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- ١٤٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية مع ذكر أسماء مؤلفيها ولمعة من ترجمتهم وذلك من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية السنة الهجرية ١٣٣٩ الموافقة لسنة ١٩١٩ ميلادية ، جمعه ورتبه: يوسف اليان سركيس ، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨ م .
- ١٤٥- معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المثنى - بيروت .
- ١٤٦- معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي(ت ٥٠٥هـ)، تحقيق: د. سليمان دنيا ، دار المعارف، مصر ، ١٩٦١م.
- ١٤٧- مفتاح العلوم : يوسف ابن ابي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ) ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، بيروت - لبنان .
- ١٤٨- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني(ت ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية- دمشق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ١٤٩- المفصل في صناعة الإعراب : محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، قدم له وبوبه: الدكتور علي بو ملحم ، الطبعة الاولى ١٩٩٣ ، دار و مكتبة الهلال ، بيروت - لبنان .

قائمة المصادر والمراجع

- ١٥٠- المفصل في صناعة الاعراب الموسوم بالتخمير : القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ، مكتبة العبيكان ، الرياض .
- ١٥١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين .
- ١٥٢- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ١٥٣- المكتبة الأزهرية فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية إلى سنة ١٣٤٦هـ - ١٩٤٥م ، مطبعة الأزهر ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م .
- ١٥٤- ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصرف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- ١٥٥- الممتع الكبير في التصريف : ابن عُصْفُور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ١٩٩٦ ، بيروت - لبنان .
- ١٥٦- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين:د. رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ١٥٧- منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة حاشية الخرشي ، جمع العلامة أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي(ت ١١٠١هـ) ، تحقيق: شعبان سليم سالم عودة ، الطبعة الأولى ، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م ، دار اليسر - القاهرة .
- ١٥٨- منحة الملك الوهاب بشرح ملحّة الأعراب للحريري : محمد بن عبد الملك بن عبد السلام القرشي (ت ١٠٠٦هـ) ، تحقيق: الدكتور عبد اللطيف محمد محمد داود ، إشراف الأستاذ الدكتور مصطفى أحمد خليل النّماس ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .

١٥٩- المنصف : عثمان بن جني النحوي (ت٣٩٢هـ) ، لكتاب التصريف للإمام أبي

عثمان المازني (ت٢٤٩هـ) النحوي البصري تحقيق: إبراهيم مصطفى، و عبد الله أمين

، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، دار إحياء التراث القديم .

١٦٠- المنطق: محمد رضا المظفر ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٤٢٧ هـ -

٢٠٠٦ م .

١٦١- منهج الأصوليين في بحث الدلالة اللفظية الوضعية : مولود السريري، دار

الكتب العلمية ، بيروت-لبنان.

١٦٢- الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن

إدريس الشهير بالقرافي (ت٦٨٤هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. محمد أحمد سرج، أ.د. علي

جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر .

١٦٣- الموجز في قواعد اللغة العربية : سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت

١٤١٧هـ) ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م ، دار الفكر بيروت - لبنان .

١٦٤- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف

وتخطيط ومراجعة : د . مانع بن حماد الجهني ، الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ منقحة

وموسعة ، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع .

١٦٥- الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة (من القرن

الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم ، جمع وإعداد: وليد بن

أحمد الحسين الزبيدي، إياد بن عبد اللطيف القيسي ، مصطفى بن قحطان الحبيب ،

بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -

٢٠٠٣م، مجلة الحكمة، مانشستر - بريطانيا .

١٦٦- موسوعة طبقات الفقهاء في فقهاء القرن العاشر: اللجنة العلمية في مؤسسة

الإمام الصادق (عليه السلام) ، إشراف العلامة المحقق: جعفر سبحاني ، الناشر

مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام .

قائمة المصادر والمراجع

- ١٦٧- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي (ت ١١٨٥هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الاولى ١٩٩٦م .
- ١٦٨- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية : علي الجارم، و مصطفى أمين، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣.
- ١٦٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، قام بتحقيقه: الدكتور إبراهيم السامرائي ، الطبعة الثانية : ١٩٧٠م، الناشر مكتبة الأندلس- بغداد .
- ١٧٠- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : محمد الطنطاوي (ت ١٣٥٧هـ)، الطبعة الثانية، دار المعارف .
- ١٧١- نشر البنود على مراقي السعد: عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقطي، طبع هذا الكتاب تحت إشراف اللجنة المشتركة لنشر التراث الاسلامي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الامارات العربية المتحدة .
- ١٧٢- النظرية النقدية: نظرية الاتصال الأدبي وتحليل الخطاب: أ.د. مراد عبد الرحمن مبروك، الأوهام للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م.
- ١٧٣- نظم لامية الأفعال: جمال الدين ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، كتبها وضبطها وراجعها: أبو مالك العوضي .
- ١٧٤- نفائس الأصول في شرح المحصول : شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي المشهور بالقرافي (ت ٦٨٤هـ) دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض قرظة ، الاستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو سنة ، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الاولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

- ١٧٥- التّفحات الإلهية ويليه السّر الرّبّاني المعروف بالتّصوص : صدر الدين أبي المعالي محمّد بن اسحاق القنوي (ت ٦٧٣هـ) ، تحقيق وتخريج وتعليق: أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٧٦- النّكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ،دراسة وتحقيق: الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٧٧- نهاية السؤل لشيخ الاسلام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الإسني (ت ٧٧٢هـ) شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول : القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) وعليه حاشية سلّم الوصول لشرح نهاية السؤل لشيخ الاسلام محمد بخيت المطيعي (ت ١٣٥٤هـ) ، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، واحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٧٨- نيل الابتهاج بتطريز الديباج : أحمد بابا التتكتي (ت ١٠٣٦هـ) ، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهراس ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠إفرنجي ، دار الكاتب - طرابلس .
- ١٧٩- الهداية في المنطق :أبو علي ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) ، تحقيق : محمد أحمد عبد الحليم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- ١٨٠- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين : إسماعيل باشا البغدادي ، طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعتها الهيئة استانبول ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، سنة ١٩٥١ .
- ١٨١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م ، دار البحوث العلمية ، الكويت.

- ١٨٢- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان : أبو العباس شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ) ، حققه: الدكتور إحسان عباس ، دار صادر - بيروت ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

ثالثاً: الرسائل و الأطاريح الجامعية :

- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم ، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٨٦هـ) دراسة وتحقيق ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف ، إعداد الطالب : حسن أحمد الحمدو العثمان ، إشراف الاستاذ الدكتور : محمد زين العابدين حسن سلامة ، المملكة العربية السعودية / وزارة التعليم العالي / جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية / قسم الدراسات العليا ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب جتّى باب الجّمع دراسة وتحقيق ، رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه في الصرف ، إعداد الباحث فهد محمد ديب ، إشراف أ.د. محمود محمد العامودي ، د . إبراهيم رجب بخيت ، الجامعة الإسلامية بغزة ، كلية الآداب ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧.
- حاشية العبادي (ت ٩٩٢هـ) على حاشية اللّقاني على شرح التّصريف للتّفّتاّزاني، دراسة وتحقيق : رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة تكريت/ كلية التربية للعلوم الإنسانية ، إعداد الطالب سهيل داود أحمد خلف، إشراف أ.د. خولة محمود فيصل، أ.د. محمد عزيز علي ، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م .

Abstract

This is a master's thesis entitled (Footnote Ibn Qasim Al-Abadi (d. 994 AH) on the footnote of Al-Laqqani (d. 958 AH) on the explanation of Al-Tafazani's morphology by Al-Taftazani (d. 792 AH)), study and investigation.

Its nature required that it be in two parts preceded by an introduction and followed by technical indexes.

As for the introduction, it included the reason for choosing the topic, the research plan, and the most prominent difficulties that the researcher faced.

As for the first section: it is the study section: it includes four chapters.

As for the first chapter, it is entitled: (Al-Matan, Al-Sharh, and Al-Mahashi), and it includes two topics, the first: the translation of Al-Zanjani, Al-Taftazani, and Al-Laqqani, and the second: Ibn Qasim Al-Abadi, his life and works.

As for the second chapter: its title: (The footnote of Ibn Qasim Al-Abbadi on the footnote of Al-Laqqani, study and analysis), and it included two topics, the first: The footnote is documentation and statement, and the second: Ibn Qasim Al-Abbadi's methodology in the footnote.

As for the third chapter, it is entitled: (Ibn Qasim's Scientific Personality and His Attitude towards the Scholars) and it includes

two topics: the first: his stance towards al-Laqqani, and the second: his stance towards the scholars who preceded him.

As for the fourth chapter, it is entitled: (The manuscript of Hashiyat al-Abadi, presentation and analysis).

As for the second section: it is the investigation section, which includes the verified text and technical indexes.

**The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Education for Humanities
the department of Arabic language**



**(Footnote Ibn Qasim Al-Abadi (d. 994 AH) on the
footnote of Al-Laqqani (d. 958 AH) on the explanation
of Al-Tarif Al-Azzi for Al-Taftazani (d. 792 AH))**

A study in the methodology and criticism in the investigation

**A Thesis Submitted to the Council of the College of Education
for Human Sciences / University of Babylon As a partial
Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in
Education in the Arabic language .**

By the student:

Bahaa Ammar Hameed

Supervised By

Prof . Dr : Muhammed Noori Al-Musawi

A . H . 1444

A . D . 2023